التدخل العسكري في ليبيا:

الأبعاد الاستراتيجية والتداعيات على الأمن في غرب المتوسط

أطروحة دكتوراه لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالبة:

صبرينة كيحال

إشراف الدكتور:

د. إبراهيم تيقمونين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.	أستاذ محاضر -ب-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. إبراهيم تيقمونين	أستاذة محاضرة -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د.	أستاذ محاضر -أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د.	أستاذ محاضر -أ-		عضوا مناقشا
د.	أستاذ محاضر -أ-		عضوا مناقشا
د.	أستاذ محاضر -أ-		عضوا مناقشا

السّنة الجامعية:2021م-2022م/1442هـ-1443هـ

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

الإسراء (85)

الشـــــــــكر

كل الشكر إلى والديا على عظيم الدعم الذي قدماه لي

إلى جانب كل أفراد عائلتي وأصدقائي

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف

"إبراهيم تيقمونين"

الذي كان رفيقا لتقويم العمل واتمامه، والذي كان له الإضافة النوعية فيه

كل الشكر والتقدير والوقار للأستاذ

"عبد الحميد رامي "

أستاذي وأخي

ولا يفوتني أن أشكر اللجنة الموقرة على قبولهم قراءة وتقييم هذه الأطروحة

دون أن أنسى بعض أساتذة المدرسة أولهم الأستاذ

"خيدر"

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين اعتزازا وحبا وفخرا

إلى إخوتي تقديرا لدعمهم

إلى شريكي وسندي في المستقبل "أمين"

إلى كل من عرف وأحب "**صبرينة كحيال**" واهتم لنجاحها

sabrinelle

فهرس الخرائط والاشكال والجداول

1/- فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
(01)	ليبيا مفترق طرق استراتيجي واسع	92
(02)	المناطق الحيوية في المجال النفطي وكمية الإنتاج في ليبيا	96
(03)	الهلال النفطي في ليبيا	97
(04)	التوزيع السكاني في ليبيا	108
(05)	أماكن تواجد أهم القبائل الليبية	113
(06)	مناطق تواجد أكبر القبائل	114
(07)	التقسيم القديم لليبيا في عهد الاستعمار	116
(08)	أماكن تواجد القوات البحرية والجوية للأطراف المتدخلة في ليبيا سنة 2011	162
(09)	انتخابات مجلس النواب في ليبيا 2014	238
(10)	الجماعات المسلحة الليبية –التواجد التقديري والسيطرة المناطقية	259
(11)	التحديد الجغرافي لمنطقة المتوسط	265
(12)	تدفق المهاجرين إلى ليبيا ومن ثمة إلى أوربا عبر غرب المتوسط	269
(13)	ممرات العبور الأساسية للهجرات غير الشرعية ما بين 2005-2011 (تونس-إيطاليا)	270
(14)	احصائيات اللاجئين في ليبيا بعد التدخل 2011	272
(15)	الطرق البحرية، الجوية لتنقل المخدرات وخاصة من غرب إفريقيا لأوروبا	277
(16)	طرق تنقل المخدرات في إفريقيا والمتوسط	278

(17)	حدود الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية بين ليبيا وتركيا	321
(18)	المناطق النفطية في ليبيا	333

2/- فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	رسم بياني يوضح نسبة استهلاك وتصدير النفط في ليبيا 1980-2004	97
(02)	رسم بياني يوضح الناتج المحلي من النفط الليبي وموارد أخرى مسار	98
(03)	مسار اكتشاف وإنتاج النفط في ليبيا	98
(04)	رسم بياني يوضح إنتاج الغاز في ليبيا في الفترة من 2000-2017	99
(05)	انتاج واستهلاك وتصدير الغاز في ليبيا 2000-2013	100
(06)	مشروع الغاز في غرب ليبيا-1-	101
(07)	مشروع الغاز في غرب ليبيا -2-	101
(08)	محطة معالجة ساحلية -ميليته-	102
(09)	المجال البحري -بحر السلام -	102
(10)	المنطقة الساحلية -حقا الوفا -	103
(11)	آليات الحكم حسب نظام سلطة الشعب عند القذافي	122
(12)	مراحل تأمين النفط في ليبيا	134
(13)	سمات الحالة السياسية في ليبيا قبل الثورة	147
(14)	عملية الحامي الموحد	163

(15)	الميليشيات المسلحة في ليبيا	255
(16)	شبكة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود	273
(17)	مراحل اتفاق الصخيرات	299
(18)	أبرز تحديات تنفيذ اتفاق برلين	304
(19)	أهمية الدستور في بناء الدولة	345
(20)	التحديات التي تواجه الدولة للتكفل بالفئات المتضررة من الحرب	367

3/- فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الموانئ الليبية ووظيفتها الاقتصادية	105
(02)	توزيع السكان في ليبيا لسنة 2020	109
(04)	مجموعات التنظيمات المعارضة للقذافي	148
(05)	أهم تهديدات أبعاد الأمن الإنساني	246
(06)	مؤتمرا حل الفضية الليبية	305

خطة الدراسة

مقدمـــــــــة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل الدولي

المبحث الأول: التطور التاريخي للتدخل الدولي

المطلب الأول: التدخل الدولي كمبدأ

المطلب الثاني: التدخل الدولي كحق

المطلب الثالث: التدخل الدولي كواجب

المبحث الثاني: أشكال التدخل الدولي

المطلب الأول: من حيث الأطراف

المطلب الثاني: من حيث طبيعته

المطلب الثالث: التدخل من حيث الآليات

المبحث الثالث: التأصيل النظري للتدخل الدولي

المطلب الأول: المنظور الواقعي للتدخل الدولي

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي للتدخل الدولي

المطلب الثالث: الجدال الفكري حول التدخل الدولي

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: سمات ومسار الأزمة الليبية

المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية لدولة ليبيا

المطلب الأول: المقومات الجغرافية

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

المطلب الثالث: المقومات الأنثروبولوجية

المطلب الرابع: المقومات السياسية

المبحث الثاني: تحليل الأزمة الليبية باعتماد مقاربة شبكة Brecher و Wickenfield للتحول الديموقراطي

المطلب الأول: المقاربة المفاهيمية للأزمة الليبية

المطلب الثاني: تحليل الأزمة على المستوى الكلي

المطلب الثالث: تحليل المستوى الجزئي "ركز التحليل على جهة فاعلة مشاركة مباشرة في الأزمة"

المبحث الثالث: البراغماتية الدولية في مقاربة التدخل العسكري في ليبيا

المطلب الأول: تجاوزات تطبيق مبادئ "مسؤولية الحماية" في الحالة الليبية

المطلب الثاني: انتهاكات القوى الدولية في التدخل في ليبيا

المطلب الثالث: الأسباب البراغماتية الاستراتيجية للتدخل العسكري في ليبيا

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: تداعيات التدخل العسكري على الوضع الليبي وغرب المتوسط

المبحث الأول: مسار التغيير السياسي والافرازات الاقتصادية

المطلب الأول: الصراع السياسي لمرحة ما بعد الثورة

المطلب الثاني: الافرازات الاقتصادية للأزمة الليبية

المبحث الثاني: الانكشاف الأمني وتداعياته على الوضع الإنساني في ليبيا

المطلب الأول: الانكشاف الأمني

المطلب الثاني: الوضع الإنساني في ليبيا

المبحث الثالث: تداعيات التدخل العسكري في ليبيا على منطقة غرب المتوسط

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط

المطلب الثاني: أسباب الاهتمام الأمني المشترك بمنطقة المتوسط

المطلب الثالث: محصلة التهديدات الأمنية في غرب المتوسط

خلاصة الفصل

الفصل الرابع: إدارة الأزمة الليبية وآفاق التسوية

المبحث الأول: دور الأطراف الخارجية في إدارة الأزمة الليبية

المطلب الأول: تحديد الأطراف الخارجية الفاعلة في المشهد السياسي الليبي

المطلب الثاني: الأطراف المحايدة وخيار الدور الناعم

المطلب الثالث: الأطراف الداعمة لفايز السراج

المطلب الرابع: تقييم الجهود الدولية

المبحث الثاني: تحديات مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي

المطلب الأول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات القانونية

المطلب الثالث: التحديات المجتمعية

المطلب الرابع: التحديات الأمنية

المطلب الخامس: التحديات الاقتصادية

المطلب السادس: تحدي التدخل الخارجي

المبحث الثالث: آفاق وآليات حل الأزمة الليبية

المطلب الأول: العوامل المدعمة لمسار الانفراج في ليبيا

المطلب الثاني: خيارات الدولة الليبية لتجاوز المأزق متعدد الأبعاد

المطلب الثالث: البعد **الاستشرافي للأزمة الليبية (آفاق التسوية)**

خلاصة الفصل

الخاتمـــــــــــة

مقدمة

مع نهاية القرن الـ 20 وبدايات القرن الـ 21 ظهرت العديد من المتغيرات التي انعكست على النظام الدولي فتراجعت مفاهيم وبرزت أخرى، حيث أثرت التكنولوجيا الحديثة في جزء كبير من هذه التغيرات، من بينها أن موضوع حقوق الإنسان أخذ يطرح من زاوية جديدة وضمن أطر جديدة ومختلفة، وفقدت الدول بمفهومها التقليدي الوستفالي شيئا فشيئا الكثير من مفاهيمها التكوينية لا سيما عنصر السيادة كونها لم تعد تنسجم مع مستجدات المجتمع الدولي.

وانتقل مستوى التحليل من النظام الدولي إلى الدولة ثم الفرد، هذا ما انعكس في إمكانية ثوران الأفراد على حكوماتهم، وهو الأمر الذي لم يكن سائدا في حقب زمنية سابقة، فظهرت العديد من الثورات التي تطالب بالتغيير ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تنظيمها وتوحيدها وحتى انتقالها من دول إلى أخرى، برزت إثرها موجات التغيير في الوطن العربي في عام 2011 في تونس سخطا على الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...، وصولا إلى الثورة الليبية في 11 فبراير 2011.

الثورة في ليبيا كانت مختلف عن غيرها من الثورات التي قامت من أجل الديموقراطية سواء في الدول العربية أو غيرها، بسبب العديد من العوامل التي اختصت بها الحالة الليبية، من حيث طبيعة نظام الحكم، طبيعة النخبة الحاكمة –معمر القذافي–، والثروات الطبيعية التي تتمتع بها ليبيا والتي كانت محل أطماع خارجية استغلت الثورة كمطية لتحقيقها، وكذا ردود الفعل الدولية إزائها، ذلك أن أغلب التغيرات السياسية في المنطقة العربية سيما في بداية القرن الواحد والعشرين، لم يكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، بل كان للبيئة الخارجية أثر كبير في إحداث التغيرات، حيث أن الشعوب لم تتمكن بشكل فاعل من تكوين القدرة المطلوبة لإحداث أي ثورة وإدارة مخرجاتها وتعتبر الحالة الليبية نموذجا بارزا لدور التدخل العسكري عبر آلية حلف الناتو في اسقاط النظام.

تنفرد الحالة الليبية عن غيرها من حالات التدخل الإنساني بالاستناد لفظا وقانونا للواجب في الحماية وظهرت قناعات لدى المجتمع الدولي بأن المسألة الليبية ليست هي حق التدخل من جانب أي دولة بل هي مسؤولية الحماية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي، وسادت الكثير من الخلافات بعد سقوط القذافي إلى أن انتهت إلى أزمة عميقة تتمثل بوجود جملة من التحديات، منها ما كان نتاجا لحكم دام 42 سنة، وأخرى برزت بعد انهيار نظام الحكم، وظهور عوامل مستحدثة على الدولة الليبية، وغياب الإجماع وانعدام التوافق بين المكونات الاجتماعية والسياسية على خلفية تباينات قبلية وعشائرية قديمة، وتناقضات جذرية في الرؤى،

وتوجهات سياسية يصعب تجاوزها ولا تقبل الحوار في ظل وجود مؤسسات لا تتمتع بالشرعية التي تتطلب رضا مجتمعيا وتمثيلا متوازنا لكافة مكونات المجتمع.

عرفت ليبيا بعد القذافي إخفاقات على كافة المستويات، ومن بين أهم العوامل المساهمة في هذا الفشل هو التكوين الاجتماعي، السياسي لليبيا، فضلا عن دور التدخل الخارجي. ولما كانت ليبيا تحتل موقعا جغرافيا مهما بين افريقيا وأوروبا، فإن تراجع الوضع الأمني فيها في ظل غياب سلطة تقود البلاد وتوحد كل الأطراف، أدى إلى انعكاسات خطيرة على المنطقة ككل وخاصة منطقة غرب المتوسط، فانتشرت العديد من التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية غذتها تداعيات الأزمة الليبية، وصعب التحكم فيها رغم الجهود الدولية والإقليمية، حيث اصطبغ الوضع الأمني في المنطقة بالهشاشة.

1- الدراسات السابقة/the Previous studies

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لجزئيات موضوع البحث كونها يتكون من مجموعة من المتغيرات، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية وأجنبية، حيث ستعرض هذه الدراسة جملة من هذه الدراسات، منها ما تم الاستفادة منه ومنها ما تم مراجعته فقط، مع تقديم تعليق حول جوانب الاختلاف والاتفاق وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالة؛ وللإشارة فإن مجمل هذه الدراسات التي سيتم استعراضها لم تقتصر على فترة زمنية محددة، مما يوحي بتنوعها الزمني، وقد تم مراجعة جملة من المراجع التي تناولت الموضوع أو أحد جزئياته من بينها:

أ- الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت التدخل الدولي: ارتبطت بالفصل الأول: "الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل الدولي"

- كتاب (**بوراس عبد القادر**) بعنوان: " **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة**"، 2009: تطرق فيه الكاتب إلى التدخل الإنساني (التدخل العسكري) أسسه وآليته ومبرراته القانونية، معرجا على تراجع مبدأ السيادة وفقا للطرح الوستفالي.
- كتاب (**معمر فيصل خولي**) بعنوان: "**الأمم المتحدة: التدخل الدولي الإنساني**"، عام 2011: تناول فيه الكاتب دور الأمم المتحدة في إقرار التدخل الدولي من خلال مجلس الأمن بالتركيز على مفهوم

مبدأ المسؤولية في الحماية، واختصاص المنظمات الدولية في التدخل دون الدول لوحدها مع توفير الإطار القانوني والسياسي في التدخل.

- كتاب "**التدخل الدولي: مفهوم في طور التبدل**" للكاتبة (**ليلى نقولا الرحباني**)، عام 2011: تطرقت فيه الباحثة إلى التطور التاريخي لمفهوم التدخل الإنساني والعوامل التي ساهمت في تطوره وصولا إلى مفهوم المسؤولية عن الحماية، مع ربط اتدخل بالأطر النظرية للعلاقات الدوية.
- كتاب بعنوان: "**العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**"، 2014: تطرق فيه المؤلف (دهام محمد العزاوي) إلى دور مفاهيم حقوق الإنسان في تحديد توجهات النظام الدولي الجديد خاصة في إطار المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)، وكيف انعكست المتغيرات القيمية في تحديد العلاقات السياسية وحتى العسكرية في النظام الدولي.
- كتاب لـ (**سامح عبد القوي السيد**) بعنوان: "**التدخل الدولي بين المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية**، في 2012: ناقش فيه الكاتب مجموعة المبررات والأطر القانونية للتدخل العسكري والانتهاكات الإنسانية التي من الممكن أن تنجر عن التدخل غير المشروع تحت مسوغات إنسانية.
- جون بريكمون، تقديم نعوم تشومسكي، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، "**الإمبريالية الإنسانية: حقوق الإنسان، حق التدخل، وحق الأقوى**"، سنة 2010: تناول فيه الباحث مفهوم الإمبريالية الغربية التي تعتمد على التدخل العسكري كذريعة للتدخل في شؤون الدول التي لا تتوافق معها أو تلك التي تحظى بثروات لكي تسيطر عليها خاصة دول العالم الثالث، معتبرا التدخل العسكري استعمارا جديدا بآليات ومبررات جديدة.
- The Responsibility to Protect, **Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty**, 2001:

اهتم هذا التقرير والذي قامت به اللجنة الدولية لتدخل الدولي وسيادة الدول بالتأصيل النظري لمبدأ المسؤولية عن الحماية ومدى اختلافه عن التدخل العسكري وآليات تطبيقها وشروطها والحالات التي تستوجب التدخل العسكري.

ب- الدراسات التي ركزت على ليبيا بعد الثورة: ارتبطت بالفصل الثاني: التطور الكرونولوجي للأزمة الليبية والفصل الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للتدخل العسكري في ليبيا

- كتاب لـ **(جمال منصر)** بعنوان: **"التدخل الدولي الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة: من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا"** لسنة 2012: اهتم فيه الكاتب بعرض مسار وتطور التدخل العسكري منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وبداية الأحادية القطبية إلى غاية التدخل العسكري في ليبيا في إطار مسؤولية الحماية في فترة التعددية القطبية.
- كتاب **(تمرابط إيمان)** تحت عنوان: **"تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا"**، عام 2017: ناقشت فيه الكاتبة تدخل حلف الناتو وفق دراسة مقارنة لكل من حالة كوسوفو وليبيا مع التركيز على كل حالة وتحديد مبرراتها وانعكاساتها؛ ومدى توفر الإطار القانوني للتدخل العسكري في كلتا الحالتين.

- Rosan Smits and authers, **Revolution and its discontents: state, factions and violence in the new Libya**, 2013:

دراسة أعدها العديد من الباحثين إلى جانب **(روزان سميث)** تحت إشراف المعهد الدولي للعلاقات الدولية تناول فيه الباحثون دور العنف في الثورة الليبية وانعكاسات مظاهرات التحول الديموقراطي في هذه الدولة بالتركيز على الحرب الأهلية والتشرذم السياسي الذي ساد في فترة ما بعد القذافي.

- Sergei Boeke, Jeanine de Roy van Zuijdewijn, **TRANSITIONING FROM MILITARY INTERVENTIONS TO LONG-TERM COUNTER-TERRORISM POLICY The case of Libya (2011-2016), 2016:**

عنيت الدراسة بتحليل التدخل العسكري ومن ثمة مكافحة الإرهاب، وتم اعتماد حالة ليبيا على الدراسة، وتم تحديد فترة الدراسة من الفترة الممتدة من 2011إلى غاية 2016، وتم التطرق إلى الأسباب الكامنة وراء التدخل الدولي من منظور المفهوم الغربي.

ت-**الدراسات العربية والأجنبية** التي تناولت الأمن بالتركيز على ليبيا والمتوسط، ارتبطت بالفصل الرابع: **تداعيات التدخل العسكري في ليبيا وغرب المتوسط** والفصل الخامس: **ليبيا بعد تسع سنوات من الثورة (التحديات المآلات)**

- Buzan Barry, Waever Ole, **Regions and Powers: The structure of international security**.

من أهم الكتب في الأمن الإقليمي لباري بوزان وأول ويفر، يعرض أهم المفاهيم الاستراتيجية والأمنية فيما يتعلق بالأمن، مع التركيز على الأمن الإقليمي، وآليات الحفاظ على الأمن الجماعي في إطار ما اسماه بالجماعة الأمنية، مع تحديد وشرح المخاطر الأمنية ومسبباتها، ويعتبر هذا الكتاب مدخلا مفاهيميا للدراسات الأمنية.

- Jaen François Daguzan et Raoul Girardet, **''la Méditerranée : nouveaux défis, nouveaux risques ', 1995 :**

تناول المشاكل الرئيسية لمنطقة البحر المتوسط ذات الطابع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وحتى البيئة التي تواجهها كل الدول المطلة على البحر المتوسط.

- Pascal Chaigneau, Pierre Pascallon, "**Que devient la sécurité méditerranée avec les révolutions arabes** ? ,''**2013 :**

شخصت الدراسة المشاكل الأمنية الجديدة في المنطقة إثر التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية في الضفة الجنوبية بعد الثورات العربية، كما يتساءل حول صحة الأطر المؤسسية لحلها خاصة الشراكة الأورومتوسطية.

- ❖ اتفقت الدراسات السابقة فيما يتعلق بالتدخل الإنساني على ضرورة وجود ضوابط تحدد مبررات وحالات وأليات التدخل الإنساني، واعتبرت الدوافع الإنسانية أهم مبررات التدخل الذي يجب أن يكون بالإجماع من طرف الأمم المتحدة باستثناء دراسة "**الإمبريالية الإنسانية: حقوق الإنسان، حق التدخل، وحق الأقوى**" لـ جون بريكمون، التي اعتبرت التدخل الخارجي نوعا من الاستعمار الجديد والامبريالية السياسية والاقتصادية لدول العالم المتقدم في وجه دول العالم النامي.

انطلاقا من هذا العرض للدراسات عمدت إلى الاستدراكات الآتية:

- ❖ اتفقت الدراسات السابقة في كون أن حالات التدخل كلها كانت في دول العالم الثالث (ليبيا) من قبل الدول الغربية والتي غالبا ما تكون تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية أو الأمم المتحدة بضغط من الدول الغربية القوية.
- ❖ استخدمت جل الدراسات السابقة مدخل الأمن الإنساني في تحليل عوامل وأسباب التدخل العسكري، مع تركيز بعضها على الحالة الليبية محل الدراسة
- ❖ اعتمدت هذه الدراسة على منهجية تكاملية عكس الدراسات السابقة التي ركزت كل منها على منهج معين.
- ❖ اختلفت الدراسة عن بقية الدراسات في أنها تناولت المشكلة من جانب نظري مستخدمة مفهوم المسؤولية عن الحماية؛ ومن ثم اسقاطا على ليبيا معتمدة على الإطار القانوني والفكر الواقعي.
- ❖ من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام، إلا أنها تختف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:
- ❖ تضمنت الدراسة ربط المشكلة البحثية بالجانب القانوني والسياسي والاقتصادي والأمني.
- ❖ استخدمت الدراسة إطارا نظريا مختلفا ومتنوعا وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن الموضوع، كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة.
- ❖ ربطت الدراسة بين عدة متغيرات: التدخل العسكري، الأزمة الليبية، المصالح الاستراتيجية، الأمن المحلي والإقليمي وهو ما غاب في كل الدراسات التي تم تناولها.

المشكلة البحثية/ The Research Problem

كان العقد الثاني من القرن الـ 21 مرحلة التحول والإصلاحات السياسية في العالم العربي فيما يتعلق بالديموقراطية والتحول السياسي، حيث اندلعت الاحتجاجات بحثا عن الحرية بدءا بتونس وصولا إلى الثورة في ليبيا، حيث تباينت هذه الثورات من حيث طبيعة الاحتجاج وردود فعل الأنظمة والمجتمع الدولي، إلا

أنها في مجملها اتسمت بالسلمية، خلافا للحالة الليبية، التي شكلت الاستثناء بعد أن تحولت من احتجاجات مدنية إلى مواجهات مسلحة تحت إطار تدخل دولي.

انطلاقا من الدراسات التي تمت مراجعتها؛ وانطلاقا من المتطلبات البحثية للدراسة يمكن صياغة المشكلة البحثية الآتية:

كيف عكس التدخل العسكري في ليبيا تنافس مصالح الدول؟ وما هي التحديات الأمنية التي أفرزتها الأزمة الليبية في منطقة غرب المتوسط؟

2- التساؤلات الفرعية/the Sub-questions

من أجل تحليل جزئيات الموضوع تم طرح التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- ما هي أسس ومعايير التدخل الدولي الإنساني التي أدت إلى تقويض المفهوم التقليدي للسيادة؟
- هل بلغ النزاع في ليبيا مستوى التصعيد المناسب لتدخل أطراف خارجية باستعمال القوة العسكرية أم أنه انعكاس ضمني لتنافس المصالح في المنطقة؟
- ما مدى فاعلية ونجاعة العمليات العسكرية بديلا عن الممارسات السياسية والدبلوماسية باستعمال المشروعية الدولية في حل الأزمة الليبية؟
- ما هي مآلات الوضع الأمني والسياسي محليا (ليبيا) وإقليميا (غرب المتوسط) في ظل التجاذبات السياسية القائمة والتنافس الخارجي فيها؟

3- الفرضية المركزية/the Central Hypothesis

بغية الإجابة عن المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية؛ فقد فرضت طبيعة الموضوع والجوانب المتعلقة به صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

يعكس التدخل العسكري في ليبيا إطارا تبريريا لصراع المصالح الاستراتيجية بين القوى الدولية والذي أدى إلى إطالة أمد الأزمة ومن ثمة استفحال التهديدات الأمنية في منطقة غرب المتوسط.

4- الفرضيات الفرعية/ the Sub-hypotheses

في محاولة للإجابة عن جزئيات الموضوع تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

- يؤدي تطور النزاعات الداخلية في ظل عجز الدولة عن تبني سلوك استيعابي إلى فسح المجال للمجتمع الدولي لتدخل عسكري لاعتبارات إنسانية تمتد إلى اهتمامات مصلحية خاصة وأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول في فترة الأزمات مرتبط بالمصالح الاستراتيجية والمنافسة بين الدول الكبرى أكثر من ارتباطه بالدوافع الإنسانية.
- هناك علاقة عكسية بين نجاح التحول الديمقراطي في ليبيا والاستقرار الأمني في منطقة المتوسط.
- ينعكس الإرث التاريخي خاصة السياسي منه على أي تطور مستبقلي محتمل للدولة وكلما نقصت الممارسات الديموقراطية كلما زادت احتمالات الانفصال وتقسيم الدولة بعد أي تغيير.
- كلما قلت التجاذبات السياسية والأمنية وتوجهت النخب إلى التقارب المحلي واستبعاد التأثير الخارجي كلما انعكس ذلك إيجابا على تقدم العملية السياسية في ليبيا.

5- حدود الدراسة/the Study Limits

لفهم ظاهرة التدخل الدولي وانعكاساته على ليبيا وغرب المتوسط، وبغية تفسيرها تفسيرا صحيحا كان لزاما تحديد الحدود الزمانية والمكانية ومتغيرات الدراسة تحديدا دقيقا من أجل العمل على اكتشاف نمط العلاقة بين هذه المتغيرات.

أ- **المجال الزماني/Time Frame :** هو أحد حدود البحث الرئيسية والمقصود بالمجال الزماني هو الفترة المعنية بالدراسة وقد انطلقت دراستنا من 2011 مع العودة إلى فترات زمنية سابقة من أجل التحليل إلى غاية 2021.

ب-**المجال المكاني/Spatial Frame :** يقصد به الإطار المكاني للدراسة ويساعد الباحث في حصر الدراسة، حيت ووفقا لحالة الدراسة كانت الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ومنطقة غرب المتوسط هي الإطار االمكاني الخاص بهذه الدراسة.

ت-**المجال الموضوعي/ Substantive area:** يتضمن موضوع الدراسة الموسوم بـ"**التدخل العسكري في الأزمة الليبية: الأبعاد الاستراتيجية والتداعيات على الأمن في المتوسط منذ 2011"** ثلاث متغيرات هي:

- **المتغير المستقل Independent Variable:** التدخل الدولي العسكري
- **المتغير الوسيط/ Medium Variable:** الأزمة الليبية
- **المتغير التابع/ Dependent Variable:** التهديدات الأمنية في غرب المتوسط

6- مستويات التحليل/levels of analysis

يتطلب الموضوع اعتماد مستويين للتحليل:

- **الدولة/The State :** من خلال تحليل طبيعة النظام السياسي الليبي على مستوى القيادة وعلى مستوى المؤسسات الرسمية، ومن ثم تحليل بيئة التفاعلات الداخلية للأزمة.
- **النظام الدولي/the International order:** من خلال تحليل السياق الذي تم فيه إجماع المجتمع الدولي على إصدار القرارين 1970-1973 للتدخل في ليبيا في فترة زمنية قصيرة لم يشهدها العالم من قبل.

7- المناهج/the methods

يتطلب موضوع الدراسة **"التدخل العسكري في ليبيا: "الأبعاد الإستراتيجية والتداعيات على الأمن في غرب المتوسط منذ 2011"** اعتماد مقاربة متعدد المتغيرات والمستويات؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة اعتماد "منهجية تكاملية /**The Methodology of Triangulation**" أو ما يطلق عليه **(دنزن/ 1989 Denzin) "تعدد منهجي/ MultipleTriangulation"** ويتكون التعدد المنهجي من خمسة أنواع رئيسية وهي: تعدد النظريات وتعدد المناهج وتعدد الملاحظات وتعدد أدوات جمع البيانات وتعدد مصادر البيانات.[1]

[1] لميات عميرات، "التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملائمته للعلوم الاجتماعية"، **مجلة الآداب واللغات**، ع. 10، (خاص بأعمال ملتقى المناهج، (مارس 2006)،

بغرض القيام بتحليل دقيق وشامل للموضوع، تم اعتماد مجموعة من المناهج تنسجم وطبيعة متغيرات الدراسة وجوانب التحليل وتعقيداته؛ سواء فيما يتعلق بالتدخل، طبيعة الأزمة الليبية، أو التهديدات في غرب المتوسط تماثلية ولا تماثلية؛ وتمثلت هذه المناهج أساسا في:

أ- المنهج القانوني/ the Legal Method

عبارة عن طريقة علمية تعمل على تقنين العلاقات الدولية من خلال تحليل الظاهرة من الزاوية القانونية على مدى تطابق السلوكيات مع القاعدة القانونية،[1] وتم استخدامه في دراستنا الحالية من خلال تحليل التدخل العسكري في ليبيا ما إذا كان "شرعيا" ويتناسب مع مبدأ المسؤولية عن الحماية أم لا، فضلا على تحليل قرار الأمم المتحدة والجامعة العربية للتدخل الدولي في ليبيا بغية مقارنة ما ورد في النصوص القانونية (قرارات مجلس الأمن) وممارسة الأطراف المتدخلة من الناحية العملية.

ب- المنهج الوصفي/ the Descriptive Method

يهتم الوصف بجمع وتلخيص الحقائق المرتبطة بطبيعة الموضوع قدرا من التفسيرات للبيانات وعرض صورة دقيقة لملامح الظاهرة المراد دراستها، وتحديد خصائص الظاهرة كميا وكيفيا وأبعاد الظاهرة في إطار معين، ويمثل الوصف المرحلة العلمية الأقل إعدادا كونها تهتم بانتقاء العناصر الأكثر أهمية، للكشف عن الحالة السابقة لظاهرة ليبيا والمتوسط وكيف وصلت إلى صورتها الحالية؛ ويستخدم كإجراء بحثي أولي يهدف إلى جمع المعلومات والبيانات لاستخلاص دلالاتها فيما بعد.

ت- المنهج الاستقرائي/Extrapolation Method

هو عبارة عن ذلك **"الاستدلال التصاعدي/Upward inference "** الذي ينطلق فيه الباحث في دراسته لظاهرة معينة من جزئياتها وصولا إلى كلياتها ومن خصوصياتها إلى عمومياتها، [2] وقد تم اعتماد المنهج في استقراء **"الأسباب الاستراتيجية للتدخل الدولي العسكري"**، واسقاطها على دراسة الحالة في ليبيا

---

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص. 176.

[2] جندلي، **المرجع نفسه**، ص. 135.

في 2011، ذلك أنه من خلال كافة تجارب التدخل العسكري من خلال جمع وتحليل المعطيات تم التأكد من أن التدخل العسكري يبقى لدوافع سياسية استعمارية فقط، وليس لأهداف إنسانية، وما ساعدنا في ذلك هو أن المنهج الاستقرائي يعتبر منهج تحليل تاريخي يعتمد على المعطيات التاريخية.

8- النظريات والإقترابات/The theories and Approaches

يتناول موضوع الدراسة: **"التدخل العسكري في الأزمة الليبية: الأبعاد الاستراتيجية والتداعيات على الأمن في حرب المتوسط منذ 2011"** مجموعة من المتغيرات؛ الأمر الذي جعله متشعب ومتشابك: الأمن، الإرهاب الهجرة، بناء الدولة، الأزمة، والتدخل العسكري... ما فرض اعتماد مجموعة من الأطر النظرية والاقترابات، وهو ما يعرف بالتكامل المعرفي (Approach Inter-Disciplinary) عن طريق محاولة تطبيق النموذج الانتقائي (Electic Model) الذي يتم فيه أخذ أجزاء متفرقة من نظريات مختلفة لتفسير ظاهرة معينة، تتحدد هذه الانتقائية وفقا لطبيعة متغيرات الدراسة، إذ لا يوجد عند الإمبريقيين نظرية معتمدة بشكل مطلق (Confirmed Theory) تمثلت في مجملها في:

أ - النظريات/the Theories

❖ النظرية الواقعية الجديدة (الهجومية)/ New Realist Theory (Offensive)

والواقعية الهجومية ترسم صورة قاتمة عن السياسة الدولية بشكل عام، "**عبارات المهيمن/** Hegemon"، "**مضاعفة القوة/Maximizing power و"الدولة التصحيحية/ Revisionist State**، مصطلحات بارزة خصوصا في أعمال جون ميرشايمر رائد هذا الاتجاه إلى جانب أعمال أربع مفكرين تدرج أعمالهم ضمن التوجه الهجومي وهم: **(فريد زكريا 1988)** (**اريك لابس/Eric Labs**) ، **(جلبين/Gilpin Robert 1981)** إلى حد ما (**راندل شويلير/Schweler. L Randall**).[1]

الواقعيون الهجوميون، من أمثال (**اريك لابس/**) و (**جون ميرشايمر/**) يجادلون بأن حالة الفوضى الدولية تشجع كل الدول لتحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية، وذلك لكون أي دولة لا تستطيع

[1] Glenn H. Snyder, Mearsheimer's : World Offensive Realism and the Struggle for Security, **A Review Essay, International Security**, vol.27, No.1 (Summer 2000), p 149.

أن تتأكد في أي وقت تظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن، جون ميرشايمر هو أحد المؤيدين للواقعية الهجومية، ويقترح بأن على قادة الدول أن تبحث عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائها وتزيد من قوتها النسبية تجاههم، ويدلل ميرشايمر على ذلك بقوله:

> **"بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها وتحرص في الوقت عينه على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى. والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد".**

وفيما يتعلق بسؤال: هل يمكن للمؤسسات الدولية أن تخفض الصراعات بين الدول؟ يقول **(ميرشايمير/Mearsheimer)** بأن المؤسسات قائمة على مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى؛ ويرى بأن المؤسسات الدولية تمتلك الحد الأدنى من التأثير على سلوك الدول. والقضية الأهم بالنسبة لميرشايمر هي العلاقات الأمنية. ويعتقد بأن التعاون بين الدول لها محدداتها، لأنها وبشكل أساسي مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني، يقول ميرشايمر" :"إن الدول تتفاعل في بيئتين: بيئة السياسة الدولية وبيئة الاقتصاد الدولي.[1]

واسقاطا على موضوع الدراسة فإن التدخل العسكري في ليبيا كان كإجراء استباقي للحد من قوة ليبيا الزائدة في منطقة إفريقيا بفضل سياسيات القذافي التي لم تعجب القوى الكبرى، ولم تكن المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة مثلما قال ميرشايمر؛ إلا في خدمة مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى، التي طالبت بالتدخل، هو ما ظهر جليا بعد سقوط القذافي؛ حيث لم تسهم أي قوى ولا حتى الأمم المتحدة في حل الوضع الأمني أو السياسي في ليبيا إلا بما يخدم مصالحها.

❖ الواقعية الانتقائية/the Selective realism

تعد أهم الأطر النظرية التي استعمت في هذه الدراسة، ويستعمل أنصارها من الواقعيين المؤدلجين مفردات التحليل الواقعي حيث يفسرون مثلا التدخل العسكري في الدول بلغة الجيوبوليتيك وتوازن القوى،

---

[1] الواقعية الهجومية والدفاعية على الرابط:
https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9

ظهرت هذه المقاربة بعد نشر كل من (**سيل/ Rudra Si**) و(**بيتر كاتزنشتاين/ .Peter J Katzenstein**) مقالة في عام 2010 بعنوان: **" الانتقائية التحليلية في دراسة السياسة العالمية: نحو إعادة صياغة المشكلات والآليات عبر مختلف التقاليد البحثية/ nalytic Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions "**[1]

وتعبر الانتقائية التحليلية عن موقف نظري ومنهجي يمكن الباحث أن يعتمده أثناء متابعة أعماله البحثية، وما يميز هذا الموقف أنه يرتبط بالتقاليد البحثية الراسخة في حقل معرفي، لكنه في الوقت نفسه، لا يلتزمها على نحو صارم؛ لذلك، يصف سيل وكاتزنشتاين الانتقائية التحليلية من خلال بأنها تتبنى الروح البراغماتية في البحث، وتتعامل مع أوسع نطاق ممكن من المشكلات والقضايا، وعلى النقيض من الإشكاليات التقليدية المصممة من حيث الأساس إما لاختبار النظريات وإما لملء الفجوات في التقاليد البحثية السائدة، كما أنها تقوم بإنتاج المقولات السببية المعقدة لتسليط الضوء على التفاعلات السببية .

والهدف من الانتقائية التحليلية هو الكشف عن الكيفية التي تكون بها هذه العوامل مهمة بالنسبة إلى أسئلة بحثية محددة، وليس إنشاء قائمة تتسع على نحو لانهائي لجميع العوامل السببية الممكن تصورها، والتي يمكن أن تؤثر في السياسة العاملة،[2] وتعتبر الانتقائية التحليلية أكثر المقاربات التحليلية براغماتية، حيث تكون المشكلة البحثية هي المحرك لعملية البحث وليس الإطار النظري المعتمد مسبقا.

ب- الاقترابات/The Approaches

- **المقاربة العقلانية/Rational approach:** بشكل قاطع تلعب المصالح الوطنية والأهداف الاستراتيجية أهمية في التدخلات الإنسانية، باعتبارها جزءا من السياسة الخارجية للدول الكبرى هذه المقاربة تسمح لنا بتحليل التدخل العسكري في ليبيا من منطلق استراتيجي مصلحي.

---

[1] Rudra Sil, Peter J. Katzenstein, ''Analytic Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions'', **Analytic Eclecticism in the Study of World Politics, Perspectives on Politics**,Vol. 8, No. 2 , Cambridge University Press: (June 2010)

[2] محمد حمشي، "الانتقائية التحليلة في حقل العلاقات الدولية"، **سياسات عربية**، ع. 28، (سبتمبر2017)، ص. 44-45.

- **مقاربة الدولة الفاشلة/The Failed State Approach :** ذلك أن ليبيا انتقلت من دولة تسلطية في ظل حكم القذافي إلى دولة فاشلة بعد الانتفاضة، ثم وبسرعة إلى دولة منهارة مع التعقيدات الحالية المتراكمة.
- **مقاربة مركب الأمن الإقليمي (مبدا التخومية)/ Approach to the regional security compound:** تحليل الوضع الأمني الناتج عن عملية التدخل بالاستناد إلى مقاربة باري بوزان الذي اقترح قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية.
- **مقاربة بريتشر ويكندفالد لتحليل الأزمات / LA GRILLE D'ANALYSE DES PROFESSEURS BRECHER ET WILKENFELD**

يعرف العالمان السياسيان الأمريكيان مايكل بريشر وجوناثان ويلكينفيلد الأزمة بأنها:

> **"حالة ناتجة عن تغيير في البيئة الداخلية أو الخارجية لدولة تثير تصورات صانع القرار بشأن التهديد للقيم الأساسية، والوقت القصير للاستجابة، واحتمال المشاركة في الأعمال القتالية العسكرية"[(1)]**

وقد طور بريشر وويلكنفيلد شبكة قراءة واضحة بشكل ملحوظ، مصممة لإبراز الخصائص التنظيمية والانقسامات التي لوحظت أثناء الأزمات السياسية الدبلوماسية الدولية،[(2)] ويستند أسلوب تحليل بريشر وويلكنفيلد إلى نظرة سلوكية وقائمة على الأحداث التاريخية والسياسية، وبالتالي فإن شبكة التحليل التي اقترحها مؤلفوا المشروع الدولي لأزمة السلوك تتبلور في مستويين (كلي وجزئي) تتخلل مجموعتين من المتغيرات (المتغيرات السياقية والمتغيرات الخاصة بالأزمات)، وتتيح الدراسة أهمية البحوث التاريخية، والصلة بين الفاعل والمنظومة، وأخيرا فهم الطابع التجميعي الحازم للمنطق في العلاقات.[(3)]

---

(1) BRECHER Michael, WILKENFELD Jonathan, « Crises in World Politics », **World Politic**s, n°35, 1982, p.383.

(2) BRECHER Michael, WILKENFELD Jonathan, **A Study of Crisis,** (University of Michigan Press, 1997, seconde édition, 2000)

(3) MeszarosThomas, **Crises internationales : Cours magistral de spécialité**, Programme d'Enseignement à Distance Université Jean Moulin Lyon III, 2015-2016, pp. 3-6.

9- أهمية الدراسة/ Importance of the study

تتفاوت الدراسات العلمية من حيث الأهمية العلمية والعملية، فمنها ما يقف عند الوصف، ومنها ما يتضمن جهدا انتقائيا، ومنها ما هو عبارة عن دراسة تحليلية تقدم مقترحات علاجية من خلال تناول الموضوع بأسلوب علمي ملائم، يقدم بدائل مختلفة لحلها، لذلك فجميع أنواع البحوث لها أهميتها العلمية والعملية وإن تفاوتت درجة هذه الأهمية من بحث لآخر.

أ- الأهمية العلمية/the Scientific Importance

- ❖ تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع أولا من التطور الذي لحق التدخل، إلى جانب الاعتبارات السياسية التي رافقت وجوده وأثرت بشكل كبير على مسيرته، ودراسة تطور مفهوم التدخل الدولي إلى مفهوم مسؤولية الحماية ومدى شرعيتها وحدود انسجامها مع مفهوم السيادة بالتركيز على دولة ليبيا.
- ❖ تكمن أهمية الموضوع من خلال تناوله لأهم قضايا السياسة الدولية وهي الأمن؛ باعتباره من أهم الحاجات الإنسانية على ممر التاريخ؛ وتزداد أهمية هذا المتغير خاصة عند ارتباطه بهذه المنطقة
- ❖ الأهمية الجيو- استراتيجية لليبيا في أجندة القوى الكبرى.
- ❖ تكمن أهمية البحث في مناقشة حالة التدخل الدولي العسكري كممارسة جرى تبريرها والتسويغ لها في إطار الشرعية الدولية(مجلس الأمن).

ب-الأهمية العملية/the Practical Importance

- ❖ اهتمام له علاقة بالتخصص؛ حيث يعتبر موضوع التدخل العسكري في الأزمة الليبية في صميم الدراسات الاستراتيجية لتعدد أطرافه وتعدد أبعاد وانعكاسات هذا التدخل.
- ❖ إثراء وتطوير الدراسات المتعلقة بمنطقة المتوسط؛ خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني؛ ومحاولة إدراك تعقيدات المنطقة.
- ❖ الاهتمام بموضوع التدخل الدولي العسكري من وجهة نظر نقدية وليس من موقف ايجابي لما له من تأثير على دول العالم الثالث، وكفئة باحثة من العالم الثالث يتعين علينا الوقوف على حقيقة التدخل الدولي العسكري بمضامينه المختلفة، كون أن الغرض من هذه الدراسة هو إعادة النظر في الخطاب القائل بجواز استخدام القوة لحماية المدنيين.

- ❖ تقديم مقاربة معرفية جديدة لحل الأزمة الأمنية في ليبيا وفقا لما يتماشى وطبيعة التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

10- صعوبات الدراسة/Difficulties of study

تتمثل أهم صعوبات الدراسة التي واجهتنا في البحث في كون الموضوع احتوى على الكثير من المتغيرات المتشابكة والتي يصلح كل منها لأن يكون موضوعا للدراسة في حد ذاته، وهو ما أثر على كيفية جمع المعلومات وتوظيفها وتحليلها وربطها ببعضها البعض، ومن ثم استخلاص النتائج منها استمرار تفاعلات موضوع الدراسة (الأزمة الليبية) دون أية أفق للتسوية إلى حد كتابة هذه الدراسة

11- تقسيمات الدراسة/ Study Divisions

قصد الالمام بكل جوانب الموضوع، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول ثم التطرق في **الفصل الأول** إلى الأساس النظري للتدخل الإنساني، أما **الفصل الثاني** فقد تناول تفاعلات الأزمة الليبية بين نسق البيئة الداخلية واجندة تدخلات الأطراف الخارجية (الإقليمية والدولية) فضلا عن تحليل مدى شرعية وقانونية القرار، في حين تناول **الفصل الثالث** الأبعاد الاستراتيجية لتدخل العسكري في ليبيا، فضلا عن تحديد مختلف التداعيات التي أفرزتها الأزمة الليبية على ليبيا والمتوسط وخاصة التداعيات الأمنية منها، بينما ركز **الفصل الرابع** على محصلة تحديات وآفاق تسوية الأزمة الليبية، ودور التفاعلات الدولية والإقليمية في توجيه الأزمة الليبية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل الدولي

تمهيد

يعتبر هذا الفصل المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث يتم فيه ضبط المفاهيم التي تعالجها الدراسة في فصولها اللاحقة المتعلقة بالتدخل العسكري الإنساني، السيادة، مسؤولية الحماية، حيث تطرقنا للنشأة التاريخية لمفهوم التدخل العسكري والذي مر عبر مراحل مختلفة تبعا للتطورات السياسية، الاقتصادية، الثقافية الدولية المصاحبة للتطور التكنولوجي، فانتقل من مبدأ عدم التدخل إلى الحق في التدخل ثم واجب التدخل ليصل إلى مفهوم مسؤولية الحماية، هذا المفهوم الذي تقاطع مبدأ السيادة كونه قوضها في ما يتعلق بأحقية الدولة في حماية مواطنيها.

ولاقى هذا التحول المفاهيمي التي صاحبه تحول في طبيعة العلاقات الدولية وتوجهات الدولية الخارجية نقاشا حاد بين الأكاديميين والسياسيين، حيث يرفضه بعض الأطراف وتنادي به دول أخرى بضوابط معينة ومحددة، كل هذه النقاط سيتم النظر فيها في هذه الجزئية من البعض كإطار تفصيلي لما سيتمم مناقشته في باقي الدراسة.

المبحث الأول: التطور التاريخي للتدخل الدولي

عرفت العلاقات الدولية تطورات فيما يتعلق بالقوانين التي تنظمها؛ الأمر الذي انعكس على وجود تحولات على مستوى القيم التي تتبناها الدول سواء مع مواطنيها أم مع النظام الدولي ككل، من بينها التدخل الدولي؛ وللوقوف عليه ومعرفة ودوره، لابد من التعرف على نشأته وتطور مفهومه، والأساس القانوني الذي يستند إليه، ذلك أنه انتقل من إطار الإمكانية إلى المسؤولية في الحماية.

المطلب الأول: التدخل الدولي كمبدأ

مبدا[*] التدخل الدولي من بين المفاهيم الأكثر تعقيدا على مستوى العلاقات الدولية سواء فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي أو بالكيفية التي يتم بها، كونه يرتبط بمفاهيم ذات أهمية في العلاقات الدولية كمبدأ السيادة.

الفرع الأول: مبدأ عدم التدخل

يكرس ويكمل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سيادة الدولة على إقليمها، من تنظيم علاقاتها مع الرعايا والأجانب وكذا اختيار نظامها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، إصدار القوانين والجزاءات، وحرية استغلال مواردها الطبيعية، كمظهر من مظاهر الاستقلال،[1] تبنى الفقه الدولي مبدأ عدم التدخل كأساس للتفاعلات الدولية، إذ أنه يقيد سلوك الدول ويمنع اعتدائها على الوحدة الترابية واستقلال دولة أخرى، بذلك يوفر هذا المبدأ الأمن والاستقرار للدول وللنظام الدولي ويحمي مصالحها، ويعود الأساس الفكري لعدم التدخل إلى فقه المدرستين الطبيعية والواقعية خلال القرن السابع عشر والثامن عشر؛ إلا أنها لم تصبح قاعدة قانونية ملزمة دوليا إلا في القرن العشرين عندما توصلت دول أمريكا اللاتينية في

---

[*] **المعنى اللغوي لكلمة "مبدأ"**: لا يختلف المعنى اللغوي لكلمة مبدأ **principe** في اللغة الفرنسية عنه في اللغة العربية، ففي اللغة العربية يعني أول كل شيء، وما هو أولي وأساسي من حيث الأهمية، أما كلمة **principe** في اللغة الفرنسية مأخوذة من الكلمة اللاتينية**principium** وتعني البدء، وأولويات الشيء من حيث الأهمية والأساس والمصدر، وهكذا يكون المبدأ هو أول كل شيء وأولوياته وأساسياته، أو هو مجموعة القضايا أو المسائل الموجهة والمميزة للشيء، والتي تخضع لها كافة تفاصيله. **ينظر**: عاطف علي الصالحي، **مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 1، 2009)، ص. 13.

[1] غسان مدحت خير الدين، **القانون الدولي الإنساني: التدخل الدولي**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 61.

مؤتمر **مونتفيديو Montevideo** [*] عام 1933 إلى تبني اتفاقية خاصة بحقوق وواجبات الدول حيث نصت المادة (08) أنه: **"لا يحق لأية دولة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".**[1]

انبثق مبدأ عدم التدخل عن فكرة السيادة التي يترتب عنها منع أية دولة من ممارسة سلطة على دولة أخرى؛ كنتيجة طبيعية متلازمة لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، إذ يعتبر الأساس الذي قامت عليه التنظيمات الدولية. وعند ظهور عصبة الأمم [**] أخذ مبدأ عدم التدخل يفرض نفسه في العلاقات الدولية،[2] ليشكل قاعدة قانونية آمرة. [3]

وبعد توالى ظهور الدول على خريطة أوروبا حتى عام1500، أخذت دعائم السلام في ربوع القارة الأوروبية تتداعى وتنهار بفعل كثير من القوى السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وخاصة تحت تأثير التصادم الديني الذي تفجر بين الكاثوليك بزعامة اسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا وتحول هذا التصادم إلى حرب؛ عرفت بحرب الثلاثين عاما[***] والتي بدأت عام 1618 وانتهت عام1648 حيث تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة وستفاليا[****].[4]

---

[*] **مؤتمر مونتيفيديو Montevideo لحقوق وواجبات الدول:** عقدت في مونتيفيديو بأوروغواي 1933/11/26 حيث حددت تعريف الدولة، ونصت الاتفاقية على أن جميع الدول وحدات ذات سيادة متساوية (سكان، حدود إقليمية محددة، حكومة، وقدرة على ابرام في اتفاقيات) من بين احكامها الموقعين (19 دولة) لن يتدخلوا في الشؤون الدول الأخرى، وعدم الاعتراف بالمكاسب المحققة بالقوة، مع تسوية جميع النزاعات سلميا، ينظر: https://www.britannica.com/event/

[1] مجيد خضر أحمد السبعاوي، زياد محمد حمود السبعاوي، عباس عبد الرزاق السعيدي، **مسؤولية الحماية الدولية والتدخل الأجنبي الإنساني**، (د س ن: المكتب الجامعي الحديث، 2016)، ص. 57.

[**] **عصبة الأمم:** أول منظمة دولية أنشأت عام 1919 بعد الحرب العالمية الأولى في مؤتمر الصلح (فرساي) بدعوى من الرئيس الأمريكي وودرو ولسون؛ وقع على ميثاقها 44 دولة هدفها تعزيز السلم والأمن الدوليين وانتهت باندلاع الحرب العالمية الثانية. ينظر: ناظم عبد الله الواحد الجسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية**، (بيروت: دار النهضة، 2008)، ص. 73.

[2] علي معمر فرحات، روزمان بن محمد نور، عبد الوهاب عامر، "إشكالية التدخل الدولي ومبدأ السيادة: دراسة بحثية بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية"، **مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية**، م.4، ع.4، (أكتوبر 2018)، ص. 41.

[3] Dodzi Kokoroko, "souverain étatique et principe de légitimité démocratique",**Revue québécoise de droit international**, paris,N°161 (2003) p. 41.

[***] **حرب الثلاثين عام 1618-1648:** آخر الحروب الدينية النصراني في أوروبا، بدأت كحرب أهلية بين البروتيستانت والرومان الكاثوليك لتتحول إلى نزاع تورطت فيه كل الدول الأوروبية من أجل الأرض والسلطة. **ينظر: الموسوعة العربية العالمية**، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، ج9، 1999)، ص. 188.

[4] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، (بغداد: د د ن، 2010)، ص ص. 37-45.

[****] **معاهدة وستفاليا Westphalia:** في 1682انهت هذه المعاهدة ما عرف بحرب الثلاثين عام في أوروبا وهدفت إلى تسوية المنازعات خاصة الدينية منها، من مخرجاتها ظهور الدولة القومية الحديثة ذات السيادة والتخلي عن الدين لصالح الدولة للمزيد **ينظر:** السيد روجيه بارتلز، "الجداول

يرى أغلب الباحثين في هذا المجال أن العلاقات السياسية الدولية لم تنشا إلا بعد مؤتمر وستفاليا 1648عندما ظهرت الدول القومية كونها وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث، نقطة تحول في تاريخ العلاقات السياسية الدولية، واعتبر بالنسبة إلى أوروبا والغرب الانطلاقة في تنظيم العلاقات الدولية وفق أسس واضحة المعالم.[1]

من أهم ما جاءت به معاهدة وستفاليا؛ أنها أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية، الدينية ...وفقا لعلمانية العلاقات السياسية الدولية، كما أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا بغية صيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دول أخرى، والحيلولة دون هذا التوسع،[2] وبذلك اعتبر أول تجسيد واقعي لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأصبح مفهوم التوازن الدولي بهذا المعنى يمثل الخطة الأساسية التي ظلت تسير بمقتضاها العلاقات السياسية الدولية حتى الحرب العالمية الأولى؛ عندما حل محلها مفهوم الأمن الجماعي [*] كأساس للمحافظة على أمن العالم واستقراره وسلامه.[3]

لتتبنى فرنسا مبدأ عدم التدخل عقب نجاح الثورة الفرنسية[**] عام 1789 خاصة مع صدور الدستور الخاص بها في 1793 الذي نص على امتناع الشعب الفرنسي عن التدخل في الحكومات الأخرى وعدم قبول تدخل الأخرين في شؤونها.[4]

الزمنية والحدود والنزاعات: التطور التاريخي للتقسيم القانوني بني النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية"، م.91، ع. 873، (مارس 2009)، ص. 15.

[1] العقابي، **مرجع سابق**، ص ص. 45-50.

[2] **المكان نفسه**، ص. 50.

[*] **الأمن الجماعي:** يقصد بع العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل الحفاظ على السلم الدولي عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة، وهذا النظام لا يلغي التناقضات القائمة بين مصالح الدول أو في سياساتها؛ وإنما يستنكر العنف المسلح كأداة لحلها ويركز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ط1، 2005)، ص.292.

[3] العقابي، **مرجع سابق**، ص. 51.

[**] **الثورة الفرنسية:** 1789-1799 بدأت بأزمة اقتصادية حكومية في فرنسا لكن سرعان ما تحولت إلى حركة تغيير عنيفة بسبب السخط الشعبي على الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والتقسيمات القانونية التمييزية، أحدثت تغيرات جذرية في نظام الحكم الفرنسي بشكل خاص وفي المجتمعات الغربية بشكل عام؛ كونها أدخلت المثل الديمقراطية وأنهت الحكم المطلق للملوك والنبلاء وحققت المساوات بين الأفراد. **ينظر:** الموسوعة العربية العالمية، **مرجع سابق**، ص ص. 78-79.

"إن الشعب الفرنسي سيمتنع عن القيام بالحروب التوسعية، ولا يستعمل السلاح ضد أي حرية من الدول".[1]

في حين أخذت أمريكا بمبدأ عدم التدخل بمعنى العزلة[*] بدءا من رسالة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج واشنطن[**] التي وجهها إلى شعوب أمريكا بمناسبة انتهاء رئاسته، التي جاء فيها:

"لا تتدخلوا في الشؤون الأوروبية، وحاذروا على أن لا تنساقوا إلى الاشتراك في المنازعات بين دول أوربا، ابقوا بعيدين، وليكن لكم مع دول أوربا غير علاقات تجارية دون ارتباطات سياسية... وحاولوا الاستفادة من حروب الغير لتوسعوا نطاق تجارتكم".[2]

وفي ظل خضوع أمريكا الجنوبية للاستعمار الاسباني؛ حاولت الدول الأوروبية في إطار الحلف المقدس، استرداد المستعمرات الإسبانية لكن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو[***] وقف في موقف حزم في وجه التدخل الأوروبي،[3] على إثر ذلك وجه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو عبر رسالة الحكومة الأمريكية إلى الكونغرس في واشنطن في 2 ديسمبر 1823 ملخصا فيها السياسة الأمريكية تجاه الدول الأوروبية وهو

---

(4) الأنباري محمد خيضر، **مبدأ عدم التدخل واستثناءاته في القانون الدولي المعاصر**، (بيروت: منشورات الحلي الحقوقية، 2016)، ص. 43.

(1) الجوزي عز الدين، **حماية حقوق الإنسان عن طريق حق التدخل الإنساني استرجاع القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: قسم الحقوق، 2015)، ص. 20.

(*) **العزلة:** لم تعني التوقوقع التام وقطع كافة أوجه الاتصال مع بقية وحدات النسق الدولي وإنما التقليل من درجة الانغماس في البيئة الدولية إلى أدنى قدر ممكن، **ينظر:** ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص. 160.

(**) **جورج واشنطن:** انتخب جورج واشنطن، القائد العام للجيش البري للمستعمرات خالل الحرب الثورية، أول رئيس للولايات المتحدة. توضع صورته للعملة الورقية الأمريكية، **ينظر:** السناتور دانيال وبستر، **حول أمريكا: دستور الولايات المتحدة الأميركية مع ملاحظات توضيحية**، ص. 10. ولقد 1732/02/22 فرجينيا انتخب سنة 1789 ركز على الوحدة الوطنية والفكرة القومية الأمريكية (كونو متحدين كونوا أمريكيين)، اعتزل عام 1797، **ينظر:** عبد الفتاح حسن أبو علية، **تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية**، (الرياض: دار المريخ، 1987)، ص. 74

(2) غسان، **مرجع سابق**، ص. 63.

(***) **جيمس مونرو/MONRO S 1831-1758:** هو رئيس الولايات المتحدة الخامس (1817-1823) ولآخر الآباء المؤسسين للولايات المتحدة. **ينظر:** فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، (د ب ن: دار أسامة للنشر، ج3، 2003)، ص. 1005، وكان جيمس مونرو عضوا في الكونغرس الأمريكي سنة 1790 ووزيرا مفوضا للولايات المتحدة في كل من فرنسا وبريطانيا عام 1794، **ينظر أيضا:** صالح زاهر الدين، **موسوعة الإمبراطورية الأمريكية: قاموس الشخصيات الأمريكية (أ-ج)**، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ط1، ج1، 2004)، ص. 173.

(3) مجيد خلف، **نص تصريح مونرو على مبدأ عدم شرعية الاستعمار، ومبدأ عدم التدخل**، ص. 277.

ما عرف **"بمبدأ مونرو"**؛ [*] [1] وقد تضمن هذا المبدأ فرعين أساسيين؛ مبدأ عدم الاستعمار ومبدأ عدم التدخل، حيث هدف الأخير إلى وقع التهديدات التي مثلها التحالف المقدس[**] الرجعي للأوتوقراطيين الأوروبيين ومحاولات تلك القوى القضاء على الثورة في أوروبا وأماكن أخرى، [2] حيث قال:

"أن القارة الأمريكية قد وصلت درجة من الحرية والاستقلال؛ لا يصح معها احتلال أي جزء من أراضيها من قبل احدى الدول الأوروبية"

وانطلاقا من عقيدة الرئيس مونرو؛ لا ينبغي لأية دولة أن تسعى إلى بسط نفوذها على أي أمة أخرى، ويجب أن تترك لكل شعب حرية تحديد نظامه، وطريقته في التنمية، دون عوائق، أو تهديد، لتصبح هذه العقيدة تأسيسا لمبدأ عدم التدخل،[3] ليتكرس بذلك مبدأ عدم التدخل بنشأة عصبة الأمم في يناير 1919أول منظمة سياسية دولية تتمتع بالشخصية القانونية أخذت على عاتقها توفير وضمان السلام والأمن الدوليين من خلال توثيق التعاون بين الدول وتنميته، ومن اجل الوصول إلى هذه الأهداف الرئيسة تعهدت جميع الدول بالالتزام بالمبادئ الآتية: [4]

- عدم اللجوء إلى القوة من أجل حل القضايا الدولية.
- احترام قواعد القانون الدولي.

---

[*] **مبدأ مونرو:** أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو عام 1823 محددا ملامح توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على المستوى الإقليمي والدولي، جاء في رسالة وجهه الرئيس مونرو إلى الكونغرس أكد أنه: "يجب بعد الآن أن تعتبر القارة الأمريكية بما لها من كيان حر ومستقبل اكتسبته وستحافظ عليه هدفا للاستعمار من أي دولة أوروبية"، معلنا بذلك سياسة العزلة بقوله: "لن نتدخل ولن نبدي أي اهتمام بشؤون أوروبا". ينظر: ناظم عبد الله الواحد الجسور، **مرجع سابق**، ص. 533.

[1] بوكرا ادريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د س ن)، ص ص. 23-22.

[**] **التحالف/ الحلف المقدس:** اتفاق وقع في باريس في 26 سبتمبر 1815 بطلب من قيصر روسيا (ألكسندر الأول) وامبراطور النمسا (فرانسيس الأول) وملك بروسيا (فريديريك وليام الثالث) وكل حكام أروربا باستثناء ألمانيا، بريطانيا، والسلطان العثماني؛ هدف إلى تجميع حكام الدول الأوروبية لنشر المبادئ النصرانية وتبادل التأييد لمناهضة وقمع الحركات الشعبية الثورية حيثما اندلعت تفكك في مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. الموسوعة العربية العالمية، **مرجع سابق**، ص. 502.

[2] David D. Carto, "The Monroe Doctrine in the 1980's: International Law, Unilateral Policy, or Atavistic Anachronisme" , **Journal of International Law**, 1981, p. 104

[3] Pascale Boniface**, lexique des relations internationales**, (Paris :Edition Ellipses , 2000), P 132 .

[4] **المرجع نفسه**، ص. 58.

ولقد اهتم بالدعوة لهذه المنظمة الدولية العديد من المؤسسات الإقليمية والشخصيات السياسية، إلا أن أبرزها كان الرئيس الأمريكي(**Wilson, Thomas Woodrow / وودرو ولسن)** [*]،[1] وبذلك انطلاقا من مبادئ عصبة الأمم تكرس مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية.

أما بالنسبة للأمم المتحدة [*] فقد اعتبرت عدم التدخل عنصرا قانونيا هاما من خلال ميثاقها، حيث تم إصداره بشكل رسمي من قبل الجمعية العامة عام 1947 ، إذ نص الميثاق الأممي في الفقرة السابعة من المادة (02) [**] على عدم جواز التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول، ونظرا لأهمية هذا المبدأ فقد تم تضمينه في مختلف مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، وهو يتمحور حول حظر كل الأعمال والسلوكيات والتصريحات التي تصدرها أو تقوم بها جهات أجنبية (دول، منظمات دولية...) بشأن قضايا ومشاكل تندرج ضمن الاختصاص الداخلي لدولة أخرى ذات سيادة، وتتزايد خطورة ذلك عندما يتعلق الأمر بتدخل عسكري، والجدير بالذكر أن مبدأ عدم التدخل لا يستبعد فقط استعمال القوة وإنما يمتد إلى كل شكل من أشكال الضغط والتدخل أو التوجه الذي يمس بشخصية الدولة أو بأحد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية.[2]

كما نص الميثاق الأممي على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، كما ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون

---

[*][1] **وودرو ولسن Wilson, Thomas Woodrow (1856-1924)**: أستاذ الفقه القانوني والاقتصادي السياسي في جامعة برنستون (1890-1902) ثم أصبح رئيس الجامعة 1916 انتخب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وأعيد انتخابه 1918 صاحب كتاب **History of the American People**'' عام 1902، برز ولسون بوصفه قائد العالم الديمقراطي، **أنظر**: فرانك بيلي، تر: مركز الخليج للأبحاث، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، (دبي: دار بلاكويل للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص ص. 763-764.

[1] **المكان نفسه**، ص. 58.

[**] **المادة الثانية: الفقرة السابعة:** "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ" للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع." **ينظر على الرابط:** https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

[2] Bedjaoui Mohamed, **le porté incertain du concept nouveau de "devoir d'ingérence" dans un monde troublé, quelques interrogations**, in colloque : le droit d'ingérence est-il une législation du colonialisme ? Rabat, 14- 16.

التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، [1] وبتأسيس منظمة الأمم المتحدة تكون العلاقات السياسية الدولية قد أخذت منحى جديدا قائما على أساس نبذ القوة وعدم استخدامها في العلاقات الدولية.[2]

الفرع الثاني: البعد النظري للسيادة

السيادة هي فكرة أساسية لمفاهيم الدولة الحديثة والعلاقات الدولية؛ فهي تنظيم للسلطة السياسية داخل الدولة ويقاس بالقدرة على ممارسة سيطرة فعالة على المجتمع السياسي للفرد داخل الحدود، [3] وعلى المستوى النظري ينطوي مفهوم السيادة على الاعتراف بالمساواة في الأفعال بين كافة الدول وهذا وفقا لما أقرته معاهدة (وستفاليا / Westphalian)، [4] حيث يرى **(هانسلي/ HINSLEY)** السيادة على أنها:

> **"وجود سلطة سياسية ونهائية مطلقة في المجتمع السياسي، بحيث لا توجد أي سلطة نهائية في أي مكان آخر"**

مفهوم السيادة هو مفهوم قانوني مترجم من كلمة فرنسية **"Souverainete "** مشتقة من الأصل اللاتيني **" Superanus** "ومعناه الأعلى؛ يطلق على السلطة العليا في الدولة،[5] ولفهم الغموض المحيطة بمفهوم السيادة يجب أن نعود إلى أصلها في الفكر السياسي الأوروبي؛ لأنه، كما لاحظ **(مارك ليفي/ Mark Lievy –وروبرت كيوهانRobert Keihan/ –وبيتر هاس–Beter Hass) فإنه:**

> **"استمرار السيادة الرسمية وتآكل السيادة التنفيذية تجعل العمل السياسي مربكا ومعقدا في البيئة الدولية".**[6]

---

[1] Publication de l'académie Royale du Maroc, Collection «sessions », octobre 1991, p 55.

[2] العقابي، **مرجع سابق**، ص. 61.

[3] François Lerin, Laurence Tubiana, **Les paradoxes de la souveraineté, 2009,** Sur le lien: http://regardssurlaterre.com/les-paradoxes-de-la-souverainete, site a été parcouru sur 18/04/2019.

[4] Barbara Delcourt**,** "Le principe de souveraineté à l'épreuve des nouvelles formes d'administration internationale de territoires"**, Revue du Centre d'études et de recherches en administration publique,** Sur le lien: https://journals.openedition.org/pyramides/349#textLe site a été parcouru sur 18/04/2019.

[5] بوراس عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة**، (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص. 17.

[6] الربيعي، **المرجع نفسه**، ص. 98.

ويعتبر **(جون بودان/ Jean Bodin)** [*] أول من كتب عن السيادة في كتابه **Six livres de la République)** عام 1576 حيث يعرف السيادة بأنها:

"القوة المطلقة والدائمة وغير المنقسمة للجمهوري، فالسيادة في سياق المعنى الذي يطرحه بودان تقدم لنا المبررات للقرارات السياسية للحاكم.[1]

ورفعها إلى مستوى المفهوم المؤسسي لماهية الدولة؛ وهي ضرورة وجود الدولة،[2] وتمثل مفهوم عصر الحداثة السياسية، حيث تشير إلى السلطة الكاملة التي لا يمكن منافستها،[3] وقد سادت فكرة السيادة المطلقة في مرحلة القرون الوسطى؛ أين كان للملك حق تسيير شؤون الرعية، واعتبرت من ضمن الصفات الثابتة للملوك، بعد أن سيطرت الكنيسة على الحكم وانتشر نظام الاقطاع[*].[4]

ويشمل مفهوم السيادة بعدين مختلفين الأول داخلي والآخر خارجي، الأولى تعني السيادة على كل السلطات الأخرى، أو هي كما عبر عنها **(هانو هاينونين/ Hannu Heinonen): "درجة من السيطرة التي تمارسها الكيانات العامة وتنظيم السلطة داخل الحدود الإقليمية"**

---

[*] **(جون بودان/ Jean Bodin) 1929-1596**: مفكر سياسي فرنسي من أهم مؤلفاته الكتب الستة في الجمهورية والذي يمثل ذروة الاشتغال المعرفي في حقل السياسية، يقوم المنهج البوداني على حالة الموافقة بين اتجاه العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية، **للمزيد حول جون بودان ينظر:** إسماعيل نوري الربيعي، "في أصول السلطة والسيادة: بودان، هوبس، ستواوس"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع. 10، (جانفي2014)، ص ص. 50-55.

[1] Nikola Lj. Ilievski, MA, "The Individual Souvereignty Conceptualization and Manifestation", **Journal of Liberty and International Affairs**, Vol. 1, No. 2, the Institute for Research and European Studies, (2015), p. 03.

[2] Jean Bodin, **les Six Livre de la République**, (Oaris : G Mairet- L G F, Livre I, .I.5éd, 1993), p. 12.

[3] Arshid Iqbal Dar, Jamsheed Ahmed Sayed, ''The Evolution of State Sovereignty: A historical overview'', **International Journal of Humanities and Social Science Invention**, Vol 6 Issue 8, (August. 2017), in the ligne : https://www.researchgate.net/publication/326450033_The_Evolution_of_State_Sovereignty_A historical _overview, P. 08

[*] **نظام الاقطاع/ Feudal System / Feudalism**: تستخدم في السياسة والاقتصاد للتعبير عن النظام القائم في العصور الوسطى في أوربا من القرن الخامس حتى القرن 15 بأنه نظام يعتمد على ملكية الأفراد من الطبقة الإقطاعيّة للأراضي التي تشكل الوسائل الإنتاجية، ومن ثم حرصهم على استغلال الفلاحين. **ينظر:** العزيز بن علي السديس، **تطور النظم الاقتصادية تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي باستخدام نظرية كوفالييف**، (الرياض: د د ن، د س ن)، ص ص. 11-17.

[4] علي معمر فرحات، روزمان بن محمد نور، عبد الوهاب عامر، "إشكاليات التدخل الدولي ومبدأ السيادة: دراسة بحثيه بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية"، **مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية**، م.4، ع4، (أكتوبر 2018)، ص. 37.

بمعنى حرية تصرف الدولة داخل أقاليمها وعلى سكانها،[1] أما فيما يخص السيادة الخارجية؛ تمثل قدرة الدول على الانخراط في العلاقات الدولية بصفة طوعية ودون أي ضغوط وتعزيز قدرتها كجهة فاعلة في السياق الدولي، بحيث تضمن السيادة ثلاث مبادئ أساسية وهي حرية العمل **(freedom of action)** وعدم التدخل في الشؤون الداخلية **(non-interference in domestic affairs)** والطوعية في الشؤون الدولية **(international affairs voluntarism in)**.[2]

لذلك؛ من الضروري وصف السيادة الداخلية بأنها اختصاص وسلطة الدولة داخل الحدود الوطنية، وبالتالي يتألف من مجموعة كاملة من الحقوق والصفات التي تتمتع بها الدولة في أراضيها، أما السيادة الخارجية فتفهم تقليديا على أنها الاستقلال القانوني عن كل القوى الأجنبية، بحيث تحمي أراضي الدولة من التدخلات الخارجية، مع بقاء الحق في المساعدة الذاتية الدولية، وسلطة المشاركة في المجتمع الدولي.[3]

ويؤكد قرار مجلس الأمن أن:

> **"جميع الدول تتمتع بالمساواة في السيادة، وهم متساوون في الحقوق والواجبات، وهم أعضاء متساوون في المجتمع الدولي، على الرغم من الاختلافات ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو غير ذلك من الاختلافات"**

وبوجه خاص، يشمل مبدأ المساواة في السيادة "حق كل دولة في المساواة القانونية، السلامة الإقليمية، الحرية، وفي الاستقلال السياسي"، فضلا عن "الحق في حرية اختيار وتطوير حقها السياسي والاجتماعي، والأنظمة الاقتصادية والثقافية فضلا عن حقها في تحديد قوانينها ولوائحها التنظيمية"،[4] والذي يعتبر سلام وستفاليا عام 1648 من أرسى أسسها، إذ سمي **"ترتيب وستفاليا"**.[5]

---

(1) Nikola , Ilievski, **Op. Cit**, , p. 04.
(2) **Ibid**, p.05-06.
(3) Arshid , Sayed, **Op. Cit** , p.09.
(4) Natalino Ronzitti, Respect for Sovereignty, **Use of Force and the Principle of Non-intervention in the Internal Affairs of Other States**, 2015, at the ligne : https://www.europeanleadersnet work.org, p. 01.
(5) Laurence Tubiana, François Lerin, **un système à l'épreuve de développement durable: Les Paradoxes de La Souveraineté** , (S.M.E, Science po les Presses, 2009), pp. 98-99.

تشير السيادة إلى الممارسات الدولية، المعترف بها بشكل متبادل باعتبارها شرعية بين المناطق التي تتمتع باستقلال قانوني، حيث تعامل الدولة دوليا كفرد داخل الأمة، فالسيادة والاستقلال هي سمات مماثلة لتلك التي يتمتع بها الفرد في النظرية الليبرالية، الدول مثل الأفراد، متساوية في الحقوق بغض النظر عن حجمها،[1] وبذلك فإن سيادة وستفاليا تشير إلى مفهوم السلطة الحصرية على إقليم محدد؛ وهذا يعني، ترجمة بلغة نظرية الدولة الحديثة لتعريف السيادة الذي قدمه جان بودين في كتبه الستة للجمهورية.[2]

المطلب الثاني: التدخل الدولي كحق

تم إدخال حق التدخل الإنساني بموجب القرار 131/43 للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1988 بشأن "المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة "؛ لتتوالى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في حوالي 20 صراعا، بما في ذلك قراره رقم (688) في 5 /04/ 1991 بشأن قمع المدنيين العراقيين؛ والذي حاولت الدول تبرير تدخلها المسلح في الشؤون الداخلية بدوافع إنسانية.

وينبغي تعريف مصطلح "**حق التدخل**" أو "**التدخل الإنساني**" بالرجوع إلى مفهوم "مسؤولية الحماية"، باستخدام مصطلح "**الحق**"، وليس "**الواجب**"، ذلك أنه من الضروري التركيز على المجال القانوني وليس الأخلاقي أو السياسي، حيث يميز القانون الدولي العام التدخل غير المشروع بناءا على الجانب القانوني، ولا سيما تقديم المساعدة للرعايا المعرضين للخطر في إقليم أجنبي، والتدخل بالاتفاق، إذ يتم تنفيذ هذا العمل القسري العسكري (وليس الاقتصادي أو السياسي) على أراضي دولة وليس عن طريق المنظمات غير الحكومية، إذ يعد تدخل **"أطباء بلا حدود/Doctors Without Borders "** [*] لدخول أراضي دولة دون موافقتها لا يعتبر حالة تدخل. [3]

---

[1] **Loc. cit.**

[2] **Loc. cit.**

[*] **أطباء بلا حدود:** من أهم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي في ما يتعلق بالجانب الإنساني تأسست 1971 من قبل مجموعة من الأطباء والصحافيين الفرنسيين، عقب الحرب الأهلية في النيجر أو ما عرف بحرب بيافرا ، لم يكن نشاطها رسمي ما بين 1970- 1967 ، لتتحول مع نهاية الحرب إلى منظمة غير حكومية، طبية وإنسانية دولية، تكمن مهمتها الأساسية في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للذين يعانون من أزمات مختلفة في العالم، ينظر: أطباء بلا حدود، تم الاطلاع يوم: 2019/02/15، على الساعة: 00:30، على الرابط: www.msf.ae

مفهوم الإنسانية له بعد أخلاقي في عملية الترشيد؛ ذلك أن هذا المصطلح؛ يستهدف أكبر إجراءات الطوارئ 21 بالنسبة إلى **(كورتن/ O. Corten)**؛ فإن الإشارة الرسمية للأهداف الإنسانية تكفي لقبول العمل العسكري باعتباره فعلا إنسانيا. [1]

الفرع الأول: مفهوم مبدأ التدخل الدولي

يحوي مبدأ التدخل على مفهومين:

أولا: المفهوم الضيق: يحصر التدخل الإنساني في ذلك التدخل الذي يقتصر على استخدام القوة العسكرية، حيث عرفه قاضي محكمة العدل الدولية سابقا **(Richard Baxter / ريتشارد باكستر)** كما يلي:

> **"كل استخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت."**[2]

ثانيا: المفهوم الواسع: لا يكون التدخل بالقوة المسلحة فقط وإنما قد يتم بوسائل دبلوماسية اقتصادية أو سياسية، وقد حددا كل من **(Pierre Klein / بيار كلاين –Olivier Corten / أوليفيه كورتن)** الوسائل في تنظيم الحملات الصحفية، وتوقيع الجزاءات الاقتصادية، وفرض القيود على بيع الأسلحة، والتدخل المسلح من طرف واحد، واللجوء إلى تدابير القمع التي ينفذها مجلس الأمن طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

---

[3] Samia Aggar, **International La responsabilité de protéger : un nouveau concept**, (Thése Présentée pour Obtenir le Grade de Docteur, Université de Bordeaux : École Doctorale de Droit, Spécialité Droit, ED N°41,2016),, pp. 17-18.

[1] O. Corten, "Un droit d'ingérence?", **Revue générale de droit international public**, Vol. 95, (1991), p. 664.

[2] خالد حساني، "بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني"، **المستقبل العربي**، ع.425 ، (جويلية 2014)، ص ص. 41–63 .

[3] حساني، **المرجع نفسه**، ص. 45.

عرف (**Joseph Nay / جوزيف ناي**)[*] التدخل الدولي بمعناه الواسع بأنه: " تلك الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة"،[1]ويعرف المعهد الدانمركي للشؤون الخارجية التدخل الإنساني بأنه:

> **"عمل قسري من جانب الدول يشمل استخدام القوة المسلحة في دولة أخرى دون موافقة حكومته، بإذن من مجلس الأمن الدولي أو بتفويض من الحكومة، لغرض الوقاية أو وقف الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الانسان".**[2]

يعرف التدخل تقليديا على أنه اقتحام متعمد تقوم به وكالة خارجية داخل دولة أخرى من دون رضاها بهدف تغيير وظائف وسياسات وأهداف حكومتها، ولا يمكن أن يأذن باستخدام القوة سوى مجلس الأمن وفقا للمادة (42) [*] من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،[3] فالتدخل لأغراض إنسانية هو ذلك التدخل الذي تمليه الاعتبارات الإنسانية، وتعرف **"اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأعمال الإنسانية/ International Committee of the Red Cross (ICRC) Humanitarian"**[*] بأنها: **"أعمال تهدف إلى منع وقوع المعاناة الإنسانية وتخفيف وطأتها".**[4]

---

[1] جوزيف س. ناي، **المنازعات الدولية**، تر: أحمد أمين الجمل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، ص. 196.

[2] Ben Kioko, ‘’The right of intervention under the African Union’s Constitutive Act: From non-interference to non-intervention’’, **RICR**, Vol. 85, No 852, (December 2003), pp. 808-809.

[*] **المادة 42 والفصل السابع:** يوفر الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإطار الذي يجوز فيه لمجلس الأمن أن يقرر "ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان عملا من أعمال العدوان" وأن يقدم توصيات أو عمل عسكري أو غير عسكري "لحفظ السلم والأمن الدوليين"، ويتضمن الإحالات الضمنية والإحالات الصريحة إلى الفصل السابع والمواد 39 إلى 51 من الميثاق، وتنص المادة (42) **"على تدابير أخرى لصون أو إحلال السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما"، ينظر الرابط:**

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions

[3] سلافة طارق شعلان، "مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظيرة التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، م.06، ع. 01، جامعة القادسية، (أفريل2015)، ص. 86-88.

[4] ستيف سميث، جون بيلس، تر: مركز الخليج للأبحاث، **عولمة السياسة العالمية**، (د ب ن، مركز الخليج للأبحاث، ط1، د.س.ن)، ص ص. 569-819.

[*] **اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأعمال الإنسانية:** منظمة محايدة ومستقلة أسندت إليها مهمة مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة من خلال اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكوليتها الإضافيين لعام 1977؛ يعود الفضل في نشأتها إلى (هنري دونان في 1859 بإيطاليا بعد اشتباك الجيشان النمساوي والفرنسي، من خلال دعوته للسكان لمساعدة الجنود المصابين، بدأت بتشكيل جمعية للمنفعة العامة عام 1863 والتي تحولت فيما بعد إلى لجنة للصليب الأحمر في مؤتمر في أكتوبر من نفس السنة. **ينظر**: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، سويسرا: (سبتمبر 2005)، ص. 06.

يستخدم مصطلح التدخل خصوصا في كتابات فقهاء القانون الدولي بعدة مسميات؛ حيث أن مصطلح **"intervention "** يدل على التدخل غير المشروع ومصطلح **"Ingérance"** يعني التدخل المادي بغض النظر عن الوسيلة أو المشروعية، إلا أن مصطلح **" intervention "** يعتبر أكثر استعمالا للدلالة على جميع أنواع التدخل بغض النظر عن مسألة المشروعية [1] فالتدخل سلوك قديم في العلاقات الدولية، [2] بحيث ترجع أصوله التاريخية إلى العصر اليوناني، حيث كانت المدن اليونانية تتدخل في شؤون بعضها البعض، ومثال ذلك تدخل "**إسبارتا**/ spart في شؤون" **أثينا**/athens" والذي أدى إلى حرب البلبرنيز. [3]

نشأت الحاجة إلى فكرة التدخل مع انشقاق المذهب البروتستانتي عن الديانة المسيحية في أوروبا خلال القرن 16م وما نشب عن ذلك من وصراعات دامية بين الكاثوليك والبروتستانت، حدثت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وباتت الحروب الدينية المشتعلة في أوروبا دافعا قويا للبدء في تنفيذ نظرية التدخل الدولي، أولها كان تدخل السويد عسكريا بقيادة **(جوستاف أودلف/Jostav Adolph)** في ألمانيا عام 1630 لغرض إنساني تمثل في حماية البروتستانت في صراعهم مع الكاثوليك.[4]

وفي القرن 17م؛ تم اسناد التدخل إلى دوافع إنسانية؛ وهو ما طرحه "**(هيقو جروسيوس/ Hugo Grotuis)** في قوله أن حق الجماعة الإنسانية لن يبعد عندما يبدأ القمع ...، وهو أول من أطلق مصطلح التدخل الإنساني على **الحرب العادلة/ Justist Ware**[*] التي كانت تهدف إلى الحيلولة دون قمع الشعوب وقهر إرادتها من قبل دول أجنبية، ثم شاع استخدام مبدأ التدخل خلال القرن لـ 19م حين قامت

---

[1] هيام بن فريحة، **التدخل الإنساني: مسؤولية الحماية والمساعدات الدولية-دراسة في الخلفيات والأبعاد-**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2018)، ص. 78.

[2] سلوان رشيد السنجاوي، **التدخل الإنساني في القانون الدولي العام**، (الأردن: دار قنديل للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص. 123.

[3] الصالحي، **مرجع سابق**، ص. 33.

[4] سامح عبد القوي السيد، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012)، ص ص. 20-22.

[*] **الحرب العادلة/ Justist Ware**: هي النظرية التي تبرر استخدام القوة واللجوء إلى الحرب استنادا إلى مبررات أخلاقية معينة. **للمزيد ينظر:** حمدي شريف، **نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والايديولوجيا**، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة: (2016)، ص. 3.

الدول الأوروبية بالتدخل في بعض الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية بكل من اليونان، لبنان، البلقان لحماية الأقليات المسيحية من الاضطهاد.[1]

مع تعاظم المد الاستعماري؛ برزت ظاهرة التدخل الدولي خاصة في الحقبة التي أعقبت النهضة وانطلاق الثورة الصناعية التي أدت إلى تطور العلوم والتكنولوجيا ووسائل المواصلات، الأمر الذي دفع القوة الاستعمارية إلى التهافت على مناطق الثروة والمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة، وفتح أسواق لمنتوجاتها وصناعاتها، في الدول الضعيفة التي تشكل ما يسمى بالعالم الثالث، التي راحت فريسة للتنافس بين القوى الاستعمارية للسيطرة على عليها والتحكم بمقدرتها، وقد أبيدت باسم التدخل وحولت ثقافات كثيرة بالقارات الأربع. [2]

ارتبط الحديث عن التدخل في العلاقات الدولية بحماية الأقليات بعد تفجير النزاعات الداخلية في العديد من الدول، وظهر كتعبير عن التحولات التي بدأت تتبنى مفاهيم حقوق الإنسان والتي حظيت بأهمية في أعمال النظام الدولي، حيث أنه لما كانت مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين من أهم أهداف الأمم المتحدة وأسباب إنشائها، تراجعت الأمم المتحدة على مبدأ عدم التدخل ووضعت له استثناءات وظهر ما يعرف **"بالمسؤولية الدولية/ international responsibility "** [(*)]، ذلك أنه عندما لا تستجيب دولة ما إلى الوسائل السلمية، وفي حالة عدم نجاعة تدابير القمع لتسوية النزاع وكذا تدابير الإرغام غير العسكرية –الاقتصادية مثلا–تلجأ الأمم المتحدة إلى استخدام **" القوة المسلحة/ Armed Force "** التي توفرها الدول تحت قيادة مجلس الأمن، [3] ويقسم التدخل إلى:

أولا: التدخل الدفاعي/ Defensive Intervention: يعني إصرار دولة على عدم توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة ما، ولذلك فهي تتدخل لإحباط هذا

---

[1] خلف، **مرجع سابق**، ص. 37.

[2] عبد المجيد مزيان، "حق التدخل من أجل السلام العالمي، باعتباره حقوق الشعوب: هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار"، دراسة بحثية، **مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية**، الرباط :ع.09، (1992) ، ص ص. 116.

[3] Leland M.Goodrich, Edward Hambro, **charter of the United Nation,** Commentary and Decument, World Peace Fondation, 1946, pp. 21-35.

التغيير واسترجاع الوضع السياسي السابق، كتدخل الحلفاء العسكري عام 1918 في روسيا من أجل الإطاحة بالثورة البلشفية وإعادة الوضع إلى ما كان عليه في زمن القيصرية.

ثانيا: التدخل الهجومي/ Offensive Intervention : جوهره العمل على إسقاط حكم معين وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلازما مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل، ومنها تدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم في اسبانيا 1936-1939.[1]

الفرع الثاني: تقويض مبدأ السيادة

دلت السيادة على تحول المبادئ الهيكلية في النظام الدولي، إذ أنها أصبحت تواجه تحديا خاصا بالنظر إلى الممارسات الدولية الحديثة، [2] حيث لم تعد تتمتع بالميزات التي تم تسليط الضوء عليها في الإطار القانوني التقليدي، وخضعت لتغيرات جوهرية اعتمادا على المخاطر وتوازن القوى، ارتبط مبدأ السيادة بالهوية القانونية للدول هدفها توفير النظام والاستقرار في العلاقات الدولية، إلا أن التحولات الجديدة في الساحة الدولية أعطت الأولوية للتدخل الإنساني الذي لا يعترف بالمفاهيم التقليدية والقوانين المبنية فوق هذا المفهوم ولا بالحدود السياسية التي تشكل إطاره ، كون أن التدخل الإنساني هو صفة السيادة الفوقية التي تكسب شرعيتها من تطورين مهمين في النظام الدولي نقص شرعية السيادة الوطنية وثانيا أن السيادة ليست خالية من الغموض.[3]

لخصت **(جيسيكا ماثيوز/ Jessica Mathews)** [*] التفسير الحالي للعالم المتغير الذي يمر به العالم بقولها:

---

[1] العقابي، **مرجع سابق**، ص. 180.

[2] Delcourt**, Op.Cit.**

[3] عادل حمزة عثمان، "إشكالية التدخل في النظام الدولي الجديد وأثرها في العلاقات الدولية: الدور الأمريكي أنموذجا"، **مجلة كلية التربية للبنات**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، م. 25، ع.2، بغداد: (2014)، ص ص. 364-365.

[*] **جيسيكا ماثيوز 1946/6/4**: ناشطة أمريكية، كانت رئيسة مؤسسة كارنيغي، رئيس مجلسة الأمن القومي في 1977-1979 أثناء إدارة كارتر. **للمزيد ينظر**: https://mimirbook.com/ar/dictionary/foreign2016/51/

"نهاية الحرب الباردة لم تؤد فقط إلى تعديل بين الدول ولكن إعادة توزيع جديدة للسلطة بين الدولة والأسواق والمجتمع المدني لا تفقد الحكومات الوطنية الحكم الذاتي في الاقتصاد المعولم فحسب، بل إنها تشترك في السلطات، بما في ذلك السياسية والاجتماعية ووظيفة الأمن، في قلب السيادة، مع رجال الأعمال والمنظمات الدولية وعدد كبير من مجموعات المواطنين المعروفة باسم المنظمات غير الحكومية، التركيز البطي للسلطة في أيدي الدولة التي بدأت بـ السلام في وستفاليا قد انتهى."[1]

وبدأت قدسية المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية الذي كان يشكل عائقا أمام التدخل الدولي بالتراجع أمام اهتمام المجتمع الدولي بتلك القضايا،[2] ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع مفهوم السيادة لصالح التدخل ما يلي:

أولا: طبيعة النظام الدولي

انعكست التحولات في المجال الاقتصادي والثقافي... على أداء الدولة القومية، كونها لم تعد تعترف بحدود الجغرافية السياسية؛ ذلك أن الدولة أصبحت تتقاسم سطتها السياسية والاقتصادية والتي تشكل جوهر السيادة مع فواعل أخرى كرجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات وفاعلين غير حكوميين، ومن ناحية أخرى فإن لوسائل الإعلام وما تنقله من تصورات وأفكار وقيم يعتبر كمؤثر ثقافي يستهدف إضعاف الثقافات المحلية وخلق ثقافة كونية موحدة، وهو الأمر الذي يتجاهل ويتجاوز خصوصية الدولة.[3]

وبذلك فقد برز العديد من الفاعلين الدوليين ذات التأثير في توجيه السياسات العالمية ما يفوق تأثير الدول نفسها، كمنظمة العفو الدولية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة السلام الأخضر، ... وغيرها هذه المنظمات ذات المجالات المتعددة والتي غالبا ما تكون ذات طبيعة إنسانية تبيح لنفسها التدخل في

---

(1) Lerin, Tubiana, **Les paradoxes de la souveraineté, Op.Cit.**

(2) غسان، **المرجع السابق**، ص. 91.

(3) معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة التدخل الدولي الإنساني**، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص ص. 67-77.

السياسات الداخلية للدول،[1] على المستوى الاقتصادي؛ الفاعلية الاقتصادية لم تعد مقصورة على مالكي رؤوس الأموال ومدراء يتمحور نشاطهم بحدود الدولة القومية التي ينتمون لها، وبذلك أصبح للقطاع الخاص الدور الأول في مجال الإنتاج والتسويق العالمي، وبما أن الشركات المتعددة الجنسيات [*] وثيقة الارتباط بسياسات وبمصالح الدول الرأسمالية فهذا يجعل الدول الأم تؤثر على سيادة الدولة من خلال التدفقات النقدية، ولم يعد بالإمكان القول بأن الدولة تملك اقتصادا منفصلا بسبب توسع الشركات خارج حدودها الوطنية، ولم يعد بإمكان الدولة السيطرة على العملات المتداولة وعلى التجارة الخارجية؛ وبذلك فقد فقدت الدولة تحكمها في التدفق النقدي وهو عنصر مهم من عناصر السيادة.[2]

ثانيا: دور العولمة

إن ظاهرة العولمة،[*] التطور التكنولوجي، والتحولات الدولية الجديدة لما بعد الحرب الباردة، جميعها أسباب أدت إلى تراجع فكرة أو مبدأ السيادة الوطنية للدول، حيث يشهد العالم ما سمي بـ (أفول السيادة/ **the twilight of sovereignty**) أو الانتقال إلى ما بعد السيادة،[3] تحتاج العولمة إلى السيطرة على الدولة الوطنية وإخضاع قوانينها لحركتها وحريتها في العمل، فتحرمها من حق السيادة المطلقة، وتبقى الدولة الوطنية في ظل العولمة كأنها إدارة عامة.

---

[*] **الشركات المتعددة الجنسيات/entreprisemultinationale** : **أو الشركات عبر القومية:** الشركات التي توجد مقراتها في بلد واحد، ولكنها تعيش وتعمل وتخضع لقوانين الدول الأخرى، ولا تحمل إلا جنسية الدولة الأم. **للمزيد ينظر:**

Patrizio Mercial, **les entreprises multinationales en droit international**,(Bruxelles, 1993), P. 29.

[1] فتوح أبو دهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، (الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي، ط1، 2014)، ص. 20.

[2] خولي، **مرجع سابق**، ص. 77.

[*] **العولمة/Globalisation** : هو مصطلح يعني تسارع وتكثيف آليات وعمليات ونشاطات، يقال إنها تعزز التبعية العالمية المتبادلة، وربما الاندماج السياسي والاقتصادي العالمي، تهدف لإزالة الفوارق على كافة الأصعدة خاصة الثقافية منها؛ بالتالي مفهوم ثوري يتضمن إزالة الإقليمية عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ينظر:

John Baylis, Steve Smith, **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations** (New York; Oxford: Oxford University Press, 1997).

[3] رياض حمدوش، "تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل عولمة حقوق الإنسان: دراسة في تحول المفاهيم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ص ص. 390-395.

حيث أصبحت ثمة قوانين دولية آمرة تختص بتنظيم مجالات عديدة ولهذه القواعد الحجية في مواجهة كافة صلاحيات الدولة،[1] وساهم المتغير التكنولوجي في تراجع سيادة الدولة وجعلها أقل متانة في السياسة الدولية؛ حيث أدت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات إلى تهميش وتقليل أهمية حواجز الحدود الجغرافية، وفي ضوء هذا المتغير أخذت قدرة الدولة في ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعني التقليدي تتقلص،[2] ويرى **(هاملنك/ Hamelink)** أن تطور تكنولوجيا الاتصال يهدد فيه سلطة الدولة الوطنية وتتناقص فيه اتخاذ القرارات المستقلة، ذلك أن عدم التحكم في تدفق المعلومات يؤدي إلى تناقص السيادة. [3]

ثالثا: العلاقة بين المجال المحفوظ لسيادة الدولة والمجال الدولي

يتجه الفقه القانوني التقليدي إلى التأكيد على وجودة وجهين للسيادة داخلي ينصرف إلى علاقة الدولة بمواطنيها؛ وخارجي إلى علاقتها مع الدول والكيانات الدولية الأخرى، عرف المجال الأول بالمجال المحفوظ والذي حدده معهد القانون الدولي في لاهاي عندما عرفه في القرار الذي اعتمده عام 1954 بأنه: **"ذلك الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مقيدة بالقانون الدول"**، ومما ينتج عن هذا التعريف أن المجال المحفوظ للدولة يتقلص كلما توسعت التزاماتها ذات الطبيعة التعاقدية الدولية،[4] وفقا لذلك لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي، بل أصبح تدخل الجماعة الدولية في بعض الاختصاصات التي كانت في إطار الشأن الداخلي أمرا مقبولا بل وضروريا ومن هنا أعيد إحياء مفهوم التدخل الدولي الإنساني لكن في إطار جديد.[5]

---

[1] بن شريط عبد الرحمن، **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، (الجزائر: كنوز الحكمة، 2011)، ص ص. 134- 174.

[2] خولي، **مرجع سابق**، ص ص. 79-80.

[3] Cess Hamelink, **Globalisme and National Sovereignty in Karle Nordenstreng and Harbert Sheller Beyond National Sovereihnty International Communication in the 1990**, (Ablex Publishing corporation, New Jersey, 1995), p. 393.

[4] هيكل، **مرجع سابق**، ص ص. 21-22.

[5] خولي، **مرجع سابق**، ص. 81.

رابعا: تعزيز قيم حقوق الإنسان

حقوق الانسان هي استحقاقات متأصلة يتمتع بها كل شخص نتيجة لإنسانيته، وتعمل مصادر القانون على حمايتها من كل الأعمال، أو التخلي عن الاجراءات التي تتخذها الحكومات التي تخل بحقوق الانسان، ومن بين أهم خصائص حقوق الإنسان أنها حافظة لكرامة الإنسان، عالمية، غير قابلة للتصرف، غير قابلة للتجزئة، الترابطية والأهمية ذلك أنه كثيرا ما يؤدي انتهاك حق واحد على العديد من الحقوق الأخرى،[1] عبر عنها القانون الدولي، المعاهدات وغيرها من مصادر القانون، ويفرض قانون حقوق الإنسان على الدول التزاما بالعمل بطريقة معينة ويحظر أنشطة محددة، وكان لكل من للثورة الأمريكية والفرنسية الدور الأساسي للاهتمام بحقوق الإنسان.[2]

وطبقا للتطورات التي شهدها المجتمع الدولي اكتسبت الحماية الدولية لحقوق الإنسان الصفة العالمية، وقد شهد إضفاء طابع الإنسانية على النزاعات المسلحة تطورا هائلا منذ القرن 19م، وتعد معاهدة فيينا 1815 خطوة هامة في الاهتمام بحقوق الإنسان؛ إذ أنها حرمت تجارة الرقيق،[3] وكان تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر[*] عام 1863 وتوقيع اتفاقية تحسين مصير العسكريين الجرحى في القوات المسلحة في الميدان في أوت 1864،[4] الدور في تحسين حقوق الانسان عالميا، واعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[**] وأعلنه يوم 10 /11/ 1948؛[5] والذي فرض على الدولة كافة احترام حقوق

---

[1] Office of the high commissioner for human Rights, **Op.Cit**, p. 03.

[2] Edward Collin's J., **International Law in Changing World**, (New York : Random Mousa, 1964), p. 72.

[3] الفتلاوي، **حقوق الإنسان**، (د ب ن: دار الثقافة، 2010)، ص. 48.

[*] **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**: تأسست في 1863؛ وهي منظمة مستقلة محايدة، تعمل في الجانب الإنساني في كل أرجاء العام.

[4] غسان، **مرجع سابق**، ص. 39.

[**] **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**: للتوسع في حقوق الإنسان **ينظر**: قاضي هشام، **موسوعة الوثائق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان**، (الجزائر: دار المفيد، د س ن)، ص ص. 07-11.

[5] Giuseppe Sperduti, **The Protection of Human Rights and the Principle of Non-intervention in Internal Affairs of States**, (Session of Santiago de Compostela, Justitia et Pace The Institute of International Law, 1989), p.31

الإنسان،[1] واكتسب مجال حقوق الإنسان أهمية قانونية وسياسية على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي؛ وأصبح مصدرا لعديد الاتفاقيات الدولية.

تعد قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا التي أعادت تكييف المفهوم التقليدي للسيادة، ليستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية وكرست المفهوم النسبي لها، فإلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية كانت قضية حقوق الإنسان مجالا محفوظا للدولة ولكن بعد عام 1945 قيدت حرية تصرف الدولة فيما يتصل بحقوق الإنسان في كثير من المستويات بمعايير دولية، قانونية، وعرفية، وأصبحت السيادة تستلزم الانسجام والحدود الدنيا للمعايير الإنسانية. [2]

وترتب على ذلك وعي متصاعد بأهمية حقوق الإنسان في السياسة الدولية متوازيا مع الاهتمام الوطني والإقليمي، وأدرجت حقوق الإنسان على صعيد الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وفي ميثاق الأمم المتحدة ضمن مقاصدها، [3] فقد ورد في مقدمة الميثاق:

"نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن نؤكد من جديد إيمانا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والإنسان، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية". [4]

فالتحولات التي شهدها المجتمع الدولي استلزمت إعادة النظر في مفهوم السيادة الوطنية ونقلها من الإطلاق إلى النسبي؛ [5] وبذلك لم تعد مسألة حقوق الإنسان مسألة داخلية خالصة تعالج في نطاق القوانين والنظم الداخلية، بل أصبحت تحصن الخطاب السياسي الوطني بالشرعية، [6] حيث أكد مفهوم الأمن الإنساني على حماية الأفراد إلى جانب أمن الدولة وفي ضوء ذلك برزت سيادة الدولة التي تنطوي على

---

[1] مركز الشرق لأوسط الثقافي، **موسوعة القانون الدولي العام حول حقوق الإنسان**، (د ب ن: منشورات زين الحقوقية، ط. 1، ج.8، 2012)، ص. 81.

[2] هيكل، **مرجع سابق**، ص. 23.

[3] خولي، **مرجع سابق**، ص. 82.

[4] بيلس، سميث، **مرجع سابق**، ص. 554.

[5] Peter Penz, **the Responsability to Protect and Moral Hatches : Alternative Interntion Modes,** Paper Presented at 16th Annual Convention of International Studies Association, USA : (March 1-5, 2005),

[6] خولي، **مرجع سابق**، ص. 82 – 83.

مسؤولية مزدوجة تتمثل باحترام سيادة الدول الأخرى على الصعيد الآخر واحترام كرامة الإنسان على الصعيد الداخلي.[1]

وقد أصبحت هذه الحقوق "الدين العلماني الجديد في عصرنا" كما يشير **(بواسفارت/ Y. Boisvert)**، [2] وبذلك أحرز الاحتكام إلى الحقوق العالمية تقدما غير مسبوق، من خلال مراقبة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في أرجاء العالم كاللجنة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق وتقديم دعاوي ضد حكومات في محاكم دولية؛ [3] انعكس هذا على مبدأ السيادة الوطنية بمفهومه التقليدي.

المطلب الثالث: التدخل الدولي كواجب

أعادت المتغيرات الدولية الجديدة إلى جانب العولمة بتجلياتها السياسية، الأمنية، والقانونية صياغة بعض المفاهيم المستقرة في القانون الدولي –كالسيادة والتدخل–ومنع استخدام القوة، حيث طرأت مجموعة من التحولات على مفهوم السيادة لتبرير سياسات لم تكن مقبولة من قبل؛ بإشاعة منظومة مفاهيمية جديدة تعبر عن هذه التحولات. [4]

وقد سجلت محاولات التنظير لمفهوم التدخل منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن 19م إذ كان **(جان فرانسوا ريفيل/ Revel Jean– François)** أول من ذكر تعبير **"واجب التدخل/ Devoir d'ingérance"** في عام 1979في مقال نشره في مجلة **L'Express**، وأعاد استخدام المصطلح **(برنار هنري ليفي/ Lévy Bernard–Henri)** في عام 1980 حول كمبوديا، وفي عام 1987 قدم كل من **(ماريو بتاتي/ Bettati Mario)** و**(برنارد كوشنر/ Bernard Kouchner)** ندوة بعنوان **"واجب**

---

[1] الجميلي، **مرجع سابق**، ص ص. 200–201.

[2] Aggar, **Op.Cit**, pp. 43.

[3] دايفد باتشر، تر: رائد القافون، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط.1، 2013)، ص. 715.

[4] الجميلي، عبد الستار حسين الجميلي، "التدخل بالاحتلال: مصطلح ومفهوم مقترح في إطار القانون الدولي"، **مجلة الرافدين للحقوق**، م.16، ع.56، (2012)، ص. 204.

التدخل" معتبرين أن المساعدات الإنسانية يجب أن تكون جزءا من مهام المنظومة الدولية، ليصرح الرئيس الفرنسي **(فرنسوا ميتراني/ François Mitterrand)** في 30 /05/ 1989 بأن: "واجب التدخل يتوقف حين يكون هناك خطر من عدم المساعدة".[1]

وفيما يستند القانون الدولي الإنساني التقليدي إلى مبدأ الحياد، فإن القانون الدولي الإنساني الحديث يستند إلى فكرة التدخل، وقد أشار **(جروتيوس/ Jortioce)** في قانون الحرب والسلام إلى حق التدخل الذي يمكن الاعتراف به في حالة وجود "طاغية" يعمل على إخضاع رعاياه لمعاملة لا يُسمح لأحد بفعلها، كما أكد **(فاتيل/Vatile)** أن: **"كل قوة أجنبية لها الحق في دعم الأشخاص المضطهدين الذين يطلبون مساعدتهم،"**

كان لسقوط الاتحاد السوفياتي الأثر الكبير في تغير الكثير من المفاهيم على الساحة الدولية، فخلال عقد التسعينيات شرع مجلس الأمن التدخلات العسكرية بذرائع إنسانية، وقد عكس الأمين العام **(كوفي أنان/Kofi Anen)** (*) طبيعة التحول في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة عام 1999 والذي قال فيه:

> **"إن مفهوم سيادة الدول يمر في جوهره وفي معناه العميق، بعملية تحول كبرى لا تعود فقط إلى وقوعه تحت ضغط وقوى العولمة والتعاون الدولي، فالدول يجب أن ينظر إليها باعتبارها أدوات في خدمة شعوبها وليس العكس."**

من التسعينيات، حولت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدريجيا بؤرة اهتماماتها الأمنية من الدول إلى الأفراد، الدولة هي الضامن الأول لحماية حقوق الإنسان،[2] واستخدم كوفي عنان لأول مرة تعبير **"سيادة الفرد أو الإنسان"** وركز عليه باعتباره مفهوما يتجدد الوعي به ويحظى بدعم متزايد نتيجة انتشار الحقوق الفردية، لأن المفاهيم التقليدية للسيادة لم تعد توفر تطلعات الشعوب؛ وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتعريف واسع للتدخل ليتضمن –أعمال تتراوح بين الأعمال التدخلية الأكثر إنسانية والأكثر قهرية– طالبا من مجلس الأمن أن يكون على مستوى التحدي عندما يصبح التدخل العسكري ضروريا.[3]

---

[1] هيام بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 83.

[2] Aggar, **Op.Cit,** p. 13.

[3] ليلى نقولا الرحباني، **التدخل الدولي: مفهوم في طور التبدل**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2011)، ، ص ص. 81–82.

تم اثارة التدخل الإنساني لأول مرة في عام 1988 في مؤتمر دولي حول القانون الإنساني والأخلاق بعنوان **"واجب التدخل"**[1] وتم إدخاله بموجب القرار 131/43 الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1988 بشأن "المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة"، وتوالت مئات قرارات مجلس الأمن الدولي، في حوالي 20 صراعا،[2] بدءا بالتدخل في العراق 1991، مرورا بالصومال 1992، ثم روندا وهايتي في عام 1994، وصولا إلى كوسوفو وتيمور الشرقية 1999 وانتهاء بالعراق عام 2003 ثم ليبيا 2012.[3] فالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على مبدأين أساسيين في العلاقات الدولية هما سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا أن المجتمع الدولي يسمح لمجموعة من الدول في التدخل في بلد يعيش أوضاعا إنسانية معقدة على اعتبار أن هذا يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين.[4]

الفرع الأول: السيادة كمسؤولية

كان للجدال العلمي والأكاديمي حول مفاهيم التدخل والسيادة تأثير هام على مضامين القانون الدولي العام، وتعامله مع التحديات والتطورات الجديدة، ومن هذه المضامين بروز مبدأ **"السيادة كمسؤولية"** للربط بين مفاهيم التدخل الحديثة وبين سيادة الدول التقليدية التي مازالت تطرح نفسها،[5] وفقا لهذا المفهوم، عندما تكون الدولة غير قادرة على حماية سكانها بسبب نقص الموارد أو الإرادة السياسية، يجب أن يتحمل المجتمع المسئولية.[6]

بالرغم من بروز فكرة المسؤولية الدولية في حماية المدنيين منذ منتصف القرن العشرين بإنشاء محاكم جرائم الحرب بعد الحرب العالمية الثانية لكنها لم تتبلور وتتطور بشكل كبير إلا في التسعينيات من القرن العشرين، حيث يتم تفويض السيادة إلى المجتمع الدولي في حال كانت الدولة غير قادرة أو غير راغبة في القيام بمسؤولياتها،[7] بذلك بدأ مفهوم السيادة كمسؤولية يخطو أول خطواته الفكرية مع المفهوم الجديد الذي أطلقه المفكر الفرنسي **(Petati/بيتاتي)** والسياسي **(برنارد كوشنير/ Bernard kouchner)** في أواخر

---

(1) Aggar, **Op.Cit**, p. 4.
(2) Aggar, **Ibid**, p. 16.
(3) خضر، **مرجع سابق**، ص. 118.
(4) بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 81.
(5) الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 79.
(6) Aggar, **Op.Cit,** p.14.
(7) الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 80.

الثمانينيات وهو **"الحق بالتدخل/ Droit d'Ingerence"** وأجازوا التدخل لحماية الضحايا المدنيين،[1] ثم قام المفكر الفرنسي **(برتران بادي/Bertrand Badie)** ببلورة هذا المفهوم من خلال كتابه **"عالم بلا سيادة"** تحدث فيه عن وهم السيادة وقال أن مبدأ السيادة لم يكن أبدا مطلقا... فتاريخ الدول ما هو إلا أشكال من التدخلات في شؤون الدول الأخرى.[2]

إن مبدأ السيادة المطلقة الذي دافع عنه الأوائل مثل **(بودين وهوبز/Bodan- Hobs)** كان ضمانا لنظام معين بين القوى، والذي لم يستبعد الحرب بينهم، السيادة المقيدة هي اليوم الضامن لتوازن وسلام دولي معين، من ناحية أخرى، كانت السيادة الداخلية أيضا ضمانا لعدم قدرة القوى المشكلة النبلاء على وجه الخصوص؛ على تقويض السلام المدني من خلال الاعتماد على الخارج.[3]

الفرع الثاني: مسؤولية الحماية الدولية

برزت فكرة المسؤولية الدولية في حماية المدنيين منذ منتصف القرن الـ 20 بإنشاء محاكم جرائم الحرب بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها لم تتبلور بشكل واضح إلا في تسعينيات القرن المنصرم؛ وكان الأمين العام للأمم المتحدة **(كوفي أنان)** رياديا في هذا الإطار إذ أنه أول من أطلق مفهوم سيادة الفرد خلال تسليمه لجائزة نوبل للسلام عام 2001 اقتبس من تقرير "اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول **"Commission on Intervention and Sovereignty State The International**؛[*] **(ICISS)** الكثير من العبارات التي استعملها في خطاب تسليم الجائزة، [4] وجاء في تقرير كوفي أنان في 1999 أن مفهوم السيادة الآن يمر في جوهره بتغيرات... وطالب بإعطاء تعريف واسع في إطار أوسع يسمح بالأعمال التدخلية الأكثر إنسانية لحماية المدنيين من الانتهاكات، [5] ومرة ثانية عام 2000 حيث قال:

---

(1) الرحباني، **المرجع نفسه**، ص ص. 80-81.

(2) برتران بادي، **عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسؤولية**، تر: لطيف فرج، (د د ن: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص. 17.

(3) Lerin, Tubiana, Les paradoxes de la souveraineté**, Op.Cit**.

(4) خضر، **مرجع سابق**، ص ص. 23-30.

(5) Jennifer Welsh, **Implementing the responsability to Protect**, (University of Oxford for Ethics : Law and Armed Conflict, 2009), p. 5.

(*) International Commission on Intervention and State Sovereignty**, The Responsability to Protect,** the International Develompent : Research Centre, Canada : (December 2001), pp. 13-14.

"إذا كان التدخل الإنساني يمثل تعديا غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغي علينا أن نستجيب لحالات شبيهة برواندا أو سريبرينتشا، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمقل تعديا على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟"[1]

وكان الموضوع الرئيسي للتقرير هو **"مسؤولية الحماية/Responsibility To Protect"** وفكرته الأساسية أنه على الدول ذات السيادة مسؤولية حماية مواطنيها من الكوارث التي يمكن تجنبها؛ ونوقشت طبيعة تلك المسؤولية وأبعادها وأقيمت الحجج لها؛ هي وجميع الأسئلة المتعلقة بموضوع من يمارس هذه المسؤولية وتحت سلطة من ومتى وأين وكيف؟ وقد حدد التقرير المعايير التي من الضروري الاحتكام إليها في كل عمليات التدخل الإنساني وهي:

أولا: القضية العادلة/the Just Case: يجب اعتبار التدخل العسكري بهدف الحماية الإنسانية عملية استثنائية وغير عادية، وأن يحصل ضرر خطير أو مهددا بالحصول في أي وقت، وغير قابل للإصلاح يصيب الافراد كي يكون مبررا مثل: [2]

- ✓ عدد كبير من القتلى؛ فعلي أو متوقع، إما مباشرة من قبل الدولة، أو نتيجة إهمال الدولة وعدم قدرتها على الفعل.
- ✓ تطهير عرقي؛ فعلي أو متوقع، يطبق بالاغتيال أو بالطرد الإجباري أو الترويع أو الاغتصاب.

ثانيا: السلطة المختصة/ the Competent authority: أي أن الأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة التي تتوفر على الشرعية، من خلال تفويض مجلس الأمن بالتحديد للتدخل العسكري، ولما لم يتصرف مجلس الأمن على نحو فعال في قضايا التدخل الإنساني لتعارض المصالح بين الدول بسبب لجوء الدول لحق الفيتو، تقترح اللجنة ثلاث جهات مختصة للتدخل (مجلس الأمن، الجمعية العامة، والمنظمات الإقليمية)، ففي ظل تنازع المصالح لا يمكن لمجلس الأمن وحده البت في قرار التدخل.

---

[1] جمال منصر، **التدخل الدولي الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة: من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا**، (الدوحة: الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2012)، ص. 42.

[2] منصر، **مرجع سابق**، ص. 42- 49.

ثالثا: النية الصحيحة/ The Correct Intent: إن الهدف الأولي للتدخل وقف أو تجنب الآلام البشرية، ولتحقيق النية الحسنة؛ يجب أن يتم التدخل العسكري الإنساني على أساس جماعي متعدد الأطراف، وتستفيد من الدعم الواضح للرأي العام وللضحايا في المنطقة المقصودة.

رابعا: الملجأ الأخير/the Last Shelter: ينبغي أن يكون قد تم استطلاع كل طريق دبلوماسي وغير عسكري لمنع حدوث أزمة إنسانية، واللجوء إلى القوة يكون إلا بعد بحث جميع الخيارات غير العسكرية لوقف الانتهاكات، وهذا لا يعني أن على المجتمع الدولي أن يجرب كل الخيارات بل يكفي وجود أسباب معقولة تفضي للاعتقاد بعدم نجاعتها.

خامسا: التناسب/ the Proportionality: رد فعل مناسب ووسائل مناسبة: التناسب هو مبدأ أساسي في القانون الدولي للجوء إلى القوة؛ ويعني أن شدة وحجم قوة التدخل العسكري يجب أن تكون بالقدر الضروري لتفادي الأزمة، وأن يتناسب التدخل مع الهدف المعلن ومتماشيا مع حجم الكارثة.

سادسا: جدوى التدخل واحتمالات النجاحfor success : لا يجب أن يكون الوضع بعد التدخل أسوأ مما كان عليه قبل التدخل،[1] فلا يمكن تبرير العمل العسكري إلا إذا كانت أمامه فرصة معقولة للنجاح، وقف أو تجنب ارتكاب الفظائع، لا مبرر للتدخل العسكري إذا لم يتسن تحقيق حماية فعلية، وسوء عواقب عدم اتخاذ أي إجراء.

جاءت هذه المعايير لتوجيه ممارسات الدول والمنظمات الحكومية الدولية في مجال التدخل العسكري، لتكون منسقة وذات مصداقية وقابلة للإنفاذ، وذلك في إطار السعي لتلبية ضرورات لعلاقات الدولية في القرن 21م، وإن كان من الصعب التطبيق العملي لهذه المعايير، خصوصا في ظل سيطرة القوى الكبرى على القرار الدولي من خلال العضوية الدائمة في مجلس الأمن، و يعتبر التدخل أمرا أخلاقيا ومسؤولية

[1] خضر، **مرجع سابق**، ص. 49.

جماعية تقع على كاهل الدول، وينبغي التأكيد على أنها مفهوم سياسي وليست قاعدة قانونية جديدة تركز على الجهود الوقائية.[1]

بعد تأسيس لجنة **(ICISS)** تم في عام 2003 تكوين لجنة من المتخصصين لدراسة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين حيث أصدرت تقريرا بعنوان **"عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة/ A Safer World: our shared responsibility"**، ناقشته وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسون في 2004؛ [2] ليقر التقرير بلغة صريحة وواضحة مبدأ السيادة كمسؤولية؛ حيث جاء فيه أن الدول عندما توقع على ميثاق الأمم المتحدة لا تستفيد من امتيازات السيادة بقدر ما أنها تقبل مسؤوليتها. [3]

الفرع الثالث: القمة العالمية 2005

في عام 2005 أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره السنوي بعنوان: **"في جو أفسح من الحرية: نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع/ In larger freedom: Towards development, security and human rights for all "** أقر أن مهمة الأمم المتحدة هي خدمة حاجات وآمال الشعوب في كل مكان.[4]

واستطاع هذا المؤتمر إقرار مبدأ المسؤولية في حماية الشعوب في جرائم الإبادة، جرائم الحرب، جرائم التطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، [5] وقد وقع القادة المجتمعون في القمة العالمية 2005 تعهدا بخصوص مبدأ **"مسؤولية الحماية"** أدرج في ثلاث بنود:[6]

---

[1] برونو بوميه، "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، م. 93، ع. 884، (سبتمبر 2011)، ص ص. 4-5.

[2] الرحباني، **مرجع سابق**، ص ص. 87-88.

[3] خضر، **مرجع سابق**، ص ص. 36-37.

[4] خضر، **مرجع سابق**، ص. 38.

[5] خضر، **مرجع سابق**، ص. 39.

[6] الرحباني، **مرجع سابق**، ص ص. 92-93.

- ✓ البند 138: تضمن: "نقبل المسؤولية وسوف نتصرف على أساسها"
- ✓ البند 139: تضمن تعهد من قبل المجتمع الدولي بالمسؤولية في استعمال مختلف الوسائل لحماية الشعوب من الجرائم الأربع.
- ✓ البند 140: تضمن دعم جهود إقرار اتفاقية مكافحة الإبادة.

الفرع الرابع: معايير مسؤولية الحماية الدولية

هدفت اللجنة (ICISS) إلى بلورة مفهوم واسع للتدخل الإنساني وصياغة توافق عالمي حول كيفية الرد على الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، وهكذا فإن **"المسؤولية في الحماية"** باتت المضمون الأدنى في **"المواطنية العالمية الجيدة/ Good International Citizenship"** داعية إلى استبدال عبارة **"الحق في التدخل/ Right to Intervene"** إلى عبارة **"المسؤولية في الحماية/ Responsibility to Protect"** تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العلمية لسنة 2005 ثلاثة أركان لمسؤولية الحماية ثلاث مبادئ تتمثل في: [1]

أولا: المسؤولية في الوقاية/ResponsIbility to Prevent

اعتبرت اللجنة أن الوقاية من النزاعات المميتة بسبب الإنسان هي مسؤولية الدولة السيدة بالدرجة الأولى، لكنها ليست مسؤوليتها بمفردها بل بمساعدة المجتمع الدولي، لذلك يجب إنشاء مصادر رسمية للإنذار المبكر لتفادي وقوع الكارثة الإنسانية، كما تم تفعيل دور مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مما يتيح الحصول على المعلومات باكرا ومن ثمة اعتماد أساليب الوقاية الاقتصادية، السياسية، والدبلوماسية لمنع تفاقم النزاع واحتوائه.[2]

---

[1] الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 84.

[2] الرحباني، **المرجع نفسه**، ص. 85.

ثانيا: المسؤولية في الرد/ Responsibility to react

وهي جملة الإجراءات الإكراهية سياسية، اقتصادية، أو قضائية إلى أن تتحول إلى العسكرية سواء كانت الدولة هي المعتدي أو متهمة بعدم التصرف،[1] في حال فشل الإجراءات الوقاية في احتواء النزاع، إلى جانب عجز الدولة أو عدم رغبتها في حل النزاع، يتوجب على المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات التدخلية، ويجب أن يشكل التدخل العسكري استثناء لا قاعدة وكخيار أخير لوقف المعاناة الإنسانية على أن تتم الاستجابة بصورة جماعية حاسمة في الوقت المناسب والفوري في حالة فشل الدولة في تحقيق الحماية، بموجب الفصل السادس والسابع والثامن[*] من الميثاق والتي تشمل أدوات وتدابير سلمية وقسرية وآليات تعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.[2]

ثالثا: المسؤولية في إعادة البناء/ Responsibility to Rebuild

يجب أن يكون هناك التزام تام بالمساعدة في بناء سلام دائم بعد التدخل العسكري، وقيام حكم رشيد وتنمية مستدامة، فضلا على فرض الأمن، وإعادة إدماج المتنازعين أو حاملي السلاح في المجتمع، كما يجب إعادة تفعيل العدالة، وفقا لما عرف بـ **"العدالة الانتقالية/Transitional Justice"**،[3] والتي ينبغي أن تكون بداية لفترة تجديد اجتماعي وقانوني فيما يخص بناء القدرات المؤسساتية والتي تقلل من احتمالات العنف في المستقبل ووضع التشريعات اللازمة.

وأشارت اللجنة إلى ضرورة محاسبة المتسببين في الكوارث الإنسانية سواء على المستوى الداخلي أو محاكمتهم على مستوى القضاء الدولي في محكمة الجنايات الدولية المختصة في ذلك،[4] هذه المعايير تهدف إلى توفير المشروعية الأخلاقية والقانونية لاستخدام القوة في العلاقات الدولية لكي تستطيع المجموعة

---

[1] International Commission on Intervention and State Sovereignty, **Op.Cit**, pp. 29-35.

[*] **الفصل السابع من الميثاق:** يمثل الفصل السابع من الميثاق في مجمله الجانب الإيجابي في نظام الأمن الجماعي وفي العمل المشترك من قبل أعضاء المجموعة الدولية.

[2] خضر، **مرجع سابق**، ص. 44.

[3] الرحباني، **المرجع نفسه**، ص. 86.

[4] International Commission on Intervention and State Sovereignty, **Op.Cit**, p. 35.

الدولية السيطرة على الصراعات الداخلية التي تمس كرامة الإنسان وحقوقها، مع ضمان ابعاد التدخل عن المصالح السياسية.[1]

الفرع الخامس: مبدأ مسؤولية الحماية عند المجتمع الدولي

أولا: في مجلس الأمن

في 2006 صدر القرار 1674 تضمن مبدأ مسؤولية الحماية، الذي لاقى اعتراضا من الاتحاد الروسي، ليتم اعتمد مبدأ "مسؤولية الحماية"[*] بشكل قانوني ورسمي في القرارات التي أصدرها فيما بعد حول الوضع في دارفور ثم في القرار 1706 الصادر في أوت 2006 حول الوضع في السودان، ثم توالت قرارات المجلس إقرار بالمبدأ،[2] لم يطرأ أي تعديل على مبدأ "مسؤولية الحماية" إلى في (برلين2008) في الخطاب الذي ألقاه الأمين العام للأمم المتحدة(**بان كي مون/ Ban ki-moon**)[**] . [3]

وفي عام 2009 أصدر الأمين العام تقريرا بعنوان: **"تنفيذ المسؤولية عن الحماية/ Implementation of the responsibility to protect "** جرت مناقشته في الجمعية العامة، وفي 2010 تطرق لآليات الإنذار المبكر والتقييم وسد الثغرات فيما يخص تنفيذ مسؤولية الحماية، وفي

---

[1] عثمان، **مرجع سابق**، ص. 366.

[2] الرحباني، **مرجع سابق**، ص ص. 94-95.

[3] الرحباني، **المكان نفسه**.

[*] والذي حدد فيه مبدأ "مسؤولية الحماية" على الشكل الآتي: ليس تعبيرا جديدا للتدخل الإنساني، بل هو مبني على مفهوم ايجابي للسيادة كمسؤولية، يجب تمييز مفهوم مسؤولية الحماية عن مفهوم الأمن الإنساني، مفهوم "مسؤولية الحماية" راسخ في القانون الدولي الحالي أكثر من المفهومين الآخرين.

[**] **بان كي مون/ Ban kimon**: من مواليد 13 يونيه 1944 حاصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية، إلى جانب شاهادات أخرى، ثامن أمين عام للأمم المتحدة. وما فتئت أولوياته تتمثل في تعبئة قادة العالم حول مجموعة من التحديات العالمية الجديدة، تتراوح بين تغير المناخ والاضطرابات الاقتصادية وتفشي الأوبئة وتزايد الضغوط فيما يتصل بالغذاء والطاقة والمياه، تقلد السيد بان منصبه في 1 يناير 2007، **ينظر**: الأمناء العامون السابقون، على الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org/sg/ar/content/kofi-annan

2011 أجرت الجمعية العامة حوارا حول دور الترتيبات الإقليمية في تنفيذ المسؤولية عن الحماية،[1] ثم تم اعتماده صراحة في القرار 1973 في 2011/03/17 لحماية الشعب الليبي.[2]

وفي 2012 أصدر الأمين العام تقريره عن مسؤولية الحماية للجمعية العامة بعنوان: **"الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة/Timely and decisive response "** تطرق إلى الأدوات المتاحة لتنفيذ الاستجابة الدولية، وفي 2013 عقدت الجمعية العامة وصدر تقرير المقدم بعنوان: **"بالمسؤولية عن الحماية: مسؤولية الدولة والمنع/ The responsibility to protect: State responsibility and prevention "** تطرق على أبواب الجرائم الوحشية وحدد التدابير التي على الدول اتخاذها لمنع هذه الجرائم، وفي 2014 عقدت الجمعية العامة مناقشات بشان التقرير السادس المعنون بـ: **"الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية: المساعدة الدولية والمسؤولية عن الحماية/ Fulfilling our collective responsibility: International assistance and the responsibility to protect "** حدد عوامل ومبادئ لتوجيه الجهود لمساعدة الدول من خلال التشجيع وبناء القدرات في الحماية.[3]

ترى اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول أن مناقشة التدخل الإنساني يجب ألا تركز على حق أو واجب التدخل وإنما على مسؤولية الحماية، والتغير المقترح في المصطلح هو تغير في المنظار أيضا، فهي توجه الأنظار إلى الصلات المفهومية والقانونية والعملية بين المساعدة والإعمار للشعوب،[4] تعتبر هذه المقاربة المفاهيمية تحولا في التفكير حول جوهر السيادة من السيطرة إلى المسؤولية من هنا كان أول ظهور لمسؤولية الحماية،[5] وقد انخرطت المنظمات غير الحكومية بدورها في النقاش المتعلق بمعايير التدخل العسكري الإنساني، وفي هذا الإطار تكفي الإشارة إلى أن المدير التنفيذي **" لمنظمة رايتس هيومن**

---

[1] خضر، **المرجع نفسه**، ص. 09.

[2] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 256.

[3] خلف، **مرجع سابق**، ص. 110.

[4] منصر، **مرجع سابق**، ص. 13.

[5] بن يونس صايغ، "مشروعية تدخل الأمم المتحدة عسكريا لأغراض إنسانية"، **مجلة الرافدين للحقوق**، م. 16، ع. 59، جامعة الموصل: (2018)، ص. 140.

ووتش/ Human Rights Watch "[*] **(روث كينيث/Kenneth Roth)** يضع الضوابط الآتية لعمليات التدخل العسكري الإنساني:

- ✓ مذبحة واسعة النطاق/A large-scale slaughter
- ✓ القوة ملاذا أخيرا/ Force as the last resort
- ✓ الحافز-الباعث/ Motive : والمقصود أن يكون الدافع الغالب إنسانيا
- ✓ احترام القانون الدولي/ Respecting international law
- ✓ أن يكون الشعب أفضل/Will people be better off : بعد التدخل من حيث الحماية والحقوق.
- ✓ دعم متعدد الأطراف/ Multilateralsupport

ومن الواضح حسب ما طرح من معايير أن التدخل الذي لا يحترم هذه الشروط يشكل اعتداء، كما يمكن تسجيل العديد من التحفظات على هذه؛ فمحتواها غير مضبوط وغير محدد بدقة، مما يجعل المجال مفتوحا لتجاوزات باسم الإنسانية،[1] ومتى يمكن القول إن سكان دولة ما يريدون تدخلا أجنبيا وهل للمعارضة صلاحية إصدار نداء تطالب فيه بتدخل دولي؟ وإذا كانت المعايير تركز على الشرعية فإن هناك من اهتم بمعايير النجاح، وفي هذا الإطار فإن التدخل العسكري الإنساني يعد ناجحا إذا استطاع الحفاظ على الأرواح، وهناك أربع مراحل يتضمن كل منها سؤالا لتحديد آثار التدخل العسكري الإنساني على عدد الأرواح المنقذة؛ والتي هي كالآتي:

- ❖ **المرحلة الأولى:** من خلال الإجابة عن السؤال:
  - **هل تحدث الوفيات بسبب تعرض الناس للعنف؟**
- ❖ **المرحلة الثانية:** من خلال الإجابة عن السؤال:
  - **ما معدل الوفيات قبل وبعد التدخل؟**
- **المرحلة الثالثة:** الإجابة عن السؤال:
  - **ماهي حدود العلاقة بين التدخل والتغير في معدل الوفيات؟**
- **المرحلة الرابعة:** الإجابة عن السؤال:

[1] منصر، **المرجع نفسه**، ص. 44.

- **هل سيكون عدد الضحايا نفسه أو أقل إن لم يكن هناك تدخل؟**

هذا المعيار يركز بشكل أساسي على فكرة التعامل الكمي مع الحالات الإنسانية، من خلال الاعتماد على أعداد الضحايا قبل وبعد التدخل والسؤال المطروح هنا: إلى أي مدى يمكن أن نخضع قضية حساسة كهذه لمتغير واحد وهو المتغير الكمي؟ فالمعاناة والمآسي الإنسانية لا تقاس كميا فقط، ذلك أن الأمر يتطلب تقديرا متواصلا كميا ونوعيا الآلام الإنسانية، كما يمكن التلاعب بالأرقام بما يخدم مصلحة الطرف الراغب في التدخل.

في حين يطرح البعض فكرة **"الفعالية/the effectiveness "** ومن هؤلاء **(أرشبيجي دانيال / Archibugi Daniele)** الذي يشير إلى مجموعة من الاقتراحات تقود حسبه إلى مزيد من فعالية التدخلات العسكرية الإنسانية، [1] من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- في أي الحالات يكون التدخل ضروريا؟ عندما يبدو الوضع حالة إنسانية ملحة.
- من المخول باتخاذ قرار الحاجة إلى التدخل؟ لجنة تنسيق بين المنظمات العسكرية والمنظمات المدنية الإنسانية، لتطوير خطة لمنهجية العمل تطبق حينما يكون التدخل مطلوبا، نفس اللجنة تقيم إذا ما كان التدخل ملائما؟
- كيف يكون التدخل ضروريا؟ إنشاء قوة عسكرية دائمة للإنقاذ تتكون من جنود وشرطة ومدنيين في مجموعة من 50 دولة، كل دولة تساهم تقريبا ب 1000 عسكري و1000 مدني، هذه القوة التي توضع تحت تصرف مجلس الأمن؟

ثانيا: ردود الفعل الدولية على مبدأ مسؤولية الحماية

تفاوتت ردود الفعل الدولية على التقرير إلى ثلاثة تيارات بين مؤيد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ودول أوربا الشرقية بالإضافة إلى بعض الدول الإفريقية ، وموافق لطرحه للنقاش إلا أنهم يشكون في قدرة هذا المبدأ على حل المشاكل الأساسية للإرادة السياسية غير المتكافئة الدول النامية كنيجيريا،

[1] منصر، **المرجع نفسه**، ص. 45.

الهند، جنوب إفريقيا، دول أمريكا اللاتينية كانت أكثر تشاؤما حياله واشترطت أن التطبيق يكون باستشارة الدول وموافقتها مسبقا، كما اشترطت تمثيلا أوسع للدول في مجلس الأمن – صاحب السلطة بالتدخل–، ودول معترضة كليا عليه، حيث يرونه عودة إلى الممارسات شبه الاستعمارية، كدول الشرق الأوسط وآسيا بالإضافة إلى روسيا والصين أنهم ضد أي إضعاف لمبدأ السيادة لصالح حقوق الإنسان،[1] وطرحت سؤال؟ إذا كان مفهوم **"المسؤولية عن الحماية"** ليس مجرد مصطلحات جديدة، هل يضمن درجة أعلى من الحماية من **"حق التدخل"**. [2]

[1] الرحباني، **مرجع سابق**، ص ص. 86–87.

[2] Aggar, **Op.Cit**, p.02.

المبحث الثاني: أشكال التدخل الدولي

ما تجدر الإشارة إليه أن للتدخل أنواع وصور مختلفة حسب الزاوية التي ينظر إليها منه؛ فمن حيث آلياته إما يكون سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا...، ومن حيث طبيعته إما مباشرا أو غير مباشر، ومن حيث القائمين به إما فرديا أو جماعيا، و للتدخل الدولي أشكالا مختلفة تتدرج من الوسائل السلمية إلى العسكرية، لمتطلبات تحديد الموضوع سينصب اهتمامنا على التدخل العسكري الإنساني **Humanitarian Military Intervention"**الذي يتم فيه استخدام القوة المسلحة، [1] مع الإشارة إلى الأشكال الأخرى.

المطلب الأول: من حيث الأطراف

الفرع الأول: التدخل الفردي

يقصد بالتدخل الفردي من الناحية النظرية التورط الذي تقوم به دولة بمفردها ولحسابها الخاص في شؤون دولة أخرى، ويرمي هذا التدخل إلى تحقيق أهداف خاصة بالدولة التي يصدر عنها التدخل قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...إلخ، وهذا يتعارض مع مصالح الدولة المتدخل في شؤونها،[2] ومن أمثلة التدخل الفردي التدخل السوفياتي في أفغانستان عام 1979، التدخل الأثيوبي في الصومال 24 /11/ 2009.

وفيما يخص التدخل الفردي؛ غالبا ما تم استخدام حق التدخل أو التدخل لفرض سياسات بدلا من وضع حد لمعاناة الإنسانية، لذلك لا يعترف القانون الدولي بشرعية هذه الإجراءات متى يتم القيام بها من جانب واحد من قبل الدولة. [3]

---

[1] منصر، **مرجع سابق**، ص. 15.

[2] السيد، **مرجع سابق**، ص. 11-12.

[3] Aggar, **Op. Cit**, p. 19.

الفرع الثاني: التدخل الجماعي

التدخل الجماعي هو الذي تقوم به مجموعة من الدول اتفقت مصالحها وتوحدت أهدافها في فترة زمنية معينة بالتدخل في الشؤون الخاصة لدولة أخرى من أجل بلوغ الأهداف المشتركة، [1] وتلجأ الدول المتدخلة إلى إضفاء صفة الشرعية على تدخلها، عن طريق إقناع الدول الصديقة أو الدول التي تقع في دائرة نفوذها على التدخل الجماعي، لأن الأصل العام أن التدخل لم يعد مشروعا في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر. [2]

ومن أمثلة التدخل الجماعي تدخل الدول الأوربية وأمريكا في شمال العراق سنة 1991 م وهو يعتبر من النماذج الحديثة في القرن العشرين الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا في شمال العراق، إذ في التدخل الجماعي تعمد الدول المشاركة فيه إلى التحضير له سواء عسكريا أو اقتصاديا أو حتى على مستوى الرأي العام العالمي والمحلي عن طريق الإعلام أو الدعاية، وذلك من أجل إصباغ هذا النوع من التدخل بالشرعية الدولية.

المطلب الثاني: من حيث طبيعته

الفرع الأول: التدخل المباشر

إذ يتم باستعمال القوة المسلحة سواء بالمشاركة في العمليات العسكرية، أو بتقديم الأسلحة والعتاد الحربي للحكومة أو للثوار في حالة الحرب الأهلية أو تقديم المساعدات العسكرية لدولة ما في نزاع مع دولة أخرى، أو عن طريق إدخال القوات العسكرية النظامية لدولة ما في إقليم دولة أخرى، أو يكون في جزء من إقليم دولة ما، بحيث تفقد الدولة المتدخل في شؤونها ممارسة اختصاصاتها على ذلك الجزء وتمارسها بدلا عنها الدولة المتدخلة.

---

[1] الصالحي، **مرجع سابق**، ص. 322.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، **النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام**، (الأردن: دار الدجلة، ط 1، د. س. ن)، ص. 01.

في الواقع، باستخدام مصطلح **"الحق/Right "**، وليس **"الواجب/Duty "**، من الضروري أن نضع أنفسنا على الفور في المجال القانوني، وليس في المجال الأخلاقي أو السياسي، حيث يميز القانون الدولي العام التدخل غير المشروع من التدخل القانوني، ولا سيما تقديم المساعدة للرعايا المعرضين للخطر في إقليم أجنبي، والتدخل بالاتفاق، يتم تنفيذ هذا العمل القسري العسكري (وليس الاقتصادي أو السياسي) على أراضي دولة واحدة أو أكثر من الدول وليس عن طريق المنظمات غير الحكومية، إذ لا يعد تدخل أطباء بلا حدود(MDF) لدخول أراضي دولة دون موافقتها لا تعتبر حالة **" تدخل".**[1]

الفرع الثاني: التدخل غير المباشر

يعتبر وسيلة غامضة ومن العسير أن نقف على حدودها المتشابكة، حيث تبدو في صورتها مساعدات ودية، كما في حالة إرسال مستشارين فنيين عسكريين لدولة صغيرة ترغب في تكوين سلاحها الدفاعي، وتلعب الدول الكبرى دورا كبيرا في هذا لدرجة يمكن القول معها أن في يد المستشارين العسكريين في تلك الدول السلطة في اتخاذ قرارات الحرب داخل تلك الدول.[2]

التدخل غير المباشر هو ذلك التدخل الذي تلجأ له الدولة المتدخلة فتعمل على التأثير على حرية الدول الأخرى في اتخاذ قراراتها بشأن ممارسة اختصاصها بالشكل الذي يجعل صدور تلك القرارات لصالح الدولة المتدخلة، ويرتكز مفهوم التدخل غير المباشر على غياب عنصر استخدام القوة المباشر. [3]

ويمكن أن يلجأ الطرف المتدخل إلى تحريض مواطني إحدى الدول وإثارتهم ضد حكومة بلادهم من أجل إحداث اضطرابات والقلاقل وتغذية نار الحرب الأهلية، أو عن طريق تقديم المساعدات لهؤلاء للقيام بنشاطات هدامة كالأسلحة والمال والمؤونة وتنظيم وتدريبهم في أراضيها أو في أراضي دولة أخرى...، أو نشر دعاية هدامة عن طريق صحفها وإذاعتها تكون موجهة ضد دولة أخرى.

---

[1] Aggar, **Op. Cit**, p. 17.

[2] الصالحي، **مرجع سابق**، ص ص. 53-54.

[3] عبد العزيز رمضان علي الخطابي، ، **مرجع سابق**، ص. 2.

المطلب الثالث: التدخل من حيث الآليات

الفرع الأول: التدخل الإعلامي

أي استخدام القوة الدعائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وازدادت أهمية هذا العامل في التأثير على الدول تماشيا مع التطور التكنولوجي والعولمة الحاصلة في الوقت الراهن،[1]

الفرع الثاني: التدخل السياسي

إما لقلب نظام الحكم أو التدخل في الحروب الأهلية يكون عن طريق تقديم طلبات أو ملاحظات شفوية من الدولة المتدخلة وقد يكون بشكل رسمي أو غير رسمي.

الفرع الثالث: التدخل الدبلوماسي

يحصل هذا النوع من التدخل من خلال التأثير عن طريق القنوات الدبلوماسية التي تربطها بالدولة المتدخل في شؤونها كقطع العلاقات الدبلوماسية وانهاء العلاقات الدبلوماسية بينهم من قبل ممثليهم ومن الدول التي اشتهرت بهذا الأسلوب ألمانيا وقد أجاز ميثاق الأمم المتحدة هذا الأسلوب، أو قد يتم الضغط الدبلوماسي عن طريق عدم الاعتراف بالدولة ككيان أو بالمناطق التي تضمها.[2]

الفرع الرابع: التدخل الاقتصادي

تستخدم الدول الغنية السلاح الاقتصادي بوسائل متعددة لإرغام الدول الفقيرة على تعديل وتغيير خياراتها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية؛ [3] وقد تكون الضغوط الاقتصادية مباشرة أو غير مباشرة من بين صوره المقاطعة الاقتصادية كأن تقوم دولة أو مجموعة من الدول بوقف العلاقات التجارية مع دولة

---

[1] مجيد خضر، **مرجع سابق**، ص. 235.

[2] خضر، **مرجع سابق**، ص. 236

[3] السيد، **مرجع سابق**، ص. 281.

أخرى بقصد اجبارها على القيام بعمل ما أو الامتناع عليه، أو الحصار الاقتصادي كأن يتم احتجاز السفن التي في داخل الدولة المتدخلة، ومنع حركة تدفق الأموال وجميع البضائع من وإلى الدولة، أو من خلال تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية المشروطة للتأثير على الدولة أو بسط سيطرتها بصورة غير مباشرة كما تفعل الولايات المتحدة في العراق، أو خلق جهاز مصرفي يحقق التبعية الاقتصادية للدولة صاحبة العملة كما تفعل إيران اليوم في بغداد ومناطق من العراق، أو التدخل عن طريق تصدير الدول الكبرى لرؤوس أموالها بالاستثمارات الضخمة في الدول الضعيفة اقتصاديا.[1]

التدخل اقتصاديا عبر سياسة المنح أو المنع، إذا أصبحت هذه الأساليب سلاحا استراتيجيا واسع الاستخدام ينطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية واضح، بحيث يتم فرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم مما يجعلها تابعة، ولوحظ أن التدخل عبر العقوبات يقوم على فلسفة تجويع العدو، مما يؤدي إلى حدوث كثير من الانهيارات الاقتصادية في البلد المستهدف يقود فيما بعد إلى انهيارات متعددة وبمعدلات أسرع في النظام الاجتماعي.[2]

الفرع الخامس: التدخل العسكري(الدولي)

أولا: مفهوم التدخل العسكري (الدولي)

التدخل العسكري هو وسيلة لفرض الامتثال، إن القول بأن هذا التدخل يمكن أن يكون "إنسانيًا" يعني التحدث بلغة الأيديولوجية الليبرالية التي هيمنت على النظام العالمي الجديد، إن الإنسانية – وما يرتبط بها من الحماية – تتحدث بلغة (الديمقراطية، حقوق الإنسان، المؤسسة الحرة...) فالإنسانية وفقا للمنظور الليبرالي مبنية على طريقة تصنيف العالم، لإنتاج أنواع التسميات التي يتم تحديدها مسبقا لتبرير طموحات ومخاوف القوى المهيمنة.[3]

---

[1] خضر، **مرجع سابق**، ص ص. 233- 234.

[2] خضر، **المرجع نفسه**، ص. 302.

[3] Maximilian C. Forte, **Slouching Towards Sirte ''NATO's War on Libya and Africa**, (Library and Archives Canada Cataloguing in Publication : Baraka Books of Montreal ,2012), p. 137.

التدخل العسكري الإنساني واحد من المفاهيم المثيرة للجدل في عالم السياسة، وهو غير متفق عليه على نحو مشترك، وقدمت بشأنه تعريفات عدة في سياقات مختلفة، حسب مكان وهدف التدخل في حد ذاته، لذلك تباينت التعريفات التي يقدمها الباحثون للمفهوم، الخلاف الدولي السائد بين مؤيد ومعارض للتدخل انعكس في تحديد تعريفه وحدوده ومشروعيته، حيث أثار مناقشات وخلافات واسعة سواء على مستوى التأصيل أو الممارسة أو المشروعية، ويمكن أن نورد بعضها فيما يأتي:

يعرف كل من (**Baumann and Robert Pearson / بومان وروبرت بيرسون فردريك**) في دراستهما: **"القارات الخمس/five continents "** التدخل العسكري على أنه تحرك لجنود نظاميين أو قوات دولة برية، بحرية، أو جوية ضد إقليم دولة أخرى أو ضد مياهها الإقليمية في سياق بعض القضايا السياسية أو النزاعية.

أما (**Vertzberger/ فيرتزبيرجر**) فيرى أن التدخل العسكري يمكن مفهمته " **conceptualized** " بثلاث طرق مختلفة تجريبيا، مفهوميا، وعمليا فهو يعرفه تجريبيا – إمبريقيا؛ يعني اقتحاما عسكريا قسريا للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، ثانيا مفهوميا يرى أن التدخل يعني حالة تنظيم ومراقبة لهدف عسكري إكراهي من قبل دولة أجنبية في إقليم دولة أخرى، بهدف الحفاظ أو التغيير في بنائها السياسي وفي مسارات سياستها الداخلية أو في بعض سياساتها الخارجية، ثالثا عمليا يرى أن التدخل العسكري يتضمن التزاما صريحا لقوات نظامية جاهزة بالقيام بعمليات تقليدية أو عادية في دولة أجنبية. [1]

عرف (**جوزيف ناي/ Joseph Nye**)[*] أنه:

> **" الممارسات الخارجية التي تؤثر في بالشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة بالقوة العسكرية".** [2]

---

[1] منصر، **مرجع سابق**، ص ص. 15-16.

[*] **جوزيف ناي:** من مواليد 1937 أمريكي وأستاذ العلوم السياسية، أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. وتولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني، شتهر بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيسياً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما. ينظر: https://areq.net/m/

[2] حمدوش، **مرجع سابق**، ص. 390.

ومن خلال ما تقدم من تعريفات لمفهوم التدخل الإنساني يمكن الوصول إلى تقديم تعريف إجرائي للتدخل الإنساني كما يلي:

"التدخل الإنساني هو عمل إرادي منظم تقوم به وحدة سياسية دولية- سواء أكانت دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية عالمية أو إقليمية- بوسائل الإكراه والضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري أو بعضها من أجل وقف الانتهاكات الصارخة والمنظمة للحقوق الأساسية للإنسان في دولة معينة، في حال عدم قدرة الأخيرة على حماية مواطنيها أو من يقيمون فيها أو عدم رغبتها في ذلك، أو في حال قيام الدولة المذكورة نفسها بمعاملتهم بقسوة واضطهاد معاملة تتنافى مع المبادئ والقوانين الإنسانية".

وهنا علينا أن ندرك أن المفاهيم المندرجة تحت مفهوم الإنسانية أو الأمن الإنساني، التي تبزغ مع كل كارثة طبيعية، تختلف من الناحية القانونية والمعنوية والسياسية عن مفهوم التدخل العسكري الإنساني الذي راج في السنوات الأخيرة، والذي لا يشترط فيه موافقة الحكومة الشرعية القائمة.[1]

كانت أولى التدخلات العسكرية لأغراض إنسانية بتدخل عدة دول غربية لحماية الأكراد في كردستان العراق في عام 1991 ثم عملية **"استعادة الأمل/ Restor Hope"** في الصومال،[2] عندما أصدر مجلس الأمن الدولي لقرار 794 تحت أحكام الفصل السابع لدعم وحماية عمليات تسليم المساعدات الإنسانية للمدنيين التي طالتهم الحرب الأهلية عقب انهيار الدولة الصومالية،[3] و**"عملية الفيروز/ Opération Turquois"** من طرف القوات الفرنسية بعد المجازر التي ارتكبت في روندا عام 1994، وكذلك التدخلات العسكرية في ليبيريا وسيراليون وألبانيا في عام 1997، وتدخل حلف الشمال الأطلسي في كوسوفو عام 1999.[4]

---

[1] منصر، **مرجع سابق**، ص. 26.

[2] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 86.

[3] خضر، **مرجع سابق**، ص. 41.

[4] فريحة، **مرجع سابق**، ص. 86.

ثانيا: أنواع التدخل العسكري (الدولي)

من التعاريف نجد أن التدخل يشمل طبيعة الأطراف، الوسائل، والأهداف الآتية: [1]

- ✓ الطرف الفاعل في التدخل الإنسان وهو أحد أشخاص القانون الدولي
- ✓ الطرف المستهدف من التدخل المنتهك لحقوق الإنسان
- ✓ الوسائل المستعملة في التدخل
- ✓ الهدف من التدخل ويجب أن يكون ذات طابع إنساني بحت.

ويمكن تصور أربعة أنواع حسب **(سيبولت ب .تايلور/Taylor B.Seybolt)** من عمليات التدخل العسكري الإنساني والاختلاف في هذه الأنواع سيؤدي إلى الاختلاف في استراتيجيات تنفيذها أيضا وسنعرض بالتفصيل لكل نوع من هذه الأنواع:

1. المساعدة على توزيع المساعدات الإنسانية

لقد كان لدخول المنظمات الإنسانية الأثر الكبير في ظهور مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد وعدم التمييز، باعتبارها قيودا أساسية تفرض نفسها على كل مقدم للمساعدة الإنسانية، ولا شك أن استخدام القوة المسلحة لفرض إرسال المساعدة الإنسانية يثير ارتيابا كبيرا حول مفهوم المساعدة الإنسانية وخصائصه، فهل القوات المسلحة تعد طرفا محايدا؟ وهل تستطيع المنظمات الإنسانية أن تتعاون مع هذه القوات المسلحة دون أن تفقد صفات النزاهة والحياد وعدم التمييز؟ وعموما فإن هذا النوع من التدخل يقتصر على توفير الشروط اللوجستية التي تكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها.[2]

---

[1] السيد، **مرجع سابق**، ص. 35.

[2] منصر، **مرجع سابق**، ص. 36.

2. حماية عمليات المساعدة الإنسانية

يعرف باستراتيجية توفير البيئة الآمنة، حيث يقتصر التدخل هنا على السياسة الإنسانية، كإغاثة ضحايا الكوارث التي صنعها الإنسان –إبادة، تهجير، تطهير عرقي...– أو الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والمجاعات التي يفاقمها رفض الحكومة قبول المساعدة الخارجية، أو قيام الحكومة أو الأجنحة المتصارعة بسلب هذه المساعدة، هذه هي حالة ونطاق التدخل الإنساني الأصليان، الذي يمكن تسميته بأسلوب المنظمات الإنسانية كالهلال الأحمر والصليب الأحمر وهي في حاجة إلى أن تكون مزودة بقوة أكثر مما لديها الآن إلى الحد الذي يكون مسموحا به للقائمين الدوليين بالإنقاذ؛ استخدام القوة لحماية عملياتهم من تدخلات مثل الغارات المعادية أو أعمال الحصار وقد تشمل الحماية نقاطا محددة أو تمتد لتشمل مجالات أوسع.[1]

3. إنقاذ ضحايا العنف

وهذه الاستراتيجية يمكن تسميتها أيضا بفرض السلام الذي يفهم ببساطة على أنه إنهاء العنف، ومن الواضح أنها لا تتضمن فقط أنشطة سلمية ومحايدة لحفظ السلام كتلك التي ربما تكون مطلوبة للحفاظ على وقف إطلاق النار، وإنما تتطلب أيضا المخاطرة بلجوء أكبر للقوة، من أجل إرغام الحزب أو الجناح أو العصابة على وقف القتال أو القتل، أو لكي تمنع أحد الأطراف عن انتهاك وقف إطلاق النار، أو من أجل حماية ضحايا القمع الداخلي من هجوم حكومي متجدد وبدورها حماية المدنيين المستهدفين كما هو الحال بالنسبة لحماية المساعدات يمكن أن تكون في نقاط حماية محددة كما يمكن أن تتوسع لمجالات محمية صغيرة أو واسعة.

4. ايقاف مرتكبي العنف

من الواضح أن الهدف الأساسي لكل عمليات التدخل العسكري الإنساني هو توفير الأمن والحماية الأساسيين لكل السكان، بغض النظر عن الأصل الاثني أو العلاقة بمصدر السلطة السابق في الإقليم المتدخل فيه، وهذا يتطلب في المقام الأول منع مرتكبي العنف من مواصلة أعمالهم، مما قد يقود إلى

[1] منصر، **مرجع سابق**، ص ص. 33–38.

ضرورة استعمال القوة المسلحة في هذا الإطار، مع عدم التغاضي عن أهمية التفاوض الذي يمكن أن يحقق نتائج أحسن وبتكاليف أقل لذلك يجب أن يظل خيار التفاوض مع مرتكبي العنف قائما في جميع نقاط قرار الهجوم على مرتكبي العنف.[1]

ثالثا: نماذج التدخل الإنساني

سنعتمد هنا بشكل أساسي على ما قدمه **(كورث جيمس/James Kurth)** في دراسة له نشرها معهد بحوث السياسة الخارجية الأمريكية سنة 2008 وأوضح أن التدخل لأغراض إنسانية بشكل عام بما فيه التدخل باستعمال الوسيلة العسكرية لا يخرج عن أربعة نماذج هي:

1. النموذج الامتناعي The Abstention Model

اعتبر رفض مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة في الصراع في روندا في 1994 ذلك إخفاقا للإرادة الدولية على أعلى المستويات، حيث كانت عواقبه كارثة إنسانية كونها عبارة عن إبادة الجماعية أدت إلى زعزعة استقرار منطقة البحيرات الكبرى بأسرها ، واستنتج كثير من الإفريقيين بعد ذلك أنه رغم الكلام الكثير عن عالمية حقوق الإنسان إلى بيان أن بعض الأرواح البشرية أقل أهمية من غيرها في نظر المجتمع الدولي، فضلا عن الوضع في كل من بوروندي والكونغو وأنغولا والشيشان وكولومبيا، والذي لم يحرك لا الولايات المتحدة ولا مجلس الأمن حيالها.[2]

وحتى ما يسمى بالمنظمات الإنسانية في الولايات المتحدة لم تدع لتدخل القوات العسكرية الأمريكية في كثير من الحالات في إفريقيا، وعلاوة على ذلك لا أحد ممن شارك في النقاش الدائر حول التدخل الإنساني أدان عدم التدخل، و لم تأخذ بعين الاعتبار وقوع العديد من الكوارث الإنسانية، وتبنت ما عرف بـ "العزلة الإنسانية"، أي الامتناع عن التدخل، وهو أيضا في الوقت نفسه امتناع عن السياسة الآمنة.[3]

---

[1] منصر، **مرجع سابق**، ص. 37.

[2] منصر، **المرجع نفسه**، ص. 30.

[3] منصر، **المكان نفسه**.

2. نموذج الإغاثة The Relief Model

يبدو هذا النموذج مقتصرا على تأمين الإغاثة الفورية في الكوارث الإنسانية- وسيكون من المعقول حينها التوجه نحو التدخل الإنسانين والواقع أن هذا هو بالضبط ما قالت إدارة الرئيس **(جورج بوش الأب/ George Herbert Walker Bush)**[*] إنها تريد فعله في الصومال في ديسمبر 1992، وما قررت الحكومتان البريطانية والفرنسية العمل به في البوسنة؛ وبطبيعة الحال فإن فشل التدخل الأمريكي في الصومال عام 1993 وفشل تدخل الأمم المتحدة 1995 برهن على أن الصيغة الإغاثية للتدخل- في البوسنة في الفترة 1993 الإنساني يمكن بسهولة أن تصبح كارثة في حد ذاتها.

3. نموذج الإغاثة الإضافية The Relief Plus Model

إن الاستمرار في الإغاثة غير ممكن ما لم تتم استعادة شكل النظام السياسي، فالمرحلة التالية من التدخل الإنساني تشمل اختيار القيادة السياسية المحلية الحليفة ووضعها على رأس السلطة، وهذا هو نموذج الإغاثة الإضافية الذي طبقته الولايات المتحدة في هاييتي عام 1994، وهذا هو أيضا ما قامت به الولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى على مدى القرن الماضي (هاييتي ونيكاراغوا في الفترة بين 1900 و1930، وجمهورية الدومينيك عام 1965، وغرينادا عام 1983، وبنما عام1989).

عملت الولايات المتحدة بموجب هذا النوع من التدخل في كثير من الأحيان وبصورة منتظمة، حتى إنه يمكن أن ينظر إليه على أنه الطريقة الأمريكية للتدخل، وتعتبر ملائمة جدا لاستعادة النظام السياسي بسرعة وبتكلفة منخفضة نسبيا، لأن الكارثة الناتجة عن الفوضى أو عن الاستبداد المفرط للنظام السياسي تنحسر بسرعة، ويمكن أن ينتهي التدخل، وتسحب القوات المسلحة المتدخلة في أقصر زمن ممكن، هذا النوع من التدخل العسكري فعال في إنهاء الكوارث الإنسانية، ومع ذلك فإن النظام السياسي الجديد الذي يتم تنصيبه بالقوة العسكرية يمكن أن يكون مستبدا أو هشا.[1]

---

[*] **جورج بوش الأب:** من مواليد 1924/11/30 الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية -1989-1993 بعد ربغان من التيار الجمهوري، سمي بجورج بوش الأب لتمييزه عن ابنه الأكبر جورج دبليو بوش.

[1] منصر، **المرجع نفسه**، ص. 31.

4. نموذج إعادة البناء The Reconstruction Model

النموذج الأكثر طموحا من نماذج التدخل الإنساني، بطبيعة الحال، يرمي إلى تنظيم كامل للنظام السياسي للبلد المتدخل فيه، على غرار نوع من الليبرالية الديمقراطية أو حتى نظام متعدد الثقافات أو ما يعرف بـ**"بناء الأمة/ nation–building"** وهذا هو نموذج إعادة الإعمار، ومن أمثلته ما فعلته منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة في البوسنة وكوسوفو والأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

ومن الأمثلة الكلاسيكية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء النظم السياسية الديمقراطية الليبرالية التي كانت موجودة في ألمانيا والنمسا وإيطاليا واليابان في العشرينيات من القرن الماضي، قبل تدميرها من قبل النازية والفاشية والنزعة العسكرية أو في مرحلة ما بين الحربين، فالنجاح الذي حققته المهمات الأمريكية في إعادة الإعمار كان مصدر إلهام كبير لأنصار **"بناء الأمة"** لمدة نصف قرن، بل إن النجاح الكبير الذي حققته خطة مارشال كان مصدر إلهام أيضا لأنصار التنمية الاقتصادية.

غير أن هناك من يرى أن ما حاولت الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة فعله في البوسنة وكوسوفو ليس إعادة ولكنه بناء جديد، وهو في الأصل مهمة مختلفة جدا، لذلك ليس من المستغرب أن القليل جدا من البناء السياسي قد تحقق فعلا في البوسنة وكوسوفو..

ونموذج إعادة البناء من المرجح أن تكون نتائجه وإلى حد كبير مخيبه للآمال، إذ لا نكاد نجد بلدا في أفريقيا والشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا، نجح فيه هذا النموذج، وهذا راجع ربما لتجارب تاريخية أو ظروف اجتماعية، من شأنها ألا تمكن من البناء أي أنها لا يمكن أن تمكن من إعادة الإعمار، وإن كانت هذه التجارب التاريخية أو الظروف الاجتماعية الضرورية للنجاح في إعادة البناء السياسي قد توفرت في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى حيث يقل احتمال وقوع الكوارث الإنسانية. [1]

[1] منصر، **المكان نفسه**، ص. 31.

المبحث الثالث: التأصيل النظري للتدخل الدولي

تختلف الأطر النظرية في تناولها لسلوكيات الفواعل الدولية، وذلك وفقا للافتراضات التي تقوم عليها، هو ما سنعرضه في هذا المبحث حول الاختلاف الحاصل بين النظرية الواقعية والليبرالية والعقلانية في تفسيرها للتدخل العسكري؛ حيث لكل منها نمط تحليل مختلف يستند إلى جملة من الاعتبارات والتي سوف نعرضها.

المطلب الأول: المنظور الواقعي للتدخل الدولي (البراغماتية)

تعززت أفكار الواقعية التي طرحها العديد من المفكرين بعد ظهور مؤلف "**السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام/ Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace" لـ (هانس مورغنثو/ Hans Morgenthau)** [*]الذي حمل لواء الواقعية السياسة في القرن العشرين، أقر فيه أن أن الدول تنخرط بشكل مستمر في الصراع لزيادة قدراتها،[1] ووفقا للواقعية الكلاسيكية، فإنMorgenthau أحد أهم مؤسسيها يقول:

"إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناء على القوة".[2]

انطلاقا من هذا فإن نظرة الواقعيين للتدخل الإنساني العسكري تصر على أن الأساس هو المصلحة القومية للمتدخلين في سعيهم نحو القوة وأن الأخلاق لا وجود لها في السياسة الدولية، ويعتبرون التدخل ما هو إلا لتغطية المصالح القومية،[3]وقد تناول الواقعيون الجدد **"الواقعية الهيكلية/ Structural Realism"** التدخل الإنسان أكثر من أنصار الكلاسيكية كون أن هذا النوع من التدخلات انعدم في فترة الحرب الباردة وهي الفترة التي اشتهرت فيها الواقعية الكلاسيكية، حيث ترى الواقعية الجديدة أن الدول ترغب في الحفاظ

---

(1) Colin Elman, "Realism", in Martin Griffiths, **International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction** (New York: Routledge, 2006),p.12

(*) **هانس مورغنثو:** أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية. فقد كانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، من أشهر كتبه السياسة بين الأمم الذي نشر عام 1948

(2) Jean Jaques Roche, **Théories des Relation in International**, (Paris :, Montchrestien, 5eme édition, 2004), p. 33.

(3) الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 60.

على سيادتها واستقلالها؛ ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء تبنى القوة الدافعة التي تؤثر في سلوكها،[1] واعتبرت التدخل نمط جديد من الأفكار الفلسفية تعتمد التقليد النفعي والوظيفي الذي أرساه **(جون ستيوارت ميل/Stewart Mill John)** [*] والذي شجع على التدخلات العسكرية انطلاقا من مفاهيم الحرب العادلة.[2]

أما عن الواقعية الهجومية فإنها تعتبر التدخل ذريعة للسياسات التوسعية الذي سيسمح بزيادة موقع القوة النسبية للمتدخل من خلال زيادة الموارد أو الأراضي، وبذلك يسعى إلى توسيع نفوذه، فالدولة وفقا للهجوميين تتدخل في إطار سياسة دفاعية استباقية، لزيادة قوتها وقدراتها، إذ تؤكد الواقعية على أن السياسات الدولية هي عملية تسوية المصالح القومية للدول.

وفي هذا الشأن يقول **(جون ميرشايمر/ John Jiseph Mearsheimer)**[**] إن ما يطلق عليه اسم التدخل الإنساني هو نفسه التدخل العسكري التقليدي الذي يشن من أجل المصلحة القومية[***]، وإذا كان من جديد فهو مصطلح "الإنساني" الذي يستخدم لتشريع المفهوم القديم فنادرا ما تقوم الدولة ببذل الأرواح والأموال من أجل حماية الغرباء،[3] ولا أهمية للاعتبارات الأخلاقية ذلك أن الدولة تتدخل على أساس المصلحة من جهة ومن جهة أخرى بناء على العوامل النظامية مثل التفاوت في القوة والقدرات وليس على الايديولوجيات والقيم.[4]

---

[1] بيلس، سميث، **مرجع سابق**، ص. 417.

[2] الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 60.

[*] **جون ستيوارت ميل:** من مواليد 1806 **فيلسوف ومفكر اقتصادي إنجليزي؛ يعد من رموز المذهب النفعي في الفلسفة وأحد أقطاب المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد. ترك عدة مؤلفات ساهمت في إثراء الفكر الإنساني**، ترك جون ستيوارت ميل عدة مؤلفات في الفلسفة والاقتصاد السياسي، منها: "**نظام المنطق**" (1843)، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" (1848)، "**عن الحرية**" (1859)، "**الحكومة التمثيلية**" (1861)، "**المذهب النفعي**" (1863)، "**أوغست كونت والمذهب الوضعي**" (1865)، "**عن الطبيعة**" (1874)، و"**ثلاث مقالات حول الدين**" (1874). **ينظر** الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/2/24 /

[3] الرحباني، **مرجع سابق**، ص ص. 60-74.

[**] **جون ميرشايمر:** من مواليد 1947 أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو؛ أحد أبرز منظري الواقعية الهجومية، الكثير من المقالات لصالح مجلات أكاديمية، منها **International Security** ومجلات مشهورة؛ مثل **The Atlantic Monthly** .

[4] الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 74.

[***] **المصالح القومية:** المصلحة القومية تقتضي اتباع سياسة خارجية معينة يضفي درجة من السلطة والشرعية على هذه السياسة، تنطوي كلمة **"المصلحة/ interest "**، من خلال بعض معايير التبرير، على حاجة بلغت مكانة تخولها حق المطالبة بما هو لصالح الدولة، وبالتالي المصلحة

فالدول لا تنظر إلا في **"مصالحها القومية/national interest "**، وعلى الدول أن لا تخاطر بأرواح جنودها لأجل المصالح الإنسانية فقادة الدول الذي يفكرون باسم دولهم؛ لا يملكون الحق المعنوي في سفك الدفاء لمصلحة الإنسانية ويعبر **(بيكوباريك/ Bhikhu Parekh)** عن ذلك بقوله:

"إن الدولة مسؤولة فقط عن رعاياها وإن التزاماته وواجباتها تنحصر فيهم".

غالبا ما تحرص الدولة عندما تسعى إلى تجديد أحد أنماط حركتها في العلاقات الدولية على تحديد هدفها بوضوح؛ ويعرف **(إسماعيل صبري مقلد)** الهدف السياسي على أنه:

"وضع معين يقترن بوجود وغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحث إلى مرحلة الوجود أو التحقيق المادي، أو هو محصلة التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الدولة".[1]

ومن خلال مراعاة الأهداف السياسية لردود فعل الدول في الفضاء الخارجي يظهر ما يعرف **"باصطفائية الرد/ Selectivity of Response"** حيث أنه يمكن الحكم على الدولة من خلال ما تعتبره مصلحة قومية لها، وتنشأ مشكلة الاصطفائية عندما تتعرض المبادئ الأخلاقية للمخاطر في أكثر من ظرف واحد؛ ولكن المصلحة القومية تفرض تباينا في الاستجابة ومن أمثلة الاصطفائية موقف الدول الإسلامية بأن الغرب متهم بازدواجية المعايير حين لم يستجب حيال مسلمي البوسنة كما استجاب لأكراد العراق.[2]

القومية هي ما يحدده صانعو القرار الذين يتبوأون أعلى المراكز الحكومية، من جانب أخر يعد من أهم المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بمدرسة الفكر الواقعية، فترى المصلحة القومية بمنظار بعض الافتراضات الأساسية حول طبيعة العلاقات الدولية وحوافز الدول، وغالبا ما عُرفت المصلحة بمعنى قوة، والقوة بمعنى مصلحة. **ينظر**: غريفيتش تيري أوكالاهان، ص ص. 387-388. للمزيد ينظر:

Stephen D. Krasner, **Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

[1] الخزرجي، **مرجع سابق**، ص ص. 139-140.

[2] بيليس، سميث، **مرجع سابق**، ص. 822

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي للتدخل الدولي

اعتبر ظهور الليبرالية نصرا للمجتمع الإنساني، جاءت في أعقاب النظام الإقطاعي الذي قام على استبداد الفرد وقمع حقوقه، واستندت المدرسة الليبرالية على حقوق الإنسان؛ حيث تؤكد على مساواة كل البشر وتقر بعدم جواز التصرف بها أو مبادلتها، وتتولى الحكومات حمايتها على اعتبار أنها الوظيفة الأولى المكلفة بها.[1]

ويقوم النموذج المعرفي الليبرالي على فكر **(ماكس فايبر/Max Faber)**[*] الذي ينادي بـ **"العقلانية والفهم المؤسساتي/Rationality and institutional understanding "** لعملية بناء الدولة، فهو من جهة ترتبط الدولة عنده بالعقلانية وتطور الاقتصاد الرأسمالي والنقدي، ويقارن فيه بين نشأة الدولة وتطورها وتنمية الإدارة البيروقراطية وتقدمها من جهة أخرى.[2]

وحسب **(جون بيمي/John Bimmy)** فإن الليبرالية يمكن فهمها من خلال ثلاث أبعاد وهي: إيديولوجية سياسية تتبنى حرية الفرد، نظرية في الحكم ترى ضرورة التوفيق بين العدالة والنظام وبين ضمان الحرية.[3]

طرحت الليبرالية نظرية **"السلام الديمقراطي/ Democratic Peace"** على الدول الديموقراطية التي ترفض أي انتهاك الحقوق الفردية، في ظل التصورات الفكرية التي يقدمها أصحاب النظرية الليبرالية، والتي تسعى إلى التأكيد على البعد الإنساني لا ترى في الحرب ضررا في حد ذاتها ولكن في الأهداف التي ورائها والمصالح التي تحركها والغايات التي تشن من أجلها ووفقا لذلك يدعون لتقنين الحرب من خلال معايير توجيهية دولية، هذه المعايير التي تقدم في إطار مفهوم **"مسؤولية الحماية الدولية"** والتي يحاولون من خلالها التأكيد على **"نظرية الحرب العادلة/ Just War theory"** ويقصد بها وجود الأسباب العادلة والحق الشرعي للجوء إلى الحرب.[4]

---

[1] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص ص. 58-61.

[2] Bertrand Badie, Pierre Birnhaum, **Sociologie de l'état,(** Paris : Grasset, 1982) p, p : 13, 83.

[3] Time Dunne, Liberalismin :John Baylisand Steve Smith, **The Globalization of World Politics : and introduction to international relations, (**London,Oxford University Press, 2001), p. 32.

[4] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص ص. 62-64.

وحسب المنظرين اللبراليين مثل (**بيت جات/ Beate Jahn**) فإن:

"التدخلات العسكرية تبرر بهدف استبدال الأنظمة الشمولية بأنظمة ديمقراطية، كونها تشكل خطرا على الأمن الداخلي للدول وعلى الأمن الدولي، وتمثل التدخلات في العراق وأفغنستان حالات نموذجية لذلك، فقد تم التدخل العسكري لأن حكومات تلك الدول كانت سببا لانعدام الأمن ولخرق المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان".[1]

المطلب الثالث: الجدال الفكري حول التدخل الدولي

الفرع الأول: المقاربة العقلانية والتدخل الدولي

تعتبر العقلانية مزيجا بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، تقر هذه المقاربة على أن اللاعبين في العلاقات الدولية هو عقلانيين، وبالتالي هم يتصرفون بطريقة لزيادة قدراتهم وتحقيق مصالحهم، يسند مفكري المقاربة على منطق **"الربح المتوقع/Expected Profit "**، مما يعني أن مصلحة الدولة الاقتصادية، والأمنية، والاستراتيجية... هي ما يبني على أساسه صناع القرار خياراتهم بالاعتماد على **"تحليل الربح–الخسائر/Analysis Cost–Profit".**[2]

من بين أهم مرتكزاتها أن النظام الدولي موسوم بعدم اليقين وعدم الثقة وهذا ما يجعل الدول في سعي دائم لتحقيق مصالحها بشتى الطرق، لذلك فإنه بالنسبة للعقلانيين أن عملية تبني قيمة معينة أو عمل معين هي عملية عقلانية، لذا فإن قرار التدخل أم لا يعود إلى ما يخدم مصالح الطرف المتدخل من عدمه، لذلك فالدول تتدخل إما لزيادة أمنها أو لزيادة قوتها.[3]

تقول العقلانية أن اللاعبين يلتزمون بالمعايير الدولية، أو تدخل ما، إما لأن مصالحهم تقتضي ذلك أو لأن قيامهم بتحليل الأرباح – الخسائر يشير إلى أن كلفة عدم الالتزام أو عدم القيام بالتدخل هي كلفة

---

(1) Beate Jahn, **Liberal Internationalisme, theory, History, Practice, Palgrave Studies in International Relations**, (United Kingdom : Palgrave Macmillan, 2013), p. 86-87.

(2) الرحباني، **مرجع سابق**، ص. 69.

(3) الرحباني، **المرجع نفسه**، ص. 73.

عالية، لهذا فإن القول بمضمون أخلاقي في العلاقات الدولية غير ملائم وهي تمويه للمصالح، يقول **(نعوم تشوميسكي/)**:

"حقوق الإنسان لها وظيفة مؤسساتية في الثقافة السياسية، وهي تستعمل كوسيلة فعالة في الدعاية السياسية لا أكثر"

ويقول: **"إن الدول عادة ما تقول مالا تعنيه، وتفعل بعكس ما تصرح"**.

ومنه يعتبر العقلانيين أن التدخل الإنساني يحصل فقط إذا كانت الكارثة الإنسانية:

- تؤثر بشكل سلبي على قدرات القوة والاعتبارات الأمنية أو المصالح الاقتصادية للدول الكبرى، اشارة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.
- يجب أن يكون تفاوت في القوة بغض النظر إذا كانت المشكلة تؤثر على المصالح أم لا، ذلك أن ردود الفعل القوية على الأزمة الإنسانية تستثنى إذا كانت كلفة وأخطار التدخل سوف تفوق الأرباح المتوقعة من التدخل وذلك عندما تكون الدولة المتدخل فيها قوية عسكريا أو تعتمد على حلفاء أقوياء.[1]

الفرع الثاني: التدخل الدولي بين المعارضين والمؤيدين

مع تطورات النظام الدولي ومع بروز أنماط متعددة للعلاقات غير المتكافئة وانعكاس ذلك على المفاهيم النظرية روج الغرب للاعتبارات الإنسانية فثارت نقاشات واسعة في المحافل الدولية السياسية والقانونية حول تطور مفهوم التدخل الدولي واحتل اهتماما كبيرا في الساحة الفكرية والتطبيقية،[2] فقد كان حق التدخل الإنساني دائما مثار جدل في القانون الدولي؛ وكما لاحظ كورتن، فإن مصطلح "الحق" أو "واجب" التدخل

[1] الرحباني، **مرجع سابق**، ص ص. 73-76.

[2] دهام محمد العزاوي، **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**، (القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص. 51.

الذي أضيفت إليه كلمة "إنسانية"، دعا إلى تجاوز القواعد القانونية التقليدية، ويخلص كورتن إلى أنه حيثما يحدث انتهاك واسع النطاق، يمكن اتخاذ تدابير انتقامية بطرق سياسية ودبلوماسية واقتصادية.[1]

أولا: الاتجاه المؤيد للتدخل/ Pro-intervention trend

فضل سياق الحرب الباردة الإدارة السياسية والاقتصادية الفوضوية حيث حاولت الكتلتان فرض نموذجهما الإيديولوجي السياسي دون الحاجة إلى القلق بشأن الوسائل المستخدمة داخل كل دولة حليفة، [2] إلا إن التفسير الواسع للفصل السابع من الميثاق الأممي ترتب عنه توسيع تهديدات السلم والأمن الدولي؛ لتشمل الانتهاكات الإنسانية والممارسات اللاإنسانية للأنظمة السياسية ضد مواطنيها، وبهذا لم تعد حماية حقوق الإنسان شأنا داخليا وإنما اختصاص دولي، وأصبح تجاوز عدم التدخل جائز وقاعدة عرفية استوجبتها التغييرات في بنية وتركيبة المجتمع الدولي لارتباط التدخل الإنساني بحقوق الإنسان، [3] حيث تمت إعادة تفسير مبدأ الشرعية الديمقراطية.

يضع أنصار التدخل شروط للتدخل؛ كالعدالة في التعامل مع الحالات المماثلة، مع تجنب الانتقائية والازدواجية السياسية التي تدفع إلى التغاضي عن الكثير من الحلات الإنسانية، وأن لا يسعى إلى تغيير الواقع السياسي والاقتصادي للدولة نحو يدفع إلى التأزم، أو يسمح لبعض الجماعات بالانفصال عن الدولة وبالتالي تعريض السلامة الإقليمية للدولة لخطر التمزق والحرب الأهلية، بحيث لا يكون على حساب استقرار الدولة وسلامة إقليمها ووحدة أراضيها.[4]

يرون أن مبدأ عدم التدخل لا يمكن اعتباره حاجزا يحول دون معاقبة منتهي حقوق الإنسان فرغم الأحقية بعدم التعدي على السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، ولكنها عندما تعني أن السيادة تشمل ضمنا الحق في ارتكاب مذابح جماعية أو انتهاك حقوق الإنسان بحجة مكافحة الحرب الأهلية

---

(1) Kioko, **Op. Cit**, p. 808.

(2) Kokoroko, **Op.Cit**, p. 38.

(3) صايغ، **مرجع سابق**، ص. 164.

(4) العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 68-53.

أو العصيان المدني فإنها تبدو حجة واهية،[1] ولا بد أن يستند التدخل إلى قواعد القانون الدولي، وتتمثل تلك القواعد في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول بإرادتها بما يولد التزامات على الأطراف المتعاقدة، وبذلك فقد قامت الدول بالتنازل ضمنيا عن بعض اختصاصاتها الداخلية.[2]

يجد التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة بهدف حماية حقوق الإنسان سنده وأساسه القانوني في القرار الذي أصدره معهد القانون الدولي خلال دورته المنعقدة في **Saint Jagues de Compastalle** بتاريخ 13 جويلية 1989 **"بشأن حماية حقوق الإنسان ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول/-on the protection of human rights and the principle of non interference in the internal affairs of States "** والذي ذهب إلى إخراج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان من الإطار المحجوز للدول، وعليه فإن تدخل الأمم المتحدة يشكل أحد الاستثناءات الجديدة التي فرضتها قواعد القانون الدولي المعاصر.[3]

يرفض الاتجاه المؤيد للتدخل الإنساني التدخل خارج الإطار الأممي وإن حقق أهداف إنسانية، لذا وجب رفض التدخل أحادي الجانب إذ يجب أن يأخذ طابعا مؤسساتيا بتكييف هيكليا وموضعيا لتؤدي دورها استنادا الى اعتبارات المنطق والموائمة والتي نذكر منها ما يلي: [4]

- هذا الشكل من التدخل لا يمكن أن تضطلع به إلا الدول الكبرى بالنظر إلى ما يتوافر لديها من أسباب القوة للتدخل
- من شروط التدخل أن تقبل الدول الأعضاء المشاركة في عملية التدخل بأن ترفع عليها دعوة قضائية من قبل أي دولة تضررت من جراء انتهاك القانون الدولي الإنساني أمام محكمة العدل الدولية.

---

[1] خولي، **مرجع سابق**، ص ص. 162-86.

[2] غسان، **مرجع سابق**، ص. 108.

[3] صايغ، **مرجع سابق**، ص ص. 114-115.

[4] خولي، **مرجع سابق**، ص ص. 25-27.

ثانيا: الاتجاه الرافض للتدخل/Non-intervention trend

يرفض هذا الاتجاه التدخل لصالح الإنسانية رفضا مطلقا، ويصفونه بأنه بقايا نزاعات استعمارية يمكن أن يطلق عليها بكلونيالية ما بعد الحرب الباردة، وأنه امتياز جديد للدول القوية، إلى جانب أن استخدام القوة حتى على أساس قرارات الأمم المتحدة لا يمكن تأسيسه على القانون الدولي؛[1] فالتدخل لابد أن يتوافق مع البحث عن ذرائع قانونية إنسانية المحتوى تجريمية الطابع ذات أهداف مصلحية؛ وغالبا ما تكون الدول القوية هي التي تتدخل في شؤون الدول الأخرى، وكان نتيجة ذلك الاحتلال والاحتكار،[2] إذ تتمحور أهداف التدخل حول المصالح وتنقسم الأهداف إلى ثلاثة أنواع:

- **الأهداف العسكرية:** هو كل تدخل يرمي السيطرة على مواقع استراتيجية وكل ما يصلح أن يكون قاعدة عسكرية، وقد كان للمواقع الجغرافية كأهداف عسكرية أثر كبير في تاريخ الممارسات التدخلية لاسيما من قبل الدول العظمى.
- **الأهداف الاقتصادية:** وهو التدخل الذي تكون دوافعه اقتصادية وتأتي هذه الأخيرة في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى الاستعمار للسيطرة على العالم، فالتواجد الأمريكي في الخليج يعود إلى الأسباب الاقتصادية البحتة (البترول–ومشتقاته).
- **الأهداف الإيديولوجية:** هو التدخل الذي يهدف إلى فرض نوع من النظام العقيدي أو الحفاظ على نظام معين.[3]

طرح أنصار هذا الاتجاه مصطلح الإمبريالية الإنسانية (جان بريكمون) ليحيط بما طرحه الغرب على أن هناك تبرير تم الاستظهار به، كذريعة للجوء إلى القوة واعتبار القوة سلوكا دفاعيا مشروعا، بهدف بسط نفوذها، وهي صيغة تنطبق تقريبا على أي شكل من أشكال التدخل مهما كانت حقيقته الميدانية،[4] يستندون

---

[1] خولي، **مرجع سابق**، ص ص. 21–22.

[2] غسان، **مرجع سابق**، ص. 76.

[3] خضر، **مرجع سابق**، ص. 249.

[4] جون بريكمون، تر: أحمد بن محمد بكلي، **الإمبريالية الإنسانية: حقوق الإنسان، حق التدخل، وحق الأقوى**، (المغرب: د. د. ن، 2010)، ص ص. 11–23.

في هذا الرفض على الفقرات المثبتة في المواثيق والاتفاقيات الدولية وأهمها ميثاق الأمم المتحدة، وشددوا على وجوب التمسك بعدم استخدام القوة بأي شكل من الأشكال مهما كانت المبررات، [1] ذلك أن التدخل الإنساني قلما يحدث تغييرا سياسيا حقيقيا بل يساهم في استمرار الصراع وتعمقه،[2] لا شك أن خطورة بالتدخل الإنساني تكمن في خضوعها للمنطلقات السياسية والاعتبارات المصلحية للدول الغربية أكثر من خضوعها للمعايير الإنسانية المتعلقة بالمجتمع الدولي. [3]

ويرى الفريق المعارض لمفهوم التدخل الإنساني أن الإنسانية والقوة عنصران مختلفان، وأن عبارة "عسكري إنساني" تمزج بين مقتربين، يضعف كل منهما الآخر، فالأول غير متبادل وإقصائي ويعني التورط في العنف، والثاني يقوم على استقلالية الفعل الإنساني، الذي يعد نشاطا سلميا يعتمد على مبادئ النزاهة والحياد وليس وسيلة لمنع استخدام العنف لحسم النزاعات،[4] ويردون الرفض إلى الأسباب الآتية:

1. الانتقائية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان

شرعت القوى الغربية في نضال ايديولوجي للدعاية إلى الحرب الإنسانية، بالاعتماد وجهة النظر الأخلاقية وليس جانب الصدق فيها، فالتنديد بجرائم الحرب في حالة الحرب وحتى وإن تم التسليم جدلا بأن المعلومات التي نتوفر عليها صحيحة دائما –وليس الأمر كذلك دائما – معناه إذكاء الكراهية التي تجعل الحرب أمرا مقبولا،[5] واعتبر موضوع حقوق الإنسان مبررا ملائما جدا للقوى الكبرى لتحقيق مصالحها وتحديد مسارات النمو والتطور في الدول المتدخل فيها وبما يتوافق وتوجهات النظام الغربي الرأسمالي المستند على عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة بتوظيف الآليات الدولية المتيسرة وفي مقدمتها الأمم المتحدة، [6] وفي هذا الشأن يقول **(شارل زورقبيب/ Charles Zergbib)**:

---

[1] العزاوي، **مرجع سابق**، ص. 62.

[2] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 206.

[3] العزاوي، **مرجع سابق**، ص. 53

[4] منصر، **مرجع سابق**، ص. 20.

[5] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 203.

[6] العزاوي، **مرجع سابق**، ص. 209.

" لا شك أن الحماية البشرية استعملت في كثير من الأحيان كذريعة لسياسات القوة، بل أنها سهلت في القرن 19 التوسعات الاستعمارية ومناطق النفوذ، وان علاقات القوة بقيت تتحكم في الخطاب الإنساني...".[1]

أصبحت حقوق الإنسان تعالج بآلية سياسية مما يؤكد منهج تسيسها دوليا من أجل تفتيت الدول الأخرى المناؤئة للقوى الكبرى عن طريق لإثارة النعرات العرقية والطائفية، ومساندة هذه الفئات ضد حكوماتها وتمويلها ماديا وعسكريا وتأييدها سياسيا ثم استغلال هذا الصراع بدعوى انتهاك حقوق الإنسان للتدخل لتحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، والدليل على ذلك المواقف المتناقضة للدول الغربية فعلى حين أسرفت في التهديد والوعيد للحكومات التي عدت مسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان في الشيشان، تيمور الشرقية، العراق، ودارفور... فإن هذه الدول وقفت موقف المتفرج من انتهاكات في مناطق أخرى، أكثر بشاعة فيها يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان،[2] يقول **(لطفي حاتم)** أن:

"الدبلوماسية الغربية طورت حزمة من المفاهيم الفكرية والسياسية الفاعلة في إدارة النزاعات الدولية بهدف استثمار نتائجها بما يحقق تطوير الأهداف الاستراتيجية للدول المهيمنة. "

وفي هذا السياق تسعى لتوظيف الديمقراطية وحقوق الإنسان بغية اسقاط الأنظمة السياسية المناهضة لها، ولا تتوانى في استغلال الهيئات الدولية المختلفة لتمرير قراراتها وتوصياتها حيث تستغل الاحتجاجات الشعبية بالاستناد إلى بعض المفاهيم المتداولة في المنظومة السياسية،[3] ويتساءل أنصار هذا الاتجاه لماذا لم تتدخل الدول لوقف انتهاكات الحقوق الإنسانية في إندونيسيا عام 1965، وأيرلندا الشمالية عام 1970، وبورندى عام 1972 بالرغم أن هذه الانتهاكات تندرج تحت بن جريمة الإبادة الجماعية،[4] ولتأكيد الحجة قام رافضي التدخل بمساءلة الغرب حول القضايا التالية وما هو رد فعلها منها، ويرفض الغرب مناقشة أية فكرة في شأن تعويض الخسائر الناجمة عن الاستعمار والاستعباد، لكن كيف السبيل إلى التغاضي عن سير أمور إسرائيل.

---

[1] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 81.

[2] خولي، **مرجع سابق**، ص. 87.

[3] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 203.

[4] خولي، **مرجع سابق**، ص. 25.

الملفت أن الدول الغربية التي تتظاهر بحماية حقوق الإنسان هي من أكثر الدول تجاوزا لمبادئ القانون الدولي العام، ويوضح بريكمون إذ ينعت الإمبريالية الإنسانية ما تمارسه الدول القوية بمطالبتها بحق اللجوء إلى القوة، لمجرد أنها ترى بأن ذلك حق الصواب، [1] وقد عبر نعوم تشوميسكي عن الانتقائية التي تطبع الخطاب الغربي حيال شعوب العالم الثالث، في ميدان حقوق الإنسان بتركيزها على الحقوق المدنية والسياسية واهمالها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه الحقوق لا يؤتى ذكرها إطلاقا في ظل الأخلاقية الجديدة، في الوقت الذي ينبغي أن تكون هذه الحقوق في صلب المبادئ الإنسانية.[2]

2. عدم استقلالية الأمم المتحدة

من الصعوبات التي تواجه هيئة الأمم المتحدة الانتقائية في التعامل مع قضايا حقوق الانسان وفق عوامل الهيمنة على النظام الدولي بحكم تمويل أنشطتها، وهنا يصبح تحرك الأمم المتحدة مرهونا بالمصالح الوطنية للأعضاء المسيطرين داخلها، إلى جانب ذلك يساهم حق النقض في الحيلولة دون استخدام القوة في ظل غياب الإجماع السياسي بين الأعضاء الدائمين، فضلا عن سياسة العقوبات التي تطبقها الأمم المتحدة هي أكبر انتهاك لحقوق الإنساني، حيث يمتد العقاب فيها إلى شعوب بأكملها تهدد في قوتها وعلاجها وحاضرها ومستقبلها.[3]

ما يعاب على التدخلات التي تكون بتصريح من مجلس الأمن أن هذا الأخير في غالب الحالات لا يتابع بشكل مباشر تنفيذ العمليات الإنسانية، يقول حسن نافعة أن: "الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب الميثاق جعلته قادر على التصرف كجهاز بوليسي بمجرد توفر شرط توافق الدول الكبرى الأعضاء الدائمين فيه"،[4] وبالتالي فالنظام الأممي يعاني من نقائص أخطرها الدور المهيمن الذي أسند إلى الدول التي تتمتع بحق الفيتو.[5]

---

[1] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 55.

[2] العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 243-244.

[3] خولي، **مرجع سابق**، ص ص. 90-161.

[4] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 253.

[5] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 55.

كما إن حضور الأمم المتحدة بآلياتها المختلفة في قضية وغيابها في أخرى يبقى بوجود المصالح المباشرة لإحدى الدول الكبرى أو انتفائها، ذلك أن فرض العقوبات يبقى خاضع لتقدير الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث يتحدد الموقف الدولي من النزاع في ضوء موقف الدول الكبرى الدائمة العضوية من أطراف النزاع لا من طبيعة النزاع نفسه، وبمثل هذه الحالة فإن اجراءات الأمن الجماعي ستتخذ بدوافع غائية تتصل بأهداف السياسات الوطنية أكثر من كونها استجابة لمقاصد التنظيم الدولي ومقتضيات الأمن الجماعي، ومن ثم فإن الانتقائية في عمل المجلس تنزع الثقة من نظام الأمن الجماعي. [1]

إن هيكلة مجلس الأمن وكذا طبيعة علاقات القوة الاقتصادية على الصعيد العالمي قد جعلت منظمة الأمم المتحدة أبعد ما تكون عن تمثيل مؤسسة محايدة، بلي هي في معظم الأحيان سلاح بين أيدي القوى العظمى،[2] ومنه تستدعي الحاجة إصلاح مختلف آليات عمل منظمة الأمم المتحدة كي يتم الاعتماد عليها في حالات التدخل.

3. استعمار جديد

يعرف **(جورج ليسكا /George Liska)** الاستعمار بأنه التفوق، التسلط، السيطرة، فهو مظهر عدواني متطرف يستمد المذهب الاستعماري قيمه من الرغبة التوسعية والسيطرة الاقتصادية والثقافية، تم إدانته من قبل الامم المتحدة في 14 /11/ 1960 وأصبح التحرر مبدأ دوليا، واعتبر التدخل سياسة توسعية استعمارية تهدف الى تغيير الأمر القائم وعلاقات القوى لصالح الدولة التي تطبق هذه السياسات.[3]

في الواقع العملي يصعب تصور عملية تدخل إنساني دون مشاركة الدول القوية، وهو الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على سياسة هذه الدول في المسائل ذات الطابع الإنساني، وينظر بعض المحللين في تفسيراتهم الإنسانية على البعد التاريخي، يرى (**سوق دافيد/Sogge Davide)** أن استمرار الارتباط التاريخي بين بعض الدول القوية ومستعمراتها السابقة قد يفسر صور الهيمنة القائمة إذ أن الأزمات

---

[1] خولي، **مرجع سابق**، ص. 164.

[2] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 235

[3] العقابي، **مرجع سابق**، ص. 152

الإنسانية التي تقع في هذه البلدان تكيف على أنها عمليات مساعدة وحماية وليس تدخلا، لتبقى العلاقة بين الطرفين عن طريق شبكة المصالح، بما يخدم مصالح الدول القوية.[1]

على الصعيد الدولي ترفض الكثير من دول لعالم الثالث التدخل الإنساني لكونه يعطي الدول الكبرى فرصة الهيمنة على قدراتها السياسية والاقتصادية إذ ترى أن التدخل يتماثل مع النماذج الاستعمارية وبالتالي الخوف من إعادة إنتاج الظاهرة الاستعمارية بأشكال جديدة ومبررات حديثة، حيث أطلق بعض الفقهاء مصطلح التدخل بالاحتلال،[2] وقد بين المفكر البريطاني **(جيريمي بنثام/ Jeremy Bentham)** في كتابه عام 1830 **"حررو مستعمراتكم"** أن التنافس للحصول على المستعمرات هو السبب المباشر لكافة المشاكل الدولية.[3]

كما ويرى **حلمي شعراوي** أن مبدأ استخدام القوة على مستوى عالمي وإعطائه معنى" إنسانيا "ارتبط في الأصل بالتوسع الرأسمالي العالمي والظاهرة الاستعمارية، وعلينا أن نتذكر ما كان يطلق عليه رسالة " الرجل " الأبيض و" الرسالة الحضارية، ومن هنا فإن الاستعمار في ذاته ظاهرة ارتبطت بالتبرير للعنف والقوة، بالاستعانة بمفاهيم" رسالية".[4]

يسمح الاستعمار الجديد في اطار التدخل الإنساني بالاستمرار بالنهب الكلاسيكي، استغلال الموارد واليد العاملة المتوفرة في العالم الثالث، تضاف إليه اليوم مادة الأدمغة التي ينتظر منها أن تكمل ما أخلت به منظومة التربوية والسياسية، ولا تختلف أشكال التدخل اليوم عن الوسائل الاستعمارية التي كانت سائدة من قبل، فكما كانت الوسيلة الثقافية في الحقبة الاستعمارية من أذكى الوسائل للاستعماري، لازالت تستعمل اليوم كذرائع للتدخل، فرنسا والتي أطلقت على مهمتها في المناطق التي خضعت لنفوذها واستعمارها **"رسالة التمدين/mission civilisatrice "**، واليوم تتمحور حول حقوق الإنسان والديمقراطية.[5]

---

[1] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص ص. 201-202.

[2] الجميلي، **مرجع سابق**، ص ص. 207-210.

[3] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 53.

[4] منصر، **مرجع سابق**، ص. 23.

[5] العقابي، **مرجع سابق**، ص ص. 263-264.

4. البراغماتية الدولية

تقوم السياسة الدولية على البراغماتية التي تتجلى صورها في المعايير المزدوجة التي تطبق في هذا الخصوص لذلك نجد الأمم المتحدة هي الأخرى لم تمارس التدخل في إطار موضوعي يخضع لضوابط محددة نابعة من القانون الدولي، وخضوع آلية اتخاذ القرار الدولي للمصالح الحيوية للدول الكبرى وغياب معايير للتدخل الوقائي أو حتى فرض ضوابط لممارسة حق الفيتو.

إذ تمثل ظاهرة التدخل الإنساني انعكاسا لعلاقات القوة في النظام الدولي فالدولة القومية توظف إمكانياتها في حال تعرضت مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للخطر من أجل القضاء على مصادره، وتختف دوافع الدول باختلاف مصالحها عند اتخاذ قرار التدخل،[1] بحيث يحرص أصحاب القرار على الموازنة بين النتائج والمخاطر وبين الأرباح والخسائر المحتملة، فالتدخل يتطلب تكاليف مادية، تحفيز للرأي العام، خاصة وأن بعض الدول تشترط موافقة السلطة التشريعية؛ لذلك على صانع القرار مراجعة كل هذه المعطيات قبل القيام بالتدخل خاصة في الدول التي لا يمكنها تجاهل الرأي العام وتقوم فيها المؤسسات بمحاسبة صانعي القرارات بعد تنفيذ التدخل.

لا يخفى أن هناك انعكاسات سياسية واقتصادية للتحريك العسكري ويمكن الذهاب لأبعد من ذلك حيث يمكن للدول القوية افتعال كوارث وأزمات إنسانية بغية التدخل لتحقيق مصالح معينة، وبذلك يعتبر تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتدخل يسبق دوافع الضرورات الإنسانية فاعتماد الانتقائية في تقديم المساعدات الإنسانية وحجم وطبيعة المساعدات يختلف باختلاف المكان والزمان؛ وتكاليف وفوائد التدخل كونه يخضع لطبيعة العلاقات السياسية، الاقتصادية، الثقافية القائمة وبما يتفق والمصالح؛ التي لابد أن تكون حيوية تغري على التدخل، وهذا يكشف الدوافع الحقيقة للمساعدات الإنسانية في إطار التدخل الإنساني.

لسنا هنا بصدد تناول التدخل في بعده الاقتصادي بقدر ما نريد التأكيد على حقيقة أن أي تدخل غربي في شؤون العالم مهما كانت مبرراته، فلابد أن نعلم أن أساسه اقتصادي، فكل المحاولات التدخلية التي تبذلها الدول الغربية في شؤون بلدان الجنوب تهدف إلى تعطيل نمائها الاقتصادي وفرض آليات

[1] عثمان، **مرجع سابق**، ص 362.

اقتصادية تتمثل في التبعية وربط اقتصاديات الجنوب بعجلة الرأسمالية الغربية مما يحفظ للأخيرة مصالحها ويمنع ظهور قوة قد تخلق وعيا جديدا يقوض النظام الدولي الامبريالي.[1]

شهدت القرون الماضية تدخلات تمحورت أهدافها حول الجانب الاقتصادي والسياسي، على الصعيد الاقتصادي عملت الدول الغربية على خلق حالة التبعية الاقتصادية، فقد وقفت موقفا سلبيا من مساعي الدول على السيطرة على مواردها وثرواتها الوطنية والحصول على التكنولوجيا المتقدمة كمعارضة الغرب للقرار الأممي عام 1973 الخاص ببناء نظام اقتصادي دولي جديد يتيح لبلدان العالم الثالث الخروج من أوضاعها الاقتصادية المتخلفة ويضبط علاقات التبادل التجاري على المستوى الدولي، إلى جانب رفض القرار الذي اعلنته الجمعية العام عام 1982 بشأن إعلان التنمية كحق من حقوق الإنسان، من هنا تبرز قضية التعامل الانتقائي الغربي مع قضايا حقوق الإنسان حيث يتم تشجيع الحقوق والحريات السياسية والمدنية في الوقت ذاته اغفال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[2]

إن من بين المعضلات الاساسية التي تواجه استراتيجية التدخل الإنساني القسري؛ هل الجمهور المحلي –الدول الغربية–على استعداد ان يروا جنودهم يموتون في سبيل التدخل الإنساني؟ إن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الصومال على إثر مقتل 18 شخص من جنودها يوضح أن المجتمعات المتحررة لن تكون على استعداد لتحمل أعباء التدخل الإنساني الباهظ التكاليف،[3] وإلا فإن عائلات الجنود سوف يسألون باسم ماذا يقتل أبناؤهم؟ ذلك هو ما جرى في صيف 2005 عندما أقامت سيندي شيهين أم جندي مات في العراق خيمتها أمام مزرعة كرافورد بـ تكساس حيث يقضي بوش عطلته كانت عازمة على مواجهته من أجل أن تطرح عليه سؤالا بسيطا "ما هي المهنة النبيلة التي مات ابني من أجلها؟".[4]

---

[1] العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 144–145.

[2] العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 241–242.

[3] بيليس، سميث، **مرجع سابق**، ص. 848.

[4] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 131.

5. غياب معايير واضحة للتدخل (ازدواجية المعايير)

لقد عدى التدخل العسكري من أهم الوسائل المستخدمة في تأمين حقوق الإنسان وحماية الأقليات، بينما أهملت في ذات الوقت وسائل دعم وتأمين أخرى مثل الممارسات الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية وسياسة التغيير التدريجي، سئل هنري كسينجر وكان مسؤولا عن السياسة الخارجية حول قطع الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات في أحد المرات ورفضها منح اللجوء السياسي لمن فرو من القمع ففسر ذلك بضرورة عدم الخلط بين العملية السرية والعمل التبشيري،[1] وحسب رأي **(توماس فرنك/Thomas Frank)** و**(نايجل رودلي/ Nigel Rodley)** فإنه:

> **"في غياب وجود آلية نزيهة تقرر الظروف التي يسمح بالتدخل فيها لأغراض إنسانية، تعتنق الدول مبدأ الدافع الإنساني كذريعة لتبرير الاندفاع وراء مصالحها القومية الخاصة، فالتدخل لأغراض إنسانية يبقى دائما سلاحا يستخدمه الأقوياء ضد الضعفاء".**[2]

إن العودة إلى السيطرة الاستعمارية وما نجم عنها من سياسات إفقار وتهميش ونهب للثروات ومحاولات إشعال للحروب الطائفية بهدف إدامة السيطرة الاستعمارية تدخلنا في صلب الحقيقة، تلك الحقيقة التي تحاول الدول الغربية تغطيتها بشعارات حقوق الإنسان، مكافحة الإرهاب، ومحاربة النظم الاستبدادية بهدف التمهيد لعودة الاستعمار بأقنعة جديدة؛ تلك هي حقيقة الإرث الاستعماري، فدول العالم الثالث هي التي دفعت في السابق ثمن التراكم الواسع لثروات الغرب الرأسمالي وما بنته من قاعدة صناعية متطورة استندت على الثروات التي نهبت من الدول المحتلة.[3]

في إطار الحفاظ على الأمن والسلام وأن ذلك مسؤولية الجميع دولا كبرى كانت أو صغرى هل يحق لدولة أو مجموعة من الدول من غير الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن تتخذ قرارا قسريا ضد أحد هذه الدول في حالة ارتكابها لسلوك يهدد العالم، فمثلا هل يحق لبنغلاديش أن يتدخل في الشؤون الداخلية الأمريكية كي يفرض عليها تقليص ما تلقيه من الغازات التي تتسبب في الاحتباس الحراري، قصد الاحتياط

---

[1] جون بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 255.

[2] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 91.

[3] العزاوي، **مرجع سابق**، ص. 240.

للخسائر التي قد تلحق هذا البلد، والمرتبطة بارتفاع معدل الحرارة العامة؟ فإذا كان الاحتياط المشروع مشروعا فلماذا لا يكون هجوم العراق على أو الكويت مشروعا أيضا.[1]

انسحبت إدارة بوش من بروتوكول كيوتو، واعترضت للمخطط الدولي الرامي إلى إنجاز طاقة نظيفة، وانسحبت من الندوة العالمية حول التمييز العنصري، ورفضت الانضمام إلى الوعد المقطوع من قبل 123 بلد بحضر استعمال وانتاج الألغام المضادة للأشخاص، وعارضت اتفاقية منظمة الأمم المتحدة الرامية لتحديد التدفق الدولي للأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ورفضت الموافقة على معاهدة 1972 حول الأسلحة البيولوجية والسامة، ورفضت الانضمام إلى محكمة العدل الدولية، وانسحبت من معاهدة 1972 حول الصواريخ في الفضاء الخارجي، ورفضت معاهدة حول الحظر الشامل للتجارب النووية، فلا عن أنها تطور انشاء محطات تسليح في الفضاء الخارجي وأعلنت عن حقها في القيام بحرب احتياطية متى أرادت ذلك،[2] ألا يشكل ذلك تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟

6. إطالة أمد الأزمات تشكيل هويات وطنية مشوهة

يرى هذا الاتجاه أن الدول الكبرى تسعى إلى إيصال الوضع الداخلي إلى فوضى شاملة تجعل من غير الممكن تشجيع أي حوار سياسي لبلوغ التسوية السلمية، ذلك أن الاعتماد على تدخل الدول بصفة جماعية مسألة يصعب تحقيقها لتضارب المصالح الدول الكبرى لاختلاف استراتيجياتها تجاه الأزمة وهو ما يؤدي إلى استمرار الأزمة وإطالة أمدها كما حدث في الصومال، الكونغو الديمقراطية، ورواندا، [3] لذلك فكرة التدخل الإنساني ستؤدي بلا جدال إلى نشر الفوضى الدولية والاضطرابات وذلك لغياب المعايير الواضحة المعالم لتحديد الحالات التي تستوجب التدخل السريع.[4]

بعد الاستقلال عملت الدول المحتلة جاهدة في سبيل عرقلة مسيرة الاستقلال بشتى الطرق منها خلق المناخات المشوشة وإثارة عوامل الاضطراب الاقتصادي والانقسام الفكري والمشاحنات الطائفية العشائرية

---

[1] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 160.

[2] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 164.

[3] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص ص. 254-255.

[4] السيد، **مرجع سابق**، ص. 45.

العرقية، والسعي للتمرد داخل الدولة والانفصال وتفتيت الوحدة الوطنية، وهناك الكثير من النماذج التي لا يسعنا التعرض لها هنا والتي تدل على عمق الدور التخريبي للدول الغربية في زعزعة الأمن والاستقرار في دول العالم الثالث لإعادة نفوذها ووجودها.[1]

إن شعارات حقوق الإنسان موجهة بالأساس ضد دول الجنوب لاسيما تلك الدول التي تعتز بتراثها الثقافي وتسعى لأن تتمايز في إرثها القيمي عن المرجعية والغربية، وتجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية لا تركز على الحقوق الاقتصادية لأن بنجاح العملية التنموية وتطور الاقتصاد تفقد أسواق لمنتجاتها وتفقد موارد أولية لمصنعاتها ومنه تتراجع الإنسانية في سبيل المصلحة الاقتصادية ولا تشجع الحقوق الاجتماعية لأنها تسعى لعولمة النموذج الثقافي الغربي الليبرالي.

بالإضافة إلى الحقوق الفردية والسياسية يحوي الاعلان العالمي لحقوق الانسان على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكن لماذا تعتبر الحقوق الفردية والسياسية في الخطاب المهيمن في الغرب، بمثابة أولوية مطلقة.[2]

إن استبعاد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالسياسية والمدنية يجعلنا نقر بأن الخطاب الغربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان خطاب شكلي ومزيف لا يستند على قراءة لواقع شعوب العالم الثالث، وإنما يعكس واقع التطور السياسي والاقتصادي الذي رافق الثورة اللبرالية منذ ظهورها في الغرب، فالأولى الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية فمن المعروف أن الفقر والإهمال ولتهميش يولد العنف ولا يمكن لأي تجربة ديمقراطية أن تنجح مع عوامل العنف، فما قيمة الحرية التي توفرها الديمقراطية لشعوب فقيرة ومنهكة بسياسات التجويع وانعدام العدالة في التوزيع وما قيمة أن يشارك فرد في الانتخابات أو يرشح نفسها لها في الوقت الذي لا يملك فيها المال ولا التعليم الذي يؤهله للمنافسة.[3]

---

[1] العزاوي، **مرجع سابق**، ص. 241.

[2] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 143.

[3] العزاوي، **مرجع سابق**، ص. 243.

كان مخترعوا نظرية الفوضى الشاملة شعراء بحق وتحديدا لأنهم رسخوا في العلوم الرياضية حيث نقوم باستعارتها أنه يمكن أن يتسبب خفقان أجنحة فراشة في أحد أطراف العالم في إثارة عاصفة هوجاء في الطرف الآخر من الكرة الأرضية، حيث نستخلص من هذه المقارنة بأن سببية بالغة التعقيد تحدث تأثيرها في الطبيعة بكيفية تجعل الأشياء التي قد تبدو هينة بما تمثله من مقومات خاصة بها، قادرة على إحداث تأثيرات لا علاقة لها مع ما تمثله من أهمية في البداية، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف بشكل منتظم أمام كل تقدم اجتماعي جاد في العالم الثالث، لأنه يفترض نتيجة لذلك أن يتسبب حدوث مثل ذلك التقدم في إضعاف قوتها.[1]

جاءت تدخلات مجلس الأمن بدوافع إنسانية في كثير من الأحوال على عكس الهدف المرجو منها، فقد أدت تدخلات المجلس في العراق والصومال وهايتي باستخدام أحكام الفصل السابع وإصدار القرارات المتعلقة بالعقوبات العسكرية والاقتصادية إلى حدوث آثار إنسانية بالغة القسوة والخطورة أصابت شعوب هذه الدول بالضرر البالغ التي استمرت تبعاته وآثاره السيئة حتى كتابة هذه السطور،[2] ومنه فإن المصلحة العامة للأفراد تتحقق بشكل أفضل عن طريق عدم التدخل بدلا من السماح بالتدخل لأغراض إنسانية في غياب توافق عالمي حول تحديد مفهوم العمل الإنسان ويلخص **(كريس براون/ Chris Brown)** جيدا صعوبة ذلك بقوله:

> **"عن المشكلة العامة هنا هي أن التدخل لأغراض إنسانية سوف يستندا دائما إلى الميول الثقافية لأولئك الذين يملكون السلطة لتنفيذ ذلك.[3]**

بالمقابل هناك أشياء كثيرة يمكن القيام بها ينبغي أن تشعر الدول بالمسؤولية عنها، لا تستوجب أي تدخل غير أنها لا تشغل العالم إلا قليلا قبل كل شيء مثلا الجانب الاقتصادي للعلاقات شمال –جنوب، أسعار المواد الأولية الحصول على الأدوية بأثمنة زهيدة فإذا توفرت لدينا من الأموال مبالغ كبيرة نصرفها في الحروب الإنسانية فما الذي يمنع توفرها للقيام بأعمال لا تكتسي طابعها الإنساني أي ليس؟ ما الذي يمنع الناس الذين يقلبون كفيهم ندما على عدم التدخل عسكريا في رواندا حيث بلغ عدد القتلى يوميا ثمانية

---

[1] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 172.

[2] السيد، **مرجع سابق**، ص. 121.

[3] بيليس، سميث، **مرجع سابق**، ص. 823.

آلاف طيلة مئة يوم ما الذي يمنعهم من الشعور بالمسؤولية على موت نفس العدد من الناس كل يوم في إفريقيا بسبب أمرض سهلة العلاج نسبيا.[1]

إن الاستغاثة عند حدوث أعمال القتل الجماعي والتطهير العرقي التي تحظى باهتمام وسائل الإعلام وتستحق الحصول على مساعدة والمفهوم الأساسي في هذا لا يستند إلى حقائق موضوعية؛ بل هو نتاج المعتقدات والقيم العالمية السائدة التي تميز دعوات الاستغاثة الصامتة المتمثلة في الموت البطيء بسبب الفقر وسوء التغذية.[2]

7. رفض التدخل بالنظر إلى التجارب السابقة مقارنة النتائج

السؤال المطروح هل يدعم سجل عمليات للتدخل القصري التي حصلت الفرضية القائلة بأن استخدام القوة عززت من القيم الإنسانية، على جانب ذلك أن المشكلة الكامنة في التدخلات التي وقعت هي أن التصميم المبدئي على استخدام القوة دفاعا عن الأهداف الإنسانية لم يكن مدعوما بالتزام سياسي، اقتصادي، واجتماعي طويل الأمد بمشروع التدخل، إذ تحتاج الدول التي تتدخل عسكريا بوصفها وكلاء لمجتمع إنساني مشترك، إلى أن تكون لديها صيغ واضحة لأهدافها البعيدة والقريبة توازن بين التحركات لمواجهة الأزمة الإنسانية وبين الالتزام المتواصل بإيجاد حلول للصراعات وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية.[3]

يرى **(زرتمان/ Zartmann, I.W)** أن التعريفات المعطاة للتدخل العسكري التي تنتشر في الأدبيات السياسية تتسم بالقصور لعدم اهتمامها بالتدخلات التي تحدث في كل مناطق العالم كما هو الحال في أفريقيا،[4] إذ تعكس الازدواجية في التعامل مع القضايا الحيوية ففي الوقت الذي اعتبر فيه الوضع في العراق ويوغسلافيا السابقة والصومال وهايتي تهديدا للسلم والأمن الدوليين، في حين يبقى المجلس عاجزا عن اتخاذ مواقف تجاه انتهاك حقوق الإنسان في فلسطين والشيشان والكونغو الديمقراطية وغيرها... .[5]

---

[1] بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 216.

[2] بيليس، ستيف، **مرجع سابق**، ص. 848.

[3] بيليس، سميث، **مرجع سابق**، ص. 843.

[4] منصر، **مرجع سابق**، ص.17.

[5] بن فريحة، **مرجع سابق**، ص. 254.

خاتمة الفصل

تناول هذا الفصل مجموعة الأطر المفاهيمية والنظرية المتعلقة بمفهوم التدخل الدولي الإنساني، ومسؤولية الحماية، والجدال الفكري القائم بين المناصرين لهذا المبدأ والرافضين له في السياسة الدولية استنادا إلى المسوغات الفكرية والتجارب الواقعية للمبدأ سلبا وايجابا، محددا جملة الأسباب التي أدت إلى تراجع مبدأ السيادة لصالح التدخل الإنساني، وكل آليات ومحددات التدخل في ظل تضارب المصالح، وناقش إمكانية بلوغ مقاصد إنسانية من التدخل العسكري بدل المقاصد البراغماتية المصلحية للدول المتدخلة.

الفصل الثاني

سمات ومسار الأزمة الليبية

تمهيد

تتحدد السياسة الخارجية للدول من خلال مجموعة العوامل تتمثل أساسا في المستوى الاقتصادي، الموقع الجغرافي، طبيعة النخبة الحاكمة وصناع القرار، فضلا عن العوامل الأنثروبولوجية من تماسك مجتمعي...، وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى مجموعة المقومات التاريخية، السياسية، الاقتصادية، والأنثروبولوجية لليبيا، ومن ثم الثورة الليبية أسبابها، وآلاتها والعوامل التي أثرت في بروزها محليا ودوليا، وتحولها فيما بعد ومواقف الدولة منها، الكبرى، دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية.

وقد تم تحليل الأزمة وفق **"نموذج برتشر وويكنفيلد"** ومن ثم التوصل إلى تداعيات العوامل المصلحية للقوى العظمى في التدخل العسكري وكيف تم توجيه التحول الديوقراطي في ليبيا عكسيا، وكل الدوافع الاقتصادية، السياسية، الأيديولوجية، فضلا عن تحليل تطبيق القرار التدخل ومدى شرعيته بالنظر إلى صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والقانون الدولي والإطار العام لمسؤولية الحماية، والكشف العوامل التي ساهمت في تدويل الثورة الليبية وتحويلها إلى أزمة دون غيرها من الدول العربية التي عرفت ثورة.

سيتم في هذا الفصل ابراز أن التدخل في ليبيا لم يكون بدافع إنساني محض وإنما كان مصلحي بالدرجة الأولى من خلال التطرق إلى مجموعة من المبررات نبدأ أولها بتحليل القرار ومدى شرعيته ومدى شرعية مبرراته، ذلك أنه قبل الحكم على مدى شرعية وقانونية التدخل العسكري وهل جاء لخدمة مصالح قوات التحالف لابد من تفكيك التدخل من زاوية ما نص عليه القرار الأممي رقم 1973، أسس مسؤولية الحماية وما تفرضه، وما يمليه ميثاق الأمم المتحدة من قوانين والتزامات وحدود استخدام القوة ومن ثم طريقة تطبيق القرار.

المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية لدولة ليبيا

الجيوبوليتيك مصطلح مكون من كلمتين، فهي علم يقوم على علاقة جدلية بين الأرض والسياسة، ويندمج فيه علم الجغرافيا بعلم السياسة فيدرس التأثيرات المختلفة للإقليم بكافة عناصره (بحار، خلجان، مضايق، ...) وموقعه وشكله، جزر... ومناخه؛ على أداء صناع القرار السياسي داخل الدولة وخارجها، مما يؤثر على واستقرارها.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية

الفرع الأول: تاريخ التمسية

توضح الدراسات التاريخية أن اسم ليبيا ورد في النص الفينيقي تحت اسم **"لوبي"، "ليبي/ lby"** في حالة المفرد ولوبيت في حالة التأنيث و الجمع **" Lwbat/Lwbym"**،[1] وكانت اليونان أول من استخدمت لفظ ليبيا للدلالة على الأقليم الجغرافي وهذا في ملحمة **هوميروس "أوديسا"**، لتعبر عن إقليم في إفريقيا، وتداوله الرومان فيما بعد للتعبير عن المنطقة الواقعة بين طرابلس وبرقة ومصطلح ليبيا العليا (بين درنة وسرت) وليبيا السفلى (بين غرب درنة وشرق النيل).[2]

وتم إطلاق ليبيا رسميا على برقة وطرابلس في المرسوم الإيطالي الصادر في 5 /11/ 1911 وهو المرسوم الذي تم بموجبه بسط النفوذ الإيطالي عليها،[3] ليرد الاسم فيما بعد في مرسوم ملكي إيطالي تحت رقم 1133 [*] في أول أوت 1912 ، واحتفظت المملكة بهذا الاسم عند استقلالها في 1951،[4] ليتم تغيير الاسم بعد وصول معمر القذافي للحكم سنة 1969، وظل الاسم الرسمي لليبيا من عام 1977 إلى عام 1986 هو **"الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية/ Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya "** و**"الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى/ Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya "** من عام 1986 إلى يومنا هذا.

---

[1] محمد بن مسعود، **تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحالي**، (طرابلس: المطبعة العسكرية البريطانية، ج.1، 1984)، ص. 14.

[2] مصطفى بازمه، **ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية**، (بنغازي: منشورات مكتبة قورنيا، ط2، 1975)، ص ص. 28-30.

[3] بن مسعود، **مرجع سابق**، ص. 14.

[*] **مرسوم أفريل 1912**: أصدر في المرسوم دعوة الشركات والمؤسسات القائمة في ليبيا إلى التقدم للسلطات لتسجيل الشركة أو المؤسسة في السجل التجاري للولاية، أما **القرار رقم 1133**: يتعلق باتتداب رجال القضاء الايطاليين للعمل في ليبيا.

[4] عبد اللطيف محمود البرعوثي، **التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي**، (ليبيا: كلية التربية، ج.1، 1967)، ص. 6.

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي

تقع ليبيا (فلكيا) بين 20° و33° درجة شمالا، وبين 10° و25° درجة شرقا؛[1] وجغرافيا في شمال أفريقيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط؛ تحدها مصر من الشرق (1,115كلم)، ومن الجنوب السودان(383كلم) وتشاد (1,055كلم) والنيجر(354كلم)، ومن الغرب الجزائر(982كلم) وتونس(459كلم)، إذ تبلغ مساحة ليبيا الإجمالية 1.76 مليون كم،[2] وهي رابع أكبر دولة في إفريقيا، والسادسة عشر أكبر دولة في العالم.[3] حسب ما توضحه الخريطة أدناه.

تحتوي ليبيا على ثلاث مناطق جغرافية؛ منطقة البحر المتوسط الساحلية (000 45 كلم^2)، وهي أكثر المناطق كثافة سكانية؛ مساحة شبه صحراوية (000 100 كلم^2) وهي مخصصة للرعي؛ ومنطقة صحراوية تحتوي على العديد من الواحات الخصبة، تمثل جزءا كبيرا من ليبيا (90%)،[4] تتمتع ليبيا بمساحة كبيرة (1.759.540 كم ²) في شمال أفريقيا، عند تقاطع المغرب العربي والمشرق ، وبين أفريقيا وأوروبا، ولها 4.348 كيلومترا من الحدود البرية و 1.770 كيلومترا من الساحل المفتوح على البحر الأبيض المتوسط.[5]

ضبطت حدود ليبيا على النحو الآتي؛ ففي الغرب مع تونس بموجب اتفاقية بين تركيا وفرنسا في 04/19/ ،1910 19 وحدودها الجنوبية والغربية بموجب المذكرات التي تم تبادلها بين إيطاليا وفرنسا في 12 /12/ 1929 التي عدلت بموجب اتفاقية فرنسية ليبية في سنة 1956 ، والاتفاق الفرنسي الإيطالي في 10 /01/ 1924 بشأن ترسيم الحدود الجنوبية، كما تم تبادل المذكرات بشأن الحدود الشرقية بين كل من بريطانيا ومصر من جهة، وإيطاليا من جهة أخرى في 06/20/ 1934، إلى جانب الاتفاقية التي رسمت حدودها مع مصر بموجب اتفاق مصري إيطالي موقع يوم 6 /1925/11،[6] حيث كانت سبع اتفاقيات آخرها عام 1955 بين ليبيا الفرنسية، ثم جاءت أحكام محكمة العدل الدولية المتوالية ، الأول عام

---

(1) Gus H. Goudarzi, **Geology and Mineral Resources of LibyaA Reconnaissance**, (Washington : Prepared in cooperation with the Ministries of Industry and National Economy of the Government of Libya, under the auspices of the Agency for International Development, 1970), p. 02.

(2) Recommended citation : Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), **Aauastat Country Profile – Libya,**(Rome : 2016), pp. 01-04.

(3) Adrienne Ruth, **Libya's Geographic Makeup**, (Strategic Forecasting Group, May 2016), p. 01.

(4) Gus, **Op. Cit,** p. 02.

(5) Partice Gourdin, Géopolitique de la Libyen, 30/01/2021, 09 :56, on Link : https://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la-Libye.html

(6) هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، تر: شاكر إبراهيم، (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981)، ص. 15.

1982بشأن تحديد مياه القاري مع تونس،[1] والثاني لإنهاء قضية الجرف القاري مع مالطا سنة 1983،[2] فالثالث في 1994 يتعلق بالحدود الجنوبية بين ليبيا وتشاد لينهي نزاعا استمر طويلا بين البلدين حول منطقة أوزو الحدودية.[3]

الخريطة رقم (01): ليبيا مفترق طرق استراتيجي واسع

المصدر:

Centre International de Recherches et d'Etudes sur le Terrorisme and l'Aide aux victimes du Terrorisme (CIRET AVT), **Libye : Un Avenir Incertain, Compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens**, Paris : (30/05/2011), p.04.

تتخذ ليبيا موقعا مركزيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يعطي البلاد أهمية استراتيجية عالية وتأثيرا عالميا محتملا، وذلك لأنها قادرة على التحكم في مرور القوارب و/أو خطوط أنابيب الوقود الأحفوري التي تعبر البحر الأبيض المتوسط، [4] حيث تساهم المنافذ البحرية في زيادة القيمة الحيوية

---

[1] محمد علي الأعور، **المظاهر الساحلية وعلاقتها بالتشريعات الليبية في كتاب الساحل الليبي**، (مركز البحوث والاستشارات: جامعة قاريونس، 1997)، ص. 150 .

[2] عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود: مفهوم الحدود الدول**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1، 2003)، ص. 167 .

[3] محمد المبروك يونس، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية1969 –1977**، (طرابلس: د د ن، 1994)، ص.159 .

[4] Ricard Suñer Marzari, **The war in Libya and its oil resources: Order inside chaos?,** Instituto Espanol estudios estratégicos IEEE , (28 April 2020), p. 05

للدولة والقوة الاستراتيجية الاقليمية والدولية، حيث تمكنها من الاتصال بالعالم الخارجي وتطوير تجارتها الخارجية.[1]

تعد ليبيا دولة عربية أفريقية متوسطية، وتتمتع بخصوصية داخل نطاق دول الاتحاد المغاربي فهي مغاربية، وهي حلقة ربط دول أوروبا وأفريقيا، هذا الموقع أعطى لها أهمية كبيرة، حيث توالى الاحتلال على ليبيا؛ سيطرة الفراعنة، والإغريق، والبطالمة، وبيزنطة، وفار، بالنسبة لإقليم برقة ثم فتحها العرب المسلمون، في حين كان إقليم طرابلس في قبضة الفينيقيين، فالقرطاجنيين، ثم الرومان، فروما، والفاندال، ثم تولى الأتراك حكم كامل البلاد إلى أن ووقعت تحت سيطرة الاستعمار الإيطالي، فعهد الإدارة البريطانية، ثم فترة الحكم الملكي1951 التي كانت تحت حماية القواعد الأمريكية والبريطانية.

الفرع الثالث: العوامل البيئية

من أهم المميزات الطبيعة التي تتمتع بها من خلال الموقع، أن مناخ ليبيا يتراوح بين مناخ معتدل على مستوى البحر الأبيض المتوسط في مناطق معزولة على ساحل البحر الأبيض المتوسط؛ إلى مناخ صحراوي استوائي في الغالبية العظمى من المناطق الداخلية للبلاد،[2] ويرتبط المناخ بالتنمية الاقتصادية، والزراعية الرئيسية في شمال أفريقي.

فليبيا تتمتع بمناخ قاحل إلى شبه قاحل (مثل مناخ البحر الأبيض المتوسط أو الأحمر) حيث يقل تساقط الأمطار في الشتاء وتكاد تنعدم في الصيف، ويحوي الجزء الجنوبي من ليبيا نظام رطوبة إذ يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوية 20.7 درجة مئوية (نظام حراري)،[3] تضم الصحراء ثلاث مناطق صحراء سيرت إلى الشمال، والصحراء الليبية والفزان **"الحي الجنوبي الغربي من الصحراء الليبية".**[4]

يعد التصحر والموارد المحدودة جدا من المياه العذبة الطبيعية هما القضيتان البيئيتان الهامتان اللتان تواجهان ليبيا، حيث يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي ما بين 200 و600 ملليمتر فقط في معظم

---

(1) Kalevi J. Holsti, **Peace and War : Armed Conflicts and International Order1648-1989**, (United States of America, 1991), pp. 215-36.

(2) United States Agency International Development, **Climate Change Risk Profile –Libya-**, (Febrary 2017), p. 02.

(3) Hamdi A. Zurqani, Elena A. Mikhailova, Christopher J. Post, Mark A. Schlautman and Azzeddin R. Elhawej, **A Review of Libyan Soil Databases for Use within an Ecosystem Services Framework**, (Land 2019), p. 10.

(4) Ghada Benelimam, **Une Experimentation Xperimentation Visant L'Amelioration Melioration de la Situation de L'Enseignement Apprentissage de Français en Libye,** (Doctorat de l'Université Paul-Valéry, Montpellier III Discipline : Sciences du Langage, Avril 2013), P. 23.

الأجزاء القابلة للزراعة من البلد،[1] والتي تقع الأراضي الصالحة للزراعة في موقعين هما: الجبل الأخضر في المنطقة الشمالية الشرقية، والجفره في المنطقة الشمالية الغربية. [2]

إن أقل من 5% من أراضي ليبيا مفيدة على المستوى الاقتصادي، حوالي 95 %من البلاد صحراوية، تم تصنيف 1.03 % فقط على أنها أراض صالحة للزراعة، مع زرع 0.17 في المائة منها للمحاصيل الدائمة، حوالي 4 %من مساحة الأراضي مناسبة لرعي الماشية، والبقية صحراوية،[3] وتعوق الإنتاجية الزراعية محدودية موارد المياه المتجددة، والظروف المناخية القاسية، إذ تستورد ليبيا ما يتجاوز 75% من غذائها.[4]

يرى العديد من المحللين الاستراتيجيين أن الإقليم الشاسع يتيح خيارات استراتيجية متعددة أمام سياسات الدفاعية الوطنية، إلى جانب أنه يوفر لها تنوعا في الموارد الطبيعية التي تنمي الاقتصاد الوطني وتنوع المناخ كما هو بالنسبة للشأن الليبي، فالامتيازات المتعلقة بالجيو–سياسة والتي تمثل مصدر قوة الدولة من الناحية التقليدية حسب المنظور الاستراتيجي،[5] لم تستغلها الحكومة الوطنية الليبية في تطوير اقتصادها، وتحسين رفاهيتها الاجتماعية وزيادة قدراتها العسكرية.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

تعد الثروات الطبيعية الأساس لبناء قاعدة اقتصادية وتنمية المجتمعات وازدهارها ونموها، تتعدد وتتنوع حسب الظروف الجيولوجية السائدة، وفي ليبيا تتنوع مصادر هذه الثروات وتنتشر حسب طبيعة تكونها، كما أنها تختلف في كميتها من مكان لآخر، ويأتي النفط والغاز الطبيعي في المقدمة، حيث يمثلان المصدر الأول للدخل في الاقتصاد الليبي، فالاقتصاد الليبي واحد من أكثر الاقتصادات اعتمادا على النفط في العالم.[6]

---

[1] Recommended citation, **Ibid,** p.05.

[2] Zurqani, Mikhailova, Post, Schlautman, Elhawej, **Op. Cit,** p. 04.

[3] أمنة أبو حجر، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص. 04–05.

[4] United States Agency International Development, **Op. Cit**, p. 03.

[5] Barry Buzan and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, (New York : Cambridge University Press, 2009), pp. 56-60.

[6] Recommended citation, **Op. Cit**, p.04.

(*) **تاريخ النفط في ليبيا:** اكتشف النفط في ليبيا سنة 1951 وتغيرت تبعا لذلك البنية الاقتصادية والاجتماعية، وانتقلت من كونها واحدة من أشد الدول فقرا في العالم، إلى واحدة من أغنى الدول في إفريقيا، بحيث قفز معدل دخل الفرد من 35 دولار سنة 1951إلى 2000 دولار سنة 1967. **ينظر:** أحميدة، **مرجع سابق**، ص.9.

الفرع الأول: النفط في ليبيا

النفط[*]والغاز الطبيعي من أهم الموارد الطبيعية في ليبيا، تعتبر ليبيا من الدول العضوة في **"منظمة الدول المصدرة للنفط/(OPEC) Organization of Petroleum Exporting Countries- "** [**] إذ يبلغ انتاجها نحو حوالي 1,6 مليون برميل يوميا مع نسبة استهلاك محلي بنحو 270 ألف برميل يوميا فقط، وشكل النفط نحو 90 % من عائدات ليبيا من النقط الأجنبي ولديها احتياطي مؤكد قدر بـ 41,5 مليار برميل،[1] ويوجد في البلاد 12 حقلا نفطيا احتياطيا، ووفقا لـ**" Wood Mackenzie"** ليبيا لا تزال غير مستكشفة،[2] يتجه أكثر من 85 % من صادرات النفط الخام الليبية إلى أروروبا بينما يتجه نحو 13 % شرقا عبر قناة السويس إلى آسيا والصين.[3]

بدأ التنقيب عن النفط في ليبيا عام 1955، مع سن قانون النفط الوطني رقم 25 ،[4] واكتشف لأول مرة عام 1959 ليصدر في عام 1961،[5] حافظت حقول النفط الأولى ولمدة تتجاوز 73 سنة على احتياطي قدر بـ 46,4 مليار برميل مع استمرار نفس معدلات الإنتاج، وتتركز معظم الحقول النفطية داخل وحول حوض سرت الذي يحتوي على 80 %من الاحتياطات النفطية وتضاف إليه غدامس، برقة حقل مزروق في الجنوب الليبي، كما هو مبين في **الخريطة رقم (02)**،[6] وترتب المدن الليبية من حيث الأهمية النفطية إلى:

- **البريقة:** أهم منطقة في تصدير النفط في ليبيا
- **طبرق:** ميناء نفطي
- **الزاوية:** بها أكبر معمل لتكرير النفط، وبجوارها قرية ميليت التي تعتبر منطقة تجمع وميناء للغاز الطبيعي.

[**] **منظمة الدول المصدرة للنفط:** تأسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" عام 1960 كان هدف المنظمة الأساسي منع تخفيض اسعار والعمل على زيادتها؛ تمخضت فكرة انشاء المنظمة من قبل خمس دول تنتج ما يقارب 80 بالمئة من بترول العالم (ايران، العراق، الكويت، السعودية، وفنزويلا) كتنظيم جماعي للدفاع عن مصالح الدول المنتجة في مواجهة كرتل الشركات العالمية الكبرى. **ينظر**: محمد محمود شركت، **السياسات الدولية للطاقة وأثرها على الأسعار العالمية للبترول**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، جامعةعين شمس، 1999)، ص. 37.

[1] الشعلان، **مرجع سابق**، ص. 84.

[2] _____, **Libya Country Analysis Brief**, (February: 2005), p. 03.

[3] الشعلان، **مرجع سابق**، ص. 84.

[4] Libya Country Analysis Brief, **Op,Cit,** p. 03.

[5] Registered Charity, **Oil and Gas in a New Libyan Era: Conflict and Continuity**, Oxford Institute for Energy Studies,(February 2019), p. 09.

[6] أحمد شعيتو، حقول النفط بوصلة السياسة العالمية، 24-03-2011، تم الإطلاع: 12-05-2017 على الساعة 17:12، على الرابط: https://archive.alahednews.com.lb/details.php?id=41992

- **راس لانوف:** تحوي المعامل الكبرى للصناعات النفطية في ليبيا وتعد ميناءا للتصدير.

الخريطة رقم (02): المناطق الحيوية في المجال النفطي وكمية الإنتاج في ليبيا

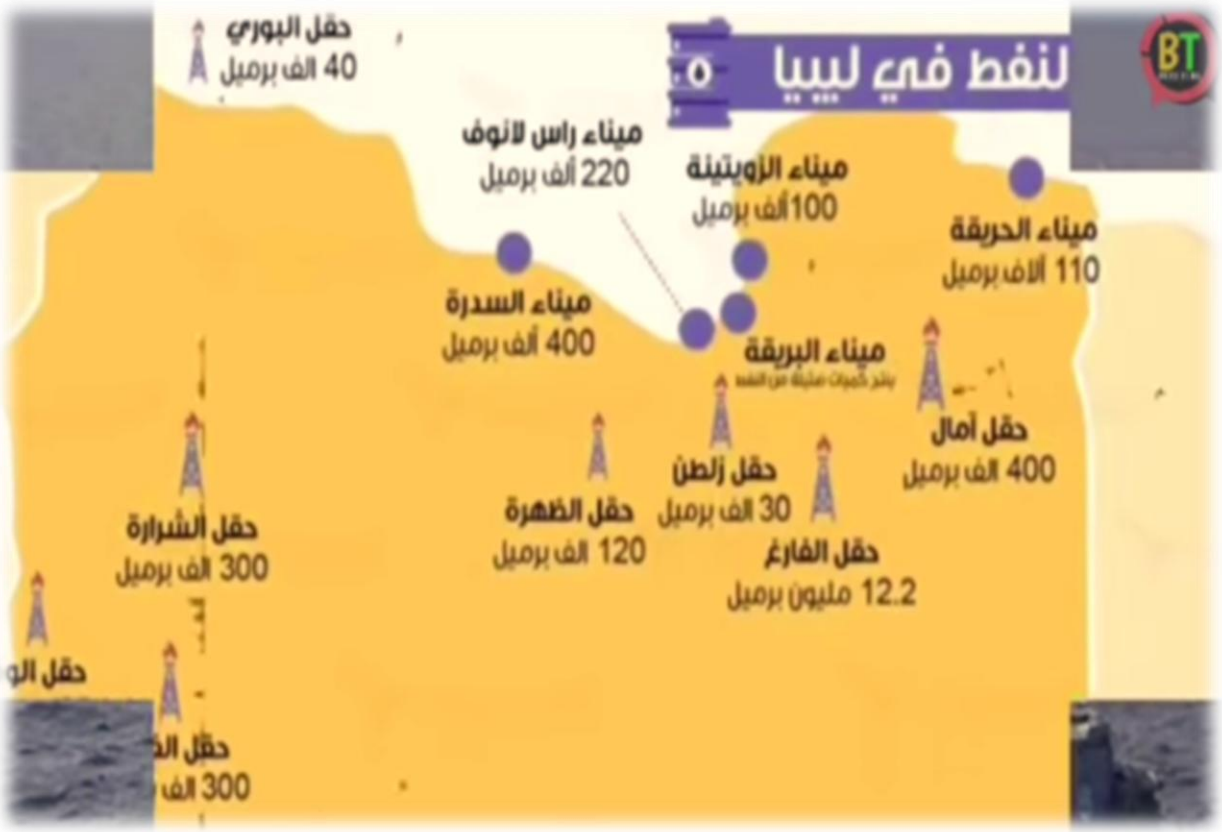

المصدر : أحمد شعيتو، **مرجع سابق**.

يتميز النفط الليبي بجودة عالية[*] كونه خال من الكبريت وقرب آبار النفط من موارد التصدير الأمر الذي يقلل من تكلفة الإنتاج، أغلب الإنتاج موجه للتصدير ولا تستهلك ليبيا إلا القليل، والرسم البياني (01) و(02) يوضح نسبة انتاج واستهلاك ليبيا من النفط،[1] ويتوزع النفط في منطقة هامة تدعى الهلال النفطي بنسبة انتاج كبيرة كما يوضح الشكل الموالي:

[*] **أنواع لنفط:** يعتبر خام برنت من أنواع النفط الخفيفة "الحلوة" بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة)ولهذا يوصف بالخفيف) وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 0.37% (ولهذا يوصف بالحلو)، وهو ما يجعله من أجود أنواع النفط في العالم التي يصل عددها إلى 160 نوعا. ويعتبر برنت من أنواع النفط المثالية لإنتاج البنزين ووقود التدفئة، ويرتفع سعر الخام كلما انخفضت كثافته وحموضته، ويمثل إنتاج النفط الخفيف الحلو قرابة 40% من الإنتاج العالمي، في حين تمثل أنواع النفط الثقيلة والمتوسطة نسبة 60% المتبقية. وبالنظر إلى كثرة أنواع النفط، فقد تم الاتفاق بين المتعاملين في أسواق الخام على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة، وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع البترولية. وأنواع النفط التي وقع الاختيار عليها هي: خام برنت، والنفط الأميركي الخفيف (ويسمى أيضا خام غرب تكساس الوسيط)، وخام دبي، وخام تابيس من ماليزيا، وخام ميناس من إندونيسيا. **ينظر:**

الخريطة رقم (03): الهلال النفطي في ليبيا

المصدر: https://al-ain.com/article/turkey-libya-inves tment-conspiracy

الشكل رقم (01): رسم بياني لنسبة استهلاك وتصدير النفط في ليبيا 1980-2004

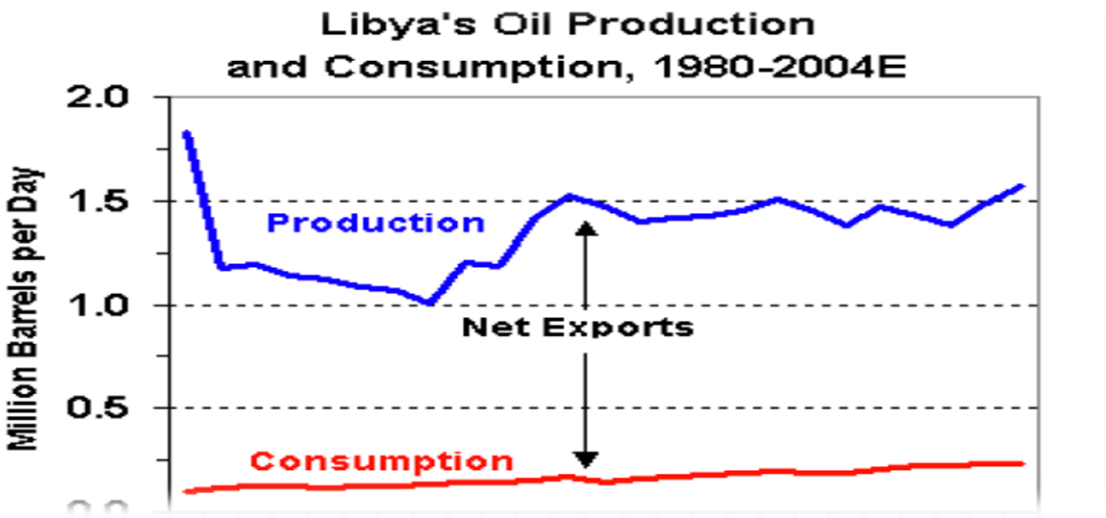

المصدر: Charity, **Op,Cit**, p. 03.

الشكل رقم (02): رسم بياني يوضح الناتج المحلي من النفط الليبي وموارد أخرى

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/11/12/
1

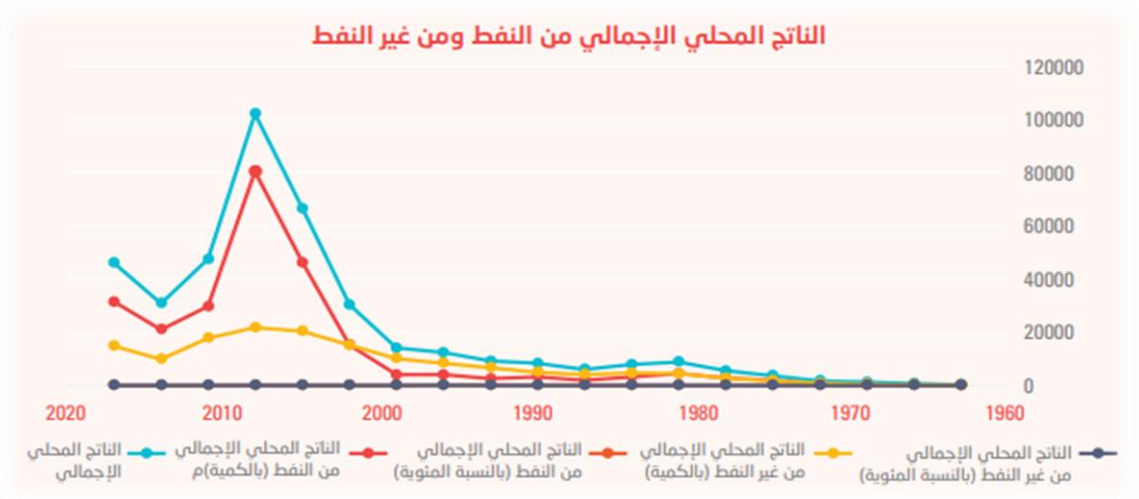

المصدر: عبد الله حامد حاسي، **دراسة تمهيدية عن اقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق: الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي**، (الأمم المتحدة، 2020)، ص. 14.

وانضمت ليبيا إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في 1962، بعد عام من تصديرها النفط، وتحتفظ ليبيا بأكبر قدر من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في أفريقيا، وهي رابع أكبر كمية من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في القارة،[1] والشكل الآتي يوضح مسار اكتشاف وانتاج النفط في ليبيا.

الشكل رقم (02): مسار اكتشاف وإنتاج النفط في ليبيا

المصدر: شريف زيتوني، "النفط الليبي: الثروة التي حصنت سيادة الدولة"، **المرصد**، ع. 08، (ديسمبر 2017)، ص. 05.

[1] U.S Energy information administration, Independent Statistics Analysis, **Country Analysis Brief: Libya**, (November 25 : 2014), p.10.

في الخاصيات الجيولوجية والتبوغرافيا الجغرافية للنفط الليبي قرب منابع النفط من بعضها مما يسمح بتوفير غطاء أمني لحمايتها، فضلا عن قرب مصادر شحن النفط الليبي إلى الأسواق العالمية خاصة أوربا الجنوبية، وتفصل بين الموانئ الليبية والضفة الإيطالية مسافة مائية جد قريبة مقارنة بالدول المغاربية النفطية الأخرى، وبالتالي تقليل التكلفة، فضلا تدني نسبة الاستهلاك المحلي بسبب التخلف الاقتصادي وقلة عدد السكان، ووفرة الاحتياطات الكامنة لموارد النفط والغاز على حد السواء.

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي في ليبيا

تمتلك ليبيا حوالي 1505 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي، وتعد بذلك رابع أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في أفريقيا بإنتاج سنوي يقرب من 590 مليار متر مكعب حسب ما يوضحه الرسمين البيانين رقم (04) و(05)، فإنها تمثل 0. 8% من استهلاك الغاز العالمي بعد إنشاء خط أنابيب غرين ستريم،[1] ولكن احتياطيات البلاد الفعلية من الغاز غير مستغلة إلى حد كبير (وغير مستكشفة)، ويعتقد الخبراء الليبيون أنها أكبر بكثير، وربما من 70 إلى 100 تي سي إف.[2]

الشكل رقم (04): رسم بياني إنتاج الغاز في ليبيا في الفترة من 2000-2017

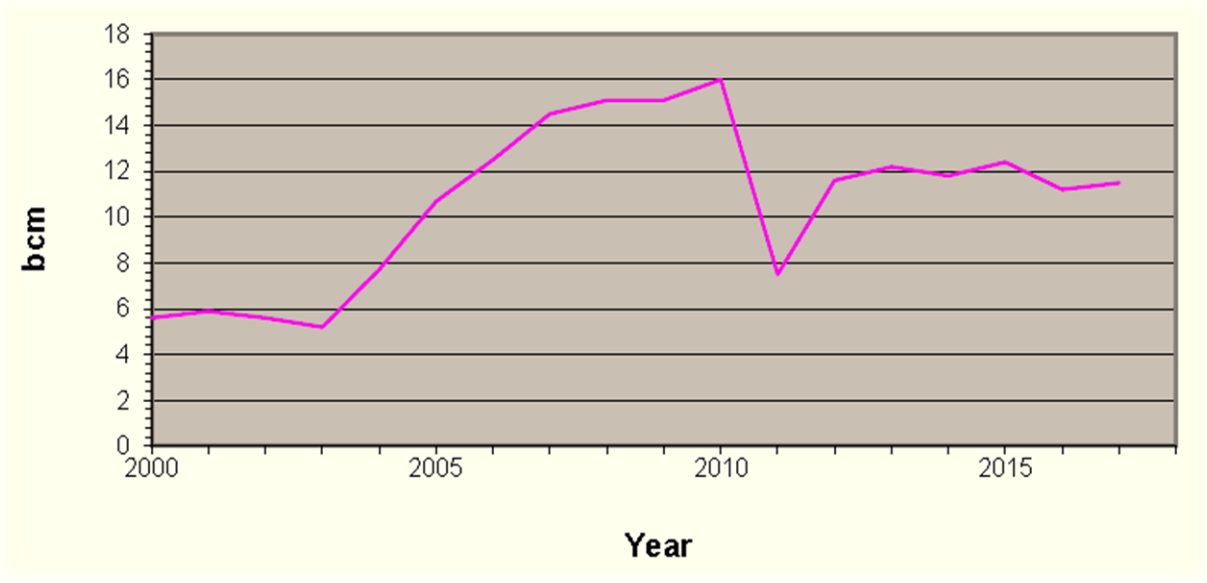

المصدر: Charity, **Op,Cit**, p.09.

(1) Hakan Başpınar, **Libya : Politics and Energy, Energy Policy Turkey**, (August 2017), P. 50.
(2) Libya Country Analysis Brief, **Op,Cit**, p. 05.

الشكل رقم (05): انتاج واستهلاك وتصدير الغاز في ليبيا 2000-2013

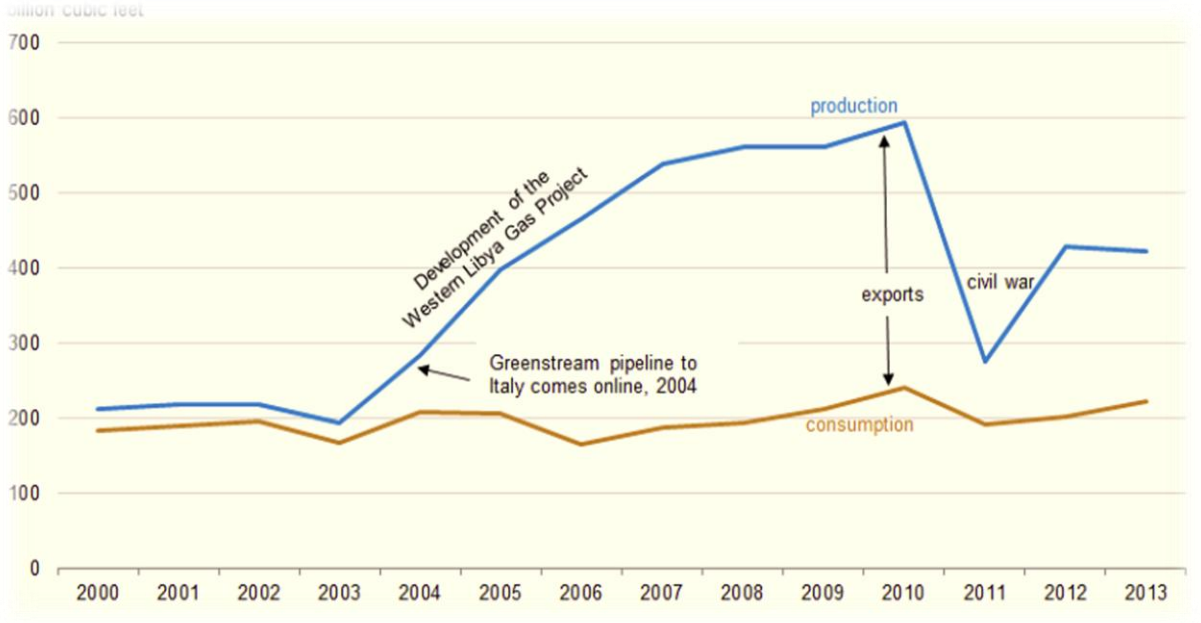

المصدر: U.S Energy Information Administration, **Op,Cit,** p.11.

ويعتبر **"غرين ستريم/Greenstream "** هو مشروع خط أنابيب تحت سطح البحر للغاز الطبيعي يتم نقل الغاز من حقول بحر السلام وحقل الوفا من غرب ليبيا ميلته إلى جنوب شرق صقلية في ايطاليا عبر خط أنابيب جرينستريم من ميليتاه إلى جيلا في صقلية على مسافة 520 كم تأخذ إيطاليا ما تحتاج ليصدر الباقي في أوروبا، يعتبر مشروع غاز غرب ليبيا **(غرين ستريم/Greenstream) "WLGP"** مشروع مشترك 50/50 بين المؤسسة الوطنية للنفط **"NOC "** الليبية وشركة الطاقة الإيطالية **"إني"** بدأ في 2003 وبدأت امدادات الغاز فعليا في1 أكتوبر 2004 وقد تضاعف إنتاج الغاز في ليبيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من المتوسط من 6.0 bcm في 2000-2004 إلى 13.6 bcm في 2005-2010.[1]

وافتتح خط الأنابيب **(سيلقيو برلكسوني/ Silguo Berleksouni)**[*] ومعمر القذافي في 7 أكتوبر 2007 حيث تم تصدير في نفس السنة 280 بليون قدم مكعب من الغاز، والشكل رقم (06) والخريطة رقم (03) توضحان المخطط العام لمشروع الغاز في المنطقة.

[1] Charity, **Op,Cit,** p. 13.

[*] **سيلقيو برلكسوني:** نسبة إلى سياسي إيطالي

الشكل رقم (06): مشروع الغاز في غرب ليبيا-1-

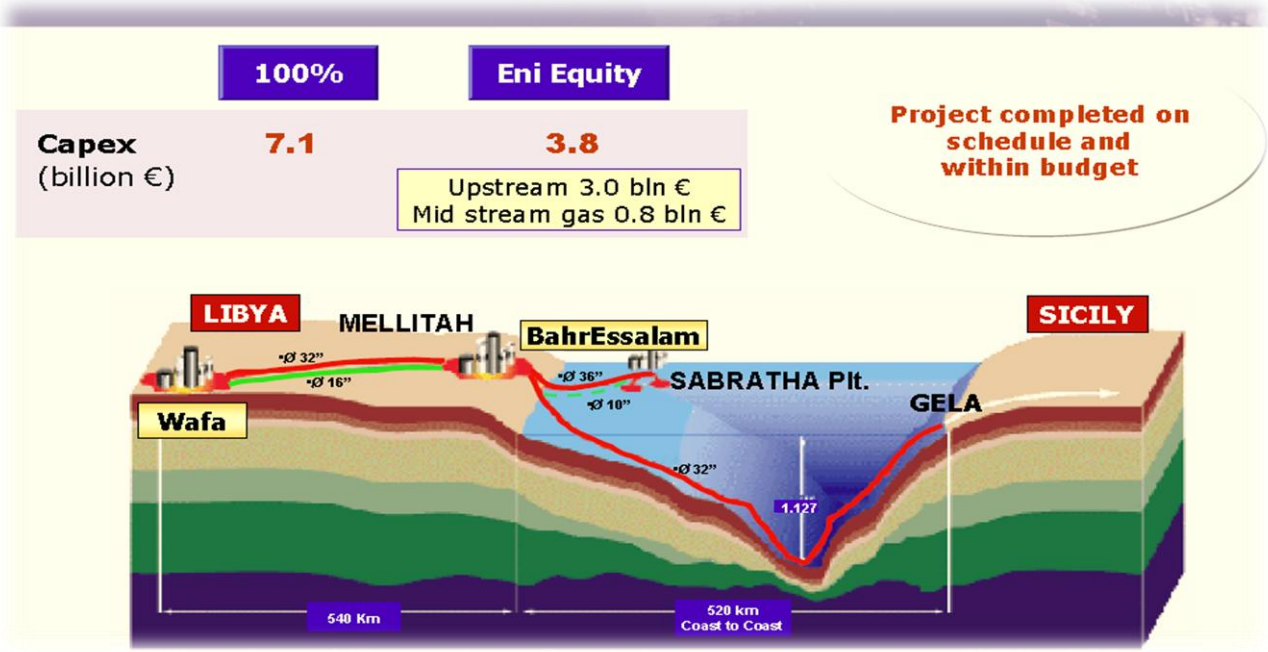

المصدر: Stefano Cao, **Business Update and Field Trip to Egypt and Libya**, (October 26/, 2004), p.25.

الشكل رقم (07): مشروع الغاز في غرب ليبيا -2-

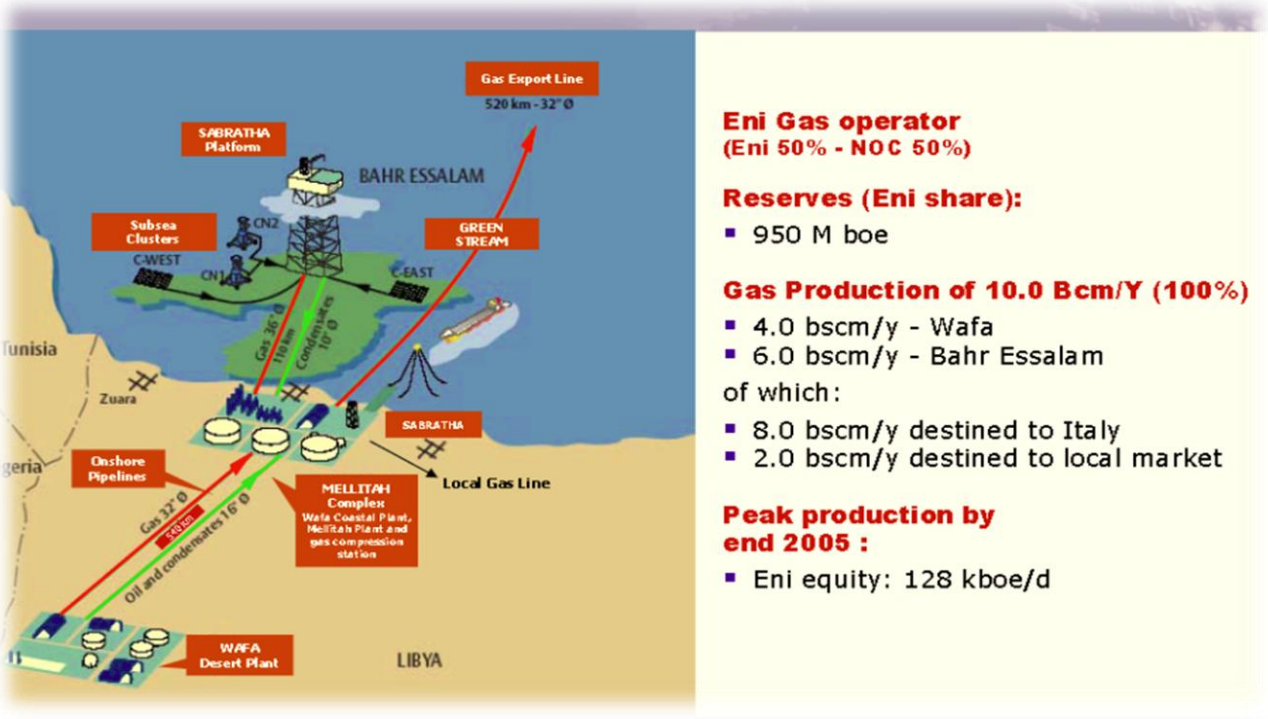

المصدر: Stefano Cao,**Ibid**, p. 28.

والأشكال الآتية توضح الحقول التي يمر منها خط **"غرين ستريم"**

الشكل رقم (08): محطة معالجة ساحلية –ميليته–

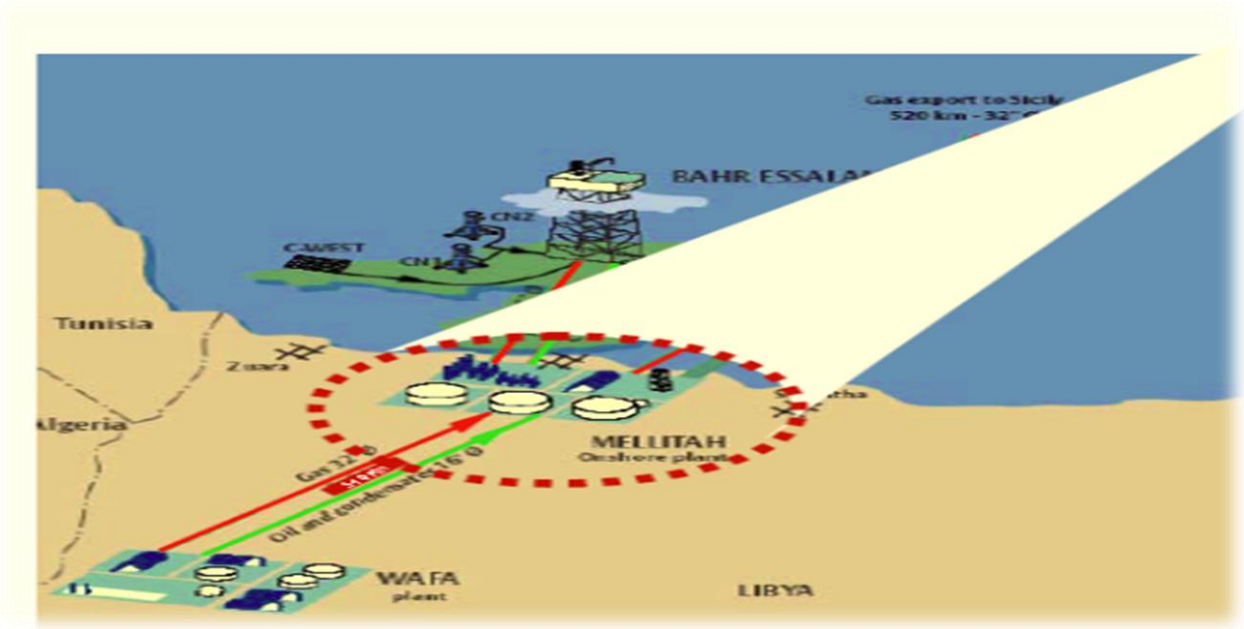

المصدر: Stefano Cao,**Ibid**, p. 31.

الشكل رقم (09): المجال البحري –بحر السلام –

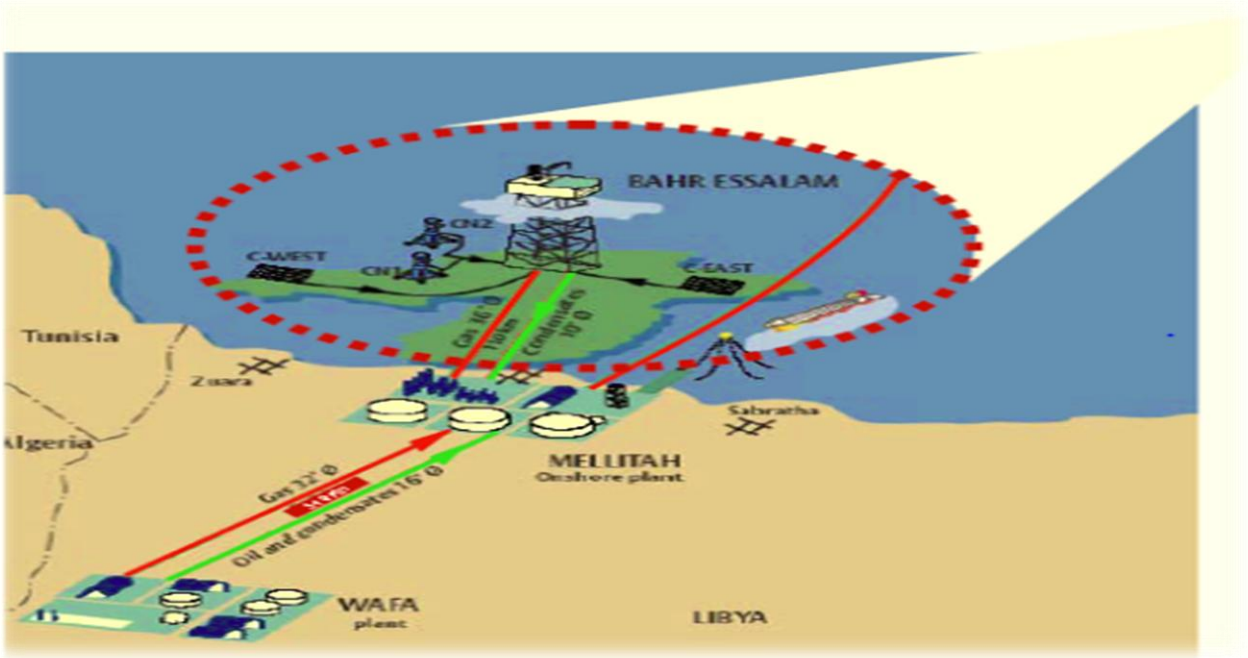

المصدر: Stefano Cao,**Ibid**, p. 31.

الشكل رقم (10): المنطقة الساحلية –حقا الوفا –

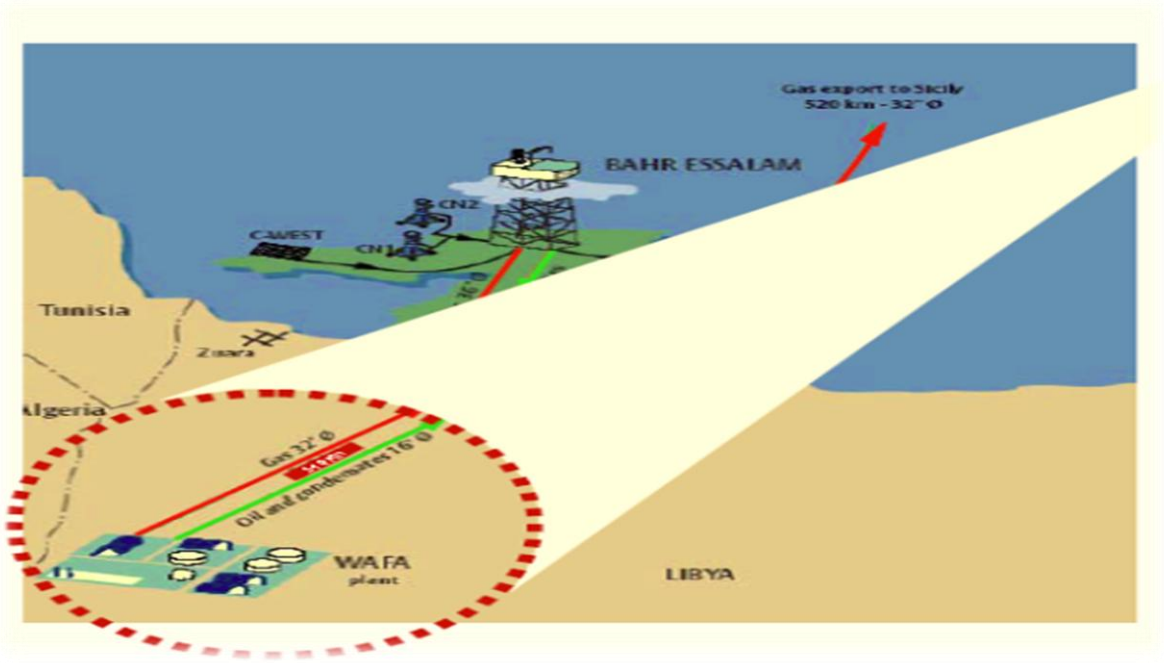

المصدر:.Stefano Cao,**Ibid**, p. 30

يحوي هذا الحقل على 12 بئر نفطي و17 بئر غازو8 حفر، يتم فيه فصل الفصل والتكثيف والتثبيت وإزالة ثاني أوكيد الكربون، يبدأ خط الأنابيب **"Green Stream "** في ميليطة، الذي يبلغ طوله 370ميل حيث يتم معالجة الغاز الطبيعي المنقول من حقول وفا الساحلية وبحر السلام في البحر للتصدير، ويمر تحت الماء إلى جيلا في إيطاليا، على جزيرة صقلية، ويتدفق الغاز الطبيعي إلى البر الرئيسي الإيطالي. تقوم شركة Eni بتشغيل خط أنابيب" **Green Stream"** بالشراكة مع شركة NOC، وتبلغ طاقته السنوية 8 مليارات متر مكعب (282 الف متر مكعب)، طبقا لمجموعة استخبارات الطاقة.[1]

ولا يزال التوسع المستمر في إنتاج الغاز الطبيعي يشكل أولوية قصوى بالنسبة لليبيا لسببين رئيسيين، أولا السعي لاستخدام الغاز الطبيعي بدلا من النفط محليا (على سبيل المثال، لتوليد الطاقة الكهربائية)، وثانيا؛ تمتلك ليبيا احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي وتتطلع إلى زيادة صادراتها من الغاز، وخاصة إلى أوروبا،[2] ومن أهم حقول الإنتاج: أتاهادي، وديبا وهبة، وزليتن، وسهل، وأسوحمي، ولتوسيع إنتاجها من

(1) U.S Energy Information Administration, **Op,Cit**, pp.10-11.
(2)Libya Country Analysis Brief, **Op,Cit**, p. 05.

الغاز وتسويقه وتوزيعه، تتطلع ليبيا إلى المشاركة والاستثمار الأجانب، وفي السنوات الأخيرة، تم اكتشاف اكتشافات جديدة كبيرة في حقلي الغادمز والبوري، وكذلك في حوض سرت.[1]

الفرع الثالث: الموارد المائية

تعاني ليبيا من محدودية الموارد المائية الدائمة إذ ساهم المناخ والتضاريس بشكل كبير في ندرة المياه في جميع أنحاء ليبيا، ولا توجد أنهار دائمة في ليبيا والنهر الوحيد الذي يتدفق باستمرار هو نهر وادي كيام الذي يبلغ طوله كيلومترين، مع وجود بحيرات أوباري، جابرون وماندارا ومافكس، وبحيرات أوون نامو المحمية وبحيرة بنغازي، ولدى ليبيا عدد من الينابيع الطبيعية في الاجزاء الشمالية من البلد.[2]

وتعتمد ليبيا بشكل شبه كامل على موارد المياه الجوفية "الحفرية" غير المتجددة، والتي تأتي من عدة أحواض مياه **"الجبل الأخضر، الكفرة/السرير، منطقة سهل جافارا، جبل نفوسه/الحمادة، وحوض مرزوق"**،[3] وقد طور نظام القذافي شبكة من الأنابيب لإمداد المياه في جميع أنحاء ليبيا، والتي تسمى نهر الصناعي العظيم **(GMR)** وهو المشروع الأكبر على مستوى العالم للري، ويتألف من شبكة من الأنابيب الأرضية والقناطر.[4]

أولا: الموانئ في ليبيا

للموانئ الليبية أهمية كبيرة في الاقتصاد، ذلك أن النشاط التجاري ينحصر في المدن الساحلية في الموانئ، ومن خلال الجدول الآتي سنوضح الموانئ الليبية ووظيفة كل منها:

---

(1) Libya Country Analysis Brief, **Op,Cit**, p. 06.

(2) Recommended citation, **Ibid**, pp.04-05.

(3) Zurqani, Mikhailova, Post, Schlautman, Elhawej, **Op. Cit**, p. 12.

(4) Adrienne Ruth, **Libya's Geographic Makeup**, DANU Strategic Forecasting Group : May 27/ 2016), p. 02.

الجدول رقم (01): الموانئ الليبية ووظيفتها الاقتصادية

الميناء	وظيفة الميناء
ميناء الحريقة، ميناء الزيتية، ميناء البريقة، ميناء رأس لانوف، ميناء السدرة، ميناء حقل البور البحري.	موانئ شحن النفط الخام إلى الاسواق العالمية
ميناء الحريقة، ميناء البريقة، ميناء رأس لانوف، ميناء الزاوية، ميناء أبو كماش	موانئ متخصصة في تكرير النفط واستخراج مشتقاته
ميناء غساطن، ميناء مصراتة	تعمل في استقبال وشحن المواد الطبيعية وتصديرها
ميناء الحريقة، ميناء البريقة، ميناء رأس لانوف، ميناء الزاوية، ميناء أبو كماش	موانئ متخصصة في الصناعات
ميناء طرابلس، ميناء بنغازي، ميناء مصراتة، ميناء درنة	موانئ للركاب
ميناء درنة، ميناء بنغازي، ميناء طرابلس، ميناء طبرق، ميناء الحريقة، ميناء الزويتية، ميناء البريقة، ميناء راس لانوف، ميناء السدرة، ميناء الخمس، ميناء الزاوية، ميناء زوارة، ميناء أبو كماش، ميناء حقل البوري.	موانئ التموين وتقديم التمهيلات للسفن التجرية (صيانة، إنقاذ)
ميناء زلتين، ميناء الخمس	موانئ الصيد
ميناء طبرق، ميناء درنة، ميناء بنغازي، ميناء البريقة، ميناء رأس لانوف، ميناء مصراتة، ميناء الخمس، ميناء طرابلس، ميناء زواوة.	موانئ ذات أنشطة متعددة

المصدر: حسين مسعود أبو مدينة، **الموانئ الليبية دراسة في الجغرافية الاقتصادية**، (ليبيا: منشوا رت جامعة 2008)، ص. 32.

ثانيا: النهر الصناعي العظيم الليبي

وضع معمر القذافي حجر أساس نهره الصناعي في أوت عام 1984، واستمر العمل فيه حتى العام 2010، كان القذافي بين اختيارين: الاعتماد على مياه البحر المحلاة، أو بناء المدن في الجنوب حيث مياه الآبار النقية والمكتشفة منذ الخمسينيات اثناء التنقيب على النفط في منطقة الكفرة، التقديرات رجحت أن تكلفة نقل المياه من الجنوب الليبي إلى شماله أقل من تحلية المياه على الشريط الساحلي الليبي، امتد النهر الصناعي الليبي لـ 2820 كيلومترا.[1]

اعتبر من أضخم[*] المشاريع وأطلق عليه **" شريان الحياة في البلاد/ The Lifeline of the Country "** يتكون من 1300 بئر يبلغ عمق أغلبها 500 متر تحت الأرض وتمتد الأنابيب لمسافة أربعة ألاف كيلو متر من الجنوب الشرقي والغربي إلى الشمال لنقل 6,5 مليون متر مكعب من المياه يوميا إلى المدن الرئيسية الكبرى (الزاوية، طرابلس، بنغازي، طبرق، سرت وإجدابيا) ليتم ضخ المياه منها، بدأت هيئة النهر الصناعي العظيم التي أنشأت خصيصا لادارة المشروع المرحلة الأولى في نفس العام إذ تم حفر الميئات من آبار المياه في حقلي تازاربي وصرير؛ ليتم ضخ المياه عبر خط أنابيب مزدوج إلى خزان في أجدابيا والذيتلقى أول مياهه في عام 1989 ومن هناك تم ضخ المياه في اتجاهين غربا إلى مدينة سرت الساحلية وشمالا إلى مدينة بنغازي.

في عام 1991 تمكن النهر من نقل مليوني متر مكعب من المياه يوميا عبر 1600 كيلو متر من خط الأنابيب، وفي العام 1996 اكتملت المرحلة الثانية من المشروع أوصلت فيها المياه إلى العاصمة طرابلس، في حين أن المرحلة الثالثة لم يتم الانتهاء منها لغاية 2009، فيما بقيت المرحلة الرابعة قيد الإنجاز.[2]

---

[1] هاجر هشام، النهر الأخضر"الليبي: كيف بدأ وأين انتهى"؟ **المنصة**، (جانفي 2019)، تم الاطلاع يوم: 2019/04/12، على الساعة: 12:45 على الرابط: https://almanassa.com/ar/story/11647

[*] اعتبر اضخم مشروع في العالم فقد صممت الأنابيب خصيصا لهذا المشروع في كوريا الجنوبية ليبلغ قطر كل أنبوب أربع أمتار وبطول سبعة أمتار ووضعت في خنادق بعمق سبعة أمتار، وتم اعتماد الأيدي العاملة بالكامل على ليبيا ودفعت كل تكاليف المشروع من الخزينة الليبية دون أي قروض أو دعم خارجي.

[2] تقرير وكالة ستيب نيوز .

المطلب الثالث: المقومات الأنثروبولوجية

الفرع الأول: السكان

بلغ إجمالي عدد السكان حوالي 6.3 مليون نسمة في عام 2015، منها 21% فقط من سكان الريف، ويقدر معدل النمو السنوي للسكان للفترة 2005–2015 بنسبة 0.8 %، ويتفاوت متوسط الكثافة السكانية بنحو 4 سكان/كم² بين 300 نسمة/كم² في المناطق الساحلية الشمالية، حيث يعيش أكثر من ثلثي السكان في المناطق الساحلية، ويعيش ما بين 86 و90 في المائة من السكان في مناطق حضرية، يتركز معظمهم في أكبر مدينتين، طرابلس وبنغازي، [1] تصل نسبة عدد السكان في المدن حوالي 87 % وعدد سكان الأرياف حوالي 13%.[2]

تتميز الديمغرافيا الليبية بانخفاض أعمار السكان بنسبة% 50 تحت سن 25 سنة،[3] ومن وجهة نظر ديموغرافية، فإن هذا البلد قليل **السكان جدا**، [*] ولدى ليبيا أكثر من 22% من الأجانب بسبب الهجرة المرتفعة من تونس، مصر، تركيا، السودان، تشاد، مؤخرا من باكستان، وغيرها... وهي مركز للهجرة غير القانونية إلى إيطاليا ''**لامبيدوسا/ Lampedusa**"[*] بل وحتى مالطة.[4]

تمتلك ليبيا خريطة سكانية مبعثرة ومتباعدة بين الأقاليم الثلاث **(الشرق–غرب–جنوب)**،[5] معظم التجمعات الحضرية الليبية موجودة على الشريط الساحلي بسبب العوامل البيئية التي عددها ابن خلدون في رطوبة المناخ، السهول الواسعة وخصوبة الأرض، الأنشطة التجارية في موانئها،[6] ولم تتبنى القيادة الحاكمة

---

[1] Recommended citation, **Op. Cit**, pp.03- .05.

[*] **سكان ليبيا:** لمزيد حول سكان ليبيا وأثر الهجرة على عددهم **ينظر**: ليلى علي العاتي، أحمد رافيذي صالح، "أثر عمليات الهجرة على تغيير التركيبة السكانية في ليبيا إبان فترة الاحتلال الإيطالي1919–1993: دراسة احصائية تحليلية"، **المجلة الجامعة**، م.02، ع. 18، (ماي 2016)، ص ص. 131–137.

[2] مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، تم الاطلاع يوم 2020/09/13، على الرابط: http://bsc.ly/

[3] شيماء عبد الفتاح، "الاقتصاد الليبي بعد الثورة"، **آفاق إفريقية**، ع. 38، (2020)، ص ص. 95–113.

[4] Benelimam, **Op. Cit**, p. 24.

[*] **لامبيدوسا:** جزيرة إيطالية واقعة في البحر المتوسط، تابعة لصقلية في أقصى جنوب إيطاليا، بين مالطة وتونس وتعد جزءا من القارة الإفريقية من الناحية الجغرافية، تعد واحدة من الوجهات الرئيسية التي يقصدها المهاجرون غير الشرعيين هربا من الفقر ومناطق الصراع في إفريقيا.

[5] خالد حنفي على، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، ع. 64، (سبتمبر 2014)، ص. 43.

[6] عبد الرحمان بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ج7، د س ن)، ص. 323.

إعادة توجيه مسارات تدفق الديموغرافيا نحو مناطق جديدة يتم تشييدها عبر مراحل ومزودة بعدد كبير من عوامل الجذب وامتيازات التجمعات الحضرية الحديثة.

الخريطة رقم (04): التوزيع السكاني في ليبيا

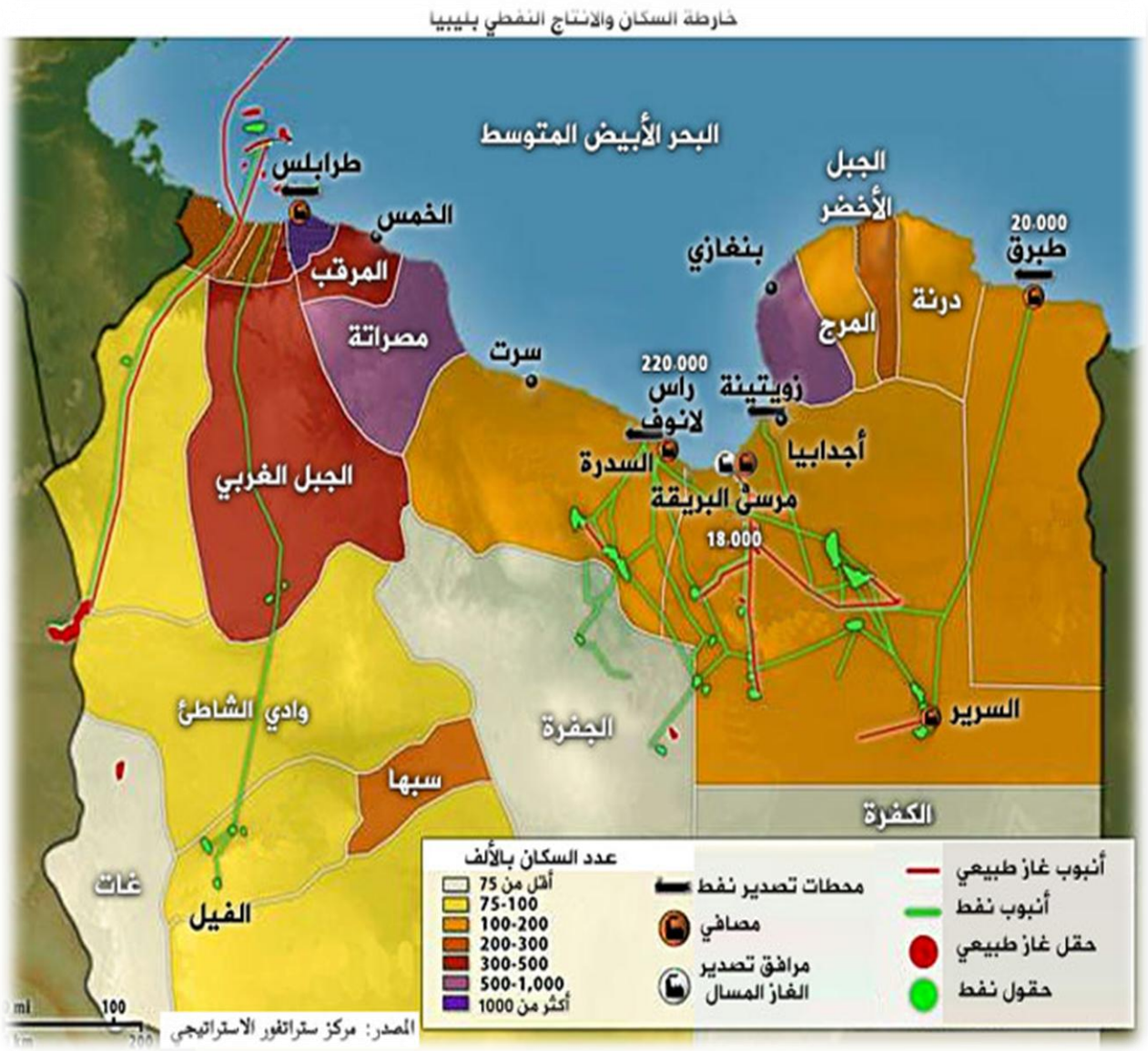

المصدر : https://www.marefa.org

يبلغ عدد سكان الموانئ حوالي 2.422.984 نسمة، و ما يعادل42.7% من المجموع العام لعدد السكان، ومن أهم المدن التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة: **طرابلس، بنغازي، مصراتة، الزاوية، طبرق، درنة.**[1]

الجدول رقم (02): توزيع السكان في ليبيا لسنة 2020

المنطقة الغربية تتمثل في: (زوارة – صبراتة – العجيلات – رقدالين – الجميل)

المناطق	2020	نسبة السكان
طبرق	195088	2.81
درنة	201639	2.91
الجبل الأخضر	250020	3.61
المرج	286045	4.13
بنغازي	807255	11.65
اجدابيا والواحات	213728	3.08
الكفرة	55495	0.80
سرت	170869	2.47
الجفرة	60853	0.88
مصراته	663853	9.58
المرقب	532227	7.68
طرابلس	1293016	18.66
الجفارة	548855	7.92
الزاوية	351306	5.07
المنطقة الغربية	349755	5.05
الجبل الغربي	374911	5.41
نالوت	113886	1.64
سبها	153454	2.21
وادي الشاطئ	95294	1.37
وادي الحياة	91749	1.32
مرزق	94088	1.36
غات	27675	0.40
المجموع Total	6931061	100

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا، على الرابط:http://bsc.ly/

[1] أبو مدينة، **مرجع سابق**، ص. 17.

الفرع الثاني: طبيعة التركيب المجتمعي في ليبيا

يرتبط سكان ليبيا على أساس **"انثروبولوجي/ Anthropology "** [*] قبلي وازدادت قوة ارتباطهم بالعقيدة الإسلامية، [1] يمثل الاسلام أساسا متينا بين أبناء، سنيون على المذهب المالكي، تنتمي نسبة ضئيلة منهم إلى المذهب الإباضي،[2] يعتبر النظام الاجتماعي بالقبلية والتي تعرف **(ابن منظور)**[*] القبيلة في لسان العرب بأنها:

"تجمع يقوم على النسب المشترك لمجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة يسكنون اقليما واحدا مشتركا يعتبرنه ملكا خاصا بهم،[3]

وأشار **(ابن خلدون)** [**] إلى أن رابطة الدم والنسب تعتبر أساسية في الانتماء إلى القبيلة إلى أن ذلك لا يمنع من وجود أفراد آخرين ضمن القبيلة ليسوا أصلا منها وهو ما عبر عنه بالعصبية كسمة للخائص القبلية، وعرفها **(محمد عابد الجابري)**[***] بأنها:

"رابطة اجتماعية سوسيولوجية شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مميزا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد الافراد أو الجماعة".[4]

تعرف القبيلة بالرابطة العصبية التي تحدد بدورها ولاء الفرد لجماعته تحدد بروابط جغرافية، سياسية، واجتماعية ومما يزيد من تكتل واندماج أفراد القبيلة الواحدة هو عاملي الإقليم والقرابة، التي تتكرس من خلاله عمليات المصاهرة، تمتعهم بأرض جماعة وحيازتهم على ملكيتهم العائلية.[5]

---

[1] الصواني يوسف محمد، "ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع. 395، (جانفي 2011)، ص. 36.

[*] **انثروبولوجي:** هو علم الانسان الذي يبحث في الأصل البشري وتطوره واعراقه وبالسلالات البشرية وخصائصها،

[2] جمال حمدان،

[*] **ابن منظور** : ابن منظور (1232 م – 1311 م) (630 هـ – 711 هـ) هو أديب ومؤرخ وعالم في الفقه الإسلامي واللغة العربية، من أشهر مؤلفاته معجم لسان العرب.

[3] نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2002)، ص. 55.

[**] **ابن خلدون:** مؤسس الأول لعلم الاجتماع، وإمام ومجدد في علم التاريخ، ومفكر سياسي صاحب المقدمة المشهورة، ولد في تونس وعاش في أقطار شمال أفريقيا.

[***] **محمد عابد الجابري:** مفكر وفيلسوف عربي من المغرب، ولد عام 1936، له 30 مؤلفا في قضايا الفكر المعاصر، أبرزها **"نقد العقل العربي"**.

[4] إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، ص. 104.

[5] عبد الوهاب بن خليف،" أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر–: (جوان 2014)، ص ص. 85–61.

إن المتتبع للنسيج الاجتماعي الليبي هو مزيج من القبائل العربية، البربرية، وقبائل أخرى وتنتشر في عبر كامل التراب الليبي، حيث توجد في ليبيا ما يقارب 140 قبيلة ومجموعات عائلية ذات امتدادات جغرافية داخلية وخارجية، وعابرة للحدود مع دول الجوار، إلا أن القبائل ذات التأثير لا تتجاوز 30 قبيلة، ويعود نسب غالبية القبائل العرب إلى قبيلتين عربيتين نزحتا من الجزيرة العربية هما **"بني سليم"** التي استقرت غالبيتها في برقة **و"بنو هلال"** الذين استقرا ناحية الغرب في طرابلس، وهناك قبائل من أصول غير عربية مثل البربر، غير أن نسبهم ضئيلة في المكون القبلي في ليبيا، وتنقسم خرائط القبائل في ليبيا إلى ثلاث أنماط من حيث القوة، النفوذ الجغرافي إلى:

أولا: القبائل الأكثر تأثيرا في الغرب

1. **الورفلة:** أكبر القبائل في ليبيا، يصل عدد المنتمين إليها ما يقرب من مليون نسمة أي حوالي سدس سكان ليبيا تقريبا،[1] يتمركزون بمنطقة فزان في الجنوب والجنوب الشرقي في طرابلس، ويتواجد عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.[2]
2. **المقارحة:** تتمركز في وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها رموز أقامت علاقات تحالف مع القذافي مثل عبد السلام جلود عبد الله السنوسي، عبد الباسط المقرحي.
3. **ترهونة:** تتمركز منطقة ترهونة بالجنوب الغربي لطرابلس يشكل عناصرها ثلث سكان العاصمة طرابلس،[3] تضم مجموعة من القبائل الفرعية قدرت بنحو 20 قبيلة ينتمي إليها الكثير من أفراد القوات المسلحة.[4]
4. **مصرتة:** أكبر القبائل المعارضة تاريخيا للقذافي في الشرق وأطلق الاسم على مدينة في شمال غرب ليبيا تمثل تأثيرات كبيرة على درنة وبنغازي.

---

[1] حنفي، **مرجع سابق**، ص ص. 45-46.

[2] منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **مجلة دراسات دولية**، ع.52، بغداد: (2012)، ص. 32.

[3] حنفي، **مرجع سابق**، ص. 47.

[4] عبيد، **مرجع سابق**، ص. 33.

5. **الزنتان:** تقطن في منطقة الجبل الغربي لديها علاقات قوية خاصة في الجزائر تمثل ميليشات ينتمي أعضاؤها لمؤسسات أمنية في عهد القذافي،[1] زناتة: قبيلة أمازيغية تشترك فيها دول المغرب العربي متواجدة في الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.[2]

ثانيا: القبائل الأكثر تأثيرا في الشرق

من أبرزها قبيلة العبيدات–البراعصة–العواقير–والمسامير: متواجدة في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، وطبرق وحتى نواحي بنينة بالقرب من بنغازي ومعظم هذه القبائل لديها امتدادات داخل مصر وخاصة البراعصة علاوة على قبائل أخرى مثل السعادي، المجابرة، الهنادي، وغيرها...، وتبرز في الشرق أيضا قبيلة المغاربة وهي واحدة من القبائل المؤثرة بشدة في المنطقة،[3] إلى جانب قبائل ولاد علي: قبائل عربية تمتد على طول الحدود الشرقية وتتداخل مع القبائل المصرية المتواجدة في الصحراء.[4]

ثالثا: القبائل الأكثر تأثيرا في الجنوب

نجد القبائل ذات العربية مثل الزوي وأخرى ذات أصول إفريقية كقبائل التبو: أمازيغية الأصل، متواجدة في مناطق أوزو، غدامس، القطرون، في الجنوب والكفرة في جنوب شرق طرابلس، ويوجد الطوارق وهي قبيلة امازيغية في الصحراء تتوزع على عدة دول إفريقية كالجزائر، مالي، متواجدة بمدينة غات بأقصى الجنوب الليبي،[5] وقد حرمت هذه القبيلة لسنوات من أبسط حقوقها الطبيعية مثل الرقم الوطني، جواز السفر، وتظهر في الجنوب والشرق أولاد سلمان: تتكون من مجموعة من القبائل الصغيرة المتواجدة في منطقة سرت، وفزان ولها امتدادات في دول الجوار كمصر، التشاد، والنيجر،[6] أما عن أهم قبيلة المتمثلة في القذاذفة: هي القبيلة التي ينتمي إليها القذافي تتمركز في طبرق، بنغازي سرت، فزان، طرابلس، غريان، الزاوية الغربية وهي الأكثر تسلحا.

---

[1] حنفي، **مرجع سابق**، ص. 47

[2] عبيد، **مرجع سابق**، ص. 33

[3] حنفي، **مرجع سابق**، ص. 47.

[4] عبيدات، **مرجع سابق**، ص. 33.

[5] عبيدات، **المكان نفسه**.

[6] حنفي، **مرجع سابق**، ص. 48.

المجتمع الليبي متجانس إلى حد كبير فيما يتعلق بالدين إلا أنه يتألف من أقليات عرقية مختلفة ذات هويات متمايزة، إذ أنه هناك أقلية غير عربية وهي الطوارق في ليبيا التي تطورت لغتها من لهجة البربر وهم يعيشون بالقرب من غات وغادمز في المنطقة الجنوبية المتاخمة للنيجر ومالي التي تضم أيضا سكان الطوارق كما خدم الطوارق من البلدان المجاورة في جيش القذافي وبالتالي حصلوا على الجنسية الليبية، ويعيش القبو وهو أقلية غير عربية في جنوب ليبيا وفي المنطقة الشمالية من تشاد والأمازيغ يشكلون من حوالي 3% إلى 5% من السكان، إلى جانب القبائل الأمازيغية في ليبية مهمشة بسبب تبني القذافي سياسته القومية التعريبية حيث يحضر استخدام الامازيغية وعرض العلم الأمازيغي؛[1] والخرائط الآتية توضح أماكن تواجد القبائل:

الخريطة رقم (05): أماكن تواجد أهم القبائل الليبية

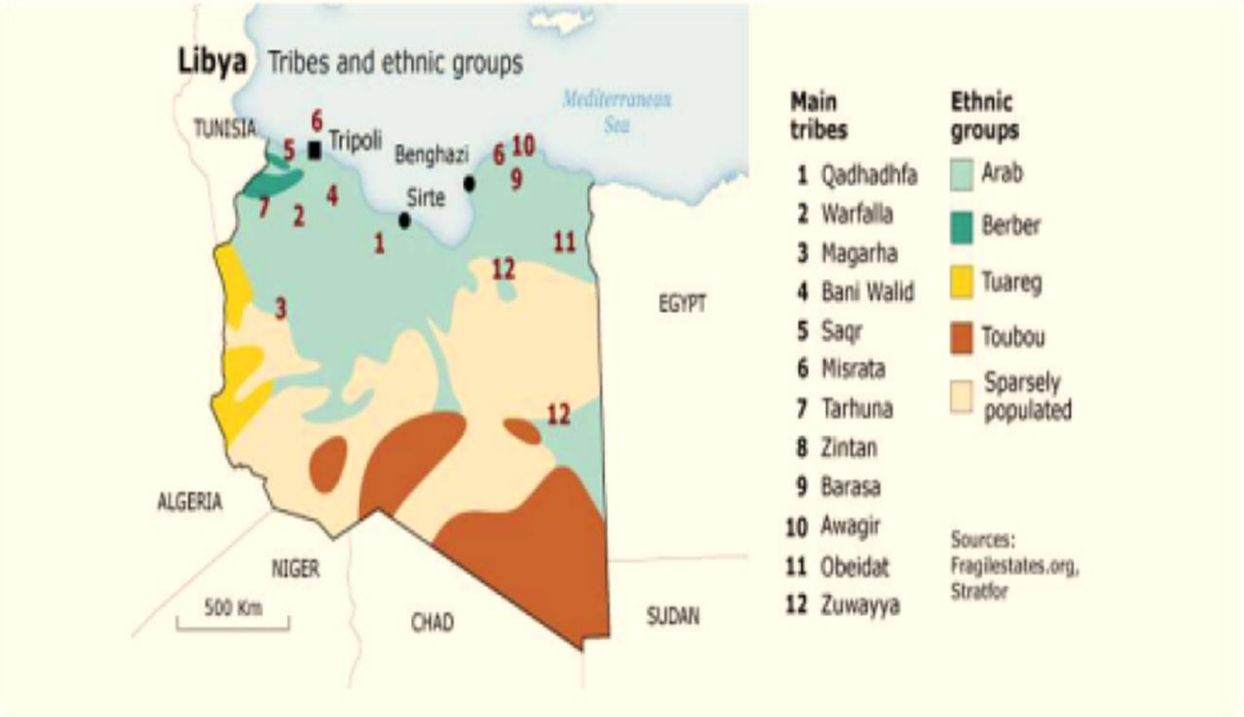

المصدر: https://www.google.com/search?sxsrf

[1] Nadine Schnelzer, **Libya in the Arab Spring, The Constitutional Discourse since the Fall of Gaddafi**, Springer Fachmedien Wiesbaden, (2016), pp.49-50.

الخريطة رقم (06): مناطق تواجد أكبر القبائل

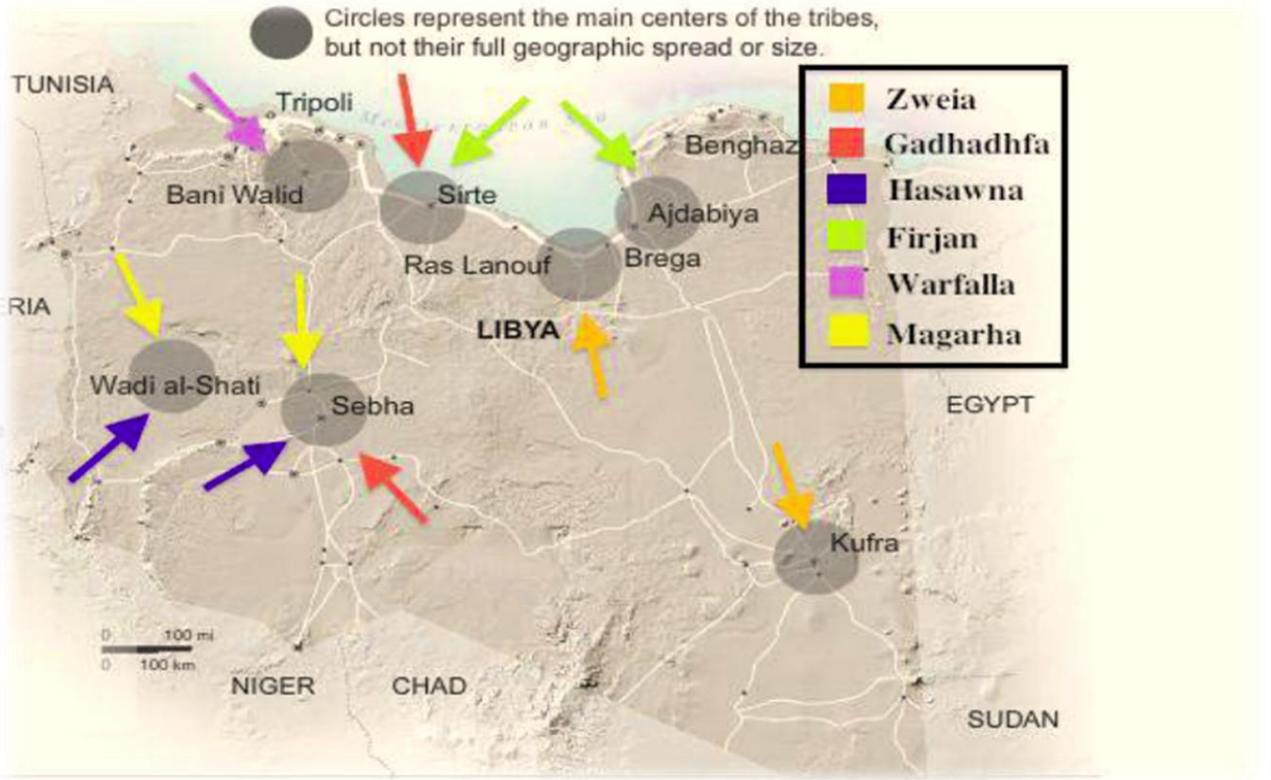

المصدر: Varum Vira, Anthony H. Cordesman, **The libyenne Uprisinh : an uncertain Trajectory**, (Washinton DC : center for Strategies and International studies CSIS, June 2011) , p. 67.

لا تقوم القبيلة في ليبيا على أساس رابطة الدم فقط وإنما هي رابطة اجتماعية تتعايش فيها مختلف الأعراق والجماعات، إذا نجد داخل القبيلة الواحدة أفراد ذو أصول أمازيغية، وآخرون عرب، وآخرون ذو أصول إفريقية، وتلعب القبيلة دور الحامي لحقوق أفرادها، ذلك أن القبيلة في ليبيا لها مقومات الاستقلال الذاتي.[1]

[1] نجم فرج، "القبيلة في ليبيا"، 11 فيفري 2016، تم الاطلاع على الساعة 21:12 على الرابط:
http://www.alhazeera.net/hnowledgegate/opinios.

المطلب الرابع: المقومات السياسية

الفرع الأول: تأسيس الدولة الليبية الحديثة

ليبيا نتاج سلسلة من التغييرات، ففي أقل من قرن من الزمان تحولت من إقليم عثماني إلى إقليم استعماري إيطالي، إلى نظام ملكي دستوري إلى دولة اشتراكية، إلى نظام ديمقراطي في مرحلة البناء،[1] ويمكن تقسيم التاريخ السياسي لليبيا وفقا لثلاث مراحل:

أولا: فترة التاريخ القديم

لم تكن ليبيا في فترة التاريخ القديم تشكل كيانا مستقلا بل كانت تاريخ مقاطعة طرابلس (تريبوليتان) مرتبط بتاريخ المجالات الترابية لتونس الحالية تحت سيطرة قرطاج على السواحل (القرن الخامس قبل الميلاد) والغزو الروماني سنة 106 ق.م في عام (19 ق.م) بسطت يوما نفوذها حتى منطقة فزان، ليستولي عليها العرب في سنة 642-643.[2]

ثانيا: فترة الحكم الإسلامي -العثماني-

كانت ليبيا، مستعمرة رومانية لعدة قرون، لحقتها الفتوحات العربية الاسلامية في 647 ميلادية، حكمت ليبيا من قبل الأمويين ثم العباسيين، ثم العثمانيين لقرابة أربعة قرون،[3] عرفت ليبيا في العهد العثماني بطرابلس وبرقة، وأحيانا بولاية طرابلس.[4]

---

[1] Abdulkarim Said, Serdar Yurtsever, " Analysis on the Future of Libyan Political System"**, International Journal Entrepreneurship and Management Inquiries Dergisi**, (11.09.2018), pp. 21-22.

[2] **موسوعة القرن**، (تونس: الدار المتوسطية لنشر، ط2، 2011)، ص. 704.

[3] Ajish P Joy, **the Crisis in Libya**, Issue Brief, (April 2011), p. 01.

[4] محمد عبدالهادي شعيرة، "ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية"، **مجلة كلية الآداب** ، م.1، الجامعة الليبية: بنغازي: (1958)، ص. 2.

ثالثا: فترة الاستعمار الإيطالي

في 1934 كانت ليبيا مستعمرة إيطالية في ليبيا عقب **"معاهدة لوزان/ Treaty of Lausanne** "[*] بين الايطاليين والاتراك، وقد اعترف الأخير بالسيادة الإيطالية، وقسمن ليبيا إلى ثلاث مناطق كما هو موضح في الخريطة رقم (07):

الخريطة رقم (07): التقسيم القديم لليبيا في عهد الاستعمار

المصدر: العربية نت، برقة وطرابلس وفزان .. لكل إقليم في ليبيا تاريخه، 07 مارس2012، تم تصفح الموقع: 13-01-2020، الساعة 12:12 على الرابط:http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/07/199220.html

تبنى **(عمر المختار)**[*] وتبني استراتيجية كفاح ضد الإيطاليين على أساس تشكيل قيادة عسكرية موحدة وقاد الشعب الليبي للدفاع عن البلاد بالتعاون مع القبائل، الذين قاموا بتجهيز المجاهدين بالأسلحة والامدادات.[1]

---

[*] **معاهدة أوشي لوزان**: أقرت لايطاليا الحق في ليبيا وانسحاب الأتراك منها، تم توقيعها في (1923) بين تركيا والدول الحليفة المنتصرة في الحرب أدت المعاهدة إلى الاعتراف الدولي بتركيا الحالية شملت بنودها التخلي عن بعض الجزر لإيطاليا، والتراجع عن مطالبها في ليبيا، مصر، السودان، فلسطين، سوريا، واعترفت بضم قبرص لبريطانيا، بموجبها تخلت تركيا عن العديد من مناطق نفوذها. Lain Low Institute. (2020) Macgillivrayعلى الرابط: https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/ وتم الغاء الخلافة التي امتدت 640 عام وبذلك تقلصت مساحة تركيا نحو 2950000 ميل مربع وبسكان أكثر من 13 مليون نسمة، **للمزيد ينظر**:

. Harry N Haward, **The Partition of Torkien a Diplomatic History 1913-1923** , (New York :1966), p.33

في 1943 انتهى العزو الإيطالي لليبيا بعد حملة عليها من طرف دولتي بريطانيا وفرنسا، لتحصل بريطانيا على إقليمي برقة وطرابلس،[1] فيما أخذت فرنسا جزءا من ليبيا، "**الفزان**"، واستمر الوضع لعام حتى 24 ديسمبر 1951 أين أعلن عن استقلال ليبيا رسميا، لتقوم المملكة الليبية المتحدة بقيادة إدريس السنوسي تحت نظام ملكي وراثي لغاية 1 سبتمبر عام 1969 عندما استغل معمر القذافي وجود الملك خارج البلاد لتلقي العلاج ونفذ انقلاب سبتمبر ليعلن قيام الجمهورية العربية الليبية.[2]

رابعا: مرحلة الاستقلال وتأسيس ليبيا الملكية الاتحادية

تعتبر ليبيا أول دولة تحصل على الاستقلال الكامل تحت رعاية الأمم المتحدة عام 1951، [3] حيث أشرفت الأمم المتحدة على تكوين مجلس وطني في عام 1950 ومع صدور قرار الأمم المتحدة في عام1951، أعلنت ليبيا استقلالها كملكية دستورية[**] وراثية تحت **سنوسية** [***] **سعيد محمد إدريس السنوسي**[****] فقد تبنت **"المملكة المتحدة الليبية/"** نظاما فيدراليا حيث قسمت إلى ثلاث ولايات طرابلس وبرقة وفزان لكل منها حكومة محلية مستقلة مقسمة بدورها إلى عدد من الوحدات الإدارية يتفاوت عددها بين ولاية وأخرى[4]، تنطوي تحت ثلاث سلطات سلطة تنفيذية **(الملك–الوزراء)**، تشريعية **(نظام نيابي ثنائي**

---

[*] **عمر المختار**: أطلق عليه اسم «شيخ النشطاء»، ولد في ليبيا في الزاوية جونير من قبيلة العبيدي، ولد عام 1862،، وقد نشأ في مساجد سنوسيت وقد عمل لمدة 8 سنوات على دراسة العلوم الإسلامية في المعهد العالي، عين في عام 1897 شيخ مسجد الأقصى وفي 16 سبتمبر 1931، اتخذ من الجبل الأخضر مركزا له وفي 1950 وقع أسيرا في أيدي الإطاليين فحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم شنقا، **للمزيد ينظر**: الظاهر أحمد الزاوي، **أعلام ليبيا**، (بنغازي: دار المدار الإسلامي، ط3، 2003)، ص ص. 191–192.

[1] Benelimam, **Op.Cit**, p. 24.

[1] كفاح عاس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في ليبيا"، **دراسات إقليمية**، م.10، ع. 24، العراق: (أكتوبر2012)، ص ص. 65–66.

[2] الحمداني، **مرجع سابق**، ص ص. 65–66.

[3] Gus, **Op. Cit**, p. 02.

[**] **دستور 1951**: للاطلاع على تقييم متعمق لدستور عام 1951 وفوائده وأوجه قصوره كنموذج لدستور ليبيا الجديد، **ينظر**: الدراسة "تقييم دستور ليبيا لعام 1951 وفقا للمعايير الدولية"، المنظمة الدولية للإبلاغ عن الديمقراطية (2012).

[***] **السنوسية**: تنسب إلى محمد على السشنوسي بن العربي الأطرش بن محمد ويرجع نسبه إلى الفرع الإدريسي من خلال أدريس الأصغر، **ينظر**: صلاح بوسليم، ميلود ميسوم، "الحركة السنوسية وامتداداها عبر الصحراء الكبرى: دراسة تاريخية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع. 15، الجزائر: (2011)، ص. 17.

[****] **سعيد محمد إدريس السنوسي**: ملك ليبيا، ولد في برقة؛ تلقى تعليما دينيا وتولى زعامة السنوسية في 1915 اثر اعتداء إيطاليا على برقة وطرابلس، اعترفت به بريطانيا في عام 1939، حيث أعلن تنصيبه ملكا على ليبيا ؛ أنشأ حكومة دستورية عام 1963، قامت سياسته على موالاة الاستعمار حيث استخدمت القواعد الأمريكية في ليبيا في العدوان على مصر، ساد الفساد في عهده بعد تدفق النفط في الستينيات أطاحت به ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي. **ينظر**: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.1، د س ن)، ص. 115.

متكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب)، وسلطة قضائية **(قضاة يعينهم الملك)**،[1] ولكن في 1963/04/27 صدر تشريع عدل الدستور وقضى بإنهاء النظام الفيدرالي وبذلك تغيير النظام الإداري فحولت ليبيا إلى بنية موحدة تحت مسمى**"مملكة ليبيا"**،[2] وأصبحت الدولة موحدة ذات حكومة واحدة على الأقاليم الليبية وبذلك أصبحت السلطات في يد الملك،[3]، اعتمد على شبكة من الولاء القَبَلي والانتماءات فمارس السلطة السياسية من خلال الشخصيات البارزة المحلية وزعماء القبائل، الذين كانوا يشكلون حلقة الوصل بين رئيس النظام والعشائر القبلية.[4]

الفرع الثاني: التوجهات السياسية في فترة حكم القذافي

أولا: سياسة القذافي على المستوى الداخلي

1. أيديولوجية القذافي

أ- حياة القذافي

درس **(معمر القذافي/Muammar Gaddafi)** [*] في الأكاديمية العسكرية البريطانية في بنغازي، وهو الابن الوحيد لعائلة بدوية تفلح الارض اكمل دراسته معمر القذافي بالكلية الحربية في بنغازي في سنة1963،[5] وانضم إلى الجيش الليبي في عام 1965 وأنشأ ما أسماه بالضباط الأحرار، بدأ تدريبه في الأكاديمية الملكية العسكرية ببنغازي في 1963 ليقرر في 1964 تأسيس اللجنة المركزية لحركة الضباط الأحرار مع مجموعة من الرفاق، ليتخرج في أوت 1965 ويعين ضابط برتبة ملازم أول في وحدة الاتصالات في الجيش الليبي ليتم في أفريل 1966 ارساله في بعثة تكوينية إلى لندن ويتدرب في الأكاديمية ساند

---

[4] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا2002 ، طرابلس: (2002)، ص. 53 .

[1] مجيد خدوري، **ليبيا الحديثة**، (بيروت: دار الثقافة، 1966)، ص. 32.

[2] Said, Yurtsever, **Op.Cit**, p. 22.

[3] Helen Metz, **Chapine Libya**, (New York, Martin Press, 2002), pp. 35-36.

4[4] Schnelzer, **Ibid**, p. 32.

[*] **معمر القذافي**: معمر محمد عبد السلام أبو مينار القذافي، من قبيلة القذاذفة، ولد في أسرة محافظة بدوية في 1942 في قرية اسمها جهنم بلقرب من **"شعيب الكراعية"** في سرت حيث أكمل الابتدائية عام 1956 ثم انتقل إلى مدينة سبها، قرأ وتأثر كثيرا بسيرة عمر المختار وتأثر كثيرا بالرئيس المصري جمال عبد الناصر، بعد انضمامه للجيش الليبي كون القذافي مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار عام 1964، وقاد الانقلاب على الملك السنوسي. **ينظر**: الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 110.

[5] رمزي المنباوي، **رجل من جهنم**، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2002)، ص. 17.

هيرست العسكرية الملكية؛ إلا أنه لم يتخرج منها ليعود إلى ليبيا متمسكا بهويته العربية أكثر وبطموحاته السياسية للتغيير.[1]

ب- توجهات القذافي

تأثر القذافي بالقائد جمال عبد الناصر فسمى جيشه الانقلابي بالضباط الأحرار كشاكلة الضباط الأحرار المصريين، واعتبر الإطاحة بالملك السنوسي هي تحرير البلاد من قبضة الشركات النفطية المستغلة كرؤية جمال عبد الناصر عندما أطاح بالملك فاروق، تشابه معه في مشروع النهر الصناعي العظيم الذي طرحه بعد المشروع المصري في بناء سد أسوان، وأراد القذافي إعادة السيطرة على المجال النفطي للبيين كما فعل عبد الناصر عندما قرر **"تأميم قناة السويس/ Nationalization of the Suez Canal "** (**)[2].

وصل القذافي للحكم في النصف الثاني من الـ20 تزامنا مع **(القومية العربية/ Arab nationalism)**(***) وجلاء الدول الاستعمارية عن الوطن العربي، اعتبر نفسه حامي العرب عبر في كل خطاباته عن الاعزاز بانتمائه العربي، إذ اعتبره عبد الناصر بأنه أمين القومية والوحدة العربية.

2. طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

بسبب عدم المساواة في توزيع الإيرادات من النفط، زاد السخط الشعبي وقام القذافي نتيجة لهذا هو وأتباعه في 11/1/ 1969 بانقلاب عسكري ضد الملك،[3] ليصل الحكم عندما انشغل الملك السنوسي

(*) **جمال عبد الناصر**: قائد عسكري ورجل دولة مصري خريج لكلية العسكرية بمصر عام 1937؛ أسس جماعة الضباط الأحرار الذين قاموا في جويلية 1906 بالثورة ضد الفساد، عين في 1953 وزيرا للداخلية، وفي فبراير 1954 عين رئيسا للوزراء، أصدر كتاب " **فلسفة الثورة"** لعب دورا هاما في مؤتمر بانوتغ في دعوة الحياد الإيجابي مع دول آسيا وإفريقيا، كسر احتكار السلاح بعقد أول صفقر أسلحة مع الكتلة الشرقية، للمزيد ينظر: الكيالي، **مرجع سابق**، ص. 76.

(1) رمزي المنباوي، **مرجع سابق**، ص. 18.

(**) **تأميم قناة السويس**: بدأت أعمال حفر قناة السويس في عام 1856 بإشراف فرنسي، بالاستعانة بعمال مصريين، نتهت أعمال القناة في عام 1869، وتم الاتفاق على منح الامتياز لـ 100 عام للشركات الفرنسية، واضطرت مصر لبيع حصتها في القناة إلى بريطانيا نتيجة مرور البلاد بأزمة مالية طاحنة، لتصبح القناة مملوكة بالكامل لبريطانيا وفرنسا،قرر عبد الناصر تأميم قناة السويس في عام 1956 ردًا على القرارات الأمريكية والبريطانية. ينظر: https://www.enabbaladi.net/archives/317085#ixzz7HsdM3plj

(2) Enrica Olivera, **Libya before and after Gaddafi,** an International Law Anaysis, of Ca forscari Venezia a This in Comparative International Relations : (2011), pp. 8-9.

(***) **القومية العربية/ Arab nationalism**: مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، مبدأ سياسي يقوم على إعطاء الفرد الأولوية لقضايا أمته، فهي رابطة تنشأ من الاشتراك في الوطن واللغة والتاريخ، من حيث الانتماء لامة محددة، أما القومية العربية فهي حركة سياسية

بالعلاج خارج الوطن ومنح لنفسه رتبة عقيد وشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، واعتبر أطول حاكم غير ملكي من حيث مدة الحكم في تاريخ العالم وفي تاريخ ،[1] ألغى الملكية وأعلن الجمهورية.

أ- التقسيم الإداري

أعيد تقسيم البلاد بتاريخ 1790/07/29 إلى عشر محافظات ممثلة في طرابلس، بنغازي، الزاوية، الخمس، مصراتة، غريان، الجبل الأخضر، درنة، سبها، الخليج، واستمر العمل به حتى عام 1975،[2] وبعدها تم تقسيم إداري أخر للبلاد إلى 46 بلدية تضم كل واحدة منها تقسيمات تعرف بالفرع البلدي ثم تقسيمها إلى 24 بلدية مع منتصف الثمانينيات ودام العمل بهذا النظام حتى عام 1993 حيث تم إصدار قرار يقضي بتقسيم جديد يضم ثلاث عشرة مناطق جغرافية مجزأة إلى 340 محلة بدأ العمل به في عام 1995،[3] ما لبث هذا التقسيم أن ألغي سنة1998 ليأتي نظام إداري جديد قسم ليبيا إلى 31 وحدة إدارية سميت بالشعبيات شملت كل منها مجموعة من المحلات.[4]

ب- فلسفة القذافي السياسية

لم يكن لدى ليبيا قط نظام ديمقراطي مباشر كما دعا القذافي؛ حيث ظلت الديمقراطية المباشرة تشكل خيالا ذلك أن القذافي يقف خارج النظام الدستوري للمؤسسات الحكومية، فلم يكن رئيسا للوزراء ولا رئيسا وسيطر على كافة جوانب الحياة السياسة الليبية من دون أن يتولى منصبه الرسمي، على النقيض من أي رئيس دولة آخر، لم يقف عند قمة هرم المؤسسات الحاكمة بل على قمة القطاع غير الرسمي للدولة، التي تمتعت بدرجة من الهيمنة على القطاع الرسمي الذي لا نظير له في العصر الحديث، فوجود القطاع الثوري الذي كان يتألف من القذافي والقيادة الثورية واللجان الثورية كان في حد ذاته متناقضا مع النظام الديمقراطي والأسس الدستورية الحديثة.

هدفت لتحقيق استقلال الشعوب العربية وتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية، بدأت الحركة مع مطلع القرن 20 واتسع نشاطها بعد ظهور إسرائيل في 1948، ارتبطت عند أبرز حملة رايتها المعاصرين، حزب البعث العربي الاشتراكي والحركة الناصرية بالنضال من أجل حقوق الجماهير. **ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة الكيالي**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.1، د س ن)، ص. 836.

[3] Schnelzer, **Op.Cit**, p.33.

[1] عبيد، **مرجع سابق**، ص. 74.

[2] عبد الحكيم نابي، " الزاوية من قائمقامية إلى شعبية"، **مجلة كلية الآداب**، ع. 1، (مارس2005)، ص. 296 .

[3] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان1995، طرابلس: (1998)، ص. 25 .

[4] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا2002، **مرجع سابق**.

حظر الأحزاب السياسية منذ عام 1972، وألغيت المعارضة، حيث شهدت الثمانينات عمليات إعدام جماعية متكررة للمعارضين،[1] لم يسمح القذافي بقيام أي نوع من المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية، أو المدنية المتعارف عليها في المجتمعات الحديثة وأفرغ المؤسسات المتواجدة من النخب الثقافية التي تشكل مرتكز الحياة السياسية، وغياب تام لمؤسسات المجتمع المدني.[2]

طرح مؤلفه **"الكتاب الأخضر/ Green Book"**[*]عام 1975 عرض فيه افكاره الفلسفية والسياسية حول انظمة الحكم وتعليقاته حول كالاشتراكية والحرية والديمقراطية، تكمن مشكلة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي في مرجعيته الإيديولوجية، اعتمد على عدد من الافتراضات، عرض فيما اسماه بالنظرية العالمية الثالثة، وكان الكتاب بمثابة دستور الدولة،[3] واستمد النظرية العالمية الثالثة من الايديولوجيات **"العربية/Arabic، الإسلامية/Islamic، والاشتراكية/Socialist "**، ومن القيم الأساسية للثقافة الليبية من مثالها **"شركاء لا أجراء/Partners not action"، "البيت لساكنه/Home to a resident"**، والتي استطاع تأطيرها في المؤتمرات واللجان الشعبية لتضفي قدرا من الشرعية وقدرة على الضبط والسيطرة.[4]

أطلق على المجلد الأول من **"الكتاب الأخضر"** حل مشكلة الديمقراطية **"سلطة الشعب/ People's Power"**، قائلا فيه القذافي أن الأحزاب السياسية، والاستفتاءات العامة، والبرلمان يجب أن ترفض؛ وأن أفضل طريقة لتوجيه العالم ديموقراطيا إلا من خلال شكل نظام من المؤتمرات واللجان، بقوله: **"... المؤتمرات**

---

[1] Schnelzer, **Op.Cit**, pp. 33-34.

[2] الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 104.

[3] زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية"، **مجلة الدراسات الدولية**، م. 46، ع. 184، (أفريل 2011)، ص. 70.

[*] **الكتاب الأخضر/Green Book**: كتاب فلسفي للعقيد معمر القذافي تطرق فيه لأنظمة الحكم وطرح أفكاره حول نظام الحكم الذي يراه مناسبا، حيث يتكون الكتاب الاخضر من ثلاثة فصول: الفصل الاول؛ يتناول فيه مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع أما الفصل الثاني فيه حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل، الفصل الثالث وفيه أطروحات عن الأسرة والأم والطفل والمرأة والثقافة والفنون.

[4] الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 70.

الشعبية الأساسية، والمؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، التي تجتمع أخيرا عندما يجتمع مؤتمر الشعب العام. ولا يوجد تصور للمجتمع الديمقراطي على الإطلاق غير هذا... ".[1]

وفي الجزء الثاني الذي نشر 1977 بعنوان **"حل المشاكل الاقتصادية/ Solving economic problems "** يلاحظ أن مفهوم الاقتصاد الاشتراكي مهيمن ، في هذا القسم والذي كان انتقاد للإيديولوجيات الحديثة، والرأسمالية، والشيوعية، حيث يؤكد أن الاشتراكية قد تشكل البديل الوحيد لهذه الإيديولوجيات.[2] ظلت الصلة بين الدولة والمجتمع في ليبيا خاضعة لقيود ترتبط بالإيديولوجية، والقبائل والنفط، وكانت هذه هي العوامل الأساسية التي حددت علاقات بنية السلطة السياسية بالبنية الاجتماعية، وأعلن القذافي قيام سلطة الشعب في 1977 والتي بموجبها ألغى كل المؤسسات وحل محلها سلطة الشعب كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (11): رسم يوضح آليات الحكم حسب نظام سلطة الشعب عند القذافي.

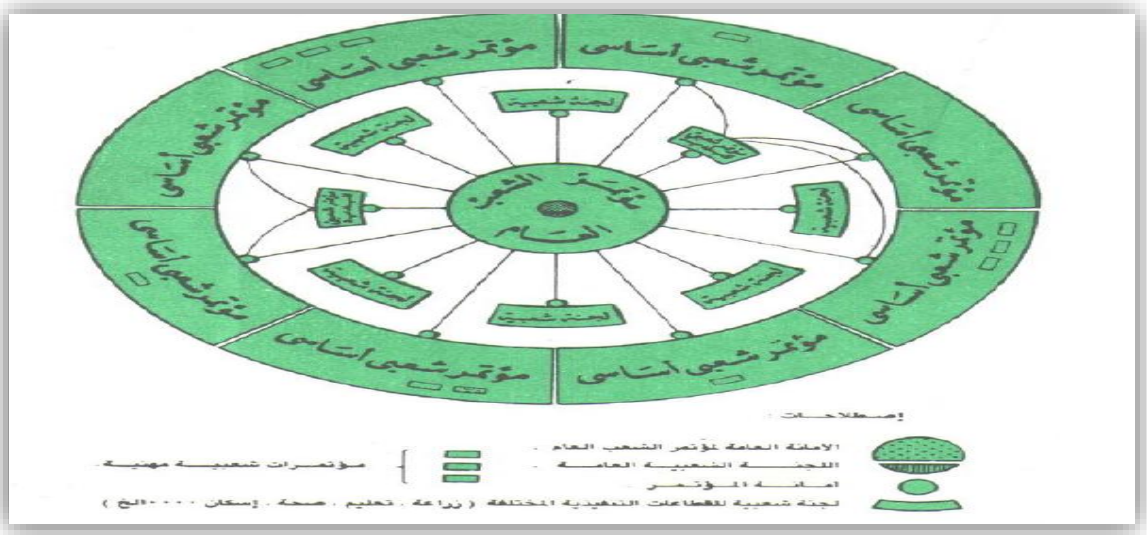

المصدر: معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، ص. 51.

ت- نظام الحكم

أعلن القذافي في 2 /1977/03 عن بدأ سلطة الشعب وغير اسم الدولة إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وأضاف لاحقا كلمة العظمى في 14 /04/ 1982م بعد الغارات الأمريكية على

(1) Said, **Op.Cit**, p. 24.
(2) Said, **Loc.Cit**.

ليبيا،[1] تكونت طبيعة النظام السياسي في ليبيا من ستة تشكيلات هي رفاق القائد، الضباط الوحدويين الأحرار، حركة اللجان الثورية، الحرس الثوري الأخضر، الحرس الشعبي، مواليد الفاتح ولديها منهاج عمل يحدد مهامها يطلق عليها البطاقة الخضراء ويتكون أيضا من هيكلين رئيسيين هما المؤتمرات الشعبية، واللجان الثورية.[2]

أنشأ القذافي نظاما شموليا يعتمد على تعبئة الجماهير وليس على طبقة بعينها؛ وتمثل النظرية العالمية الثالثة مجموع تصريحات القذافي المنشورة في سبعينيات القرن العشرين، فلقد جعل القذافي من المستحيل صدور خطاب عام ذي مغزى في ليبيا بشأن التساؤلات المتعلقة بالدستور السياسي الليبي،[3] وبذلك بنى القذافي نظاما لا نظير له، مزج فيه من أنظمة قديمة وحديثة، وكرس كل الصلاحيات والمسؤوليات في شخصه.

أسس القذافي نظام الحكم وفقا لما أسماه بالنظرية العالمية الثالثة بوصفها طريقة الحكم الثالثة بعد الماركسية والرأسمالية، وطبقا لما ورد فيها فإن القذافي رفض التمثيل النيابي كونها تمثل حاجزا بين الشعب وممارسات السلطة وطرح آلية المؤتمرات الشعبية فتم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية،[4] وحسب ألموت هينز وهانسبتر ميتس فقد حددا أربع مراحل لحكم القذافي:[5]

- ✓ **المرحلة الأولى:** بدأت بعزل الملك، ركز فيها الثوريون على اخلاء القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية وطرد المستوطنين الإيطاليين، إلى جانب تأمين النفط، وتم نسخ الدستور المصري؛
- ✓ **المرحلة الثانية:** وهي إنشاء الحزب الوحدوي ASU في عام 1971، والذي تألفت دائرته الانتخابية في الأساس من العمال والفلاحين، والتي أثبتت فشلها في تعبئة الجماهير، وتم تعديل للهياكل الإدارية شريطة أن تكون اللجان الشعبية حاضرة في المؤسسات؛
- ✓ **المرحلة الثالثة:** اتسمت بتعليق الاعلان الدستوري الصادر في 2 /03/ 1977، وحل محله إعلان الحكومة الشعبي، فقد حلت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام محل مجلس قيادة الثور، كما تأسست اللجان الثورية التي اتخذت من طرابلس مقرها الأساسي، وقد اختفت مهمتهم الأولية

---

[1] الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 67.

[2] **المكان نفسه**.

[3] Schnelzer,**Op.Cit**, p. 39.

[4] الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 68.

[5] Schnelzer, **Op. Cit**, p.35- 38.

في تعبئة الجماهير، وأصبحت أداة للقذافي للسيطرة على الشعب، وقد أنشئت المحاكم الثورية منذ عام 1980، التي لم تكن ملزمة بمبادئ سيادة القانون كما لجأ النظام القضائي الثوري إلى اتخاذ تدابير خارج نطاق القانون في الخارج شملت اغتيال المنشقين.

- ✓ **المرحلة الرابعة:** بدأت في نهاية ثمانينيات الـ 20، أعلن القذافي عن ثورة الثورة، والتي كانت تعني تثبيت حكمه وتحسين العلاقات مع الغرب، وأطلق سراح السجناء السياسيين، وواجه الليبيون قيودا أقل على السفر إلى الخارج، وكان ميثاق حقوق الإنسان الليبي في عام 1988 أول تدوين لحقوق المواطنين، ولكن الوثيقة لم تخلف تأثيراً يذكر.

3. مؤسسات الدولة

أسس احتكار القذافي للسلطة أسس لما يعرف بالانظام، حيث أن جهاز السلطة في ليبيا بما في ذلك الأفرع السياسية، الإدارية، العسكرية، والأمنية تألف من مجموعة معقدة من الوحدات والأفراد يخضعون جميعا إلى أوامر القذافي وقد مكنت تركيبة السلطة الفردية للقذافي من إعطاء الأمور بشكل مباشر إلى كافة مستويات أجهزة الدولة مع ضمان تنفيذها بشكل فوري، ما أنتج في الأخير دولة استبدادية مفروضة بقسوة، وبذلك انعدمت الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيبات الدولة الأكثر تقليدية.[1]

ومثل النظام غير الرسمي في ليبيا صاحب السلطة الفعلية وهو مجموعة الترتيبات المبنية على نمط التحالف سياسي- عسكري- قبلي-اقتصادي تتحكم في العمل السياسي وصاحبة القرار الفعلي في ليبيا تمثلت في تشكيلة سياسية أطلق عليهم رجال الخيمة أو الدائرة المقربة من القذافي؛ تشكيلة أمنية (حركة اللجان الثورية التي تراقب اللجان الشعبية؛ وتشكيلة اجتماعية قبيلة القذاذفة والمقارحة والورفلة.

أ- اللجان الثورية

لعبت دورا مهما في العمليات السياسية في ليبيا تسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة، كما تقوم بمراقبة اللجان الشعبية ومؤتمر الشعب ولها سلطة أقوى وأوسع، وقد أدى تسلط اللجان الثورية إلى عزوف شعبي على المشاركة بما يتراوح من (50 -80%)،[2] حركة اللجان الثورية التي تأسست في أواخر

---

[1] فرحاتي عمر، سليماني مباركة، "التحديات الأمنية في ليبيا بعد القذافي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ع5، (جانفي 2016)، ص. 49.

[2] الحمداني، **مرجع سابق**، ص ص. 70-71.

السبعينيات من القرن 19 لحماية الثورة تكون أعضاؤها من الموالين للنظام، الثوريين، والملتزمين بتعبئة الجماهير ونشر أيديولوجية النظام.

ب- المؤسسة العسكرية في عهد القذافي

سعى القذافي إلى اضعاف المؤسسة العسكرية خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع، ولذا شكلها من ولاءات عشائرية وقبلية وغالبية قياداتها من المقربين له، وكرس بالمقابل منطق المؤسسات الأمنية الموازية لإضعافها، إذا اعتمد على حركة اللجان الثورة والكتائب الأمنية،[1] تعتبر الكتائب الأمنية من بين أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمية في ليبيا في إطار ما عرف بالشبكة الأمنية. [2]

ارتبط مفهوم الأمن الوطني خلال فترة حكم القذافي بأمن النظام الذي ارتكز على المحافظة على النظام السياسي وسبل تقويته وتعزيزه، وأنشأ جيش بديل تمثل في الكتائب الأمنية التي تعتبر ميليشيات عائلية بالدرجة الأولى، واعتبر معيار القرابة والولاء الأيديولوجي مصادر التجنيد فيها، في حين شكل القذافي قوات الأمن الليبية من كيانات مختلفة ضمن القوات المسلحة الليبية، الكتائب واللجان الثورية والتي كانت متواجدة بشكل مستقل، وتميزت ببنية قيادة عمودية تخضع جميعها لإمرة القذافي،[3] وقام بتجريد لجيش الليبي من قوته العسكرية، وأبدل مؤسسات الجيش بالميليشيات الشعبية والكتائب التابعة له عن طريق أبنائه، وكل هذه التنظيمات اعتبرت وسائل لمراقبة الشعب لليبي سيما بعد ظهور أنشطة معارضة لنظام،[4] حرص على عدم تكوين جيش قوي ومنح القوة للميليشيات والكتائب باعتبارها الأكثر ولاء إذ وصل عدد الجيش 50 ألف و25 ألف مجند غير مدرب جيدا.[5]

ت- النظام القضائي في ليبيا في عهد القذافي

لم تكن هناك سلطة قضائية مستقلة في ليبيا في ظل نظام شمولي سيطر فيها القذافي على كل شيء، كما لم يكن هناك قضاء عادل ونزيه بالمطلق، وهناك العديد من الأمثلة على مصداقية هذه

---

[1] حنفي، **مرجع سابق**، ص. 2.

[2] مجموعة الأزمات الدولية، ص. 09.

[3] فرحاتي، سليماني، **مرجع سابق**، ص. 51.

[4] عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا في أثر الثورة: رؤية سياسية تحليلية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع. 38، جامعة المستنصرية: (2015)، ص. 106.

[5] Vira, Cordesman, **Op. Cit**, p. 51.

الممارسات، فقد تدخل القذافي في أحكام القضاء؛ منع معمر القذافي تنفيذ حكم نهائي بالإفراج عن 511 متهم مستندا على نصائح أمنية في واقعة شهيرة شهدها مؤتمر الشعب العام(البرلمان)، حيث عارض وزير العدل آنذاك المستشار مصطفى عبد الجليل تدخل القذافي في حكم قضائي ومنع تنفيذه، إذ لم يتم تدخل القذافي بصفة قانونية فهو لم يكن يشغل أي منصب قضائي أو غيره يخوله القيام بذلك.[1]

4. القانون والدستور

نص أول بيان بعد الانقلاب عن مولد نظام سياسي جديد يجمد الأوضاع عند نقطة اسقاط النظام الملكي وإلغاء الدستور وكافة المؤسسات التشريعية للدولة، اعتبر إلغاء دستور 1951 الذي أسس وجسد الشرعية الدستورية التي قامت عليها الدولة، أول خطوات القذافي لتشديد قبضته على الدولة،[2] بغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى التنظيمية، المؤسسية، والسياسية في الدولة، وينظم علاقة السلطة ببعضها البعض، واعتبر الكتاب الأخضر هو الدستور الليبي.[3]

5. المجتمع المدني

أ- المعارضة

حمل القذافي معه ملف خصومه السياسية لكافة التيارات الفكرية، التي تخالف أطروحته وخاصة أولوياته الثورية ومسؤولياته دون غيره بقضيتي الامن والنفط، حيث عارض الإسلاميين السياسيين أو الأصولية الدينية أو الأيديولوجيات السلفية ذات التأثير الوهابي، وكان جوهر الدولة مغلقا أمام المشاركة الشعبية إذ اعتمد النظام على منح برامج رعاية اجتماعية ضخمة لشراء الولاء، ولم تكن أجندته مستجيبة للإرادة الشعبية، دان القذافي الاحتجاجات طيلة فترة حكمه؛ ففي خطابه في عام 1973 أطلق على المنشقين ونعتهم بالكلاب الطائشة.[4]

---

[1] البشير علي الكوت، "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، ع.13، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر–: (ديسمبر 2016)، ص. 138.

[2] الشعلان، **مرجع سابق**، ص. 99.

[3] Schnelzer, **Op. Cit**, p. 39.

[4] S. Awan, **the Libya Conspiracy : A Definitive Guide to the Lies of the Libya 'Intervention' & the Crime of the Century**, (2015)s, p. 11.

وبين أهداف الثورة: "... **منذ اليوم تعتبر ليبيا جمهورية حرية ذات سيادة...، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية كافلة لأبنائها حق المساواة، ...، لا مهضوم لا مغبون، لا مظلوم لا سيد ولا مسود بل إخوة أحرار في مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الرخاء والمساواة**"، شن القذافي هجوما على النخب التي لم تبد حماسا لأفكاره الجديدة، اعتبر القذافي القيادات الاجتماعية الشعبية بأنها المظلة الوطنية الرئيسية حيث قال: "**إنها دائمة وليست مؤقتة... وهي ليست بالتعيين ولا بالانتخاب، بل هي نتاج طبيعي للمجتمع الليبي، وهي أهم مرجعية دستورية لليبيا**".[1]

ب- التوظيف السياسي للقبيلة

اعترف فالقذافي بها كواقع وظلت علاقتها بالنظام مرتبطة باعتبارات سوسيو-ثقافية جعلتها تقوم على أساس الاعتراف غير الرسمي بدورها في خلق التوازنات الاجتماعية من جهة والتوظيف غير المعلن في الكثير من القضايا السياسية من جهة أخرى، وظاهريا جاءت الثورة الليبية (1969) معلنة بداية مشروع بناء الدولة بأبعادها الأربعة العروبة، الإسلام، الاشتراكية، والجماهيرية، وكان شعار الانقلاب "الحرية، والاشتراكية، والوحدة"؛ غير أن الواقع أثبت ان نظام معمر القذافي وظف هذه الأبعاد الأربعة من أجل تثبيت دعائم نظامه السياسي وإلغاء صفة المواطنة عن المجتمع الليبي، وبذلك كان استمرار البناء القبلي في ليبيا نوع من مقاومة الدولة الوطنية الحديثة، وغياب هذه الأخيرة انعكس على غياب العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات. [2]

فالقبيلة في ليبيا هي أساس فكري وممارساتي في المجتمع الليبي فهي الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مسارهم وتوجهاتهم وتفادي التمرد على النظام في ظل غياب الأحزاب والجمعيات،[3] إن 90% من الليبيين يشعرون بانتمائهم القبلي ويدينون بالولاء لشيخ القبيلة أكثر من ولائهم للدولة.[4]

---

[1] مصطفى عمر التير، **صراع الخيمة والقصر : رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي**، (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص. 110.

[2] بن خليف، **مرجع سابق**، ص. 61-64..

[3] محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011)، ص ص. 9-10.

[4] محمد عمر، **ليبيا: دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها**، تم الاطلاع على يوم 18 مارس مارس 2017، على الساعة 13:25، على الرابط الآتي: http://www.csds-centre.com.

جرد القذافي جردها من قوتها السياسية في إطار عملية التحديث حيث أن 85 % من الليبيين يعيشون في المدن وليس في الخيام وحسب الأمم المتحدة فإن التحضر في عام 2007 وصل إلى نحو 77% وأبقى القذافي القوة فقط لقبيلة القذاذفة المتحالفة مع قبيلة الورفلة والمقارحة، كما اعتبر القذافي ولاء القبيلة للنظام شرط أساسي لتولي المناصب، استمرت البنية القبلية في ليبيا وظلت تميز المجتمع الليبي وبقي الفرد رهين البعد القبلي؛ إذ يقول القذافي: **" القبيلة رابطة اجتماعية، حافظوا عليها لكن إذا ادخلتموها في السياسة فستخرب".**[1]

منذ انقلاب 1969 اعتمد نظام معمر القذافي على سياسة المغازلة والمهاجمة، التوظيف والتعنيف في علاقته مع القبائل الليبية، عمل القذافي على محاصرة المطالب المحلية خيفة تحولها لاحتجاجات، لم يتعامل القذافي مع القبائل ككتلة سوسيولوجية موحدة، وإنما تعامل مع كل طرف وفق الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والمنطقة التي تنتمي إليها كل قبيلة وفق الزبائنية بين النظام وأفراد القبائل.

قامت فلسفة القذافي على تدمير الدولة بكل هياكلها وعلى تشجيع الليبيين على المشاركة في التدمير بحجة القضاء على كل الحواجز والموانع بين الحاكم والمحكوم وتحقيق الديمقراطية الشعبية المباشرة التي ترفض تماما التمثيل باعتباره تدجيلا،[2] اللافت للانتباه إن كل من النظام الملكي أو الجمهوري عمل على إقامة علاقات جيدة مع زعماء القبائل من أجل دعم سلطته السياسية ومنع المعارضة، وكانت سياسة الاستيعاب المتعبة تحت المظلة الأكبر والمتمثلة في الأيديولوجية القومية، العربية، كواجهة لسياساته. [3]

إذ بدا واضحا أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماع حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة، وهو بدا غائبا أيضا في عهد القذافي الذي اختزل الحكم في شخصه ولم يسعى إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، [4] واعتبر المعطى القبلي عاملا سلبيا في التاريخ الليبي باعتبار أن طغيان الفكر القبلي وسيطرة الانتماءات القبلية في تحديد الخريطة السياسية عطل مشروع بناء الدولة الحديثة. [5]

---

[1] معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، ج. 3، ص. 51.

[2] المنصف وناس، **الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة، والغنيمة والغلبة**، (د.د.ن: الدار المتوسطية للنشر، 2014)، ص ص. 32-33.

[3] Schnelzer , **Op. Cit**, pp.42-44.

[4] فريق الأزمات العربي، **الأزمة الليبية الى أين**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس 2017)، ص. 7.

[5] عبيد، **مرجع سابق**، ص. 32.

وبالرغم من تغير أنماط الحكم في ليبيا من نظام استعماري، ملكي، فجمهوري بقيت القبيلة مرتكز الفكر الاجتماعي لليبيين ويتميز الفرد الليبي بازدواجية الولاء للقبيلة أولا ثم للدولة، هذه الازدواجية خلقت فيما بعد أزمت هوية حيث أن الانتماء يتأرجح بين القبيلة والدولة مع تغليب كفة القبيلة لينعكس ذلك على الدولة فبدلا من أن تكون قائمة على نظام ديمقراطي تحولت إلى نظام بدوي قراطي، كان هدف القذافي الحكم والسيطرة وليس التنمية ونقل المجتمع إلى الحداثة، ولسنوات حلت القبيلة محل المجتمع المدني ومجالس الصلح محل القضاء في دولة القانون وهي تمتلك سلطة الزامية على منتسبيها وهذا بديل عن الالتزام بالولاء للدولة، [1] إذ وظفها نظام معمر القذافي مما خلف شروخا اجتماعية بين القبائل وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع حيث اعتمد سياسة فرق تسد عبر جملة من الممارسات. [2]

جعل القذافي في بداية حكمه إلغاء نظام القبلية واحدا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد حوالي ربع قرن من الحكم وتحديدا في عام 1994 قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي شيوخ القبائل وهو ما ازداد وضوحا عام 1997 مع توقيع قادة القبائل على ما عرف **بـ "وثيقة الشرف/Document of Honour "** في 1997/03/09 التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري والتكاتف ضد أي قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة للنظام، وأن أي عدوان يؤدي الى استبعاد القبيلة من الحكومة، وكثيرا ما استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل احكام قبضته على السلطة.[3]

أخذ التأثير السياسي للقبيلة على المجتمع الليبي شكل ما سماه المنصف وناس بالغلبة اعتمادا على ثالوث الريع والخوف والزبونية، أنتجت في النهاية الرجل القبلي بدل المواطن المدني؛ الموجه سلوكيا بواسطة الهوية القبلية وليس المواطنة، وقد عبر عن ذلك المنصف وناس بقوله:

> **"...ذلك أن الفاعل داخل أجهزة السلطة لا يعبر فقط عن هويته الفردية، وإنما كذلك عن مرجعيته القبلية؛ فهو موال لقبيلته وليس موالياً بالضرورة للدولة؛ وهو مرتبط بالجغرافيا القبلية أكثر من الوطن؛ وهو حريص على أن يضمن لقبيلته الحد الأدنى من**

---

(1) Arturo Varveli, "The Role of Tribal Dynamics in The Libyan Future", **Instituto Per glli Studi Di Polica Internazionale ISPI**, n°172, Italy : (May2013), p. 10.

(2) عبيد، **مرجع سابق**، ص. 79.

(3) عبيد، **مرجع سابق**، ص. 82.

الغلبة الريعية والمالية والخدماتية وخاصة السياسية بدل حرصه على توزيع عادل للثروات الوطنية."[1]

أصبحت التوازنات القبلية أساس تشكيل منظومة الحكم واستقراه أو تغييره، تقسيم العمل السياسي على أساس الانتماء القبلي الأمر الذي جعلها مظهرا من مظاهر التخلف، اعتمد عليها بطريقة مبالغ فيها لدرجة أنها أصبحت جزءا من المنظومة الفكرية للحكم وتم ترسيخها من خلال مقولة انتصرت الخيمة على القصر،[2] أسس ما سمي بالنوادي القبلية "في عام 1977 التي في الحقيقة كانت تتولى مهام أمنية استخبارية حول تعقب حركة الشباب في المناطق القبلية وجمع المعلومات حول الأفكار والأنشطة التي يقومون بها، مقابل الأموال التي كانت تتلقاها من حكومة معمر القذافي.[3]

الفرع الثاني: التوجهات الخارجية للنظام الليبي في عهد القذافي

تتدخل كل العوامل الديمغرافية، الاقتصادية في صياغة سياسة الدولة الوطنية، ترتيب أولوياتها وتحديد توجهاتها، فبناء على أراء الواقعيون الجدد إن السياسة الوطنية هي امتداد للسياسة الخارجية،[4] تقلبت السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى وما بين مشاريع ثنائية حينا ومشروعات اتحادية جماعية جينا آخر ومغامرات النظام في دعم مساندة العديد من منظمات وحركات التمرد، رسخت شعورا بالمرارة لدى الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات التعويضات.[5]

أولا: العلاقات الليبية – الغربية

مرت العلاقات الليبية الغربية بثلاث مراحل: المرحلة الأولى مرحلة استرجاع الاستقلال الكامل وتأميم النفط، مرحلة الحصار التجاري في 1982 والقصف الأمريكي على ليبيا في 1986 أزمة لوكربي 1988، وفترة الانفراج مع الغرب بعد التعويضات والتنازلات التي قدمتها ليبيا.

---

[1] وناس، **مرجع سابق**، ص ص. 36-62.

[2] Varveli, **Op.Cit,** p. 10.

[3] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر : دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 65.

[4] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2000)، ص. 180.

[5] عبيد، **مرجع سابق**، ص. 75.

1. العلاقات الليبية الخارجية في عهد الملكية

كان استقلال ليبيا بدعم أمريكي بريطاني وهذا بالاتفاق مع السنوسي الأمر الذي جعل ليبيا حليفة في المنطقة، ضد التوسع السوفياتي في إطار الحرب الباردة هذا من جهة،[1] إلى جانب أن استقلالها كانت نتيجة لاختلاف القوى الكبرى في الاتفاق على مغانم التقسيم من جهة أخرى،[2] فقد نظرت السياسية الأنغلو –أمريكية إلى ليبيا كدولة موالية، يمكن أن تؤدي وظيفة استراتيجية، واستخدامها كرصيد أساسي لضمان أمنها في الشرق الأوسط،[3] فصمم قادتها على بناء الدولة والقبول بالمساومة على الاستقلال من خلال توقيع اتفاقيات لتأجير قواعد وتسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مبررين ذلك بحاجتهم للعوائد المالية لتمويل ميزانية تسيير الدولة.

ونظرا لحاجتها لدخل لميزانيتها اتجهت للمعونة الخارجية حيث وقعت معاهدة في 29 يوليو 1953 لمدة 20 سنة حصلت بموجبها بريطانيا على امتلاك قواعد عسكرية في **"العدم/ Eladaam"** [*] قرب طبرق، ليتم حق إنشاء **"قاعدة هويلس/ the Military Base Huiles "**[**] الجوية قرب طرابلس للولايات المتحدة الأمريكية في 1954/09/9 مقابل معونة اقتصادية أيضا. [4]

عرف عن ليبيا في العهد الملكي أنها موالية للغرب وتميزت بالاستقرار والتعاون وحتى التحالف، [5] ومع ظهور المد الناصري في 1964 لتصفية القواعد والشركات الأجنبية من ليبيا تلقت الدعوة قبولا من

---

[1] أحميدة، عبد اللطيف، **دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 168.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص. 31-32.

[*] **قاعدة العدم البريطانيا:** تعتبر أهم قاعدة جوي في شمال إفريقيا حررت بتاريخ 1970/3/28 من النفوذ العسكري والسياسي البريطاني لتصبح قاعدة جوية للقرات الليبية تحت مسنى قاعدة جمال عبد الناصر الجوية.

[**] **قاعدة هويلس فيلدية الأمريكية:** سمحت بريطانيا للولايات المتحدة باحتلال مطار الملاحة المستخدم من قبل إيطاليا سابقا كقاعدة عسكرية، بلغ عدد القواعد الأمريكية أربع قواعد أكبرها قاعدة ويلس مع سكن وعمل بالقاعدة أكثر من 4600 أمريكي الى جانب قوة أخرى في ثوب مدني تضم جيشا من بقايا الاستعمار الاستيطاني الإيطالي، حيث وصفت كونها **"أمريكا مصغرة على ضفاف البحر المتوسط"**، تم تغيير اسم القاعدة إلى قاعدة عقبة بن نافع الجوية، ثم إلى **" قاعدة معيتيقة الجوية"**، وقد سلبت هذه المعاهدة من ليبيا سياداتها واستقلالها الحقيق ذلك أنها نصت في احدى بنودها على إعفاء القوات والمعات والبضائع الأمريكية من كافة الضرائب والرسوم الجمركية، إلى جانب تضمنها لفقرة تضمنت بمقتضاها تخلي ليبيا عن ولايتها القضائية وغلت يضد القضاء الليبي في جرائم الجنود الأمريكيين في الشعب الليبي. ينظر: مجيد خوري: ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، تر: نقولا زيادة، (بيروت: دار الثقافة، 1966)، ص ص. 255-257.

[3] أحميدة، **مرجع سابق**، ص. 168.

[4] أحميدة، **المكان نفسه**.

[5] بسمة أمين ياسين، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا 1985-1960 على ضوء وثائق الخارجية الأمريكية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، ع.3، (مارس 2010)، ص. 352.

طرف الليبيين وانتفضوا ضد الوجود الأجنبي في نفس السنة، لينتهي الأمر باتفاق رئيس الوزراء الليبي محمود المنتصر على قبول بريطانيا وأمريكا فكرة الجلاء.[1]

إلا أن مساندة أمريكا لإسرائيل في حربها ضد مصر عبر قواعدها في ليبيا سنة 1967 بعد اتهام عبد الناصر الغرب باستخدام قاعدة العدم البريطانية وهويلس الأمريكية لصالح إسرائيل ضد مصر، دفع الليبيين للثورة ضد الوجود الأجنبي لعدم الوفاء بالجلاء واستمر الليبيين في رفض الوجود الأجنبي ليكون انقلاب 1969 أحد نتائج رفض التواجد الغربي لتبدأ بذلك مرحلة جديدة للعلاقات الليبية الأمريكية واسترجاع استقلالها المنقوص بفعل تلك الاتفاقيات.[2]

2. العلاقات الليبية الخارجية في عهد القذافي

هدف القذافي منذ توليه الحكم إلى التخلي عن سياسة الملك السنوسي المؤيدة للغرب، وعمل على التخلص من الدور السلبي الليبي تجاه القومية العربية، لينطلق في سياسته المعادية للغرب والمدافعة عن الوطن العربي والإفريقي والإسلامي، حيث تبنى القذافي توجه مناهض للإمبريالية ونصرة حركات التحرر، كما ابرم العديد من اتفاقيات الحصول على الأسلحة من السوفييت، الأمر الذي جعلها في موقف صدام مع الكتلة الغربية رغم تأكيد ليبيا على التزامها بمبادئ عدم الانحياز.[3]

بدأت علاقات القذافي مع الغرب بالصدام والتوتر بسبب مبادئ القذافي؛ توجهات السياسة الخارجية الليبية عرفت تغيرا لتغير الأيديولوجية السياسية لصانع القرار في ليبيا وتماشيا مع الظروف الدولية بموجب منطلقات ثورة 1969 والتأكيد على السيادة الكاملة لليبيا، وأمم الشركات النفطية الأجنبية في ليبيا 1973،[4] ثم قام بطرد القوات الأجنبية من قاعدة العدم بطبرق في 28 /3/ 1970 وكذا الجالية الإيطالية في أكتوبر 1970، وإجلاء الأمريكيين من قاعدة هويلس القريبة من طرابلس في 11 /6/ 1970.[5]

---

[1] عطية مساهر العبيدي حمد، "سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا 1951-1969"، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع.5، (كانون الأول 2010)، ص. ص.211-212.

[2] العبيدي، **مرجع سابق**، ص ص.209-212.

[3] Benelimam, **Op. Cit**, p. .

[4] السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية 1940-1992**، (مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994)، ص. 100.

[5] نابي عبد الحكيم عمار، **المشاركة في صنع القرار في ليبيا منذ سنة 1998: دراسة ميدانية لشعبية الزاوية**، (جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، 2006/2005)، ص. 132.

مثل قرار تأميم النفط بداية التوتر بين ليبيا والمعسكر الغربي عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، حيث استمر الصراع بين ليبيا وأمريكا لغاية الصدام المسلح على مياه الخليج في سرت 1981 وغارات جوية امريكية على طرابلس وبنغازي في 1986 و**"حادثة لوكربي/Lovherbie disaster "**، [1] وعلى الرغم من رفضه للشيوعية السوفييتية، إلا أنه أقام علاقة مع الاتحاد السوفييتي من خلال شراء كميات ضخمة من الأسلحة، فمنذ سبعينيات القرن العشرين، كان ما يقرب من 60% من واردات ليبيا العسكرية من الاتحاد السوفييتي السابق فضلا عن دول شيوعية أخرى.[2]

فيما يتعلق بالسياسة البترولية؛ اعتبرت القاعدة الاقتصادية للانقلاب هي عائداتها النفطية، فقد قام القذافي بعملية إحلال الشركات الوطنية الليبية محل الشركات الأجنبية، برنامج التأميم الذي شرع فيه في منتصف السبعينيات، بالإضافة إلى حظر الاستثمار المباشر الأجنبي.

نجح القذافي في تأميم النفط وضيق الخناق على الشركات الأجنبية، وأعاد صياغة شروط وقوانين المشاركة في قطاع النفط ووضع سقفا للإنتاج في قرار شكل انقلابا مدويا في العلاقات الليبية–الأمريكية بعد أن كانت كل صادرات النفط الليبي تقريبا تجد طريقها نحو الولايات المتحدة في بداية السبعينات في حين كانت الشركات الأمريكية تسيطر على ما لا يقل عن 90% من إجمالي انتاجه الذي بلغ آنذاك ما يزيد عن 3 ملايين برميل يوميا.

في أوائل عام 1971 قامت الحكومة الليبية بتأميم ممتلكات **"بريتش بتروليوم/BP"** في ليبيا وسحبوا أموالا تقدر بحوالي 550 مليون دولار مستثمرة في البنوك البريطانية نتيجة نزاع حول السياسة الخارجية، ورفضت شركة بريتيش بتروليوم عرضا ليبيا بالتعويض ووصفته بأنه غير كاف كما منعت الخزانة البريطانية ليبيا من المشاركة في منطقة الإسترليني، في عام 1973، أعلنت الحكومة الليبية تأميم حصة مسيطرة في جميع شركات البترول الأخرى العاملة في البلاد، أعطت هذه الخطوة ليبيا السيطرة على حوالي 60 في المائة من إنتاجها النفطي المحلي بحلول أوائل عام 1974، كان التأميم الكامل غير وارد، نظرا للحاجة إلى الخبرة الأجنبية والتمويل في التنقيب عن النفط وإنتاجه وتوزيع.

---

[1] سالم حسين البرناوي، **السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل**، (بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية، 200)، ص. 73.

[2] Recommended citation, **Op. Cit**, p.16

أعطى القذافي الأولوية للشركات الهندية، الصينية، والفيتنامية وهذا على حساب الشركات الأوروبية والأمريكية وهذا ما أزعج الغرب خاصة بعد طرح القذافي لفكرة الدينار الذهبي الذي دعا لتبنيه في قبل الدول العربية والإفريقية والذي يعوض الدولار واليورو في التعاملات الدولية في مجال النفط، وهذا ما رفضه الغرب لتأثيراته السلبية على عملاتها النقدية التي ستتراجع في السوق الدولية إن نفذ هذا المشروع،[1] والشكل الموالي يوضح تأميم القذافي للثروات البترولية والتي ساهمت في معادات الغرب له.

[1] Eljomhouria. Com.art.46669. http://www.

الشكل رقم(12): مراحل تأمين النفط في ليبيا [*]

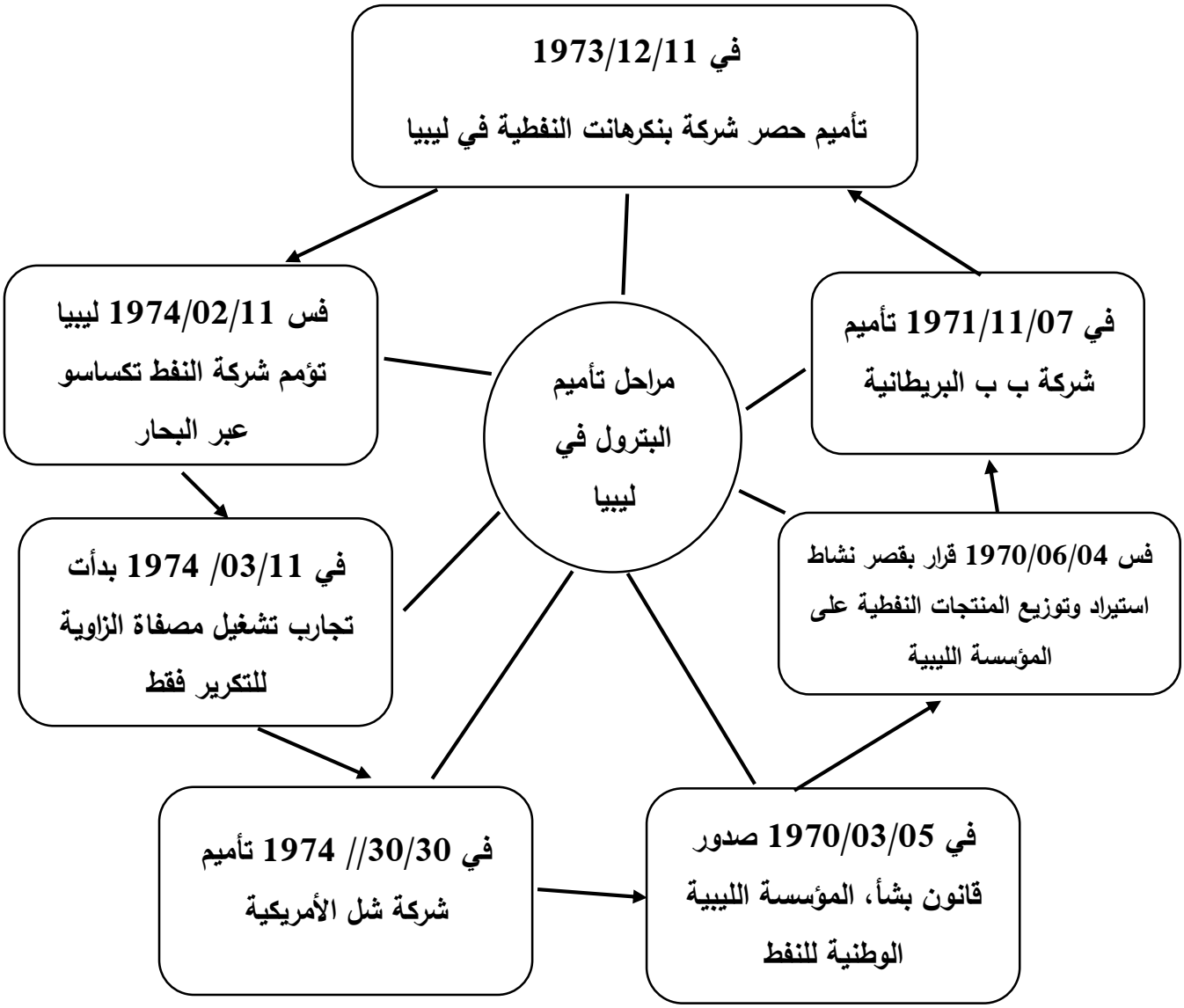

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة في الموقع أدناه

[*] للمزيد حول الموضوع **ينظر**: **النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا:** قانون رقم (66) لسنة 1973 بتأميم 51٪ في شركات النفط العاملة، تم الإطلاع يوم 12-2-2020 على الساعة 12:14، متاح على الرابط: https://security-legislation.ly/ar/node/101227

سياسة القذافي في عموم أفريقيا تشكل تهديدا للغرب، حيث اعتبرتها نموذجا للتوسعات السوفييتية، والذي كان من الواجب إحباط، ولقد أوضح تشيستر كروكر مساعد وزير الخارجية لشئون أفريقيا تحت إدارة ريجان هذا في قوله:

" أن ليبيا تحت زعامة العقيد القذافي تبنت دبلوماسية التخريب في أفريقيا وفي العالم العربي قد نجحت هذه الدبلوماسية في عرقلة مصالحنا وأهدافنا على نحو لم يسبق له مثيل"

فعلى سبيل المثال، في أواخر عام 1994، وقعت إدارة كلينتون على قانون حل الصراعات في أفريقيا، والذي وفر الأموال اللازمة لدعم جهود المنظمة في مجال حل الصراعات ولكن مع إقامة القذافي لعلاقات أوثق مع منظمة الوحدة الأفريقية، استجابت الولايات المتحدة بتقليص صلاتها بالمنظمة وتجميدها في نهاية المطاف.[1]

عارض القذافي السياسات التي ينتهجها السادات في مصر لصالح الغرب، وفي أفريقيا السوداء أيضا دعمت ليبيا الصوماليين والإيريتريينفي مواجهة أثيوبيا الموالية للغرب في عصر هايلي سيلاسي، وفي حالة تشاد، ظل القذافي يسعى إلى القضاء على الوجود الفرنسي، إن خطواته الرامية إلى إنشاء اتحاد أفريقي كانت مستنيرة في الأساس برغبته في رؤية سقوط الحكومات الموالية للغرب في كل ركن من أركان أفريقيا، نظرت الولايات المتحدة ليبيا بقيادة القذافي باعتبارها **"دولة مارقة/ rogue state"** [(*)]، ففي أواخر عام 1979، عينت الولايات المتحدة ليبيا دولة راعية للإرهاب.[2]

تعتبر إيطاليا الدولة الأجنبية الوحيدة التي تمتعت بعلاقات جيدة مع القذافي؛ كانت ليبيا المستعمرة الإيطالية الوحيدة 1942 – 1911 من بين دول المغرب العربي، عززت العلاقة بين إيطاليا وليبيا بعدة اتفاقيات منها اتفاقية 2008 التي تضمنت التزام الحكومة الإيطالية بدفع تعويضات عن المرحلة الاستعمارية لصالح طرابلس قدرت بخمسة مليارات دولار يتم استثمارها في ليبيا، في مقابل ذلك حصلت إيطاليا على

---

(1) Cheikh, **Op.Cit**, p. 158.

(2) Cheikh, **Ibid**, p.161.

(*) **الدولة المارقة:** الدول الملارقة هي الدول التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية مثل أفغانستان وإيران والعراق وليبيا وكوريا الشاملية، وبخاصة في العقد المنصرم، وهذه الدول عدائية تجاه الأجنبي ومتعالية ولا تحترم قواعد السلم العالمي وفقا لمنظور الولايات المتحدة وحلفائها، تستعملها لتبرير بعض الخيارات السياسية كتعبئة الرأي العام لدعم إجراءات وأفعال ضد هذه الدول، **للمزيد ينظر:** مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص ص. 219-220.

موافقة الحكومة الليبية للتعاون معها في مكافحة الإرهاب والهجرة غير القانونية انطلاقا من أراضيها في اتجاه أوروبا الجنوبية.

وقد أدت هذه الاتفاقية إلى جعل إيطاليا الشريك الاقتصادي الأول لطرابلس؛ فهي أكبر مستورد في للمحروقات الليبية متوجها إلى أوروبا، إذ تعمل الشركة الإيطالية للنفط **"إيني/Eni "** منذ عام 1959 وتعد أكبر منتج للنفط في ليبيا وعلى مستوى التبادلات التجارية تأتي إيطاليا على رأس قائمة الدول المتعاملة مع ليبيا بما قيمته 17.6 مليار دولار أمريكي، بحسب تقديرات سنة 2010.[1]

وبعد معاهدة السلام بين البلدين منحت ليبيا لإيطاليا مزايا تفضيلية عن غيرها من الدول،[2] وتستثمر إيطاليا في عدد من المجالات الاقتصادية غير النفطية في ليبيا، حيث أنها تصدرت قائمة المستثمرين الأوروبيين بعد بداية تنفيذ اتفاقية2008، فبعد رفع الحصار على ليبيا عززت إيطاليا العلاقات الاقتصادية، السياسية، والأمنية، وكان من بين بنود هذه الاتفاقية ما ينص على مهمة تتعلق بمراقبة الحدود الليبية الجنوبية مع تشاد والسودان والنيجر، وتتولاها – بحسب الاتفاقية – شركات إيطالية، وتقوم الحكومة الإيطالية بتمويل هذه المهمة بنسبة % 50 في حين يطلب من الاتحاد الأوروبي تمويل الـ 50 % المتبقي.[3]

ثانيا: العلاقات الخارجية الليبية –الإفريقية

مع بداية حكمه ركز القذافي على إنجاح مشروع الوحدة العربية، إلا أنه وبعد أن فشلت لعدة اعتبارات تحول مشروعه القومي العربي إلى مشروع إفريقي وأطلق على نفسه ملك ملوك إفريقيا، وقد برز ذلك في اجتماع سيرت لعام 1999 عندما دعا القادة الأفارقة إلى الوحدة الإفريقية، وقد بذل جهودا حثيثة لتطوير منظمة **"الوحدة الإفريقية/ Organization ofAfrican Unity "**[*] إلى الاتحاد الإفريقي، كما طالب

---

[1] محمد السبيطلي، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، **دراسات**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض: (يوليو 2017)، ص ص. 36-41.

[2] أحمد الزروق الرشيد، عبد الكريم مسعود أدبيش، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تدابعات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016"، **مجلة مدارات سياسية**، ع.03، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات االجزائر: (ديسمبر 2017)، ص. 92.

[3] السبيطلي، **مرجع سابق**، ص ص. 40-41.

[*] **الوحدة الإفريقية.O.A.U:** تم إنشاؤها في اجتماع 1963/05/25 بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا كمنظمة إقليمية قارية في إفريقيا أكبر قضاياها التحرير من الاستعمار وبناء الدول الإفريقية إلى جانب التكامل والتنمية، بظهورها دخلت إفريقيا مرحلة الكفاح المرتكز على المعارك السياسية والدبلوماسية، ينظر: OAU Charter, Addis Ababa, Ethiopia, 25 May 1963, articles: II, III

بأن يكون لأفريقيا مقعد دائم العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ فضلا عن طلبه بتعويض إفريقيا عن المعاناة التي ألحقتها تجارة العبيد إفريقيا.[1]

استخدم الثروة النفطية لتكويم علاقات متينة مع الدول الافريقية، حيث عمل على تنفيذ استثمارات ضخمة في مستقبل القارة 100 مليون دولار في أثيوبيا، و200 مليون دولار لليونسكو لتحسين قدرة أفريقيا على الوصول إلى التعليم العالي، كما دفع ما قيمته 4.5 مليون دولار من المتأخرات لسبع دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي كانت فقيرة إلى حد لا يسمح لها بالدفع وكانت خاضعة لعقوبات مؤقتة نتيجة لذلك، وقد صرح باقتراح مفاده أن ليبيا قد تكون على استعداد لمساعدة الاتحاد الأفريقي من خلال سداد بعض المساهمات غير المسددة التي بلغت 16 مليون دولار من الدول الأعضاء.[2]

ولتنفيذ مشروعه الأفريقي، استخدم القذافي قوة عاملة كبيرة من مصر وتونس وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (تشاد وبوركينا فاسو والنيجر وغانا ومالي) لبلوغ خطط طموحة للإنتاج والتنمية، ووفقا لتقرير مجموعة الأزمات استضافت ليبيا 300 ألف عامل من بلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، ولقد وصفت استثمارات القذافي في وجهات النظر الأوروبية باعتبارها محاولة استعمار. [3]

ثالثا: فترة التعاون بعد سقوط الاتحاد السوفياتي

كانت سياسته سببا في اعتباره الشخصية الدولية الأكثر شذعا في الغرب، ولكن كل هذا تغير في أعقاب غزو العراق في عام 2003؛ وبدأ عملية لإعادة التكامل مع الغرب،[4] فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي تبنت ليبيا سياسات تعاونية وتوطدت العلاقات مع الغرب لضمان استمرار حكم القذافي، إذ تخلى النظام الليبي عن المشروع النووي في 19 /12/ 2003، وعمل على تنشيط علاقات أوروبية ليبية، وكانت سياساتها أكثر عقلانية، وأعلنت دعمها لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 /9/ 2001 ؛ وسعت ليبيا إلى خلق علاقات سلمية مع الولايات المتحدة الأمريكية،[5]

---

(1) Nguirane Cheikh, "Stories behind the western-led humanitarian intervention in Libya: A critical analysis", **African Journal of Political Science and International Relations**, University of Poitiers, France, (June 2013), p. 158.

(2) Cheikh, **Ibid**, p. 159.

(3) Cheikh, **Loc. Cit**.

(4) Aidan Hehir, Robert Murray, **Libya : the Responsibility to Protect and the Future of Humanitarian Intervention**, Pagrave Macmillan : (2013), p.02.

(5) Georgé Joffe, Emanuela Paoletti, **Libya's foreign Policy : Drivers and Objectives, Mediterranean**, Uniteg State, rhe German Marshall Fund : (2010), pp. 19-41.

من خلال ما سبق اتضح أنا الغرب استمر في المواجهة الدبلوماسية، السياسية، الاقتصادية، وحتى الإيديولوجية مع القذافي وكانت إفريقيا والدول المستعمرة هي ساحة المعركة، ولم تسنح الفرص التي يتمكن فيها من القذافي إلا بعد وانهيار الاتحاد السوفياتي حيث لجأ القذافي إلى التقارب مع الغرب، وغيرت ليبيا استراتيجيتها بتجنب أي مواجهة مع القوى الغربية في أفريقيا ولذلك لم تعد تؤيد الحركات الثورية والراديكالية، ويقول العقيد القذافي: **"لقد انتهى عهد الدعم العسكري للحركات الثورية، ونحن الآن ندعم التنمية الاقتصادية والسلام في الدول الأفريقية".**[1]

فتغيرت طبيعة العمل الليبي بتعزيز الوحدة بين البلدان الأفريقية، وبدأت مرحلة من التعاون مع القوى الغربية في مختلف المجالات، أما عن العلاقات مع اسرائيل أزالت ليبيا شرط عدم الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل، في قائمة شروطها عند منح القروض والمعونة للبلدان الأفريقية، وهناك بلدان كثيرة انضمت إلى تجمع الساحل والصحراء، الذي أنشأته ليبيا نفسها، لها علاقات مع إسرائيل: إريتريا، ومصر، والسنغال، وبنن، وتوغو، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغامبيا، وغانا، وغينيا – بيساو، وبوركينا فاسو، وليبريا، وكوت ديفوار، الخ

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، غيرت ليبيا أيضا سياستها بعد فترة دعت فيها إلى الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني جاء عصر الدعوة إلى إحلال السلام وفق قراري الأمم المتحدة 242 و338 اللذين يعطيان حق وجود دولتين في المنطقة حتى أن القذافي اقترح إنشاء دولة واحدة تحتوي على إسرائيليين وفلسطينيين.[2] وقال العقيد القذافي في أحد خطبه في الأول من مارس 2004: "**كيف تتوقع منا أن نستمر في قطع علاقاتنا بدولة ما لأنها تربطها علاقات بالدولة الإسرائيلية... لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم.**"[3] قامت ليبيا بتكييف استراتيجياتها مع التطورات الدولية الجديدة، وشاركت في قوات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، ووافقت في عام 2003 على تدمير ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل، وتتلخص الاستراتيجية الليبية الجديدة في جعل مبدأ "**الأمن الجماعي/collective security**" يسود، وبالتالي

[1] خطاب القذافي في مؤتمر الشعب سنة 2004.

[2] خطاب القذافي أمام الأمم المتحدة في 2008.

[3] خطابه في 2004

التوقيع على ميثاق أمني أثناء قمة تشاد في عام 1999 بين السودان والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى ومصر وتونس، كما أنشأت اللجنة في عام 2003 لتسوية المنازعات بين البلدان الأعضاء.[1]

أعلنت اللجنة الشعبية العامة للاتصالات الخارجية يوم الجمعة 2003/12/19 أن ليبيا قررت وهذا من إرادتها الحرة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل ويعتبر التخلي عن الترسانة النووية جزء من المحاولة الليبية لرسم سياسة متوافقة مع النظام العالمي الجديد الناتج عن الحرب الباردة،[2] واعتبر القذافي أن القرار هو نهج **"وقائي/preventive ".**

ما يفسر تراجع الاندفاعية والحماس والقدرة على المواجهة في السياسية الخارجية الليبية هو أن البناء المتعدد الأقطاب أو الثنائي القطبية يؤدي إلى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم على الحركة المستقلة، وخاصة فيما يتصل بالتعددية والعالم الثنائي القطبية، لقد تمكنت ليبيا من الاستفادة من العالم الثنائي القطبية، حيث كان بمثابة مدخل سياسي، من أجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والدعم السياسي والدبلوماسي من جانب الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي بشكل خاص، ويشكل تفكيك القوة السوفييتية نهاية هذا الهامش وتضييق الفرص بشكل واضح وتضخم العقبات التي استشهدت بها الخيارات السياسية الخارجية الليبية على الساحة الأفريقية.

كانت السياسة الخارجية الليبية تعمل وفقا لخط مرسوم بعناية مع مجموعة من الأهداف والقيم استنادا إلى مجموعة من القدرات التي تمكن من تحقيق السلوكيات، إلا أن انهيار الاتحاد السوفييتي فتح المجال للسياسة الأميركية بنشر هيمنتها واستيلائها على العالم، وبالتالي معاقبة الدول التي كانت ضد مصالحها، وكانت مغطاة بمظلة سياسية ودبلوماسية اعطاها لها الاتحاد السوفياتي؛ والتي كانت ليبيا من بينها، [3] انطلاقا من ما سبق فإنه يظهر أن خصوصيات ليبيا مجتمعا وحكما تتلخص في ثلاث مستويات:

---

(1) Abusitta, **Op. Cit**, p. 102.

(2) Abusitta, **Ibid**, p. 105.

(*) **أحداث 11 سبتمبر 2001:** تصطدم طائرتان ببرجي مركز التجارة العالمي، على مقربة من واشنطن ترتطم طائرة ثالثة بالبنتاغون، في حين تتحطم أخرى في ولاية بنسيلفانيا، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية زوحلفائها أن العمل إرهابي يهدف إلى التهجم على الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت إنها من تنظيم القاعدة.

(3) Abusitta, **Ibid**, p. 147.

- **على المستوى السياسي/At the political level :** تميز بنظام سياسي منغلق فريد من نوعه في العالم (جماهيري) وهو الذي أدى إلى غياب الديمقراطية ودولة الحق والقانون وانعدام الحريات الأساسية، وظلت الشرعية الثورية منذ الفاتح سبتمبر 1969 التي نقلت السلطة من الحكم الملكي إلى الحكم الملكي العائلي باسم النظام الجماهيري إلى غاية 2011 المحدد الأساسي لسلوك النظام السياسي.
- **على المستوى الاجتماعي/At the social level :** أدى طبيعة التركيب القبلي في ليبيا إلى تكريس عوامل التخلف الاجتماعي وخضوع المواطنة فيها إلى نظام لا يتوافق مع متطلبات العصر.
- **على المستوى الاقتصادي/At the economic level :** على الرغم من أن ليبيا تعتبر من أغنى الدول النفطية إلى أن اقتصادها تميز بالتخلف وتدني مستوى المعيشة فيها، حيث لم يتم استغلال الطفرة النفطية فيها في بناء قاعدة اقتصادية قوية تستجيب لمتطلبات المجتمع وتلبية حاجيات أفراده.[1]

[1] بن خليفة، **مرجع سابق**، ص. 64.

المبحث الثاني: تحليل الأزمة الليبية باعتماد شبكة Brecher وWickenfield للتحول الديموقراطي

اعتبرت ليبيا بقيادة معمر القذافي مصدر قلق إقليمي وتهديد دولي، بحيث أدت السياسات والمواقف المتبناة من قبله إلى تصعيد حالة العداء الدولي إزاء ليبيا، وفي نفس الوقت خلقت حالة من القمع الداخلي، الأمر الذي افرز اعتبارات وحسابات للقوى الحكومية وغير الحكومية الدولية باتجاه التشجيع على إحداث تغيير عميق في ليبيا، وتحليل الأزمة الليبية سيتم من خلال نموذج بريشر وويكنفيلد لتحليل الأزمات، والتي سيتم اعتمادها في تحليل الأزمة الليبية

المطلب الأول: المقاربة المفاهيمية للأزمة

من مخرجات الأزمة أن تكون ايجابية أو سلبية إما بالتوصل إلى الحلول الخلاقة أو اتخاذ القرارات الخطيرة والمهلكة، فعلى سبيل المثال إحدى أهم القرارات العقلانية التي ترتبت عن أزمة الصواريخ الكوبية عام 1960 هو ربط خط هاتفي مباشر بين موسكو وواشنطن، لمعالجة الازمة وتفادي اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بين الطرفين، [1] يحمل مفهوم الأزمة معاني التوتر الشديد، والقلق، والاضطراب الانفعالات، والخوف من التهديد وغيرها لكن مخرجات الأزمة بكل معانيها وديناميكياتها وتفاعلاتها وعناصرها، تؤدي إلى مسارات متباينة وفي أغلب الأحيان تكون غير متوقعة وهو العامل الذي يزيد من حالة التوتر ويعطي لمفهوم الأزمة معناها السياسي والأمني.

يمكن أن تؤدي ضغوط الأزمة إلى اتخاذ قرارات خطيرة تزيد الوضع سوءا، مثلما حدث للقذافي في 2011 حيث تبنى سلوكا عدوانيا إلا أن الانحراف عن العقلانية في حالة معمر القذافي، ليس ناتجا عن التوتر وإنما بسبب تأثير الخاصيات الشخصية والصور المعرفية المظللة المستحكمة في البنية المعرفية للقذافي التي صورت له الواقع على غير الوضع الفعلي للأزمة الأمنية القائمة في شرق البلاد.

[1] Graham T. Allison, **"Conceptual Model and the Cuban Missile Crisis,"In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 342- 360.

لم تختبر الحكومات العربية أزمة أحداث الثورات الشعبية ولطالما أطلق على الوطن العربي بالاستثناء الديمقراطي لكونه لم يتبنى الديمقراطية في "**موجتها الرابعة/fourth wave** " [*]، ذلك أن المجتمع العربي يتمتع بجملة من الخصائص الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية، لا تسمح له هذه المقومات باتباع المد الديموقراطي وخاصة الاجتماعية منها، بالتركيز على المجتمع المدني في الوطن العربي وحالات التقدم والتراجع،[1] ولم تعرف السلطة الحاكمة الأطراف المحركة لها، كما أنها لم تتوقع أن تواجه تمردا عسكريا داخليا يقف على جانب القطاعات الأخرى، وبذلك اتخذ معمر القذافي قرارات في الاتجاه الخاطئ مزقت البلاد بواسطة حرب أهلية قاسية.

بدأت الأزمة الليبية بالاحتجاجات الشعبية بتاريخ 15 فبراير 2011 في مدينة بنغازي شرق البلاد وهي ثاني أكبر مدينة ليبية بعد العاصمة طرابلس، ميل الحكومة الليبية السريع نحو خيار الحسم العسكري أثناء تسعة أيام من الاحتجاجات الشعبية، بواسطة استخدام الذخيرة الحية في تفريق المتظاهرين كان مؤشرا على تعقيد الأزمة الليبية تعكس هذه الطريقة الخاصية التسلطية في إدارة الأزمة، من خلال إهمال كل الخيارات الأخرى عدا التركيز على خيار الحسم العسكري، أهملت الحكومة الليبية خيار التفاوض، أو المساومة أو الحلول الوسطى، أو الخيارات الجريئة أو الحلول الخلاقة.

عاشت ليبيا تحت الاستبداد المركزي المفرط لحكم العقيد معمر القذافي الذي استطاع السيطرة على الجغرافيا الليبية باعتماد قوة السلاح والموازنات القبلية، لفهم منطق بناء الأطر السياسية حولة العلاقة بين المجتمع والدولة الليبية وعلاقاتها مع محيطها الخارجي –أقليمي ودولي– لابد من العودة إلى أطروحات

---

[*] **موجات الديموقراطية:** حسب (**Samuel Huntington**) شهد العالم موجات من التحول الديموقراطي « **waves of democratic transition**»، عرضها في كتابه موجة الثالثة من الديمقراطي، « **Demovracy's Third Wave** » أن الديموقراطية جاءت في ثلاث موجات، وموجتان متضادتان « **Two Reverse Waves** » هذه الموجات فسرت تحول أنظمة غير ديموقراطية إلى أنظمة ديموقراطية في فترات زمنية مختلفة:

- **الموجة الأولى:** في العشرينيات من القرن التاسع عشر لغاية 1926، تبنت فيها 29 دولة الديموقراطية، تبعتها موجة مضادة بوصول موسولوني للسلطة في إيطاليا عام 1922 أدت إلى تراجع الدول الديموقراطية إلى 12 دولة.
- **الموجة الثانية:** بعد انتصار دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية؛ بحيث وصل عدد الدول الديموقراطية إلى 36 مع حلول عام 1962، تبعتها موجة مضادة أدت إلى تراجع الدول الديموقراطية إلى 30 دولة.
- **الموجة الثالثة:** أما الموجة الثالثة من الديمقراطية فقد كانت بين عامي 1691 –1691ازداد عدد الدول الديمقراطية دولة بحوالي 119 دولة، للمزيد حول الموضوع. **ينظر**: علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، **مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية**، م1، ع.2، (أكتوبر 2015)، جامعة الزاوية، ص. 56.

[1] عرضها الكاتب عبد الوهاب علوب هذه الخصائص في مقدمة تحليلي في: صامويل هنتغتون، تر: عبد الوهاب علوب، **الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين**، (الكويت: دار سعاد الصباح ط1، 1993)، ص ص. 9-55.

القذافي التي وردت في مؤلفه الكتاب الأخضر حيث أن سلوكيات صانع القرار ارتكزت في مجملها على ما ورد في هذا الكتاب وبذلك من خلال دراسة المسار السياسي للقذافي وخاصة على المستوى الداخلي التي كانت علاقات توترية حادة وصلت لحد الأزمات مع الغرب كل هذا أعطى الكثير من المبررات للإطاحة به من قبل معارضيه داخليا وخارجيا.

المطلب الثاني: تحليل الأزمة على المستوى الكلي

من خلال هذه المصفوفة سنتطرق إلى تحليل الأزمة الليبية بكل متغيراتها الجزائية والكلية استنادا إلى المعايير التي حددها الباحثان، حيث يتم في المطلب الأول التطرق إلى تحليل الأزمة على المستوى الكلي، فيما يقوم المطلب الثاني على التحليل الجزئي.

الفرع الأول: المتغيرات النوعية

أولا: نقطة الانهيار /Breaking Point

نقطة القطيعة؛ تتضمن ثلاث نقاط أساسية تتمثل الأولى في الحدث المولد للأزمة، الفاعل الذي كان سببا في الأزمة، وتاريخ بداية ونهاية الأزمة أي مدتها، ينصب **" الحدث المولد للأزمة /-Crisis generating event "** مجموعة الأسباب التي أدت في مجملها إلى بداية المظاهرات التي كانت في17 فبراير 2011، حيث تجمع المتظاهرون في المدن الليبية الكبرى لمطالبة بإطلاق سراح المحامين والدعوة إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي للنظام الحاكم، الذي جاء رده عنيفا بشكل خاص وسرعان ما تصاعدت الحالة إلى صراع مسلح بين المتمردين والقوات الحكومية، وتمثلت الأسباب في:

1. **الأوضاع الاجتماعية**

أ- **التغير الديموغرافي:** من بين العوامل التي ساهمت في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية الأقل من 25 سنة وانفتاحهم على العالم الخارجي،[1] إذ تعرف ليبيا على غرار دول الوطن العربي طفرة شبابية، يعانون من مشاكل الاقصاء وقلة فرص العمل، الامر الذي جعلهم ساخطين على النظام وسياسته، حيث شهدت ليبيا زيادة في العامل الديموغرافي، ساهمت

[1] عبيد، **مرجع سابق**، ص. 81.

ظروف توفر سبل الحصول على تعليم في ليبيا في تشكيل ثقافة الشباب،[1] لم تستطع هذه الفئة التأقلم بين شعارات وواقع مناقض لها، [2] ذلك أنه طيلة فترة حكم القذافي استمر بشكل فاعل في الحديث عن المثل العليا للعدالة، ودعمها بالتوجهات القومية الإسلامية، في حين كشفت السياسات الممارسة التناقض الحاصل في الفكر والتجربة على كل المستويات،[3] فالفجوة بين الأجيال هي العنصر التي ولد الاغتراب السياسي في ليبيا،[4] ومن ثم انعكس في الاستعداد للثورة رغبة في التغيير.

ب- **تردي الخدمات الاجتماعية:** الدول العربية في كثير من الظروف والمشكلات الاقتصادية التي أثرت في مستوى المعيشة، فارتفاع معدلات البطالة وضعف نتائج برامج التشغيل، إذ تشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية بين 15-20%، إلى جانب تراجع جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين (التعليم، الصحة، والمواصلات...)،[5] في عهد القذافي ارتفع الاختلاف الجهوي والمناطقي المرتبط بالتشكيل القبلي، انعكس على اقصاء الشرق وتهميشه في توزيع الميزات والموارد وعدم إدراجه في السياسات التنموية.

ت- **انتهاك حقوق الإنسان:** شهدت فترة حكم القذافي سجلا حافلا في مجال انتهاك حقوق الإنسان حيث تم قمع الحريات، تقنين الصحافة، تسليط الرقابة على المطبوعات، وارتفع عدد سجناء الرأي والسياسيين، فضلا على الاعدامات الجماعية التي راجت نهاية السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من الـ20 وراح ضحيتها العديد من طلبة الجامعات والمثقفين وأصحاب الفكر السياسي المناهض للقذفي وأعدموا،[6] ومن أهم الأحداث

---

(1) يوسف كرباج، **هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديموقراطية نموذجا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص. 8.

(2) محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل في نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها (بروتريا: معهد الدراسات الأمنية، 2022)، ص. 12

(3) Mihamed Between, the Political Belief System of Qaddafi Power Politics and Self Fulfiling Prophecy, **Journal of Libyan Studies**, vo.l.4, n. 1, (Summer2003), http://sgsnow. Files.wordpress.com/2011/03/political belief system of qaddafi.

(4) Kelly Gosa, **From normalization of r om normalization of relations t elations to war: United States-Lib o war: United States-Libya relations 2001-2011,** International Studies Department College of Liberal Arts and Social Sciences DePaul University, Chicago : (January 2013), p. 40.

(5) شليغم عبير، "التغيرات الجديدة في الوطن العربي... هل هي الطريق لتحقيق الديموقراطية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.3، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر–: (جوان 2015)، ص. 49.

(*) في الفترة الممتدة من 1969 تاريخ توليه الحكم لغاية 2001 بعد رفع العقوبات التي كانت قائمة على ليبيا.

(3) Paper of the collaborative Nato-Harvard project, **Towards a Compregensive Response to Health System Strengthening in Crisis – Affected Fragile States : The Libya Case Study**, Harvard University and Nato : (2013) , pp. 12-13.

(6) عبيد، **مرجع سابق**، ص. 80

الشعبية في ليبيا فيما يتعلق بأعمال العنف من قبل النظام ما يلي: في يونيو عام 1996 مجزرة **"سجن أبو سليم ".** [*]

في عام 1996 حدثت مجزرة أخرى بطرابلس وفي في 17 فبراير من عام 2006 اندلعت في بنغازي مظاهرات بالمئات ردا على الرسوم المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم،انتهى بمقتل 11 متظاهر وسقوط مالا يقل عن 35 جريح،[1] من خلال ما تم فحقوق الإنسان في ليبيا كانت تتعرض للانتهاكات لأبسط الأسباب، الأمر الذي انعكس في نهاية الأمر على وجود سخط شعبي شجع على الثورة.

2. الأوضاع الاقتصادية

أ- **غياب التنمية:** يعتمد اقتصاد ليبيا بالكامل على صناعة البترول ، وهو ما لا يتطلب من المجتمع أن يقوم على مبدأ تقسيم العمل،[2] عانت ليبيا من الغياب التام لمؤسسات الدولة الحديثة وعدم الانسجام العميق للسياسات ما أدى إلى تهالك البنى التحتية وتردي الخدمات الاجتماعية وندرة فرص المبادرة الفردية، في ظل بيئة استثمارية منفردة لا تخضع لأي ضوابط قانونية شفافة، [3] إن شساعة المساحة تطلبت من القيادة في ليبيا خلق تنمية حقيقية وبنية تحتية كبيرة للربط بين كل مناطق الدولة، إلا أن الدولة غيبت التنمية وخلقت نوعا من العزلة الحضرية، ونقص في النقل والاتصالات، ودون وجود معاملات تجارية ومالية واتصالية تجري عبر الحدود الجغرافية الطويلة المسافات للإقليم كما يعتقد **(كارل دويتش/ Carl Deutsch)**،[4] وهو ما نتج عنه فيما بعد انتشار الجماعات المسلحة.

ب- **غياب العدالة التوزيعية للموارد:** نتيجة عدم وجود دستور لليبيا ينظم العمل السياسي وانتشار الفوضى عند توزيع بعض الحقوق كالمساكن والقروض والأراضي،[5] انتشرت عدم المساوات والتفاوت الصارخ في

---

[*] **سجن أبو سليم:** يحوي هذا السجن المعتقلين السياسيين في المقام الأول يعد من أكثر سجون ليبيا احكاما وتحصينا، وهو لا يخضع لإدارة وزارة العدل الليبية بل يدار مباشرة من طرف الأمن الداخلي.

[1] عبيد، **مرجع سابق**، ص ص. 80- 86.

[2] Schnelzer, **Op. Cit**, p. 45.

[3] شعلان، **مرجع سابق**، ص. 84.

[4] Karl W. Deutsch, **The Analysis of International Relations**, (U.S.A.: Prentice-Hall International Editions, 3rd edition , 1988), pp. 286-88.

[5] عبيد، **مرجع سابق**، ص. 76.

توزيع الثورة إلى جانب الآثار الناجمة عند احجام الرأسمالية الوطنية في القطاعات الشعبية الخاصة عن المشاركة في برامج التنمية بعقل القرارات والإجراءات العميقة التي استهدفت فئة التجار وأصحاب أعمال المقاولات والبناء وشركات القطاع الخاص منذ عام 1977 وحتى إعلان تشكيل **"لجنة التطهير/ Purge Commission "**(*) في ليبيا في ماي 1979.(1)

ليبيا كغيرها من الدول الطاقوية الريعية التي فشلت في تكوين هيكل ديمقراطي يغيب فيها نسبيا الدخل من الضرائب المحلية وهذا الغياب يجعل المواطنين أقل تأثيرا على الحكومة في المطالبة بتحقيق حاجياتهم،(2) وهذا ما زاد من تهميشهم وهضم حقوقهم، ووفقا لتقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في عام 2010، فإن إعادة إدماج ليبيا في المجتمع الدولي لم تكن مصحوبة بإصلاحات كبيرة في وضع حقوق الإنسان المحلية،(3) دفعت السياسة الداخلية والخارجية التي تبناها القذافي على المستوى الاقتصادي إلى تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع، كون أنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة؛ فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته والمقربين منه بتكديس ثرواتهم المالية في الخارج وشراء الأسلحة مستفيدين من الحصار الذي فرض على ليبيا، وحرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم بل واستخدمها في شراء الأنصار داخليا وخارجيا.(4)

3. الأوضاع السياسية: تلخصت الأوضاع السياسية في:

أ- **تآكل شرعية النظام الحاكم:** كرس القذافي أفكاره وهمش المعارضة وجعل من القبيلة أساس هيكلة النظام، حيث بنى نظاما جمع بين ثلاث أنظمة متداخلة نظام أيديولوجي وهو النظام غير الرسمي يترجم محتوى الكتاب الأخضر، نظام غير رسمي يعتمد على شبكات سياسية اجتماعية، شبكات الرعاية والمحسوبية التي تستخدم المال لشراء الولاء له وبذلك كان في ليبيا سلطتين سلطة الشعب كواجهة للحكم وسلطة الثورة

---

(1) عبيد، **المرجع نفسه**، ص. 80.

(*) **لجنة التطهير**: فرقة مكونة من 81 لجنة عسكرية من ضباط لجيش كلفت بتنفيذ ما يسمى بقانون التطهير الذي أصدرته المؤتمرات الشعبية وفقا لتوجهات العقيدة اقتحمت بموجبه محال ومكاتب التجار ورجال الأعمال واستولت على ممتلكاتهم من البضائع والسلع وحتى المعروضة للتجارة من الهب وكذلك العملات وأوراق البنوك الأجنبية باعتبار أن التعامل بها جريمة تعرض مرتكبيها للعقوبة. **ينظر**: عبيد، **مرجع سابق**، ص. 81

(2) Varveli, **Op. Cit**, pp. 2-4.

(3) Hehir, Murray, **Op. Cit** , p. 03.

(4) عبيد، **مرجع سابق**، ص ص. 72-75.

كحاكم فعلي، [1] خلال فترة حكم معمر القذافي تآكلت أسس شرعية النظام السياسي المتمثلة في الثورة القومية، المساواة والعدالة الاجتماعية شرعية الكرامة، الهوية الوطنية، القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية.[2]

ب- احتكار السلطة والقوة: بموجب خطاب 15 أفريل 1973 انتهت كافة سلطات مجلس قيادة الثورة إلى جانب تجميد كافة مؤسسات الدولة وتعطيل السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية وأعلن أن الدولة ستحكم بموجب لجان شعبية يتم اختيارها بالتصعيد (الترقية)،[3] والشكل الموالي يوضح العناصر الثلاثة سابقة الذكر، فالنظام الليبي الشمولي يقوم على سياسية استبدادية أدت إلى انسداد سلطوي تحتكره مجموعة من النخب المحددة من قبل النظام؛ يعززه احتكار الثروة المتمثلة في الموارد الريعية للمحروقات، انعكست في انتشار الفساد في كل المجالات، من أهم مظاهره تدويل السلطة عن طريق آلية التوريث.

المخطط رقم(13): سمات الحالة السياسية في ليبيا قبل الثورة

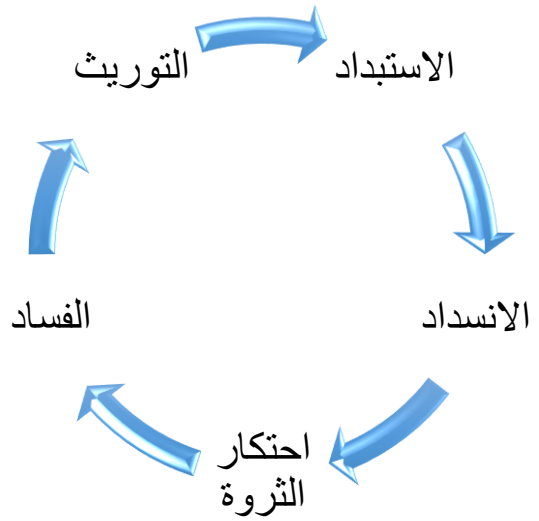

المصدر: من إعداد الباحثة

ت- قمع المعارضة: لم تشهد ليبيا منذ الاستقلال حراكا سياسيا وحزبيا حقيقيا؛ ظلت حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة ولم تظهر السلطات قدرا يذكر من التسامح إزاء المعارضة إذ تعرض

[1] Centre International de Recherches et d'Etudes sur La Terrorisme, **Libya : un Avenir Incertain** : Compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens (Ciret-avt), Paris (Mai 2011), p. 8.

[2] عبيد، **مرجع سابق**، ص. 70.

[3] عبيد، **المكان نفسه**،

المعارضون للنظام والنشطاء السياسيين الشباب إلى السجن بدون محاكمة وعدم الكشف عن مصيرهم، وعدم تمكن الشخص من الدفاع عن نفسه أمام القضاء فضلا عن وجود مراكز احتجاز سرية وغير موثقة وغير قانونية،[1] لقد عملت السلطة السياسية في ليبيا على قمع المعارضة واعتبارها تهديدا صريحا لسلطتها، فقد اتخذ النظام موقفا متشددا من المعارضة مستخدما كل الإمكانيات؛ ولم يدخر يسمح بنشوء أي تنظيمات أو قوى يمكن أن تشكل خطر عليه، حتى لو تطلب الأمر للجوء لاستعمال القوة العسكرية،[2] بناء على ذلك لم يكن امام المعارضة الفرصة لتنشط داخليا، وهذه مجموعة التنظيمات المعارضة التي ظهرت إبان النظام السابق رغم التضييق:

الجدول رقم (03): يوضح مجموعات التنظيمات المعارضة للقذافي

التنظيم	تاريخ التأسيس	
الحركة الإسلامية الليبية	1980	اسقاط النظام
الجبهة الوطنية الديموقراطية	أوت 1980	
الحركة الوطنية اللسبية	ديسمبر 1980	
جيش الانقاض الوطني الليبي	جانفي 1981	
جبهة الديموقراطي الليبي	سبتمبر 1981	
الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا	أكتوبر 1981	
الاتحاد الدستوري الليبي	أكتوبر 1981	
اتحاد عام طلبة ليبيا	ديسمبر 1981	
منظمة تحرير ليبيا	1982	
حزب التحرير	1983	
تنظيم البركان	جانفي 1984	
التنظيم الوطني الليبي	مارس 1985	
حركة الكفاح الوطني الليبي	أوت 1985	

[1] عبيد، **مرجع سابق**، ص ص. 72-73.

[2] عمران محمد المرغني الجداري، **الثورة الليبية الواقع والطموح في بناء الدولة**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 144

منظمة السابع من ابريل	1985	اسقاط النظام
حركة النضال الشعبي الليبي	مارس 1986	
الهيئة الليبية للخلاص الوطني	يوليو 1986	
التحالف الوطني الليبي	مارس 1986	
مجموعة الديموقراطيين الليبيين	جانفي 1987	
حزب الامة	ديسمبر 1987	
الجيش الوطني الليبي- القوات المسلحة الوطنية	جويلية 1988	
التجمع الإسلامي الليبي	/	
المؤتمر الليبي للأمازيغية	/	

المصدر: الجداري، **المرجع نفسه**، ص. 148

4. العوامل الخارجية

أ- نظرية الدومينو

بمعنى في أن ما يحدث في دولة ما تتأثر به دولة أخرى تشابهها في الخصائص السياسية والاجتماعية خاصة إذا ما كانت تقاربها جغرافيا،[1] ففي خضم ما عرف بالربيع الربيع انطلقت الثورة الليبية نتيجة لما حدث في تونس ومصر، حيث شجعت الثورتين الليبيين وكسرت حاجز الخوف لديهم، فقد تأثر الشباب الليبي بما يحدث في دول الجوار من انتفاضات مطالبة بالحريات حيث أن سقوط نظامي تونس ومصر حفز الليبيين للاستمرار،[2] وهو ما يعرف في الأدبيات السياسية بنظرية الدومنيتو، وبمجرد ما اندلعت الثورتين كثفت المعارضة من نشاطها وسارعت لتوظيف الحدث لصالحها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، واتجهت إلى المجتمع الغربي لطلب المساعدة لإحداث التغيير السياسي في ليبيا.[3]

[1] الجداري، **الثورة الليبية الواقع والطموح في بناء الدولة**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 128.

[2] Ciret-avt, **Op. Cit,** p.14.

[3] الجداري، **المرجع نفسه**، ص ص. 150-151.

ب- الأسباب الإعلامية

لعبت وسائل الإعلام الدولية دورا سلبيا، حيث قامت بالمبالغة في وصف الأحداث لحمل الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات مستعجلة قبل تحري الحقيقة، وحسب المعهد الدولي لابحاث ودراسات الإرهاب ومساعدة ضحاياه؛ فإن بعض القنوات العربية والأجنبية ساهمت في استصدار قرار الحضر الجوي،[1] بينت ثورة الشباب العربي بداية العام 2011 كيف لعبت شبكة الانترنت دورا مهما في تعبئة الشارع وتوجيه الثورة ذلك أنها عملت على توحيد صفوف هؤلاء الشباب، من خلال توصلهم ببعضهم وكانت المتنفس الوحيد تقريبا للتعبير عن آرائهم وأفكارهم،[2] من ناحية أخرى اعتمدت الدول المعادية للقذافي والراغبة في تنحيه عن الحكم على الإعلام في تضخيم الوضع لكسب تأييد المجتمع الدولي لشن الحملة العسكرية على ليبيا.

لعب الاعلام الدور الرئيسي في تطويع الحالة الليبية منذ لحظاتها الأولى باتجاه أن تكون حالة خاصة وقد اختارت الدول المعادية للقذافي أن يرى العالم كل التطورات في ليبيا من خلال منظور اعلامي، والذي تمت السيطرة عليه وبالتالي تغييبه عن الحقيقة، وبذلك تماشت التغطية الإعلامية الغربية والقطرية غير المتزنة وإصرارها على أن النظام كان يواجه متظاهرين مسالمين مع نظرية زعزعة الاستقرار، ذلك أن الرؤية الإعلامية يومها مثلت أقصر وأسهل الطرق لتسويق التدخل العسكري في ليبيا.

إن ما جرى في ليبيا وتدخل النيتو اعتبر عملية مضللة في جوانب رئيسية، حيث أثبتت الرسائل حجم الدعاية الإعلامية الكاذبة كمثل تلك التي انتشرت أن القذافي كان يوزع على قواته حبوب الفياغرا من أجل دفعهم إلا الاغتصاب الجامعي وأن الجثث كان تنقل من قبل الحكومة الليبية إلى المواقع التي قصفها النيتو ليخلق دعاية مثيرة عن الضحايا بين المدنيين نتيجة لقصف التحالف.[3]

ما جرى في ليبيا وتدخل النيتو اعتبر عملية مضللة في جوانب رئيسية أولا في تناقض بين التقارير والإعلام الغربي فالقذافي لم يبدأ العنف باستهداف المدنيينف الأمم المتحدة ومنظمة العنف الدولية كانتا قد وثقتا أن في المدن الأربعة التي اجتاحها الصراع –بنغازي، مصراتة، البيضاء، وطرابلس–فإن العنف قد

---

[1] Ciret-avt, **Op. Cit** p. 16.

[2] مصطفى سحاري، **السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي الجزائر نموذجا**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص. 95.

[3] Hoff, **Op. Cit**, p. 15.

بدأه المحتجون وجاءا رد الحكومة عسكريا لكنها لم تستهدف المدنيين عمدا ولم تستعمل القوة الغاشمة كما دعت وسائل الإعلام المعادية للقذافي.[1]

كما أن التقارير الإعلامية قد ضخمت عدد القتلى على الأقل بـ 10 أضعاف ففي الوقت الذي وثقت منظمة هيومن رايتس وتش عدد القتلى بـ 233 قتيلا في كافة أنحاء ليبيا قال أنه وجود أكثر من ألفي قتيل في بنغازي خلال الأيام الأولى من الانتفاضة وكانت قوات القذافي تركز في أضيق الحدود على المقاتلين ولم يرتكب أي من حمام دم في أي من المدن التي استعادتها قواته من المتمردين كان هدف الناتو هو اسقاط النظام ولوكان ذلك على حساب زيادة الخطر بالنسبة لليبيين.[2]

أما الثالثة فتمحورت حول تحديد **"تاريخ بدء الأزمة ونهايتها/ Date and end of the crisis"**، حيث بدأت الأزمة في 2011 وانتهت أزمة التحول الديمقراطي بشكل مأساوي في 20 أكتوبر 2011 مع أسر القذافي واغتياله في ضواحي سرت.

ثانيا: المعايير العامة/General standards

1. أطراف الصراع

تتضمن المعايير العامة بدورها ثلاث عناصر تمثلت الأولى في **"القضية الرئيسية/Key Issue"** لم تكن أي فكرة اسقاط النظام واردة غير المطالبة ببعض الحقوق والحريات، ونتيجة لتعنت النظام القائم برزت قضية رئيسية واحدة وهي اسقاط النظام الديكتاتوري، أما العنصر الثاني فينصب حول **"الجهات الفاعلة المعنية/relevant actors"** أطراف الصراع العقيد معمر القذافي الذي حظر قيام أي نوع من لديموقراطية المباشرة عن طريق اللجان الشعبية، واعتمد على الهياكل التقليدية لمجتمعه لتظهر ليبيا كدولة قبلية خالية من مؤسسات الدولة المعروفة عموما في العالم سواء كانت ديموقراطية أم لا،[3] لم يكن المتظاهرون سوى فاعلين لمدة لا تتجاوز أربعة أيام ؛ وفي وقت لاحق أصبح التمرد المسلح طرفا فاعلا

(1) Kuperman, Lessons from the intervention in Libya, **Op. Cit**, p. 18.
(2) Kuperman, Lessons from the intervention in Libya, **Ibid,** , p. 20.
(3) HAIMZADAH Patrick, « L'identité tribale en Libye : sa présentation et son instrumentalisation » in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015, p.48

رئيسيا وأصبح المجلس الوطني الانتقالي المتحدث الرسمي اعتبارا من 20 فبراير 2011. ليتم فيما بعد مع تطور الحرب الأهلية وضوح كل القوى الوطنية الفاعلة في الأزمة الليبية.

في الحرب الأهلية في 2011 كانت هناك مجموعة من القوى التي تدير الحرب منها الداخلية والخارجية، انقسمت الداخلية إلى قوات القذافي بتشكيلاته المختلفة، والثوار بمختلف المجموعات المسلحة إلى جانب قوات الناتو المتعاونة مع الثوار، وبذلك اشتمل النزاع الأهلي في ليبيا ثلاثة أطراف رئيسية وهي :الحكومة الليبية التي يقودها العقيد معمر القذافي، قوات المعارضة المنضوية تحت المجلس الوطني الانتقالي، والأطراف الخارجية المتعددة والمتدخلة بمستويات مختلفة، وقد تم تحديد الأطراف على النحو الآتية:

أ- **قوات نظام معمر القذافي:** ممثلة في الكتائب الأمنية، الميليشيات القبلية، والمرتزقة: [1]

- الكتائب الأمنية/Security battalions
- كتيبة خميس/Khamis Battalion
- المرتزقة/Mercenaries : [2]
- القوات البحرية والجوية في ليبيا/Libyan Navy and Air Force. [3]

ثانيا: قوات الثوار/Rebel forces

- قوات المعارضة/Opposition forces
- الاتحاد الدستوري الليبي/Libyan Constitutional Union
- الرابطة القانونية لحقوق الانسان/Human Rights Law Association : [4]
- القبائل/Tribes
- المنشقون عن نظام معمر القذافي/Muammar Gaddafi regime dissidents : تمثلوا في:[5]
  - أعضاء من السلك الدبلوماسي/Members of the diplomatic corps :
  - أعضاء من الحكومة/Members of the Government :

---

(1) ICG, pp. 9-10.

(2) Mehdi Taje, "Les Enjeux Géopolitique de la Crise Libyenne", **Tribune**, N° 75, p. 01.

(3) للمزيد حول القوات البرية والبحرية الليبية **ينظر**: Varum , **Op. Cit**, pp. 28-30

(4) ICG، ص ص. 17-19.

(5) إبراهيم، جواد، خيري، الكيالي، الجمل الأسمر، **دراسات استراتيجية: تقدير موقف الثورات العربية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ط دراسات استراتيجية، ط.1، 2012)، ص. 41.

- أعضاء من الجيش وقوات الأمن/ Members of the military and security forces.[1]

- الشباب/Youth :
- الجهاديون/Jihadists :
- المجلس الوطني الانتقالي/National Transitional Council [2]

بالعودة إلى **(لويس مارتيناز/Luis Martinez)** المتخصص في الشؤون الليبية صنف القوى المعارضة إلى 05 أطراف:[3]

- متعاطفون مع النظام الملكي
- وطنيون مصدومون من تحول القذافي إلى النظام الجمهوري
- الإسلاميين (التيار الإخواني والجهادي)
- الديموقراطيون الليبيون
- الشباب المتظاهرون

أما العنصر الثالث فقد تمثل في **"سياق الصراع المباشر الحرب/السلام/العنف / Context of war/peace/violence direct conflict "** ففيما يتعلق بسياق الصراع؛ كانت الجاهزية النفسية واندفاع السلوك القوي نحو استخدام السلاح وتشكيل اللجان المسلحة في فترة قصيرة جدا، بغض النظر عن المساعدات التي تلقاها المتمردون والأسلحة التي تدفقت إليهم من كل جانب، هو المناخ النفسي والمعرفي والاجتماعي القابل للانفجار الشديد في أي لحظة، بحيث كان كل واحد مستعد لحمل السلاح لقتال قوات الحكومة، كنتيجة لتراكم التجارب المؤلمة التي مورست عليهم من قبل حكومة معمر القذافي طيلة أربعين سنة من الحكم والممارسات القاسية والسياسات الخاطئة، وعد كان الصراع المسلح بين قوات النظام والعارضة

---

[1] سداد مولود سبع، "عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م.6، ع01، جامعة بغداد –مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–: (2017)، ص. 148.

[2] سبع، **مرجع سابق**، ص. 148.

[3] صرية العايب، عتيقة كواشي، "مآلات الدولة الليبية في ظل التداخلات الجنبية: نموذج التدخل التركي"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، م.6، ع.1، (2020)، ص. 326.

كلعبة صفرية بحيث عمل كل طرف على ازالة الطرف الأخر –نظرية المباريات –، كما ساعد المد الديموقراطي وانتشارها في العالم، وانتصار الليبرالية وموجات التغيير الديموقراطي في قيام وتطور الأزمة.

2. تقنيات إدارة الأزمة

تتضمن مؤشرات تحليل الأزمة انطلاق المظاهرات في ليبيا (ردود فعل النظام/ التصعيد الشعبي) بدءا بـ **"مكان العنف بين وسائل الإدارة الأخرى/ Place of violence among other means of administration"** ذلك أنه منذ بداية المظاهرات؛ كان القمع مشجعا وسرعان ما تم استخدام القوة المسلحة ضد المتظاهرين ولعب العنف السياسي يلعب دورا محوريا، وخاصة مع المطالب برحيل هذه الأنظمة، ويتفاقم مع انتشار التمرد في كافة ليبيا، فضلا عن **"تاريخ وشكل وشدة اللجوء المحتمل إلى العنف/history, form and severity of possible recourse to violence "**

مع توسع الاحتجاجات المناهضة للنظام في المجلس الوطني الانتقالي، زاد الرفض العنيف للقذافي من دون أي إمكانية للتوصل إلى تسوية، بوصفه المتظاهرين في بنغازي بـ(فئران /صراصير) وتلخص الرد في تولي موقف دفاعي يحشد المؤيدين ويرفض التنازل عن السيطرة بأي ثمن، وظلت هذه المواقف الدفاعية بلا تغيير طيلة فترة الصراع، فقمع القذافي، وعزله عن الواقع، وعدم رغبته في التغيير، كل ذلك كان سببا في تعزيز الشعور بالظلم لدى الشعب الليبي وإحداث ردود أفعال عنيفة والإجراءات الصارمة التي فرضها النظام، وساهم في التحريض على الصراع واجتذاب قدر أكبر من التأييد الشعبي، وتوسيع نطاق الاحتجاجات إلى بالتالي فإن طبيعة الصراع عزز من الطبيعة الدموية له.[1]

3. رد فعل القوى العظمى

تباينت **" ردود فعل/ Reactions"** المجتمع الدولي (بالتركيز على الدول) في هذا العنصر من الأزمة الليبية إلى جانب اختلاف درجة **"تأثير/ Impact "** كل طرف مشارك في الأزمة، يمكن تحديد دور القوى الدولية من خلال مواقف بعض الدول الأوربية المهمة مثل إيطاليا، فرنسا وألمانيا وبالطبع

[1] Maya Bhardwaj, Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War, **International Review,** Vol.1, The Washington University (2012) p. 82.

الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمعت هذه الدول على مجموعة من الأفكار التي تشكل المقاربة الدولية للتدخل العسكري في ليبيا.

نظرا للوضع الجغرافي السياسي والجغرافي الاستراتيجي لليبيا فإن القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، تحاول استغلال أزمات التحول الديمقراطي في العالم العربي بصفة عامة لصالحها، من خلال التلاعب بكل من الأطراف الرئيسية والمجتمع الدولي، وذلك للحفاظ على منظومة تحالفاتهما ومناطق نفوذهم.

أ- **الولايات المتحدة الأمريكية:** من حيث المبدأ؛ ومهما كانت مؤهلات ردود فعل الولايات المتحدة على أزمات التحول الديمقراطي في العالم العربي، فإن هذا البلد يعتبر مؤيدا للتغيير الديمقراطي إلى جانب المعارضة، لأن الولايات المتحدة قدمت بالفعل مبادرة في هذا الاتجاه منذ عام 2003 وهي "**مبادرة الشرق الأوسط الكبير**" إلا أن وجودها في الأزمة الليبية كان محتمشا مقارنة بقضايا أخرى كتواجدها في العراق، ولكن في ظل النفوذ المشترك بين (**هيلاري كلينتون/ Hilary Clinton**) وزيرة الخارجية، و(**سوزان رايس/ Souzan Rais**) ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، و(**سامانثا باور/ Samantha pawer**) مستشارة الأمن القومي، وافق باراك أوباما أخيرا على إشراك الولايات المتحدة في ليبيا شريطة ألا تتولى واشنطن القيادة السياسية للعمليات ليبيا.

ب- **فرنسا:** قال ساركوزي إن القمع الوحشي والدموي من قبل حكومة القذافي للمدنيين مقززا للنفس، إذ مارست فرنسا إلى جانب بريطانيا ضغطا للتأثير في أعضاء مجلس الأمن لدعم القرار 1973، وحث (**آلان جوبيه/ Alan Jobbie**) وزير الخارجية الفرنسي في كلمة في مجلس الأمن في 17 مارس على القيام بعمل عسكري حيث قال: **" إن كل يوم وكل ساعة تزيد من حجم جريمة قوت القمع على المدنيين الراغبين في الحرية ولا سيما أهالي بنغازي"**، وفي 24 فبراير 2011 طالبت وزارة الخارجية الفرنسية ببعثة من الأمم المتحدة إلى ليبيا لتقييم مقدار الجرائم المرتكبة ومعرفة ما إذا وقعت جرائم ضد الإنسانية، وعبر ساركوزي في مؤتمر صحفي في 25 فبراير عن قلقه من الآثار المهددة للاسقرار **"الهجرة الضخمة/ Huge Immigration"** للأجانب في ليبيا نحو الحدود التونسية والمصرية.[1]

في 10 /03/ 2011 اعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي وأعلن الرئيس الفرنسي بعد استقباله وفدا من المجلس الوطني الانتقالي أن الأخير هو "الممثل الشرعي للشعب الليبي" بينما يقول وزير

[1] جيسون دافيدسون، "فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل"، ع. 134، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي: (2014)، ص ص. 15-16.

الخارجية الفرنسي (**آلان جوبيه**) إن هذا المجلس هو صاحب السلطة الحكومية الوحيد في علاقات فرنسا بالدولة الليبية والكيانات التي تتبع لها.[1]

وأخيرا، يتم التعبير عن ردود الفعل الأخرى للقوى الكبرى على وجه الخصوص بشأن ليبيا في إطار متعدد الأطراف من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في حين أن القوى الغربية العظمى، التي تعتبر عدوهم، قد اغتنمت هذه الفرصة منذ البداية وسرعان ما شاركت وتدخلت في ليبيا، أما فيما يتعلق بـ **"الآليات التي أثبتت فعاليته/ Mechanisms that have proved effective"**؛ أدى تسرع فرنسا في إدارة الأزمة الليبية إلى تقويض الحوار مع هؤلاء الشركاء الأوروبيين الآخرين، وأبرز الانطباع بالانقسام بين أعضاء الاتحاد الأوروبي 27، ومن ثم السرعة في اللجوء إلى القوة.

4. انخراط المنظمات الدولية (الدول الرائدة)

اتخذ أعضاء المجتمع الدولي في إطار المنظمات الدولية مواقف متباينة إزاء أزمة التحولات الديموقراطية في العالم العربي، وتعرضت ليبيا لتدخل عسكري، وانصب اتخاذ القرار التدخل 1970-1973 خارج نطاق الشرعية الدولية على الرغم من أنه جاء بإذن من مجلس الأمن،[2] وبالحديث عن انخراط المنظمات الدولية فسيتم التركيز على الأعضاء (المنظمات) **"النشطة/Active member "** في الأزمة دون غيرها من المنظمات والتي سيتم تقسيمها حسب أهميتها ودورها في الأزمة إلى:

أ- المنظمات الإقليمية

- **الاتحاد الأوروبي:** شهد اختلافا في المواقف؛ حيث رفضت ألمانيا التدخل كون أن ما يحدث في ليبيا يعتبر شيئا داخليا ولا يهدد أمن أوروبا ويستنزف أموالا، أما إيطاليا شاركت بعد فقدان القذافي لشرعيته، في حين لعبت فرنسا الدور الأكبر والموجه للرأي العام الدولي بضرورة التدخل لعدة اعتبارات.

(1) KHERED Rahim, « Rapport introductif » in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015, p.21
(2) KHERED, **Ibid**., p.14.

وقرر المجلس الأوروبي أن يعمل الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وشركائه الدوليين للتصدي للأزمة الليبية،[1] وفي 11 آذار/مارس 2011 ، ذكر المجلس الأوروبي أنه "**يجب ضمان أمن السكان بجميع الوسائل الضرورية**" ، وذكر أنه "**من أجل حماية السكان المدنيين** ، وتنظر الدول الأعضاء في جميع الخيارات اللازمة ، شريطة إثبات الحاجة إلى ذلك؛[2] ومن المفارقات أنه على الرغم من أن القرار 1973 جعل امتناع ألمانيا عن التصويت واضحاً عند اعتماده ، فإن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من جانب الاتحاد الأوروبي لم يثير أي مشاكل، ومنعت معارضة المملكة المتحدة وإيطاليا ، فضلا عن عدم استعداد الممثلة السامية **(كاثرين أشتون/Kathrin Achton)** شن الحملة الجوية أو تنفيذ الحظر البحري تحت راية الاتحاد.[3]

- **الحلف الأطلسي:** عدل الحلف الأطلسي من بعض مواده التي تسمح له بالتدخل لأغراض إنسانية تكيفا مع لأوضاع ما بعد الحرب الباردة،[4] وابدى اهتمامه بالشأن الليبي منذ الوهلة الأولى بسبب جهود فرنسا في ذلك.
- **الاتحاد الإفريقي:** قدمت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان بيانا حول وضع حقوق الإنسان في ليبيا طالبت فيه الحكومة بوقف أعمال العنف ضد المدنيين، وفي 10 /3/ 2011 مع تواصل استمرار العنف قامت مجموعة من دول مجلس الأمن والسلم الإفريقي بزيارة ليبيا لمقابلة أطراف النزاع (جنوب إفريقيا، الكونغو، موريطانيا، مالي، وأوغندا) كحل سلمي وسياسي للأزمة دعا لعقد اجتماعي بأديس أبابا بحضور طرفي النزاع، الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، وأعضاء مجلس الأمن، لم يتم الاجتماع وعقد اجتماع آخر في باريس لتنظيم بدأ العمليات العسكرية ضد النظام وبدون حضور الطرف الإفريقي.

---

(1) Commission Européenne, Haute représentante de l'Union pour les affaires étrangères et la politique et la sécurité, « Communication conjointe, Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation », Bruxelles le 25/05/2011, COM (2011) 303 final, p.2.

(2) HAJJAMI Nabil, « Le cadre juridique du conflit en Lybie» in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015,p.97.

(3) PETIT Yves, « L'Union européenne et la Libye» in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans lemonde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015p.140.

(4) Ciret-avt, **Op. Cit,** pp. 34-35.

وتم تجاهل المبادرة الإفريقية التي كان بإمكانها حل الأزمة حسب وزير خارجية روسيا لافروف ومفوض الاتحاد الإفريقي **رمطان لعمامرة** أن الخطة الإفريقية من شأنها حل الحرب الأهلية في ليبيا،[1] ورفض المقترح من قبل المعارضة كونه لم يتضمن مطلب رحيل معمر القذافي إلا أنه تضمن وقفا فوريا للعمليات العسكرية لتشكيل حكومة انتقالية، وتشجيع التفاوض السلمي بين طرفي النزاع ومع رفض القذافي الخضوع والتراجع عن سلوكه العدواني، كما أقرت المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان في 25 /3/ تدابير ضد ليبيا ليحاول في 16 ماي تقديم خطة لحل الأزمة واستمرت جهود التسوية لكنها باءت بالفشل باعتبار أن الغرب اتخذ قرار الحضر للضغط على القذافي.[2]

في حين أن التأثير السياسي للاتحاد الأفريقي ذو طابع رسمي بصفة عامة، وأهمية هذا القانون ليست محصنة ضد التوترات الداخلية والخارجية ، نظرا للدور المتزايد الذي تؤديه منذ الانتفاضات العربية وعلى وجه التحديد بلدان الخليج وبسبب المنافسة الشديدة التي يحدثها لها تنظيم المؤتمر الإسلامي، ومن ثم ، فإذا كان عمل الاتحاد الأفريقي يبدو في كثير من الأحيان يتسم بالحصافة فإنه على العكس من ذلك فإن التطابق بل والتحفظ هو الذي اتسم به منذ أمد بعيد عمل الوكالة، ويتعين أن يتسم موقف الاتحاد الأفريقي بالحكمة وفي حالة ليبيا كاحتياطي ، ولكن موقف جيش تحرير ليبيا اتسم بنزعته المحافظة باستثناء ما يتعلق بليبيا.

لقد أظهر الاتحاد الأفريقي قدرا أكبر من ضبط النفس ومجلس السلام والأمن التابع له التي أدانت قمع طرابلس في 8 مارس لا تدعو الأمم المتحدة إلى تشديد التدابير المتخذة ضد النظام الليبي، ولكنه على خلاف المنظمات الإقليمية الأخرى كان طريق الحوار والحل السياسي للأزمة عن طريق تشكيل لجنة لهذا الغرض.[3]

- **الجامعة العربية:** إن موقف جامعة الدول العربية غير المسبوق في الأحداث في ليبيا وخروجها عن نهجها المألوف كان استثناء في مثل هذه الحالات خاصة عقب موقفها المحايد تجاه ثورتي مصر

---

(1) Michel Lantumbue, **Le Partenariat Afrique-EU a l'preuve de la Crise Libyenne**, (Bruxelles : CRIPS, 29 mai 2012), pp. 9-10.

(2) Conseil de la Paix et de Sécurité, **Communiquue de la 291eme Réunion du CPS**, (Addis Abeba, 26 aout 2011), pp. 1-2.

- للمزيد ينظر: Rapport Africa Briefing, p. 13.

(2) Nicole Koenign, **The EU and the Libyan Crises : In Quest of Coherence**? Istituto Affari Internazionali Working Papers 1119 : (July 2011), p. 12.

(3). HAJJAMI Nabil, **Ibid**., pp.96-97

وتونس، إذ جاء الموقف في ليبيا نقطة تحول مهمة واتخذت موقفا صريحا من الاحداث بانحيازها إلى الثوار ضد النظام القائم.

كانت أول من بادر باتخاذ القرار اعتبر موقفها أمر غير مسبوق إذ اتخذت موقفا صريحا بدعم الثوار ضد القذافي، تطالب مجلس الأمن يتحمل مسؤولية إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من ذلك، ويعود موقف الجامعة هذا إلى الدور المؤثر لدول مجلس التعاون الخليجي في الجامعة العربية خاصة قطر التي نجحت في كسب تأييد اغلبية دول الجامعة على اعتبار أن علاقة القذافي مع دول الخليج متوترة.[1]

قامت الجامعة العربية بتعليق عضوية ليبيا في اجتماعاتها كأول خطوة احتجاجا على الاستخدام المفرط للعنف ضد المتظاهرين وذلك في 22 /02/ 2011 وطالبت مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة لفرض حظر جوي على ليبيا الأمر الذي لاقى ترحيبا من الدول الكبرى، حيث قال الناطق الرسمي للبيت الأبيض **(جاي كارني/Jay Carney): "ترحب بهذا التقدم المهم للجامعة العربية الذي يدعم الشعب الليبي"**

على مستوى الدول اعترضت كل من الجزائر، سوريا، اليمن، والسودان على قرار الجامعة العربية على اعتبار أنه يمهد لتدخل أجنبي عسكري في المنطقة وقرروا فتح الحوار مع المعارضة الممثلة في المجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي لليبيين، وبذلك شكل موقف الجامعة العربية بمثابة صك للغرب لإضفاء الشرعية على التدخل العسكري في ليبيا.[2]

كان تعامل المجتمع ككل مع الثورة الليبية مختلفا مقارنة مع الثورات الأخرى، وما يأخذ على الدور العربي أنه اقتصر رسميا على تفويض الغرب الموافقة للتدخل في ليبيا دون أن يضعوا قيودا؛ وحتى بعد التدخل وحدوث انتهاكات لم تنسحب الجامعة العربية تفويضها، وهو الأمر الذي أعطى حلف الناتو المبرر للتدخل العسكري في الصراع بصورة مبالغ فيها حيث أن 1500 منهم قتلوا بضربات حلف الناتو في طرابلس ورغم أن الحضر الجوي كان وقائي وليس اجراء عسكري على حد تعبير عمرو موسى أمين الجامعة العربية أنذك فقد استغل الناتو تلك الرخصة العربية في تحقيق أهداف الغرب لتنتصر الثورة الليبية بطعم الناتو

[1] جامعة الدول العربية، القرار رقم 7360 بتاريخ 12-03-2011، تعلق بتداعيات الوضع في ليبيا والموقف العربي.

[2] جمعة الدول العربية، القرار رقم 7360 بتاريخ 12-03-2011، تعلق بتداعيات الوضع في ليبيا والموقف العربي

والسؤال ما هو الثمن الذي يطلبه الغرب مقابل هذه الخدمات التي قدمها لصالح انتصار الثوار،[1] وهو ما سيتم التطرق له في الفصول اللاحقة.

- **مجلس التعاون الخليجي:** في 07 /03/ 2011 دعا أعضاء مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المدنيين بما في ذلك إنشاء منطقة حظر طيران فوق ليبيا.[2]
- **منظمة المؤتمر الإسلامي:** وتؤيد منظمة التعاون الإسلامي في 8 /03/ إنشاء منطقة حظر طيران لحماية المدنيين تحت إشراف الأمم المتحدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[3]

ب- المنظمات الدولية

الأمم المتحدة

اتخذ الأعضاء الخمسة عشر بالإجماع قرار مجلس الأمن 1970، بينما اعتمد القرار 1973 بأغلبية 10 أصوات فقط وامتناع 5 أعضاء عن التصويت. تم تقديم القرار 1973 من قبل فرنسا والمملكة المتحدة، وهما الدولتان التجريبيتان للتدخل العسكري في ليبيا كجزء من مسؤولية الحماية التي أنهت نظام القذافي، وكان هناك توافق واسع في الآراء في الأمم المتحدة ولم يستخدم أي من الأعضاء الخمسة الدائمين حق النقض. وتمكنت المنظمة من فرض الجزاءات والإذن باتخاذ إجراءات لحماية المدنيين.

وقد رحبت الجمعية العامة بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 ، وأثنى مجلسها بقوة على قرارها المؤرخ 12 مارس 2011 بشأن قرار مجلس الأمن فرض منطقة حظر طيران وحظر طيران لحماية المدنيين، وكانت قطر والمملكة العربية السعودية نشطة جدا على جبهة المشاركة، في 12 مارس 2011 ، حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياته في مواجهة الوضع المتدهور في ليبيا واتخاذ تدابير لفرض منطقة حظر طيران فورية ضد القوات الجوية الليبية ، وإنشاء مناطق محمية في المناطق المعرضة للقصف كتدبير احترازي لضمان حماية الشعب الليبي والأجانب المقيمين في ليبيا.

---

[1] محمد جمال عرفة، " الدور العربي في ليبيا محلل للتدخل الأجنبي"، **موقع البيان**، تم النشر 21-9- 2011، تم الإطلاع يوم 2019/05/12، على الساعة 20:20 على الرابط الآتي:

http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=1411

[2] HAJJAMI Nabil, « Le cadre juridique du conflit en Libye», **Op. Cit**., p.96.

[3] HAJJAMI, **Ibid**., p.96.

أما عن "**الدور الفعال/Active role** " فيما يتعلق بمتغير **"التأثير/ Impact"** و**"الآليات/ Mechanisms"** فضلا عن **"الفعالية/ Effectiveness"** فعلى صعيد الاجماع وعلى الصعيد العسكري أثبت عمل منظمة حلف شمال الأطلسي فعاليته ووضعت عملية التدخل تحت سيطرتها للحرب الأهلية بإسقاط القذافي وانهاء الحرب الأهلية.

5. مخرجات الأزمة

جملة النتائج التي أفرزتها الأزمة والتعامل المحلي والدولي معها مع تحديد **"نوع النتيجة/ And the type of result"** فضلا عن **"رضا أصحاب المصلحة/ stakeholder satisfaction"** ومآلات التدخل الدولي ما إذا أدى إلى **"زيادة التوترات أو تخفيضها/ increased or reduced tensions"**

لقد أفرز استفحال العنف في ليبيا استجابة سريعة وقوية إلى حد غير عادي من جانب المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، وكان المجلس الأمن قد فرض حظرا على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية، وأهم من ذلك أنه أذن للدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين تحت تهديد الهجوم.

عرف التدخل في ليبيا بعملية **(فجر الأوديسا/ Odyssa Dowen Operation)**[*] وعملية **(الحامي الموحد / Unified Protect)**[**] الذي نص على تطبيق حظر بحري على الأسلحة إنشاء منطقة حظر جوي لحماية المدنيين ووجود غواصات في منطقة البحر التوسط (كندية–فرنسية–يونانية–بريطانية–اسبانية–وأمريكية) في حين تمركز القواعد الجوية في كل من (بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، النرويج، إيطاليا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، قطر كطرف عربي وحيد)،[1] وهذا ما توضحه الخريطة أدناه:

عملية فجر الأوديسا: طرحها محمد الدويب في تدوينة له بعنوان **" فجر الأوديسا وظلامها"** أطلق الامريكيون على العملية العسكرية التي قادها الناتو ضد القوات المسلحة العربية الليبية قبل توحيد عمليات القوات التي شاركت فيها عدة دول ومنحت كل منها اسما إذ سميت المشاركة الفرنسية **"هارتمان/'Harmattan'** بمعنى الريح الحارة الجافة وسميت الكندية **"المتحركة/ Mobile "** وسميت البريطانية **" إيللامي / Ellamy "**، ونجد أن اسم**"فجر أوديسيا"** قد استدعاه واضعوه من الأدب اليوناني القديم ، فالأوديسية هي ملحمة شعرية ألّفها الشاعر اليوناني هوميروس خلال القرن 8 ق.م وجاء اسمها نسبة إلى أحد الأبطال الإغريق. **ينظر:** بوابو إفريقيا الإخبارية، الدويب يكشف معنى كلمة فجر اوديسا، 2018/10/27، تم الإطلاع يوم: 2021/08/20، على الساعة 22:54، على الرابط: https://www.afrigatenews.net/article

[**] **الحامي الموحد:** سميت بهذا نسبة إلى تعاون الكثير من الدول الغربية لحماية الشعب الليبي.

[1] Philipe Gros, **De Odyssy Down a Unified Protect : Bilan Transitoire, Perspectives et Premisers Ensiegnement de L'Engagement en Libye**, Fondation pour le Recharch Stratégique, note n° 404, Paris: (24 Avril 2011), pp. 6-12.

الخريطة رقم: (08): أماكن تواجد القوات البحرية والجوية للأطراف المتدخلة في ليبيا سنة 201

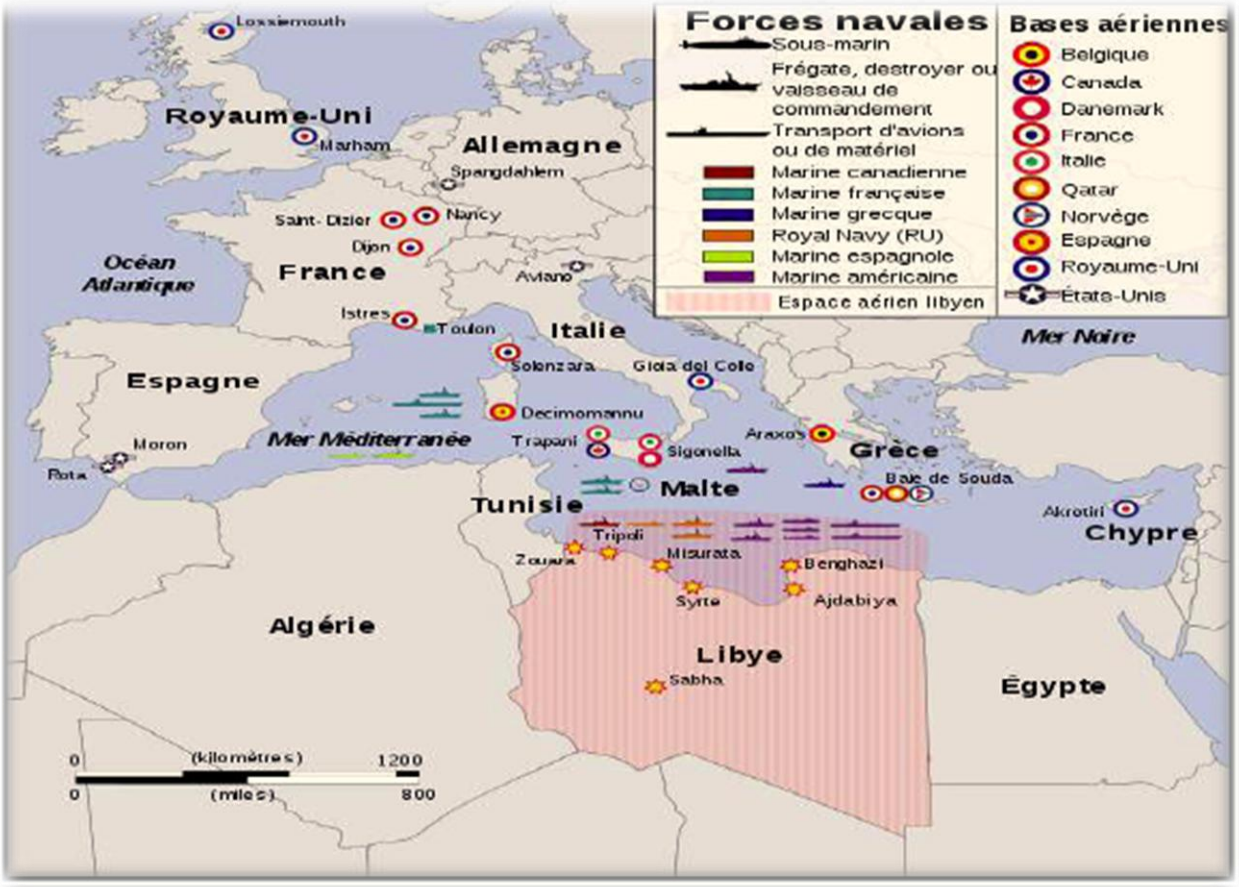

المصدر: Philipe Gros , **Ibid** p. 12.

وبحلول نهاية ماي كانت البعثة متعثرة حيث بدا أن المدينتين المتمردتين مصراتة وجبل نفوسة على وشك السقوط، الأمر الذي دفع فرنسا من جانب واحد –وبشكل غير قانوني–إلى إسقاط الأسلحة جوا على المتمردين،[1] فضلا عن ذلك فإن الموقع الجغرافي لليبيا في المغرب، والذي يوازن بين الشرق الأوسط وأفريقيا، سمح للمزيد من دول الخليج التي أزيلت مثل قطر بالتبرع بالقوات والأسلحة إلى بلدان الاتحاد الوطني، ولقد دفع منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية إلى إدانة النظام بالإجماع وتشجيع التدخل الدولي.[2]

(1) Hehir, Murray, **Op. Cit**, p. 05.
(2) Bhardwaj, **Op. Cit**, p. 83.

المخطط رقم (14): عملية الحامي الموحد

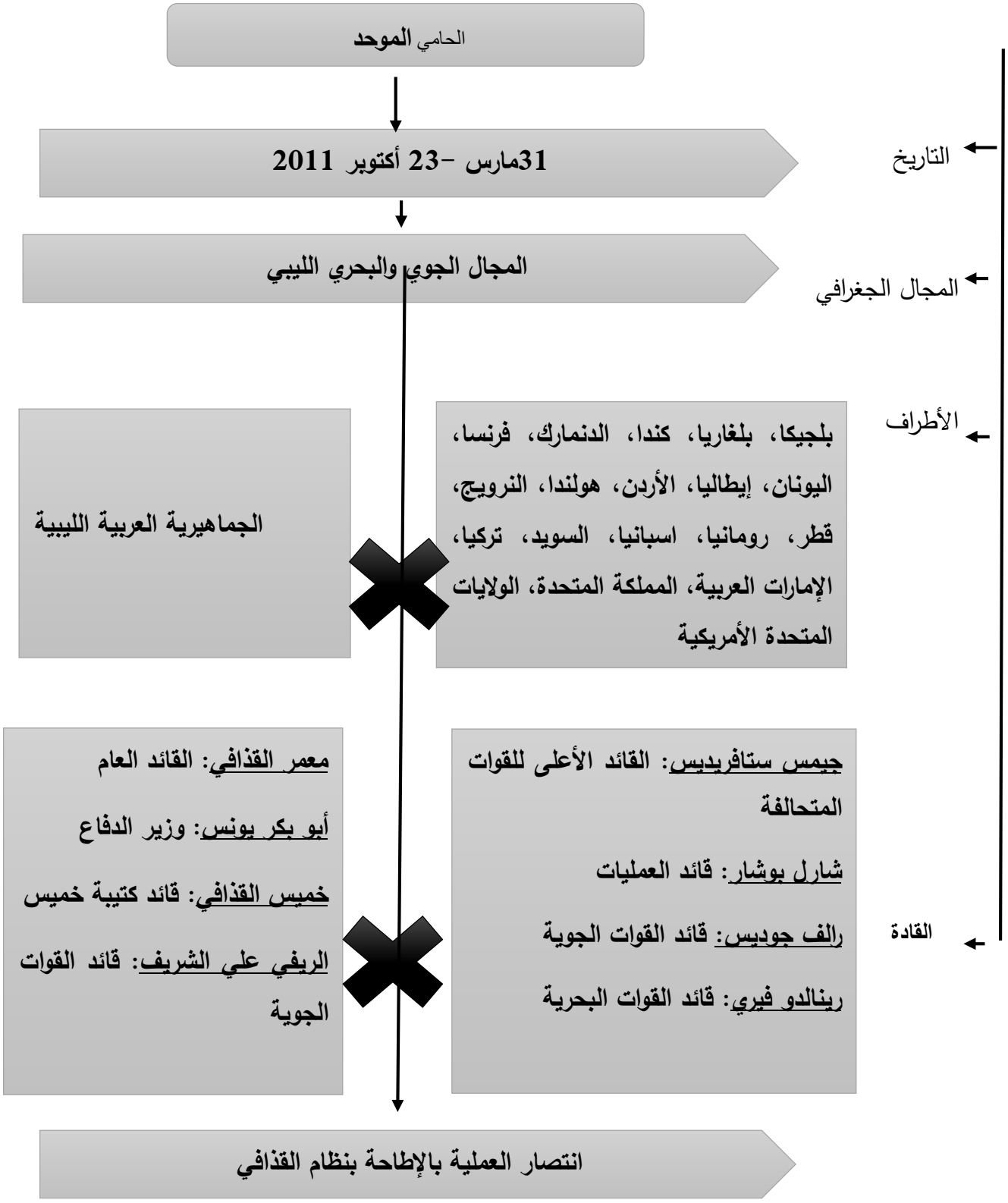

المصدر: من إعداد الباحثة

إن التدخل الدولي في ليبيا اتخذ قراره بموافقة صريحة من الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن لعقاب المسئولين في ليبيا وحماية المدنيين وعلى رأسهم معمر القذافي الذي رغم التحذيرات الدولية استمر في استخدام الطائرات والأسلحة الثقيلة المختلفة، من أجل قمع ثور وتفاقمت الأوضاع مما دفع بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي إلى مناشدة المجتمع الدولي بأن يتحرك لإنقاذ المدنيين من القصف الجوي، واضطر الثوار إلى الانسحاب من المدن التي سيطروا عليها وواصلت قوات القذافي زحفها حتى أصبحت على مشارف مدينة بنغازي، وهي المعقل الأخير للثوار.[1]

وفقا لنماذج التدخل العسكري التي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول فإن التدخل في ليبيا يقع ضمن إطار نموذج الإغاثة حسب الرواية الغربية، على اعتبار أن التدخل كان بهدف إغاثة المدنيين، وبما أن النظام أنذاك رفض المساعدات الإنسانية وإيقاف المجازر تدخل المجتمع الدولة وقدم مساعدات لظهور حكومة جديدة تلتزم بجهود تحقيق التنمية والديموقراطية بمساعدة الدول التي شاركت في التدخل وهذا ما عبر عنه **(عبد الجليل)** بقوله:**"إن ليبيا ستكون وفية لمن ساعدها في نيل استقلالها الثاني"**.[2]

والواقع أن العديد من دعاة مبدأ المسؤولية عن الحماية الآخرين، بما في ذلك سفيرة الأمم المتحدة الأميركية **(سوزان رايس/Susan Rice)**، سارعوا إلى الزعم بانتصار مبدأ المسؤولية عن الحماية في قيادة البعثة الليبية التي أدت في نهاية المطاف إلى تغيير النظام في ليبيا وتنفيذها،[3] خاصة أن الدول المتدخلة في ليبيا استخدمت مسؤولية الحماية لكسب شرعية دولية للتدخل لخلع نظام القذافي ولم ترى أنها تجاوزت الشرعية الدولية والقانون الدولي.[4]

استغل المدخل القانوني الذي اعتمدت عليه قيادة الحلف الأطلسي في مباشرة الضربات الجوية ضد مواقف تمركز القوات العسكرية الليبية بتاريخ 19 /3/ 2011، خاصة ضد تجمعات القوات البرية وسلاح المدرعات والمدفعية الثقيلة التي كانت تباشر الهجمات ضد المتظاهرين داخل المدن، كانت العمليات العسكرية الجوية في البداية من قبل كل من الولايات المتحدة، فرنسا والمملكة المتحدة، ثم تولت

---

[1] عدلي عصمت، الدسوقي طارق إبراهيم، **حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق**، (دار الجامعة الجديدة: مصر، ط1، 2008)، ص. 78.

[2] كشك محمد كشك، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية،" **السياسات الدولية**، ع. 185، القاهرة، مؤسسة الأهرام: (جوان 2011)، ص ص. 25-26.

[3] Hehir, Murray, **Op. Cit**, p.29.

[4] Tan Maessen, **The Libyan Intervention : Trumph and Downfall of The Responsability to protect in one**, (Netherlands : Universteit Leiden, June 2012), p. 21.

قيادة الناتو لاحقا إدارة العمليات العسكرية وتوفير غطاء جوي لتقدم جماعات المتمردين نحو المدن الغربية خاصة العاصمة بتاريخ 31 /3/ 2011 ؛ تلك الحملة الأطلسية التي حملت عنوان **"عملية الحامي الموحد"**.

إن الانخراط الأطلسي في إنهاء نظام معمر القذافي وتفكيك القوات العسكرية الليبية، أخذ عدة أشكال منها انتشار وحدات عسكرية أطلسية صغيرة تتولى مهام الدعم اللوجستي للتنسيق بين القوات الجوية المهاجمة وجمع المعلومات حول الأهداف العسكرية على الميدان من جهة، وفي نفس الوقت توجيه وتقديم الاستشارة العسكرية حول إدارة العملية العسكرية لجماعات التمرد ضد قوات معمر القذافي، إذ تشير بعض التقارير الإعلامية إلى أنه كان يوجد مع كل مليشيا مسلحة مستشار عسكري من القوات الأطلسية.[1]

الجيش في ليبيا انحاز إلى جانب القذافي من خلال البقاء مخلصا للحكومة ضد التمرد الذي يمثله المجلس الوطني، في ليبيا أدت الأزمة إلى القبض على القذافي واغتياله من قبل المتمردين وتنصيب حكومتين وبرلمانين وغرقت البلاد في حرب أهلية لا نهاية لها. وقد ساهم سقوط القذافي في زعزعة استقرار بعض المناطق بعودة مجندين سابقين من جيشه ، مما ساهم في تعزيز حركات التمرد في المنطقة وتعزيز القوات المسلحة، وقدرة الإرهابيين على صنع الأسلحة التي تفتح مرحلة جديدة في الحرب ضد الإرهاب.

6. حدة الأزمة

فيما يتعلق بعدد **"الجهات الفاعلة المشاركة بشكل مباشر** ؛ أن الأزمة الليبية قد عرفت توافقا غير مسبوق في العلاقات الدولية فيما يتعلق بتحقيق الاجماع حول التعلق سواء فيما يتعلق بالدول الغربية أو العربية، وقد **"أثر نشاط القوى الكبرى** على مجريات الأزمة منذ بدايتها، **كما أن "الحدة العالمية للعنف'** عند الثوار ازدادت حدتها واستدمت قوتها واندفاعها بعد المساندة التي عرفتها من القوى الكبرى.

وفيما يتعلق ب **"عدم تجانس الجهات الفاعلة** فقد كانت متفقة ومتجانسة بالنسبة لجبهة الثوار غير أنها عرفت العكس في جبهة القذافي ويرجع ذلك إلى غياب التأسيس الفعلي للجيش وافتقاره للتكتيات المتواجدة لدى الخصم. أما عن **"التبلور المواضيعي للمعارضة'** فنجدها قد شارفت على الهزيمة لولا الدعم الكبير الذي تلقته من قوات الحلف الأطلسي، ونظرا **"للأهمية الجغرافية الاستراتيجية للأزمة** فإن القوى

[1] تقرير بعثة المجتمع المدنى لتقصى الحقائق فى ليبيا، يناير 2012، تم الإطلاع يوم 2019/11/12، على الساعة 20:40، على الرابط : http://www.nato.int/cps/en/natolive/71679.htm

الأجنبية قد استخفت بالأهمية الجيوستراتيجية للأزمة وقد ظهرت العواقب بعد سقوط نظام القذافي وعلى وجه التحديد زعزعة استقرار مالي والهجرة الشديدة إلى البلدان الأوروبية.

7. آثار الأزمة

تتمحور هذه الجزئية في التحليل تبديد الأزمة **"على الجهات الفاعلة/On Actors** حيث أنه داخليا؛ سمح سقوط القذافي نهاية نظامه والهزيمة غير الساحقة لجيشه، أما **"على نظم التحالفات/ on alliance systems"** فقد أشعل حربا أهلية ضد القبائل المتحالفة مع هذا النظام، و**"على التسلسل الهرمي للسلطة/On the hierarchy of power "** فإنه لم تؤثر على اعتبار أن ليبيا تفتقد لنماذج الدولة الحديثة بما تحتويها من تسلس هرمي للسلطة.

وفيما يتعلق بـ**"على مبادئ تنظيم النظام الدولي/ on the principles of the organization of the international order"** انتهت ليبيا إلى نظام مدروس من أيديولوجية محددة (الجماهيرية بمذهب الكتاب الأخضر) ومن الآن فصاعدا إلى المحور الغربي، ولا يمكن النظر إليه بين المحور الروسي. وهذا أمر يؤسف الروس لعدم استخدام حق النقض لمنع التدخل العسكري في ليبيا، وفيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب تتجاوز ليبيا محور الشر أو مركز الدولة المارقة، ويمكن اعتبارها من الآن فصاعدا متورطة في هذه الحرب مع القضاء على الفصيل الإرهابي في هذا البلد.

الفرع الثاني: المتغيرات السياقية

أولا: الموقع الجغرافي داخل النظام الدولي

بشكل عام، تحدث أزمات التحول الديمقراطي في منطقة استراتيجية، وهي العالم العربي أو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي المنطقة التي تشكل قلب احتياطيات النفط في العالم والتي تتسم بعملية سلام غير منتهية مع الدولة العبرية، بالنسبة لليبيا هي ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لأمن إمدادات الاتحاد الأوروبي من الغاز والنفط، فضلا عن قربها من أوروبا.

ثانيا: القطبية / unipolarity:

هناك ثلاث أنواع للقطبية تتمثل في **"أحادية القطب/multipolarity "** و **"ثنائية القطب/ bipolarity "** و **" متعددة الأقطاب/polycentrism "** والأزمة الليبية كانت في الفترة التي عرف فيها النظام الدولي تعددية قطبية حيث تمثلت السمات الرئيسية لهذا الوضع فيما يلي:

- الاختفاء البطيء للتوازن النووي بين القطبين وانتشار الأشكال المتناقضة للانتشار الإقليمي.

- نشوء الفوارق المؤسسية داخل المجموعات الكبرى فوق الوطنية (الاتحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلنطي، الأمم المتحدة، وما إلى ذلك).
- التأثير المتزايد للانقسامات السياسية في خيارات المعسكرات الأوروبية الأطلسية والآسيوية (البحر الأبيض المتوسط، الشرق الأوسط الأقصى، الخليج، وأفغانستان ...) ، والذي يمليه التنويع الإقليمي لوظائف النفوذ
- تضاعف الصراعات غير المتماثلة، والحروب العرقية والثقافية والانفصالية.
- الهيمنة الثقافية للغرب ولكن مختلطة ونسبية.

ثالثا: مستوى النظام الذي تحدث فيه الأزمة

بدأت أزمة التحول الديمقراطي في ليبيا، في منشأ صراع داخل الدول يؤثر بشكل مباشر على الشعوب الأخرى في أفريقيا وخاصة دولة الساحل، مالي كجزء من نظام **"فرعي دولي/ Subsystem"** المنطقة العربية والبلدان العربية، مع تطور الأحداث وتدخل القوى الأوروبية لينتقل فيما بعد نحو **"نظام وسيط/Intermediate System"** تمثل في أوروبا، وأخيرا بمشاركة الولايات المتحدة وروسيا وتركيا، تحول نحو **"النظام الرئيسي /the Main System"** ، وبوجه عام، تحدث أزمات التحول الديمقراطي هذه في منطقة تشكل نظاما فرعيا ولكن نظرا لأهميتها الجغرافية السياسية فإنها تشمل جميعا النظام الرئيسي بالنظر إلى وجود منطقة نفوذ مشتركة بين القوى الكبرى، منذ اتفاقات سايكس بيكوت في 16 مايو 1916.

رابعا: أشكال الصراع السائدة عند نشوب الأزمة

للثورة التكنولوجية وانتشار وسائل الاتصال مثل وسائط الإعلام والشبكات الاجتماعية أثرا على تطور الروح الديمقراطية بين المواطنين وتحررهم من قواعد السلطة، وليس من قبيل المصادفة أن تونس كانت نقطة البداية لأزمات التحول الديمقراطي، فقد كان أداء البلد في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتطبيق ICT في المؤسسات التعليمية والأكاديمية جيد، والعدد المتزايد باستمرار من مستخدمي الإنترنت...، ولم تكن ليبيا بعيدة عنها في هذا المجال، الأمر الذي ساعدهم في حشد المتظاهرين والتحضير للثورة.[1]

[1] تم التحليل بالعودة إلى شبكة بريتشر وويكنفيلد للمزيد ينظر: BRECHER Michael, WILKENFELD Jonathan, « Crises in World Politics »,

خامسا: الفارق في القوة بين الجهات الفاعلة في النظام

فرق القوة بين الجهات الفاعلة في النظام تختلف اختلافا كبيرا وفقا لقدرتها على التنظيم أو الإثارة أو التوفيق، الفارق في القوة في الحالة الليبية بين قوات النظام وقوات الثوار، ورغم أن الأنظمة الاستبدادية بصفة عامة بفضل أجهزة العنف المشروعة لديها قدرات على القمع والدعاية تفوق قدرات المتظاهرين المسالمين وتفتقر إلى هذه الوسائل، إلا أن تدخل القوى الكبرى وتمديدها للثوار بالسلاح والخبراء العسكريين أحدث فارقا في تفوق القوة لدى الثوار مقارنة بقوات العقيد، وبالتالي أدى تدخل حلف شمال الأطلنطي إلى جانب المتمردين إلى زعزعة توازن القوى لصالحها، فضلا على أن قدرة المتظاهرين تأتي من عددهم وتوسيع نطاق المظاهرات في جميع أنحاء الأراضي الوطنية أو تكشفها في أماكن رمزية واستراتيجية مثل ميدان التحرير.

سادسا: المكونات القبلية في الأزمة (الانفصالية والغيبية)

اقترح الثوريون في ليبيا مشروعا سياسيا عالميا علنا يتضمن كل مفاهيم الديموقراطية والحريات، ولم تدخل الحسابات والانتقامات القبلية إلى فيما بعد، إلى أن التنازعات القبيلة التاريخية والرغبة في الانفصال، لعبت دورا كبيرا في توجيه مسارات الأزمة.

المطلب الثاني: المستوى الجزئي

ركز التحليل هنا على جهة فاعلة مشاركة مباشرة في الأزمة

الفرع الأول: المتغيرات النوعية

أولا: الحدث المحرك

في ليبيا اعتبر **"الحدث الذي وضع الفاعل في منطق الاستثناء/ Event that puts the actor in the exception logic"** هو التحول السريع من المنطق السلمي للمتظاهرين إلى العسكري، ووفقا للتسلسل الزمني المتاح للأزمة الليبية تم في يومين" **التاريخ /History "** فإن منطقة الظل على هذا التطور جديرة بالإشارة لأن كل ثورة مسلحة تسبقها فترة من التنظيم لا يمكن أن تقتصر على يومين. [1]

[1] تم التحليل بالعودة إلى شبكة بريتشر وويكنفيلد، **للمزيد ينظر**: BRECHER Michael, WILKENFELD Jonathan, « Crises in World Politics »,

وفيما يتعلق بوجود **"فاعل أو دولة أو لا يكون في منشأ الأزمة/ An actor or a state or not in the origin of a crisis** " فإن منطق الاستثناء ليس جزءا لا يتجزأ من أيديولوجية منظمي الأحداث ومشروعهم، ومن الصعب تحديد تاريخ أو حدث أغرق الجماعة الثورية في دينامية الإطاحة بالنظام، غير أنها استمدت مصادرها في عوامل خارجية كونها كان مطلب اسقاط النظام غائب عن المتظاهرين، وتمثلت أساسا في قناة الجزيرة الفضائية وبعض القنوات الأخرى، حيث استخدمت الآلة الإعلامية بكثرة في حش وتدعيم الشعب الليبي، والدعوات التي أطلقها في هذا الاتجاه بعض قادة القوى الكبرى وقطر، وعلاوة على ذلك، يبدو أيضا أنه بالإضافة إلى الحوافز لهذا المنطق الصادرة عن بعض كبار الزعماء الدينيين، في حين أن **"أصل التهديد الذي يتصور الفاعل نفسه/ Origin of the threat perceived by the actor** " بالنسبة للنظام اعتبر الثوريين مجرد إرهاب حيث عبر عن ذلك في قوله في بداية الثورة "من أنتم".

ثانيا: سلوك الجهة الفاعلة

تميزت الثورة الليبية بالعديد من الاستثناءات فعند الحديث **"طبيعة وحجم مجموعة صناع القرار/ Nature and size of the decision-making group"** لم تكن مجموعة الشباب المتظاهرين متسقة ولا تشترك بالضرورة في نفس الخيارات والآراء، أما عن **"شكل رد فعل الفاعل ومدته/ Form and duration of the actor's reaction"** كان عنيفا في البداية، ومع تغير رغبة القذافي في الحوار السلمي رفض الطرف الآخر بتشجيع خارجي، وبالتالي اقتصرت **"أساليب إدارة الأزمات المستخدمة/ Crisis management methods used"** في العنف دون غيرها من الحلول السلمية وكان **"شكل وشدة اللجوء المحتمل إلى العنف/ Form and severity of possible recourse to violence"** كثيرا وسريعا، ورغم أن القوى الكبرى بضغط من الرأي المحلي والدولي تعارض قمع المتظاهرين والاستخدام غير المتناسب للعنف إلى أنه من الناحية العملية أفرطت في استعمال القوة في إطار التدخل. [1]

ثالثا أنشطة القوى العظمى

أغلب أطراف الدول الكبرى اتخذت **"الموقف من الفاعل/Position of the actor "** معاديا للنظام الليبي؛ اعترفت به فرنسا رسميا في 07 يونيو 2011 كممثل شرعي للشعب الليبي ثم المملكة المتحدة

[1] تم التحليل بالعودة إلى شبكة بريتشر وويكنفيلد، **للمزيد ينظر:** BRECHER Michael, WILKENFELD Jonathan, « Crises in World Politics »,

والولايات المتحدة في 15 يوليو 2011 تعترف بلدان حلف شمال الأطلنطي والقوى العربية أعضاء مجموعة الاتصال المعنية بليبيا المجتمعين في اسطنبول بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره الهيئة التمثيلية الوحيدة للشعب الليبي، **تصوره لعمل القوى العظمى/ His perception of the work of the great powers**، أما النظام الليبي فقد اعتبر الثوار إرهابيين والدول المتحالفة استعمار جديد.

رابعا: تلميحات المنظمات الدولية فيما يتعلق بالجهة الفاعلة

بالنسبة للاتحاد الأفريقي حاول تجنب العقوبات المفروضة على ليبيا؛ ودفعت هيئة الشؤون القانونية اعتماد هذه الجزاءات ورحيل القذافي،[1] على المستوى السياسي كان الاتحاد الافريقي **"الجهاز الأكثر مشاركة/Most Shared Device "** رغم أن كل محاولاته تم تغييبها، وعلى المستوى العسكري كان حلف الناتو أكثر نشاطا، وعن **"أساليب العمل التي تفضلها المنظمة الدولية/ Working methods preferred by the international organization"** تم تفضيل الخيار العسكري دون غيرها من الأساليب السلمية الأخرى فلم يتردد تنظيم جيش تحرير ليبيا في القيام بذلك، وعن **"تصور الجهة الفاعلة لهذا العمل/The actor's perception of this work "** اعتبرت الخيار العسكري هو الأنسب والأكثر فعالية لحل الأزمة.

- **جامعة الدول العربية:** لم تتردد جامعة الدول العربية ليبيا في تعليق ليبيا من أنشطتها في فيفري 2011 والاعتراف المجلس الوطني الليبي في أوت 2011 وحتى بعد قرارا في 13 مارس 2011 الذي حث فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فرض منطقة حظر طيران على الطائرات العسكرية الليبية على الفور وإنشاء منطقة أمنية في المناطق المعرضة للقصف، قرر الاتصال مع المجلس الوطني الانتقالي **" بعد أن فقدت السلطات الليبية كل شرعية"**؛ ومع ذلك لم تشارك أي وحدة من الدول العربية في التدخل المسلح باستثناء التدخل السري من اثنتي عشرة طائرة إماراتية.[2]
- **الاتحاد الافريقي:** من جانبه، إذا لم يفعل الاتحاد الأفريقي في بداية الصراع أي شيء سوى إدانة انتهاكات حقوق الإنسان دون اتخاذ تدابير ملزمة ضد ذلك البلد وجد نفسه ملزما في ضوء التطورات الدولية بالاعتراف بحكومة المجلس الوطني الانتقالي بعد سقوط القذافي في 20 سبتمبر 2011 وفي

(1) DOUMBE-BILLE Stéphane, « Les positions de la Ligue des Etas Arabes et de l'Union africaine sur les printemps arabes» in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015. p.132.

(2) DOUMBE-BILLE, **Op. Cit**., p.135.

المقابل وافق المجلس الوطني الانتقالي على العمل مع الاتحاد الأفريقي في استعادة السلام وإعادة بناء ليبيا.[1]

- **مجلس التعاون الخليجي:** في 10 مارس، شدد مجلس التعاون الخليجي على ضرورة إقامة علاقات دبلوماسية مع المجلس الوطني الانتقالي.[2]
- **إجراءات الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي:** بسبب الأحداث الإنسانية المأساوية المرتبطة بالأعمال العسكرية للنظام الليبي، تدخلت الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في الأزمة إلى جانب المعارضة المسلحة، واعتبارا من ماي 2011 كثفت منظمة حلف شمال الأطلنطي ضرباتها ضد البنى التحتية القيادية للقوات الموالية في نظام القذافي مما ساعد في تحييد قدراتها وبالتالي تمهيد الطريق أمام المعارضة المسلحة للانتصار، واتخذ الاتحاد الأوروبي عقوبات إضافية دون صعوبة مقارنة بتلك التي توقعتها الأمم المتحدة؛ غير أنه لم يتسن إيجاد خط عمل مشترك للاعتراف بالمجلس الانتقالي الوطني.

خامسا: مخرج الأزمة

انتهى الصراع في ليبيا والحرب الأهلية، وبقيت ليبيا على عكس دول التحول الديموقراطي فريدة بالاستثناءات، فمن حيث **"الطريقة التي يتم بها تطبيع السلوك الاستثنائي/ The way in which extraordinary behaviour is normalized"** نتيجة لغياب رؤى سياسية واضحة وخطة مستقبلية لتقسيم السلطة فيما بعد بدأ القتال والنزاع بين الأطراف السياسية لكل منها حليف عسكري وانتشرت النزاعات القبلية هي أهم **"النتائج التي يسفر عنها/outcomes"** والتي لا تزال قائمة ولم تنتهي.

الفرع الثاني: المتغيرات الظرفية

أولا: موقع الأزمة بالنسبة للجهة الفاعلة

أما المتغير الجغرافي فهو غير مستقر الاستخدام لأن الأزمة هي حالة فرعية أن الفاعل هو حركة سياسية، فقد بدأت الأزمة في 15 فيفري مظاهرات في بنغازي شرق البلاد لقد سقطت في 23 فيفري في أيدي المتمردين، وفي 23 أوت استولوا على العاصمة طرابلس، ثم آخر معقل للقذافي (سرت) في 20 أكتوبر من نفس العام، وهكذا احتلت هذه الحركات أماكن كبيرة في العواصم المعنية، مراكز القوة العصبية

---

[1] DOUMBE-BILLE, **Op. Cit**., pp.135
[2] DOUMBE-BILLE, **Op. Cit.,** pp..133-132

وقدمتها وسائط الإعلام ، وعلى وجه الخصوص قناة الجزيرة، من خلال وسائط الإعلام والشبكات الاجتماعية تعرف هذه الحركات في جميع أراضي البلدان المعنية وخارجها وليس في منطقة واحدة.

ثانيا: وضع الفاعل في النظام: وهذا المتغير بمعناه الدقيق لا ينطبق مرة أخرى ذلك أن ليبيا ليست فاعلة في النظام الدولي.

ثالثا: شكل الصراع القائم من قبل والذي نتج عن أزمته: في عهد القذافي اعتبرت الأحزاب السياسية والديمقراطية بشكل عام خيانة، وفور اندلاع الثورة لم تكن مواجهة من قبل أحزاب أو مجتمع مدني وإنما ثوار ومتمردين وقبائل تدهمهم قوى أجنبية خارجيا ويمثلهم المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في معظمه من منشقين عن النظام السابق.

رابعا: الارتباط بالحرب: بدء الحرب أو إدخالها أو استبعادها: نفس الشيء على المستوى الكلي، حيث من الأيام الأولى اندلعت الحرب الأهلية.

خامسا: القوة النسبية للجهة الفاعلة في النظام: تكون المقارنة هامة إلا إذا تجاهل المرء "الفصل" الداخلي الخارجي ونقل التحليل المنهجي المقترح إلى مجال السياسة الداخلية لكل بلد، مع ظهور الأزمة تزداد أهمية قوة الجهة الفاعلة إزاء الحكومة والأحزاب السياسية الأخرى، إن الفاعل على وجه التحديد المتظاهرين من قدرته على مقاومة القمع الذي تمارسه سلطته سوف يصبح حاسما ومرافقة وسائل الإعلام وخاصة القنوات التلفزيونية الدولية، وفي ليبيا، أعطى إنشاء المجلس الوطني الانتقالي زخما للتمرد ، وخاصة بدعم من القوى الغربية والعربية في بلدان الخليج.

سادسا: دور المكون القبلي في استراتيجية الفاعل: أكد الثوريون عالمية العمل الثوري، ولكن في ليبيا أثناء الانتقال من التمرد إلى الحرب الأهلية بعد فبراير 2011، سعى الجانبان إلى تفعيل القبائل، ودعمهم في ذلك الغرب حيث نشر **(برنارد هنري ليفي/Bernard-Henri Lévy)** في فرنسا قوائم القبائل التي تدعي الولاء للمجلس الوطني.[1]

سابعا: أقدمية" الفاعل ككيان منظم: جميع الشباب لا يملكون الخبرة الكافية في مجال النشاط السياسي، وانضمت إليهم فيما بعد أحزاب ومنظمات سياسية ذات خبرة، كانت تزاول عملها في الخارج ضمن المعارضة الخارجية.

---

[1] HAIMZADAH Patrick, **Op.Cit**., p.50.

ثامنا: إقليم الفاعل: يقصد بها **"المنطقة/Area "** و **"عدد الحدود/Number of Limits "** و **"الصفة مع القوى الكبرى/Trait with Big Powers "** هذا معيار غير مناسب لأن الحركة الثورية هي مجموعة سياسية وليست دولة في مواجهة نظام الدولة داخل إقليم واحد.

تاسعا: نوع وأقدمية النظام السياسي القائم: هذا معيار غير مناسب لأن الحركة الثورية هي مجموعة سياسية وليست دولة.

عاشرا: رهان الأزمة بالنسبة للفاعل: تشكل الأزمة تحديا أساسيا لحركات المتظاهرين، فهي تسمح لهم بتحقيق هدفها السياسي "**رحيل الدكتاتور**" ولكن مع وجود خلافات بشأن مصير الأنظمة الدكتاتورية، وفي ليبيا؛ لم يكن خروج رئيس النظام ولا النظام، بل القضاء على رئيس النظام وتشتيت عناصره واندلاع الحرب الأهلية.

حادي عشر: الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية: في ليبيا؛ نظام معمر القذافي فاسد ويحتكر الكثير من الثروة ودائما ما قمع بشدة أي معارضة ولكن الظروف الاجتماعية لليبيين أفضل من البلدان المجاورة، ومستوى المعيشي أحسن من الدول الإفريقية، ذلك أن ليبيا من أوائل الدول الأفريقية التي قضت على الملاريا. وحتى إذا كانت هناك تفاوتات قوية في توزيع الشرائح، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو 11.000 دولار واحد من الأعلى في العالم العربي، حتى لا تجد في ليبيا نفس الظروف الموضوعية التي أدت إلى الثورات الشعبية في تونس ومصر.[1]

[1] Site Internet INVESTIG' ATION, Libye : révolte populaire, guerre civile ou agression militaire ? interview avec Mohamed Hassan, spécialiste de la géopolitique et du monde arabe.http://www.investigaction.net/fr/Libye-revolte-populaire-guerre/

المبحث الثالث: البراغماتية الدولية في مقاربة التدخل العسكري في ليبيا

وفقا للطرح الواقعي فإن سلوك أي دولة تحدده مصالح معينة يرجى تحقيقها، ولا مجال للأعمال الخيرية، وعليه فإن كل تفاعلات الدولة في المجال الخارجي تتحكم فيه الاعتبارات البراغماتية وهو ما سوف يتم دراسته في حالة التدخل العسكري في ليبيا، حيث تعددت التحليلات لفهم موقف التحالف الدولي ضد القذافي، فمع بدأ الليبيين في ثورتهم انفتح الباب واسعا للاعبين الدوليين لكي يعيدوا تموضعهم بالتنافس على حصص من الثروات والاستثمارات.

المطلب الأول: تجازوات تطبيق "مبادئ مسؤولية الحماية" مع الحالة الليبية

الفرع الأول: دراسة الوضع الليبي

إذا تم قبول أن مسؤولية الحماية هي الأرضية القانونية للتدخل، فإن القرار 1973 يجب أن يستوفي كل الشروط الست الرئيسية للمسؤولية عن الحماية ، وحين نطبق مرتكزات حق الحماية على الحالة الليبية لابد من الإجابة التساؤل الآتي: **إن الإبادة الجماعية، التطهير العرقي، الجرائم ضد الإنسانية هي التي تتطلب تدخلا عسكريا وهذا وفقا لمفهوم مسؤولية الحماية، فهل كان هذا هو الحال في ليبيا؟** نجد ما يلي:

ما حدث في ليبيا بداية من 15 /2/ 2011 لم يكن صراعا عرقيا، أو دينيا بين طائفتين أو عرقيتين في غياب دولة أو عجزها عن التدخل لفرض القانون والأمن والنظام، وإنما مظاهرات قامت بها مجموعة محدودة من السكان، قبل أن تتحول إلى مواجهة مسلحة، في ظل سلطة فاعلة ودولة ذات سيادة ومعترف بها دوليا، لم تكن الدولة الليبية يومها عاجزة عن حماية السكان ولا بحاجة للمساعدة من أجل حمايتهم وفرض النظام بل كانت قادرة وقائمة بواجبها الذي تتحمل مسؤوليته قانونيا وهي المسؤولية الملزمة لها وفق مبدأ الحماية نفسه.

الصراع في ليبيا لم يكن من اختصاص الأمم المتحدة ولا يندرج تحت مبدأ مسؤولية الحماية لأنه في الحقيقة صراع بين قوى متمردة على سلطات قائمة وآمنة ومستقرة وتتمتع بالشرعية والاعتراف الدوليين،

وبالتالي من حق السلطات أن تتعامل مع التمرد بالطريقة المناسبة كونه يشكل تهددا مباشر لأمن الدولة وسلامة السكان المدنيين من ليسوا طرفا في الصراع.[1]

بعد أيام من الانتفاضة، 22 /2/ 2011 أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان **(نافي بيالي/ Pillay Navi)** بأن الهجمات ضد الشعب الليبي، تمارس على نطاق واسع ومنهجي من قبل قوات النظام وقد ترقي إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية،[2] فالقراران 1970-1973 تم تبنيهما بناء على نقص الحقائق، ذلك أن بعثات مجلس حقوق لإنسان التابع للأمم المتحدة لم يزوروا ليبيا قط، رغم أن ليبيا عرضت استقبال المراقبين ووجهت لهم الدعوة لزيارتها وفي تنازل غير عادي أرسل الزعيم الليبي رسالة إلى المعارضة المسلحة عارضا عليهم التخلي عن السلطة ومغادرة البلد، ولم تشن القوات الحكومية هجومها إلا بعد أن تم رفض هذا العرض وأصر قادة المعارضة على ضرورة القبض على القذافي وقتله.[3]

لم تستند الأمم المتحدة إلى أي تقرير واقعي ومستقل صادر عن أجهزتها عن الأحداث في ليبيا لتقرر التدخل، ذلك أن لجنة تقصي الحقائق في ليبيا تم تشكيلها في وقت متأخر وقدمت تقريرها الأول بعد مضي قرابة 4 أشهر من بدء النزاع في ليبيا وحينها كانت الاحداث قد تطورت وأصبحت حربا أهلية وكانت الأمم المتحدة قد سمحت بالتدخل وتم القصف الجوي في الشهر الثالث،[4] وفقا لمقالة نشرها موقع فوكس نيوز في 28 /2/ 2011 أنه:

> **"وفيما كانت تعمل الولايات المتحدة الأمريكية داخل الأمم المتحدة لإدانة القذافي في قمعه فإن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كان على وشك تبني قرار مليء بالثناء والإطراء لسجل ليبيا في مجال حقوق الإنسان"[5]**

---

[1] مصطفى الفيتوري، **17 فبراير خدعة الثورة وحقيقة المؤامرة**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2018)، ص ص. 43-44.

[2] human rights watch organization, **civil sociéty : un general assembly should suspand libya'a un human rights council membership,in** : http://www.hrw.org*print/news/2011/08/24/civil-sociéty un general-assembly-should-suspend- libya -s-un-human-right-council-mee (20/05/2014)

[3] الفيتوري، **مرجع سابق** ص. 165.

[4] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 45.

[5] Brad Hoff, "Hlary Clinton's letters reveal the true cause of military intervention in Libya", **Foreign Policy Magazine**, (6-1-2016), p. 12

إن رد فعل الجماعة الدولية على الأوضاع في ليبيا كان استثنائيا وعلى غير ما يجري في الساحة الدولية يقول **(باتريك ستيورت/ Patrich Stewert)** أن المجتمع الدولي لم يطبق مبادئ التدخل بمبرر القضية العادلة حيث كان الناس تحت التهديد في كثير من مناطق العالم، وتعرض الإنسانية لكوارث مثل ساحل العاج عام 2011[*] أو الاحتجاجات الدامية في اليمن(**)، والبحرين وعدم التدخل في الحالة السورية(***) ولم يطبق على اسرائيل أثناء قصفها في 2009/2008 الذي خلف 1400 ضحية فلسطينية على الأقل.[1]

ذلك أن التجارب ووقائع العالم والعلاقات الدولية تثبت أن الكثير من الدول حدثت فيها أعمال وحشية وسبب معاناة بشرية ولم يتحرك المجتمع الدولي[*] وعلى النقيض من العديد من حالات الثورة الأخرى في عام 2011، قرر مجلس الأمن ومنظمة حلف شمال الأطلسي وضع حد للفظائع الإنسانية الجارية في ليبيا من خلال إطار القرار 1973،[2] وبناء عليه فإن سلوك القوى المتدخلة في ليبيا **(عملية فجر الأوديسا وعملية الحامي الموحد)** بعد الاطلاع على العديد من التقارير التي أثبتت أنه تم تجاوز حدود القرار 1973.

من جانب أخر لم يتم تطبيق أحد أهم أساسيات مسؤولية الحماية وهي المسؤولية عن البناء والتي تقوم بها الدول بعد انتهاء الصراع، وعلى عكس مقاربة ما بعد الصراع التي كان يعتمدها حلف الناتو بعد نهاية التدخل العسكري في العديد من الحالات عبر نشر قوات تابعة له لحفظ السلام وضمان حسن سير المرحلة الانتقالية، فإن عملية البناء وإعادة الاعمار تركت لليبيين وحدهم بعدما تم هدم البنية التحتية جراء

---

[*] **الأزمة السياسية في ساحل العاج 2010-2011: ينظر:**

Aadam Nossiter, "**Ivory Coast Battle Nears Decisive Stage in Key City**". New York Times, (March 31, 2011).At lign : https://web.archive.org/web/

وينظر: خيري عبد الرزاق جاسم، "مشكلة الحكم في ساحل العاج"، **دراسات دولية**، ع. 54، (2011)، ص. 69.

(**) الثورة اليمنية: ينظر: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان/ الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، **اليمن تكريس الإفلات من العقاب وتهديد عملية انتقال السلطة، ينظر:**

soldier wounded in clash with protesters in S Yemen, .2011- People's Daily Online" .http://en.people.cn/90001/90777/90854/7269410.html

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 194.

(***) الثورة السورية: ينظر: عزة السيد أحمد، **الثورة السورية والنظام السوري**، (بيروت: دار أنهار للنشر والتوزيع، 2014).

[*] **تجاوزات المجتمع الدولي:** لتفاصيل أكثر انظر الفصل الأول مسؤولية الحماية.

[2] Hehir, Murray**, Op. Cit**, p. 16.

القصف المتعمد والعشوائي لقوات الناتو، [1] حيث انتقد وزير خارجية أستراليا السابق **(جارت إيفانس/ Gareth Evans)** بقوله:

> **"إن العمل العسكري في ليبيا المصمم لقتل القذافي أو لاجباره على الخروج إلى المنفى أو لضمان نصر المتمردين في الحرب الأهلية أو لتحقيق نظام حكومي في ليبيا أكثر استجابة هو باختصار أمر غير مقبول وفقا لمبدأ الأخلاقي الأول لمبدأ مسؤولية الحماية"[2]**

تاريخيا تصرفت الدول انطلاقا من العقلانية وليس وفقا للمسؤولية، فالدول مدفوعة بأمنها وقوتها ومصلحتها الذاتية في نظام فوضوي، وليس بالرغبة في تعزيز وحماية السكان المحليين في العالم،[3] وعلى هذا فإن هذا الجزء يسعى إلى تفسير ما إذا كانت الدول في النظام الدولي المعاصر تحول بالفعل أفضلياتها الاستراتيجية نحو حماية الليبيين أم لاتزال البراغماتية الدولية من تحدد تفاعلات الدول في النظام الدولي.

الفرع الثاني: تجاوز حدود التفويض الأممي

أولا: العوامل المؤثرة في استجابة الأمم المتحدة

هل يمكن اعتبار عملية النيتو في ليبيا شرعية وقانونية ضمن ممارسة التفويض الأممي؟ قبل التطرق للحدود التدخل في ليبيا لابد من الإشارة أولا إلى العوامل[*][4] المرتبطة باتخاذ القرارات في الأمم المتحدة من

---

[1] كريستفر شيفيس، جيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي عِبَر وداعيات للمستقبل**، مؤسسة راند ، واشنطن: (2014)، ص ص. 34-36.

[2] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص ص. 195-100.

[3] Hehir, Murray, **Loc. Cit**.

(*)العوامل المؤثرة في صناعة القرار الأممي:

- **العوامل السياسية/Political factors** : إن صدور أي قرار من الأمم المتحدة للتدخل في دولة ما يؤثر سلبا وإيجاب على المصالح الدولية، لذلك فاستجابة الأمم المتحدة يتوقف على مدى تأثير التدخل على مصالح الدول الكبرى ذلك أن المساس بمصالح هذه الأخيرة يجعل القرار مرفوضا ولاسيما من قبل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إذ ستقوم بحق الممانعة واستعمل هذا الأسلوب كثيرا في فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.
- **العوامل القانونية/Impact of legal factors** : هناك متطلبات قانونية لصدور قرارا هيئة الأمم، فحتى لو كانت الدوافع سياسية لابد من وجود إطار قانوني يضفي المشروعية لتلك القرارات، ويولد قناعات دولية وشعبية ملائمة.
- **تأثير العوامل المادية/Effect of physical factors** : فالأمم المتحدة في وظائفها تتطلب إمكانيات مادية يخصص له من الميزانية التابعة للمنظمة، إذ لا يمكن اتخاذ أي قرار يترتب عليه نفقات مادية على بعد النظر في ميزانية المنظمة، وفي حالة ما توجب الأمر

الناحية النظرية، فعلى الرغم من أهمية العوامل السياسية في التدخل من قبل الأمم المتحدة إلا أن هذه الأخيرة تعطي الأولوية للاعتبارات القانونية في قضايا التدخل إذ أنها تتجنب أن تثار المشاكل القانونية التي لا تمكنها من الدفاع عن موقفها، وبالتالي فالعوامل تلعب دورا في تحدي مدى صلاحية وقانونية وشرعية وملائمة القرار، إن عددا من منتقدي تدخل الناتو يتهمونه بأنه تجاوز حدود تفويض القرار ذلك أن القرار لم يسمح لا بتغيير النظام ولا تواجد قوات أجنبية على الأراضي الليبية، إلى جانب قيامهم بالإمداد المتكرر للتمرد بالأسلحة.

ثانيا: دراسة القرار من حيث قواعد القانون الدولي والميثاق الأممي

سيتم في هذا الجزء التطرق لمضامين القرار، ثم التدقيق في قانونية القرار نفسه؛ ومن ثم قانونية تنفيذه وفقا للفقرة (4):

1. مضامين القرار 1973

تم تبني القرار 1973 تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بموافقة 10 أصوات ودون أي صوت معارض وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت (روسيا، الصين، المانيا، البرازيل، والهند) في 17 /03/ 2011 صاغه الفرنسيون، البريطانيون، بمساهمة أمريكية قوية ولم يكن للحكومة الليبية أي ممثل.

احتوى القرار على (29) فقرة تنفيذية مقسمة إلى ثمانية أجزاء طالب الجزء الأول بـ: **"وقف إطلاق النار فورا"** في فقرته الأول وطالب باحترام القانون الدولي بما فيها **"تسريع وعدم إعاقة مرور المساعدات الإنسانية"** أما الفقرة الثانية فنصت على: **"يؤكد مجلس الأمن على الحاجة لمضاعفة الجهود لإيجاد حل للأزمة"** ويطالب بالاستجابة للمطالب الشرعية للشعب الليبي،[1] بقوله: **" الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل دائم"** وهذه اللغة الفضفاضة تترك السؤال حول ماهي المطالب المشروعة وماهي الإصلاحات السياسية الضرورية؟ من الناحية القانونية يعتبر هذان المطلبان تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لليبيا في

لوجود قضية مستعجلة وتتطلب التدخل يلجأ الأمين العام للأمم المتحدة إلى دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة للمنظمة للتوفير المال للقضية.

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 161

خرق للمادة (2) من الفقرة السابعة لميثاق الأمم المتحدة والذي يفترض ان تحترمها كل قرارات مجلس الأمن وفقا للمادة (25) ما الميثاق.

أما الفقرة (4 و5) من تهتمان بحماية المدنيين فيما تركز الفقرة الخامة على المسؤولية الإقليمية الواقعة على جامعة الدول العربية، والجزء التنفيذي الأكبر من القرار خصص معظمه إلى فرض منطقة حظر جوي وذلك من المادة (6-12) فيما المادة (6)هي التي تنص على **"فرض منطقة حضر الطيران على كل الرحلات في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية"** أما المادة (7) فتحدد عددا من الاستثناءات الإنسانية من حظر الطيران.

في حين تضمنت المادة (8) **"اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لفرض تنفيذ حضر الطيران"** والمادة (13) تطالب بحضر السلاح وتدين **"استمرار تدفق المرتزقة"** إلى ليبيا وبنصها هذا تقرر أن الفقرة (11) تم استبدالها بفقرة جديدة تنص على **"حق الدول باستخدام كافة الإجراءات الضرورية لإجراء عمليات المراقبة في تنفيذ حظر السلاح"** وللمرة الثانية وذلك يشير إلى أن القوة يمكن استخدمها ضد السفن في عرض البحر التي يعتقد أنها تحمل سلاحا إلى ليبيا، وفي المادة (17 و18) فإن الدول الأعضاء مطالبة بأن تمنع هبوط وإقلاع الطائرات المسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو تملكها ليبيا أو تشغلها شركات ليبية أو أفراد ليبيون.

والفقرات من(19) إلى (21) تتضمن تمدد تجميد الأرصدة والموارد الاقتصادية التي فرضتها الفقرات (17-19-20-21) من القرار 1970 لتشمل: **"كافة الأموال والأرصدة المالية الأخرى والموارد الاقتصادية التي تملكها أو تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر السلطات الليبية..."** أما الفقرتان (22 و23) فتمددان حضر السفر وتجميد الأرصدة الواردة في القرار 1970 أما الفقرة (24) فتنشئ جهازا جديدا عبارة عن لجنة من الخبراء لمساعدة اللجنة التي تم انشاءها وفقا للقرار 1970 من أجل: **"جمع وتدقيق وتحليل المعلومات التي تأتي من الدول الأعضاء .... بخصوص تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها".**

أما الفقرة (27) فتطالب الدول: **"باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لكيلا يتم أي مطالبات... "** فيما يتصل بأي اتفاقية أو أي عملية أخرى حيث تؤثر على عملها بأي سبب أو طريق على الإجراءات

التي اتخذها مجلس الأمن في قراره 1970 في هذا القرار أو غيره من القرارات" وأخيرا ففي الفقرة (2)**"فإن مجلس الأمن يبقى في حالة انعقاد مستمرة حول الموضوع"**[1]

وتوفر (المادة 51) من الميثاق الأممي الاستثناءات الضيقة، وفقا لنص الفقرة الثانية من (المادة 42) من الميثاق الأممي الذي يشترط أن: **"يتصرف مجلس الأمن بما يتوافق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة"** وتسمح (المادة 42) لمجلس الأمن باتخاذ الإجراءات :**"التي قد تكون ضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليي**ن" ومع أن القرارين 1970و1973 تم تبنيهما تحت الفصل السابع من الميثاق إلا أن أي منهما لا تتوفر في الشروط المنصوص عليها في (المادة 42) من حيث أن تحديد أن: **"الإجراءات المطلوبة اتخاذها لا تتضمن استخدام القوة"** وبهذا سقط القراران. [2]

2. قانونية القرار رقم 1973

حدد القرار أن الأوضاع في الجماهيرية العربية الليبية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وعليه فقد أذن للدول الأعضاء تحت الفصل السابع[*]: **" تعمل وطنيا وعبر التنظيمات الإقليمية أو ترتيبات مشابهة... أن تتخذ كافة الإجراءات الضرورية... لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين التي تتعرض للتهديد بالهجوم... وفض قوات الاحتلال من أي نوع وعلى أي جزء من الأراضي الليبية"** وعليه فقد فرض القرار **"منطقة حضر جوي وتعزيز حظر السلاح وحظر الطيران المدني وتجميد الأرصدة "** لعدد من الأفراد تم تحديدهم.[3]

---

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص ص. 162-163.

[2] الفيتوري، **المكان نفسه**

[*] **الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:** ينص على أن يتخذ العمل المناسب في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، من المادة 39-51، **ينظر: ميثاق الأمم المتحدة**، سان فرانسيسكو: (جوان 1945)، ص ص. 27-32، متاح على الرابط: https://www.legal-tools.org/doc/378b53/ ذلك أن يتيح تخاذ "إجراءات قسرية" في حال كان السلام مهددا تتراوح بين العقوبات الاقتصادية واللجوء إلى القوة، ويسمح الفصل السابع بممارسة الضغوط على بلد لإجباره على الالتزام بالأهداف التي حددها مجلس الأمن، يوفر الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإطار الذي يجوز فيه لمجلس الأمن الإنفاذ. ويسمح للمجلس أن يقرر " **ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان"** وأن يقدم توصيات أو يلجأ إلى القيام بعمل غير عسكري أو عسكري " **لحفظ السلم والأمن الدوليين".** وللمزيد حول مضامين الميثاق ينظر: الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html ولمعرفة أكثر عن الوقت الذي ارتأى فيه مجلس الأمن وجود تهديد ما، أو اتخاذ تدابير محددة مؤقتة وكل الحالات التي نظر فيها الفصل السابع ينظر في الموقع: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions

فيما يتصل بقانونية القرار 1973 فإنه بإمكاننا العودة إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة حول استخدام القوة فالفقرة (04) من المادة (2)من الميثاق تنص على تمتع الدول الاعضاء في علاقاتها عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أي دولة مستقلة وبأي طريقة كانت،[1] أما الفصل السابع من الميثاق فقد حددت الاستثناء الوحيد فيه لمنع استخدام القوة هو حالة الدفاع عن النفس المادة (51) أو حالة التفويض من قبل مجلس الأمن الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين المادة (39)، وبذلك فإنه وفقا لبند الفصل السابع فإن القرار 1973 يعتبر قانونيا كونه جاء بتفويض مجلس الأمن.[2]

بالنظر إلى المعاملات القانونية وطريقة اتخاذ القرارات فهو قانوني لكن بالعودة إلى مبررات وأسباب اتخاذ القرار ففيها تحليل آخر، ذلك أنه عند النظر في القرار 1973 من حيث توافقه مع القانون الدولي أو على أن الوضع الدولي في ليبيا يعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وحسب العديد من الأكاديميين فالصراع في ليبيا كان عبارة عن حرب أهلية لا تؤثر حتى على دول الجوار وأنه ما كان يجب اعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين.[3]

3. من حيث توقيت القرار وتنفيذه

إن إلقاء نظرة فاحصة على القرار رقم 1973 من شأنه أن يمكننا من تقييم جدارة هذه الادعاءات، وإذا كان هناك قائمة مرجعية بشأن المسؤولية عن الحماية لتحديد ما إذا كان القرار قد تم الالتزام بالمبدأ في تنفيذ القرار، وهذا من خلال الإجابة على التساؤل الآتي: **وهل استُنفدت جميع التدابير الأخرى قبل أن تستخدم مناقشات التدخل العسكري – التدخل السياسي والاقتصادي– ؟** و**هل تمت محاكمة القذافي وإفشال الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها لوقف القذافي؟** وإذا ما كان السبب وراء هذه البعثة هو أحد المعايير الأربعة التي حددها مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 في وثيقة النتائج، كجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي.

تبنى مجلس الأمن القرار 1970 في 26 /2011/2 بموجبه تم فرض عقوبات مختلفة غير معززة بالقوة من قبيل حظر دولي على السلاح وعقوبات مالية، ليقوم المتمردون في اليوم التالي بتأسيس المجلس

---

[3] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 151.

[1] ميثاق الأمم المتحدة 24 أكتوبر 1945 وثيقة رقم (01)

[2] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 151.

[3] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 152.

الوطني الانتقالي 2011/2/27 ليكون الواجهة السياسية والعسكرية للتمرد ويقاتل ضد قوات القذافي، إلا أن السلطات الليبية ردت باستخدام الطائرات العسكرية ضدهم فطالب مجلس جامعة الدول العربية مجلس الأمن بإنشاء منطقة حظر ليصدر القرار 1973 على اعتبار أن الإجراءات التي تمت لم تكن كافية وأن الوضع تطور إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين، تولت فرنسا تنفيذ بداية الغارات الجوية الأولى فيما تمت إحالة العملية لاحقا إلى النيتو بمشاركة واسعة من الدول، ليؤكد أمين عام حلف النيتو **(أندريس فوغ راسمو سين/ (Anders Fogh Rasmussen)** أن هدف عملية الحامي الموحد هي: **"حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المهددة بالهجوم من قبل قوات النظام"**

سمح القرار 1973 باتخاذ **"كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المهددين في الجماهيرية العربية الليبية"** والكلمات **" كل الإجراءات الضرورية"** تعني في مضمونها أنه جملة معيارية يستخدمها مجلس الأمن ليسمح للدول بالعمل العسكري وعلى أساسها يمكن اعتبار أن القرار 1973 أساسا قانونيا للعملية. [1]

إلا أن بعض الأكاديميين يحاججون هنا فبإدخال عبارة كافة **"الإجراءات الضرورية"** في القرار فقد رخصت كل من لندن، باريس وواشنطن لنفسها والنيتو كوكيلهم لأن يفعلوا ما أرادوا وأنهم لن يكونوا أبدا محل محاسبة من أحد طالما هو أعضاء يتمتعون بحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي فهم فوق كل القوانين، إن **"كافة الإجراءات الضرورية"** رخصت اختراق حظر السلاح وبناء على هذا فقد تم الترتيب بحيث يمكن لأي دولة أن تقدم الأسلحة إلى التمرد ولكن لا أحد مسموح له بتوريد السلاح إلى الحكومة الليبية. [2]

القرار مكن الدول الأعضاء من استخدام كافة الإجراءات الضرورية بما فيها استخدام القوة المفرطة فيما لم يتم استنفاد كل السبل الأخرى لحل المشكلة، وقد كانت الخيارات الأخرى للحل بما فيها حضر السلاح وتجميد الأرصدة ومنع السفر جزء من القرار رقم 1970، ولكن لم ينتظر المجتمع الدولي نتائجها قبل الإذن بالعمل العسكري، وفيما يتصل بالقرار استهل في البداية: **"مسؤولية السلطات الليبية لحماية شعبها"** وردت في القرار مرتين ولم توجد أي جملة تفيد بأنه سيكون تغيير في النظام الليبي وإنما ارتكز القرار على فكرة مسؤولية الحماية حيث أعام التأكيد على: **"التزامه القوي بالسيادة ووحدة التراب والوحدة**

---

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص ص. 172 -180.

[2] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 87.

الوطنية للجماهيرية العربية الليبية"، وقبله صدر القرار 1970 الذي استدعى حالة الحماية بقوله: **"السلطات الليبية مسؤولة عن حماية سكان ليبيا"** وعليه فإن تغيير النظام لم يكن جزءا من القرار فكيف يتم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي ولا يزال الاعتراف الأممي بليبيا وبالتالي فإن العملية في ليبيا لم تتمشى مع مبررات وروح القرار –لا عسكريا، لا سياسيا، ولا قانونيا.

وإذا تم اعتماد بالرأي الذي يقول بقانونية القرار وأن **"كافة الإجراءات الضرورية"** تبيح استخدام القوة، فإن العمليات ضد القذافي رغم أنها بدأت بشكل قانوني بما تطلبه القرار 1973 إلا أنها لم تستمر ضمن الإطار القانوني، ومن التجاوزات أن سلطة اتخاذ القرار تركت بالكامل في يد المختصين العسكريين وهذا يعني أن الهدف العسكري غالبا يتمتع بتحقيق النصر وفقط من دون مراعاة أي عوامل أخرى بما فيها حماية المدنيين كأولوية، من وجهة نظر أخرى ترى أنه في واقع الأمر فإن الجامعة العربية لم تطلب تدخلا عسكريا أجنبيا وقد انتقدت تعريف حماية المدنيين الذي استخدمه الناتو حيث قال أمين الجامعة العربية عمرو موسى: **"ما حدث في ليبيا يختلف عن هدف فرض حظر الطيران، وما نريده هو حماية المدنيين وليس قصف مدنيين آخرين"**[1]

ويقول **(مارجوري كوهن/ Marjorie Cohn)** أن هناك سلسلة من الإجراءات كان بالإمكان اتخاذها قبل استخدام القوة في ليبيا ويضيف كان يجب أن تكون: **"كافة الإجراءات الضرورية"** لاستكشاف الإجراءات المطلوبة لتسوية النزاع ولكن لم يتم استنفادها قبل بدء العملية العسكرية ولم يتم السعي لأي اتفاق بين الأطراف الليبية ولم تكن أي مساع بشأن المفاوضات، والأكثر من ذلك الناتو أجبر بعثة الاتحاد الإفريقي التي أرسلت لبدأ المفاوضات على ترك البلد قبل أن تحقق أي نتائج،[2] ووفقا لأحكام العمل الواردة في القرار 1973، لم يكن التدخل الدولي الذي يركز على المدنيين هو ما أيده مجلس الأمن، وأتاح اتخاذ الإجراءات التالية في السعي لحماية الشعب الليبي من الانتهاكات الصارخة للحقوق التي ترتكب.

الفرع الثالث: عدم أحقية المجلس في اتخاذ القرار

يرى فريق من الأكاديميين والسياسيين أن التدخل العسكري لم يكن وفقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة لأنه تم عن طريق مجلس الأمن، فضلا على أن التفويض باستخدام القوة من قبل مجلس الأمن يتجاوز

---

(1) الفيتوري، **المرجع نفسه** ، ص ص. 152-195.

(2) الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 196.

المجلس طالما أن الشروط اللازمة لهذا التفويض –العدوان/ تهديد السلم والأمن الدوليين – غير متوفرة، إلى جانب ذلك غياب تشكيل قوة عسكرية من الأمم المتحدة وتفويض لجنة الأركان العسكرية التابعة للأمم المتحدة وفق ما ينص عليها الميثاق وهو ما يعتبر امرا غير شرعي، كما أن التدخل لم يلبي المعايير العديدة الواجب توفرها للتدخل الإنساني، والذي ينص على أنه **"تكتيك قسري يستخدم للتلاعب بدولة لارغامها على سلك طريق ما كانت لتسلكه لولا التدخل".**[1]

فضلا عن أن الوضع في ليبيا لم يشكل تهديدا ولا انتهاكا للسلم والأمن الدوليين ولا يرتقي إلى مستوى العدوان كما يحدده الميثاق ولم يكن أي مؤشر على أن الدول المجاورة كانت مهددة من الصراع، والأوضاع في ليبيا تطرح قضايا حقوق الإنسان والانشغالات الإنسانية وهذه كلها لا تخص مجلس الأمن، وبالتالي فإن مجلس حقوق الإنسان هو من عليه تولي الأمر ليحدد ما إذا كان الوضع يتطلب تدخلا إنسانيا وهو من يقدم التوصية إلى الجمعية العامة حول إمكانية التدخل الجماعي، ذلك أن مجلس حقوق الإنسان مهمته الأساسية هي معالجة اختراقات حقوق الإنسان وتقديم التوصيات بخصوص ذلك إلى الجمعية العامة وهذه الأخيرة تتمتع بالسلطة القانونية للتفويض بالتدخل إن تطلب الأمر ذلك.

إن مشاركة المفوضية العليا لحقوق الإنسان والجمعية العامة في التفويض بالتدخل يجعل من الإجراءات أكثر شفافية وأكثر اجماعا بما أن المفوضية تتكون من 47 عضوا وقراراتها تصدر بأغلبية الأصوات ومن ثم تحيل قراراتها إلى الجمعية العامة التي من شأنها إصدار القرار النهائي، [2] وهذا يعني أن التدخل سيصدر من قبل الأجهزة الأممية الأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي وهذا هو الأصح، من جانب أخر مقارنة رد فعل مجلس الأمن مع حالات أخرى مشابهة وأكثر دموية بكثير مما حدث في ليبيا تعد حجة أخرى ضد مشروعية التدخل في ليبيا؛ رغم أن الأوضاع في تلك المناطق الأخرى كانت أسوء مما هي عليه ليبيا بما أن المتظاهرين لا يحملون السلاح ولم يكونوا نضاليين وإنما مدنيين بكل ما للكلمة من معنى.

وعلى افتراض أن الوضع كان مأساويا؛ لكي يكون التدخل بقرار من مجلس الأمن مبررا ولخدمة الأهداف الإنسانية دون غيرها لا بد من وضع خطط تتعلق باستخدام القوة بمساعدة لجنة الأركان العسكرية

---

[1] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 203

[2] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص ص. 208–209.

التي ستكون مسؤولة عن التوجيه الاستراتيجي لأي قوة تحت إشراف المجلس، وبإسقاط الحالة على ليبيا فإنه لم يتم الاتفاق على قوة تابعة للأمم المتحدة ولم يصادق عليها الأعضاء كما لم تصادق لجنة الأركان العسكرية ولم تشترك لتوجه مدى ومدة العملية؛ وبالتالي كانت العملية العسكرية في ليبيا للدول المشاركة فيها والنيتو ولم تكن للأمم المتحدة، وقد وصف سفير الهند في الأمم المتحدة **(هارديب سنج بوري/Hardeap Singh Puri)** النيتو بقوله: **" الجناح العسكري لمجلس الأمن"**، فمجلس الأمن أوجده ميثاق الأمم المتحدة وهو يستمد سلطته منه وعليه يجب عليه أن يعمل وفق محددات الميثاق وكما لاحظ **(نايجل وايت/ Nigel Whitr)** أن: **"مجلس الأمن مقيد بالميثاق ويمارس سلطته ضمن الميثاق ويمارس صلاحياته ضمن الإطار المنصوص عليه في الميثاق وعليه فإن سلطات المجلس لا يمكن أن تكون غير محددة"** [1]

إن العملية العسكرية صممت في الأساس إلى إقامة منطقة حظر طيران لمنع قصف المدنيين من الجو وفي سبيل تحقيق الهدف دمرت قوات التحالف الطائرات العسكرية للحكومة الليبية ومضادات الطيران والمطارات ومهابط الطيران ومنصات الإطلاق، العملية يمكن تبريرها بالحاجة إلى السيطرة على المجال الجوي الليبي عبر تحييد أو التقليل من خطر على طائرات المتدخلين وبعد أن تم شل القوات الجوية الليبية فليس هناك مبرر لقصف المقرات التي لا تشكل تهديدا على المدنيين، أو مبررا لاستمرار القصف في المواقع والمدن التي لم تكن تشهد قتالا. [2]

من بين خروج المبررات عن الدوافع الإنسانية أنه لم يعطي الوقت لتطبيق الإجراءات التي جاءت في القرار 1970 فالتسرع في استخدام القوة العسكرية أدى إلى تصعيد العنف وإطالة أمد الحرب، تم اختراق القرار 1973 من خلال انه تم توسيع العملية لتشمل تغيير النظام وإضافة الدعم الجوي وتقديم التسهيلات العسكرية والمستشارين لمقاتلي قوات التمرد، والدعم الميداني وتشجيعهم على استبعاد أي حوار مع النظام الليبي، فالدعم الذي تمتع به المتمردون شجعهم على الصراع وإطالة أمده في حين أن الدوافع الإنسانية تتطلب إنهاء الصراع في أقصر وقت ممكن.

الحقيقة أن قوات القذافي تكمنت من السيطرة على المناطق التي سيطر عليها المتمردون في بداية الحرب وكانت تقترب من السيطرة على بنغازي، هذا التقدم لقوات القذافي سرع من صدور القرار 1973

---

[1] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص ص. 195-207.

[2] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 219.

ذلك أنه بعد استرجاع القوات الليبية على مناطق التمرد عسكريا فإن جهود المجتمع الدولي سوف تنصب على المعونات الإنسانية وهو الأمر الذي لم ترده الأطراف المعادية لنظام القذافي، قد هدفت قوات التحالف تغيير نظام القذافي وهذه الحقيقة هي التي جرى التعتيم عليها وطمسها، وشاعت رواية أنه في حالة بقاء القذافي سيكون احتمال سبرينتشا(*) ثانية(.[1])

الفرع الرابع: تجاوز الحلول السياسية والدبلوماسية

إن الحلول السياسية والدبلوماسية كانت الأقدر على حل الصراع وإحلال السلم والاستقرار وبالتالي حماية المدنيين، ولكن استبعاد أي مناقشات مع النظام الليبي وإحالته إلى محكمة الجنايات الدولية أدى إلى تعقد النزاع، من أجل أن يترك الغرب الخيار العسكري هو الحل الوحيد لانهاء الحرب، وقد تم تجاهل الكثير من الوقائع وأسيء تفسير جزء منها وتلاعب النيتو بحدود مسؤولية الحماية.

والقول بأن المجتمع الدولي لم يكن أمامه أي خيار إلا التدخل العسكري وأن البديل ألا يفعل شيء هو أمر غير صحيح، فقد تم تقديم اقتراح عملي بعيدا عن العنف ولكن تم رفضه بشكل متعمد حيث نشرت مجموعة الأزمات الدولية بيانا في 10 /3/ 2011 تحاجج فيه لصالح مبادرة تتكون من نقطتين الأولى تأسيس مجموعة اتصال أو لجنة متكونة من جيران ليبيا في الشمال الإفريقي وتفويضها بوقف إطلاق النار فورا والثانية مفاوضات بين الطرفين تطلقها مجموعة الاتصال تهدف إلى استبدال النظام الحالي بحكومة نيابية تخضع للمحاسبة.[2]

لقد كان موقف الاتحاد الإفريقي ورافضا لأي تدخل عسكري في ليبيا، وامتنع في بداية الأزمة عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية، وفي 2011 / 02 / 23

---

[1] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 92.

(*) **سبرينتشا:** هي مدينة في البوسنه ارتكب فيها صرب البوسنة من 11-22/ 6/1995 مذبحة بحق المدنيين المسلمين من البوسنيين، حيث قامت الأقليات الصربية التي تعيش في جمهورية البوسنة 208 داخل هذه الجمهوريات والهرسك بدعم من صربيا وجيش الاتحاد اليوغسلافي بشن حرب إبادة وتطهير ضد الأغلبية المسلمة التي تعيش في هذه الجمهورية ولقي مئات الألوف مصرعهم إلى جانب ما حدث من اغتصاب وتدمير للممتلكات. **للمزيد ينظر:** عبد العزيز مخيمر عبد الهادي " الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية إبادة 208 الجنس البشري: القضية المرفوعة من دولة البوسنة والهرسك ضد يوغسلافيا في 8 /04/ 1993"، **مجلة الحقوق الكويتية**، ع. 19، (مارس 1995)، ص ص. 239-240.

[2] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 84.

اتخذ مجلس السلم والأمن الإفريقي موقفا يرفض التدخل العسكري في ليبيا، [1]ومن خلال بنود الحل السياسي الذي قدمه الاتحاد طالب فيه بوقف الأعمال العدائية ضد الشعب الليبي دون ذكر الجهة المسؤولة عن تلك الأعمال كما طالب أيضا بتطبيق إصلاحات سياسية، تلبي مطالب الشعب السياسي.[2]

حاول الاتحاد الإفريقي التوصل إلى وقف إطلاق النار وعقد مفاوضات بين الجانبين في الحرب الأهلية، إلا أن هذه الجهود نالت سخرية الحكومات الغربية ووسائل إعلامها، تم تصوير جهود الاتحاد الإفريقي على أنها محاولات الأفارقة لتقديم العون لسيدهم وهو موقف لم يخدم مصالح الغرب، حيث قدم الاتحاد الإفريقي بمقترح كان منسجما مع رؤى دول رئيسية غير إفريقية منها روسيا والصين والبرازيل والهند إضافة إلى تركيا، ألمانيا وتم إعادة الدعوة إلى هذا المقترح من قبل مجموعة الأزمات الدولية في رسالة مفتوحة إلى مجلس الأمن في 16 /2011/03 عشية تبني القرار رقم 1973.[3]

بعد بدايات الغارات الغربية على ليبيا، وكرد على القرار أعلنت الحكومة الليبية عن وقف إطلاق النار وأن مجالها الجوي مغلقا؛ وكان القذافي قد أوقف إطلاق النار وقواته تعكسر جنوب بنغازي أي أنه امتثل للفقرة (1) من القرار وافتتح حوارا سياسيا متسقا مع الفقرة (2) من القرار وما طلبه مجلس الأمن وافق عليه القذافي خلال ساعات، وأكدت ليبيا التزامها لما صدر عن مجلس الأمن، ولكن التحرك الليبي تم رفضه فورا، ورد القادة الغربيون على هذه الأعمال بالادعاء بأنه لا يمكن الوثوق بالقذافي واتهموه القذافي بالكاذب في سابقة تثبت غياب الدبلوماسية.

سعت دول غربية وعضوة في حلف النيتو لبلورة حل سياسي منها اليونان والنرويج حيث تقدمت النرويج بمبادرة سياسية تتضمن إعلان القائد التنحي والاتفاق على مرحلة انتقالية بتوافق الأطراف وضمانات دولية، إلى جانب محاولة رئيس الوزراء اليوناني جورج بابا اندريو لعب دور الوسيط في ليبيا إلا أنه لم يتمكن بسبب الضغوطات الفرنسية بما فيها عدم السماح لطائرته بالوصول إلى ليبيا، [4] بذل القذافي وأنصاره

---

[1] أميرة عبد الحليم، الموقف الإفريقي والثورة الليبية، تم الاطلاع يوم: 2017/09/15/ على الرابط: http://www.alamatonline.net/13.php?id=1084(29/08/2016)

[2] زياد عقل، **الاتحاد الافريقي والثورة الليبية :البروتوكولات والمصالح**، تم الإطلاع يوم: 2017/12/15، على الرابط: http://ocpss.ahram.org.eg/prychsrep.aspx?report

[3] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص ص. 74-85.

[4] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 59.

كل سبل الحل السلمي بما في ذلك دعوة مراقبين دوليين إلا البلاد ليروا بأنفسهم ما كان يحدث إلا أن الإمبرياليين لم يسمحوا بذلك، وكانت فرصتهم لتدمير ليبيا.

إن تضمين مقترح مجموعة الأزمات الدولي –الطرف الداعي للسلام – في المسودة المراجع للقرار 1973 أرادت منها باريس، لندن، وواشنطن أن تقطع الطريق على أي نقاش حقيقي من شأنه أن يدرس الخيارات الأخرى، ذلك أن وقف إطلاق النار ينطوي على مفاوضات يجمع فيها الليبيون بعضهم والتي تعني أنه تم القبول بوجود القذافي وهذا يعني إلغاء خيار تغيير النظام بالقوة، إن إحالة القذافي إلى محكمة الجنايات نتيجة الادعاء بأنه ارتكب جرائم حرب ومن ثم قرار فرنسا في 10مارس بالاعتراف بالمجلس الانتقالي يعني أن القذافي قد أخرج من دائرة الخطاب السياسي الدولي ولا يجب التفاوض معه.[1]

رفض المتمردون وقف إطلاق النار ومبادرات الحوار لكل من تركيا والاتحاد الإفريقي، فقد كانوا مهتمين بتغيير النظام أكثر من اهتمامهم بتخفيف معاناة المدنيين، وما يثبت ذلك سلوكاتهم حيث أنه بعد أن تم دحر القوات الحكومية الليبية من بنغازي ومناطق أخرى في شرق ليبيا وبدلا من تعزيز حماية المدنيين في المناطق التي يسيطرون عليها استمروا في هجومهم العسكري للسيطرة على مناطق جديدة؛ وهو الأمر الذي يعتبر تمردا حقيقيا لا يجب حمايته أو دعمه أكثر من كونه مطلبا شعبيا ويحق للحكومة الليبية مقاومته بالقوة.[2]

تعمدت قوات التحالف تجاهل خطورة التدخل، وذلك خدمة لمصالحها لا لحماية المدنيين، فقد كانت قوات التحالف على دراية تامة بخطورة التدخل ويظهر ذلك من خلال: في امتناعه عن التصويت على القرار 1973 حذر مندوب ألماني **(بيتر ويتنغ/ Peter Wittig) "من المخاطر الجسيمة واحتمالية وقوع خسائر فادحة في الأرواح"** فيما لو تم التدخل عسكريا مثله قالت مندوبة البرازيل **(ماريا لويزا ريبيريو فيوتي/Maria Lwiza Riberioo Viotti)** بقولها: **"إن البرازيل لا يمكن أن تؤيد التدخل لأنها لم تقتنع أن استخدام القوة يمكن أن يحقق حماية المدنيين".**[3]

---

[1] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 90.

[2] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 216.

[3] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 218.

المطلب الثاني: انتهاكات القوى الدولية في التدخل في ليبيا

الفرع الأول: القوى الليبية المعارضة

ارتكبت المعارضة تجاوزات خطيرة ترقى إلى مستوى جرائم الحرب دون احترام أي قواعد في معاملة خصومهم فالقتل من قبل المعارضة يعني بالضرورة أنه خارج القانون، لأنها لا تملك محاكم قضائية أو مؤسسات عقابية تستطيع التكفل بالمعتقلين، فقد كان القتل همجيا، لأنه ممارس من قبل قوات غير عسكرية، ليست على دراية بقوانين الحرب، ولا تنضبط بالقواعد والمعايير؛ ومن ثم تكون محررة من كل اعتبار أخلاقي، إنساني.

لم تكن الانتهاكات فقط من نصيب القوات الحكومية، وإنما أيضا من المتمردين التي كانت في معظمها عبارة عن ردود أفعال انتقامية، وتم تهجير مدن كاملة، واعتراض الفارين من المحسوبين على معمر القذافي لقتلهم والتنكيل بهم؛ لأنها تخرج من مشكاة واحدة وهي عاطفة الانتقام لقد وثق وفد منظمة العفو الدولية العمليات الهمجية المرتكبة من قبل المتمردين ضد كل من يشكون أنه إلى جانب معمر القذافي أو يعرفون أنه كان ضمن أنصار القذافي ، اصطلح تقرير المنظمة على ذلك بمصطلحات تعكس مدى القسوة الأمنية التي كانت تتعامل بها قوات المتمردين، مثل" عمليات الإعدام **الغوغائي/Lynchings**، "**أعمال القتل والهجمات الانتقامية/Killings and revenge attacks**" ،" **الاعتقال/Arrest**" ، "**التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة/Torture and other forms of ill-treatment** ، **"استخدام الصواريخ العشوائية/Use random silks** ،" الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، و"**التقاعس الدولي/International inaction** " عن حماية الفارين من الحرب.[1]

الفرع الثاني: القوى الدولية المتدخلة (الناتو)

الحلف الاطلسي تجاوز ما سمح به قانون التدخل بفرض حظر جوي، حيث استغل القرار الأممي، وقام بتوسيع مهام الحلف إلى ما وراء حماية المدنيين، بنشر وحدات عسكرية للقيادة والتوجيه والاستخبارات على الأرض الليبية، وتوفير غطاء جوي وتأمين خطوط الإمداد بالعتاد والذخيرة للمتمردين عبر البحر

[1] منظمة العفو الدولية، **المعركة على ليبيا: القتل، الاختفاء، والتعذيب**، (المملكة المتحدة: د د ن، ط1، 2011)، ص ص. 96-97.

والجو، وأخيرا ملاحقة القوات الحكومية الثقيلة وتدميرها سواء كانت متحركة في المناطق المفتوحة أو متحصنة داخل المدن وبالقرب من المنشآت.

لقد خلف هذ التغيير في مهام القوات الأطلسية الكثير من الآثار والآلام في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية للموصلات والنقل والكهرباء وشبكة المياه، وتفكيك البنية التحتية لقوات الشرطة، بالإضافة إلى استهداف تجمعات سكنية والمدنيين، بواسطة الحملة الجوية الأطلسية، انهارت تماما القوات المسلحة والقطاعات الأمنية الليبية التي من المفترض أن تحافظ على بقاء الدولة فيما بعد انتهاء الحرب الأهلية، ليس هذا فحسب، وإنما تدمير القوة العسكرية الليبية، وترك مخازن الأسلحة والذخيرة الليبية عرضة للنهب من قبل جماعات تجارة الأسلحة من أجل بيعه في بؤر النزاع في المنطقة في إفريقيا، والشرق الأوسط.

تحدثت المنظمات الحقوقية كثيرا عن التجاوزات التي ارتكبتها القوات الأطلسية، والتي منها سقوط أكثر من 800 قتيل في صفوف المدنيين ومئات الإصابات، بسبب الأخطاء في التأكد من الأهداف؛ ففي 19يونيو 2011 عند إصابة هدف خاطئ في طرابلس، علق المتحدث باسم "عملية الحماية الموحدة (السيد **مايك بركان**) في ندوة صحفية قائلا:

> **في مجرى الضربة الجوية، استهدفت الحملة الجوية الأطلسية أيضا البنية التحتية للبث الإعلامي المرئي والمسموع وتصنيفها كهدف عسكري، بالرغم من أنه يناقض القوانين الدولية التي تحظر استهداف الإعلام والصحفيين في نقل الحقائق للجمهور، فضلا أن المحطات التلفزيونية هي مراكز مدنية وليست عسكرية، وليست متعلقة بحماية المدنيين من القوات العسكرية الليبية كما هو مضمون المهمة الدولية المحددة للحلف الأطلسي".**[1]

لكن قيادة الحلف صنفت محطات البث الإعلامي الليبي كهدف عسكري ومركز تهديد للشعب الليبي، إذ هاجمت قوة أطلسية في 30 /06/ 2011 ثلاثة صحون أرضية للبث التلفزيوني عبر الأقمار الاصطناعية تابعة للدولة، فقد حملت الحملة الأطلسية فشلا أخلاقيا بالإضافة إلى الآثار الإنسانية والأمنية، ترك الغرب الشعب الليبي في فوضى أمنية عارمة، دون أن تنشر قوة دولية تعوض القوة الليبية المدمرة،

[1] دافيدسون، **مرجع سابق**، ص. 15

للإشراف على عودة الحياة الاجتماعية–الاقتصادية إلى طبيعتها والحفاظ على الأمن والاستقرار والمساعدة على إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية من جديد، وإعادة إعمار البلاد وتأهيل البنية التحتية.

وتركت جماعات مسلحة تتقاتل فيما بينها على موارد الثروة والسلطة، ومؤسسات أمنية منهارة غير قادرة على إعادة الأمن والاستقرار للشوارع وتأمين الطرق ومؤسسات الدولة من أجل أداء مهامها نحو المواطنين، في حين نجد أن الولايات المتحدة بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، ألقت بثقلها الاقتصادي والمالي من أجل إعادة إعمار أوربا وترميم البنية التحتية التي دمرتها الحرب، شمل ذلك المنتصرين والمهزومين في الحرب على حد سواء.[1]

أثبت الواقع بأن تدخل حلف الناتو زاد الوضع سواء أكثر مما كان عليه، إذ أطال الحرب ورفع عدد القتل، مع حدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وهو ما تؤكده الأرقام التي احتواها تقرير" **Human Right Watch** " ، فمن بين 943 جريحا من مدينة مصراتة –التي كانت تقصفها قوات القدافي – بلغ عدد النساء والأطفال فقط 30 جريحا، وبلغ عدد قتلى المدينة التي يبلغ عدد سكانها 400 ألف نسمة حوالي 257 قتيلا،[2] مما يوحي بأن القدافي لم يكن يستعمل العنف بطريقة قوات الناتو التي هاجمت القوات النظامية من دون تمييز، ودعمت الثوار بكل أنواع السلاح والجنود رغم رفضهم عرض النظام وقف إطلاق النار والتفاوض،[3] ودمر كل الأسس القاعدية لحياة المدنيين بزعم إنقاذهم.

حدوث انشقاق داخل مجلس الأمن حول تفسير منظمة حلف الناتو للتفويض الأممي الممنوح لها، إذ ترى كل من روسيا والصين وجنوب إفريقيا بأن الحلف تجاوز الصلاحيات الممنوحة له المتمثلة في تدخلات محدودة قصد حماية المدنيين وليس قلب النظام القائم، وقد كان بإمكان قوات الأطلسي إنهاء مقاومة القذفي في فترة زمنية قصيرة إلا أن ما حصل هو إطالة أمد الحرب وإذا ما قارنا التدخل في ليبيا بنظيره في كوسوفو والعراق حيث أنه نجد في هاتين الدولتين حسمت المعركة في فترة زمنية أقل مما تم في ليبيا.[4]

---

[1] دافيدسون، **مرجع سابق**، ص. 15

[2] يوسف جمعة محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا :تناقضات التدخل"، **المستقبل العربي**،ع. 431 ، (يناير 2015، ص ص. 17–18.

[3] سولت، **مرجع سابق**، ص ص. 419– 420.

[4] الصواني، ليبيا وتحديات بناء الثورة، **مرجع سابق**، ص. 218.

في الوقت الذي كان الثوار يناشدون العالم والتحالف لتزويدهم بالسلاح كان القذافي يبذل أقصى ما في وسعه لاعادة بسط سيطرته على كل أرجاء ليبيا وقد تراخت قوات الناتو في عملياتها بشكل ملحوظ بينما كان الثوار يكبدون خسائر متواصلة وعالية بسبب تواضع قدراتهم العسكرية والتنظيمية، لذلك فقد تعددت التحليلات لفهم موقف التحالف الدولي ضد القذافي وقد أقر البعض أن هدف تراخي قوات التحالف في دعم الثوار يعود إلى اخضاع الثوار الليبيين والسيطرة عليهم بجعلهم في وضع المحتاج إلى المساعدة الدائمة ليتم فرض الشروط عليهم أثناء الحرب وفي ليبيا بعد القذافي.[1]

المطلب الثالث: الأسباب البراغماتية الاستراتيجية للتدخل العسكري في ليبيا

تاريخيا كانت سلوكيات الدول العظمى هو اعتماد القوة العسكرية في الحصول على الموارد وفرض الخضوع؛ لكن في الوقت الراهن وتماشيا مع المعطيات التي ظهرت في المجتمع الدولي وفرضت نفسها كحقوق الإنسان، الديمقراطية... اصبحت سياسة فرض الخضوع قائمة على أساليب مختلفة كتشجيع التمرد والحركات الاحتجاجية، لذا لا بد من الاهتمام بالبيئة التي تتبنى فيها الدول استراتيجية معينة والخيارات المتاحة لها في ملاحقة المصالح الوطنية.

الاستراتيجية؛ تعني مجموعة الأهداف والغايات طويلة المدى، وهي تطلق على الغايات objective ذات الطبيعة الأساسية والأهداف Tragets المحددة،[2] لا تهتم الاستراتيجية إلا بالعمل القاصد الهادف الإرادي والصعب الرامي إلى تحقيق نتائج محددة بدقة، وتقتضي اللجوء إلى القوة بالمعنى المعتاد عسكريا يعرفها باسيل ليدل هارت أنها فن توزيع وتطبيق الوسائل العسكرة من اجل تحقيق غايات السياسة.[3]

أثارت الأزمة الليبية ردود أفعال متباينة للقوى الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، فموقف كل طرف مشتق من طبيعة المصالح التي تربطه بليبيا، العلاقات التاريخية والدور الإقليمي أو الدولي الذي يبحث عنه كل طرف، بعض الأطراف متأثرة بواسطة المصالح الحيوية على الإقليم الليبي والمحددة أساسا في النفط، بالطبع هذا يخص على وجه التحديد القوى الأوروبية والولايات المتحدة والشركات النفطية التي

---

[1] الصواني، ليبيا وتحديات بناء الثورة، **المرجع نفسه**، ص. 219.

[2] اسماعيل عبد الفتاح، **السياسة والاستراتيجية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2008)، ص. 27.

[3] تيري دي مونبريال، جان كلين، تر: علي محمود مقلد، **موسوعة الاستراتيجيا**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات ولنشر والتوزيع، ط1، 2011). ص ص. 106-118 .

تبحث عن الاستثمارات في مجال الطاقة وهناك دول تستمد سياستها الأمنية وتحرك مواقفها نحو الأزمة الليبية، المخاوف المتزايدة حول احتمال اختراق الآثار الأمنية وأشكال التهديد نحو إقليمها الوطني بل الخوف من انتقال الأزمة نفسها إلى أراضيها، وهذا يخص على وجه التحديد دول الجوار الليبي مثل الجزائر، تونس، مصر وتشاد، وهناك قوى الخلف التي لديها مخاوف انتشار إيديولوجيا الإسلام السياسي نحو بيئاتها الوطنية مثل دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

الفرع الأول: الأسباب التاريخية

اعتبر التدخل في ليبيا استغلالا لفرصة سياسية سنحت في لحظة تاريخية قد لا تتكرر فالدول التي تعاكس القذافي انتظرت لسنوات حتى تتاح فرصة كهذه في ليبيا لتصفية حسابات متراكمة مع نظام سياسي لم يكن يتوانى عن الوقوف في وجه أطماعه، في عناد لا يستند إلى أية إمكانيات واقعية أو قوة حقيقية يمكن الاعتماد عليها في المواجهة؛ إلا قوة الشخصية التي تمتع بها القذافي ومبادئه الراسخة المناهضة للغرب انعكست في نرجسية سياسية، بعد حادثة لوكربي 21 /12/ 1988 اعتبرت أفضل فرصة لاحت للغرب حيث تمكنت الولايات المتحدة، وبريطانيا من استصدار قرار لفرض عقوبات اقتصادية سياسية خانقة على ليبيا.[1]

إلا أن الظروف أنذك لم تسمح للغرب باتخاذ قرار بغزو البلد واسقاط النظام كما أن القذافي أجاد اللعبة السياسية والدبلوماسية في مواجهة القضية وحولها لقضية سياسية –مالية، وانتهى الأمر إلى تسليم المشتبه بهم وصفقة تعويضات مالية ضخمة ولم يعترف بأي مسؤولية سياسية حتى في نص الاتفاق عن الحادثة وإن كان اعترف بمسؤولية مواطنيه، لليبيا تجارب عدة في التآمر عليها للإيقاع بها، وظل الملف الليبي مفتوحا في أطماع الغرب منتظرا الفرصة التي أتيحت في 17 فبراير حيث تم اقتناصها بنوايا مسبقة عطلت كل مبادرة لأي حل ولعل تعبير **"المغرر بهم/Envy Them "** كانت وصفا دقيقا للذين تظاهروا.[2]

---

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 39.

[2] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 40 –41.

[*] **أشهر تلك الأزمات:** أزمة ملهى برلين ألمانيا، أزمة مقتل الشرطية البريطانية في لندن، أزمة الممرضات البلغاريات أطفال الإيدز، أزمة لوكربي ، أزمة التدخل الليبي في أفريقيا، أزمة الدعم الليبي للجيش الجمهوري الأيرلندي ، أزمة العلاقات الليبية السويسرية ،أزمة أسلحة الدمار الشامل الليبية

فقد كان التدخل في ليبيا ليس بسبب الاختراقات الإنسانية وإنما بسبب أعماله في الماضي، والعداء التاريخي المكبوت للنظام، حيث للعلاقات الليبية الغربية بالأزمات[*] منذ تولي معمر القذافي 1969.

العداء الغربي لمعمر القذافي

مثل النظام السياسي الليبي السابق تهديدا مباشرا للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساعده في ذلك الموقع الجغرافي والثروات التي تمتلكها ليبيا، وهذا الأمر جعل تلك الدول تنتظر الأزمة التي يمكن أن تعجل بنهايته باعتباره يهدد المصالح الأمريكية الغربية،[1] ليبيا كانت محل صراع إذ لم يكن من الممكن تصنيفها كتابع لأي من الدول الكبرى منذ تولي القذافي السلطة في عام 1969قضى القذافي على مطامع الغرب؛ فبعد ثورة سبتمبر 1969، أبدت الدولة الليبية اهتماما متزايدا بالدول الأفريقية بدل الدول الغربية، وتمحورت مبادئ النظام السياسي الجمهوري في النقاط الآتية:

- الاضطلاع بدور هام في أفريقيا
- دعم الوجود العربي والإسلامي
- تعزيز المصالح الاقتصادية لليبيا
- مكافحة النفوذ الأجنبي، وخاصة النفوذ الإسرائيلي
- دعم حركات التحرير الوطني في أفريقيا

يقول الرئيس السابق لغينيا **(أحمد سيكوتوري): " إن لم يكن العدو يكترث لما تفعله فاعلم أنك لا تفعل شيئا"** وقد كان الغرب مهتما كثيرا بكل ما يقوم به القذافي على المستوى الداخلي والخارجي، ذلك أن سياسته الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية اعتبرت مصدر تهديد لمصالح الغرب، فانقلاب 1969 ينتمي إلى سلسلة الأحداث التي زعزعت الترتيبات التي وضعتها بريطانيا وفرنسا للهيمنة على العالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى، حيث قاد القذافي ثورة عالمية تتحدى كل جوانب نظرية المعرفة الغربية مست الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية وأربكت القوى الإمبريالية.[2]

---

[1] رجب ضو المريض، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع.17، الجزائر: (جوان 2017)، ص. 08.

[2] Kuperman, Lessons from the intervention in Libya, **Op. Cit**, p.22.

بعد استقلال ليبيا حاولت القوى الغربية الحفاظ على مصالحها في البلاد فتمكنت بريطانيا في 1953 من توقيع اتفاق مع الملك آنذاك[1]، كما وقع اتفاقا مع الولايات المتحدة استأجرت فيها هذه الأخيرة قاعدة المالا الجوية لمدة 20 عاما، مقابل إيجار سنوي ضئيل، مع ارساء أكبر قاعدة أمريكية في القارة الأفريقية بأكمله، ومع فرنسا، وقعت الحكومة الليبية على اتفاق عسكري يسمح للقوات العسكرية الفرنسية بالبقاء على الأراضي الليبية في فزان.[2]

أثقلت ليبيا علاقاتها مع القارة الأفريقية، ومكنت ثرواتها النفطية من تكون لسياسة خارجية تأثير كبير داخل الدول الأفريقية من خلال المعونة والاقراض المالي، [3] بعد أن قامت ليبيا بتأميم شركات النفط في صيف عام 1973 وفرض سلطتها على مواردها الطبيعية والرفض الصريح للهيمنة الأجنبية والدعم الليبي لحركات التحرير في أفريقيا، وقد فسرت الولايات المتحدة كل هذا على أنه تهديد لمصالحها وسياستها في المنطقة.[4]

طالب القذافي بسحب القواعد الأميركية من الأراضي الوطنية، مبررا ذلك على أن استمرار وجود القواعد الأمريكية في ليبيا لا يبررها إلا خيانة القادة الليبيين السابقين؛ انضمام ليبيا لدول عدم الانحياز لا يسمح بأن تكون لها قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها؛ الاعتقاد الليبي بأن البلد يجب أن يقوم على السلام، مما لا يمكن أن يكون أساسا لتحالف المحيط الأطلسي أو لأي تحالف آخر؛

وما زاد من تفاقم العلاقات بين الولايات المتحدة وليبيا هو تعزيز القدرات العسكرية الليبية عن طريق شراء الاسلحة السوفياتية، ارتفعت شدة المواجهة بين ليبيا والولايات المتحدة بعد غزو السوفييت لأفغانستان وبعد نجاح الثورة الإيرانية وسقوط شاه إيران، حيث وقفت ليبيا إلى جانب الثورة الإيرانية، كما أعلنت موقفها من الحرب التي اندلعت بين إيران والعراق.

---

(1) Sami Hakim, **La Vérité libyenne**, (le Caire : la bibliothèque Anglos égyptienne, 2ème éd, 1970), pp.112-113.
(2) Hakim, **Ibid** , pp. 127-128.
(3) René Outayek, **La Politique africaine de la Libye 1969-1985**, (Paris : Karthala, 1986), pp. 16-17.
(4) Aggar, **Op. Cit**, pp. 157-158.

في تصريح للكونجرس الأميركي في الثامن من يوليو 1981، أشار نائب وزير الخارجية الأميركي المسؤول عن الشئون الأفريقية قائلا: **" لقد تبنت ليبيا سياسة غريبة في أفريقيا والعالم العربي تهدد مصالح الولايات المتحدة على نحو غير مسبوق"**[1]

بدأ الغرب في التخطيط للقضاء على العقيد القدافي منذ استلام **(رونالد ريغان / Ronald Reagan)** السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981، خاصة بعد تدخل الزعيم الليبي في تشاد، وذلك بإشراك فرنسا، حيث أيد الرئيس الفرنسي آنذاك **(جيسكار)** مصرحا بما يلي: **"تحضر مع ريغان وأنور السادات عملية " عسكرية في ليبيا"** غير أنه بعد وصول **(فرانسوا ميتراني/ François Mitterrand)** السلطة رفض المشروع، وعارض مرور االطائرات الأمريكية عبر الأجواء الفرنسية التي أقلعت من بريطانيا، والتي قصفت ليبيا في أفريل1986 ، بحجة أن القضاء على الزعيم الليبي سيولد حقد العرب وكراهيتهم للغرب.[2]

في 19 /08/ 1981، وقعت المواجهة بين ليبيا والولايات المتحدة على خليج سرت عندما أعلن الجيش الليبي أن الطائرات المسلحة الامريكية تنتهك المجال الجوي بانتظام وبشكل مكثف ليبيا ومياهها الإقليمية، حيث ووصفت الصحافة الأجنبية الهجوم بأنه قرصنة وإرهابا دوليا من قبل دولة كبيرة ضد دولة صغيرة في العالم الثالث،[3] ومن جانبها، استغلت الولايات المتحدة انفجار قنبلة في ملهى في برلين الغربية لاتهام ليبيا بإثارة الحادث،[4] ودخلت ليبيا قائمة الدول التي تستضيف الإرهابيين وهي قائمة تنشرها وزارة الخارجية الأميركية كل عام، تمكنت ليبيا من تحقيق نجاحات رغم محدودية قدراتها البشرية والمادية تمكنت من أن يكون لها موقف سياسي أخذ في الاعتبار رغم الضغوط الغربية.

الفرع الثاني: الدوافع السياسية

اتبعت ليبيا منذ بداية الثورة 1969 الأسلوب الدبلوماسي المباشر في بناء علاقاتها التعاونية ومصالحها المتبادلة بالإضافة إلى نسج العلاقات الشعبية المتميزة مع المنظمات الشعبية وشبه الشعبية بحيث يكون صوتها مسموعا، مع إشراك عدد أكبر من المجموعات الدولية والعربية من خلال تنظيم الندوات الحكومية وغير الحكومية، ويمكن القول إن هذه الطريقة في العمل الدبلوماسي الدولي كانت موضع تمييز

(1) Aggar, **Op. Cit**, p.162.
(2) Vincent Nouzille, **Dans le secret des présidents**, (Paris : Fayard, 2010), p.92.
(3) Aggar, **Op. Cit**, p.164.
(4)Aggar, **Ibid**, p.165.

في السياسة الخارجية لليبيا للدول الأخرى، تتلخص الدوافع السياسية في مجموعة الأسباب التي جعلت ليبيا في محل صراع دائم مع الغرب وساهم في دعم قوات التحالف في التدخل العسكري في 2011

أولا: هدم قدرات ليبيا العسكرية والتواجد العسكري

منذ وصول العقيد القذافي إلى السلطة في عام 1969 وبفضل الثروة النفطية، استمر الإنفاق العسكري الليبي في الارتفاع ففي الفترة بين عامي 1974 و1983 أنفقت ليبيا أكثر من 20 مليار دولار وخلال الثمانينات، ومع الانخفاض الكبير في أسعار النفط، انخفضت هذه النفقات ولكنها ظلت رغم ذلك كبيرة بالمقارنة مع ما كانت عليه في المنطقة وأنفقت ليبيا 1.2 بليون دولار على الأسلحة في عام 1990.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس قاعد عسكرية على تراب إحدى دول المغرب العربي الكبير، ونقل مقر القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا **(الأفريكوم)** من شتوتغارت بألمانيا إلى إحدى دول شمال إفريقيا، وقد عبر عن هذه الرغبة قائد قوات الأطلسي في أوروبا الجنرال **(جيمس جونز/ James Jones)** في التواجد العسكري على الأراضي الإفريقية قائلا :

> **لقد آن الوقت للقوات الأمريكية أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها".**[1]

وفي فترة القذافي امتنع عن التحول إلى حليف استراتيجي يساهم في العمليات العسكرية الغربية،[2] أو السماح بوجود أي قاعدة عسكرية خاصة الدول المجاورة.

ثانيا: وقف دعم القذافي لحركات التحرر

عملت ليبيا منذ قيام الثورة الليبية على دعم حركات التحرر حتى نهاية الحرب الباردة، فقد أسست ما عرف بـ **" وفد تحرير أفريقيا/ Delegation for the Liberation of africa "** واعتبرت أن من واجبها في القارة هو تحرير كل الدول الأفريقية المستعمَرة تقليدا لدور مصر في **(عهد جمال عبد الناصر)** ففي 1973 قدمت مساعدة مالية وعسكرية لحركتي التحرير في أنغولا وموزامبيق، كما أرسلت مساعدات

---

[1] نصر الدين قاسم، " الافريكوم وحدود أمريكا الجديدة" ، **جريدة القبس**، ع. 154، الكويت: (2019)، ص. 19.

[2] الطيب بيتي، **ربيع المغفلين: النهاية الممنهجة للعرب في جيواستراتيجية حكومة العالم الجديدة**، (القاهرة: دار شمس للنشر والإعلام، ط.1، 2014) ، ص35 .

عسكرية وأغذية إلى (**منظمة سوبابو**) التي تكافح لتحرير ناميبيا، فضلا على دعم حركتى تحرير روديسيا (**زابو وزانو**) والتي هي زيمبابوي الآن، حيث قدرت المعونة بـ 000 200 جنيه استرليني وأسلحة ومعدات عسكرية، ودربت عدة آلاف من قواتها المسلحة على أراضيها، وعملت سياسيا في 1971 في مؤتمر جمع بينهما في بنغازي لتوفيق بين هاتين الحركتين،فضلا على دعم عندما غينيا – بيساو في الهجوم البرتغالي عليهم في 1970 بتقديم الأسلحة.[1]

دعت في مؤتمر كولومبو في 1976 إلى دعم استقلال جزر القمر ووحدتها، ضد الاستعمار الفرنسي، وعلى الصعيد الاقتصادي ساهم الوفد الليبي في تعديل البرنامج الاقتصادي للقمة بإصراره على حق جميع الدول النامية في التصرف بمواردها الطبيعية، [2] من الناحية النظرية فإن وفرة الإيرادات المالية من الموارد الطبيعية تمكن من حكومة الدولة الاستفادة لتطوير البنية التحتية، تحسين الخدمات المجتمعية، خلق التحالفات الإقليمية وعبر الإقليمية أوراق من أجل تعزيز استقرارها وتأمين بقائها القومي، وهذا يعني أن الجغرافيا الاقتصادية مصدر رئيسي في صناعة امن واستقرار الدولة والمجتمع على المستوى الداخلي وفي العلاقة مع الجوار الإقليمي والبيئة الدولية بشكل عام،[3] وهو الأمر الذي ساعد ليبيا في سياستها الخارجية.

بفضل الدعم الليبي لحركات التحرير انتهى الاستعمار البرتغالي في أنجولا، وموزمبيق، والرأس الأخضر، وجزر القمر؛ وعندما انضمت ليبيا إلى لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا، التي نظمت دورتها التاسعة عشرة، شعرت حركات التحرير بأنها مدعومة وبالتالي زادت من إجراءاتها المناهضة للاستعمار وفي عام 1972 أعلن العقيد القذافي خلال هذه الجلسة في بنغازي أن بلاده مستعدة للمشاركة في عمليات عسكرية لتحرير افريقيا.

وقد أثمرت التأييد الليبي لهذه الحركات عندما وصلت عدة شخصيات من هذه المقاومة إلى السلطة: جنوب أفريقيا (نيلسون مانديلا)، زمبابوي (روبرت موغابي)، ناميبيا (سام انغوما)، زائير (كابيلا)، اريتريا (ساساي اسوار)، واثيوبيا (زينيا)، واوغندا (مونسيون)، حيث قال مانديلا: **"ان القذافي صديقي ولقد ساعدنا**

---

(1) Aggar, **Ibid**, p.79-80.

(2) Aggar, **Ibid**, p.80.

(3) Karl W. Deutsch, **The Analysis of International Relations**, (USA : Prentice-Hall International Editions, 3rd ed, 1988), p.97-109.

عندما احتاج للدعم بينما دعم اخرون اعدائنا" ولقد ظهر هذا الاعتراف الافريقي بليبيا من خلال مواقف العديد من رؤساء الدول الافريقية خلال حادث لوكربي.[1]

تنص ليبيا على الدعم لافريقيا حتى في قراراتها الداخلية حيث أن قرارات المؤتمر الشعبي العام، علاوة على قرارات مؤتمر الشعب الأساسي، تدعو إلى تقديم الدعم غير المشروط لحركات التحرير الوطني داخل القارة الأفريقي ، وقد دأبت ليبيا على دعم حركات التحرير الوطني في المنظمات الدولية، كما حاولت إبراز الحالة المأساوية في القارة الأفريقية، مستنكرا دور البلدان الغربية في ذلك، واعتبرت استخدام القوة، كوسيلة مشروعة لمكافحة الاستعمار والامبريالية ، وشاركت في إنشاء جيش مؤلف من أفارقة مسلمين (شادي ومالي ونيجيري والسنغال وعاجي) دربته قوات كوبية وسوفياتية.[2]

ثالثا: إيقاف دعم الأنظمة الثورية

أعربت ليبيا مرارا عن تأييدها لما يسمى بالأنظمة الثورية المناهضة للغرب في إفريقيا، فعندما استجوبت صحيفة **(أوديانا فالاس)** الإيطالية القذافي في 1976 عن دعمه للرئيس الأوغندي، قال:

> **"إن الاهتمام بالسياسة الداخلية لإيدي أمين ضئيل ما يهمني هو مواقفه الدولية؛ لا أحب شخصيات آدي أمين أو بوكاسا بشكل خاص، وأنا لا أتفق مع سياساتهم المحلية، ولكن ما لا أستطيع أن أتقبله هو تدخلات فرنسا وتنزانيا وخاصة دعم الدول الغربية لإسرائيل"**

ومن بين الأنظمة الثورية التي ساعدتنا ليبيا في ذلك ما يلي:

1. **إثيوبيا:** دعمت الثوار الإريتريين ضد حكومة هالا سيلاسيه الموالية للغرب، قم قامت بدعم الحكومة الماركسية **(منجستو هيلا ميريام)** خلال الصراع بين إثيوبيا والصومال على **(الآغا دينز)** (1977و1978).
2. **جمهورية أفريقيا الوسطى:** أيدت الجنرال **(بوكاسا)** رغم ممارساته المحلية.
3. **أوغندا:** اقترحت ليبيا على الرئيس الأوغندي **(إيدي أمين)** تدريب قواتها المسلحة، ومنحته قرضا قيمته 3.4 مليون جنيه، وأثناء الصراع بين تنزانيا وأوغندا أرسلت ليبيا خمس حاملات جوية

---

(1) Aggar, **Op. Cit**, p.83.

(2) Abusitta, **Ibid**, p. 100.

هيركوليس سي 130 و400 جندي ساعدوا **(إيدي أمين)** في استعادة النظام، ثم أرسلت ليبيا ما بين 1500 إلى 2500 جندي لدعم نظام إيدي أمين بعد دخول الجيش التنزاني كمبالا.[1]

وعلى الصعيد العسكري، لم تدخر ليبيا جهدا لمساعدة ميليشيات حركات التحرير الوطني الافريقي، بتدريبها وتزويدها بالأسلحة والذخيرة وفي هذا الصدد، قال القذافي في 13 /01/ 1972: **" إن الجمهورية العربية الليبية لن تتردد في شن حرب في أي ركن من أركان القارة، إذا كانت هذه الحرب سوف تساعد في تحريرها والحفاظ على شرف الأفارقة"**[2]

رابعا: سياسة القذافي ومعاداته للعنصرية

إن الاهتمام بالشأن الإفريقي لدى ليبيا يتضح من خلال الوجود الليبي في القارة الإفريقية، يقول نلسون مانديلا **"لن ننسى ابدا الدعم الليبي في كفاحنا ضد نظام الفصل العنصري"**. اتخذت ليبيا جميع القرارات الدولية التي تدين النظم العنصرية، ولذلك كانت من بين أوائل البلدان التي تطبق الحظر المفروض على جنوب أفريقيا، وعلى صعيد المؤسسات الدولية قدمت ليبيا مع 44 دولة أخرى مشروع قانون يدعو مجلس الأمن إلى مراجعة العلاقة بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب أفريقيا.[3]

واتهمت ليبيا عام 1975 بريطانيا بدعم نظام الفصل العنصري في روديسيا ودعتها إلى إعادة الشعب الزيمبابوي إلى حقه في ذلك تقرير المصير، وفي دعمه للنضال ضد نظام الفصل العنصري، قال القذافي في كلمته في الجلسة الافتتاحية للجنة التنسيق الأفريقية في 14 فبراير 1978: **والجماهيرية على استعداد للقتال عسكريا إلى جانب موزامبيق"** إلى جانب كل البلدان الأفريقية التي هاجمتها هذه الأنظمة العنصرية أضاف:

> **" أما عن أخوتنا في حركات التحرير، وفي المؤتمر الوطني لجنوب أفريقيا، وفي الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي، وحركة تحرير ناميبيا، فأنا أخبرهم أن من حقهم أن يسألوا إلينا أي شيء يريدونه أن من واجبنا أن نقدم لهم ذلك، لأننا بدفاعهم عن ذلك ندافع عن أنفسنا فقط".**[4]

---

[1] Aggar, **Op. Cit**, p.81.

[2] Discours du colonel Kadhafi, 13 janvier 1972, Centre International des recherches sur le Livre Vert , p17.

[3] Aggar, **Ibid**, p.83.

[4] خطاب القذافي الجلسة الافتتاحية للجنة التنسيق الأفريقية في 14 فبراير 1978، في الكتاب الأخضر، ص. 36.

الفرع الثاني: الدوافع الأيديولوجية

أولا: الحد من التوجه القومي العربي للقذافي

سعى القذافي إلى تعزيز القومية العربية منذ وصوله إلى الحكم أولا بالتحالف مع جمال عبد الناصر وبهد وفاة عبد الناصر حاول بناء علاقات استراتيجية مع مصر في عهد السادات إلا أنها انحرفت عن القومية العربية وتخلت عن خطط الوحدة مع ليبيا التي تم الإعلان عنها في أوت 1972، حاول القذافي مع رئيس تونس **(الحبيب بورقيبة)** في 1975 وقع القذافي وبمدين اتفاقية الصداقة المشتركة بين الجزائر وليبيا وبعد عامين انضمت ليبيا رفقة الجزائر وسوريا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية في **"جبهة الصمودا"** التي عارضت أي نوع من المصالحة مع إسرائيل إلى أن بومدين توفي في 1978 ليتخلى الشاذلي بن جديد عن التزامات الجزائر الثورية وترك التحالف، في عام 1984 وقع اتفاقية مع الملك المغربي الحسن الثاني اعتبرت محاولة القذافي الأخيرة للاندماج في شمال إفريقيا والعالم العربي إلا أنها لم تدم طويلا ليوجه أنظاره بعد ذلك صوب إفريقيا. [1]

ثانيا: التقليص من اعتماد الإسلام في السياسة الخارجية في إفريقيا والعالم

قال العقيد القذافي في مهرجان الشباب الأفريقي الثاني في الثاني من سبتمبر 1983:

> **"... الدين الأقرب إلى الأفارقة هو الإسلام، على الأقل الإسلام هو الدين الأخير بعد اليهودية والمسيحية، ورسالة محمد موجهة إلى الإنسانية جمعاء، في حين أن يسوع لا يرسل إلا إلى الإسرائيليين؛ كيف تريدنا أن نصبح أفارقة مسيحيين؟".** [2]

من بين مشاكل الغرب مع ليبيا توظيف الدين في السياسة الخارجية الليبية؛ فقد اهتمت ليبيا بحركات التحرير الاسلامية والاقليات المسلمة، حيث سعت للترويج للإسلام، دعم المجتمعات الإسلامية، تعزيز العلاقات العربية الإسلامية لتحقيق الأهداف المشتركة ولا سيما فيما يتعلق بالمواقف السياسية والاقتصادية.

وتبرز أهمية الدين في السياسة الداخلية أو الخارجية في ليبيا من خلال قرارات المؤتمرات الشعبية المتعلقة بهذا المجال الدولي، فقد اتخذ مؤتمر الشعب مجموعة قرارات بشأن العلاقة مع الدول الإسلامية هي: [3]

---

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص ص. 72- 73.

[2] Discours du Colonel Kadhafi lors du 2ème festival de la Jeunesse Africaine, le 2 septembre 1983.

[3] Abdelgadir Abusitta, **La dimension africaine dans la politique etrangere libyenne 1969-2002**, (Thèse pour le doctorat en Sciences, Politiques Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2012), pp. 64-65.

- القرار اتخذه المؤتمر الشعبي العام في دورته الأولى في 1978 نص على: **" تعزيز العلاقات مع العالم الإسلامي، وتشجيع انتشار الإسلام في العالم"**
- قرار المؤتمر الشعبي في الدورة العاشرة في 1984؛ في مجال قرارات السياسة الخارجية تقرر فيه: **إقناع الدول الإسلامية بقطع علاقاتها مع العدو الإسرائيلي ومكافحة ميل بعض الدول الأفريقية إلى استئناف علاقاتها مع ذلك البلد.**

وقد لعبت ليبيا دورا رئيسيا في تعزيز الوجود العربي الإسلامي في أفريقيا بدعم الدول الإسلامية الأفريقية، وهذا الاهتمام بأفريقيا يفسر بأهمية الدين في التاريخ السياسي لليبيا.[1]

1. منظمة المؤتر الإسلامي

التي سعت ليبيا من خلالها الحصول على: [2] الاهتمام بقضايا المسلمين في كل العالم، مواجهة الأنظمة الغربية في أماكن تواجد المسلمين، نشر الإسلام في إفريقيا، مساعدة المجتمعات الإسلامية في أفريقيا وآسيا .تعزيز الوجود الإسلامي في أوروبا وأميركا، إقناع البلدان الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي بدعم السياسات الإقليمية المناهضة للوجود الغربي في العالم العربي.

وقد استفادت ليبيا من سمعة حركة السنوسي التي قامت ببناء المساجد والدوارات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في منطقة تمتد إلى بحيرة تشاد، كما نظمت ليبيا المؤتمر الاول للدعوة الاسلامية في ديسمبر 1970 ،[3] وقد استفادت القارة الأفريقية من هذه الرابطة، حيث قامت ببناء أو صيانة آلاف المساجد، تجهيز دور الأيتام وتنظيم القوافل الطبية في عدة بلدان أفريقية، ونجحت ليبيا في إقامة شراكة بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال انتشار الإسلام.[4]

2. المثابة العالمية

أسس القذافي ماعرف بالمثابة العالمية عام 1982 وحددت أهدافها بأنها مقاومة للإمبريالية (الفاشية، الصهيونية، الاستعمار، والاستعمار الجديد) وهي عبارة عن مكان يلتقي فيه الناس قاعدتها ليبيا واعتبرت شبيهة ببيت الحكمة في بغداد والتي كانت بمثابة مركزا للقاء المثقفين إبان العصر الذهبي الإسلامي، وعبر

---

(1) E.G.H Joffe, T**he role of Islam (in) René Lemarchand, The green and the blak, Kadhafi's policies in Africa**, (Indiana University Press : Réne Lemarchand – Bloomiugton, 1988), pp. 39-40.
(2) Abusitta**, Ibid,** p.68.
(3) Abusitta, **Op. Cit**, p. 70.
(4)Abusitta, **Ibid,** p.73.

هذه المثابة ساعد القذافي كل الذين يقاتلون من أجل الاستقلال بغض النظر عن مصلحة ليبيا الجيوسياسية أم لا وتقديم المادي والمعنوي إلى المضطهدين.[1]

من بين أهداف هذه الحركة، التحضير الإيديولوجي والعسكري لأعضاء الحركات الوطنية والتنسيق بين مختلف الحركات التي تقوم بها، وذلك بتنظيم اجتماعات بين زعمائها (نيلسون مانديلا وموسفني وسام نغوما وكابيلا...) كل هذا تحت السيطرة المباشرة للعقيد القذافي.[2]

3. رابطة الدعوة الإسلامية والتحرر

عملت على تعليم المسلمين في القارة من خلال تزويدهم بالرعاية الطبية والدعم الاجتماعي من خلال إنشاء المدارس والعيادات المجانية والمراكز الإسلامية. وقد تاثر عمل الدعوة على نحو نصف القارة الافريقية) المراكز الاسلامية ببنن، بوروندي، توغو، مالى، اوغندا، غامبيا، السودان، كينيا، الصومال وإثيوبيا وساو تومي وبرينسيبي ومدغشقر، والمدارس الثانوية في موريتانيا، وسط افريقيا، بوركينا فاسو، السنغال، زمبابوى، جزر القمر، مدغشقر، تنزانيا وأوغندا)

وفي السياق نفسه، تم التوقيع على عدة اتفاقات تتيح للبلدان الأفريقية الاستفادة من بناء المدارس والمدارس الثانوية والمكتبات والكتب المدرسية ومختبرات اللغات العربية والمعلمين المتعاونين، المراكز الثقافية والمنح الدراسية للطلاب من مواطني البلدان الشريكة في هذه الاتفاقات، كما قامت جمعية الدعوة بتدريب الطلاب بهدف إرسالهم إلى بلدانهم الأصلية كمعلمين للدين الإسلامي (400 شخص منتشرين في 32 دولة.[3]

ومنذ عام 1982، مولت الرابطة القوافل الإسلامية في جميع أنحاء القارة في 24 بلدا مختلفا وكان هناك أطباء وممرضون ودينيون، وكانت أهداف هذه القوافل: منح المعونة للمحليين، وتعزيز العلاقات بين العالم الإسلامي وهذه القارة، ومكافحة التسلل الصهيوني.

---

(1) الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 141.

(2) Abusitta, **Op. Cit,** p.92.

(3) Abusitta, **Ibid,** p.93.

ثالثا: دعم القضية الفلسطينية والعداء لإسرائيل

حسب الموقف الليبي الذي يعطي الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، واصلت ليبيا حملتها ضد السياسات الأميركية في المنطقة العربية وانتقدت الموقف الأميركي من غزو إسرائيل للبنان وعدم ممارسة أي ضغط على النظام الإسرائيلي لمنعه من الاستيلاء رسميا على جبل الجولان السوري في ديسمبر 1982، كما لم تمنع بناء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة أو التغيرات الديمغرافية لمدينة القدس.

قدمت ليبيا دائما مقترحات عادلة ونجحت في إقناع العديد من الأفارقة بالعدالة للقضية الفلسطينية، ونتيجة لذلك، تعززت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرير الافريقية، ولا سيما في أنغولا وموزامبيق وغينيا – بيساو.[1]

نجحت إسرائيل في تطوير علاقاتها مع دول أفريقيا جنوب الصحراء بهدف الضغط على الدول العربية بما فيها مصر والسودان من خلال السيطرة على مصادر النيل ولم تتردد في تقديم الدعم التقني والمالي للدولة الإثيوبية لبناء السدود وإطلاق مشاريع حول **"بحيرة تانا/Lake Tana"**. كما حاولت منع سيطرة العرب على البحر الاحمر ومضيق المنطقة ، وبفضل الدبلوماسية الليبية قطعت بلدان أفريقية كثيرة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل مما أدى إلى تدمير حلقة في سلسلة الوجود الإسرائيلي في القارة الأفريقية، ففي عام 1972 قطعت أوغندا وتشاد والكونغو الشعبية ومالي والنيجر علاقاتها بالدولة الإسرائيلية وفي أكتوبر/تشرين الأول 1973 فعلت كل البلدان الأفريقية (31 دولة) نفس الشيء تحت تأثير الدبلوماسية الليبية والمساعدات المالية التي تلقتها،[2]وأهم مثال على مكافحة التسلل الاسرائيلي في أفريقيا هو الدعم السياسي والعسكري غير المشروط للمؤتمر الوطني الافريقي، الذي ترأسه **(مانديلا)** وشارك في أوائل التسعينات من القرن العشرين في سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا الحليف الرئيسي للدولة العبرية في المنطقة.[3]

جعلت ليبيا الوجود الإسرائيلي في أفريقيا قضية رئيسية في السياسة الخارجية الليبية، وغني عن البيان أن موقف الدول الأفريقية من الصراع العربي الإسرائيلي كان قويا؛ والواقع أن الدولة العبرية سعت إلى إثبات شرعيتها عن طريق الاعتراف بجميع البلدان، ولا سيما البلدان الافريقية التي تعتبر من السهل

---

(1)Abusitta, **Op. Cit**, p.83.

(2) Abusitta,, **Ibid**, p.76.

(3) Abusitta,, **Ibid**, p.77.

التأثير عليها، نظرا لاوضاعها الاقتصادية ولكن، ووفقا للمسؤولين الإسرائيليين أنفسهم، فإن ليبيا ساهمت بقوة في منع موجة الاعتراف بهذه الدولة من قبل الدول الأفريقية، وقال العقيد القذافي في هذا الصدد: **منذ 20 عاما لم يتمكن العرب من نقل سفارة إسرائيلية واحدة في أفريقيا، ونحن في وقت قصير أغلقناهم جميعا".** [1]

رابعا: دعم أفريقيا وإنشاء الاتحاد الإفريقي

حقيقة أن الحاجة الملحة لإعادة استعمار إفريقيا لتي بدأت تستعيد قوتها كان السبب رواء الإطاحة بالقذافي وليست مفاجأة أن يتولى الفرنسيين الحملة ضد القذافي ففي مارس 2008 قال الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك: **"بدون إفريقيا فإن فرنسا سوف تسقط للمرتبة الثالثة من حيث القوة في العالم"** في عام 1757 وقبل وقت طويل قال الرئيس الفرنسي ميران: **"بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا أي تاريخ في القرن الواحد والعشرون"**[2]

لعبت ليبيا دورا ثوري في القارة، وقال القذافي في إحدى خطاباته عام 1971: **"إن ثورة الأول من سبتمبر تدمر الحواجز التي فرضها الاستعمار على الدول الشقيقة الأفريقية"**، وهي تلعب دورا إيجابيا في التقريب بين الشعوب الأفريقية، ومساعدتها على إدراك مشاكلها، والإصرار على ضرورة تحرير القارة من العنصرية من الدكتاتورية والقواعد العسكرية الأجنبية، [3] اعتبرت ليبيا القارة الأفريقية الأرض المناسبة لمحاربة الدول الغربية بطريقة غير مباشرة، وفي هذا الشأن يقول القذافي:

> **"إن الجمهورية العربية الليبية على استعداد لإنشاء معسكرات تدريب للشباب الأفارقة استعداداً لمواجهة صراعات مسلحة محتملة ضد هذه الأنظمة التي تخنق القارة الأفريقية"**[4]

وعلى صعيد آخر حاولت ليبيا أيضا تشجيع الدول الأفريقية على توجيه سياستها الخارجية نحو الدول العربية. وهي مسؤولة عن وضع استراتيجية للتعاون بين البلدان العربية والافريقية والذي اعتبرته جزء من استراتيجية تاريخية، استفادت ليبيا من عضويتها في عدة هياكل ومنظمات إقليمية وعالمية للقيام بدور نشط جدا في المجتمعات الأفريقية خاصة في الاتحاد الإفريقي، وبشكل عام استخدمت ليبيا الوسائل الدبلوماسية التقليدية لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه الوسائل تغيرت وفقا للمراحل والظروف، والواقع أن ليبيا كانت تلجأ غالبا بين عام 1969 ونهاية الحرب الباردة إلى الوسائل العسكرية، مستعينة في ذلك بالمناخ

---

[1] Abusitta,, **Ibid**, p.70-74.

[2] الفيتوري، **المكان نفسه**.

[3] Fadhel al Rabeii, "le rapprochement de Libye vers le continent africain et l'l'oignement du monde arabe", **Revue al-Hayat internationale**. 12-10-1999, p : 31.

[4] خطاب القذافي في 23 مارس 1974، في الكتاب الأخضر، ج. 2، ص. 36.

السائد آنذاك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؛ وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح استخدام الوسائل التي تستخدمها أمرا صعبا، حيث أصبح استخدام القوة مقصورا على الامم المتحدة أو بموافقتها.[1]

عدلت ليبيا أهدافها للظروف الجديدة، سقوط الاتحاد السوفياتي وركزت جهودها الدبلوماسية لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى منظمة جديدة تسمى الاتحاد الأفريقي ولقد نشأ هذا من خلال زيارات العقيد القذافي إلى العديد من البلدان الأفريقية لتشجيعها على التحرك نحو الوحدة وفي عام 1998، أنشأت ليبيا تجمع بلدان الساحل والصحراء **"الخطيئة المحزنة/The Sad Sin "** الذي تتمكن من خلاله من تقديم نفسها كدولة تجمع وتعاون داخل القارة الأفريقية.[2]

في الفترة التي أعقبت ثورة 1969، زادت ليبيا من نشاطها الدبلوماسي على أساس التعاون الثنائي وكانت ممثلة في 33 بلدا أفريقياوقد ساعده ذلك على تنفيذ سياسته الخارجية في هذه القارة وفي الفترة 1970-1979، وقع 171 اتفاقا مع البلدان الأفريقية تغطي جميع مجالات التعاون: الاستراتيجية والاقتصادية والتقنية...، بعد انتهاء الحرب الباردة، وجهت السياسة الخارجية الليبية اختارت بدلا من العلاقات الثنائية العمل الجماعي داخل الجماعات التي تنتمي إليها انتهت إلى إنشاء بلدان الساحل والصحراء.[3]

الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية

أولا: الاستقلال الاقتصادي والمالي لليبيا

هناك مجموعة من الاعتبارات الجيو-سياسية تحدث عنها المنظرون في نظرية العلاقات الدولية -عادة يصطلحون عليها بالجغرافيا الاقتصادية [4] والتي تتدخل بشكل حاسم في صياغة العلاقة بين النفط ومخرجات السياسة الوطنية وردود أفعال الإقليمية والدولية، وكذا علاقتها بوزن وثقل الدولة إقليميا ودوليا.فاكتشاف النفط في ليبيا قد أعطى قيمة استراتيجية للدولة إقليما وجذب انتباه القوى الصناعية في العالم، لكن السيطرة العسكرية على المجتمع في عام 1969 قد أدخل البلاد في عداء على مستويات مختلفة، وتعبئة داخلية ضد هذا العداء الذي في نهاية المطاف أنهك المجتمع وظهرت خيارات معارضة

---

(1) Abusitta, **Op. Cit**, p. 86.

(2) Abusitta, **Loc. Cit**.

(3) Abusitta, **Ibid**, pp. 92-95.

(4) P. A. Reynolds, **An Introduction to International Relations**, (London: Longman Group Limited, 5th ed, 1978), pp. 67.

لما أراد القذافي أن يصنعه لليبيين، وفي المستوى الثالث، أثارت مواقف وسياسات القذافي عداء القوى الدولية التي تنظر إلى الحاجز المنيع يحول دون الوصول إلى الاستثمارات النفطية في الحقول الليبية.

قاد القذافي دولة نفطية غنية، مستقرة أمنيا، ليس لديها عداوات مع الخارج إقليميا ودوليا، كل هذه العوامل ضرورية لاسقرار وتطور الدولة المجتمع، لكن القذافي خلال 40 من حكمه، لم يستغل الثروة النفطية في تطوير البلاد اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وسياسيا؛ بل على العكس من ذلك، أدت السياسات الخارجية التي تبناها خلال فترة حكمه إلى صدامات مع دول إقليمية ودولية.

تمتلك ليبيا شريطا ساحليا طويلا يملك امكانيات اقتصادية وقدرات لوجيستية كبيرة لم تستثمر جيدا من قبل القيادة منذ استقلال ليبيا وهذا ما يجل العديد من القوى الدولية منجذبة نحو الإمكانيات الاقتصادية، الموارد الطبيعية والاستثمارات النفطية الليبية، وقد استغلت القوى الغربية الاحتجاجات باسم حقوق الإنسان وبواسطة القوة العسكرية الأطلسية لإبعاد حكومة القذافي من السلطة حتى يصبح طريق مفتوحا أمامها نحو الامتيازات الاقتصادية، يقول الصحفي الأمريكي **(ديف ليندورف/ Dave Lindorff)**:

> **"سيكون تناقضا مفجعا لو أن المتمردين في ليبيا بعد أن طالبوا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول الناتو لهم، وبعد أن يتمكنوا من اسقاط حاكم ليبيا الطاغية القذافي ليكتشفوا بعدها أن بلدهم أصبح ملوثا بغبار اليورانيوم المنضب... "[1]**

استمرت الجمهورية 42 عاما لكنها لم تناسب رجال المال والأعمال الأجانب والصحفيين والدبلوماسيين، ذلك أن الحكومة الليبية تسيطر على النصيب الأكبر من نفطها، كما تسيطر على أموالها إذ ليست من بين الدول الـ 56 الأعضاء في البنك الدولي للتسويات (BIS) وهذا ما جعلها بعيدة عن الرقابة التابعة لبنك البنوك المركزية في سويسرا، وتعتبر ليبيا إلى جانب العراق سابقا أكثر الدول تمردا في هذا الصدد لذا تمت مهاجمتهما.[2]

من الحقائق أن التي تغضب الغرب أن البنك المركزي الليبي مملوك للدولة بنسبة 100% والحكومة الليبية تصك نقودها بنفسها بواسطة إمكانيات مصرفها المركزي وهي قادرة على المحافظة على مستقبلها الاقتصادي وأي متعامل أجنبي إن أراد العمل مع ليبيا عليه المرور عبر مصرف ليبيا المركزي مستخدما

---

[1] David Swanson," Libya: Another War for New opponents", **the Guardian newspaper**, 2011.

[2] Swanson, **Loc. Cit.**

الدينار الليبي، وعليه فقد أريد تدمير مصرفها المركزي لضم ليبيا إلى داخل حضيرة الدول المطيعة، كما وتحتوي ليبيا على احتياطات كبيرة من الذهب ما يجعلها لا تحتاج إلى بنك التسويات الدولية أو إلى صندوق النقد الدولي وأحكامه.[1]

هذا ما يدفعنا في هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة على أحكام بنك التسويات الدولية وآثاره على الاقتصاد المحلي ومن ثم انعكاسات ذلك على المقدرات السياسية للدولة وما هي أهميته بالنسبة للغرب، يسعى البنك إلى استقرار أسعار الصرف مما يعني المحافظة على المعروض من النقود بشكل مستقر حتى لو كان هذا يثقل كاهل الشعب بالديون الخارجية ولا يجدر بالبنوك أن تزيد المعروض النقدي عبر طباعة النقود واستخدامها لمصلحة الدولة.[2]

في عام 2002 نشرت **"اسيا تايمز /Assia Times "** بعنوان **"بنك التسويات الدولية مقابل البنوك الدولية/The Bank for International Settlements vs. International Banks "** لـ **(هنري ليو/Léo Henry)** يقول:

> **"إن أحكام بنك التسويات الدولية لا يخدم سوى الهدف الوحيد الذي يعزز المنظومة الدولية للبنوك الخاصة، حتى ولو كان على حساب الاقتصاديات القومية... ذلك أن الاستثمارات الخارجية تقيم بالعملات الأجنبية غالبا بالدولار الأمريكي وهذا يفرض على الاقتصاديات الوطنية التوجه للتصدير لتوفير العملة الصعبة لخدمة فوائد تسديد الاستثمارات الأجنبية وهي لا تحقق إلا القليل من الفائدة للاقتصاديات المحلية"[3]**

وهو ما يفسر وجود القدرة المالية ليبيا وتحررها من قبضة الاقتراض الخارجي، وهو الأمر الذي يفسر تمكنها من تقديم تعليم مجاني وصحة مجانية وأن توفر لكل زوجين 50 ألف دولار على هيئة قروض من الدولة بدون فوائد، وفقا لمقالة روسية معنونة بـ **"قصف ليبيا عقاب للقذفي على محاولته رفض الدولار الأمريكي/ The bombing of Libya is a punishment for the slaughterhouse for trying to reject the United States dollar "** ذلك أن القذافي اتخذ خطوة جريئة إذ أنه أطلق حراكا لرفض الدولار والأورو وطالب العرب والأفارقة باستعمال عمله جديدة بدلا منها وهي الدينار الذهبي

---

(1) Hoff, **Op.Cit**, p. 18.
(2) Hoff, **Ibid**, p. 20.
(3) Hoff, **Ibid**, p. 22.

واقترح تأسيس قارة إفريقية متحدة تضم شعوبها البالغ عددهم 200 مليون باستخدام العملة الموحدة ووافق أغلب الدول الإفريقية عدا جمهورية جنوب إفريقيا وأمين عام الجامعة العربية ونظرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية للمبادرة نظرة سلبية واعتبر الرئيس الفرنسي أنذاك نيكولا ساركوزي أن ليبيا تعتبر تهديدا للأمن المالي للبشرية إلا أن ذلك لم يردع القذافي في مسعاه لتوحيد القارة.[1]

كشفت رسائل أن ليبيا كانت تخطط لإطلاق عملة أفريقية مدعومة بالذهب لتنافس اليورو والدولار وهو الأمر الذي كان من بين الأسباب الحقيقية للتدخل الغربي يبلغ عدد الرسائل حوالي 3 آلاف رسالة لهلري كلنتون أثناء عملها كوزيرة للخارجية،[2] كشفت هذه الرسائل عن العديد من الحقائق التي دفعت الغرب للتدخل إلا أن الجزء الطويل من الرسائل هو المتعلق بالتهديد الذي تمثله احتياطات القذافي من الذهب والفضة والتي قدرت بحوالي 143 طن من الذهب ومثلها من الفضة في مواجهة الفرنك الفرنسي **"فرنك سيقا/Sika franc "** المعتمد كعملة رئيسية في إفريقيا، تقول الرسالة:

> **"إن هذا الذهب تم جمعه قبل فترة التمرد الحالي وكانت النية أن يتم استخدامه لاطلاق عملة إفريقية موحدة قائمة على الدينار الذهبي الليبي وأن يكون للدول الإفريقية بديلا عن الفرنك الفرنسي... وهذه الكمية من الذهب والفضة تقدر قيمتها بحوالي 7 مليارات فقد اكتشفت المخابرات الفرنسية هذه الخطة قبل بدء الاحتجاجات بقليل..."[3]**

ومن خلال الرسائل نلاحظ أن انقاذ الأرواح المدنية كان غائبا في التقرير الاستخباراتي، وبدلا من ذلك كانت المخاوف الكبرى هي أن ليبيا قد تقود شمال إفريقيا إلى تحقيق درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي مدعومة بعملة إفريقية موحدة.

ثانيا: نهب الثروات الليبية

التدخل في ليبيا لا يعبر إلا عن الإمبريالية الإنسانية، وهو المصطلح الذي جاء به جان بريكمون ليحيط باختصار دقيق بمفارقة طرحت من قبل الغرب منذ انهيار الإتحاد السوفياتي أن هناك تبرير تم

---

(1) Swanson, **Op.Cit**.
(2) Hoff, **Op.Cit**, 23.
(3)Hoff, **Loc.Cit**.

الاستظهار به، كذريعة للجوء إلى القوة واعتبار القوة سلوكا دفاعيا مشروعا، بهدف بسط قبضتها على العالم، وهي صيغة تنطبق تقريبا على أي شكل من أشكال التدخل مهما كانت حقيقته الميدانية.[1]

أردوا أن تصبح كل الشؤون المهمة في ليبيا النفط، الغاز، التمويل، التجارة، الأمن، وكل القضايا الجيوسياسية تتخذ ما وراء البحار لتتحول حكومة ليبيا الرسمية مجرد شريك صغير في ليبيا الجديدة التي يرعاها الغرب وهو بمثابة عودة إلى أيام المملكة.

إن الأهمية الجيوسياسية لليبيا تظهر من خلال البعد الطاقوي إذ أنها تمتلك ثروة باطنية معتبرة من الغاز والنفط قدرت بـ 3,3 % من النفط العالمي وقد وصلت قيمة صادراتها في 2010 إلى 54,2 مليار دينار إذ أن 1 دينار ليبي ساوى 0,56 أورو و0,80 دولار وبذلك تمتلك احتياط مالي ضخم قدر قبل نشوء الأزمة بـ 120 مليار دولار في البنك المركزي 70 مليار دولار في الصندوق السياسي وما بين 50و180 مليار دولار امتلكها عائلة القذافي قبل تجميد الأصول المالية بمقتضى القرار 1970.[2](*)

لنا النفط ولكم الشريعة هذه هي الاستراتيجية الغربية الجديدة في العالم العربي والتي نظر لها الفيلسوف الصهيوني **(برنارد هنري ليفي/Bernard-Henri Lévy)** وطبقها الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي ووزير خارجيته آلان جوبيه، ولكن الشريعة طبقوها كيفما شئتم.[3]

إن التناقض في المواقف الدولية تجاه الأزمات في البيئة العالمية يعكس مدى براغماتية الفواعل الدولية والتي تستشف توجهاتها في معالجة الأزمات في المناطق النزاع القائمة على منطق المصلحة الوطنية، فالموقف الدولي دون آخر تجاه نزاع دون غيره مرتبط بمصالح الدول وليس استنادا لوجود خروقات في القانون الدولي أم لا، وبالنظر إلى دور المصلحة في تفعيل قرارات التدخل الدولي وبناءا على المسار السياسي التاريخي للدول، فإن منطقة الهلال النفطي المتواجدة بالشرق الليبي مهمة للغاية في أجندة الدول الكبرى نظرا لأهمية النفط الليبي في سوق الذهب الأسود.

ارتفع احتياط ليبيا من النفط حسب الوكالة الأمريكية للطاقة من 48 مليار برميل إلى 74مليار برميل بعد اكتشاف النفط الصخري المقدر ب 26 مليار برميل، لتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالميا بعد

---

(1) بريكمون، **مرجع سابق**، ص. 11.

(2) Partice Gourdin, **Géopolitique de la Linye**, 13-01-2020, http://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la libye.html.

(3) نضال حمادة، **الوجه الآخر للثورات العربية**، (بيروت: دار الفرابي، ط.1، 2013)، ص. 40.

روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والأرجنتين، مما زاد من العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي إلى 112 سنة، بالإضافة إلى مجموعة من المواصفات التي يتميز بها كالخفة وسهولة الاستخراج وقلة تكاليفه، وخلوه من الشمع وقربه من المستهلكين في أوروبا، ففي تقرير أعدته الأمريكية (**سارة فلوندرز/ Sara Floundours**) نُشر قبيل تدخل الناتو في ليبيا، توصلت إلى أن الغاية من وراء ذلك هو وضع الحلف العسكري على مقربة من أكبر بئرين للنفط في غرب ليبيا وشرقها، [1] لقد خضع الاقتصاد الليبي لتغير كبير منذ ثورة 2011 نتيجة لثورة البلاد الحالة السياسية والأمنية، وقد اضطلع عدد كبير من أصحاب المصلحة والقرارات بدور هام في تحويل القطاع الاقتصادي على نحو يديم الصراع والعنف ويحفظ مصالح غربية،[2] وكما هو الحال بالنسبة للنفط فليبيا غنية بالغاز، وكل الموارد الطبيعية الليبية تحظى باهتمام القوى الكبر لقربها من الأسواق الغربية بحكم الموقع الجغرافي لليبيا.

ثالثا: الدعم الاقتصادي لإفريقيا

اعتبره القذافي البعد الإفريقي حلا بديلا لقومية العربية الفاشلة في اتساق مناهض للإمبريالية، بعد أن بدأ بالتراجع عن الاتحاد الاشتراكي العربي وقد سمح النظام السياسي الدولي أثناء الحرب الباردة لليبيا بالاضطلاع بدور مهم نسبيا في القارة الأفريقية ومن ناحية أخرى، فإن نتائج هذا النشاط لا تساوي مبلغ الاموال والجهد الذي أنفق، وللإشارة تعتبر دعوات القذافي بشأن الوحدة الإفريقية ما هي إلا احياء للأفكار التي سادت في القرن التاسع عشر والتي أصبحت أكثر انتشارا في الدوائر الفكرية في إفريقيا في بداية القرن العشرين مثل دي بوا وماركوس جارفي... لتتطور مع قادة مثل: والواقع أن نكورومه، ودوبو كييتا، وسيكو توري، وعبد الناصر، والقذافي يعتبر نفسه استمرارا لهذا الخط من الزعماء، عندما يقول عن اقتراحه: **"إنه يكمل جهود زعماء مثل نكروما وكينياتا لتوحيد أفريقيا وتمكينها من مكافحة الاستعمار والغرب"**[3]

عمل القذافي جاهدا على تحجيم القوى الغربية خاصة الأمريكية والأوروبية في افريقيا ومنع الاستثمارات فيها لصالح الشعوب الإفريقية، ومن أجل التقليل من سيطرة القذافي الاقتصادية في ليبيا تم فرض عليها عقوبات اقتصادية انعكست على التوجهات الخارجية لليبيا.

---

[1] الطيب بيتي، **مرجع سابق**، ص. 360.

[2] Emadeddin Badi, Mohamed El-Jarh, Marwa Farid**, Libya's Transformation 2011-2018 Power, Legitimacy and the Economy**, Democracy Reporting International (DRI), German Federal Foreign Office : (2011), p. 31.

[3] Abusitta, **Ibid**, p.90.

انتهج الغرب الكثير من السياسات في إطار المواجهة مع ليبيا وذلك للحد من توجهاتها المعاكسة للأطماع الغربية منها فرض الحصار الاقتصادي حيث ساعدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا في نقص المساعدات المقدمة للدول الافريقية، اذ أدى انخفاض إيرادات النفط في الثمانينيات إلى الحد من النشاط الليبي في إفريقيا خاصة في ظل التشابه بين هياكل الإنتاج في ليبيا والدول الإفريقية، إلى جانب ذلك أعاق عدم استقرار الحكومات الإفريقية والتغيير المتكرر في استراتيجياتها الاقتصادية نجاح المحاولات الليبية.

رابعا: تقديم قروض للدول الأفريقية

منذ قيام الثورة لم تخف ليبيا عداؤها لما تسميه القوى الاستعمارية التي تسيطر على موارد القارة الأفريقية، ولتحقيق هذا الهدف أيدت ليبيا الحركات المناهضة للغرب وحاولت منافسة الدور الاقتصادي الغربي من خلال القروض والمساعدات التي منحتها للدول الأفريقية والتي ربطت بشروط سياسية، وهكذا، وحسب مصادر غربية، بلغت هذه المعونة والقروض المقدمة إلى بلدان أفريقية غير عربية نحو 500 مليون دولار بين عامي 1973 و1980.

لقد بذلت ليبيا جهودا كبيرة في إطار الشراكة الاقتصادية مع البلدان الأفريقية، وقعت على اتفاقيات ثنائية تسمح لها بالمشاركة في تمويل الشركات والبنوك ورغم أن ربحية العديد من الشركات غير مضمونة، فإن ليبيا استمرت في الاستثمار في هذا المجال، معتبرة أن هذه هي الطريقة الوحيدة لإخراج هذه الدول من فخ المديونية المفرطة التي انتهت بها، ففي محاولة لإبراز دور بلاده في الاقتصاد الأفريقي، قال العقيد القذافي في قمة وزراء الخارجية الأفارقة التي عقدت في طرابلس في فبراير 1978: **"إن الجماهيرية تبذ جهودا عظيمة لخلق نظام أفريقي مستقل، خال من المضاربة الأجنبية"**[1]

وفي مجال المعونة العينية، شاركت ليبيا في بناء المدارس والمستشفيات والمساجد والمباني الإداري، أدوات طبية ومنتجات غذائية إلى هذه البلدان، ومست المساهمات الليبية في إفريقيا كل الجوانب قطاع التعدين، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، قطاع النقل، القطاع المصرفي، وحتى الفكري والثقافي.[2]

---

[1] Abusitta, **Ibid**, p. 25.

[2] Abusitta, **Loc. Cit.**

وبشكل عام، حاولت ليبيا دائما استخدام المساعدات والقروض لتحقيق أهدافها السياسية في القارة الأفريقية: تعزيز الوجود العربي الإسلامي في القارة، ومكافحة الوجود الأجنبي، قدمت ليبيا دعما ماليا قويا إلى الاتحاد الإفريقي وعارضت تواجد القيادة الأمريكية (أفريكوم) ، ومولت مشاريع تنموية مختلفة في دول إفريقيا وراء الصحراء، وخطط القذافي لاستغلال المياه الوفيرة في باطن الصحراء الليبية وأن يوفر المياه لدول الساحل الإفريقي والذي كان من شأنه أن يغير مستقبلها الاقتصادي، وهذا الهدف تم القضاء عليه بفضل تدخل الناتو في ليبيا.[1]

كانت ليبيا في عهد القذافي رائدة في تأسيس الاتحاد الإفريقي أرادت أن يكون له جيش موحد، عملة موحدة، وهو الدينار المضمون باحتياطات الذهب الإفريقي الذي من شأنه تغيير التوازن الاقتصادي، بعد التدخل توقفت مشاريع التنمية الرئيسية عبر إفريقيا التي كانت تمول من قبل ليبيا، توسعت القيادة الأمريكية في أفريكوم وزادت القواعد الأمريكية في القارة وتأسست قواعد جديدة صينية وتركية في إفريقيا ما كان لها أن تقام لو أن القذافي موجود إذ كان سيقود مقاومة ضارية.[2]

بلغ حجم القروض والمعونات خلال فترة 1970 و1979 189 مليون دولار, فضلا عن 11 مليون و100 الف طن من النفط بقيمة 228.5 مليون دولار كقرض يمنح لثلاث دول افريقية هى موزمبيق وتنزانيا وغانا وخلال الثمانينات، بلغ مجموع القروض التي قدمت 11 قرضا 228 مليون دولار، منها 182.5 في شكل نفط وقد تم توقيع عدة اتفاقات اقتصادية ثنائية هكذا تم إنشاء العديد من البنوك والشركات الشريكة.

بين عامي 1970 و1979، أنشأت الجمعية العربية للاستثمار الأجنبي، وهي واحدة من أكبر الشركات العامة الليبية، 26 شركة (الزراعة، البنية الأساسية، إلخ) في العديد من البلدان الأفريقية، وبالنسبة للحكومة الليبية فإن هذا الشكل من الشراكة يمثل البديل الوحيد للمستثمرين الغربيين الذين يعمقون عجز ميزانية الدول الأفريقية ويجعلها بالتالي مستقلة تماما عن القوى الأجنبية وخاصة الدول الغربية.[3] وقدمت الحكومة الليبية، 000 25 منحة دراسية للطلاب الأفارقة تبلغ قيمتها الإجمالية 200 مليون دولار، كما قال العقيد القذافي إن بلاده مسؤولة عن دفع كل التكاليف إنشاء الاتحاد الأفريقي، وحسب وزير الاتحاد الأفريقي عبد السلام تيكي فإن إجمالي الاستثمارات الليبية في القارة الأفريقية بلغ 1.2 مليون دولار وعدد الشركات

---

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص ص. 73-74.

[2] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 144.

[3] Abusitta, **Ibid**, p. 96.

التي يعتزم الليبيون الاستثمار فيها بلغ 082 2 شركة منها 245 مشروعا قيد التنفيذ بقيمة 98 مليون دولار، وتم إنشاء صندوق لدعم التعاون بين ليبيا والدول الأفريقية الصديقة، وعدة هياكل رئيسية لخدمة هذه الاستراتيجية بما في ذلك الشركة العربية الليبية للاستثمار الأجنبي(*)، والشركة الأفريقية للاستثمار، وثالث للاستثمار النفطي، وهيكل آخر يدعم وينمي الاستثمارات الليبية في الخارج.[1]

وضعت الشركة برنامجا استثماريا للفترة 1999–2003، يستند إلى تنويع الاستثمار وتوزيعه على منطقة جغرافية كبيرة في القارة، وبلغ مجموع الاستثمارات 587 مليون دولار أمريكي وفي هذا السياق، استفاد 27 بلدا أفريقيا أكثر من نصف جميع البلدان من 44 قرضا بشروط تفضيلية، وأحيانا بدون فوائد، قيمتها 2260 مليون دولار وبسبب الصعوبات التي تواجهها عدة بلدان، أعيد جدولة العديد من القروض وتمكنت ليبيا في كثير من الأحيان من إيجاد حلول لتأخير سداد الديون بقبول مدفوعات في شكل سلع تجارية.

ومن خلال منظمات التعاون العربية الافريقية، تبرعت ليبيا بمبلغ 98 مليون دولار في عام 1987 لتطوير عدة مجالات، وتبع ذلك عدة تبرعات: 40 مليون دولار، و10 ملايين دولار من الصندوق العربي الافريقي، و15 مليون دولار من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و34 مليون دولار للأنشطة الاخرى، [2] فضلا عن ذلك فإن نفوذ ليبيا على العديد من البلدان الأفريقية التي تمتلك معادن ثمينة ومحاصيل زراعية تشكل أهمية بالغة بالنسبة للمصالح الغربية، كل هذا زاد من إصرار أميركا على فرض نفوذها على حماية المواد الخام ومصادر الطاقة في مختلف أنحاء العالم.

(*) **شركة الاستثمار الأجنبي–العربي–الليبية:** التي أنشأت عام 1981 تعتبر من أهم أدوات الاستثمار الليبي في المنطقة وفي العالم حيث عنيت بقطاعات عدة الزراعة، الصناعة، السياحة، النقل، صيد الأسماك، والمعادن... متفرعة في عدة بلدان أفريقية.

(1) Abusitta, **Ibid**, p. 99.

(2) Abusitta, **Ibid**, p. 100.

الفرع الرابع: مراحل اسقاط القذافي

أولا: قضية لوكربي

تعد قضية لوكربي[*] من أشهر نماذج التدخل وأكثرها غموضا، حملت في طياتها كل مواصفات الأزمة بلغت حالة كبيرة من التصعيد والتوتر وتعدد الفاعلين فيها، تعد قضية مفتعلة امتلك الطرف الأقوى فيها بمفرده إعلانها بالطريقة التي أرادها وبسرعة مذهلة وبالأهداف التي حددها ولوسائل التي قررها دون مراعاة لأبسط قواعد العدالة أو أي اعتبار للحجج القانونية التي استند عليها الطرف الآخر.[1]

1. وقائع أزمة لوكرابي

تعتبر من أكثر حوادث الطيران غموضا واكثرها تعقيدا، سمحت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها لمجلس الأمن الدولي بإصدار قرار بشأن ضرورة أن تعمل ليبيا مع القضاء الأميركي البريطاني بتسليم المتهمين وإلا فإنها تتحمل عقوبات اقتصادية ودبلوماسية دولية، وفي ظل عدم وجود أدلة أكدتها المزاعم الأمريكية والبريطانية، وعدم وجود اتفاقيات بين الدول الثلاث وليبيا بشأن تسليم المجرمين لم تنتهك ليبيا قوانين سيادتها ولم تمتثل للقرار لأنه يؤثر على أنظمتها الداخلية.[2]

اعتبرت أزمة لوكرابي من حلقات الصراع الذي حكم منطق العلاقات السياسية بين ليبيا ليبيا التي تحاول بناء ذاتها باستقلالية بعيدا عن نزاعات التدخل الخارجية والدول الغربية خاصة تلك التي تسيطر

---

[1] السيد، **مرجع سابق**، ص. 243.

[*] **لوكربي:** عرفت باسم أزمة لوكرابي نسبة للقرية الاسكتلندية التي سقطت فوقها الطائرة الأمريكية عام 1988 في مساء 1988/12/21 انفجرت طائرة أمريكية من طراز (بوينج 747 – 121) تابعة لشركة (بان أمريكان) أثناء تحليقها فوق قرية لوكرابي باسكتلندا عندما كانت متوجهة في رحلتها الاعتيادية رقم 103 عبر الأطلسي من مطار فرانكفورت بألمانيا إلى مطار (كينيدي) بالولايات المتحدة الأمريكية عبر مطار (هيثرو) بلندن، خلف سقوط الطائرة قتل كل الركاب 243 بالإضافة إلى أفراد الطاقم 16 ملاحا، ينتمون إلى 21 دولة، إلى جانب 11 عشر شخصا آخرين من سكان قرية لوكرابي سقطت عليهم الطائرة في 1988/12/28 اعلن المحققون أن سبب التحطم يكمن في انفجار قنبلة بلاستيكية كانت مخبأة في جهاز تسجيل كاسيت من نوع (توشيبا) في مقدمة غرف الأمتعة، وبالتالي التحطم نتيجة عملية إرهابية، بعد سنوات من التحقيق تضاربت الاتهامات وفقا للمصالح والأهواء الغربية ألقيت التهمة على منظمة فلسطينية ثم سوريا ثم إيران ليتم وقع الاختيار في نهاية المطاف على ليبيا وتحميلها المسؤولية الكاملة عن هذه الكارثة. السيد، **المرجع نفسه**، ص ص. 310-311.

[2] Abusitta, **Op.Cit,** p. 149.

عمليا على آلية عمل الأمم المتحدة وتسخرها لمصالحها الخاصة، ومثلت منعطفا خطيرا في تطور الأحداث والعلاقات الدولية بين ليبيا وفرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة.[1]

في 1991/11/14 أقرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية قطع التحقيقات وأعلن المدعي العام الاسكتلندي والمدعي الأمريكي لولاية كولومبيا أن جهود البحث قد أسفرت عن أدلة كافية لتوجيه الاتهام بتفجير الطائرة إلى مواطنين ليبيين هما أحد كبار ضباط جهاز الاستخبارات الليبية **(عبد الباسط على المقراحي)** و**(الأمين خليفة فحيمة)** ضابط في الجهاز، وتوجيه الطلب إلى ليبيا بتسليمهما.[2]

2. تدخل مجلس الأمن في قضية لوكربي

في 1991/11/27 طالبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا رسميا من ليبيا الاستجابة إلى عدة مطالب محددة وهي:[3] تسليم اثنين من رعاياها لمحاكمتهم أمام القضاء البريطاني أو الأمريكي، تقديم كافة التفاصيل المتعلقة بعملية التفجير، السماح بالحرية الكاملة في الوصول إلى الشهود والوثائق وغيرها من الأدلة المادية، قبول المسؤولية كاملة حول قضية لوكرابي ودفع التعويضات المستحقة للضحايا وفقا لما تقدره جهات التحقيق المعنية.

سن مجلس الأمن القرار رقم 478 والذي دخل حيز التنفيذ في 1992/4/15 ومن بين العقوبات، الحظر المفروض على شركة الطيران الليبية، وحظر على مبيعات الأسلحة لليبيا بهدف التأثير على قدرتها الدفاعية مما يسهل العملية العسكرية ضدها، وتخفيف التمثيل الدبلوماسي الليبي، امتثلت غالبية المجتمع الاقتصادي الأوروبي لمضمون القرار والدول العربية باستثناء ما يتعلق بالتمثيل الليبي، وقد التزمت جميع بلدان العالم بالحظر المفروض على شركات الطيران الليبية أو بعبور المجال الجوي لاراضيها،[4] إلا أن الدول الغربية رفضت هذه الإجراءات واعتبرتها نوعا من المراوغة، لتبادر الدول الثلاث إلى مجلس الأمن وتغيير مسار أزمة لوكرابي من الاتجاه القانوني إلى الاتجاه السياسي لاستصدار بعض القرارات التي تدين

---

[1] السيد، **مرجع سابق**، ص ص. 302-303.

[2] السيد، **الرجع نفسه**، ص ص. 312-313.

[3] السيد، **المرجع نفسه**، ص. 314.

[4] Abusitta, **Ibid**, p. 148.

ليبيا وتلزمها بالامتثال إلى إرادة تلك الدول الكبرى، [1] حيث تمكنت الدول الغربية طيلة ثمانية أعوام أهدافاً تتمثل في عزل ليبيا وتقليص قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وتقليص القدرات الدفاعية لليبيا،

3. مواقف الدول الإفريقية

وما طمئن ليبيا إلى رغبتها في إيجاد حل لهذه الازمة هو أن البلدان الافريقية تعاونت بجدية وفعالية فيما يتعلق بالقرارات الاخيرة لمنظمة الوحدة الافريقية، وقد أقرت ليبيا هذا التعاون مشيرة إلى أن هذه الدول لم تحترم ولم تمتثل لقرارات الحصار التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا، حيث أرسلت عدة دول أفريقية وفودها مباشرة إلى ليبيا بالطائرة إلى المطارات الليبية، وقد سافر عدد كبير من رؤساء الدول الأفريقية جوا إلى ليبيا في المطارات الليبية، ونتيجة لهذا فقد حافظت ليبيا على علاقاتها بالدول الأفريقية فضلا عن الزيارات التي قامت بها وفود ليبية رسمية إلى الدول الأفريقية، كان أهمها زيارة القذافي إلى تشاد في عام 1997 وإلى نيجيريا في عام 1998. [2]

منعت جامعة الدول العربية من تأييد موقف ليبيا من انتهاك العقوبات المفروضة عليها، في حين اتخذت الدول الافريقية موقفا آخر علنا اجتماعاتها (34) في بوركينا فاصو برفضها اتهام الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد، أكد رؤساء الدول الإفريقية على ما يلي:[3] دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار برفع العقوبات المفروضة على ليبيا؛ لأسباب أخلاقية ودينية وفي المستقبل القريب، لن يحترم الاتحاد الأفريقي وأعضاؤه بعد الآن الالتزام بفرض عقوبات تتعارض مع الواجبات الأخلاقية والدينية؛

4. الرؤية الليبية لدور مجلس الأمن

من الجانب الليبي تم نفي كل هذه الاتهامات وبادرت لاتخاذ إجراءات وفقا لمبادئ القانون الليبي وأحكام القانون الدولي انتدبت قاضيا وطنيا للتحقيق في الحادثة وناشدت كل طرف ذو مصلحة في الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وفرنسا؛ تقديم كل ما لديهم من معلومات وأدلة وذلك إما مباشرة لقاضي التحقيق الليبي أو عن طريق البعثات الدبلوماسية، وأكدت على تقديم كافة الضمانات اللازمة لمن يرغب في الإدلاء بشهادته أو أي معلومات تساعد قاضي التحقيق للوصول إلى الحقيقة، كما أعلنت استعدادها التام للتعاون

---

[1] السيد، **المرجع نفسه**، ص ص. 315-316.

[2] Abusitta, **Op.Cit**, pp. 171-172.

[3] Abusitta, **Ibid**, pp. 172-173.

مع السلطات القضائية المعنية بالإضافة إلى دعوة القضاء ورجال القانون في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للمشاركة في أعمال التحقيق كدليل دامغ على جدية الإجراءات ونزاهتها.[1]

يعد انتقاد ليبيا لمجلس الأمن مدعوم بأدلة، وفقا للمواثيق الدولية، وقد ابتعد مجلس الأمن عن مسار دوره الطبيعي في معالجة الشؤون السياسية، حيث تقتصر وظيفته على الدور السياسي، ومحاولة محكمة العدل الدولية إلغاء مجلس الأمن، ويؤدي إلى دمج الأدوار والتدخل في الولايات القضائية وإلى تعدي القرارات التنفيذية، وانتقدت عدم وجود دولة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن القادرين على استخدام حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن، فضلا عن إهمال عربي ملحوظ تمثل في التزام الدول العربية بالامتثال للقرارات المفروضة على ليبيا في الوقت الذي ركزت فيه الدبلوماسية الليبية على صد أي قرار يتخذ ضد الدول العربية مثولا بالاتفاقيات المشتركة المتعلقة بالحماية والأمن.

5. انعكاسات القرار على ليبيا

تسبب القراران في إلحاق أضرار كبيرة بالشعب الليبي، فقد تأثرت ميادين الاقتصاد والمؤسسات الصحية والتعليمية، وعلى البنية التحتية في مجالات الصناعة والثقافة والطب والاتصالات كما وتأثرت البرامج الانمائية العديدة، إن الضرر الذي لحق بحقوق الانسان قد أوقع ضررا كبيرا للشعب الليبي من مختلف جوانب الحياة الانسانية والاجتماعية، وقد عانت جميع الاطراف من فشل وضعف في جميع قطاعات المجتمع، كل منها وفقا لميدان وكفاءات خاصة بها، واتخذت أمريكا كل هذه التدابير ضد ليبيا، دون القلق بشأن المواثيق والأعراف، وحقوق الإنسان، وحماية حق كل فرد في التمتع بمستوى من الغذاء والصحة رغم أن المواثيق الدولية تحضر استخدام الجزاءات الاقتصادية كوسيلة تجويع المدنيين كأداة.

كما تحظر استخدام الضغط السياسي، بالوسائل الاقتصادية التي تستهدف إحداث تغييرات في النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في السياسات الداخلية والخارجية للدول .وهكذا فإن نظام الجزاءات الدولية الذي تفرضه قرارات مجلس الامن الجزئية هو موضوع تناقض مع المواثيق والممارسات الدولية لحماية حقوق الانسان، في هذه الأزمة ظهر انتهاك الشرعية الدولية بشكل لا يقبل الجدل من جانب الأمم المتحدة، حيث أخذت بعدا عقابيا على أسس سياسية وبذلك أطاحت بالعديد من المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي.[2]

---

[1] السيد، **مرجع سابق**، ص. 315.

([2]) Abusitta, **Ibid**, p. 181.

ثانيا: اسقاط نظام معمر القذافي

كان الهدف المعلن من الاشتباك العسكري هو إجبار القذافي على التنحي أو مغادرة ليبيا، وقد تم إنجاز هذه المهمة،[1] غرق البلاد في أزمة سياسية وأمنية أدت إلى انقسام سياسي وأمني حاد، وأصبح البعض من المتورطين في جرائم الحرب هم القادة الفعليين في فترة ما بعد القذافي فيما لايعرف بقادة المليشيات أو أمراء الحرب، بالإضافة إلى تغير القيادة السياسية للمعارضة بعد انتهاء الحرب الأهلية[2].

الفرع الخامس: نقد التدخل العسكري في ليبيا

إن الصراع في ليبيا بعد معمر القذافي هو سياسي وليس اثني أو عرق، بل على مصادر النفط والسيطرة على المدن الحيوية التي تضم المرافئ المهمة في التجارة الخارجية وتكرير وتصدير النفط مثل بنغازي ودرنة، وما الجماعات الإسلامية المسلحة وشعار محاربة الإرهاب إلا ستار ليخفي مطامع المنتصرين في الحرب الأهلية مع كسب غطاء إقليمي ودولي لحماية نفوذهم في النظام السياسي الجديد.

فالدول يمكن أن تكون مسؤولة أخلاقيا، ولكن فقط إذا كان التصرف باسم الإنسانية هو حساب مفيد عقلاني، والواقع أن مهمة عام 2011 في ليبيا تثبت هذه الحجة بما لا يدع مجالا للشك، فقد تصرفت الدول المتدخلة باسم الحماية المدنية، على نحو أدى إلى تقليص تكاليف العمل إلى أدنى حد ممكن لا يؤدي إلى تعطيل قدراتها النسبية على السلطة في النظام الدولي، في إطار مبدأ العقلانية الأكثر واقعية والذي يسمح بحساب أين قد يحدث التدخل، والظروف المحيطة، ومدى فائدة ذلك لمصالحها الخاصة، كانت ليبيا مثالا للبعد عن أي شكل من أشكال الانتصار للمبادئ الإنسانية على المصلحة الوطنية للدول.[3]

في نقد حديث لهؤلاء الذين يتساءلون عن سبب انطباق مبدأ المسؤولية عن الحماية في ليبيا وليس في سوريا، تشير **(بيلامي ودوني/ Bellamy and Dunne)** إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية بوصفه: **"فن الممكن؛ التوصل إلى ما هو مطلوب لحماية المدنيين في مواقف بعينها وإقناع القوى التي ينبغي لها أن تضمن حمايتهم"**، حيث تم إقناع القوى العظمى باستخدام مبدأ المسؤولية عن الحماية، لتحقيق حسابات عقلانية

---

(1) Amos N. Guiora, I**ntervention in Libya, Yes, Intervention in Syria, No: Deciphering the Obama Administration**, University School of Law :(2011), p. 269

2 للمزيد ينظر المبحث الثاني

(3) Hehir, Murray, **Op. Cit**, p.30 .

للدول وليس سعيا طوبابيا إلى إنقاذ وحماية المدنيين، وبذلك أثبتت ليبيا أن النزعة الإنسانية تعمل بطريقة عقلانية الامر الذي أكد صحة منتقدي مبدأ المسؤولية عن الحماية.[1]

وعلى هذا فإن نشوء مبدأ المسؤولية عن الحماية لم يغير القانون الدولي أو المؤسسات التي تفرض هذه المسؤولية وتنظم تنفيذها، كما أن العديد من أنصاره يرفضون ويتجاهلون فائدة القانون لصالح الضغوط المعيارية، وعندما طرح ما إذا كانت المسؤولية عن الحماية تتطلب التدوين القانوني، أجاب **(سابنا تشاتبار كونسيدين)**، مدير مشروع التحالف الدولي من أجل المسؤولية عن الحماية، قائلا:

"لا، أنا شخصيا لا أشعر بهذه الطريقة... ولا أنظر إليها باعتبارها شيئا لابد وأن يتحول إلى معاهدة أو قانون دولي... باعتقادي الشخصي ليس من بالضرورة أن يتحول إلى قانون دولي لكي ينجح."[2]

وفقا للطرح الواقعي فإن سلوك أي دولة تحدده مصالح معينة يرجى تحقيقها، ولا مجال للأعمال الخيرية، وعليه فإن وراء تدخل مجموعة من الدول في ليبيا يخفي مصالح معينة، فحسب وثائق سرية تم رفع السرية عنها من بينهما ايميلات وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون فإنها أثبتت تورط الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الناتو للإطاحة بالقذافي والذي يعتبر الحاكم الوحيد الذي قتل ضمن الثورات العربية لمحاولة القذافي صنع عملة نقدية ذات غطاء بنكي من الذهب ليس في ليبيا وحدها بل في معظم إفريقيا وهو ما يهدد سيطرة فرنسا وعملتها الفرنك في إفريقيا ويخالف النظام العالمي المالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ويهدد الدولار الذي لم يعد له غطاء بنكي من الذهب منذ التسعينيات.[3]

وتشير الايميلات أن السبب الثني هو السيطرة على النفط الليبي لتقويض خطة طويلة الأمد أعدها القذافي لتحويل ليبيا إلى قوة فعالة في منطقة البحر المتوسط، فضلا على رغبته في سن الدينار الذهبي الافريقي، إذ أن القذافي جمع ما قيمته تفوق 7 مليارات دولارات لانشاء عملة إفريقية مبنية على الدينار الذهبي الليبي لتحل محل الفرنك الفرنسي، الأمر الذي عجل موافقة الرئيس الفرنسي ساركوزي أنذك على الموافقة لتدخل الجيش الفرنسي في ليبيا وفرض الحضر الجوي وهذا هو محتوى الايمايل كما نشر في جريدة **(Foreign Policy)**.[4]

---

(1) Hehir, Murray, **Ibid**, p. 31 .
(2) Hehir, Murray, **Loc. Cit**, p. 31.
(3) http://www. Eljomhouria. Com.art.46669.
(4) http://www. Eljomhouria. Com.art.46669.

حسب (**روبارت موراي/ Robert Murray**) التدخل الدولي في ليبيا كان له حجة إنسانية تمثلت في المخاوف اتجاه المتظاهرين والمعذبين وبالتالي المسؤولية عن الحماية في العمل، وحجة استراتيجية أي أن التدخل كان مدفوعا بالرغبة في منع المزيد من اللاستقرار في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية.[1]

يعبر التدخل الدولي في ليبيا عن التناقض الموجود في النظام الدولي بين المصالح التي تتحكم في السلوك الخارجي وبين القيم المكرسة في القانون الدولي التي تستوجب اعتماد المعايير القانونية،[2] فكيف يصدر كل من الرئيس الفرنسي ساركوزي حسبما عبرت عنه الصحيفة الفرنسية (**Le Canard Envhanté**) بقتل القذافي ودون محاكمة أمام شعبه ويدفن في مكان مجهول، وبذلك فإن ما حدث في ليبيا يضاف إلى قائمة التدخلات الغربية أو الحروب التي دعمها الغرب ضد أنظمة متحيدة ولا تقبل الإملاء بشكل كامل، أو أنظمة كما يسمها الغرب "مارقة" على شاكلة حرب أفغنستان الأولى ضد النظام الشيوعي (179-1992) العراق الأولى (1990-1991) حرب جمهورية يوغسلافيا الاتحادية بسبب كوسوفو (1999) حرب أفغنستان الثانية ضد نظام طالبان (2001)، حرب العراق الثانية ضد نظام صدام (2003)، إلى جانب التدخلات العسكرية في بنما (1989-1990) سيراليون (2000) ساحل العاج (2011) خليج الخنازير (1961) انقلاب القصر بريطانيا في عمان (1970) ثلاث محاولات فاشلة نفذها (ديفيد سترلينغ/ David Stirling) وزمرة من المرتوقة الغربيين برعاية المخابرات الغربية للإطاحة بالعقيد معمر القذافي بين عامين (1971-1973) في عملية عرفت باسم مهمة الهلتن.[3]

للأنظمة الدكتاتورية التي يندد بها المدافعون عن حقوق الإنسان التمتع بميزة المستبد صاحب السيادة المطلقة المحافظة على النظام واجتناب حالة حرب، حيث يتصرف انطلاقا من مصالحه الخاصة وسلطته غير مؤسسة في قلوب رعيته مما يتسبب في دوامات من التمرد والقمع، تشكل هذه الملاحظة القاعدة التي ينطلق منها تبرير المدافعين عن الخيار العسكري لإقامة نظام ديمقراطي مشروع، هذا الأمر يحدث في النظام الداخلي، لكن على مستوى النظام العالمي فإننا نجد أن الحاكم المستبد هو الولايات المتحدة الأمريكية الذي تحرص دائما على مصالحها.[4]

---

(1) Hehir, Murray, **Op. Cit**, p. 07.

(2) Ramesh Thakur, "Libya and The Responsability to Protect : between Opportunistic Humanitarianism and Value Free Pragmatism", **Security Challenges**, Vol.7, No.4, (2011), p. 5.

(3) الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 66.

(4) بريكمون، **مرجع سابق**، ص ص. 160-161.

في مواجهة مشكلة الأساس القانوني للتدخلات، وفي سياق المناقشات الأخيرة حول إصلاح الأمم المتحدة، نجح المجتمع الدولي بذكاء في التحايل على مفهوم "**حق التدخل**" من خلال اختراع الصيغة "**مسؤولية الحماية**" والتي يمكن استخدامها لكل من النزاعات الإنسانية والمسلحة؛ إن التدخل المبرر على أساس الميثاق العالمي لحقوق الإنسان كما هو الشأن في ليبيا لا يستند إلى معايير القمع والمعاناة ولكنه يقوم على مبدأ ما إذا كان النظام الذي يمارس القمع حليفا أم لا، وفي هذا الشأن يوضح بريكمون إذ ينعت الإمبريالية الإنسانية ما تمارسه الدول القوية بمطالبتها بحق اللجوء إلى القوة، لمجرد أنها ترى بـ أن ذلك حق الصواب، ومن هنا فهي تشوه إدارة شؤون العدالة في حد ذاتها بكيفية نظامية جيدة ومتوقعة.[1]

تمثلت حجج الدول المتورطة في إسقاط النظام الليبي في اتجاهان رئيسيان، أولهما أن انهيار النظام هو حادث محبط وغير مقصود ناتج عن الحاجة إلى حماية طويلة الأجل للمدنيين تتطلب إبطال مفعول المنشآت العسكرية للنظام بالكامل، بينما الثاني لا يعتبر تغيير النظام إلا تطبيقا صارما لهذا الأمر.[2]

وكما يشير **(أوليفييه روي)** فإن المشكلة تتلخص في أن التدخلات الخارجية تعمل على تخدير المناقشة السياسية المحلية، أو تفضيل فصيل ضد آخر، أو إعطاء أحد الفصائل الشعور بأنه لا يحتاج إلى الإجماع والشرعية لفرض نفسه، إن الدعم غير المشروط من جانب فرنسا والمملكة المتحدة للمجلس الوطني الانتقالي، هو مثال كامل على هذا الاقتراح، ولذلك فإن تدخل الحلف الأطلسي لم يحقق سوى الهدف الذي سعت إليه فرنسا والمملكة المتحدة وهو الإطاحة بالقذافي، ولم يسفر عن الآثار المتوقعة للشعب الليبي.[3]

---

[1] بريكمون، **المرجع نفسه**، ص. 55.

[2] TAVERNIER Paul, « L'intransigeance des régimes libyen, syrien et yéménite : ses conséquences sur les droits de l'homme » in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), **La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative** *?*, Paris, Les points sur les i, 2015, pp. 102-103.

[3] KHERED Rahim, « Rapport introductif » in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOUDominique (Dir), **La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative** *?*, Paris, Les points sur les i, 2015,p. 20.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم طرحت في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

- كانت ليبيا قوية في المنطقة لكنها مستقلة عن القوى الخارجية بما فيها الاتحاد السوفياتي، لم يرد لليبيا ان تبقى في حالة تبعية بل أراد لها ان تكون في حالة مشاركة، باعتماد على أيديولوجية خاصة للقذافي في ظل ثروة طاقوية هائلة ومقومات جغرافية مميزة، النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من الموارد النفطية الليبية هي أنها أثرت في صناعة السياسة الخارجية في الاتجاه السلبي بحيث لم تعمل باتجاه تحسين صورة الدولة في الخارج واختزلت ليبيا النفطية في نرجسية شخصية معمر القذافي .أدت مخرجات السياسة الخارجية النفطية إلى ردود أفعال ساخطة في البيئة الخارجية سواء بالنسبة للقوى الاقتصادية، الشركات المتعددة الجنسيات أو الحكومات التي تواجه ضغوط الطلب المتزايد على موارد الطاقة
- جاءت الثورة الليبية انعكاسا الأوضاع الداخلية والخارجية؛ تحولت فيما بعد إلى أزمة متعددة الأبعاد والمجالات بفعل التفاعلات الداخلية والإقليمية الداخلية والدولية، وهو ما تم تحليله من خلال نموذج بريشر وويكنفيلد "Brecher et Wickenfield"، والتي لعبت فيها التعبئة الإعلامية التي استخدمت لإنجاح التدخل في ظل عدم استحضار الشعب الليبي ذاكراتها والأحداث التاريخية للتحقق من صحة أو كذب الحدث؛ بل تشحذها للغرض الذي يخدم لحظة الانفعال والعاطفة التي تولد المشاعر المتأججة وهو ما تم تحقيقه.
- بشكل عام كان التدخل العسكري في ليبيا من وجهة النظر الغربية خدمة للأغراض الإنسانية، كونه الآلية المتاحة في تثبيت الاستقرار وبناء امن الحدود والتي أجمع عليها المجتمع الدولي:
  - **حق الشعب الليبي في تقرير مصيره:** ذلك أن الشعب الليبي قام بالثورة بغية إحداث تغيرات وبما أن الشعب هو صاحب السيادة فله ذلك، وفي حالة لم يستطع الحصول على حقوقه، يفرض الأمر تدخل المجتمع الدولي تفاديا لأي تهديد للسلم والأمن الدوليين.

- **الدفاع عن الديموقراطية:** وتدفع الدول الديموقراطية كل الدول لتبني النهج الديموقراطية، كما هو الحال بالنسبة لليبيا التي دام فيها حكم شمولي لمدة تتجاوز أربع عقود.

- هدف تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا إلى توفير المشروعية الأخلاقية والقانونية لاستخدام القوة في ليبيا لكي تستطيع المجموعة الدولية على السيطرة على الصراعات الداخلي خدمة لمصالحها الخاصة، حيث أنها لها تطبيق غامض في سياق ظهور وضع جديد على الصعيدين المحلي والدولي، ألا وهو الثورات الشعبية؛
- ما حدث في ليبيا هو نتاج أخطاء عربية سعى لصوص النفط لاستغلالها، رغم أنه لا يمكن تبرئة النظام الذي فشل في إدارة الأزمة سياسيا، إعلاميا، وعمليا تباطأ في اتخاذ القرارات والإجراءات التي من شأنها تقليل فرص التدخل الأجنبي؛
- القواعد التي تحكم حقوق المدنيين في الحصول على المسعدات الإنسانية في الأزمات الإنسانية ماهي إلا انعكاس لمدى التوازن والتوتر بين المصالح الإنسانية والاستراتيجية، وهو ما ظهر جليا في الأزمة الليبية؛

الفصل الثالث

تداعيات التدخل العسكري على الوضع الليبي وغرب المتوسط

تمهيد

شهدت ليبيا في مرحلة ما بعد إسقاط نظام القذافي تغيرا في خارطة القوى والنفوذ بفعل التفاعلات الداخلية، إذ انتقلت الدولة من حكم مركزي دام 41 عاما إلى نظام يتسم بتفكك السلطة وانهيار الدولة، حيث لا تزال ليبيا تناضل من أجل تشكيل حكومة مركزية موحدة، إذ تواجه العديد من المشاكل البنيوية بما في ذلك الافتقار إلى المؤسسات الكفيلة لإدارة المرحلة الانتقالية، والذي يعد من أصعب التحديات التي تواجه ليبيا بعد انهيار نظام القذافي مع ضعف الأجهزة الأمنية مقابل انتشار السلاح.

تصاحب الأزمة الليبية مجموعة من التداعيات مست دول الجوار، الساحل الإفريقي ودول المتوسط، أهم هذه الدول المتضررة نجد دول غرب المتوسط والتي ينقلب كل ما يحصل في ليبيا عليها، الأمر الذي تطلب تداخل في الجهود المحلية والدولية لحل المشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية في ليبيا، حيث يعاني غرب المتوسط من العديد من التهديدات التماثلية واللاتماثلية والتي تؤثر على التفاعلات السياسية في هذه المنطقة.

المبحث الأول: مسار التغيير السياسي والافرازات الاقتصادية

أثبت تقييم تدخل قوات التحالف في ليبيا أنه أفرز عواقب سياسية وأمنية معقدة من حيث إطالة أمد الحرب وضاعف ضحاياها من القتلى، فضلا عن زيادة المعاناة الإنسانية وانتشار الأسلحة والتطرف في ليبيا وفي الدول المجاورة.

المطلب الأول: الصراع السياسي لمرحة ما بعد الثورة

وبذلك ارتبط الفشل الحاصل في المرحلة الانتقالية بالضعف المؤسسي وعدم توفر القيادات الديمقراطية، حيث ظل أداء الهيئات ضعيفا ومتدهورا ومحل انتقاد دائم بسبب الغياب الواضح في تحديد المسؤوليات، مع عدم فصل بين صلاحيات الحكومة وصلاحيات المؤتمر الوطني، فالجدل الدائر يعكس بشكل مباشر التجاذب والتنافر وانعدام الثقة الذي يميز الساحة السياسية في ليبيا بعد القذافي وتعتبر أكثر المسائل خلافا تلك المتعلق بمنظومة الحكم هل العودة لدستور 1905 الذي أسس ليبيا الفيدرالية كنقطة الانتقال الديمقراطي، أم اقرار تعديل نفس الدستور لعام 1963 واعتماد النظام المركزي.[1]

الفرع الأول: المجلس الوطني الانتقالي

حفاظا على وحدة الشعب والوطن وسلامة المواطنين وتسييرا للسياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى وتمثيلا للشعب الليبي، تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في يوم الأحد 27 /02/ 2011 وتم حله في 8/ 08/ 2011، وكان اختيار في 2011/03/05 وزير العدل مصطفى عبد الجليل رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت،[2] تم تأسيسه من أجل تمثيل المتمردين على المستوى

---

[1] الصواني، **مرجع سابق**، ص. 152-153.

[2] **آدينيوف عبد الحليم سياه مراداويتش**، تعاقب الأنظمة في ليبيت خلال مئة عام، معهد الدراسات لمسائل دول آسيا وأوروبا أكاديمية العلوم لجمهورية تاجيكستان، المركز العربي الديموقراطي، 2020/04/20، تم الاطلاع يوم 2020/05/20، على الساعة: 22:44، الرابط:

https://democraticac.de/?p=65977&fbclid=IwAR1eaV3x4rnlWGkG3deJwMoyjXQ-Sye6yB3YtBMVz

الدولي، ليتحول بحكم الأمر الواقع إلى "حكومة ليبيا الانتقالية"؛ وأغلب قادته كانوا إما من أو من مسؤولي النظام الأخير الذين انشقوا عنه في بداية الثورة.

أثناء الثورة كانت قوات المجلس الوطني الانتقالي مدعومة بقوة جوية تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي سهل من أداء قتالهم، وبحلول نهاية أوت 2011، كانت القوات التابعة للمجلس الوطني الانتقالي تسيطر إلى حد كبير على طرابلس ومدن أخرى اعترفت الأمم المتحدة المجلس الوطني الانتقالي بوصفه السلطة الحاكمة في ليبيا في 16 /09/ 2011.[1]

وكان من أهم مهامه تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة، أول دولة اعترفت بالمجلس الوطني الانتقال كممثل شرعي للشعب الليبي فرنسا ثم الولايات المتحدة، قطر... ،[2] أصدر الإعلان الدستوري المؤقت[*] ليرسم معالم النظام السياسي الانتقالي؛ الذي اعتبر الناظم التشريعي الوحيد لعمل المؤسسات الانتقالية والمحدد لعلاقاتها، لكنه لم يرقى لتأدية دور المرجعية الوطنية في حل التناقضات وتجنب الصراعات.[3]

---

[1] House of Commons Foreign Affairs Committee**, Libya: Examination of intervention and collapse and the UK's future policy options,** Third Report of Session , 14 September 2016, p. 06.

[*] اعتبر **المجلس الوطني الانتقالي** السلطة العليا التشريعية لليبيا، لمزيد حوله أنظر الفصل الثاني.

[2] **آدينيوف عبد الحليم سياه مراداويتش، مرجع سابق.**

[*] **الإعلان الدستوري المؤقت:** جاء في هيئة دستور مصغر ومؤقت صدر في اوت 2011 حدد ملامح المرحلة الانتقالية في ليبيا، حيث بدأت ليبيا تؤسس لمرحلة التحول الديموقراطي من خلال الالتزام بالأسس التي وردت في الإعلان الدستوري، تضمن 37 مادة توزعت على خمسة أبواب الباب الأول: تعريف بالدولة والقيم وحدد فيه المبادئ العامة للعملية السياسية اما الثاني: للحقوق والحريات العامة، والثالث: نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية، فيما تناول الرابع: الضمانات القضائية، والخامس احتوى على احكام انتقالية، **وينظر أيضا:** الإعلان الدستوري الموجود على موقع المفوضية العليا للانتخابات: http://www.hnec.hy/modules/publisher/item.php?itemid=6

[3] الصواني، **مرجع سابق**. 148.

وضع المجلس الوطني الانتقالي خارطة عنوانها بناء الدولة المدنية الديموقراطية، أنجزت الخطوات الأولى من خارطة الطريق وتألفت الحكومة الانتقالية ثم الحكومة المؤقتة.[1]

الفرع الثاني: التعددية السياسية في ليبيا

أولا: الأحزاب السياسية

تم حظر الأحزاب السياسية في ليبيا منذ عام 1972؛ في حين التزمت النقابات والجماعات المهنية فكان لزاما عليها الالتزام بالسياسة العامة للدولة، وبذلك لم تحتل منظمات المجتمع المدني أي فضاء مستقل ومنفصل عن الدولة؛ وشهدت الساحة الليبية بعد ثورة 2011 ولادة تأسيس تنظيمات وقوى سياسية مختلفة وبمستويات مختلفة من العمل السياسي الحزبي أو المجتمع المدني، بعد صدور التشريعات المنظمة للمجتمع المدني؛ إلا أنه لا يوجد اتفاق على تحديد طريقة مشاركة المجتمع المدني في تقرير حاضر ومستقبل ليبيا،[2]

صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم 2012/2/29 إضافة إلى القانون 30 الذي صدر في 24/ 2012/05 منظما نشاط الأحزاب والكيانات السياسية، ورفضت المسودة الأولى تشكيل الأحزاب على أساس قبلي، جهوي، عرفي، لغوي، أو ديني لمنع بروز الاتجاهات المتطرفة لأسباب سياسية أو جهوية أو دينية، إلا أن الجماعات الاسلامية واجهت هذا المشروع بالرفض والتي استطاعت بحذف هذا الشرط في ظل تساهل المجلس الانتقالي،[3] ومنذ إسقاط النظام تتجاذب الساحة السياسية الليبية وجهات نظر مختلفة تبرز التمايز في التوجهات الإيديولوجية للأحزاب السياسية والتي تجمع خطوط عامة، إسلامية، ليبرالية ووطنية ديموقراطية، وأخرى جهوية.[4]

---

[1] إبراهيم نصر الدين وغيره، **تحرير على هلال الدين، حال الأمة العربية، 2013-2015: الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015)، ص. 567.

[2] الصواني، **مرجع سابق**، ص ص. 159-161.

[3] الصواني، **المرجع نفسه**، ص. 156.

[*] **الأحزاب في ليبيا بعد الثورة:** لمعرفة عدد الأحزاب التي ظهرت عقب الثورة ينظر سجل مفوضية الانتخابات

[4] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، **انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: بين تجاذبات النخب والدينامية المجتمعية**، (2012)، ص. 09.

ثانيا: المجتمع المدني

ظهرت منظمات المجتمع المدني، إلا أنها افتقدت للقيادة؛ إذ لم تكن لها الخبرة الكافية عن ماهيتها والمطلوب منها بالتحديد، ولذلك لم تستطع المساهمة بالقدر الكافي للدفع بالحوار والمصالحة، كما أنها لم تستطع ابراز دورها في مناخ تتحكم فيه البنى القبلية وكبار المشايخ، ذلك أن المجتمع الليبي يناقش القضايا المجتمعية من زاوية اجتماعية لا سياسية وغالبا ما تنجح المصالحات التي يرعاها شيوخ القبائل وليس في إطار هيئات المجتمع المدني، وبالنظر إلى طبيعة الثقافة السياسية في ليبيا، وغياب فكرة المؤسساتية وحداثة تكوين الأحزاب فإن المجتمع المدني يعد ضروريا في الديمقراطية.

ثالثا: المؤتمر الوطني الليبي العام

تمكن المجلس الوطني الانتقالي من إجراء انتخابات[*]؛ ورفع الحظر الذي فرضه القذافي على الحياة السياسية في ليبيا وتم تشكيل حكومة انتقالية، [1] بدأت التوترات في مارس 2012 عندما أعلن المجلس الوطني الانتقالي خطته بشأن تخصيص 60 مقعدا في الجمعية الوطنية للشرق، وأكثر من 100 للغرب، نسبة إلى عدد السكان، حيث شعر **" الشرقيون"** بأن الحظ يعاكسهم، كنتيجة لذلك، أعلنت مجموعة نفسها على أنها الحكومة الانتقالية لبرقة **" Barqa Council "** ودعت لمقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة.[2]

لم يكن هدف مجلس برقة الانشقاق تماما عن ليبيا، بل السعى للمزيد من هامش الحكم الذاتي في منطقة قد يكون لها برلمانها وشرطتها ومحاكمها الخاصة، وتكون عاصمتها في بنغازي وقد دعم مجلس برقة من قبل 61 ميليشيا شرقية تشكل معا ما يعرف باسم جيش برقة **"Barqa Army"** الذي شرع بإقامة حواجز عند نقطة العبور بين الشرق والغرب،[3] انعكس سلوك الشرقيين خاصة تلك المرتبطة بالنفط بالأخص

---

[*] **انتخابات 2012:** تحقق اعتماد نظام انتخابي يجمع بين نظام الأغلبية لبسيطة (120 مقعدا) ونظام التمثيل النسبي (80مقعدا) وذلك على قاعدة دوائر انتخابية فرعية صغيرة، وقد ادخل عامل التوزيع الجغرافي، **للمزيد أنظر:** انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا، المرجع نفسه ص. 04.

[1] كريستوفر شيفيس، **ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل**، مؤسسة راند للنشر، (2014)، ص. 36.

[2] شيفيس، **المرجع نفسه**، ص. 38

[3] شيفيس، **المرجع نفسه**، ص. 39

الحوض الذي يضم الاحتياطات الكبرى **"حوض سرت"** يقع إلى حد كبير في الشرق، ونتيجة لهذه المعطيات ازداد القلق في ليبيا حول الانشقاق.

تمت انتخابات المجلس التأسيسي أو المؤتمر الوطني العام الليبي (البرلمان) في 7 /06/ 2012، بلغت نسبة المشاركة فيها 60%،[1] ضم المؤتمر الوطني 200 عضوا، قسمت البلاد وفقا لاعتبارات التمثيل السكاني والتوزيع الجغرافي، بحيث صار لكل 27000 مواطن مقعدا من أصل 200 مقعد، ضمن 13 دائرة انتخابية، كما تم توزيع الـ 200 مقعدا على مناطق ليبيا الأربع بحيث نالت المنطقة الشرقية 60 مقعد وتحصلت المنطقة الجنوبية على 31 مقعد أما المنطقة الوسطى فخصص لها 09 مقاعد فقط في حين حصلت المنطقة الغربية 100 مقعد، ونالت التيارات الإسلامية أغلب المقاعد حيث تم تخصيص غالبية المقاعد للمستقلين –120– الذين تبين فيما بعد أنهم ضمن الكتل الإسلامية.[2]

عرفت ليبيا تجربة سياسية جديدة، واعتبرت ليبيا من بين الدول الأكثر نجاحا سياسيا في العالم العربي المضطرب بإجراء أول انتخابات وطنية بعد أكثر من أربعة عقود وتغير رؤساءه بطريقة سلسة وسلمية تمثل هذا التناول المتسلسل في نقل الحكم خطوة كبيرة إلى الأمام في انتقال البلاد نحو الحكم الديمقراطي، ونجحت ثورة الشعب الليبي بتثبيت الحكم في ليبيا تحت حكم المؤتمر الوطني العام حتى عام 2014، رغم أن المناوشات المسلحة والصراع الدائر بين المسلحين خارج سيطرة الحكومة لم تتوقف.[3]

تجنب المؤتمر الوطني تقسيم الأقاليم وسعى لإجراء حوار وطني لمناقشة ما يتصل بتشكيل الهيئة، إلا أن كل ذلك توقف بمجرد تقرير المؤتمر الوطني العام تأكيد اختيار لجنة إعداد الدستور عبر آلية الانتخاب،[4] و قد تبنى المؤتمر الوطني العام سلسلة من القوانين لم تحدد فيها المصالحة كأولوية، فقانون العزل السياسي الذي تم تبنيه في ماي 2013، تأسست بموجبه هيئة مستقلة (**هيئة تطبيق معايير تولي**

---

[1] House of Commons Foreign Affairs Committee, **Op. Cit**, p. 07

[2] جمعة الصواني، **مرجع سابق**، ص. 164.

[3] **آدينيوف عبد الحليم سياه مراداويتش، المكان نفسه.**

[4] الصواني، **مرجع سابق**، ص. 152.

المناصب العامة Public Officials Standards Commission) وعزل بموجبه عدد من كبار المسؤولين، بما فيهم رئيس ونائب رئيس المؤتمر الوطني العام، ووزير الداخلية.[1]

استمر حكم المؤتمر الوطني عام ونصف لم يتمكن من أداء مهامه الملقاة على عاتقه في فترة صلاحيته المحددة، فقد واجه المؤتمر الوطني تحديات نالت من شرعيته كهيئة سيادية بتحقيق أهم استحقاق انتقالي والمتمثل في سن دستور دائم للبلاد ولم يتمكن من تحقيق التوافقات الكافية بين الأطراف الأمر الذي أعاق قيامه بمهامه المحددة ف وقتها المحدد ليتحول إلى مؤسسة للتنافس المتعدد المستويات والأهداف بشكل جعله هدفا للانتقاد المتواصل والمطالبة بحله، مدد عمر المؤتمر الوطني إلى ما بعد السقف الزمني المحدد في خارطة الطريق وبالتالي تطويل أمد المرحلة الانتقالية الأمر الذي أدى لمزيد من التدهور الأمني والارباك السياسي.

في بداية التحول الديمقراطي بعد سقوط القذافي وصلا التفاؤل أوجه عام 2012 عندما وصلت إلى السلطة حكومة من تحالف حديث إلا أن البلد انزلق متراجعا وبسرعة كبيرة إذ أن أول رئيس وزراء منتخب مصطفى أبو شاقور لم يمكث في منصبه إلا أقل من شهر وتوارى على ليبيا سبعة رؤساء وزارات في أقل من ربع سنوات 2011-2014، وظهر الاسلاميون كقوة فاعلة في أول حرب بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام في حين فشلت أول حكومة في نزع السلاح من عشرات الميليشيات التي تشكلت ما أدى إلى تقاتل دموي على النفوذ بين القبائل والقادة.

[1] شيفيس، **مرجع سابق**، ص ص. 46-47.

رابعا: قانون العزل السياسي

أقره المؤتمر الوطني العام في2013/05/14 ودخل حيز التنفيذ في2013/06/05 ، هدف إلى استبعاد كل الذين عملوا لدى نظام القذافي عن الساحة السياسية الليبية،[1] فقد اعتبرا قانون العزل السياسي[*] عائقا للحوار الوطني ذلك أنه أدى إلى اقصاء جزء كبير من الليبيين المؤهلين وتم وصفهم بالمهزومين من قبل الثورة، وأحدث القانون ارباك على العملية السياسية الأكثر خبرة في ليبيا ترتب عليه تخفيض للقدرة المؤسساتية، وعزز إقرار القانون قبضة الإسلاميين، كون أن أغلبهم لم يشاركوا في الحكم في فترة القذافي.

بالإضافة إلى أنه يواجه بعقبات دستورية؛ إذ ينص الإعلان الدستوري المعمول به على أن **"الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة"**، ولا شك أن تطبيقه يتعارض مع هذا النص وغيره من النصوص القانونية والعهود والمواثيق الدولية التي تؤكد على حقوق الفرد والحريات، إلى جانب القانون رقم 59 لسنة 2011 الخاص بفرض الحراسة على أموال بعض الأشخاص ذوي العلاقة بالنظام السابق، قد شكل هذا القانون نموذج آخر للقوانين التي وضعت على عجل ودون ضوابط، إذ أضر بالمكانة المادية والمعنوية للكثير من

---

[1] رومان ديفيد وهدى مزيودات، **إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا :تغيير الوجوه أم تغيير السلوك؟**، سلسلة أوراق رقم 04، مركز بروكنجز الدوحة: (مارس2014)، على الرابط :
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Lustration-in-Libya-Arabic.pdf

[*] **نماذج تطبيق العزل السياسي:** سعت دول عدة في السابق إلى تطبيق قوانين العزل السياسي بأساليب مختلفة، ومنها ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وجنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الميز العنصري، والعراق الذي صدر فيه قانون اجتثاث البعث، إلا أنه لم يثبت فعاليته في تحقيق العدالة، وقد يكون البديل المناسب لهذا هو إصدار قانون للعدالة الانتقالية، البشير علي الكوت، "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، ع.13، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر–: (ديسمبر 2016)، ص. 142–143

الأشخاص لمجرد الاشتباه، كما أعطى هذا القانون لمجلس الوزراء صلاحية التصرف في القائمة السوداء وفقا لأهداف سياسية وقبلية. [1]

رابعا: مجلس النواب

في 2014/06/25، أجريت انتخابات[*] لمجلس النواب، وهو المجلس الذي خلف للمؤتمر الوطني العام الذي انتهت ولايته وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات قد قدرت بحوالي 18%، [2] **ينظر الشكل رقم (09)**، لم تحصل فيها الكتلة المحسوبة على الإسلام السياسي إلا على 23 مقعدا من أصل 188، ليتصاعد القتال في طرابلس وبنغازي، قبل أن يبدأ مجلس النواب عمله في 2014/08/04 حيث بادرت ميليشيات محسوبة على "الإسلام السياسي" بالتحالف مع ميلشيات أخرى لتشن هجوم على مطار طرابلس والمناطق المجاورة لافتكاك المنطقة من الميليشيات التي كانت مسيطرة بسبب تأييدها لمجلس النواب، [3] وبدأت الحرب ما دفع المؤتمر الوطني العام يجتمع في طبرق لكونها مدينة آمنة، وقد رحب المجتمع الدولي بانتخاب مجلس النواب واعتبره السلطة التشريعية الشرعية بعد انتهاء سلطة المؤتمر الوطني العام.[4]

---

[1] الكوت، **مرجع سابق**، ص ص. 142-143

[2] House of Commons Foreign Affairs Committee, **Op. Cit**, p. 07.

[3] براهيم نصر الدين وآخرون، **تحرير على هلال الدين، حال الأمة العربية، 2013-2015: الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015)، ص. 576.

[4] براهيم وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 576.

الخريطة رقم(09): انتخابات مجلس النواب في ليبيا 2014

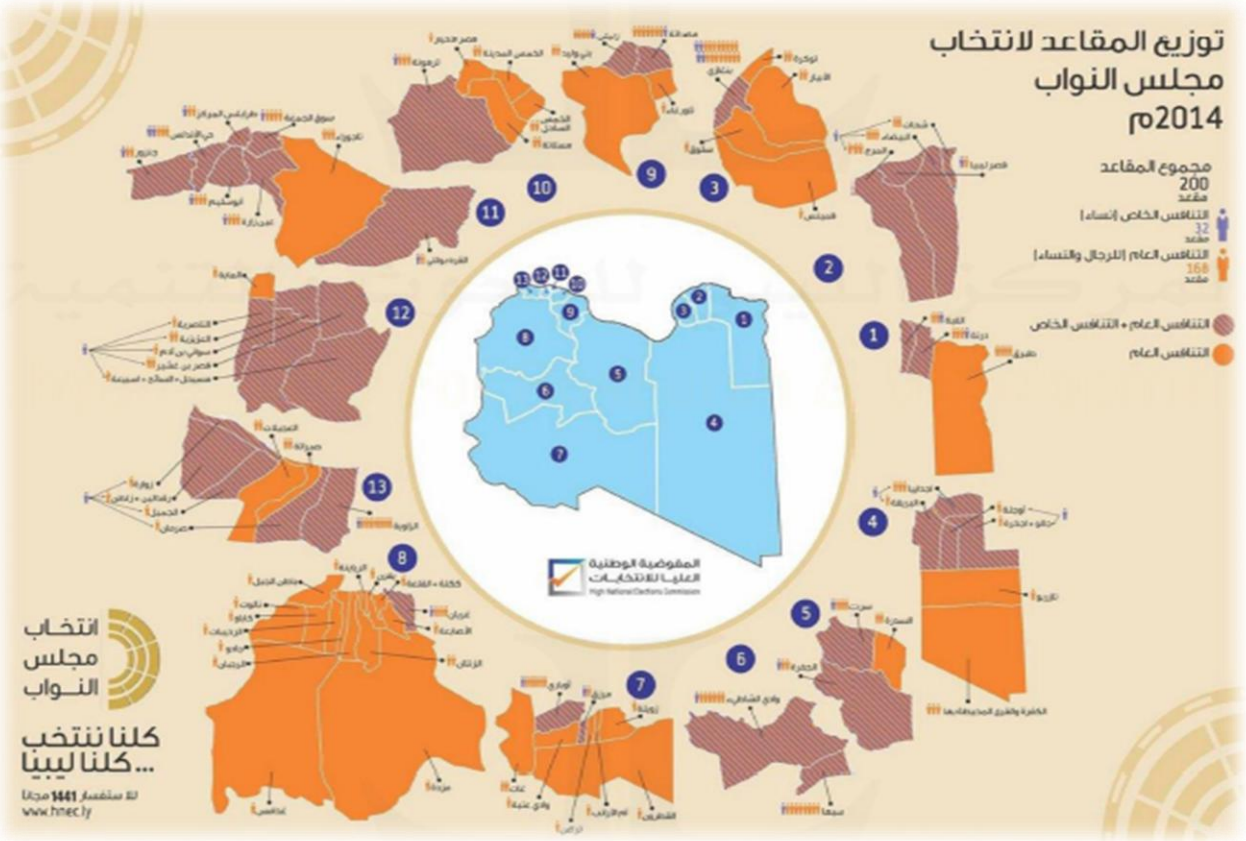

المصدر: المركز الليبي للبحوث والتنمية، **مرجع سابق**، ص. 04.

انبثقت عن برلمان طبرق الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني، ومقرها مدينة البيضاء في 2014، حيث تم تشكيل حكومة موازية لحكومة طرابلس (الإنقاذ)، وحظيت حكومة طبرق بدعم اللواء خليفة حفتر،[1] والذي وقام في 14 /04/ 2014 بحل المؤتمر الوطني العام وتجميد الإعلان الدستوري، ودعا إلى تشكيل حكومة تصريف أعمال ولجنة الإشراف على انتخابات جديدة.

وقد عمدت الكتلة الإسلامية (غالبية أعضاء المؤتمر الوطني العام) إلى إفشال أعمال مجلس النواب؛ ورفضوا قبول شرعية البرلمان الذي قضت بحله المحكمة العليا في طرابلس مع رفض التنازل عن السلطة بعد خسارتهم للانتخابات، كما دعت مجموعة "فجر ليبيا" المؤتمر الوطني العام باستئناف جلساته

[1] آدينيوف مراداويتش، **مرجع سابق**.

في طرابلس وانتخاب حكومة جديدة ليستجيب أعضاء الهيئة التشريعية المؤيدون لمجموعة "فجر ليبيا" بعقد جلساتهم وتأسيس حكومة اطلق عليها "حكومة الإنقاذ الوطني" واصبح لليبيا حكومتان ومجلسان تشريعيان؛[1] كل يرى احقيته في تسيير شؤون ليبيا، واتخذت التطورات في ليبيا منذ منتصف عام 2014 صراعا ثنائيا بين ائتلافي مجموعتين سياسيتين متعارضتين تتصارعان على السلطة تدعمها ميليشيات مسلحة: [2]

أ-حكومة عبد الله الثني التابعة لمجلس النواب المنتخب الذي يتخذ من طبرق مقرا له وتدعمه "عملية الكرامة" بقيادة الجيش الوطني الليبي (LNA) والقوات المتحالفة معه.

ب-حكومة عمر الحاسي المنبثقة من المؤتمر الوطني العام (GNC) الذي يتخذ من طرابلس مقرا له، تدعمه قوات "فجر ليبيا".

تدعى كلتا الحكومتين أنها تعمل لمصلحة الليبيين، على الرغم من عجزهما عن معالجة أي مشكلة يعرفها الشعب الليبي، وتحت أنظار الحكومتين يستمر نشاط التنظيمات المتطرفة، وقد تعطل التحول السياسي في ليبيا بسبب الصراعات السلطوية، التردد والاقتتال الداخلي بين الزعماء المؤقتين، وبذلك أثبتت السلطات المؤقتة عجزها عن تشكيل حكومة مستقرة، أو معالجة القضايا الأمنية الملحة، أو إعادة تشكيل التمويل العام للبلاد، أو إنشاء إطار صالح للعدالة والمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع، وأسهمت الخلافات بين الساسة الإسلاميين والشخصيات العلمانية في الانهيار التدريجي لإجماع الرأي حول اتجاه التحول، حيث اختلفت حول الآليات القانونية، والاجتماعية الداخلية، وانجذبت ليبيا إلى صراع أوسع نطاقا بين القوى المؤيدة والمناهضة للإسلام، ودخل الوضع السياسي الليبي في نفق مظلم، حيث استمر الصراع في ليبيا بين الحكومتين المنفصلتين المدعومتين بقوات مسلحة **"فجر ليبيا" و"عملية الكرامة"** .

---

[1] براهيم وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 577.

[2] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 225.

خامسا: حكومة الوفاق الوطني الليبية

في البداية كان ما يسمى بالمجتمع الدولي جزءا من الأزمة الليبية ومنذ 2012 تراجع دوره وأخذت ليبيا تنحدر باتجاه الفوضى، حيث احتاجت الأمم المتحدة لسنتين (2012-2014) لتدرك خطورة المشكلة ما يحدث في ليبيا بتبني القرار 2471، فبعد ان اندلعت الحرب في ليبيا وتفاقم العنف بين قوات فجر ليبيا وقوات الكرامة والتداعيات الأمنية لها ارتفع القلق الخارجي وجاءت التحركات الدولية بمفاوضات؛ استجابة لما يحدث بغية تهدئة أطراف الصراع الليبية بإجراء حوار ليبي، وبعد سلسلة من الجولات والاجتماعات في عواصم الدول تم عقد **"اتفاق الصخيرات/ Sauces Agreement**[*] بعد عام من الصراع في ليبيا،

استمر الضغط الدولي ومفاوضات الأمم المتحدة إلى أن وافقت في 2015/01/16 على "وقف لإطلاق النار"، وتشكيل (حكومة وحدة وطنية توسطت فيها الأمم المتحدة) التي ولدت **عنهما "حكومة الوفاق الوطني الليبية"** المعترف بها دوليا في فبراير 2016 بموجب "اتفاق الصخيرات" الذي وقعه برلمانيون ليبيون في 18/ 2015/12 واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي المنبثق عن الاتفاق ذاته، نالت الثقة بالأغلبية في 2016/02/23 بعد أن أعلن 100 نائب من مجلس النواب بطبرق موافقتهم على التشكيلة الوزارية المقترحة من المجلس الرئاسي.[1]

وقع اتفاق سلام بين أعضاء في برلمان طرابلس وبرلمان طبرق في مدينة الصخيرات المغربية في 09/17/ 2015، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة، وتم الإعلان عن تكليف **(فايز السراج)**[*] برئاسة حكومة الوفاق الوطني في 2015/10/9، منذ ديسمبر 2015، تم تحديد السياسة الليبية إلى حد كبير من

---

[*] **الصخيرات:** مدينة ساحلية مغربية شهدت توقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17/ 2015/12 وهي المدينة التي شهدت محاولة الانقلاب الفاشلة في 10 تموز 1971 ضد الملك الحسن الثاني ملك المغرب بدعم من العقيد القذافي، وهو ما أفصحت عنه وثائق الخارجية البريطانية لعام 1971 والتي حملها ملف رقم 884 للمزيد ينظر: حسن ساتي، قراءة في وثائق 1971 البريطانية على الربط: https://bit.ly/2CQSOzK

[1] SARI ARRAF, **LIBYA : A SHORT GUIDE ON THE CONFLICT : THE WAR REPORT**, THE GENEVA ACADEMY A JOINT CENTER OF International Humanitarian Law and Human Rights (JUNE 2017), p. 03.

خلال ردود فعل الأطراف في ليبيا وإعادة تمركزها استجابة للاتفاق، بما في ذلك المجالس السياسية القوية المنظمة محليا وجماعات الميليشيات.

حظيت حكومة الوفاق الوطني بالشرعية الدولية كونها وليدة اتفاق داخلي برعاية أممية، منحها عام واحد من أجل وضع دستور وإضافة عام في حال لم يسن الدستور إلا أن المدة تجاوزت، وبذلك فقدت الشرعية، وجاهدت في عام 2016 لتأكيد نفسها في العاصمة، بعد انقضاء العام الأول من توليها الحكم وعدم قدرتها في تحقيق مهامها (سن دستور/جمع السلاح من الميليشيات)، يدعمها المجلس الأعلى للدولة والذي يحاول انتزاع صلاحيات البرلمان المنتخب.

المطلب الثاني: الافرازات الاقتصادية للأزمة الليبية

الفرع الأول: الصراع على النفط

انتج عن التدخل الدولي في ليبيا وما صاحبه من أحداث فيما بعد تداعيات حادة على الاقتصاد الوطني ذات الطبيعة الريعية الهشة، الذي يساهم فيها النفط على أكثر من 70%من الناتج المحلي، ومما يزيد عن 95% من إجمال الصادرات، ما يقارب من 90% من الإيرادات الحكومية، بسبب تعثر عملية الإنتاج والتصدير بفعل عدم الاستقرار والفوضى. [1]

ففي 2010 حقق الاقتصاد الليبي نحو 75 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أسفر هذا الاقتصاد عن متوسط دخل الفرد السنوي يبلغ نحو 12 دولارا، وهو ما يعادل متوسط الدخل في بعض البلدان الاوروبية فقد وضع تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية[ﷺ] لعام 2010 ليبيا في المرتبة الثالثة والخمسين بين أكثر الدول تقدما في العالم فيما يتصل بالتنمية البشرية، باعتبارها الدولة الأكثر تقدما في أفريقيا.[2]

---

[1] رولف شامي وآخرون، **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**، صندوق النقد الدولي، واشنطن: (2012)، ص. 02.

[ﷺ] **مقياس التنمية البشرية:** ابتكرته هيئة الأمم المتحدة عبارة عن مقياس مستخلص مع من معطيات واقعية تهتم بالناتج الداخلي والإجمالي، الميزان التجاري، الصحة والتعليم، متوسط عمر الإنسان.

[2] House of Commons Foreign Affairs Committee, **Op. Cit**, pp. 05-06.

فحسب مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة اعتبرت ليبيا من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية 2010 مع احتفاظها في السنوات الأخيرة، بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية، وعلى صعيد الأمن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي بفضل سياسيات الدعم السلعي والتأمين الصحي.[1]

قاد الصراع الدائر إلى استنزاف أصول الاقتصاد الليبي ومقدراته، وتراجعت إيرادات النفط على خلفية تدني الإنتاج، وساهمت المعارك حول السيطرة على الهلال النفطي في ازدياد تراجع الوضع الاقتصادي للبلاد،[2] تدهورت اثره نوعية الحياة في ليبيا كثيرا، واعتبارا من أفريل تراجع النفط إلى ربع ما كان عليه قبل أربع سنوات2016 إلى ما يقرب من 360000 إلى 400000 برميل يوميا من الطاقة الإجمالية التي تبلغ 1,6 مليون برميل يوميا، الأمر الذي فرض ضغوطا كبيرة على الموارد المالية الحكومية، ووفقا لتقديرات كتاب الحقائق العالمي لوكالة الاستخبارات المركزية فإن العجز في ميزانية ليبيا لعام 2015 كان 49% من الناتج المحلي الإجمالي، لتأخذ معدلات الإنتاج بالتراجع بفعل الحرب في 2014 ليصل إلى 241000 برميل في 24 /02/ 2014 [3]، وفي اوت 2013 بعد ان استولى الانفصاليون على موانئ النفط في فإن معدل الإنتاج بلغ في المتوسط حوالي 30 في المائة من مستويات قبل الحرب.[4]

ويظل الأمن العام يشكل قضية مثيرة للقلق للبنية الأساسية للطاقة الوطنية، حيث تظل مواقع البنية الأساسية النفطية المهمة تحت سيطرة الجماعات المسلحة المنظمة محليا، فقد استهدفت قوات تنظيم الدولة الإسلامية البنية الأساسية للنفط في وسط وشرق ليبيا منذ عام 2015، حيث تستمر الصراعات السياسية على الموارد النفطية؛[5] وفي ديسمبر 2015، لاحظت مجموعة الأزمات الدولية أن: **"الدافع الرئيسي للصراع في ليبيا هو الكفاح من أجل السيطرة على ثروتها النفطية والنفط"،**

---

[1] زين العابدين معو، "راندة حمايزية، المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 12، (جانفي 2018)، ص. 85.

[2] قاسم، **مرجع سابق**، ص. 70.

[3] إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 567.

[4] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 270.

[5] Blanchard, **Op. Cit**, p. 07.

شهد النشاط الاقتصادي انكماشا حادا خال الحرب، مع تراجع إجمالي الناتج المحلي في 2011 بمعدل 60% (Gross Domestic Product [GDP]) بالمقارنة مع المستويات المسجلة في 2010؛ تميز الوضع الاقتصادي في ليبيا بالتذبذب، فقد فرضت عقوبات اقتصادية أثناء الثورة وبعد انتهاء النزاع في 2011، تم تعديل إجراءات العقوبات التي فرضت، بإلغاء حظر معظم ممتلكات الدولة الليبية وسمحت بالمعاملات مع البنك المركزي الليبي وشركة البترول الوطنية الليبية.

تم تعديل بنود حظر الأسلحة، وبفعل الحرب في 2014، قام مجلس الأمن بتوسيع نطاق أحكام العقوبات المعدلة لاستهداف الجهات الفاعلة في الصراع،[1] كل هذه العقوبات أثرت إلى جانب عوامل أخرى على النشاط الاقتصادي في ليبيا، إلى جانب مغادرة أعداد كبيرة من العمالة الوافدة وتأثيرها على مستوى ومعدل نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

شهد الاقتصاد الليبي تغيرا كبيرا منذ ثورة 2011، ولعب العديد من أصحاب المصلحة والقرارات دورا هاما في تحويل القطاع الاقتصادي على نحو يديم الصراع والعنف،[2] وقد نتج عن ذلك شلل في الديناميات المالية، بما في ذلك أزمة السيولة، وازدهار السوق السوداء وانخفاض كبير في قيمة الدينار الليبي في سوق الصرف الموازي مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار حذر مصرف ليبيا المركزي في بيان صدر في 25 /2017/11 من أن ديون ليبيا الوطنية بلغت 71 مليار دينار ليبي (أي ما يعادل 52.2 مليار دولار)، وعلاوة على ذلك، حذر محافظ البنك المركزي من تراكم العجز في الميزانية منذ عام 2013، وبسبب انخفاض إنتاج النفط الناجم عن انعدام الأمن والنضال السياسي المستمر من أجل السيطرة على موارد البلد ، المؤسسات الرئيسية مثل البنك المركزي، كما تأثرت شركة النفط الوطنية وهيئة الاستثمار الليبية بالتجزؤ السياسي المتصاعد ، وأسفرت هذه الفجوة المؤسسية عن قرب انهيار القطاعين الاقتصادي والمالي بسبب الافتقار إلى الأطر التنظيمية والرقابة.[3]

---

[1] Blanchard, **loc. Cit**.

[2] Emadeddin Badi, Mohamed El-Jarh, Marwa Farid, **Libya's Transformation 2011-2018 Power**, Legitimacy and the Economy, Democracy Reporting International (DRI), German Federal Foreign Office : (2011), p.03.

[3] Andrea Dessì, Ettore Greco, **Search for Stability in Libya OSCE's Role between Internal Obstacles and External Challenges**, Istituto Affari Internazionali (IAI) Research Studies, Edizioni Nuova Cultura – Roma : (2018), p.51.

الفرع الثاني: ارتفاع معدلات البطالة

كل المشاريع الكبرى التي كانت قيد الإنجاز وبعضها في مراحلها الأخيرة تم ايقافها وسرقتها، وغادر المستثمرون الأجانب الذي، وأصبحت الحياة اليومية لليبيين في المدن الكبرى كما في القرى النائية إذ هي عبارة عن كفاح متواصل في ظل ارتفاع الأسعار وفقدان احتياجات عديدة من الأسواق، وقد تم توقيف الدعم الحكومي الذي كان موجه للعائلات الكبرى، هذا إلى جانب نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي إذ بلغ متوسط انقطاع التيار حوالي 12 ساعة،[1] فقد تآكلت البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي والانتاجي الطرق، أبراج الكهرباء ومحطاتها، وتعطل الكثير من المنشآت الصناعية، الإنتاجية، الزراعية، المرافق الصحية، والمؤسسات التعليمية عن الخدمة.

تدهور أوضاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي واستمرار العجز في ميزان المدفوعات تفاقم أزمة نقص السيولة المحلية بسبب الاعتماد الكبير على الصادرات النفطي في تمويل كافة الواردات وتدني مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والحصول على الصرف الأجنبي،[2] فتوقف معظم مرافق الإنتاج عن العمل الذي تسبب في تراجع الناتج المحلي الإجمالي كما خلق أزمة بطالة بسبب فقدان الكثير من الليبيين لوظائفهم.

كما أن الارتفاع الحاد في معدل التضخم الذي أخذ منحى تصاعدي خلال الفترة (2010-2017) حيث وصل في 2017 26,3 % انعكس في تآكل الأجور الحقيقية وانخفاض القدرة الشرائية للدينار الليبي وبذلك تدني مستوى المعيشة لغالبية الليبيين أصحاب الدخل الثابت والمتقاعدين. [3]

من خلال ما تم تناوله نستخلص أن ليبيا تعرف كل مقومات تدهور الأمن المجتمعي وفقا لما حدده الجدول الآتي:

---

[1] الفيتوري، **المرجع نفسه**، ص. 224.

[2] أحمد الزروق الرشيد، عبد الكريم مسعود أدبيش، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تدايعات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016، **مجلة مدارات سياسية**، ع.03، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات االجزائر: (ديسمبر 2017)، ص. 106-107.

[3] الزروق، أدبيش، **المكان نفسه**.

الجدول رقم (04): أهم تهديدات أبعاد الأمن الإنساني

نوع الأمن	أمثلة عن التهديدات
الأمن الاقتصادي	الفقر/ البطالة
الأمن الغذائي	المجاعة
الأمن الصحي	الأمراض (كورونا)
الأمن البيئي	استنزاف الموارد
الأمن الشخصي	العنف، الإرهاب الجريمة
الأمن المجتمعي	التوترات القبلية
الأمن السياسي	القمع السياسي

المصدر:

United Nations Trust Fund for Human Security, Human Security in theory and practice application if the human security concept and the uniteg nations trust fund for human security, p.06.

المبحث الثاني: الانكشاف الأمني وتداعياته على الوضع الإنساني

مع انعدام السلطة المركزية، وشعب مدجج بالأسلحة، توقفت عملية نزع السلاح والتسريح بدأ الصراع بالانتشار على نطاق الدولة واتخذ العنف أشكالا مختلفة، تراوحت بين صراعات قبلية، طرق تجارية وتركت المجموعات لوحدها تتنافس للحصول على الموارد، وما يؤزم الوضع في ليبيا أنه ليس الجهاديون مصدر العنف الوحيد، وإنما دماعات متعددة وبمواصفات مختلفة كل وهدفه.

المطلب الأول: الانكشاف الأمني

الفرع الأول: الصراع العسكري

تشهد ليبيا حربا أهلية منذ 2014 وقد عكست هذه الحرب التحالفات المحلية، الإقليمية والدولية في ليبيا –أصدقاء وخصوم– المعلنة والخفية، والتي تعد أبرز محفزات استمرار الصراع في ليبيا، استنزفت هذه الحرب مقدرات الدولة واسقطت العديد من الضحايا وهجرت الكثير من مقر سكناهم، ودفعت الحرب إلى زيادة تصدع مؤسسات الدولة وساعدت على تهميش فكرة بناء الدولة وجر الدولة إلى مزيد من الخراب وضيعت الكثير من أرصدته المالية، تضمنت أطراف الصراع أطراف محايدة وأخرى متنازعة:

أطراف محايدة/neutral parties : لا تتبنى هذه الأطراف مواقف مسبقة مع أو ضد، ولا تنحاز لأي من الشرق أو الغرب؛ وتتمثل هذه المجموعة بشكل أساسي في معظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا.

تشكلت معادلة الصراع العسكري في ليبيا عبر مرحلتين اختلفت فيها أطراف الصراع، حيث حددت أطراف الصراف في المرحلة الأولى والثانية على النحو الآتي:

أولا: المرحلة الأولى للصراع العسكري "بداية الحرب الأهلية"

1. الجيش الوطني الليبي (التيار الليبرالي) "عملية الكرامة"

يقود هذا الاتجاه الجنرال خليفة حفتر[*] الذي عاد إلى ليبيا بعد الثورة، ليعلن أنه كان يرأس جيش المتمردين، غير أن المجلس الوطني الانتقالي لم يقر تقلده لأي منصب، وظهر الصراع بين حفتر والقيادة المدنية والعسكرية بعد رفض تعيينه كقائد عسكري بعد اغتيال يونس[1] تم ترشيح حفتر من قبل عقيلا صالح عيسى، رئيس مجلس النواب في 2 /3/ 2015 رئيسا للأركان وقائدا للجيش الليبي، عملت سلوكيات حفتر وخصومه إلى ظهور العديد التوترات الكامنة وساهمت في استقطاب ليبيا على الخطوط الإيديولوجية والمجتمعية.[2]

في 2012، اقتحم حفتر البلاد لبناء جيش جديد منتقدا الشلل السياسي الذي أصاب المؤسسات السياسية القائمة، وفي جوان 2013 مدد خطته الإصلاحية لتشمل الحكومة واقترح إنشاء حكومة طوارئ بعدد أقل من الوزراء، وتدخل الجيش لفرض الامن بالقوة،[3] وفي 2014 دعا إلى إقالة حزب المؤتمر الوطني العام واستبداله بحكومة انتقالية، كما ضغط من أجل إنشاء مجلس دفاع يتولى السيطرة على الشؤون العسكرية ويدمج الألوية في جيش وطني،[4] وفي 2014 /05/16 أعلن حفتر عن ماعرف بعملية

---

[*] **خليفة حفتر**: يمثله خليفة حفتر (1943 أجدابيا)، التحق في سبتمبر 1964 بالأكاديمية العسكرية الملكية في بنغازي، رافق القذافي في انقلاب 1969، تلقى دورات في خارج ليبيا، وتقلد عدة مناصب في الجيش، وأثناء ثمانينيات القرن العشرين شغل مناصب قيادية رئيسية في غزوات ليبيا إلى تشاد، وفي أعقاب سلسلة من الهزائم الليبية ضد تشاد عام 1987 اعتقل رفقة 400 جندي في 23 /1987/03، لينكر القذافي مجرد وجود معركة في تشاد وأسرى حرب، وهو الأمر الذي جعله ضابطا ساخطا على النظام القديم، كان حفتر من أسرى الحرب الذين دعمتهم وكالة الاستخبارات الأمريكية وأعادت تدريبهم، في إطار سياسات الرئيس رونالد ريجان فاستقبل حفتر مأوى في الولايات المتحدة، وصل حفتر إلى الولايات المتحدة في عام 1990، ليتحول من جندي مخلص إلى معارض، انشق وشكل مجموعة من الضباط الذين حاولوا الإطاحة بالقذافي بمساعدة أميركية وغربية ولقد فشلت المحاولة بسبب عدم كفاية المساعدات من الولايات المتحدة وفرنسا في1993 أدت المحاولة إلى الحكم عليه بالإعدام، ثم في 1994/03/17 أعلن عن إنشاء حركة التغيير والإصلاح الليبية، ظل بولاية فرجينيا وفي عاد حفتر إلى ليبيا في 2011/03/12 للانضمام إلى القوات المناهضة للقذافي، **ينظر**:
SANA Briefing Paper, **Who is fighting whom in Tripoli ? How the 2019 Civil War is Transforming Libya's Militiry Landscap**, security Assessment in North Africa, (August 2019), p. 22.

(1) Barak Barfi, Khalifa haftar : Rebuilding Libya from the Top Down, The Washington Institute for Near East Policy, (August 2014), pp. 01-03

(2) Christopher M. Blanchard, **Libya : Transition and U.S. Policy**, Congressional Research Service, (13 May 2016), p. 23.

(3) Barfi, , **Op. Cit**, p. 04

(4) Barfi, **Loc.Cit.**

الكرامة،[*] شن من خلالها مع مجموعة من الضباط العسكريين وبوصفه قائدا للجيش الليبي، عدة عمليات ضد حزب المؤتمر الوطني العام وحلفائه الإسلاميين،[1] والميليشيات المرتبطة به بدون موافقة وإذن من الحكومة الوطنية التي كانت في السلطة آنذاك، واعتبرت الحدث الامني الذي أدى إلى مواجهة شاملة وزاد من حدة الاستقطابات السياسية، الأمنية، الجهوية واصطفاف قوى خارجية مع طرف دون غيره، وهو ما ساهم في تصعيد أمني وسياسي خطير.

قدم حفتر نفسه بوصفه مشروعا لإصلاح القطاع الأمني، في محاولة لبناء جيش وطني قادر على جلب النظام إلى دولة بلا قانون،[2] ويعتبر الجيش (الذي قاد العملية) محل خلاف، ففي ظل اصرار مجلس النواب ذو الشرعية الدولية على تسمية الكتيبة التي هي تحت إمرة حفتر "بالجيش الليبي" من خلال مبادرة فزان الموقعة من قبل 90 عضو في مجلس النواب؛ يصر المؤتمر العام على اخراجه من المشهد السياسي كشرط مسبق لقبول أي اتفاق،[3] ذلك أن الجيش الليبي بقيادة يتألف من خليط من الميليشيات أكثر من كونه جيشا منضبطا ومتوحد خلف ايديولوجية مشتركة ارتكبت في إطاره جرائم حرب موثقة كجرائم محمود مصطفى بوسايف الورفلي،[4] حيث أن نص الاتفاق الذي رعته الأمم المتحدة على إلحاق كافة صلاحيات المناصب المدنية والعسكرية العليا بمجلس رئاسة الوزراء بمجرد التوقيع، وبالتالي إعادة النظر في شاغلي المناصب وإخراج حفتر من الخدمة مالم يتم استدعاؤه مجددا بقرار من رئاسة الوزراء بالإجماع، وهذا ما لم يقبله حفتر وحلفاؤه في الداخل والخارج.[5]

اعتبر من بين الشخصيات المثيرة للخلاف ولم يحظ بالدعم الكافي من الليبيين أثناء ثورة 2011 لكي يتمكن من الاضطلاع بالدور الذي أراده، كان لحفتر أجندة استبدادية فضلا عن الأجندة السياسية–

---

[*] **عملية الكرامة:** في حين سماها معارضيه بمحاولة انقلابية 2 بعدما كانت الأولى في مارس 2014 من وراء الشاشات.

[1] Yossef Bodansky, **Solving Libya's Crisis**, ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, Germany (January 2016), p. 04.

[2] Jason Pack, **Kingdom of Militias: Libya's Second War of Post-Qadhafi Succession**, italian institute for international political studies : (2019) , pp.11-14.

[3] بالجيلاني محمد، **التداعيات الأقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال أفريقيا – دراسة الحالة الليبية**، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط.1، 2019)، ص ص. 97–105.

[4] Inga Kristina Trauthing, **Contextualizing Khalifa Haftar's advances on Tripoli on April 2019: Looking into Libya**, (2019), p.13.

[5] بالجيلاني، **مرجع سابق**، ص. 106.

العسكرية، حيث تجاهل القانون ورفض اخضاع نفسه لسلطة سياسية، ورأى في ثورة 2011 فرصة محتملة لبروزه كوجه سياسي في المرحلة،[1] ما شجع حفتر عدة عوامل أبرزها زيادة التأييد الدولي؛ وزيادة الثقة داخل قيادة الجيش الوطني الليبي في أعقاب حملته الناجحة لأخذ جنوب ليبيا؛ واستلاؤه على البنية الأساسية للطاقة في منطقة الهلال النفطي، واستمرار التقدم العسكري في جنوب ليبيا.

2. المؤتمر الوطني العام (التيار الإسلامي) "فجر ليبيا"

أطلق هجوم حفتر تعبئة مضادة في غرب ليبيا، حيث جاء الرد من قبل مصراتة و قامت بعض الجماعات المسلحة من مدينة مصراتة والميليشيات الإسلامية الأصغر حجما بتشكيل ائتلاف يعرف باسم "الفجر الليبي"،[*]عمل يوم 13 /06/ 2014 للسيطرة على مطار طرابلس لانقاذ العاصمة من الفوضى الأمنية على حد تعبير منفذيها وطرد حلفاء حفتر من طرابلس.[2]

واستطاعت قوات فجر ليبيا من فرض سيطرتها على العاصمة وتوسيع عملياتها على المناطق الغربية/ الشرقية في ظل تراجع قوات حفتر،[3] وبهذا قام حفتر بتوحيد أغلب القوى الغربية الليبية ضده، حيث عملت الانقسامات المتعددة على تنظيم المشهد السياسي والعسكري في المنطقة، لتتوالى الحملات العسكرية من الطرفين.

ثانيا: المرحلة الثانية "استمرار الحرب الأهلية"

1. الإسلاميين/ "حكومة الوفاق الوطني" (مجموعة غرب ليبيا/ (طرابلس وحلفاؤها)

يحسب فائز السراج على حساب الإسلاميين وعلى غرار باقي دول شمال إفريقيا برزت في ليبيا عدة تيارات إسلامية شكلت إحدى حلقات المعطى الجيوسياسي للمنطقة، وتعتبر القوى الإسلامية الليبية

---

(1) Trauthing, **Op. Cit**, p. 14.

(*) **قوات فجر ليبيا:** ومن بين المشاركين قوة الدرع المركزي في ليبيا، وأعضاء غرفة العمليات الثوريون الليبية التي تتخذ من طرابلس مقرا لها، وفرسان لواء جانزور، وميليشيات من الزاوية، والعديد من المليشيات التي تتخذ من مصراتة مقرا لها، بما في ذلك كتائب المرسى وظلت السيطرة على البنية الأساسية الوطنية المربحة نصا فرعيا للقتال في المنطقة. **ينظر**:.Blanchard, **Op. Cit,** p.24

(2) Blanchard, **Loc.Cit**, p. 24.

(3) بالجيلاني، **مرجع سابق**، ص. 108.

امتدادات لتيارات إقليمية فالجماعات الإسلامية الليبية امتداد إقليمي لحركة الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا منذ استقلال ليبيا، لكن مع وصول القذافي ضيق عليهم لتعمل بالخارج تحت قيادة سليمان عبد القادر، لتنشأ في أواخر الثمانينيات من القرن الـ20 الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة التي دعت إلى حمل السلاح والتي اعتقل القذافي أغلب قادتها؛ وفي إطار مبادرة سيف الإسلام القذافي في حواره مع قادتها في 2007، بعد إطلاق سراحهم في 2011 كان لها دور في الثورة الليبية.[1]

وقد تعامل الإسلاميون بطريقة ذكية مع وسائل الإعلام الأجنبية بالذات إذ لو يكونوا حرصين على الظهور الإعلامي المبكر، ولم يسجل أن أحدا منهم على مستوى القادة أن أيد الناتو علنا لاعتبارات فكرية، هادفين من وراء ذلك إلى إظهار التزامهم بعدم المولاة للمشركين، واستفادوا من اسقاط النظام بمعونة غربية على أن يبقى الباقي لهم، وفيما يتعلق بالنهب والسرقة ووفقا لمنهج واضح تم الإفتاء بأنها غنائم حرب.

2. التيار العلماني الليبرالي /مجموعة شرق ليبيا (طبرق)

تحديدا منذ أواخر عام 2019، غلبت الخيارات العسكرية على السياسية، مع تعدد المواجهات بين قوات "**الجيش الوطني الليبي**" بقيادة حفتر، والقوات التابعة لـ"**حكومة الوفاق الوطني**" مدعومة بفصائل إسلامية مسلحة ومجموعات قبلية، وسعي كل منها إلى حسم الصراع عسكريا وتصاعدت وتيرة العمليات العسكرية حين أعلن حفتر إطلاق عملية "تحرير طرابلس"، وزحف "الجيش الوطني الليبي" لإنهاء سيطرة "حكومة الوفاق الوطني" على العاصمة، وانطلاقا من ما تناوله فيما سبق يمكن تحديد مراحل الصراع الليبي على النحو الآتي:[2]

- **اختلاف/ Difference:** ظهر مع بداية المرحلة الانتقالية في أكتوبر 2011
- **تناقض/ Compatibility:** بدأ التناقض مع انتخابات المجلس الوطني العام في 7 يوليو 2012
- **استقطاب/Polarizarion** : بدأ مع قانون العزل السياسي(2013) وتعزز مع الانتخابات التشريعية في2014

[1] بالجبلاني، **مرجع سابق**، ص. 107.

[2] قاسم، **مرجع سابق**، ص. 65.

- **عنف/Violence:** جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في غير صالح التحالف الثوري المهيمِن على المؤتمر الوطني العام، وتسبب ذلك في أزمة دستورية بين مجلس النواب المنتخب والمجلس الوطني العام.
- **حرب/ WAR:** أعلنت كتائب الثوار المسيطِرة على طرابلس عملية فجر ليبيا في تموز 2014 وأعلن حفتر في ماي عملية الكرامة 2014.
- **وقف إطلاق النار/ Cease of Fire:** ولم يصل الفرقاء في ليبيا إلى اللحظة المواتية على المستوى المحلي، وإدراكهم أنّ الصراع لن يجلب أيّ انتصار لأيّ طرفٍ .لكنْ دخلوا في اتفاق تسوية بسبب ضغط القوى الإقليمية والدولية.
- **اتفاقية تسوية / Settlement:** توقيع الاتفاق السياسي الليبي في 2015/12/17 في مدينة الصخيرات المغربية بتوافق قوًى إقليمية ودولية على دعم العملية السياسية.
- **تطبيع/ Normalization:** لم يتم التوصل حتى اللحظة المواتية التي تدفع الأطراف إلى تطبيع العلاقات، ووضع حد للخلافات نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية.
- **مصالحة شاملة/ Reconciliation:** قدم مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا **(غسان سلامة)** خطة للمصالحة في سبتمبر 2017 في إطار الاتفاق السياسي الليبي، لكنْ لم تجد طريقها للتنفيذ.

الفرع الثاني: انتشار السلاح

غرق البلد بالأسلحة الصغيرة الخفيفة، [*] بما فيها منظومات الدفاع الجوي والصواريخ المضادة للدروع، ومدافع، حيث كانت تملك ليبيا ما يقارب 20 ألف صاروخ مضاد للطيران، فحسب تقديرات بعض الخبراء فإن نظام القذافي تحصل على ترسانة متنوعة من الأسلحة الخفيفة 100 ألف بندقية تم استيرادها من أكرانيا ما بين عامي 2007-2008 و10 آلاف مسدس استورد من إيطاليا سنة 2010، وفي نفس السنة اشترت ليبيا الصواريخ المضادة للطيران من روسيا ونظمت معرضا للسلاح استقبلت فيه 100 عارض من 24 دولة.[1]

[*] **انتشار الأسلحة من ليبيا** للمزيد حول **ينظر**: جلال حرشاوي، **قرب لا يبعث على الراحة: كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا، تقييم الأمن في شمال إفريقيا**، ورقة احاطة، (يوليو 2018)، ص. 11.

كما قدمت فرنسا وقطر وبلدان أخرى للمتمردين الأسلحة خلال الحرب، بحيث ساهمت قطر بأكثر من 20,000 طن من الأسلحة، وبحسب تقدير الأمم المتحدة، كانت القوّات المسلحة الليبية تملك، بتاريخ الإطاحة بالقذافي، بين 250,000 و700,000 ساح ناري، ما بين 70-80 %من البنادق الهجومية، واشترى القذافي ما يصل إلى20,000 منظومة دفاع جوي محمول سوفييتية، وهو عدد مذهل قد يشكل تحديا كبير في عملية التتبع والجمع. [1]

الفرع الثالث: الجماعات الإسلامية المسلحة[*]

من بين احدى أهم النتائج غير المبتغاة للتدخل الدولي في ليبيا ظهور وانتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة[*] التي قمعها القذافي في فترة حكمه، تفاقم التواجد الإرهابي بسبب تسرب بعض الأسلحة الحساسة من ترسانة القذافي إلى أيدي الإسلاميين المتشددين في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ويقدر **(بيتر بروكرت peter Bouchaert)** أن كمية الأسلحة التي فقدت من ليبيا تساوي عشر أضعاف تلك المفقودة من الصومال أو أفغنستان أو العراق؛ ولعلى أخطرها هو منظومة صواريخ أرض جو المعروفة باسم **"منظومة الدفاع الجوي المحمولة"**، وقد تبين أن 15 ألفا منها مفقودة في فبراير 2012 وفق أحد مسؤولي الخارجية الأمريكية.[2]

بعد الانفراج السياسي ورفع العقوبات الدولية (2003 /2004)، والعودة للمشاركة الدولية بتبني بعض التغييرات السياسية من بينها المصالحة الحكومية مع المسلحين الإسلاميين المسجونين وعودة بعض شخصيات المعارضة المنفية، حيث أطلقت حكومة القذافي سراح العديد من الإسلاميين والمعارضين من السجن في السنوات السابقة للثورة كجزء من برنامجها للمصالحة السياسية.[3]

---

[1] مصطفى صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: (ديسمبر 2016)، ص. 36.

[1] شيفيس، **مرجع سابق**، ص ص. 08-10.

[*] **الجماعات المسلحة في ليبيا:** في تسعينيات القرن الـ 20، تمركز نشاط الجماعات السلفية، الجهادية المسلح في ليبيا في الجزء الشرقي من البلاد (درنة وبنغازي) وتعكس الجماعات الإسلامية المسلحة في ليبيا الاختلافات في الإيديولوجية فضلا عن الولاء الشخصي، العائلي، القبلي، والإقليمي لأعضائها.

[2] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 275.

[3] Blanchard, **Op. Cit**, p. 22.

لتظهر بعد الثورة عديد المجموعات المسلحة، وكتائب المتمردين[*] التي تختلف عن بعضها البعض بحسب ولاءاتها الإقليمية والقبلية، بالإضافة إلى قدراتها الجغرافي، وهناك مجموعات لم تكن قوات مقاتلة متمردة لم تشارك في القتال ضد النظام، وبالإضافة إلى ما تقدم، ظهرت عصابات إجرامية خلال الثورة وبعدها،[1] أبرز الجماعات المسلحة في ليبيا منظمة أنصار الشريعة؛ ظهرت في عام 2012 وكان لها جاذبية الإيديولوجية السلفية الجهادية عبر الوطنية، واستمرت بالعمل إلى جانب جماعات ميليشيات إسلامية وعلمانية أخرى في مجلس شورى الثوار في بنغازي في محاربة قوات التحالف الوطني من أجل السيطرة على بنغازي، في عام 2014، اعتبرت الولايات الأمريكية أنصار الشريعة كمنظمة إرهابية أجنبية بموجب المادة 219 من قانون الهجرة والجنسية وككيانات إرهابية عالمية معينة بموجب الأمر التنفيذي 13224، وقد أدانت جماعة أنصار الشريعة الإسلامية العمليات العسكرية التي شنتها عليها قوات التحالف وأطلقت عليها **"حرب ضد الدين والإسلام بدعم من الغرب وحلفائها العرب"**، [2] ورفضت نزع السلاح بقولها: **" لن ينزع سلاحه ما لم يحصل البلد على دستور مدني ونظام ديموقراطي"** [3]

حاولت الحكومة نزع السلاح وتوحيد المسلحين كأولوية فقد أنشئت **(هيئة لشؤون المحاربين /Commission Warriors Affairs)** من أجل تسريح المتمردين وإعادة دمجهم، حيث وزعت الهيئة استمارات تسجيل على نطاق الأمة، لقيت اقبالا كبيرا من الشباب الراغبين في الاستفادة المالية وقد استلمت 148,000تسجيل في وقت قصير إلا أنه بسبب ضعف القدرة البيروقراطية لم تستطع التعامل مع الكم الهائل من الطلبات من جهة ومن جهة أخرى أغلبية المتقدمين كانوا من الشباب العاطل عن العمل، وليس من المتمردين القدامى.[4]

---

[*] **كتائب المتمردين:** تألف جيش المتمردين إلى حد كبير من أعضاء عسكريين سابقين، انشقوا عن النظام وانضموا إلى المتمرّدين في الأيام الأولى من الثورة، في حين كانت العضوية تقتصر بالإجمال على بنغازي والمناطق الشرقية الأخرى التي أخلاها النظام في وقت مبكر من الحرب.

[1] شيفيس، **مرجع سابق**، ص. 14.

[2] Blanchard, **Op. Cit**, p. 11.

[3] دايفد د .كيركباترك، **في التحول: الميليشيات الليبية تريد الاحتفاظ بأسلحته**، إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 2011، ص. 05.

[4] شيفيس، **مرجع سابق**، ص. 17.

ثم (**تأسيس هيئة اللجنة الأمنية العليا/ Supreme Security Committee**) ضمن مقاربة وزارة الداخلية جمعت مجموعات ثورية متعددة، ودفعت أجرا جيدا للذين وافقوا على الانضمام، أدى ذلك إلى انضمام حوالي 100,000 ثائر ضمن نطاقها في غضون الأشهر الأول، وبما أن الدولة كانت ضعيفة بطبيعتها، واصلوا العمل على شكل قوى مستقل،.[1] فشلت كل الجهود في الحد من انتشار الأسلحة وتوحيد قوات المتمردين تحت سلطة الدولة، رغم المحاولات للحكومات، حيث ترفض الجماعات المسلحة نزع السلاح قبل أن تصبح إدارة البلد بيد من يستحق إدارته لكنها في الواقع بتصرفها هذا هي من تخلق الفوضى واللامن،[2] والشكل الموالي يوضح الجماعات والميليشيات المسلحة في ليبيا.

---

[*] من بين الذين تسجلوا لدى هيئة شؤون المحاربين، 6,000 فرد فقط أرادوا الاندماج في صفوف القوات المسلحة النظامية؛ 2,200 للانضمام إلى شرطة الحدود؛ و 11,000إلى حراس النفط .في المقابل، 44,000 منهم رغبوا في الحصول على وظائف في مجال الخدمة المدنية و 78,000رغبوا بتأسيس أعمالهم الخاصة. **للمزيد ينظر**: شيفيس، **المكان نفسه**.

[1] شيفيس، **مرجع سابق**، ص ص. 18-19.

[2] كيركباترك، **مرجع سابق**، ص. 05.

الشكل رقم (15): الميليشيات المسلحة في ليبيا

(*) الميليشيات المسلحة في ليبيا: ساهمت كل أطراف المجموعتين في عرقلة بناء مؤسسات الدولة وخلقت حالة من الاستقطاب السياسي حيث اتخذ كل فصيل مسلح فريق سياسي أو خلق كل فريق سياسي ذراعا مسلحة تابعة له ما زاد من مخاطر تفكيك في ظل تدخل خارجي يدعم الأطراف بما يخدم الانقسام لا وحدة ليبيا.

4- مجلس شورى ثوار بنغازي
مجموعة فصائل جهادية إسلامية في بنغازي في 2014 /06/20 لمواجهة عملية الكرامة وفصيل الصاعقة ويضم:
كتيبة 17 فبراير
سرايا رأف الله السحاتي
جماعة أنصار الشريعة
ميليشيات درع ليبيا الأولى
أكبر الميليشيات الإسلامية العسكرية تجهيزا في شرق ليبيا تسببت في الكثير من الحوادث والاشتباكات طالبت منها الحكومة المؤقتة في 2014/05/10 بإخلاء مقرها في بنغازي ورفضت
جماعة منظمة في كتيبة 17 فبراير قبل أن تستقل قائدها إسماعيل الصلابي متواجدة في بنغازي أول الميليشيات التي اشتبكت مع حفتر لكنها فيما بعد أعلنت الانضمام للجيش الليبي مع الاحتفاظ بمعسكراتها وسلاحها
انفصلت عن سرايا رأف الله السحاني في ماي 2012تسعى إلى تحكيم الشريعة الإسلامية قامت باستعراض عسكري لأسلحة ثقيلة وبعلم القاعدة لمها فرعان خارج بنغازي فرع سرت وفرع أجدابيا اتهمت في الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية وصنفت في لائحة الإرهاب
يتركز نشاطها في بنغازي تحالفت مع أنصار الشريعة ضد قوات الصاعقة في بنغازي

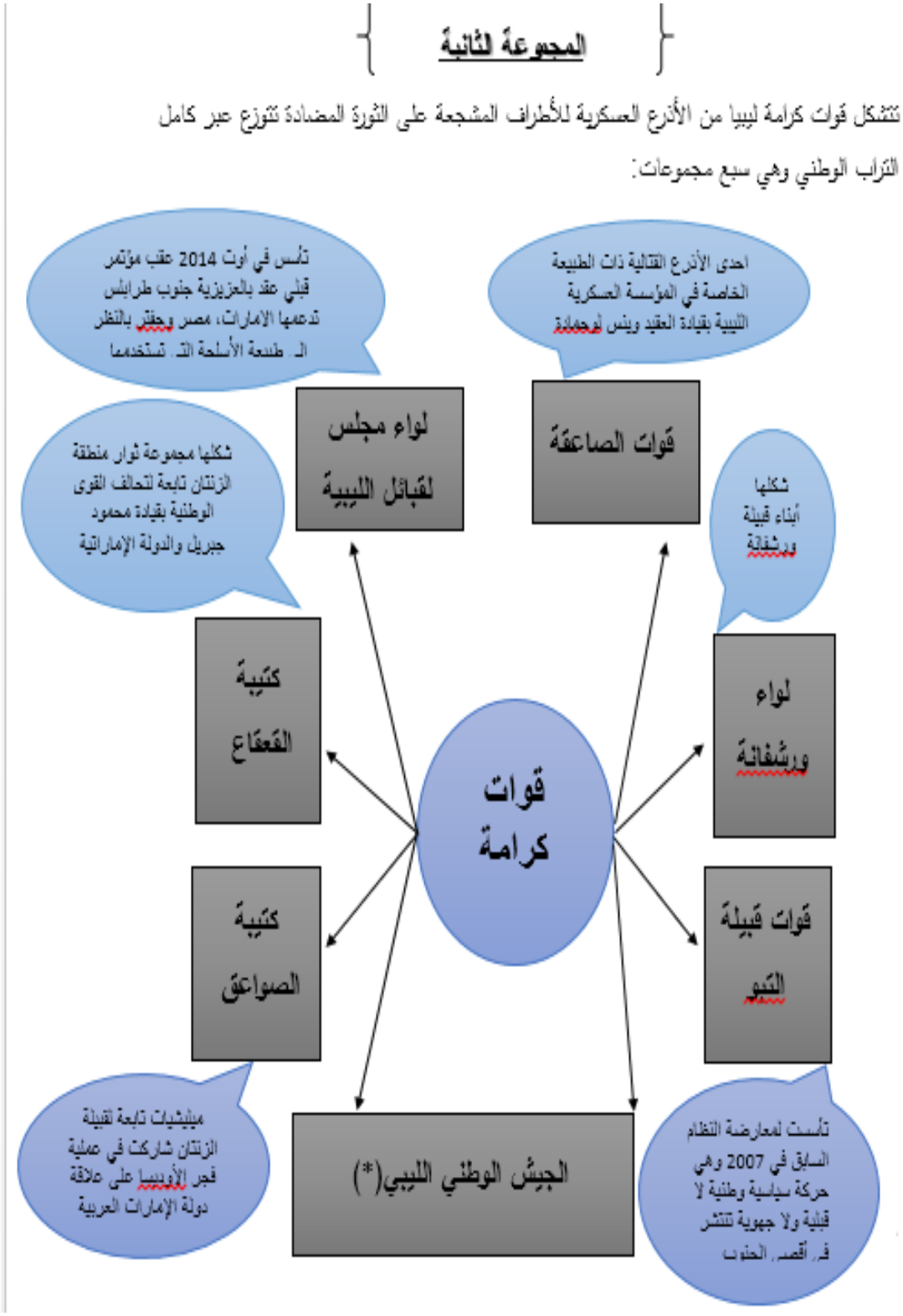

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المصادر سالفة الذكر

الفرع الرابع: التحدي الجهادي في ليبيا

إن الوجود الجهادي في ليبيا واسع النطاق، حيث تتعدد معاقل الجهاديين إمارة درنة ومعاقل على طول الحدود التونسية وفي منطقة سبها وتعمل مع جماعات في منطقة الشرق الأوسط وغرب افريقيا، ولم يقتصر التحدي الجهادي في ليبيا على تنظيم الدولة الإسلامية فهناك العديد من الفصائل السياسية العسكرية، منها ما يقودها قدامى المحاربين في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة وغيرها من الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة.[1]

يستمد التنظيم الإرهابي في ليبيا قوته من أيديولوجية تنظيم الدولة الإرهابية القائمة على الاستلاء على الأراضي والموارد، من خلال تدمير مؤشرات بناء الدولة الوطنية في مراحلها الانتقالية، ويجند في صفوفه مختلف الجنسيات ويتوزع على مواقع جغرافية عدة، وهو ما جعل السلطات الأمنية في دول غرب المتوسط تدق ناقوس الخطر حول التهديدات التي ستلحقها من الجماعات العائدة من القتال في سوريا أو العراق أو ليبيا.[2]

الفرع الخامس: تهديد تنظيم الدولة الإسلامية

وأصبح وجود تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا من الأمور التي تثير القلق العميق بين الليبيين والمجتمع الدولي، فحسب جون برينان فإن ليبيا: **نحن نرى ليبيا باعتبارها المسرح الأكثر أهمية لتنظيم الدولة الإسلامية خارج المسرح السوري العراقي...**،[3] ويمكن تحديد الجماعات المسلحة وتنظيم الدول الإسلامية في الخريطة الآتية:

---

(1) Yossef Bodansky, **Op. Cit**, p. 03.

(2) صايج، **مرجع سابق**، ص. 33.

(3) Blanchard, **Op. Cit**, p. 11.p. 10.

الخريطة رقم (10): الجماعات المسلحة الليبية –التواجد التقديري والسيطرة المناطقية

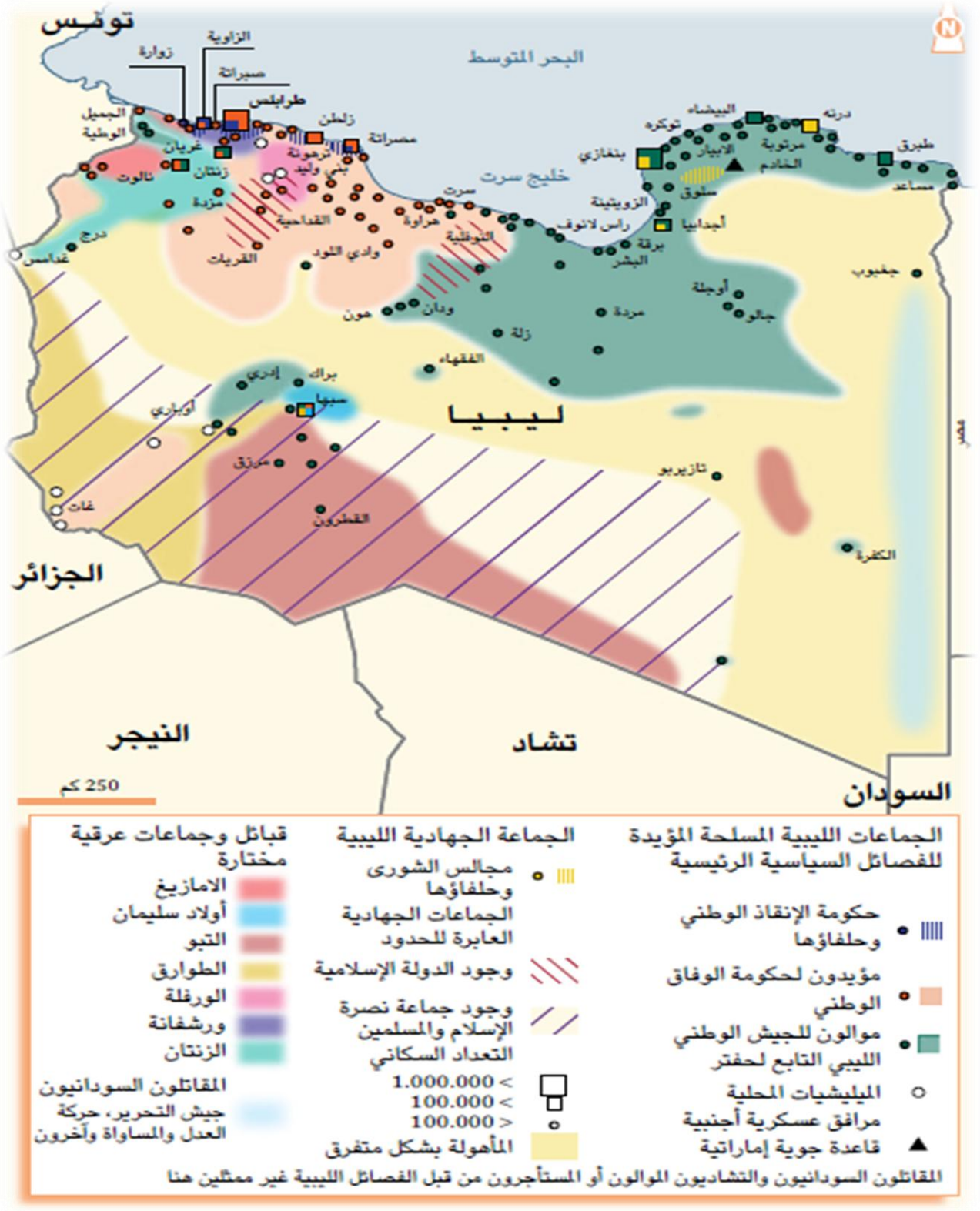

المصدر: حرشاوي، **مرجع سابق**، ص. 07.

المطلب الثاني: الوضع الإنساني في ليبيا

الفرع الأول: هدم النسيج الاجتماعي

على الرغم من الإيجابيات التي تحظى بها ليبيا على النقيض من العراق ولبنان، فإن الانتماءات الطائفية ليست قوية، حيث يشكل العرب السنة نحو 91 في المائة من السكان، فإن الهويات الإقليمية ضعيفة نسبيا مقارنة بسوريا وعلى النقيض من مصر، لا وجود للوعي الطبقي لأنه في الدولة الريعية ليبيا، لا توجد طبقات تقريبا،[1] وقد كان النسيج الاجتماعي الليبي من أكثر التركيبات الاجتماعية العربية انسجاما (عرقيا، دينيا، ومذهبيا) نظرا لوجود نسبة قليلة من (الأمازيغ، الطوارق، والتبو) ونسبة قليلة تتبع المذهب الإباضي، فإن ليبيا لم تعرف صراعا ثقافيا أو توتر اثني، ذلك أن اللغة العربية والمذهب السني المالكي وحدا المجتمع الليبي، وبذلك ملكت الدولة عوامل القوة الاجتماعية، والثقافية.

لقد تضررت الحياة الاجتماعية الليبية من التدخل الخارجي حيث انهار النسيج الاجتماعي وانقسم المجتمع الليبي على نفسه، حيث كان يمتلك مرجعيات راسخة من حيث احترام الأعراف الاجتماعية وكانت المنازعات تسوى بطريقة سلمية بعيدا عن المحاكم بفضل وشيوخ القبائل، فاختفى هذا الميثاق غير المكتوب ويجري استبداله بآخر من حيث تهيمن المجموعات المسلحة.[2]

كما ساهم الانتشار الواسع للأسلحة والجماعات المسلحة في زيادة الشرخ المجتمعي بين القبائل والمناطق المنتصرة والمنهزمة، أفرز التدخل الدولي حروبا أهلية عملت على عرقلة مسار المصالحة الوطنية وعمقت الخلافات بين القبائل، فقد عمدت قبائل المنطقة الجنوبية والغربية في صد المواجهات على شبكة

---

(1) Barfi, **Op. Cit**, p. 08

(2) الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 224.

الصفوف: أهمها صف يوسف الشداد، صف البحر، الصف الفوقي في شرق وشمال طرابلس، صف القبلة وفزان ولعبت هذه الاحلاف دورا مهما في حرب 2014،

متعددة من التحالفات القبلية اسمتها بالصفوف؛ في حين أن قبائل المنطقة الشرقية تعتمد على تحالفات تعرف بالأدوار.[1]

ظهرت في المجتمع الليبي شرائح اجتماعية مستحدثة بعد الثورة، وقد ساهم ت في ظهور هذه الشرائح في زيادة عجز الدولة عن احتوائهم، الأمر الذي انعكس في انتشار ظاهرة الفقر والتي صاحبها ظاهرة التشرد؛ هذه الشرائح المستحدثة هي:

- جرحى الحرب
- الأرامل واليتامى
- شريحة القطاع الخاص الذين دمرت أو سلبت ممتلكاتهم في الحرب
- العاطلين عن العمل بسبب هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج

انتقلت الشرائح الأربع الأولى في فترة قصيرة من مستوى اقتصادي إلى مستوى اقتصادي آخر أقل منه، والشريحة الخامسة قطعت سبل العيش للأسر التي كانت تقتات من العمل في مشاريعها، [2] وحدث خلل في منظومة المجتمع؛ وتراجع القيمة الدينية والاجتماعية بسبب انتشار العنف بكافة اشكاله وانتشار الانحراف بسبب الصراعات حيث تعرض الكثير من الشباب لضغوطات وتجارب قاسية، يغذيها تدني المستوى التعليمي وتراجعه بسبب اختصار الدولة للسنوات التعليمية، الامر الذي زاد من حدة التفكك الاجتماعي.

الفرع الثاني: تراجع حقوق الإنسان في ليبيا

أدت الحرب الأهلية في ليبيا منذ الثورة إلى تهجير مئات الآلاف من الأسر، وإلى حرق وهدم آلاف الوحدات السكنية والمركبات والمعدات، وقد عمد المتحاربون الليبيون إلى نهب محتويات الوحدات السكنية ثم تدميرها أو حرقها،[3] فاهتز التناغم الاجتماعي وازدادت حقوق الإنسان سوءا إذ ارتكب المتمردون عشرات

---

[1] حسين ميرغن، **الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون**، ماي 2010، تم لاطلاع يوم: 05-09-2020، ص ص. 06-07، على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/34132306

[2] ماجدة العربي، **الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا**، المظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات: (2015)، 07.

[3] ابراهيم، **حال الأمة العربية، 2013-2015: الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015)، ص. 576.

عمليات القتل الانتقامية إضافة إلى التعذيب والضرب والاعتقال العشوائي للآلاف ممن يعتبرون أنصار للقذافي وطرد المتمردون حوالي 30 ألف من ذوي البشرة السوداء من تاورغاء وخربوا وأحرقوا بيوتهم ودكاكينهم تحت مبرر أنهم كانوا مرتزقة.[1]

منذ سقوط القذافي ليس هناك اجماع على أي شيء وتشكل القبيلة والجهوية والصراع السياسي تهديدا للأمن، حيث عد الأمن الشخصي هاجس المواطن الأساسي، أصبحت أعمال الخطف والتعذيب والقتل أنشطة يومية في كثير من البلاد، وخصوصا في مدن درة، بنغازي، طرابلس، وسبها، مستهدفين الرجال والنساء والأطفال ونشطاء من المجتمع المدني ومحامون وقضاة وأئمة مساجد من كل أطياف المجتمع، وشمل النهب السيارات، الأموال والسطو المسلح على المصارف،[2] في ظل تأخر بناء الجيش والأمن الوطني يتواصل ظهور التشكيلات والكتائب المسلحة في ظل صعوبة تطبيق برامج الإدماج، بعد أن كان الأمن من المسلمات في حياتهم وكان من النادر ان تسمع صوت انفجار، أو انفجار سيارة مفخخة أو هجوم بقنبلة.

الفرع الثالث: تزايد عدد النازحين[◊] في ليبيا

يعتبر النزوح القسري هو أزمة إنسانية له آثار إنمائية تضر برأس المال البشري والاجتماعي، والنمو الاقتصادي، وجهود الحد من الفقر، والاستدامة البيئية، لأن النازحين عادة ما يكونون أفقر الناس،

---

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 269.

[2] إبراهيم، **المرجع نفسه**، ص. 573.

[◊] **تعريف النزوح الداخلي:** النزوح الداخلي كلمة مرادفة للمشردين داخليا وهي تعني جماعات من الأشخاص أكرهوا على الهرب وترك منازلهم وأماكن إقامتهم لذلك لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عامة الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة، **للمزيد ينظر:** عبد الله علي عبو، الحماية الدولية للنازحين داخليا، **مجلة البحوث العلمية في الحقوق والعلوم السياسية**، ع.2، جامعة ابن خلدون –تيارت–: (أكتوبر 2012)، ص. 05.

هناك فرق بين اللاجئ والنازح؛ حيث أن اللاجئ هو شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة بسبب تخوفه بأن يتعرض لاضطهاد معين (الجنس أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة أو بسبب رأيه سياسي)، أما النازح، فهو الشخص الذي أجبر على الهروب من منزله ولكنه لا يزال داخل بلده الأصلي، مثلا في ليبيا، عانت مدينة بنغازي في شرق ليبيا من صراعات ونزاعات أدت إلى نزوح آلاف الأسر من بنغازي إلى مدن أخرى داخل ليبيا.

وغالبا ما يواجهون صعوبات خاصة في الحصول على الخدمات الأساسية، الآثار الناجمة عن حالات النزوح الداخلي والصعوبات التي تواجه الدولة بعد النزوح.

من نتائج التدخل الدولي أن الآلاف من الليبيين لا يزالون مهجرين داخل ليبيا حيث يعيشون على الصداقات والهبات، وتعد مدينة تاورغاء، مؤشرا على ما يجري في ليبيا فسكانها بالكامل وعددهم قرابة 40 ألف نسمة لا يزالون غير قادرين على العودة إلى بيوتهم بعد أن هجروا منها، التي دمرت في 2011 بالكامل تقريبا، فيما آلاف العائلات في الجنوب والشرق وفي طرابلس لا يزالون يعيشون بعيدا عن بيوتهم ومنذ صيف 2013 تحولت بنغازي إلى مدينة أشباح.[1]

يوجد 150 ألف شخص ليبي اضطر إلى النزوح خلال الحرب، موزعين على المدن الليبية،[2] بحسب تقديرات الأمم المتحدة هناك أكثر من 300،000 نازح داخلي، منهم 128،000 شخص نزحوا منذ عودة الاشتباكات إلى طرابلس في أفريل 2019، ونصف مليون من النازحين داخليا، ويعيش في ليبيا 1.3 مليون شخص بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية، [3]

حتى بلغت موجة النزوح في ليبيا (112212) شخصا إذ سجلت الإحصائيات أن أكثر المدن التي تم النزوح إليها كانت العاصمة طرابلس بواقع (122322) شخصا، تلتها مدينة بنغازي (102230) ثم ترهونة (15225) شخصا، فمصراتة (30232) شخصا، ثم إجدابيا، (23521) شخصا وبني وليد (22432) شخصا، وقد وصول عدد النازحين لغاية 2015 حسب مصادر الهلال الأحمر الليبي 557212,0 نازحا تتصدرها بنغازي وتاورغا. [4]

يعاني النازحين في ليبيا من ظروف معيشية صعبة بسبب افتقادهم لمتطلبات العيش الكريمة في ظروف الحرب، حيث ما انفك اللاجئون يصفون باستمرار الأوضاع التي لا تصلح للسكن البشري والاكتظاظ بالسكان وغير الصحية، مع افتقار المياه، والمرافق الضرورية، وقد لخص المهاجر السنغالي تجربته بعد أن

---

[1] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص. 223.

[2] shorturl.at/mADW8

[3] https://www.unhcr.org/ar/

[4] ماجدة العربي، **مرجع سابق**، ص. 03.

وصل إلى ليبيا قائلا: **"بمجرد دخولي إلى الأراضي الليبية، أصبح كابوسني أسوأ ولم أرى سوى العنف والاستغلال والاحتجاز".**[1]

بسبب الظروف الصعبة المتعلقة بالحرب والوضع الأمني، فضلا عن العقبات البيروقراطية وإجراءات التنقل، لا طالما اشتكت المفوضية الأممية للاجئين التابعة للأمم المتحدة عن تعقد عملها، وعدم قدرتها على الوصول الفوري إلى الافراد المحتاجين وتقديم المساعدة إليهم،[2] وما يؤزم وضع النازحين في ليبيا هو أن الفرق بينه وبين اللاجئ أنه لا يتمتع بالحماية الدولية، ذلك أن حمايته تقع على عاتق دولته وفق ما تنص عليه أنظمتها القانونية أما اللاجئ فيتمتع بالحماية الدولية بحسب المعاهدات والنصوص الدولية ولإقليمية.

(1) United Nations Support Mission in Libya, (2018), p. 26.

(2) **Loc. Cit**, p. 21.

المبحث الثالث: تداعيات التدخل العسكري في ليبيا على منطقة غرب المتوسط

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط

تعنى دراسة الحدود الجغرافية بتحديد مواقع المناطق ومن ثم أهميتها، ومنطقة البحر المتوسط [*] تقع في وسط العالم بين ثلاث قارات شمال إفريقيا غرب آسيا وجنوب أوروبا يضمها بحر يسمى البحر الأبيض المتوسط حسب ما توضحه الخريطة رقم(11)، ويعد المتوسط موقعا استراتيجيا ذلك أنه ملتقى للقارات الثلاث ومكان للتواصل البشري والتجارة وتقوية الاعتماد المتبادل بين مختلف المناطق المطلة عليه، فهي منطقة التقاطع والتداخل كونه فضاء مفتوح ذو حدود غير دقيقة حيث وصف بـ **"فضاء الحركة".**[1]

الخريطة رقم (11): التحديد الجغرافي لمنطقة المتوسط

المصدر: https://www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm

---

[*] **تسمية المتوسط:** تأتي كلمة متوسط من كونه يقع الأرض، أوروبا من الشمال والغرب، إفريقيا من الجوب، ,رسيا من الشرق، ولا يفصل بين هذه القارات إلى مضائق صغيرة، مضيق جبل طارق بين أوروبا وإفريقيا، ويفصل البحر المتوسط عن الأطلسي بحوالي 14 كلومتر، مضيق الدردنيل الذي يفصل آسيا عن أوروبا بعرض لا يتجاوز 1,2 كلومتر، كما يفصل المتوسط عن بحر مرمرة والبحر الأسود. **ينظر:**

Jacques Bethemont, **Geographie de la mediterranee : de myth unitaire à l'espace fragmenté**, (paris Armend Coline, 3 éme Ed, 2008), p. 15.

[1] Fernand Braudel, **La Mediterraneé : histoire et espace**, (paris : Flammarion, 1985), p. 08.

يقسم الدارسين فضاء البحر المتوسط إلى أقسام من بيها تقسيم (paul balta) الذي قسمه إلى ست ضفاف اعتمادا على العامل الجغرافي (الضفة الشمالية الشرقية أو البحر الأبيض المتوسط البلقاني، الضفة الشامالية الغربية، الضفة الشرقية أو الأرورآسيوية، الضفة الشرقية، الضفة الجنوبية الشرقية، والشط الجنوبي الغربي)،[1] ومنه من يقسمه إلى (الغربي، الشرقي، العربي، الخارجي، القوقازي).[2]

وفي دراستنا سيتم دراسة الحوض الغربي للبحر المتوسط، ذلك أن دراسة تداعيات الأزمة الليبية على غرب المتوسط تتطلب تحديد المجال الجغرافي لغرب المتوسط، حيث ينقسم المتوسط إلى شرق وغرب لكل منهما مشاكله الأمنية واهتماماته ففي شرق المتوسط يوجد الصراع اليوناني والعربي الإسرائيلي والأزمات البلقانية،[3] أما في غرب المتوسط فتوجد الأزمة الليبية التي تجاورها أزمات أخرى في وسط الصحراء الإفريقية ومنها التهديدات التماثلية واللاتماثلية التي تنتقل إلى المسرح الليبي ومن ثم في منطقة غرب المتوسط.

وتشكل تسعة دول إضافة إلى مالطا تعرف بمجموعة (5+5) مجموعة غرب المتوسط، خمس دول في شمال المتوسط (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، ومالطا) ودول المغرب العربي جنوب المتوسط (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريطانيا) تسعى إلى إقامة حوار بغية التوصل لحلول حول المسائل ذات الاهتمام المشترك أهمها الأمنية منها (التهديدات اللاتماثلية).

المطلب الثاني: أسباب الاهتمام الأمني المشترك بمنطقة المتوسط

إن الأمن في منطقة غرب المتوسط غير قابل للتفكيك ويرجع ذلك إلى تداخل ميادين التهديدات بسبب التحالف العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، واشتراكها في تدمير القدرات الأمنية للدولة – وهو ما يحدث في ليبيا –، تعد التحديات التي تعرفها منطقة غرب المتوسط غير قابلة للتجزئة والانفصال سواء من حيث طبيعة التهديدات العابرة للحدود أو القضايا الأمنية ذات التأثير

---

(1) Paul Balta**, Méditerranée : défis et enjeux**, (paris : L'Harmattan, 2000), pp. 69-71.

(2) Dufourcq Jean, "Méditirranée 2000 : un espace de cooperation militaire pour demain?", **défense**, n°89, (september 2000), pp. 18-20.

(3) يونسي وليد، "المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التحديات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة"، **مجلة دراسات وأبحاث**، م. 11، ع. 2، (جوان 2019)، ص. 347.

الجيوسياسي الأمر الذي يتطلب جهود مشتركة قائم على إدراك موحد مثلما وضعه المؤسسون الأوائل لمنتدى الحوار والتعاون (5+5) من حيث أن: **"مسألة الأمن في غرب المتوسط يجب أن تكون في إطار الأمن الدولي الشامل، وهو مرتبط بشكل وثيق بأمن المنطقة ككل".**[1]

رسم الاتحاد الأوروبي لنفسه من خلال مجالس (كورفو 1994) و(اليسن1994-1995) هدفا يتمثل في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة تبادل وحوار، خاصة في ظل التنافس استراتيجي كبير على المناطق والمجالات الحيوية لذلك فالاتحاد الأوروبي يعتبر منطقة المتوسط ذات أهمية بالغة في العقيدة الأمنية الاستراتيجية الأوروبية،[2] وقد بادر الأوروبيون في الدخول في اتفاقيات في إطار التعاون الثنائي والمتعدد من أجل الحد من التهديدات القادمة من مناطق جنوب المتوسط، فمنذ مؤتمر هلسنكي[*] 1975 اقتنعت الدول الأوروبية أن أمن أوروبا بصورة شاملة مرتبط بأمن واستقرار المناطق المتوسطية الجنوبية.

عرفت مرحلة الانتقال من الأنظمة التسلطية والشمولية إلى النظام السياسي التعددي في العديد من دول جنوب وشرق المتوسط الكثير من العراقيل المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي؛ انعكست فيما بعد سلبا على الوضع الأمني على هذه الدول داخليا ومن ثم خارجيا على منطقة المتوسط بشكل عام، إذ تصطدم المنطقة المتوسطية بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى، فقد اعتبر الأوروبيون أن منطقة جنوب المتوسط تتميز بعدم الاستقرار نتيجة لعدة اعتبارات منها البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، لذلك ارتأت الدول المطلة على غرب المتوسط بتبني سياسة أمنية[*] مشتركة لتقليل من التهديدات،

من حيث المكانة الجيوبوليتيكية فإن منطقة غرب المتوسط لم تعد معزولة عما يجري من مظاهر حالات عدم الاستقرار وتتأثر ببؤر النزاعات الداخلية في شرق المتوسط (الأزمة السورية)، أو الشرق الأوسط (فلسطين)، أو ما يجري في قلبها (الأزمة الليبية) أو ما تشهده منطقة الساحل الصحراوي (مالي، النيجر)

---

[1] مصطفى صايج، "التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع. 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: (ديسمبر 2016)، ص. 41.

[2] جهاد الغرام، "البعد الأمني الجزائري في المتوسط: التحديات والرهانات"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع .06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: (ديسمبر 2016)، ص ص. 19-20.

المحاذية لها من حالات اللاستقرار، وهذا ما يؤكد تنامي شمولية التهديدات العابرة للحدود، وهو ما يطلق عليه بالتهديدات العابرة للحدود التي تتطلب التنسيق الجهوي، الإقليمي، والدولي.[1]

المطلب الثالث: محصلة التهديدات الأمنية في غرب المتوسط

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية

تعتبر من بين التهديدات اللينة ذات الصفة الاجتماعية نمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة تحت الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، وحتى الأمنية التي مرت بها ليبيا التي خلقت احباطا جماعيا حيث يعتبر غرب المتوسط منفذها الأول، فقد سهلت الحرب الأهلية في ليبيا على المهربين نقل الناس، ونتيجة لهذا ارتفع عدد الفارين من الحرب والفقر في أفريقيا والشرق الأوسط (سوريا العراق) للوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وقد غرق حتى سنة 2019 أكثر من 1800 مهاجر في محاولة للرحلة.[2]

يعود تنامي الهجرة غير الشرعية على ضفاف البحر المتوسط إلى عدة عوامل كالتباين في التنمية بين المناطق الهشة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى جانب حالة اللاستقرار السياسي في الدول الإفريقية، وبعد انهيار نظام القذافي أصبحت الهجرات غير الشرعية تتجه أساسا من المياه الإقليمية لليبيا **انظر:** الخريطة رقم() وحددت من ستة نقاط بحرية: مصراتة، وزوارة، طرابلس، الخمس، الزاوية، وسبراطة، فحسب تقرار صادر من الأمم المتحدة فإن حوال 170 ألف مهاجر غير شرعي عبروا البحر المتوسط نحو إيطاليا سنة 2014 انطلق 85%منهم من ليبيا وأصبحت مياه المتوسط مقبرة للمهاجرين ففي أفريل 2015 نشرت

(*) **السياسة العامة الأمنية:** تعد السياسة العامة الأمنية أسلوبا محددا من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة افراد المجتمع.

[1] صايج، **مرجع سابق**، ص ص. 31-35.

[2] at the ligne :https://www.nytimes.com/?action=click&contentCollection =World&region= Top Bar &module= HomePage-Title&pgtype=Multimedia

- تاريخ الاطلاع: 12-08-2019، على الساعة 23:29

المنظمة الدولية للهجرة تقريرها بأن وفاة أكثر من 900 مهاجر وتضاعف الوفيات ليرتفع عدد القتلى إلى 1750 قتيل.[1]

الخريطة رقم (12): تدفق المهاجرين إلى ليبيا ومن ثمة إلى أوربا عبر غرب المتوسط

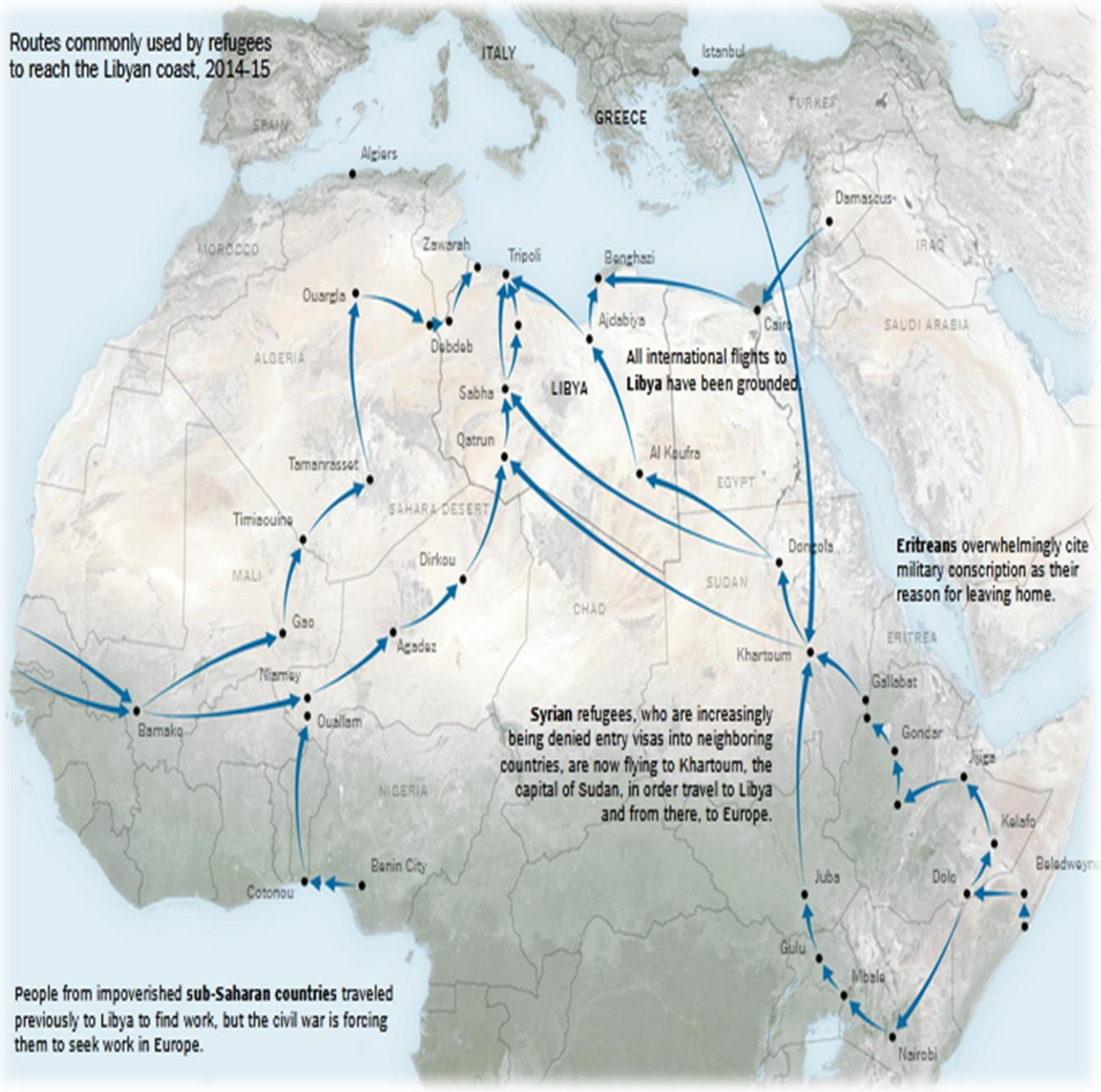

المصدر: What's Behind the Surge in Refugees Crossing the Mediterranean Sea ?" "Frontex, **New York Times**, (21 May 2015), p. 31.

[1] صايج، **مرجع سابق**، ص. 40.

تجدر الإشارة أنه إلى غاية 2011 لم تكن ليبيا مصدرا للعبور لتدفق الهجرة غير الشرعية نحو غرب المتوسط حيث توضح الخريطة أدناه كيف أن الهجرات غير الشرعية ما بين 2005-2011 كانت تمر نحو إيطاليا انطلاقا من المياه الإقليمية لتونس (صفاقس، غابس، زارزيس) حسب ما أوضحته المصادر الرسمية الإيطالية.[1]

الخريطة رقم(13): ممرات العبور الأساسية للهجرات غير الشرعية 2005-2011 (تونس-إيطاليا)

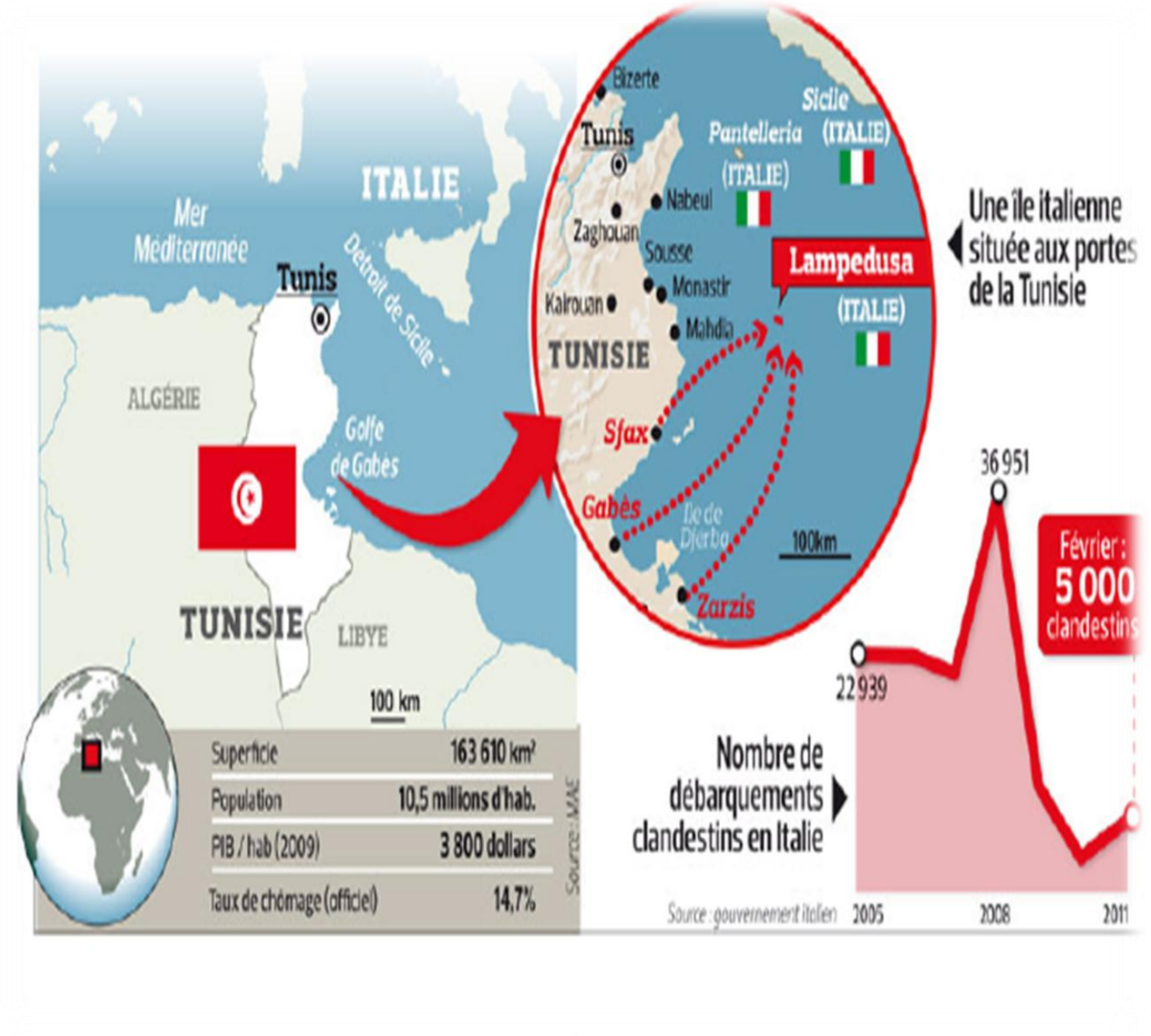

المصدر: صايج، "التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، **مرجع سابق**، ص ص. 29.

[1] صايج، "التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، **المرجع نفسه**، ص.29.

تسبب الصراع وضعف الحكم في تحويل ليبيا إلى منطقة انطلاق رئيسية لعبور المهاجرين الساعين إلى الوصول إلى أوروبا، وشجع تدفقات المهاجرين المتزايدة إلى الخارج واعتبرت ليبيا ملاذ للمجموعات الإجرامية وشبكات الاتجار التي تسعى إلى استغلال هؤلاء المهاجرين، إذ تشير البيانات التي جمعها مراقبو الهجرة ومسؤولو الهجرة إلى أن العديد من المهاجرين من بلدان جنوب الصحراء في أفريقيا إلى ليبيا للوصول إلى المناطق الحضرية الساحلية حيث يتم تنظيم العبور إلى أوروبا.[1]

الفرع الثاني: ازدياد عدد اللاجئين

أدت الحرب الأهلية في ليبيا وما صاحبها من تدخل عسكري إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى كل من مصر وتونس وبلدان الساحل الأوروبي بحثا عن الأمن وخوفا من الاعتقال أو الموت العشوائي، مما أضاف تراكمات إنسانية، وأعداد من مسؤولي النظام السابق بمن فيهم سيف الإسلام القذافي لا يزالون عالقين في مأزق قانوني داخل نظام قانوني عاجز، فيما بقي عدد أخر إما في سجون تابعة للميليشيات أو اختفوا،[2] وقد بلغت نسبة النازحين في الدول المجاورة أعدادا هائلة حسب ما تفيده الخريطة:

---

[1] Blanchard, **Op. Cit**, p. 12.

[2] الفيتوري، **مرجع سابق**. ص. 223.

الخريطة رقم(14): احصائيات اللاجئين في ليبيا بعد التدخل 2011

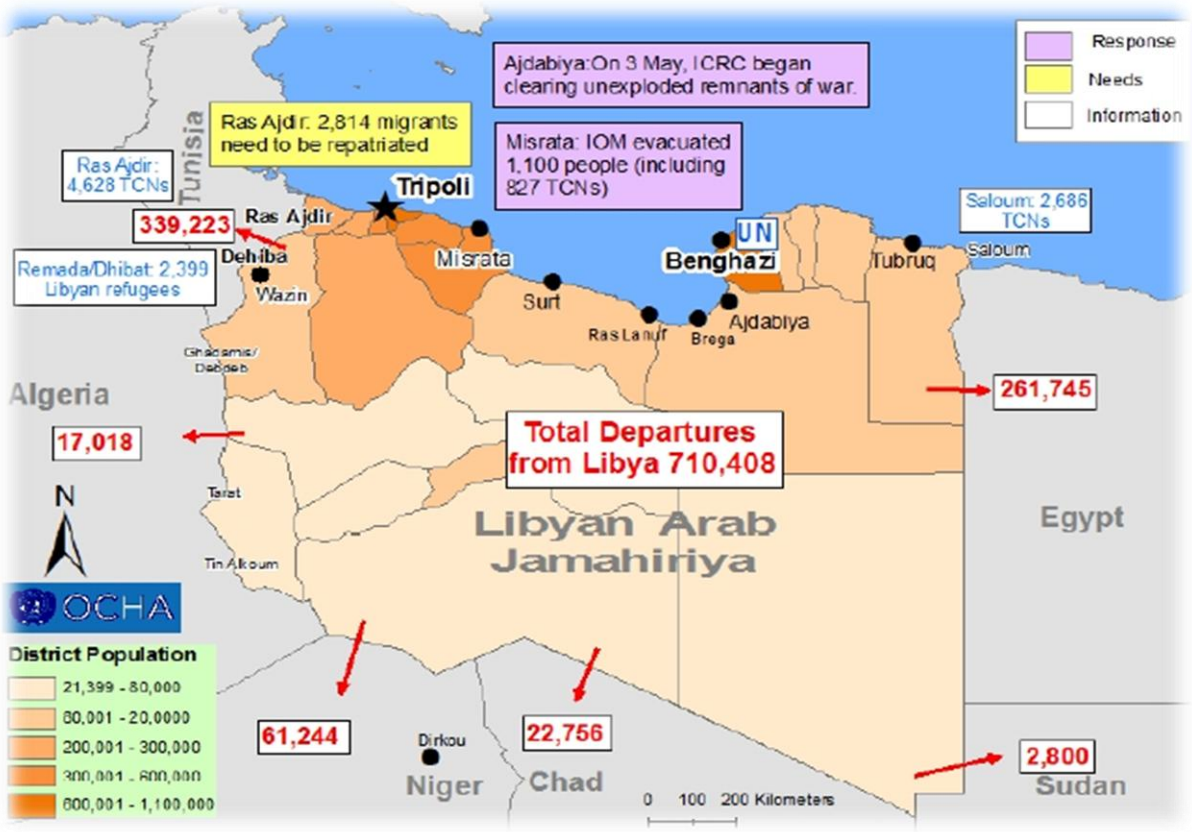

المصدر: Varun Vira and Anthony H. Cordesman Arleigh A, **THE LIBYAN UPRISING: AN UNCERTAIN TRAJECTOR**, Center for Strategic and International Studies CSIS : (20 June 2011), p. 61

الفرع الثالث: التواجد الإرهابي في غرب المتوسط

يتمثل تصاعد تهديد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في استغلال حالة الفوضى الأمنية في الدول التي تعرف حالات الانتقال الديموقراطي وبالأخص في المناطق التي شهدت تدخلات خارجية لتتمدد في المجالات الحيوية سواء في المناطق البحرية أو المناطق الغنية بالثروات الطبيعية لكي تبنى قوتها من خلال المزيد من التعبئة والتوسع، وهذا ما تشهده ليبيا من خلال سيطرة الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سرت وصراعها على النفط.[1]

[1] صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **مرجع سابق**، ص. 32.

ويستمد التنظيم الإرهابي في ليبيا قوته من أيديولوجية تنظيم الدولة الإرهابية القائمة على الاستلاء على الأراضي والموارد، من خلال تدمير مؤشرات بناء الدولة الوطنية في مراحلها الانتقالية، ويجند في صفوفه مختلف الجنسيات ويتوزع على مواقع جغرافية عدة، و**الشكل الموالي رقم () يوضح انتشار التنظيمات الإرهابية في المتوسط ووسط الصحراء**، وهو ما جعل السلطات الأمنية في دول غرب المتوسط تدق ناقوس الخطر حول التهديدات التي ستلحقها من الجماعات العائدة من القتال في سوريا أو العراق أو ليبيا.[1] وهذا المشكل تطرحه كل من دول الضفة الجنوبية والضفة الشمالية على حد السواء، حيث سيطرت الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سرت وصراعها على النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد الليبي. [(2)]

مخطط رقم (16): شبكة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود

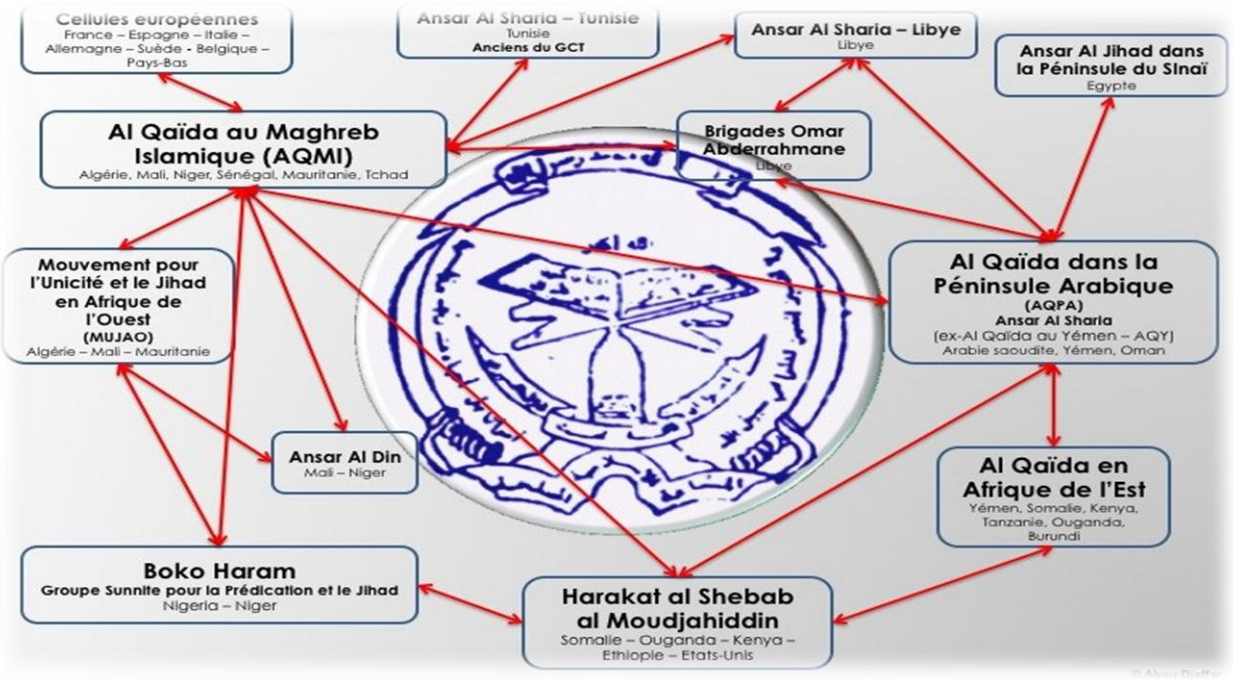

المصدر: http://www.infoguerre.fr/wp-content/uploads/2013/11/liens-groupes-terroristes-sahel_-Aboudjaffar.jpg

[(1)] صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **المرجع نفسه**، ص. 33.

[(2)] صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **المرجع نفسه**، ص ص. 13-14.

كما وتعتمد الجماعات لإرهابية على الفدية[1](*) لتعزيز قدراتها المادية، يعتبر دفع الفديات للجماعات الإرهابية من بين التحديات التي تعرفها مناطق التوتر الأمني ونتيجة للأرباح التي تتلقاها هذه الجماعات لإطلاق صراح المختطفين تتكرر نفس العمليات، وهو ما يستوجب وضع خيارات استراتيجية للتعامل مع هذا التحدي من خلال رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية والامتناع عن دفع الفدية، وهو الأمر الذي تفطنت له الجزائر التي طالبت في المحافل الإقليمية والدولية بضرورة تجريم دفع الفدية باعتبارها آلية من آليات تمويل الإرهاب.

الفرع الرابع: جماعات الجريمة المنظمة

أولا: الاتجار بالأشخاص

وضع تقرير وزارة الخارجية الأميركية الصادر في عام 2015 عن الاتجار بالأشخاص ليبيا على قائمة المستوى الثالث، قائلا: **"إن الحكومة الليبية لا تمتثل بشكل كامل للمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر ولا تبذل جهودا كبيرة لتحقيق هذه الغاية"**، كما ينص على أن الحكومة:**" تفتقر إلى القدرة المؤسسية والموارد اللازمة لمنع الإتجار بالبشر، ولم تظهر الإرادة السياسية اللازمة لتحديد أولويات مثل هذه الجهود"**، ووفقا للتقرير فإن ليبيا بلد مقصد وعبور للرجال والنساء من بلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وآسيا الذين يتعرضون للعمل القسري والبغاء القسري، ويشير التقرير إلى أن: **" العنف الواسع النطاق الذي تحركه المليشيات، والاضطرابات المدنية، وتزايد انعدام القانون يحد من توفر المعلومات الدقيقة عن الإتجار بالبشر في البلاد"**

لقد سهلت الحرب الأهلية في ليبيا على المهربين نقل الناس عبر البلاد، ونتيجة لهذا، ارتفع عدد الفارين من الحرب والفقر في أفريقيا والشرق الأوسط للوصول إلى أوروبا، في 2015، قرر الاتحاد الأوروبي إنشاء قوة بحرية" (EUNAVFOR Med) لكسر النموذج التجاري للمهربين والمتاجرين بالبشر، وفي أكتوبر 2015 تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2240، الذي يفوض الدول الأعضاء بموجبه على نحو مشروط بتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة ساحل ليبيا المشتبه في تورطها في تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر اعتبارا من مارس 2016، دعمت 24 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي بعثة الاتحاد

(*) **الفدية**: دفع مبلغ مالي مقابل خدمة معينة

الأوروبي التي تتخذ من روما مقرا لها، والتي أكملت 55 عملية إنقاذ على الأقل، وحتى فبراير 2016، أنقذت ما يقدر بنحو 9,600 شخص في البحر.[1]

ثانيا: تجارة الأسلحة

أضحت تجارة الأسلحة غير الشرعية في ليبيا تجارة رائجة طالت الجوار العربي والإفريقي والمتوسطي، حيث أشارت التقديرات تهريب ما يقارب 10 آلاف قطعة سلاح، في مرحلة ما بعد الثورة، وبذلك ساهم التدخل الخارجي في ليبيا بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود و أصبح تأمين الحدود تحدي آخر، وبذلك أصحبت ليبيا،[2] ترتبط تجارة الأسلحة وتتغذى من تصاعد الإرهاب العابر للحدود والتطور التكنولوجي وفقدان الدولة لقدرتها على مراقبة حدودها خصوصا في المناطق التي تعرف عنفا داخليا، طرحت الأعداد الكبيرة لمنظومات الدفاع الجوي المحمول وبقايا برنامج القذافي للأسلحة النووية تهديدا يتجاوز حدود ليبيا، فقد شهدت منطقة غرب المتوسط فوضى انتشار الأسلحة، بسبب سيطرة المسلحين على مخاز السلاح،[3]

بما أن حدود ليبيا(*) كانت طويلة جدا وعرضة للاختراق، شكلت هذه الأسلحة السائبة تهديدا للمنطقة الأوسع، واعتبرت السيطرة على الحدود الجنوبية الليبية الممتدة على طول 1,680 أمرا بالغ الأهمية(**)، وعلى الرغم من أن بناء نظام حدودي آمن لا تتطلب قدرات تكنولوجية عالية، على غرار طائرات من دون طيار وأنظمة رصد إلى جانب موظفين وهيكليات إدارية فعالة وتنسيق جيد بين الحكومات، إلا أنها تشكل تحديا أكبر بالنظر إلى الفوضى التي تعم مؤسسات الدولة في ليبيا.[4]

---

(1) Blanchard, **Op. Cit**,, p. 12.

(2) زياني صالح، بلغالم أمال، تسميم الربيع العربي: تأثير التجارة غير الشرعية لسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 08، (جانفي 2016)، ص. 50-51.

(3) صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **مرجع سابق**، ص. 21.

(*) **حدود ليبيا:** ينظر الموقع الجغرافي لليبيا الفصل الثاني ص.

(**) **حماية الحدود في عهد القذافي:** سعى القذافي إلى السيطرة – وربما التأثير – على الحدود من خال بناء تحالفات مع قبائل هذه الحدود.

(4) شيفيس، **مرجع سابق**، ص ص. 09-10.

أصبحت ليبيا تمثل ملجا للعديد من المتشددين الذي كانوا يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في إفريقيا، العراق، وسوريا، لتدخل مرحلة متقدمة من التسليح السريع،[1] وبذلك اثرت فوضى السلاح في ليبيا بشكل كبير على دول الجوار لليبيا حيث تعززت الحركات الانفصالية فحسب الأميرال **(جيامباولو دي باولا/Giampaolo Die Paola)** رئيس اللجنة العسكرية التي تشمل قادة الأركان لبلدان الحلف الأطلسي أن 10 آلاف صاروخ أرض –جو اختفت بعد النزاع في ليبيا مما شكل تهديدا حقيقيا للطيران المدني من كينيا إلى أفغنستان. [2]

ثالثا: تجارة المخدرات

إلى جانب مخاطر فوضى السلاح فإن تجارة المخدرات توضح الارتباط العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي أضحت تشكل تهديدا عابرا للحدود، والتي تمتد من العمق الجغرافي لأمريكا اللاتينية عبر إفريقيا إلى أوروبا كما توضحه الخريطة أدناه، بحيث تعتبر بلدان أمريكا الجنوبية المنتج والمصدر وبلدان إفريقيا مناطق العبور وأوروبا وأمريكا الشمالية قارتي التسويق والاستهلاك، وأضحى التحالف بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قائما على تأمين ومراقبة ممرات التبادل.[3]

---

[1] زين العابدين معو، راندة حمايزية، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.12، (جانفي 2018)، ص. 86.

[2] Plus de 10 000 missiles sol-air perdus en Libye :selon l'OTAN, **Le Monde.fr avec AFP** ,Le 02.10.2011 à 12h23 • Mis à jour le 02.10.2011 à 12h24
https://www.lemonde.fr/libye/article/2011/10/02/plus-de-10-000-missiles-sol-air-perdus-en-libye-selon-l-otan_1581172_1496980.html

[3] صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص. 37-38.

الخريطة رقم(15): الطرق البحرية، الجوية لتنقل المخدرات وخاصة من غرب إفريقيا لأوروبا

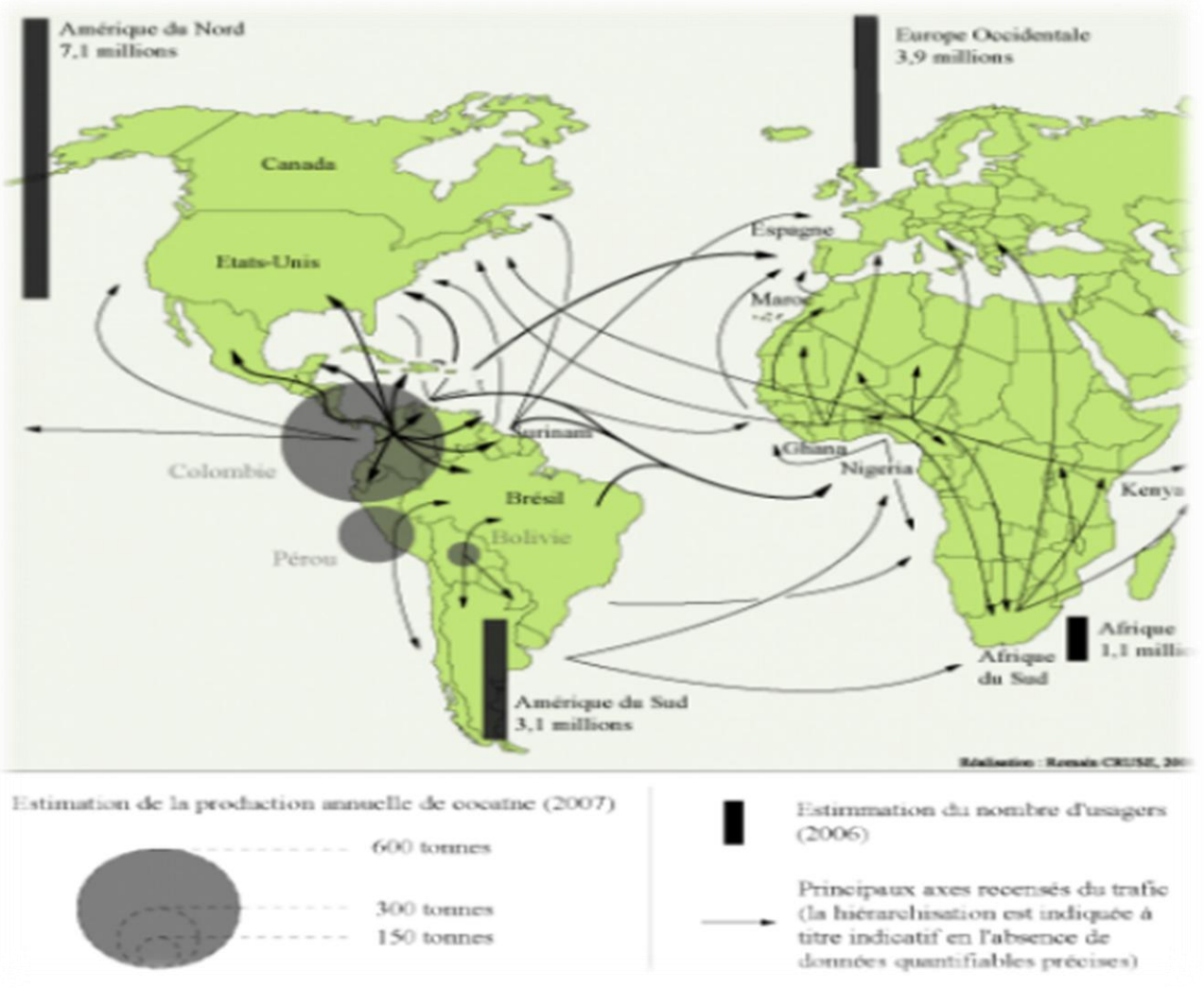

المصدر

Alain Labrousse, Daurius Figueira et Romain Cruse, Évolutions récentes de la géopolitique de la cocaïne Geopolitics of Cocaine: Latest Developments, Revue en ligne de géographie politique et de géopolitique ,sur le site Web: https://journals.openedition.org/espacepolitique/691

ونتيجة لهذا أصبحت اروبا في مواجهة طرق متعددة تغذي أسواقها غير المشروعة للمخدرات، طرق بحرية من إفريقيا؛ إضافة إلى الطرق التقليدية عبر الأطلسي (الكاريبيي–شمال الأطلسي)، والطرق البحرية من غرب إفريقيا والخريطة توضح انتقال المخدرات في إفريقيا إلى المتوسط، والطرق الجوية من أفريقيا.[1]

الخريطة رقم (16): طرق تنقل المخدرات في إفريقيا والمتوسط

Les routes de la drogue en Afrique [30]

المصدر: Henri Planol, Francois Loncle, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone**

[1] Alain Labrousse, Daurius Figueira , Romain Cruse, Évolutions récentes de la géopolitique de la cocaïne Geopolitics of Cocaine: Latest Developments, **Revue en ligne de géographie politique et de géopolitique** ,sur le site Web: https://journals.openedition.org/espacepolitique/691

,)6 mars 2012(**sahélienne,** Assemblée Nationale: La Commission Des Aaffaires Étrangères : http://www.assemblee-nationale.fr/13/-info/i4431.asp#P329_50522

تفاقم الوضع خطورة بعد التحالف بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة لتأمين ومراقبة ممرات المخدرات، ليستفيد الطرفين من أرباح طائلة، وبذلك يمثل هذا تحدي أمني يمس غرب المتوسط بشكل مباشر وتتجاوز الانعكاسات تهديد الأمن التقليدي من تدمير وتفجير إلى أمن مجتمعي بزيادة المستهلكين مما يصيب المجتمعات في عمقها الاجتماعي.[1]

الفرع الخامس: المعضلة الأمنية والأمن الإقليمي في غرب المتوسط

يعرف غرب المتوسط مجموعة من التحديات نتيجة الفوضى الأمنية، السياسية في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011 وما نتج عنها من صراعات تمثلت في تهديدات تماثلية ولاتماثلية خلقت ما يعرف بالمعضلة الأمنية في المتوسط، حيث تمثل التهديدات غير التماثلية؛ تلك التهديدات التي أفرزها سقوط نظام القذافي نتيجة الاضطرابات السوسيو– ثقافية والسياسية والاختلالات الاقتصادية التي ظهرت، وتكمن خطورة هذه التهديدات في طبيعتها العابرة للحدود (**Cross–Bordertheats**) وسرعة انتشارها.

مفهوم المعضلة الأمنية

طرحت أول مرة من طرف (**جون هارتز/ John Hertz**) في كتابه: " **Political Realism and Political Idealism** "(1951)، وبصفة عامة تعني وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة واقترانه بالمخاوف، وتوجد المعظلة بسبب الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة غيرها بغية زيادة أمنها، والتي ظهرت في إطار العلاقات بين الدولة وفق منظور النظرية الواقعية،[2] ولكن المعضلة التي نتحدث عنها

---

[1] صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **مرجع سابق**، ص ص. 25–26.

[*] **الأنطولوجيا:** الطبيعة التراكمية للعلاقات (صداقة–عداوة–تنافس)

[2] يونسي وليد، "المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التحديات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة، **مجلة دراسات وأبحاث**، م. 11، ع. 2، (جوان 2019)، ص. 349–350.

هي ما يعانيه غرب المتوسط من مجموعة من التهديدات الجديدة اللينة أو الهجينة التي تبتعد عن الإطار العسكري والتي منها جاءت منها مفهوم المعضلة الأمنية في غرب المتوسط

يعود ظهور مصطلح الأمن الإقليمي **"Regional Security"** إلى مدارس العلاقات الدولية، حيث ارتبط بعدة توجهات في أدبيات العلاقات الدولية؛ كما ساهمت مدارس التكامل مثل الوظيفية الجديدة أيضا في الدفع بفكرة الإقليمية من خلال الدعوة بضرورة العمل المشترك، يعتبر الأمن الإقليمي أحد مستويات الأمن المتعددة وأحد فروع الأمن الإنساني، ويعرف على أنه مجموعة السياسات التي تنتهجها مجموعة من الدولة التي تنتمي لإقليم واحد اتجاه قضايا مشتركة، ويقوم على ثلاثة معايير:

- **المعيار الجغرافي:** هو الارتباطات الطبيعية الجغرافية بين الدول ذات الإقليم المشترك.
- **المعيار السياسي:** هو مجمل التفاعلات السياسية، الااقتصادية، والأمنية بين دول الإقليم، مجموعة
- **معيار قوة الدولة:** وهو مجموعة العوامل الداخلية للدولة الذي ينعكس إما إيجابيا في حالة وجود استقرار أو سلبيا في حالة انعدام الاستقرار على الامن الإقليمي ككل.

منطق الأمن الإقليمي في غرب المتوسط ينبع من قلب الحقيقة المتمثلة في الطبيعة التواصلية للأمن والذي يفهم من خلال الأنطولوجيا[*] التواصلية بين دول غرب المتوسط، أول اساسيات تحقيق الأمن الإقليمي هو الاعتماد المتبادل والذي يختلف حسب توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية، إن فهم عملية الأمننة يعد أمرا حاسما في تحقيق مركب الأمن الإقليمي، والذي يتحقق من خلال مستوى عال جدا من الترابط (الاعتماد المتبادل) بين الوحدات المشكلة للمركب غرب المتوسط. [1]

[1] سمير البح، "المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 10، جامعة باتنة: (جانفي 2017)، ص. 149-150.

لقد اقترح **(باري بوزان/ Buzan Barry)** ثلاثة أبعاد ساهمت في تحديد مصادر التهديد واستراتيجية بناء الأمن في بعده الإنساني، والتي يمكن أن تدفع بالدول للتعاون أوالتدخل في دولة أخرى تشكل تهديدا دوليا تمثلت فيما يلي:[1]

1. **البعد الأول: التطور التكنولوجي في صناعة الأسلحة/ Technological development in the arms industry:** ما يمكن من التحكم في توجيهات الأسلحة بدرجة عالية نحو أهداف معينة، بحيث يمكن تحديد مجال الحرب والأهداف الضرورية وتجنيب المدنيين من الأضرار الناجمة عن القصف، وهو الأمر الذي كان ممكنا تطبيقه في القصف العسكري في ليبيا.
2. **البعد الثاني: المحتوى الأخلاقي للسياسة الدولية/ The Ethical Content of International Politics:** بدأ بالإعلان العالمي للحقوق الإنسان في عام 1945، وتبلور أكثر مع نهاية الحرب الباردة، أين تحولت حقوق الإنسان وحماية الجنس البشري بكل أطيافه، وتحريم التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية، وكل الجرائم الإنسانية حتى ولو كانت من قبل دولة تجاه مواطنيها، تمثل قواعد قانونية يعاقب كل مركبيها.
3. **البعد الثالث: التحديد العصري لطبيعة العدو/ Modern definition of the nature of the enemy:** أصبح ظاهرا للعيان في المنظومة الغربية الدول العدوة والدول الصديقة وفقا لما أطلق عليه بالحكومات الشريرة، هذه الحكومات التي لا تحضى بتأييد شعبي لها.

يشكل غرب المتوسط مركبا أمنيا فرعيا وليد تداخل ضفتين الفضاء المغاربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، والصحراء الغربية) الذي يعتبر مركبا أمنيا فرعيا ينتمي إلى مركب أمني اقليمي إفريقي وأخر شرق أوسطي والفضاء الأوروبي الجنوبي يتنهي كليهما إلى مركبين أمنيين غير متجانسين لدرجة كبيرة، إلا أن الفضاء المغاربي يقع تحت التأثير الأوروبي بفعل التقارب الجغرافي، من ناحية والارتباط التاريخي (مستعمرات قديمة) من ناحية أخرى ووفقا لمدركاتها التذاتانية،[2] إلا جانب اللاتكافئ العسكري حيث نجد

---

[1] باري بوزان، تر: صالح عبد الحق، **من الذي قد يتعرض للقصف؟ في عوالم متصادمة: الارهاب و ستقبل النظام العالمي**، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، 2005)، ص ص .115-117.

[2] البح، **المرجع نفسه**، ص ص. 150-151.

الهندسة الاستراتيجية لفضاء غرب المتوسط تتسم بالتصدعات الأمنية ذلك أن بؤر التوتر كلها تتمركز في الضعفة الجنوبية للغرب المتوسط لكون الاستجابات ومستوى التنسيق منخفض جدا في جنوب المتوسط.

ما يتميز به مقاربة الأمن الإقليمي لباري بوزان هي أنه عبارة عن مركب أمني لين يمكن تطبيقه على منطقة غرب المتوسط، وينطلق اسقاط المقاربة الأمنية لباري بوزان على منطقة غرب المتوسط بسبب جزئية أثر الجوار/ **Indeed or effectNeighbourhood**" الذي يعد عاملا دافعا للتعاون الجاد بغية تحقيق الأمن الإقليمي، حيث يسمح الحيز الجغرافي المتقارب ناقلا للتهديدات ولتداعيات التهديدات (تكاليف مواجهتها) التي تعنى بها كل دول الإقليم، وبالتالي فإن من منطق انتشار الآثار تظهر محتوى السياسات المتبعة، والتفاعلات البينية على المستوى الأمني خاصة.

ظلت أوربا تنظر إلى الفضاء المتوسطي على أنه مجموعة حدود جغرافية ما بين اقليمية وظلت العلاقات في إطار هذا السياق، إلى أن التداعيات الأمنية للثورة الليبية التي غيرت طبيعة العلاقات بين الضفتين، حيث أن الأمن المجتمعي غرب المتوسطي أصبح مهددا بفعل ما يحدث في البيئة الداخلية الليبية وينتشر في غرب المتوسط، فزيادة الهجرة غير الشرعية من دول جنوب غرب المتوسط تؤثر اثنيا وثقافيا على الشعوب شمال غرب المتوسط.

ذلك أن الأمن المجتمعي يخلق نوعا من الربط الأفقي بين المركبات الأمنية المتجاورة، ويخلف نوع من التداخل بينه وبين البعد العسكري في محاولة لضبط أثر الجوار السلبي، بسبب طبيعة التهديدات الموجودة فالهجرة مثلا تنطلق من قاعدة مجتمعية كونها تعبر عن تداخل بين الثقافات واختلاف لكنه بعملية خطابية بين الهجرة /الإرهاب على اعتباره نتيجة لزيادة عدد المهاجرين من بؤر الأزمات (ليبيا) يصبح أمنيا صلبا، فالمجتمع هو المرجعية الأمنية في غرب المتوسط غير أن الأمننة تبقى على عاتق الدولة من خلال دورها في تحديد الوسائل اللازمة لاحتوائها وبذلك تكون المدخلات مجتمعية غير أن المخرجات واقعية كون أن الدولة هي من تسيطر على مسار عملية الأمننة.[1]

[1] البح، **المرجع نفسه**، ص. 153.

تعتبر ليبيا إلى جانب جوارها الإقليمي (الفضاء المغاربي) لكن بدرجة أقل منها بؤرة التوترات الأمنية في غرب المتوسط بالنسبة لشمال غرب المتوسط، جاءت الاستجابة الأوروبية بتوسيع اهتماماتها في إطار خارج الجماعة الأوروبية في لضبط اثر الجوار السلبي، فالحوكمة الخارجية تعني دمج العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع الدول خارج المجموعة، وإعطائها المسؤولية المشتركة التي كانت حكرا على القضايا الداخلية، بحيث طور الاتحاد الأوروبي **"دبلوماسية مرنة"** أطلق عليها **"الأقلمة/ Socialization"**. [1]

تتبع دول الضفة الشمالية لغرب المتوسط سياسة الدفع نحو الخارجي بمعنى معالجة التهديدات داخل بؤرها وابطالها عن بعد قبل وصولها إلى الاقليم الأوروبي، وبذلك تسمح هذه السياسة بأن يكون الخارج المتمثل في جنوب المتوسط هو الخط الأمامي للدفاع، ويتأتى لها ذلك بالتدخل في سياسات الدول االمغاربة كالتدخل في إدارة الحدود المغاربية تسمح بموجبه في مراقبة الحدود، وتحديد العلاقات ما بين الأفارقة كقمع المهاجرين الأفارقة كسياسة فرضها الأوروبيين،[2] وتشكل الأزمة الليبية محور التعاون والتنسيق ذلك أن النجاح في بناء الدولة الليبية والتحول الديموقراطي يمثل القضاء على أهم مسببات التهديدت الأمنية في منطقة غرب المتوسط.

يتميز المشهد المتوسطي بانعدام منظومة أمنية موحدة والتعارض في مدركات التهديد[*] في الوقت الذي تعتبر دول شمال غرب المتوسط الإسلام تهديدا على الأمن المجتمعي وكذلك الهجرة لا تعتبره الدول المغاربية كذلك. اذ تطبق أغلب الدول منطق **(المساعدة الذاتية/ Self Help)** وفق للرؤية الواقعية ولا تتعاون الدول المغاربية إلا قليلا مع دول غرب المتوسط ذلك أن دول غرب التوسط تتعامل مع الدول الكبرى في إطار حلف الناتو الذي يعتبر المظلة الأمنية.

---

[1] البح، **المكان نفسه**.

[2] البح، **المرجع نفسه**، ص. 154.

الفرع السادس: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية على دول غرب المتوسط

تأثر المبادلات التجارية بين ليبيا ودل غرب المتوسط لدرجة كبيرة فبالنسبة لتونس كانت ليبيا في السابق أكبر شريك اقتصادي لتونس إلا أنه وبعد الثورة وتداعيات الطويلة على الاقتصادي الليبي والأمن تأثر الاقتاد التونسي حيث تراجعت المبادلات الثنائية بنسبة تزيد عن 75%، كما توقفت نحو 1300 شركة تونسية، وتداعيات على مستوى إيرادات تونس الطاقوية من ليبيا التي تشكل نحو 25 % من الحاجات التونسية وأسعار تفاضلية بالإضافة إلى تداعياتها التي طالت قطاع الصحة والسياحة حيث كانت ليبيا تشكل سوقا مهمة لتونس (ما بين مليون ونصف مليون سائح ليبي). [1]

تأثرت إيطاليا نشاطها الاقتصادي من خلال شركة إيني وغيرها أثناء ثورة بفعل الحصار والعقوبات الدولية التي فرضها المجتمع الدولي على نظام القذافي، والشركات الاقتصادية الإيطالية،[2] واستمر التذبذب في عملها بسبب العنف في ليبيا والصراعات القائمة على المناصب السياسية من جهة والثروة الاقتصادية من جهة أخرى.

[1] معو، حمايزية، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.12، (جانفي 2018)، ص. 87.

[2] حمد قاسم حسين، "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، **سياسات عربية**، ع.36، (جانفي 2019)، ص. 73.

خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل عرض مجمل التغيرات التي برزت بعد انهيار نظام معمر القذافي، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، محليا ودوليا، حيث تحولت ليبيا من دولة دكتاتورية إلى دولة منهارة بفضل التدخل العسكري كخطوة أولى ومن ثم التجاذبات السياسية، العسكرية لأطراف الصراع الداخلي الذي غذي بالدعم الخارجية لتحقيق مصالحهم القومية على حساب دولة ليبيا والشعب الليبي.

وظهر جليا ما أسماه باري بوزان بالمركب الأمني الإقليمي؛ ذلك أن كل التهديدات التي عرفتها ليبيا امتدت إلى دول غرب المتوسط والساحل الإفريقي، فضلا عن التهديدات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، فاليوم تعاني دول الجوار الليبي من فوضى أمنية تتطلب تظافر الجهود الدولية وتغليب السلام على المنفعة، ذلك أن ما يأثر على ليبيا ينعكس بالضرورة على هذه الدول فالهجرة غير الشرعية هي انعكاس للحرب الداخلية ، والجريمة المنظمة هي انعكاس لمشاكل الاقتصادية المرتبطة بتوزيع الثروة، واللجوء نتاج للنزوح الداخلي المستمر.

الفصل الرابع

إدارة الأزمة الليبية وآفاق التسوية

تمهيد

عجزت الفصائل الليبية عن حشد القدر الكافي من القوة أو الشرعية لتأكيد هيمنتها على بعضها البعض بداية من منتصف عام 2014 فصاعدا؛ ذلك أن التعقيد والتنوع السياسيين في ليبيا يستمرون في خلق التحديات للجهود الرامية إلى بناء الإجماع بين الليبيين حول المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية الوطنية، فالمنافسة السياسية بين الليبيين، في ظل التهديدات الإرهابية المتنامية، والافتقار الجوهري إلى الإجماع السياسي بين قادة ليبيا المؤقتين، تثير التساؤلات حول الجدوى المحتملة لنهج الشراكة الذي تفضله بعض الأطراف لحل الوضع في ليبيا الذي يسعى إلى بناء القدرة الليبية، وتعزيز الموارد المالية الليبية، وتنسيق العمل الدولي، حيث يشكك البعض في الدعم الأجنبي للإصلاح الأمني والتوجيه الانتقالي.

يشكل الوقت أهمية بالغة لأن العناصر الجهادية وعناصر الجريمة المنظمة أصبحت أكثر قوة في ليبيا والمتوسط، وأصبح القضاء عليها أكثر صعوبة مع مرور الوقت، الأمر الذي يتطلب التحرك المشترك العاجل بين دول المجتمع الدولي وخاصة في غرب المتوسط المعنيين بتداعيات الوضع في ليبيا، ولذلك تشكل الازمة الليبية محور التعاون والتنسيق للحد من التهديدات الأمنية لذلك جاءت العديد من المبادرات لحل الأزمة.

المبحث الأول: دور الأطراف الخارجية في إدارة الأزمة الليبية

لا يختلف اثنان عن الدور الخارجي في الأزمة الليبية، حيث جعلها موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية محل اهتمام، كما كانت التهديدات التي وجهت لأوروبا ودول الجوار سببا في تدخلاتها التي لم تسفر إلا عن تعقيد الموقف، وبات واضحا للعيان أن التناحر الداخلي في ليبيا تدعمه وتحركه اصطفافات إقليمية ودولية تتفاعل ايجابا وسليبا حسب تقاطع المصالح، لذلك قبل التطرق للمبادرات لابد من الإشارة إلى القوى الخارجية المهتمة بالشأن الليبي وتحديد صفتها، ومن ثم التطرق إلى أهدافها لننتهي بتحليل مواقف المنظمات الدولية والإقليمية.

وقد أدى الصراع الليبي إلى استعراض نادر للوحدة بين القوى الأجنبية، في دعم العملية السياسية الليبية، وبعد فشل المؤسسات السياسية في صياغة توافق الآراء بات الدعم الدولي مرتكزا على المصالح، فقد كانت الثروات الليبية وفرص الاستثمارات داخل ليبيا موضوعا مستمرا بين الشبكات الاقتصادية عبر الوطنية قبل انهيار نظام معمر القذافي، إلا أنه نتيجة لسياسات هذا الأخير التي عارضت التواجد الأجنبي في الأراضي الليبية، وأثارت هيمنة القذافي انزعاج الدول الغربية، وعلى هذا فقد دعمت الثورة، وبمجرد سقوط النظام وجدت الفرصة للاستفادة من الموارد ومكاسب إعادة البناء والاستثمار حيث حث وزير الدفاع البريطاني **"فيليب هاموند"** الشركات على حزم أمتعتها والتوجه إلى ليبيا.[1]

المطلب الأول: تحديد الأطراف الخارجية الفاعلة في المشهد السياسي الليبي

يمكن تصنيف تدخل الدول في ليبيا بعد اسقاط القذافي إلى: [2]

- **دول تبنت دور ناعم/ Soft Role**: تدعم العملية السياسية السلمية وتقوم بأدوار دبلوماسية لدعم التحول الديمقراطي.

---

[1] Hakan Başpınar, **Libya : Politics and Energy**, Energy Policy Turkey : (august 2011)

[2] قاسم، **مرجع سابق**، ص. 64.

- **دول تبنت دور صلب/ Hard Role**: هي التي تمول الصراع الميداني في ليبيا بالسلاح والمال، كما وتقدم الدعم السياسي وتساهم في تأجيج الصراع، وانقسمت إلى تيارين تيار يدعم فايز السراج والأخر يدعم حفتر.

الفرع الأول: الأطراف المحايدة/ تبنت دور ناعم

يكمن التحدي الذي يواجه الأطراف المحايدة في إيجاد التوازن بين طموحات حفتر وتوجهات السراج والحاجة إلى رعاية دولة تعددية، ويمكن تصنيفها إلى دول وجهود المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة وهي تتمثل على العموم في الأمم المتحدة كهيئة دولية، الجزائر وتونس في الجوار المباشر، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا، ويمكن ضم الولايات المتحدة إلى هذه المجموعة لأن مواقفها من الصراع وأطرافه غامضة ومتناقضة، فأحيانا تنسق مع حكومة الوفاق وتعتبرها الشرعية، وأحيانا تنسق مع حفتر باعتباره شريكا في مكافحة الإرهاب.

ويتلخص موقف هذه المجموعة بشكل عام في الحرص على عدم انزلاق ليبيا إلى حالة الفوضى الشاملة، أو الخضوع إلى سيطرة بعض القوى والمكونات السياسية والمجتمعية وإقصاء أخرى، بما يتنافى مع متطلبات الاستقرار، تعمل على حل النزاع بالوساطة[*] بين الأطراف لتحقيق الاجماع والتوافق بشأن تطبيق خطة متفق عليها لاستكمال مسار التحول الديموقراطي في ليبيا.

أولا: الدول

1. الموقف الإيطالي

تبدو إيطاليا أكثر دول الاتحاد الأوروبي سلمية في الانخراط في الملف الليبي؛ تعد إيطاليا أهم شريك تجاري وسياسي أوروبي لليبيا منذ سنة 2008؛ ولذلك تنظر إلى ليبيا كعمق استراتيجي لعدة

[*] الوساطة يقصد بها سعي دولة لايجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر، وقد حققت اتفاقية لاهاي 1907 الخاصة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية القواعد المتعلقة بالوساطة. **للمزيد أنظر**: لؤي صيوح، رامي لايقة، بسام خضور، تسوية النزاعات الدولية باتباع الطرق السلمية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(41) العدد(2)، 2019، ص. 380.)

اعتبارات، من بينها البعدان الاقتصادي والأمني؛ ما يجعلها أكثر المعنيين باستقرار الأوضاع في ليبيا، حيث تمثل الرهانات الأمنية أهمية كبيرة إذ تعد أهم بلد مستقبل للمهاجرين؛ اتجهت إيطاليا مدعومة من الاتحاد الأوروبي نحو معالجة تداعيات غياب سلطة مركزية في ليبيا بخصوص الهجرة والإرهاب؛ وفي هذا السياق جاء توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية وحكومة فايز السراج في روما في 2017 لوقف الهجرة غير النظامية. [1]

أدركت السلطات الإيطالية أن مقاومة الهجرة تبدأ من الحدود الجنوبية الليبية، وليس على سواحل المتوسط أو المياه الإقليمية والدولية؛ ولتحقيق ذلك تتعامل إيطاليا مع أطراف ليبية عدة أكانت رسمية أو أهلية، في العاصمة، بنغازي وطبرق، وقبائل الحدود الليبية الجنوبية، وفي هذا السياق أبرمت اتفاقية الصلح بين قبائل الجنوب الليبي من التبو والعرب والطوارق في مارس 2017 تتعلق بمراقبة خمسة آلاف كيلومتر من الحدود الليبية الجنوبية، واستنادا إلى كل هذه المعطيات، يتضح أن موقف إيطاليا من الملف الليبي يقوم على التواصل المستمر مع كل الأطراف الليبية، وإن كانت تراهن أكثر على حكومة طرابلس، ومن يدعمها في غرب ليبيا.[2]

2. الموقف التونسي

للموقف التونسي يأتي في انسجام تام مع الجزائر، تتقارب مع حكومة الإنقاذ بطرابلس باعتبار أنها المسيطر على المنفذ الحدودي مع ليبيا والمتحكم في المنطقة الغربية التي تمثل شريانا حيويا للاقتصاد التونسي، وباعتبارها الطرف الأقدر على التنسيق مع الحكومة التونسية فيما يتعلق بملف الإرهاب الذي يمثل أولوية بالنسبة للتونسيين،[3] لكن دون تقديم أي دعم عسكري أو مالي، والتقارب كان من باب أنها الحكومة المعترف بها دوليا.

---

[1] السبيطلي، **مرجع سابق**، ص ص. 36-39.

[2] السبيطلي، **المرجع نفسه**، ص ص. 40-41.

[3] السنوسي بسيكري، **الأزمة الليبية ودول الجوار**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/04/13، ص. 03.

3. موقف الجزائر

كانت ليبيا في عهد القذافي قوة تعديلية متهورة استهجنتها الجزائر المؤيدة للوضع الراهن، إلا أن الجزائر لم تؤيد اسقاط القذافي ليست لاعتبارات صداقة مع القذافي وإنما خشية الفوضى التي ستخلفها الإطاحة به، ولم تعترف في البداية بالمجلس الوطني الانتقالي، ولم يظهر رد الفعل الجزائري للوضع في ليبيا إلا بعد حرب 2014،[1] وظل موقف الجزائر محكوما من مبادئ سياستها الخارجية (مبدأ عدم التدخل) مؤكدة أن الحل لابد أن يكون ليبي–ليبي وبطريقة سلمية حرصا على الوحدة الليبية، وبدأت المخاوف الجزائرية بعد حادثة تيقنتورين[*] في 2013 وجرى التحول في العقيدة الجزائرية واعتبرت الأزمة الليبية كجزء من هلال عدم استقرار يشمل أيضا شمال مالي، لتتبنى الوساطة لحل الأزمة الليبية، حيث وجدت أمامها عراقيل عدة .

يقوم نهج الجزائر في التعامل مع الأزمة الليبية في منح القابلين للتسوية السياسية قدرا من الاعتراف، ولا تعتبر حركة الاخوان المسلمين تيارا ارهابين كمصر والإمارات وإنما تيارا سياسيا شأنه مثل غيره، وتملك الجزائر قنوات تواصل مع بعض القبائل المقارحة والقذاذفة والتبو ومختلف فصائل الطوارق وورشفانة وورفلة والزنتان، [2] كما وتصر على عدم المشاركة في اللقاءات التي تدعو للحسم العسكري، بل تدعم المبادرات السلمية كمبادرة الاتحاد الإفريقي التي تنص على الحوار الجامع لكل الليبيين، وتركز الدبلوماسية الجزائرية على التنسيق الإقليمي مع دول الجوار والعمل على خلق مقاربات سياسية توافقية مشتركة لنجاح المرحلة الانتقالية، هادفة إلى حماية الوحدة الوطنية والترابية لليبيا، وعدم اقصاء أي طرف، وتمثلت مبررات الجزائر في موقفها هذا في تفادي التورط في النزاعات الأهلية، تعزيز التعاون الإقليمي، احتواء التهديدات الإرهابية،

---

[1] جلال حرشاوي، **قرب لا يبعث على الراحة: كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا، تقييم الأمن في شمال إفريقيا**، ورقة احاطة، (يوليو 2018)، ص. 09.

[*] **حادثة تيقنتورين 16/01/ 2013** : أسفر هجوم إرهابي على محلية عين أميناس استهدف منشأة غاز تيقنتورين عن مقتل 39 رهينة أجنبية وحارس أمن جزائري، وكانت الخلية المسؤولة عن العملية الإرهابية المدمرة، التي قادها أحد العناصر الجزائريين المخضرمين في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قد انطلقت من شمال مالي وسافرت عبر النيجر، وتوقفت في ليبيا، شمال غات، حيث جهزت وأطلقت الهجوم عبر الحدود على الأراضي الجزائرية، وأكد المسؤولون الجزائريون أن معظم الأسلحة المستخدمة من قبل المقاتلين كانت من مخزونات القذافي وإضافة إلى العديد من المواد الأخرى، كان الجهاديون في عين أميناس قد استولوا على ألغام أرضية بلجيكية الصنع من مخزونات القذافي، جلال حرشاوي، **مرجع سابق**، ص. 13.

[2] حرشاوي، **مرجع سابق**، ص. 16.

بناء مؤسسات ليبيا لقطع الطريق أمام تمدد وانتشار الجماعات المسلحة حتى تتمكن من حماية الحدود مساعدة ليبيا لإقامة حكومة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح وتمنع تدفقه نحو الجزائر.[1]

لعبت الجزائر دورا بارزا في محاربة ظاهرة الاتجار بالسلاح من خلال مراقبة الحدود الشاسعة التي وصلت إلى 6 آلاف كلم، حيث انتهجت استراتيجية تأمين الحدود بواسطة انتشار وحدات الجيش الوطني في المناطق الحيوية ومكافحة تنقل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر كل الحدود الجزائرية ولجأت إلى تفعيل التعاون الثنائي والجماعي مع دول الجوار في اطار دول الميدان الأربع (الجزائر– مالي– النيجر– موريتانيا) عبر إعطاء ديناميكية لقيادة الأركان العملياتية المشتركة (تمنراست) أو من خلال اللقاءات الثلاثية كما تم في لقاء غدامس بين الجزائر ليبيا وتونس.[2]

4. الموقف الأمريكي

تخضع السياسات الغربية والروسية المتصلة بالملف الليبي لاعتبارات عدة، أهمها ملف الإرهاب، والهجرة غير القانونية، والنفط، وتختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى؛ فروسيا وأمريكا ليستا معنيتين بملف الهجرة وتدفق المهاجرين نحو الضفة الشمالية للحوض الغربي من البحر المتوسط، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ترقب بقلق بالغ تمدد ونشاط الجماعات الدينية المتشددة في ليبيا والمناطق المحيطة.[3]

تسعى الولايات المتحدة إلى القيادة من الخلف فيما يتعلق بالشأن الليبي مستفيدة من حلفائها الأوروبيين لتجنب الصدام المباشر مع الأطراف الليبية الرئيسية، فقد جاءت الاستجابة الأمريكية لما يجري في ليبيا على قدر كبير من التحفظ عبر سياسات حذرة، بحيث لم تنحز لأي من الطرفين، الأمر الذي جعل الكثير من المتتبعين يعتبرون أن الولايات المتحدة لم تتبنى موقفا حاسما من الصراع، لكن في حقيقة الأمر ما هو إلا انتقائية في معالجة الملف الليبي.[4]

---

[1] معو، حمايزية، **مرجع سابق**، ص ص. 88–90.

[2] صايج، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، **مرجع سابق**، ص. 37.

[3] السبيطلي، **مرجع سابق**، ص. 29.

[4] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، **حسابات أمريكية حذرة تجاه الأزمة الليبية**، تقديرات مصرية، ع. 06، مصر: (15يوليو2020)، ص ص. 10–13.

وجه دونالد ترامب سياساته نحو المنطقة من خلال إلزام الطرف الأوروبي بالحالة الليبية، فقد اعتبر أن الشأن الليبي يعتبر شأن أوروبي خالص لا علاقة للولايات المتحدة به ولن تسمح باستغلالها مرة أخرى تطبيقا لبرنامجه" أمريكا أولا"، [1] تتعاون أمريكا مع الجيش في بنغازي، كما تتعاون مع بعض قوات المنطقة الغربية ولا سيما مصراتة في حربهم ضد(القاعدة)و(داعش)، ولكنه تعاون محدد ومؤقت، وفي الوقت ذاته يراهنون على نجاح الحل السياسي الذي تمثله حكومة السراج، إلا أن تنامي نفوذ المشير حفتر، وتقدمه في الشرق، وخصوصا سيطرته على الهلال النفطي، زاد من أهميته في نظرهم؛ فانخرطوا في مسار حول ضرورة مشاركة حفتر في أي حل تفاوضي مستقبلي.[2]

ساهم غياب الاستراتيجية الأميركية في ليبيا في زيادة التنافس بين القوى الإقليمية على الساحة الليبية وأربكها، إضافة إلى تحفيز قوى دولية أخرى للتدخل؛[3] مواقف الولايات المتحدة تؤكد رفضها المتكرر لفرض أي حل عسكري للصراع الدائر في ليبيا لصالح أي من الطرفين المتقاتلين، حيث جاءت الضغوط الأمريكية على الجيش الوطني الليبي بداية من نوفمبر 2019 في سياق الإعداد لمؤتمر برلين لإعادة طرح سبل التسوية السلمية للصراع في ليبيا، وتسكت الولايات المتحدة عن التدخل التركي على اعتباره حليفا عسكريا في منظمة حلف شمال الأطلسي حيث تركت السياسة العدائية التركية عنصرا موازنا للتدخلات العسكرية الروسية المتنامية في الشرق الليبي خاصة.[4]

تعتبر الحكومة الأمريكية أن احتواء حالة عدم الاستقرار في ليبيا يشكل واحدا من خمسة خطوط عريضة للجهود التي تم تحديدها في خطط "أفريكوم" التي تمتد لخمسة أعوام، كما أشارت إلى خطط أكثر تحديدا في الأمدين القريب والمتوسط لاحتواء وتحلل تنظيم الدولة الإسلامية.

---

[1] بونيف، **مرجع سابق**، ص. 253.

[2] السبيطلي، **مرجع سابق**، ص. 35.

[3] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، حسابات أمريكية" حذرة "تجاه الأزمة الليبية، **مرجع سابق**، ص ص. 10-11.

[4] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، حسابات أمريكية" حذرة "تجاه الأزمة الليبية، **المرجع نفسه**، ص ص. 12-13.

ثانيا: المنظمات الإقليمية والدولية

1. دور الأمم المتحدة

قامت الأمم المتحدة بجهود لحل الأزمة الليبية وتوقيف تداعياتها على منطقة المتوسط ككل؛ وعمل الأمم المتحدة جاء في إطار بعثة الأمم المتحدة في ليبيا UNSMIL [*1] التي قامت بالعديد من الجولات والمفاوضات وسنتطرق لأهم لحوارات التي قادتها الأمم المتحدة أو تبنتها الدول والمنظمات الإقليمية برعاية الأمم المتحدة منها:

- **اتفاق الصخيرات**/Sauces Agreement

رعت الأمم المتحدة جولات الحوار بين الفرقاء، حيث شهد عام 2015 العديد من المفاوضات الأممية للاتفاق على تقاسم السلطة بين الأطراف المتصارعة ليتم اتفاق الصخيرات **(انظر الشكل الموالي)**، وحاولت الأمم المتحدة تبني نهج جديد منذ 2017 في جهود في عملية السلام، حيث حرص غسان سلامة على قطع الطريق أمام تعدد المسارات وحصرها في الرباعي (الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والجامعة

(*) **بعثة الأمم المتحدة في ليبيا UNSMIL:** بعثة سياسية خاصة متكاملة، تم إنشاؤها في 16 /09/ 2011، فوض مجلس الأمن Security Council بقرار رقم 2009 بعثة الأمم للدعم في ليبيا UN Support Mission Ian Martin Resolution in Libya (UNSMIL) بقيادة المبعوث الخاص للأمي العام للأمم المتحدة (إيان مارتن/ Special Representative) لتقديم الدعم للجهود الليبية في إرساء الأمن والانتقال الديموقراطي بناء على طلب من السلطات الليبية، لدعم السلطات الانتقالية الجديدة في البلاد في جهودها خلال مرحلة ما بعد النزاع، وقام مجلس الأمن بتعديل ولاية البعثة وتمديدها من خلال قرارات2022 (2011)،2040(2012)، 2095(2023)، 2144(2014)، 2238(2015)، 2323(2016)، 2376(2017) وفي كل مرة ينص قرار من مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة إلى غاية حل الوضع الفوضوي في ليبيا وقد تعاقب عدة رؤساء للبعثة منذ 2011–2020. للمزيد ينظر موقع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا على الرابط: https://unsmil.unmissions.org/ar

(1) الحسين الشيخ العلوي، **مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/12/13، ص.02.[1]

العربية، والاتحاد الأوروبي.)، فضلا على الصرامة في التعاطي مع الفرقاء الليبيين، [1] وسعى غسان لتسوية الأزمة الليبية من خلال ثلاث مراحل:[2]

1) مرحلة تعديل اتفاق الصخيرات: الذي اعتبره أرضية المضي لتحقيق التوافق السياسي
2) مرحلة ابرام مؤتمر وطني للمصالحة: لجمع الفرقاء والأطراف التي تم استبعادها من قبل
3) مرحلة استفتاء على الدستور وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية

وفي ظل السياق المليء بالفاعلين السياسيين والقبليين والجهويين تواصل بعثة الأمم المتحدة الدعم في ليبيا، التنسيق ومتابعة الحوارات، وإجراء اللقاءات والتواصل مع الجميع دون استثناء، بمن فيهم أنصار النظام السابق، وتفطن إلى أن الحساسية الجهوية في ليبيا مسألة لا يمكن تجاوزها، لان تجاوزها يعني بروز اتجاهات أكثر تشددا.

[1] **مبادرات تسوية الأزمة الليبية:** المبادرة المصرية، مبادرة الاتحاد الأوروبي، مبادرة دول الجوار"الجزائر–تونس–مصر"، المبادرة الهولدية، المبادرة الإيطالية، المسار "الروسي–السعودي–المصري"، والمسار الفرنسي–البريطاني.

[2] العلوي، **مرجع سابق**، ص ص. 03–04.

الشكل رقم (17): مراحل اتفاق الصخيرات

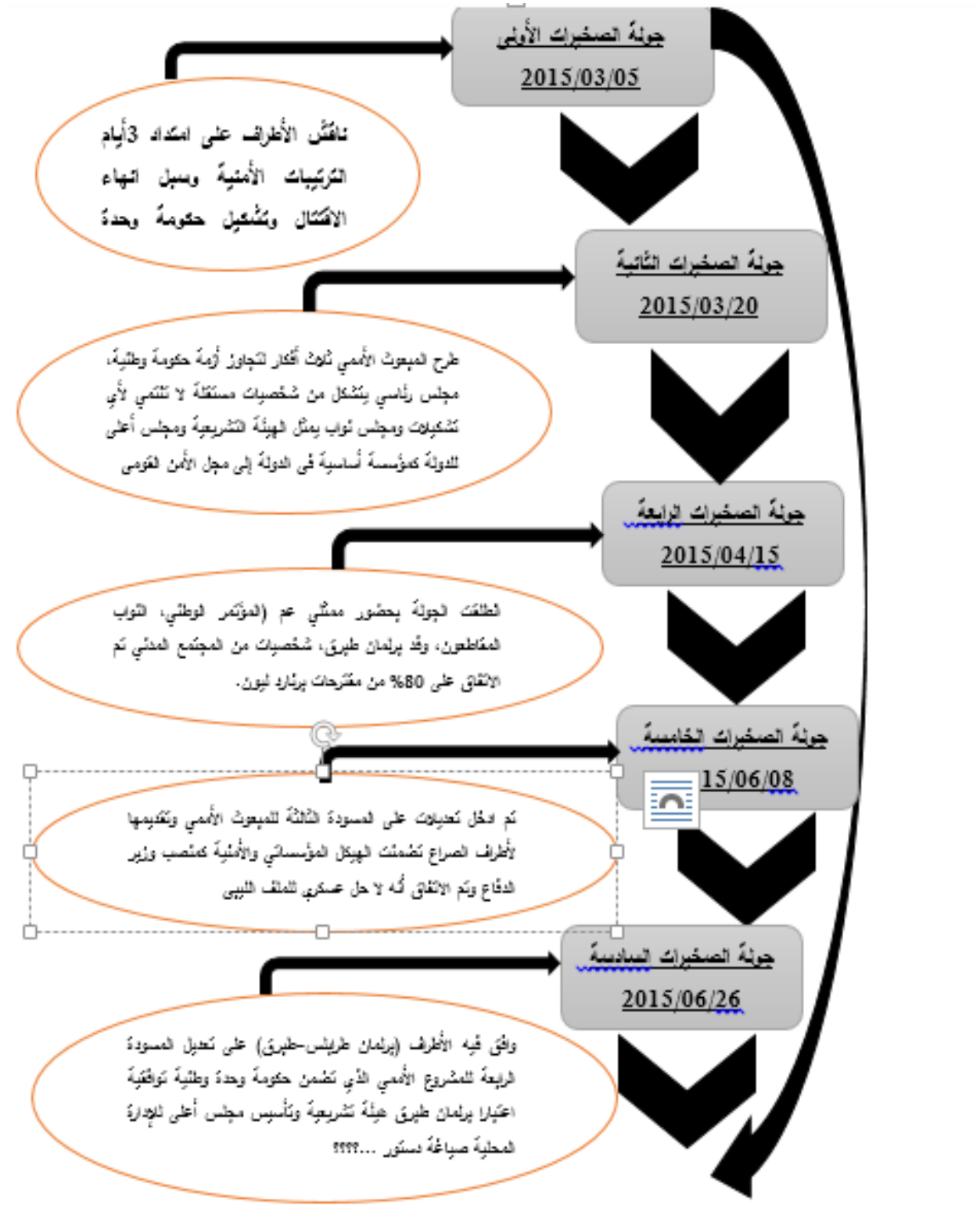

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة

2. الاتحاد الإفريقي

يواجه الاتحاد الإفريقي الكثير من العوائق التي تقيض من دوره في التعامل مع القضايا الإفريقية بجدية وحسم، وتتوزع هذه الحواجز على عدة أصعدة منها ما هو داخلي مرتبط بالدول الإفريقية ومنها ما يخضع لعوامل خارجية، تضاعفت مع سقوط القذافي وتعود عدم فاعليته ولعبه لدور إلى الانقسامات السياسية على مستوى الدول الأطراف فيما يخص النزاع في ليبيا، انعكست هذه الاختلافات في غياب أجندة واحدة وتوافقا في الرؤى، فغالبا ما يخضع الاتحاد في دوراته لتوجهات رئيس الاتحاد وفيما يتعلق بالملف الليبي عندما تولت مصر رئاسة الاتحاد ولكونها كانت تنحاز لطرف دون غيره، وبالتالي تقاطع مواقفها مع دول إفريقية أخرى ما جعل التوصل إلى اتفاق أو مبادرة لحل الأزمة أمرا مستحيلا بسبب عدم وجود أرضية مشتركة في التوجهات السياسية بشأن مسارات الحل.

إلى جانب ذلك يعاني الاتحاد من غياب الاندماج ومشكل التبعية حيث غالبا ما تكون الدول الإفريقية تابعة اقتصاديا وسياسيا لأطراف خارجية الأمر الذي يجعل توجها ووفقا للتوجه الغربي التابعة له، وغالبا ما يخلق الدور الأوروبي في إفريقيا حاجزا أمام أي جهد افريقي للاتحاد للوساطة أو الحلول البناءة للأزمات الإفريقية، وتم تجاهل جهود السلام للاتحاد الإفريقي المتعلقة بليبيا منذ الأيام الأولى للثورة.

3. الدول المغاربية

محور الجزائر –موريتانيا–المغرب–تونس كانت منذ البداية ضد أي تدخل خوفا من تداعياته على المنطقة ولا تميل لأي جهة، بعد سقوط القذافي دعت كافة أطراف الصراع إلى تسوية سياسية وبناء مؤسسات دستورية تعكس تطلعات الليبيين [1] ظل هذا المحور متمسكا بالحل السياسي، في حين ظلت المغرب في أريحية بحكم الجغرافيا، واستمرت تونس على نفس المسافة مع كافة الأطراف، وبذلك فدول الجوار تسعى إلى سياسة إزالة التصعيد من أهم ما جاء به ما يلي:

[1] مصدق، **مرجع سابق**.

- **حوار غدامس**

انطلق الحوار في 09/29/ بغدامس على حدود الجزائر برعاية أممية، ركز الحوار على من بيده الشرعية ولو مؤقتا وهم أعضاء مجلس النواب الليبي وتجاهل باقي الأطراف الميدانية وتجاهل المؤتمر الوطني العام،[1] الأمر الذي جعل مخرجاته فاشلة ولم تحض بالقبول.

- **إعلان القاهرة**

شاركت مصر في بعض المؤتمرات الدولية التي خصصت للأزمة الليبية، ومنها :مجموعة أصدقاء ليبيا التي اجتمعت في روما في شهر مارس 2014 وكذلك مؤتمر مدريد للأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا خلال شهر سبتمبر2014. [2]

4. مبادرات الجامعة العربية

لا يختلف دور الجامعة العربية عن الدور الإفريقي غير أنها اكتفت بالعديد من القرارات[*] التي لا تضيف شيئا إيجابيا للواقع الليبي.

5. الاتحاد الأوروبي

يعقد العنف وانعدام الأمن في ليبيا المحاولات الدولية لمساعدة الشركاء الليبيين في جهود بناء السلم وتحسين التنسيق بين الأطراف الليبية المعنية، وبالنظر لأوروبا فالسياسة الأوروبية للجوار تهدف إلى صناعة جيران جدد ليسوا بالأعداد غير أنهم ليسوا بمنزلة العضو في الاتحاد الأوروبي، في ماي 2015، أنشأ الاتحاد الأوروبي **(قوة بحرية/EUNAVFOR Med)** لكسر النموذج التجاري للمهربين والمتاجرين بالبشر، واعتبارا من مارس 2016، دعمت 24 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي بعثة الاتحاد الأوروبي والتي

---

[1] هشام الشلوي، **حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة**، مركز الجزيرة للدراسات: سلسة تقارير، 2014/10/14، ص.05.

[2] السبيطلي، **مرجع سابق**، ص ص. 24-25.

[*] **للمزيد حول قرارات جامعة الدول العربية بشأن ليبيا، ينظر:** قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية نشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا، ملف وثائقي، 2011/02/22-2019/09/10، الأمانة العامة، القاهرة 2011.

أكملت 55 عملية إنقاذ على الأقل، وحتى فيفري 2016، أنقذت ما يقدر بنحو 9,600 شخص في البحر.[1]

في إطار علاقة دول أوروبا مع دول المتوسط نجد أن الاتحاد الأوروبي تبنى عدة مبادرات إقليمية (حوار اتحاد أوروبا الغربية UEO، مسار برشلونة، السياسات الأوروبية لدول الجوار PEV، الحوار الأمني حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع PESC) والأوروأطنطية، التي كانت كلها مبادرات شاملة جاءت لمجموع دول الجوار المتوسطي إلى جانب مبادرات مجموعة (5+5) الذي يعتبر الإطار الوحيد لغرب المتوسط، علما أنها مبادرات تنظم فيها مجموعة الدول المغاربية بصفة انفرادية غير أن ما يميزه هذه الأطر هو وجود خاصية مغاربية بامتياز،[2] وفيما يتعلق بالأزمة الليبية من أهم المبادرات مؤتمر باليرمو ومؤتمر برلين:

- **مؤتمر باليرمو**

عقد يومي 12 و13 /11/ 2018 في إيطاليا بحضور أطراف الأزمة الليبية وعدد من القوى الإقليمية والدولية ودول الجوار الليبي، والذي أكد على أهمية احترام نتائج الانتخابات، ومحاسبة أولئك الذين يُعرقلون إجراءها، وشدد المؤتمر على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات) كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا.[3]

- **مؤتمر برلين**

انعقد في 19 /01/ 2020 بمشاركة 11 دولة معنية بالأزمة الليبية، بعد إخفاق محاولة موسكو وأنقرة تثبيت اتفاق لوقف القتال، ثم جاء انعقاد مؤتمر برلين 2 وسط سياق مختلف لما كان عليه الوضع

---

[1] Blanchar, **Op. Cit**, p. 12.

[2] البح، **مرجع سابق**، ص. 147.

[3] محمد خلفان الصوافي، الأزمة الليبية: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، تم إطلاع: 2021/11/12، على الرابط: https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%

خلال النسخة الأولى من هذا المؤتمر في العام الماضي، وذلك في ظل التحولات التي تشهدها البيئة الداخلية والخارجية المرتبطة بالأزمة الليبية وتفاعلاتها، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:[1]

- حضور ليبي مغاير،
- انخراط أمريكي متصاعد،
- سيولة أمنية مقلقة،
- تراجع مؤشرات العسكرة،

وتمثلت أبرز التحديات التي عرقلت تطبيق المؤتمر في الشكل الموالي

الشكل رقم (18): ابرز تحديات تنفيذ بنود اتفاق برلين

المصدر: أحمد قاسم حسين، **المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص. 10.

[1] محمود قاسم، **مخرجات مؤتمر برلين... حل أم تعقيد لأزمة ليبيا**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021، على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6391

ويمكن تحديد أهم المؤتمرات الدولية حول الأزمة الليبية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): مؤتمرات حل القضية الليبية

المؤتمر/ الاتفاق	التاريخ	القضايا الخلافية (دستورية، قانونية، سياسية)
الاتفاق السياسي الليبي "الصخيرات"	2015	• المادة 8[27] • المادة 13[28] • لم يمنح البرلمان الثقة لحكومة الوفاق الوطني
مؤتمر باريس	2018	• موعد الانتخابات • عدم الاعتراف بحكومة الوفاق • انحياز باريس إلى خليفة حفتر
مؤتمر باليرمو	2018	• توصيات عامة لم تشتمل على قضايا تفصيلية • التنافس الفرنسي - الإيطالي على إدارة الملف الليبي
لقاء أبوظبي	2019	• توحيد المؤسسة العسكرية على نحو يمكّن حفتر من السيطرة على القرار السياسي والأمني في البلاد • رفض المجلس الرئاسي
مؤتمر برلين (1-2)	2021/2020	• الآجال الزمنية لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وفق خارطة الطريق • خروج القوات الأجنبية والمرتزقة (روسيا، تركيا، الإمارات)
مسار جنيف	2021/6/2	• القاعدة الدستورية التي ستجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بموجبها • توحيد المؤسسة العسكرية

المصدر: قاسم، **المكان نفسه**.

الفرع الثاني: التيار الداعم لخليفة حفتر

تأتي الغالبية العظمى من التدخل الخارجي في ليبيا من مؤيدي حفتر، خاصة منذ 2017، حيث دعمن الكثير من الأطراف حملته العسكرية ودعمه، على الرغم من افتقاره الواضح إلى الالتزام بعملية الأمم المتحدة،[1] حيث يتمتع بدعم متنوع وصريح من روسيا، الإمارات، مصر، وفرنسا، ومحتشم من قبل الولايات المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب يرى هذا التيار نفسه يمثل الشرعية بدعمه للجيش بدعوى مواجهة الإرهاب، ساعد هذا الدعم لحفتر على مقاومة الضغط للانخراط سياسيا مع الأمم المتحدة والفصائل الليبية.[2]

أولا: الدول المساندة لحفتر

1. **الموقف الروسي:** على الرغم من إعلان موسكو الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني، إلا أن موسكو تتجه نحو دعم خليفة حفتر؛ كانت روسيا على قدر عظيم من الأهمية فيما يتصل بنجاح حفتر، حيث قدمت له المساعدات العسكرية في هيئة مستشارين، تدريب صيانة الاسلحة، وساعدته ماليا، وقامت روسيا بدعم سياسي من خلال حظر بيان المجلس الذي هدف إلى معارضة هجوم حفتر وتحميله مسؤولية بدء الاعمال العدائية، كان يمكن أن يفتح البيان المجال لمزيد من الإجراءات من جانب مجلس الامن.[3]
2. **الدور المصري:** تلعب مصر دورا نشطا في تقديم الدعم المادي، واللوجيستي، والسياسي لحفتر وتشاركه حتى في المواجهة العسكرية؛ وبدا ذلك واضحا في 2015 أجرت سلسلة من الهجمات الجوية على مواقع تنظيم الدولة الإسلامية مبررة دعمها بالحاجة إلى تخليص ليبيا من العناصر المتطرفة.
3. **موقف تشاد:** تعد تشاد إحدى أهم دول الجوار الليبي من الجنوب، ويعد الشريط الحدودي الذي يبلغ1055 كلم بين البلدين من أطول حدود ليبيا مع دول الجوار بعد مصر (حدود ليبيا مع مصر

(1) Tarek Megerisi, **Libya's Global Civil War**, Policy Brief,European Council on Foriegn Relation : June2019
(2) Megerisi, **Loc.Cit**.
(3) Megerisi, **Loc.Cit**.

تبلغ 1150 كم)، وتعيش البيئة السكانية في هذه المنطقة تعيش تداخلا بين ثلاث دول هي :تشاد، وليبيا، والسودان؛ اتخذ التعاون مع بين حفتر والرئيس التشادي إدريس ديبي اتخذ أشكالا مختلفة، من بينها الدعم العسكري والمساندة الدبلوماسية. [1]

4. **الإمارات العربية المتحدة:** بدورها تدعم حفتر؛ عززت القدرات العسكرية ببناء منشآت في قاعدة الخديم الجوية بالإضافة إلى قاعدة دعمه السياسي بالقرب من مدينة مرج الليبية في الشمال الشرقي، ساهمت في نجاح حفتر العسكري في بنغازي ودرنة، وفي جهوده الرامية إلى الحفاظ على السيطرة على هلال النفط في شرق ليبيا، وتقف وراء الدعاية المؤيدة لحفتر، حيث تسيطر على المشهد الإعلامي الليبي لتعزيز صورة حفتر العامة، وتوليد الدعم الشعبي له، ومن ماي2017، اتخذت نهجا مباشرا في رفع حفتر إلى السلطة، واستضافة الاجتماعات، هادفة إلى إضفاء الشرعية والحصول على دعم أممي لبلوغ اتفاق سياسي يعين حفتر زعيما لليبيا بحكم الأمر الواقع،[2] وقدمت له شحنات من الأسلحة والإمدادات، وشاركته سلسلة من الغارات بطائرات بدون طيار على طرابلس، وتقديم المشورة الاستراتيجية وتعتبر الحملة جزء من صراع لتحرير طرابلس من المليشيات الإجرامية والإرهابيين.[3]

5. **الدعم الفرنسي:** شأنها شأن روسيا، تدعم فرنسا خليفة حفتر وتقدم له الدعم السياسي والعسكري وحتى المالي، من أجل لتعظيم مصالحها الاقتصادية ومواجهة تحدياتها الاستراتيجية على المستوى الدولي.

ثانيا: الأسباب الدافعة لدعم حفتر

يأتي هذا الدعم لتحقيق مكاسب في إطار سياسي، عسكري، أمني، ايديولوجي، واقتصادي.

---

[1] محمد السبيطلي، **الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض: (يوليو2017)، ص ص. 26-27.

[2] Megerisi, **Op. Cit.**

[3] Megerisi, **Ibdid.**

1. على المستوى الجيوسياسي

تأتي استراتيجية روسيا تجاه ليبيا في سياق سياسة إعادة توازنات القوى؛ في إطار أحداث 2011 لم تكن ليبيا ذات أولوية بالنسبة لموسكو إذ تعاملت كأزمة داخلية، فيما بعد دعمت بعض قرارات مجلس الأمن حول ليبيا، من جانب آخر اتخذ حفتر نهجا مماثلا بالترويج لفكرة أنه سوف يقيم علاقة أوثق مع روسيا بغية كسب تنازلات من الأطراف الغربيةترى موسكو أن الصراع في ليبيا، شأنه في ذلك شأن الأزمات الأخرى في المنطقة، لزيادة نفوذها، وتأمين دور رئيسي لنفسها بعد احلال السلام، وكلما طال أمد الصراع كلما تعاظمت فرص روسيا لزيادة هذا النفوذ، [1] من خلال المزج بين آليات القوة الناعمة والصلبة لتكون فاعلا ومنافسا للقوى الغربية في الملف الليبي،[2] بحيث تضمن عودتها إلى ليبيا إثبات حضورها في المنطقة التي تعتبر امتدادا للنفوذ الغربي في وقت يشهد فيه القرار الغربي بعض التردد، كما وتسعى إلى توظيف الخلافات الراهنة بين القوى الأوروبية– وخاصة فرنسا وتركيا حول ليبيا – لصالحها.

تأسيس وجود مستدام في المتوسط الذي أصبح من أهم المعابر البحرية ذات الثقل الاستراتيجي في معادلة توازن القوى في المنطقة، وذلك من خال التمركز في ميناءَيْ طبرق ودرنة، بالتوازي مع تواجدها بميناءَيْ طرطوس وحميميم في سوريا المطلين على المياه الدافئة في المتوسط،[3] ويمثل التواجد الروسي في منطقة الجفرة هدف أساسي فهي ذات أهمية بالغة لأنها تقع بوسط ليبيا، وتربط الجنوب بالشمال عبر شبكة من الطرق الرئيسية وبقربها تقع حقول نفطية، وهي تعتبر العاصمة العسكرية للنظام الليبي في عهد القذافي، وبها مخازن للأسلحة ومطار عسكري.

يعود التدخل الخليجي إلى رغبة الدول الخليجية في تجنب تكرار السيناريو العراقي الذي انفردت الولايات المتحدة في صناعته، فالأزمات التي يعانيها العراق اليوم والانسحاب السياسي الأمريكي لصالح أطراف إقليمية خلق أفضلية لقوى أخرى (إيران وتركيا والكيان الصهيوني) على حساب دول الخليج. [4]

---

[1] Baspinar, **Op.Cit**.

[2] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، **أبعاد المصالح المتشابكة للدور الروسي في ليبيا**، ع. 06، مصر: (15يوليو2020)، ص ص. 20-21.

[3] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، **مرجع سابق**، ص. 21.

[4] بونيف سامي محمد، "الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، **دفاتر السياسة والقانون**، م.12، ع. 01، الجزائر:(2020)، ص. 252.

أما فيما يتعلق بالموقف التشادي ثمة التقاء مصالح واضحا بين قائد عملية الكرامة من جهة، والرئيس التشادي من جهة أخرى؛ لمواجهة الوضع في جنوب ليبيا، وترى أن مواقفه السياسية وأسلوبه العسكري مكملة لرؤيتها؛ في حين يمثل الوضع الليبي أحد أهم التحديات الاستراتيجية للدولة المصرية؛ وذلك لاعتبارات عدّة، منها :الجغرافي والسياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي.

2. على المستوى الإيديولوجي

يهدف دعم حفتر إلى منع نجاح أي تجربة إسلام سياسي في ليبيا على شاكلة حزب العدالة والتنمية التركي، والإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس إلى الحكم، إن جوهر هذا الدعم يتألف من دول تشترك في رؤية سياسية عريضة تتلخص في التراجع عن سياسات الانتفاضات العربية، وخاصة القوى الديمقراطية والمناصرة للإسلام، ودعم الحكام المستبدين الذين يمكنهم الانضمام إلى نظام إقليمي جديد.

بالنسبة لروسيا يتواجد حوالي 20 مليون مسلم في روسيا ذات أفكار متطرفة تخاف منهم روسيا، حيث أن الغرب غالبا ما يستعملون هذه الجماعات لمحاربتها وهو الأمر الذي يجعلها تعارض أي فكر مشابه له في أي منطقة في العالم، فهي تحارب لذات الأمر في سوريا في جبهات متقدمة حتى لا تتقدم إلى أراضيها.

إن موقف مصر جاء لمنع اعتلاء تيار الإخوان المسلمين سدة الحكم ومساعدة حفتر لتكرار سيناريو مصر؛[1] فالقيادة المصرية تخطط إلى تجسيد فكرة محورية تمكن من تشكيل نظام سياسي ليبي على شاكلة النظام السياسي المصري بعد جوان 2013، ويأتي ذلك ضمن الاتجاه العام للسلطات المصرية بدعم موجة الثورات المضادة للربيع العربي، ويشترك كل من السيسي وحفتر ذي الخلفية العسكرية واتفاقهما على عسكرة السياسة،[2] إذ تعد النزعة العسكرية الترياق الوحيد للتهديد الإسلامي الوجودي.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **الأزمة الليبية :غياب جماعي وخلافات ثنائية**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع.06، (سبتمبر 2011)، ص. 07.

[2] بالجيلاني، **مرجع سابق**، ص. 111.

تحولت ليبيا إلى هاجس أمني معقد وخطير لنظام الرئيس السيسي الذي وجد نفسه في مواجهة شاملة أمنيا وسياسيا مع بعض أهم فصائل الإسلام السياسي وبالتالي ازدادت الخشية من تعاون خصوم النظام الجديد في مصر من إسلاميي البلدين، [1] وفي ما يتعلق بالإمارات فمنذ عام 2011، وضعت نفسها في طليعة معركة إقليمية ضد الانتفاضات العربية والجماعات الإسلامية السياسية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، التي سعت إلى دفعها إلى الوراء،[2] إذ يشكل الإسلام السياسي مصدر خطر على نظامها واستمرارها.

3. على المستوى العسكري – الأمني

تفضل روسيا شخصية عسكرية قادرة على توجيه مصالحها مثل حفتر، وتعتزم على ابرام صفقات الأسلحة التي ينوي الجيش الليبي بعد رفع الحظر الدولي عنه، وقد أوضح المبعوث الأممي غسان سلامة أن القوات العسكرية الروسية أسهمت في تغيير التوازن الاستراتيجي، تسعى روسيا إلى إعلاء شأن حفتر في ليبيا خدمة لأجندتها هناك، فهي تأمل في الحصول على امتيازات عسكرية كقاعدة عسكرية في شواطئ ليبيا.[3]

تكمن مصلحة مصر في ليبيا في حماية أمنها القومي وحدودها الجغرافية، وهي لا تثق بحكومة الوفاق الوطني لتورطها مع تركيا،[4] في عام 2014 حددت حدودها الصحراوية مع ليبيا باعتبارها نقطة ضعف ساهمت في تزايد الهجمات الإرهابية على التمرد في شبه جزيرة سيناء، وكان حفتر حليفا طبيعيا للقاهرة بسبب موقع قواته قرب الحدود المصرية،[5] بالنسبة لفرنسا ترى حفتر شريكا واعدا في نهجها الأمني والإقليمي، نفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي يوحي صمتها تجاه توسع حفتر أنها تدعمه

---

[1] السبيطلي، **مرجع سابق**، ص ص. 24-25.

[2] Megerisi, **Op.Cit**.

[3] (وهري، 2020)

[4] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، **هل تخوض مصر حربا في ليبيا؟** رؤية لكارينجي، ع. 06، مصر: (15يوليو2020)، ص ص. 66.

[5] Megerisi, **Op.Cit**.

لاعتبارات تتعلق بمكافحة الإرهاب واعتبارات أخرى تتعلق في أن إطالة الصراع يضمن تحقيق مصالح القوى الكبرى.

4. على المستوى الاقتصادي

يرجع التصعيد الحاصل في ليبيا مؤخرا إلى التدخل الروسي، فموسكو تطمح أن يكون لها النصيب الأوفر في الثروات الباطنية هناك وفي عقود إعادة الإعمار، حيث ثمة مساعي روسية لبناء شراكات اقتصادية وتجارية خاصة في قطاع الطاقة، بجانب المشاركة في عمليات البحث والتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وحماية استثمارات الشركات الروسية (غاز بروم)، علاوة على تأمين خطوط نقل الغاز وتطويرها، كما أن السيطرة والتحكم في إنتاج النفط والغاز الليبي سيؤثر بشكل كبير على الأسعار العالمية التي تضررت.[1]

تتعدد المصالح الاقتصادية المصرية في ليبيا، لما توفره الأخيرة من فرص للعمالة والمقاولين المصريين، كما تأمل القاهرة في أن تدعم ليبيا المستقرة الاقتصاد المصري المتعثر وتحافظ على المعروض من النفط المدعوم الذي اعتمدت عليه منذ حرب الخليج الأولى، ولقد دفعت هذه الاعتبارات مصر إلى الاستثمار بكثافة في حفتر،[2] فضلا على أن الموقع الجغرافي لليبيا يجعل من المهم بالنسبة للخطة الاقتصادية في الإمارات العربية أن تهيمن على ممرات الشحن التي تتدفق إلى البحر الأبيض المتوسط، كون أن موارد الطاقة في ليبيا تحتاج إلى إعادة بناء، وكل من المجالين تتخصص فيه الإمارات المتحدة، وبدعم حفتر تسعى للسيطرة على الاستثمارات الليبية واستغلال الفرص في ليبيا الجديدة، كما تعمل على تصدير محمد جبريل سفير ليبيا بالإمارات كوجه سياسي للعب دور محوري في ليبيا المستقبلية،[3] وترى الإمارات في الدور القطري تهديدا مباشرا لدورها و مكانتها السياسية والاقتصادية في شمال إفريقيا.

---

[1] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، **أبعاد المصالح المتشابكة للدور الروسي في ليبيا**، ص ص. 20-21.

[2] Megerisi, **Op.Cit**.

[3] Megerisi, **Op.Cit**.

الفرع الثالث: الأطراف الداعم لفايز السراج

أولا: الدول المساندة لفايز السراج

1. تركيا

بداية العلاقات التركية الليبية كانت منذ العهد العثماني لكنها تراجعت بعد سقوط الخلافة العثمانية وفي فترة الحكم الملكي لتعود العلاقات بشكل بارز في 1974 أثناء العملية العسكرية التركية في قبرص التي تلقت فيها الدعم من ليبيا، وتم بسرعة إنشاء حجم تجاري بين البلدين، ففي 1978 تم منح القروض للعديد من المنظمات مثل البنك المركزي التركي، الخطوط الجوية التركية، البنك الزراعي، وتمكين العمال الأتراك من العمل في ليبيا، [1] وتعززت العلاقات بعد ذلك بعديد من المشاريع المختلفة؛ ففي عام حصلت تركيا على مبلغ ضخم من عقود البناء في ليبيا في عام 2010، وضخ المستثمرون الأتراك مليارات الدولارات، حيث وقعت شركات الأعمال التركية على نحو 304 عقد تجاري في ليبيا،[2] فقد كانت ليبيا أول سوق يدخل فيها مقاولون أتراك في عام 1972.

تميز الموقف التركي في بداية الثورة بالحياد متسقا مع الموقف الدولي والإقليمي الداعي إلى وقف العنف ضد المدنيين وحفاظا على مصالحها، دأبت تركيا على توضيح مواقفها اتجاه الأحداث في ليبيا،[*] [3] وقد مرت السياسة التركية بثلاث مراحل:

---

[1] Tankut Öztaş, Ferhat Pola, **Turkey - Libya Relations : Economic and Strategic Imperatives**, (World Research Center) : 2019, p. 08

[2] Arab Center for Research and Policy Studies, Unit for Political Studies**, Turkey'sGrowing Role in Libya: Motives,** Background and Responses : (15 January 2020), p. 01

[*] فبعد فرض حظر الطيران أعربت عن معارضتها لفرض الحظر من خلال تصريح رئيس لوزراء التركي **(أردوغان)** في منتدى قادة التغيير في اسطنبول 03/14/ 2011 بقوله: **"إن التدخل العسكري من قبل الناتو أو أي دولة أخرى ستنجم عنه آثار عكسية تماما"** وفي 03/15/ 2011 أوضح أردوغان موقف تركيا في خطابه أمام البرلمان التركي وقال بأن موقف تركيا واضح ويتلخص في عبارتي هما **"لسنا مع النفط" و"لا نريد لتجار الأسلحة أن يكسبوا من اقتتال الإخوة'**، فيما بعد أبدت تركيا تأييدها للقرار 1973 من خلال تصريح أردغان عقب صدور القرار في 03/18/ 2011 بقوله: **"إن هذا القرار يجب أن يطبق فورا"، وطالبت بوقف إطلاق النار"**، كما وأكدت ضرورة التزام الناتو ببعض الشروط قبل التدخل واتخاذ كافة التدابير الكفيلة بمنع تضرر المدنيين وتنفيذ العمليات بالإجماع وبناء على موافقة مجلس الناتو على شروط تركيا منح البرلمان التركي حزب العدالة والتمية تفويضا للمشاركة في عمليات الناتو واستنادا إلى هذا التفويض أرسلت تركيا فرقاطات وغواصة إلى البحر المتوسط

المرحلة الأولى: تعد تركيا أول دولة فتحت سفارة لها في طرابلس في 09/2/ 2011، وتحت وطأة الفوضى الأمنية تم غلقها 2014 وأعادت فتحها في 2017 [1]، كما رحبت بأول حكومة انتقالية برئاسة عبد الرحمان الكيب، حيث حاولت تركيا استعادة علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا، ذلك أن الفوضى التي أعقبت سقوط نظام القذافي ألحقت الضرر بالمصالح التركية، كون أن لتركيا التزامات تعاقدية غير مدفوعة في ليبيا.

المرحلة الثانية: أيدت تركيا الاتفاق السياسي الليبي الذي تم في ديسمبر 2015، ولكن بعد اندلاع الحرب الأهلية نمى الدور العسكري التركي الداعم لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، وخاصة بعد هجوم حفتر على العاصمة في أفريل 2019،[2] اتخذ الدعم العسكري التركي في البداية طابعا عاما محدودا.[3]

المرحلة الثالثة: مع توقيع الدولتين في 27 /11/ 2019، اتفاقيتين بحرية– وأمنية تضمنت الأولى تحديد المجال البحري في البحر الأبيض المتوسط، أما الثانية حول التعاون الأمني تتضمن التعاون العسكري ومكافحة الارهاب، ونقل الخبرات...، وبمجرد أن قدمت الحكومة في طرابلس طلبا رسميا بدعم القوات الجوية والبحرية والبرية العسكرية أكد الرئيس أردوغان الدعم العسكري لليبيا بعد موافقة البرلمان التركي.

لقد شكل هذا الدور العسكري الذي اضطلعت به تركيا نقطة مفصلية في تغيير الأوضاع، حيث تمكنت حكومة الوفاق الوطني في أسابيع قليلة من استعادة السيطرة على الشريط الساحلي بين طرابلس والحدود التونسية، ثم الاستيلاء على قاعدة الوطية العسكرية، وبعدها مدينة ترهونة ذات الأهمية الجيواستراتيجية، والتي كانت تمثل مركزا رئيسيا للقيادة والسيطرة لدى الجيش الوطني الليبي.

وقال اردغان بهذا الشأن: **" نحن لا نرضى بمصادرة الحقوق الأساسية ولا نتحمل ذلك ولكننا في الوقت نفسه لا نرضى بإراقة الدماء وإزهاق الأرواح". ينظر:** لقمان عمر النعيمي، **تركيا والثورات العربية: تونس–مصر–ليبيا**، مركز الدراسات الإقليمية، ع. 33، (2014)، ص ص. 33–40. ثم اعترفت تركيا المجلس الوطني الانتقالي بوصفه الممثل الوحيد للشعب الليبي.

[1] رامي التلغ، "الكولونيالية التركية الجديدة أو التطلع لاستعادة سلطة الباب العالي"، **المرصد**، ع. 04، 2018/05/24، ص. 09.

[2] Arab Center for Research and Policy Studies, **Op. Cit**, p. 01.

[3] The Institue for National Security of America, **Turkey's Escalation in Libya: Implications and U.S.** Policy Options, jGemunder Center's Easten Mediterranean Politcy Project : (May 2020), p. 09.

2. **الدعم القطري:** تدعم قطر إلى جانب تركيا فايز السراج وتزوده بالعتاد العسكري والموارد المالية، وحتى سياسيا.

3. **الدعم السوداني**

بعد الإطاحة بنظام القذافي سعت الخرطوم إلى الارتباط بعلاقات جوار جيدة مع مختلف الحكومات، بل سعت إلى تسوية بعض الملفات الأمنية الحدودية عبر اتفاقيات مع حكومة طرابلس؛ لتجنب استغلال الفراغ الأمني على الأراضي الليبية من قبل حركات المعارضة المسلحة السودانية في دارفور، خصوصا أن بعض الأنظمة الإفريقية كانت تخشى عودة المرتزقة الأفارقة الذين كانوا يقاتلون مع النظام الليبي السابق أيام الثورة إلى بلدانهم بأسلحتهم، والمشاركة في انتفاضات أو أعمال مسلحة معارضة لها، وعلى هذا الأساس ساند السودان حكومة الوفاق الوطني التي جاءت في سياق اتفاقية الصخيرات سنة2015، والتي اعترفت بها ودعمتها المجموعة الدولية. [1]

ولكن مع الانقسام الذي حدث بين برلمان طبرق وحكومته، وقائد عملية الكرامة من جهة، وحكومة طرابلس التي يقودها السراج من جهة ثانية، وقفت الخرطوم مع الحكومة المدعومة دوليا، خصوصا أن نظام عمر البشير لاحظ أن كل خصومه الإقليميين، وفي مقدمتهم تشاد ومصر، ساندوا المشير خليفة حفتر.[2]

ثانيا: الأسباب الدافعة لدعم السراج

1. على المستوى الجيوسياسي

ترغب دول الخليج سواء بصورة جماعية أو فردية مثلما هو الحال بالنسبة لكل من قطر من جهة والإمارات والسعودية من جهة أخرى في استغلال تراجع القوى التقليدية العربية مثل مصر، سوريا، الجزائر للعب أدوار أكبر مما هي متاحة، فقد سعى الطرف القطري للعب دور أساسي مؤثر على

[1] السبيطلي، **مرجع سابق**، ص. 28.

[2] السبيطلي، **المكان نفسه**.

المستوى الإقليمي باستغلال مكانتها الاقتصادية في المنطقة للحصول على المكانة السياسية وهو ما يتناقض مع مصالح الأطراف الأخرى مثل السعودية التي ترى في نفسها القائد الشرعي لدول الخليج والمهيمن على صناعة القرار والسياسة نحو الخارج. [1]

تاريخيا يعد النشاط السياسي في تركيا في ليبيا فرصة لانتقام تاريخي، بعد مخرجات معاهدة لوزان التي أدت إلى الاعتراف الدولي بتركيا مقابل التخلي عن بعض الجزر لإيطاليا، والتراجع عن مطالبها في ليبيا، مصر، السودان، فلسطين، سوريا، واعترفت بضم قبرص لبريطانيا، والتي اسقطت الخلافة العثمانية،[2] التي امتدت 640 عام وبذلك تقلصت مساحة تركيا نحو 2950000 ميل مربع وبسكان أكثر من 13 مليون نسمة،[3] واعتبرت تركيا أنها أجبرت على المعاهدة.

ويعد التوافق الليبي وترسيم الحدود فرصة لاسترجاع ما تم التراجع عنه في وقت سابق خاصة في ظل الطموحات السياسية لرجب طيب أردغان لاسترجاع المجد العثماني أو ما عرف في الأدبيات السياسية العثمانيون الجدد، تعتبر تركيا الانطلاق والدخول فيما وراء حدودها مسألة دفاع عن الوجود التركي وأنها أمام فرصة تاريخية لأنها تشكل جزء من الذاكرة لتواجد تركيا في شمال إفريقيا قديما،[4] ما يفسر الطموح الواقعي لتركيا للعودة كقوة عظمة قول أحمد داوود أوغلو في 2010/12 : **"بريطانيا أسس الكمونولث مع مستعمراتها السابقة فلماذا لا تتكرر تركيا زعامتها في الأراضي العثمانية السابقة"**؛ ووجدت الفرصة مع ثورات الربيع العربي.[5]

---

[1] بونيف، **مرجع سابق**، ص. 252.

[2] Harry N, Haward, **the partition of torkien a dipolomatic history 1913-1923**, (New York : 1966), p. 33

[3] Stanford show and Eseal K. Show, **History of the Ottoman Empire and Modern Turky 1808-1975**, Vol.2, (London : combridge University, 1978), p. 369

[4] محمود سعد أبو عامود، "تركيا وحلم إعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع .201، 2015. ص. 97.

[5] العايب، كواشي، **مرجع سابق**، ص. 328.

2. على المستوى الإيديولوجي

الدعم التركي القطري إلى جانب السودان نابع من اعتبارات أيديولوجية مرتبط بفكر الإخوان بالدرجة الأولى، حيث تدعم التيارات الإسلامية أينما وجدت من خلال تصدير نموذج الإسلام السياسي المعتدل حسبها، حاولت تركيا استغلال أحداث الربيع العربي وما تلاها من تحولات سياسية في المنطقة لتمكين حركات الإسلام السياسي للقفز على الحكم في مصر، تونس، ليبيا، بهدف تعزيز النفوذ وتوسيع رقعة الانتشار، ولا تخفي تركيا أبدا دعمها وتأييدها للجماعات الإسلامية في العالم العربي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، لتسهيل تمرير مشاريعها التوسعية.

يحسب رئيس الحكومة الليبية **(فايز السراج)**على التيار الإسلامي وعلى غرار باقي دول شمال إفريقيا برزت في ليبيا عدة تيارات إسلامية شكلت إحدى حلقات المعطى الجيوسياسي للمنطقة، وتعتبر القوى الإسلامية الليبية امتدادات لتيارات إقليمية فالجماعات الإسلامية الليبية امتداد إقليمي لحركة الإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي جعله تتناقض مع التوجه الليبرالي لحفتر الذي يهدف إلى منع أخونة المنطقة ومنع نجاح أي تجربة إسلام سياسي في ليبيا على شاكلة حزب العدالة والتنمية التركي ووصل الإخوان المسلمين للحكم في مصر وحركة النهضة في تونس إلى الحكم.[1]

حزب أردوغان يدعم على نحو متزايد وبنشاط جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المرتبطة بها في مختلف أنحاء المنطقة، إن وجود حكومة مؤيدة لتركيا وجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا سوف يشكل فوزا كبيرا للطموحات الإقليمية التركية، وهذا يعني نجاح تركيا في استخدام وكلاء إسلاميين في المنطقة وإضفاء الشرعية على نظام أردوغان.[2]

---

[1] بالجيلاني، **مرجع سابق**، ص ص. 67-88.

[2] Lain Macgillivray, **Whatis Turkey's End game in libya**?, **Lowy Institute** : (4 Sep 2020), https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/what-turkey-s-end-game-liby

3. على المستوى العسكري – الأمني

تم التعاون العسكري من خلال توقيع المذكرة الأمنية، حيث تضمنت الدعم والمعدات من تركيا لليبيا، المشاركة في المناورات العسكرية، تقديم الخدمات العسكرية، تبادل الذخائر وأنظمة الأسلحة والآليات العسكرية، إضافة إلى تبادل الخبراء والتعاون الاستخباراتي، والمساهمة في إنشاء قوات التدخل السريع، والعمل العسكري المشترك داخل حدود الطرف، مدتها ثلاثة أعوام على أن تمدد تلقائيا مدة سنة ما لم يقم أحد الطرفين بالتعبير عن رغبته في إنهائها، وشملت إمكانية إنشاء مكتب مشترك للتعاون الأمني والدفاعي.

بدأ الدعم التركي في2013، وقد عبر عنه المبعوث الأممي إلى ليبيا (غسان سلامة) بعد ضبط سفينة السلاح التركية قائلا: **"ليبيا بحاجة إلى الأمن والسلم لا للصواعق والمتفجرات"**،[1] وقد وافق البرلمان التركي في 2 /2020/01، على مشروع قرار لإرسال قوات إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني،[*] [2] اعتبر التدخل العسكري في ليبيا عملا استباقيا وقائيا للحفاظ على المصالح التركية في المتوسط وليبيا، تستخدم تركيا مذكرة التفاهم الأمنية لمساومة بقية الأطراف المتدخلة في الشأن الليبي، والتي تجمعها قضايا متشابكة مع تركيا، مثل روسيا بالنسبة للملف السوري، والأطراف الأوروبية بالنسبة لملف الهجرة، ومصر بالنسبة لغاز شرق المتوسط.

في خضم الصراع تم توقيع الاتفاق الليبي– التركي بين حكومة الوفاق وأردغان اتفاقية التنقيب عن آبار الغاز في البحر المتوسط في 2019/11/27 في مقابل الحصول على التسهيلات العسكرية والدعم اللوجيستيكي، هذا التعاون الثنائي قلب موازين اللعبة السياسية والعسكرية ما جعل حكومة الوفاق تحقق العديد من التقدمات في مجموعة من الجبهات، حيث أن الدعم التركي العسكري العلني لحكومة الوفاق جعل قوات الوفاق لا [3]تتخذ مراكز الهجوم بدل مواقع الدفاع في 2020/04/12 من انتزاع مناطق الشريط

---

[1] عبد الباسط غبارة، "سفن السلام...تركيا تغذي الأزمة الليبية"، **المرصد**، ع. 3، 2018/05/24 ، ص ص. 14–16.

[*] الأمر الذي سمح للحكومة التركية بتحديد نطاق انتشارها في البداية، وحصل مشروع القانون على تأييد 325 نائبا، مع معارضة 184؛ ويأتي هذا التحرك استجابة لطلب الحكومة الليبية التي تتعرض لضغوط متزايدة في الميدان من قوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، الذي شن عملية عسكرية في أفريل.

[2] Arab Center for Research and Policy Studies, **Op. Cit**, p. 01

3

الساحلي الغربي من قوات المؤسسة العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة تمهيدا لبسط سيطرتها على قاعدة الوطية.[1]

4. على المستوى الاقتصادي

تقع ليبيا في موقع استراتيجي مهم للغاية، فهي نقطة التقاء بين أوربا والوطن العربي وأفريقيا، وكان التنافس الدولي على ليبيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية هو الدافع نحو استقلالها للحيلولة دون استئثار قوة ما للسيطرة عليها، وأن من يسيطر على ليبيا يمكن أن يهدد أمن هذه الأقاليم مجتمعة واستقرارها، يضاف إلى ذلك أنها من الدول الغنية بالمحروقات وتحتل ليبيا المركز الخامس عالميا في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين، فضلا عن ذلك توافر ليبيا على مصادر الطاقة البديلة عبر استغلال الطاقة الشمسية –طاقة الرياح– والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي يمكن الاعتماد عليها، كما أن وزارة الطاقة الأمريكية ترى في المناخ الليبي مكانا مناسبا لتطوير تقنية الطاقة البديلة، وبهذا تعد ليبيا أحد أهم مصدر الطاقة المتعددة في المستقبل المنظور،[2] خاصة وأن تركيا تعاني من مشاكل اقتصادية.

اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا، الذي وقع في 27 /11/ 2018، فتركيا هي الدولة الوحيدة تقريبا، التي تقدم دعما حقيقيا للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، وتجري تعهداتها معها بشكل علني وشفاف، خلافا لدول أخرى أما عن قطر فقد تبلور منذ أسابيع الأولى للثورة الليبية، إذ كانت أول دولة إقليمية اعلنت فقدان الثقة بالقذافي لشرعية والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وشاركت في فرض الحضر الجوي على ليبيا، وفيما يتعلق بالسودان دعمت الثورة وساهمت بتقديم مساعدات عسكرية للثوار وقد اتهمت بالتدخل في الشأن الداخلي وظلت الاتهامات موجهة للخرطوم بدعمها للقوى الإسلامية على غرار تركيا وقطر.[3]

---

[1] حسين ميرغن، **الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون**، ماي 2010، تم لاطلاع يوم: 05-09-2020، ص. 02 على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/34132306

[2] منور مليتي، "محركات التغلغل التركي في ليبيا"، **المرصد**، ع. 03، 2018/05/24، ص. 03.

[3] باجيلاني، **مرجع سابق**، ص. 112.

يمثل الاقتصادي العامل الأهم في توجهت صانع القرار التركي (حزب العدالة والتنمية) في سياسته منذ تولي السلطة في 2002 وخاصة الخارجية منها، فقد اعتبر الحزب عملية التنمية والتحديث الاقتصادي مدخلا للنجاح الداخلي، وهو المحدد الدي أدخل تركيا في الأزمة الليبية بعد حصول الرئيس التركي رجب طيب أردغان على تفويض من البرلمان التركي في 2020/01/02 للتدخل العسكري في ليبيا، ذلك أن تركيا تمتلك مصالح مهمة في ليبيا منذ فترة حكم القذافي بعد إبرامها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وبالأخص في مجال البناء في عام 2010، فضلا عن امتلاك شركات الأعمال التركية نحو 304 عقد تجاري في مجال الإعمار والبناء،[1] في فيفري 2018 استضافت تركيا أشغال المؤتمر الاقتصادي الليبي، واغتنم الأتراك المنتدى لاستمالة المسؤولين الليبيين؛ وأطلقت تركيا عددا من المشاريع الاقتصادية في ليبيا خاصة في مجال الكهرباء إذ يناهز حجمها الإجمالي 2.3 مليار دولار وفق بعض الأرقام التركية الرسمية،[2] كما تسعى تركيا إلى الاستفادة من الثروة الطاقوية لليبيا (الغاز والنفط)، ويتجلى التعاون الاقتصادي من خلال الآتي:

أ- الرد على مشروع منتدى غاز شرق المتوسط

أكدت عمليات مسح جيولوجية من مركز المسح الجيولوجي الأمريكي USGS في 2010 وجود مخزونات هائلة من النفط والغاز اللذين يمكن استخراجها تقنيا من حوض شرق المتوسط الذي يحتوي على 122 تريليون قدم مكعبة للغاز و1,7 بليون برميل من النفط، يؤدي هذا المخزون إلى انتعاش اقتصادي لكي الدول المطلة على هذه المنطقة،[3] أدت الاكتشافات إلى العديد من ردود الفعل الإقليمية أبرزها في عام 2018 عقد في جزيرة كريت اليونانية قمة ثلاثية (مصر، اليونان، وقبرص) لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط لتنسيق سياسات استغلال الغاز بما يضمن مصالح الأطراف الثلاث تم استبعاد تركيا

---

[1] أركان إبراهيم عدوان مصطفى جابر فياض، "محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**. الموصل: (2020)، ص ص. 661-662.

[2] مليتي، **مرجع سابق**، ص. 04.

[3] محمد سليمان الزواوي، **غاز شرق المتوسط: ورقة أولية**، القاهرة: المعهد المصري للسياسات والاستراتيجية، (2016)، ص. 07.

منها، وفي 2020/01/03 تم ابرام مشروع **"إيست ميد"** بين (إسرائيل، قبرص، واليونان في أثينا)، يمتد نحو 1900 كيلومتر.

اعتبرت هذه المباحثات فيما يتعلق بحقوق استثمار والتنقيب في شرق المتوسط بمحاولة لتطويقها، لتنفذ تركيا ردا على إعلان منتدى غاز شرق المتوسط، أضخم مناورات عسكرية في تاريخها تحت اسم **"الوطن الأزرق"** في البحار الثلاثة التي تحيط بها(البحر الأسود، البحر المتوسط، وبحر إيجة)؛ وذلك من خلال أكثر من 100 سفينة حربية، تبعتها مناورة **"ذئب البحر"**،[1] لتقوم بتوسيع علاقاتها مع ليبيا، حيث حققت تركيا هدفين استراتيجيين من تدخلها في الشأن الليبي؛ هما اتفاقية تعيين حدود المناطق الاقتصادية الخالصة، والامتياز المحتمل لاستخدام قاعدة مصراته البحرية، وهما الاتفاقيتين اللذين اعتبرتا ردا سياسيا على جيرانها الإقليميين.

ب- الاتفاقية البحرية

قررت تركيا وحكومة الوفاق الليبية العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط من خلال الاتفاقية البحرية في 2019/11/27 وبناء عليها تم تحديد حدود الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين بالإحداثيات الجغرافية على الخرائط، سعت تركيا لهذا الاتفاق منذ عام 2009بعد أن أعلنت ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة لها وبالفعل، أجريت محادثات أولية في عام 2010، ولكنها تعثرت مع اندلاع ثورة 2011، وتعثرت مرة أخرى في2014 بعد بدء حفتر معركة- الكرامة- ضد حكومة طرابلس، وقد عاودت تركيا الكرة في عام 2018 وعملت عليها فنيا على نحو مكثف منذ ذلك الحين.[2] لتكون الاتفاقية بالشكل الموضح في الخريطة الآتية.

---

[1] محمود سمير الرنتيسي، **تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي**، الإمارات العربية المتحدة : المركز العربي للأبحاث والدراسات، (2020). ص. 03.

[2] الرنتيسي، **المرجع نفسه**، ص. 02.

الخريطة رقم (17): حدود الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية بين ليبيا وتركيا

المصدر: https://www.google.com/search?q

أطلقت تركيا العديد من المشاريع والنشاطات الاقتصادية في تركيا حيث بلغت حوالي 2,3 مليار دولار فضلا عن العديد من المشاريع الاستثمارية جاءت لاثبات حقوق تركيا بعد تشكل منتدى غاز شرق المتوسط، [1] تكسب الاتفاقية البحرية لتركيا أكثر من 100 كلم^2 بحري تحت السيادة التركية الأمر الذي يعني وصول تركيا إلى منتصف البحر المتوسط على حساب اليونان وقبرص وتوسيع مجالها البحري، هذه المكسب الجغرافي تحرمه منها الخرائط الأوروبية المتعلقة بالمناطق الخالصة لكل من اليونان وقبرص؛ ما يمكن تركيا من الوصول إلى منتصف البحر المتوسط بعد أن حصرتها الرواية اليونانية للسيادة البحرية في مسافات قصيرة بالقرب من سواحلها، بسبب امتلاك اليونان العديد من الجزر الصغيرة.

يمكن حصول تركيا على حصة من غاز شرق المتوسط إلى تحول بارز في سياستها الخارجية تجاه جيرانها الإقليميين، فتركيا التي تقع تحت طائلة الغاز الروسي وتعاني من إملاءات روسية عليها

[1] محمود سمير الرنتستي، **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: (2019)، ص. 05 .

خاصة في الخلافات السياسية فيما يتعلق بالموضوع السوري مثلا تحاول تحقيق بديل للطاقة الروسية خاصة في ظل نموها في استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات من 50 ألف كيلو طن معادل نفطي KTOE عام 2000 إلى 120 ألف في عام 2021.[1] شكل ترسيم الحدود البحرية بمثابة ورقة ضغط على الدول التي تحاول عزلها في خطوة للرد على منتدى غاز شرق المتوسط، ومكسبا استراتيجيا واقتصاديا لتركيا لتوسيع لنفوذها.

تصوغ تركيا أن التحالف مع ليبيا يتجاوز الجانب العسكري بل يشمل الروابط التاريخية والثقافية التي تدعم بناء ليبيا مستقبلا من جهة ؛ ويعد أمر ملحا تفرضه ضرورة حماية المصالح التركية من جهة أخرى وليس سياسة توسعية إلا أن الكثير من الاخصائيين يعتبرون أن ما تعانيه تركيا من مشاكل داخلية (انكماش اقتصادي) هو السبب في التقارب مع ليبيا إلى جانب التنافس الإقليمي، فتركيا تعاني تركيا العديد من المشاكل الداخلية حيث انخفض معدل النمو في الاقتصاد التركي لعام 2018 إلى معدل (2,6%) وفق بيانات معهد الإحصاء التركي في مقابل (7,4%) عام 2017 وبذلك تسعى إلى انعاش الاقتصاد والخروج من الأزمات بتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية بقيمة 18 مليار دولار.[2]

فقد انزلقت تركيا إلى الركود في الربع الأخير من عام 2019، ثم تحولت إلى ناتج اقتصادي يشير إلى نمو بنسبة 6% في الربع الأول من عام 2020، بعد الصين والفلبين مباشرة،[3] فالموقف التركي براغماتي يوازي بين حسابات الربح والخسارة قبل بلورة موقف حيال النزاع في ليبيا، ذلك إن الاحتياطيات غاز في شرق المتوسط بالقرب من قبرص من الممكن أن توفر مصدرا مطلوب بشدة للدخل لأردوغان في حين يتسبب تراجع الاستثمار الأجنبي والليرة التركية المتزايدة الحدة في الإضرار بقبضته على السلطة.

والواقع أن التورط التركي في ليبيا يشكل وسيلة مفيدة لتشتيت الانتباه الداخلي، نظرا للأزمة الاقتصادية المحتدمة في تركيا، ويتعين على أردوغان أن يضمن الفوز في ليبيا إذا كان له أن يحظى

---

[1] الزواوي، **مرجع سابق**، ص ص. 04-05.

[2] فياض، **مرجع سابق**، ص ص. 661-662.

[3] Risk Intelligence, **Turkey's 'greatgame' in Libya:conflict scenarios and maritime implications**, (May 2020)

.

بأي فرصة لدرء القضايا الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المتنامية،[1] ومع تعليق ديون ومشاريع غير مدفوعة بقيمة 16 مليار دولار بسبب الحرب الأهلية، فإن تركيا لديها حصص كبيرة في هندسة نتيجة الصراع لصالحها، وفي جانفي 2020، تم التوقيع على مذكرة تفاهم تنص على اتفاق مبدئي للتعويض بقيمة 2.7 مليار دولار عن العمل الذي تم تنفيذه في ليبيا عندما كان القذافي لا يزال في السلطة.[2]

المطلب الثاني: تقييم الجهود الدولية في إدارة الأزمة الليبية

الفرع الأول: مساهمة دولية محدودة في عملية إعادة الاعمار بعد الثورة

في البداية، كان ما يسمى بالمجتمع الدولي جزءا من الأزمة الليبية، فمنذ عام 2012 تراجع دوره، ومع ظهور الفوضى في ليبيا وتصاعد العنف بين قوات فجر ليبيا والكرامة، فضلا عن التهديدات الأمنية التي انجرت عن العنف عرفتها ليبيا تزايدت المخاوف الخارجية بشأن ما يحدث (2012-2014) إدراكا لخطورة مشكلة ليبيا فتم تبني القرار 2471.

مع انتهاء الثورة لم يكن هناك دعم لليبيا في إعادة الإعمار "إرساء الأمن وبناء لبسط سلطة الدولة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعادة تشغيل الاقتصاد"؛ وتركت هذه المهام لليبيين وحدهم، بالتالي لم يتم تفويض بعثة الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن فريق عملها الإجمالي200 فرد فهي كانت محدودة بما قد تتمكن من إنجازه.

وتماشيا مع سياساتها في زمن الحرب التي تركز فحسب على المجالات التي تملك فيها قدرات خاصة، اضطلعت الولايات المتحدة بأدوار خاصة في بعض المجالات، على غرار تتبع وتأمين أسلحة دمار شامل ومنظومات الدفاع الجوي المحول التابعة للقذافي **man-portable air defense systems(MANPADS)**، وعلى غرار الأمم المتحدة، أسس الاتحاد الأوروبي بعثة سياسية فحسب،

(1) Macgillivray, **Op. Cit**,
(2) Intelligence, **Op. Cit**,

بدلا من البعثات المدنية–العسكريةEuropean Union (EU) الأكثر قوة بأشواط، وقد أسست فرنسا وبريطانيا بعثات أيضا.[1]

وبعد الإطاحة بنظام القذافي اتخذ المجتمع الدولي نهجا سلبيا إلى حد ما إزاء التحول السياسي في ليبيا، فتبنى ما أسماه إيان مارتن، الرئيس السابق لبعثة دعم الأمم المتحدة في ليبيا (UNSMIL) ، "نهج **الأثر الخفيف/light footprint** "،[2] وقد برر البعض عدم تدخل القوى في سياسة الثوريين في ليبيا، إلى أنه أثناء الحرب اعترضت السلطات الليبية الانتقالية على مسألة وجود قوات أجنبية ورفضت قيادة المتمردين إلى حد كبير عمليات نشر قوات برية، مطالبة بدعم جوي وبأسلحة فحسب، واستمر هذا النمط بعد الحرب خوفا على شرعيتهم خشية أن يقوضها نشر قوة أجنبية.[3]

الفرع الثاني: تحرك بسيط حتى بعد تفاقم الوضع في ليبيا

هناك تفسيرات مختلفة حول كيفية معالجة الأزمة الليبية، ويشير بعض العلماء إلى الهوية الليبية الهشة ويعزوعدم قدرة البلاد على الحكم إلى تجزئتها المتأصلة بسبب القبلية والمحلية والإقليمية، وهو تفسير آخر يعزو مسؤولية الأزمة التي طال أمدها إلى عملية استقطاب سياسي بين القوى العلمانية والإسلامية، وكلا الرأيين جزئيان وغير مكتمل إذ يتخلفان عن عامل آخر مهم وربما أكثر أهمية، يتعلق بالسيناريو الدولي والدور الحاسم للجهات الفاعلة الخارجية في المسرح الليبي.[4]

انقسم الموقف الدولي والإقليمي تجاه ليبيا إلى تيارين التيار الذي لم يتدخل إلى بعد تفاقم الوضع الأمني والسياسي في ليبيا، وتيار لم يتدخل إلا لخدمة مصالحه في ليبيا، بدأت الصراعات في السنة الأولى لسقوط القذافي، ولكنها لم تلفت الانتباه العالمي إلا بعد الهجوم على مجمعات دبلوماسية أمريكية في بنغازي 11 /2012/11، والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي وثلاثة أمريكيين آخرين،[5] ليأتي التحرك

---

(1) شيفيس، **مرجع سابق**، ص ص. 03-04.

(2) Felix-Anselm van Lier, **Constitution-Making as a Tool for State-Building? Insights from an Ethnographic Analysis of the Libyan Constitution-Making Process**,(January 2018),p. 13.

(3) شيفيس، **المرجع نفسه**، ص. 05.

(4) Mezran, Varvelli, Karim Mezran, Arturo Varvelli, **Foreign Actors in Libya's Crisis, Ledizioni Ledi Publishing**, Milano – Italy : (July 2017), p.09

(5) شيفيس، **المرجع نفسه**، ص. 25.

الدولي على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية والدول بعد الهجمات على المرافق الدبلوماسية والموظفين والرعايا الأجانب

بدأ الاهتمام في شكل تنديدات واستنكار دون اتباع السياسية العملية الحقيقية التي من شأنها التأثير في الواقع الأمني والسياسي الليبي؛ فمثلا في أعقاب حادثة (**Morning Glory**) في مارس ومحاولتها بيع وتسويق النفط الليبي خارج إطار سلطة الدولة أتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2146 يدين فيه جميع محاولات تصدير النفط بطريقة غير مشروعة مشددا على كل الدول بعدم التورط مع هذه السفن بطرق غير قانونية،[1] في حين استمرت المعاملات مع غير الشركة الرسمية لتصدير للمعاملات النفطية.

الفرع الثالث: الانتقائية البراغماتية

إن الدول لا تتصرف إلا وفقا لمنطق يخدم مصالحها، حيث تتمتع بسلوك عقلاني ساعية إلى تعظيم مكاسبها، وبالتالي فإن العلاقات الدولية تتسم واقعيا بالصراع على السلطة والسيطرة،[2]وقد تعززت هذه الأفكار بظهور كتاب **"السياسة بين الأمم"**، وطبقا للواقعية الكلاسيكية، فإن الرغبة في زيادة القوة متأصلة في الطبيعة الشريرة للإنسان، وبالتالي فإن الدول تنخرط باستمرار في الصراع لزيادة قدراتها.[3]

ووفقا للرأي الواقعي، فإن تصرف أي دولة تحددها مصالح معينة ليس مسألة خيرية، وبالتالي فإن التدخل الدولي في ليبيا يعكس التناقض في النظام الدولي بين المصالح التي تسيطر على السلوك الأجنبي والقيم المكرسة في القانون الدولي التي تتطلب اعتماد معايير قانونية،[4] ومن الممكن أن تكون الدول مسؤولة أخلاقيا، ولكن بشرط أن يكون التصرف باسم الإنسانية بمثابة رواية مفيدة عقلانية، والواقع أن مهمة عام 2011 في ليبيا تثبت هذه الحجة بما لا يدع مجالاً للشك والواقع أن هذه الحجة لابد وأن تكون واضحة.[5]

---

[1] مجلس الأمن، القرار رقم 2146 لسنة 2014، 2014/03/19، يتعلق بالحالة الليبية.

[2] Jill Steans, **An Introduction to International Relations Theory Perspectives and Themes**, (UK : Longman, 3rd.ed, 2010), p.54

[3] Colin Elman, "**Realism", in Martin Griffiths, International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction, (**New York : Routledge, 2006), p.12

[4] Ramesh Thakur, Libya and The Responsibility to Protect: between Opportunistic Humanitarianism and Value Free Pragmatism, **Security Challenges**, Vol.7, No.4, (2011), p. 5.

[5]Hehir, Murray, **Op. Cit**, p. 30.

لقد تصور هانس مورجينثاو الواقعية فيما يتصل بالمصلحة، وتسعى الدول القومية إلى تحقيق التوازن بين قوتها مقارنة بالدول الأخرى، سواء على الصعيد الداخلي، من خلال تجميع الموارد أو القدرات الاقتصادية العسكرية، أو على الصعيد الخارجي، من خلال تشكيل تحالفات مع دول قومية أخرى ذات مصالح متوافقة،[1] إن السياسة الدولية تستند إلى البراغماتية التي تتجلى في المعايير: الكيل بمكيالين الذي يطبق على الدول، ففي حالة ليبيا، حافظت البلدان على موقف سياسي مزدوج: فمن ناحية، دعمت رسميا المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة وحزب الشعب بقيادة السراج؛ ومن جهة أخرى، فإنها بشكل غير رسمي مع قوات حفتر وأدى هذا الغموض إلى اختلال التوازن.[2]

لا يختلف اثنان عن الدور الخارجي في الأزمة الليبية ووجود منافسة إقليمية عقائدية وواقعية لم تؤد إلا إلى تعقيد الوضع الداخلي في ليبيا، لقد تشكلت الأزمة الليبية منذ بدايتها من قبل جهات خارجية فاعلة، لدرجة أن التأثيرات الأجنبية كانت حاسمة في وتوجيه الثورة ضد نظام معمر القذافي في عام 2011 ومعظم الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المشاركة خدعت نفسها في التفكير بأنها ستكون قادرة على توجيه الثورة نحو النتائج المفضلة لكل منها. [3]

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي لحل الوضع في ليبيا، لأنه يشكل تهديدا عالميا بسبب عدم تناظر الدولة وتجاوزها للحدود الإقليمية وهو مكان الأزمة أو الحرب فإن الدول لا تسعى إلى التعاون إلا في الحالات القصوى التي تتطلب ذلك، والتي تلخص ما يلي: ويشير "**كيوهين**" و"**ناي**" في إطار عاملين، هما "**الحساسية والضعف**" إلى سرعة وحجم التغيير الذي يؤثر على بلد ما بسبب تغيير ظروف الآخرين، وتشير عبارة "الهشاشة" إلى قدرة الدولة على مقاومة التغيرات التي تسببها جهة فاعلة أخرى، و "الهشاشة تقيس التكاليف التي يتعرض لها الفاعل من خلال الأحداث الخارجية، وهي عامل رئيسي في كيفية استجابة الدول للأحداث الخارجية،[4] ولما كانت السياسة الدولية عبارة عن فعل ورد فعل فإن ما يحدث في دولة يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يدفع الدول إلى تعاون نتيجة التداعيات التي يمكن أن تلحقها

(1) Shane Ralston, **Pragmatism in International Relations Theory and Research**, Penn State University, Department of Philosophy, **eidos**, n° 14, (2011), p.79

(2) Mezran, Arturo Varvelli ,**Op.Cit**, p.19.

(3)Mezran, **Op.cit**, p.08

(4) Robert Keohane, Joseph Nye**, Power and Interdependence**, (New York : Longman Press, 3rd.ed, 2001), p.10

من جراء السلوك الانفرادي للدول، وهو ما طرحه الليبراليون في بما يعرف بالاعتماد المتبادل في إطار ما عرف بـ:

- **الحساسية:** والتي تعني سرعة وحجم التغيير الذي يمس دولة ما جراء تحول في وحدات دولية أخرى.
- **الهشاشة:** ينصرف معاناها إلى قدرة الدولة على مقاومة والتأقلم على التغيرات التي يحدثها فاعل آخر دون المساس بالمصالح الحيوية لها.

هذان العاملات يحددان الكيفية التي تستجيب بها الدول للأحداث الدولية، [1] إن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلا، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون، مهما كان حجمه،[2] ذلك أن سلوك الأفعال وفقا لـ واتس يسعى كل بلد في حالة من الفوضى إلى تحقيق مصلحته الذاتية عن طريق زيادة قوته إلى أقصى حد، لأن كل بلد ليس قويا بما فيه الكفاية يظل بلدا هشا.[3] يشير التعاون إلى ظاهرة دولية تتبناها الدولي بغية تحقيق مكاسب معينة ومحددة سالفا من قبل هذه الوحدات الدولية المتعاونة، يعرف كل من **(ويليام زرتمان/ William Zertman)** و**(ساديا توفال/ Sadia Toufal)** التعاون على أنه: **الحالة التي بموجبها تتوافق الأطراف على العمل مع بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين، والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد.**[4] أما **(روبرت كيوهين/Robert Keohan)** يذهب إلى أنه: **"يحدث عندما تكيف الفواعل سلوكها على حسب التفضيلات الحالية أو المتوقعة من الآخرين، عبر عملية من تنسيق السياسات"** [5]

---

[1] Robert Keohane and Jospeh Nye**, Power and Interdependence**, (New York: Longman Press , 3rd.ed, 2001), p.10.

[2] John J. Mearsheimer, ''The False Promise of International Institutions'' ,**International Security**, Vol. 19, No. 3, (Winter, 1994-1995), pp. 7

[3] Cynthia Weber, **International relations theory: a critical introduction**, (New York : Routledge, 3rd ed, 2010), p.22.

[4] William Zartman and Saadia Touval, **"Introduction: return to the theories of cooperation", in William Zartman and Saadia Touval, International cooperation: the extents and limits of multilateralism,** (New York: Cambridge university press, 2010), p.01

[5] Robert 0. Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy,** (New Jersey: Princeton University Press, 1984), p. 51

إن مجموعة الحوارات والاجتماعات التي جرت في مختلف عواصم الدول (2014–2020) لم تخدم الصراع، ففي حين يعتبرها الليبيون جاءت لخدمة الحل السياسي لليبيا وتعثرت في بلوغ ذلك، كانت بالنسبة للدول الراعية لها ناجحة لكونها لا زالت تضمن استمرار مصالحهم الطويلة المدى في ظل الفوضى السياسية–الأمنية السائدة، فالتعظيم الذي يحظى به حفتر وأجهزته القمعية التي تديرها دائرته الداخلية، تحمل المصالح المتضاربة بين الأطراف، ولن يتأتى الحل السياسي إلا بعد أن يمتنع حفتر عن الأسلوب العسكري ويتبنى آلية المفاوضات وهو ما تتجاهله الأطراف الأجنبية.

وعانت الوساطة بسبب الانقسامات بين الموالين الدوليين، واعتبارا من عام 2014، جاء تدويل الصراع للمرة الثانية من خلال محاولة القوات الإقليمية والدولية التدخل في الشؤون الليبية من خلال دعم طرف على حساب أخر وفقا للمصالح الوطنية لكل دولة ودون التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف فإن المرحلة الانتقالية ما فتئت تمتد، ولايزال المجتمع الدولي بدوره يساهم في جذب الاستقطابات، وعلى الدول التي تسعى لحل النزاع الليبي أن تقدم ضمانات قوية تؤكد على عدم لجوء الأطراف لاستعمال العنف، خاصة بعد أن خسرت أغلب الدول المهتمة بالشأن الليبي مصداقيتها المتبقية عندما فشلت في ردع هجوم حفتر.[1]

ولا بد من البحث في الاستراتيجيات وتجنب التركيز على الشخصيات لأن من شأنه عرقلة جهود السلام، والابتعاد عن الترويج للأجندات التي تخدم المصالح الضيقة، إذ يتعين على الدوائر الموالية أن تلتزم بالعمل معا من أجل بناء الأجندة التي ينبغي أن تهدف إلى إنهاء الانقسامات المنهكة بدءا بالاتفاق على سن دستور لتبنى خطوات سياسية (استفتاء، انتخابات برلمانية، ورئاسية).[2]

اقتصر دور المجتمع الدولي على رعاية مجموعة من جولات الحوار في إطار نهج الدبلوماسية المكوكية بإجراء اتصالات مباشرة ومكثفة بين أطراف الصراع ومواليهم، ارتكزت على المساومات الخارجة أكثر من حل المشاكل الكامنة وراء استمرار الصراع السياسي – العسكري وحسم القضايا العالقة التي تحول دون بلوغ السلم، خاصة في ظل أن الأطراف المشاركة (السماسرة) في العمل الدبلوماسي ليست محايدة باستثناء دول المغرب العربي، وبذلك كان المجتمع الدولي في عمومه أحد أطراف الصراع بدلا من أن يكون

(1) Lacher, August 2019
(2) Crisis Group Middle East and North Africa, pp. 02-08

داعما للتسوية السياسية،[1] وحسب ما تم التطرق إليه في مبحث سابق تعرف ليبيا وكذا غرب المتوسط من العديد من التحديات الأمنية وبعد تسع سنوات من الثورة يعاني الشعب الليبي على كافة الجوانب إلا أن المجتمع الدولي لازال مختلفا حول أي خطة قابلة للتنفيذ لاستقرار ليبيا باستثناء المفاوضات التي تتوسطها فيها الأمم المتحدة.

تعاملت الأطراف الإقليمية/الدولية مع الأزمة الليبية بقدر كبير من الاستخفاف والبراغماتية النفعية رغم تردي الأوضاع، ومثل تناقض المصالح بين القوى الخارجية (مصالحها وطموحها إلى مزيد من السيطرة والنفوذ) عاملا مهما يضاف إلى مجموع العوامل الداخلية الأخرى التي ساهمت في تعطيل عملية الانتقال الديموقراطي حيث اعتمدت على ازدواجية مواقف القوى ففي الوقت الذي ترحب بالمبادرات السلمية التي تتبناها الدول المحايدة وبعثة الأمم المتحدة تميزت سياستها بالتغير المستمر بما يحقق مصالحها ويعزز نفوذها وأمنها القومي.[2]

تجاهلت مشاكل البلد الأعمق وفشلت في مراعاة بيئتها الأمنية المتدهورة ما دامت مصالحها مضمونة، إن الغالبية العظمى من التدخل الخارجي في ليبيا يأتي من أنصار حفتر، وأصبح هذا أكثر وضوحا بعد نهاية معركة بنغازي في عام 2017، مما أدى إلى قبولها الضمني أو مشاركتها النشطة في: حملة حفتر، رغم افتقارها الواضح إلى الالتزام بعملية الأمم المتحدة، [3] والواقع أن تصرف أي دولة تحدده مصالح ترغب في تحقيقها ، ولا مجال لاتخاذ إجراءات داخلية، ومن ثم فإن جميع تفاعلات الدول في المجال الخارجي تسيطر عليها اعتبارات عملية ، ومع بدء الليبيين بثورتهم ، فتح الباب واسعا أمام الأطراف الدولية لإعادة وضعها بالتنافس على حصص من الثروة والاستثمار.[4]

---

[1] Blanchard, **Op. Cit**, p. 07.

[2] أحمد قسم حسين، **"دور القوى الخارجية في الانتقال الديمقراطي: حالة ليبيا بعد اتفاق الصخيرات"**، المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011، 21-2018/09/22، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص. 17.

[3] Megerisi, **Op. Cit**,

[4] Trauthing, **Op. Cit**.

تتداخل عوامل كثيرة في تعقيد الصراع بليبيا وأن هناك أطراف إقليمية لازالت تعبث بالمشهد الليبي وتمارس دور تعطيلي لمسار الانتقال الديموقراطي،[1] وإنما يعبر قمة الانتهازية والتغيير في المواقف تبعا للمصالح وفقا للنمط البراغماتي الواقعي، دعم عسكري يمكن تفسيره من منظور واقعي هجومي دعم من أجل لعب **"دور في ليبيا الجديدة/ Conflict For Role"**.

بالنظر إلى مخرجات مجموع المؤتمرات والمفاوضات (محطة الصخيرات التي تعد أولى المبادرات، اجتماعات باريس التي كانت عبارة عن لقاءات بدون فائدة، مؤتمر بارليرمو الذي عكس فشل جديد، لقاء موسكو الذي حمل في طياته اتفاق ناقص غير مكتمل، ومؤتمر برلين التي لم تصل إلى تسويات سياسية) من شأنه وقف العنف في ليبيا وانطلاق مسار العملية السياسية يتوجب على التوجه من دبلوماسية المؤتمرات إلى دبلوماسية الفعل، بتبني الآليات الفاعلة للحد من تفاقم الوضع الأمني وتأزم الممارسة السياسية في ليبيا.

تدعم القوى الدولية والإقليمية منافسا ليبيا أو آخر وفقا لمصالحها الخاصة. ونتيجة لذلك ، أصبحت الظروف على أرض الواقع في ليبيا تعكس الانقسامات على الصعيدين الدولي والإقليمي،[2] ومن الواضح أن الأزمة الليبية قد تجاوزت النزاع الداخلي بين القبائل والفصائل والجماعات المختلفة، ولا يمكن فهم الصراع وربما إلا بإدراجه في الإطار الإقليمي والدولي الأوسع نطاقا، ولذلك؛ فإن أول خطوة هامة للتوصل إلى حل هي أن نفهم بوضوح ديناميات أعمال ومصالح مختلف الأطراف الدولية الفاعلة.[3]

إن الموقع الجغرافي ليبيا وإمكاناتها الاقتصادية تجعلها موضع تركيز، وبينما أدت التهديدات التي تعرضت لها أوروبا والبلدان المجاورة نتيجة لاستمرار الحرب إلى تدخلاتها، والسياسات الدولية والإقليمية المتعلقة بالملف الليبي تخضع لعدة اعتبارات، وأهمها الإرهاب والهجرة غير المشروعة والنفط، التي تختلف من دولة إلى أخرى؛ ولا تهتم روسيا وأمريكا، على سبيل المثال، بملف الهجرة وتدفق المهاجرين إلى الضفة الشمالية من الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع بقلق بالغ

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا والانتقال الديموقراطي قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية: مساراتها ومالاتها"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، م. 02، ع.10، (أوت2018)، ص.247.

[2] Mezran, **Op.cit**, pp. 13-14

[3] Mezran, **Op.cit**, pp. 21

إلى توسع ونشاط الجماعات الدينية المتشددة في ليبيا والمناطق المحيطة بها، وفي حين أن روسيا مهتمة بالمشاريع الاستثمارية وزيادة فرصها في المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط.

إن التدخل الدولي في ليبيا يأتي في إطار نقاط رئيسية ترتبط بالمصالح الاقتصادية للدول ولا علاقة لها بمعاناة المجتمع الليبي ليبيا ، إن هذه الحرب بالوكالة مترابطة مع الديناميات الإقليمية والدولية الأوسع نطاقا التي أطلقتها أحداث الانتفاضات العربية ، وخاصة المعركة الدائرة حول "النظام الإقليمي الجديد" بين القوى المناهضة للثورة بقيادة الخليج والدعم التركي القطري للجماعات الإسلامية السياسية في المنطقة.[1]

ويستند التدخل الخارجي إلى مبدأ أن المطالب الخارجية تسود على حساب المطالب الداخلية، مما يؤدي إلى اضطراب داخلي نتيجة لإنتاج سياسات التكيف الإذاعي، مما يدفع النظام السياسي إلى استخدام آليات التكيف التي تعيد تصميم الطغيان السياسي فيما بعد.

من الضروري أن نميز أن الحرب تخوض على ثلاثة مستويات: ليبيا الدولية والوطنية والمحلية، تتخذ موقعا مركزيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يعطي البلاد أهمية استراتيجية عالية وتأثيرا عالميا محتملا، وذلك لأنها قادرة على التحكم في مرور القوارب و/أو خطوط أنابيب الوقود الأحفوري التي تعبر البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي، فإن وجود حكومة حليفة في ليبيا سيكون ميزة قيمة حقا لبعض البلدان. فضلاً عن ذلك فإن حقيقة أن ليبيا قريبة حقاً من أوروبا تجعل من الأكثر أهمية ألا تصبح البلاد دولة فاشل، أو محط تركيز الإرهابيين ، أو نقطة انطلاق هائلة للمهاجرين.[2]

وليبيا في موقع استراتيجي بالغ الأهمية وهي نقطة التقاء بين أوروبا والعالم العربي وأفريقيا، كان التنافس الدولي على ليبيا في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية الدافع وراء استقلالها لمنع أي قوة من السيطرة عليها إن من يسيطرون على ليبيا يمكن أن يهددوا أمن واستقرار تلك الأراضي ككل ، والأهمية الجغرافية السياسية لليبيا تتجلى في البعد المتعلق بالطاقة، وللسيطرة على المواقع الاستراتيجية ، وبناء قواعد عسكرية في ليبيا ، والمواقع الجغرافية كأهداف عسكرية كان لها تأثير كبير على تاريخ المؤسسات التدخل.

---

[1] Dessì , Greco, **Op cit**, pp. 57-58.

[2] Ricard Suñer Marzari, **The war in Libya and its oil resources: Order inside chaos**?, Instituto Espanol estudios estratégicos(IEEE) : (28 April 2020), p. 05

يجد التدخل دوافعه الاقتصادية مثل مناطق العبور البحري ، ومناطق النفط في نحن لسنا بصدد التدخل في بعده الاقتصادي بقدر ما نريد أن نشدد على حقيقة أن أي تدخل غربي في الشؤون العالمية، مهما كان مبررا ، يجب أن يقوم على أساس اقتصادي ، وهناك العديد من المصالح الاقتصادية في ليبيا.

إن موقع الأحواض الهيدروكربونية في ليبيا يحتوي على خمسة أحواض هيدروكربونية ، وثلاثة أحواض هيدروكربونية في الشرق (سرت ومنصة سيرينايتسا وميزوق) واثنان في الغرب (الجرف البيلاغي وغدامس)، والتي هي بالشكل الذي توضحه الخريطة، على النحو الآتي: [1]

- **حوض سرت/Sirte Basin** : يقع في شرق وسط ليبيا وهو إلى حد بعيد أكثر الحوض إنتاجا. وهو يحتوي على ما يعادل 43.1 بليون برميل من النفط ، وهو ما يمثل 89 في المائة من مجموع احتياطيات النفط المكتشفة في ليبيا. تحتل سرت المرتبة 13 بين أحواض النفط العالمية.
- **إن منصة سيرينايتسا/The Cyrenaica Platform** : التي تقع في شمال شرق ليبيا إلى الشرق من مدينة بنغازي ، لا تملك منصة سيرينايتسا أي اكتشافات تجارية ، ولكنها تنطوي على إمكانات في هيئة سلسلة من السراويل والكتل الرافعة.
- **حوض مرزوق/Murzuq Basin** : يولد حوض مرزوق حوالي 20 في المائة من إنتاج ليبيا من النفط. وتقع على بعد حوالي 800 كيلومتر جنوب طرابلس ، وتشكل حوضا داخليا كبيرا بين الجزائر والنيجر وتشاد، ونظرا لموقعها النائي، الذي يقع أساسا في الصحراء الكبرى ، فإنها غير مستكشفة نسبيا مع ضعف الهياكل الأساسية المتطورة. ولكن تم تحقيق عدد من الاكتشافات المهمة في الحوض، بما في ذلك حقل نفط الفيل العملاق، الذي كان ينتج في عام 2010 ما متوسطه 126 ألف برميل من مكافئات النفط في اليوم.
- **حوض الجرف البحري/Pelagian Shelf Basin** : تم اكتشاف عدد من الاكتشافات قبالة ساحل طرابلس في حوض الجرف البحري. ومعدلات نجاح الاكتشافات في عرض البحر أعلى من المعدلات الموجودة في الشاطئ، وتعتبر المنطقة محتملة للغاية ، وإن كان الغاز في الغالب.

[1] Ebtissam El Kailani, **Extractive Industry and Conflict Risk in Libya**, the Civil Society Dialogue Network (CSDN) : (29 October 2012), pp. 05-06.

❖ **حوض غدامس/Ghadames Basin** : يمتد حوض غدامس الغربي إلى الجزائر المجاورة حيث يصل سمك الرواسب إلى حوالي 7 000 متر وتقع معظم احتياطيات الحوض المكتشفة.

الخريطة رقم (18): المناطق النفطية في ليبيا

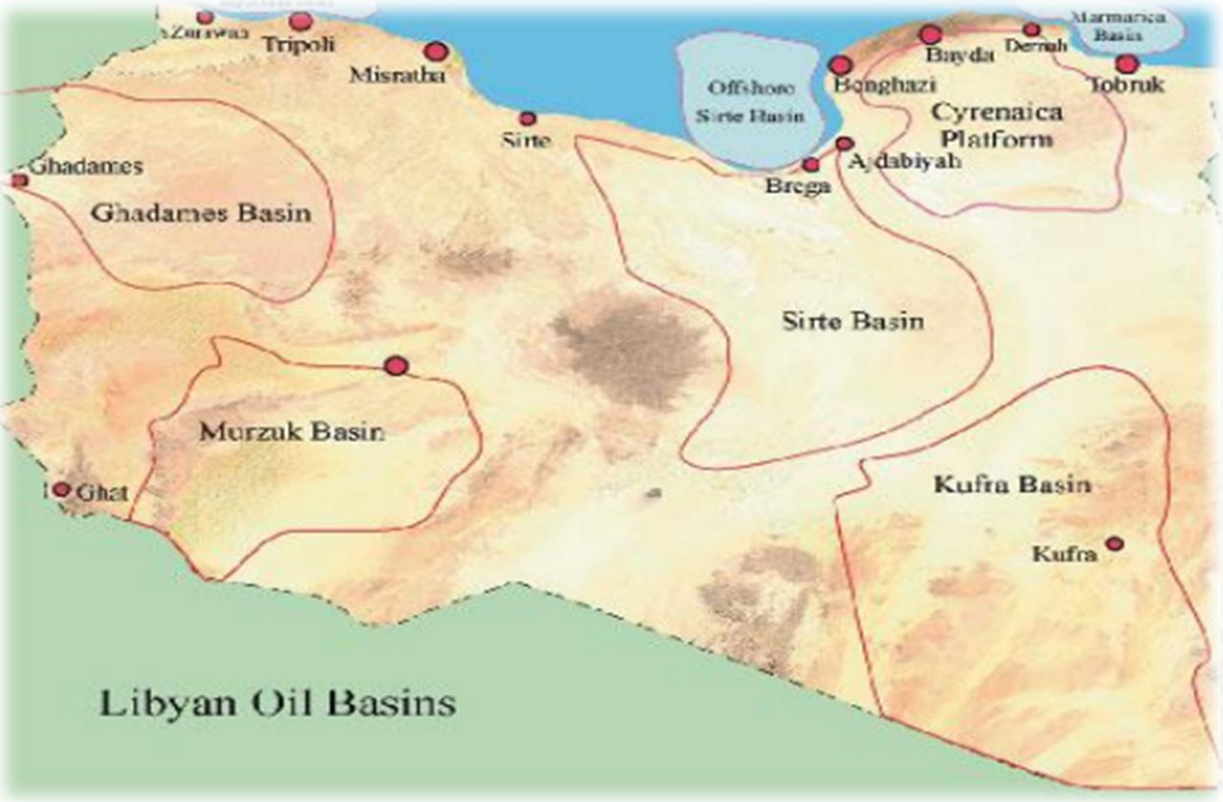

المصدر : Ebtissam El Kailani, **Extractive Industry and Conflict Risk in Libya, the Civil Society Dialogue Network (CSDN)**, (29 October 2012), pp. 05-06.

ليبيا تفوقت على غيرها من مصدري النفط في الشرق الأوسط حيث كان متوسط التضخم السنوي يقرب من 7 في المائة ، وحصيلة صادرات ليبيا أكثر من الضعف، وحقق البلد فوائض كبيرة في الحساب الجاري الخارجي في جميع أنحاء 2000–10،فقد بلغ رصيد الاحتياطيات الدولية في بنك ليبيا المركزي 101 مليار دولار أميركي بحلول نهاية عام 2010، مع تحويل 70 مليار دولار إضافية من الأصول

الأجنبية إلى هيئة الاستثمار الليبية ، وهي صندوق الثروة السيادية التابع للحكومة ، وتشير مؤشرات الاقتصاد الكلي الموحدة إلى أن الاقتصاد الليبي أثناء سنوات حكم القذافي كان أداءه جيداً إلى حد معقول.[1]

إن ليبيا مغرية حقا لأي قوة أجنبية بسبب احتياطيات النفط (الأكبر في أفريقيا) والغاز (رابع أكبر احتياطي في أفريقيا) الموجودة في البر والبحر الليبي. بسبب تقاربها مع أوروبا، كانت دولة شمال أفريقيا، قبل سقوط القذافي ، أكبر مزود للنفط إلى دول جنوب أوروبا. والواقع أن بعض أهم شركات النفط الأوروبية والعالمية ، مثل بريتيش بتروليوم أو توتال أو ماراثون أو ريبسول أو OMV ، موجودة في البلد ، ولا تزال حتى في ظل الظروف الراهنة تحاول القيام بعمليات استخراج النفط وزيادة تصديره.[2]

استند الدعم الدولي لليبيا إلى المصالح، وكانت الثروة الليبية وفرص الاستثمار في ليبيا موضوعا ثابتا بين الشبكات الاقتصادية عبر الوطنية قبل انهيار نظام معمر القذافي، ومع ذلك، ونتيجة لسياسات هذه الأخيرة ، التي عارضت الوجود الأجنبي في الأراضي الليبية ولم تتمكن من الاستفادة من خير البلاد ، تسببت هيمنة القذافي في انزعاج الدول الغربية. وهكذا اندلعت الثورة، وبمجرد سقوط النظام ، كانت هناك فرصة للاستفادة من الموارد والمكاسب من إعادة البناء والاستثمار ، كما حث وزير الدفاع البريطاني فيليب هاموند الشركات على التعبئة والتوجه إلى ليبيا.

والواقع أن موقع ليبيا الجغرافي يجعل من الأهمية بمكان أن تهيمن الدول الكبرى على ممرات النقل البحري التي تتدفق إلى البحر الأبيض المتوسط، وذلك لأن موارد الطاقة الهائلة في ليبيا تحتاج إلى إعادة بناء، بناء شراكات اقتصادية وتجارية خاصة في قطاع الطاقة، [3] ويمكن تفسير الصراع الدولي البارد في ليبيا إلى حد كبير في إطار السعي إلى السيطرة على الوقود. (حيث يتم تصدير النفط والغاز) ، حوض سرت (حيث يوجد معظم احتياطي الوقود) وأحواض مرزوق وغدامس ، وكيف على الجانب المقابل ، جنوب البلاد لديها مستوى صراع أقل ، لشرح أسباب الحرب. ويمكن رؤية دلالة على ذلك من خلال النظر إلى الكيفية التي يتركز بها الصراع في الساحل (حيث يتم تصدير النفط والغاز)، وحوض سرت (حيث توجد

---

(1) Mohsin Khan, Karim Mezran, **the Libyan Economy after the Revolution: Still No Clear Vision**, Atlantic Council Rafik Hariri Center for the Middle East, p. 04.

(2) Marzari, **Op.cit**, p. 05..

(3) Mohamed Eljarh, **The Libyan Crisis: Internal Barriers to Conflict Resolution and the Role of Multilateral Cooperation**, (26 , June 2019)

معظم احتياطيات الوقود)، وأحواض مورزوق وغدامس، وكيف على الجانب المقابل، فإن جنوب البلاد لديه مستوى أقل من الصراع.[1]

بلد يتمتع بمكانة فريدة للنجاح في تطوير ودعم إنتاج الطاقة المتجددة، ومن خلال اعتماد هذه الاستراتيجية، ينبغي لليبيا أن تستخدم موارد الطاقة البديلة هذه لتعزيز بعض احتياجاتها من الحمولة، حيث يبلغ متوسط الإشعاع حوالي 5.7 (KWh/m2) مع ما يقرب من 3000– 3500 ساعة شروق شمس في السنة، وكما ذكر سابقا، فإن البلد يضع في قلب حزام الشمس ولديه خط ساحلي طويل على البحر الأبيض المتوسط، هذه الممتلكات تجعله واحدا من البلدان التي لديها توقعات وفرصة عالية لاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وأشارت التقارير الأخيرة إلى أن إمكانات مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يكون لها دور فعال في مزيج الطاقة في ليبيا في المستقبل. فعلى سبيل المثال، تحدد تطبيقات الطاقة المتجددة والخبرة المكتسبة والآفاق المستقبلية لاستخدام هذه الموارد. ويمكن تصنيف الطاقة الضوئية في مجموعتين بناءً على التوصيل (البعيد والمتصل بالشبكة) والحجم (مثل المقاييس الصغيرة والكبيرة) لتوفير مصادر طاقة نظيفة وموثوقة يمكن استخدامها في العديد من التطبيقات، ومعظم هذه التطبيقات في ليبيا قائمة بذاتها مثل ضخ المياه، وإضاءة الشوارع، وحماية الكاثود، وموقع الاتصالات وما إلى ذلك، وسيساعد استخدام مصادر الطاقة على خفض انبعاثات الغاز الضارة، ويجري إجراء المزيد من البحوث لإثبات الجدوى الاقتصادية في العديد من هذه التطبيقات داخل ليبيا.[2]

ونظرا للموقع المتميز الذي تشغله ليبيا، فإن البلد يعتبر مرشحا ممتازا ليكون واحدا من الدول الرئيسية التي تولد الطاقة بالتقنيات المتجددة لنفسها ولتمكنه أيضا من تصدير الطاقة إلى بلدان أخرى في وقت واحد. وعلاوة على ذلك، فإن قلة عدد سكان البلد يجعل استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة مجديا ومجديا من الناحية الاقتصادية.[3]

---

(1) Marzari, **Op cit**, p. 11.

(2) Shoroug Alweheshi , Aisha Abdelali , Zakariya Rajab , Ashraf Khalil , and Faisal Mohamed, **Photovoltaic Solar Energy Applications in Libya: A Survey**, The 10th International Renewable Energy Congress IEEE, 2019, p.02

(3) Alweheshi , Abdelali , Rajab , Khalil , Faisal, **Ibid**, p.04.

وتثبت الدراسات أن ليبيا ليست مناسبة فحسب، ولكنها يمكن أن تكون قادرة على المنافسة الاقتصادية في تنفيذ تكنولوجيا CSP، ويظهر التركيز على الجدوى التقنية والاقتصادية لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 14 ميغاواط بالقرب من مدينة الهون. كما يجري وضع النماذج والمحاكاة في البرمجيات NEPLAN من أجل شبكة توزيع عملية للتحقق من صحة النتائج. وتدل النتائج على أن محطة توليد الطاقة الكهربائية للفيروسات العكوسة مجدية اقتصاديا ومستدامة، فعلى سبيل المثال، تم وضع نموذج لمحطة لتوليد الكهرباء بقدرة 50 ميغاواط في الكفرة، و 114 GWh في السنة هي الطاقة المستخرجة من هذه المحطة. وتبلغ فترة الاسترداد حوالي 2,7 سنوات وخفض التلوث 76 CO2 ألف طن سنويا.[1]

[1] Alweheshi , Abdelali , Rajab , Khalil , Faisal **Op cit**,, p.03.

المبحث الثاني: تحديات مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي

بعد أكثر من عشر سنوات على نشوب الأزمة الليبية، ما تزال الحلول السياسية بعيدة المنال والأوضاع الميدانية عصية على الحسم النهائي، بسبب تعدد الفواعل والتجاذبات السياسية العسكرية الداخلية المدعومة من أطراف أجنبية مع عجز تام للمنظمات الدولية والإقليمية، حيث تواجه ليبيا مجموعة من التحديات الداخلية التي تعكس التوجه السلبي وتعثر العملية الديموقراطية إلى وقت غير معلوم.

المطلب الأول: التحديات السياسية

بدأ المشهد الليبي أكثر استقرارا في بداية المرحلة الانتقالية مقارنة مع غيرها من دول التي عرفت تغييرا سياسيا ما بعد الصراع فقد كان المتمردون موحدين إلى حد كبير وحصل القليل من العنف مباشرة بعد سقوط طرابلس وأشارت أغلبية المؤشرات إلى معدلات مرتفعة من الدعم العام لعملية الانتقال إلى السلم، وحدثت بعض التطورات الإيجابية كانتخابات 2012، أن الوضع ما لبث ان انعكس سلبا وعرفت تقلبات حادة على كافة الأصعدة، لتنغمس في فوضى متعددة الأبعاد، [1]إلى وظهرت العديد من التحديات لاستكمال مسار العملية السياسية الديموقراطية نذكر أهمها:

الفرع الأول: تحول ليبيا إلى دولة فاشلة

أول من تحدث عن **"الدولة الفاشلة/failed state"**،[*]الكندي(**مايكل ليقانيتف/ M.Igantieff)** في كتابه **"The warriors honor"** تحدث فيه عن لوردات الحرب والمليشيات والجيوش النظامية في افريقيا والقوقاز واسيا الوسطى،[2] ومن بين الأعمال الهامة الأخرى التي تناولت

---

[1] المركز الليبي للبحوث والتنمية، **مضامين الانتخابات البرلمانية الأخيرة وأثرها على المسار الانتقالي**، تقارير خاصة، (يوليو 2014)، ص. 01.

[2] بومدين وسيلة، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع.03، جامعة محمد خيضر بسكرة: (أكتوبر 2018)، ص. 208.

[*]**الفرق بين الدولة الفاشلة والمنهارة:** الشائع في ادبيات العلوم السياسية أن المصطلحات تصف الدولة استنادا إلى الدور (داخليا/ خارجيا)الذي تضطلع به في مختلف المجالات ضعيفة" **Weak** " ،الهشة " **Fragile** " أو ضعيفة الأداء " " **Poorlyforming**أما الدولة ذات الوضع الحرج حرجا فقد وصفت فاشلة". **Collapse** " " **Failed** " **للمزيد ينظر:** غازلي عبد الحليم، الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الع02، ديسمبر 2014، ص. 43. والدولة المنهارة هي احدى مراحل الدولة الفاشلة حسب "روبرت روتبيرج" حيث

موضوع فشل الدولة (هيلمانHelman/ راتترRatner's) بعنوان: **"انقاذ الدولة الفاشلة/ Saving Failed State"** الذي نشر في 1993 في مجلة **"ForgeinPolicy "**، ودافعوا عن رؤية الأمم المتحدة لهاته الظاهرة، ثم كابلان سنة 1994 نشر مقال بعنوان **"الفوضى القادمة/ The Caming Anarchy "** تناولت فشل الدولة في غرب افريقيا، وتوقع بظلام سوف ينشر في جميع أنحاء العالم.[1]

يعتبرها **(James Wright/ جيمس رايت)** بأنها تلك الدولة التي تعجز عن السيطرة الفعلية على أراضيها وممارسة حكم القانون والامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية،[2] مما يؤدي إلى تراجع مشروعيتها وسيادتها واعتراف الدولي بها، يعتبر **(كالفي هولستي/Kalevi J Holsti)** من الأوائل الذين تحدثوا عن الفشل الدولاتي في فترة الحرب الباردة في مؤلفه **"الدولة، الحرب، دولة الحرب" , War , The state the state of war**، يعتبرها **(روبرت روتربرج/ Robert I. Rotberg)** أنها:

> **"الدولة التي تعاني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير الخدمات السياسية لسكانها، فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وفاقدة للشرعية الدولية"، [3]**

كما وربطت لجنة الحكومة الأمريكية الخاصة بفشل الدولة في تعريفها للدولة الفاشلة بأنه تلك الدولة التي يشيع فيها العنف الداخلي بما يسمح لجماعات أخرى بالاستلاء على أجهزة الدولة،[4] وبالتالي وجود جهات غير حكومية فاعلة تتحكم في وسائل العنف وتسيطر على الموارد وتمثل مجموعة من السكان

أنها غير قادرة على أداء وظائفها الحيوية لفترة طويلة (الصومال منذ 1991) يصاحبه نزاع في السلطة وانتشار للجماعات المسلحة كل منها يسيطر على إقليم جزئي من الدولة ينظر:

Robert Rotberg, **Failed States : Collapsed States Weak States: Causes and Indicators**, Wilson center, p. 9.

[1] بومدين، **مرجع سابق**، ص. 208-209.

[2] fraser derek, **Failed states : Why They Matter and What We Should Do about Them,** Retrieved from the journal of conflict studies, (2018), p. 09.

[3] Robert I. Rotberg, **State Failure and State Weakness in a Time of Terror, (**USA: Brookings Institution press, 2002), p : 01.

[4] Jack. A. Goldstone and other, **State Failure Task Force Report: phase 03 Findings, (**USA: McLean, Washington, September 2000), p : 02.

مما يعيق الحكومة الرسمية على توفير الأمن أو تقديم الخدمات العامة، مما ينعكس على انهيار الاقتصادي وتدي حقوق الإنسان.[1]

أما مركز أبحاث أزمات الدول (CSRC) تعرف الدولة الفاشلة بأنها: الدول التي تفقد القدرة على ممارسة وظائفها الأساسية المتعلقة بالأمن والتنمية، وتفقد السيطرة على إقليمها وحدودها، مما يجعلها دولة غير مؤهلة لانتاج شروط بقائها.[2]

من تداعيات فشل الدولة ينعكس على محيطها حيث يهدد الدول في محيطها الجغرافي بسبب انتشار التهديدات من داخل الدولة لهذه الدول، يصف كل من زارباب إقبال وهيلافي ستار أن الدولة الفاشلة بمثابة الجار السيء في مقالهمها الصادر عن مركز إدارة الصراعات وعلوم السلام بعنوان **Bad Neighbors failed states and their consequences** : وهي ترتبط بمجموعة واسعة النطاق من العواقب السلبية على سكانها، وجيرانهم، ومناطقهم، والمجتمع العالمي .فقد ذكرت مجلة الإيكونوميست أن "السبب الرئيسي وراء انزعاج العالم إزاء فشل الدولة هو أنها عدوى"[3]

ويعرف صندوق السلام فشل الدولة على أن: "الدولة تفشل عندما تفقد حكومتها سيطرتها البدنية على أراضيها أو تفتقر إلى احتكار الاستخدام المشروع للقوة" ومن بين الأعراض الأخرى لفشل الدولة تآكل السلطة في اتخاذ القرارات الجماعية، وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة المعقولة، وفقدان القدرة على التفاعل في العلاقات الرسمية مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي"[4]

(1) Stuart E Eizenstat, Porter . John Edward, in Weinstein, Jeremy M., "Rebuilding Weak States", **Foreign Affairs**, Jan /Feb 2005, Vol.84, Issue 1, pp. 134, 135.
(2) Crisis State Research Center, **War, State Collapse and Reconstruction** London School of Economic and Political Science, Working paper n°1**,** 2 Edition, Mai 2016, p : 04.
(3) iqbal, zaryab; harvey, bad neighbors: failed states and their consequences, **Conflict management and peace science** , N°.25, Retrieved from starr (2008) , p.315.
(4) zaryab, **Op.Cit**, p.317.

الدولة الفاشلة هي الدولة الصورية التي لا تمارس أي شكل من أشكال السيادة على أراضيها والتي تعاني من غياب المؤسسات وعدم القدرة على تلبية الخدمات الأساسية لرعاياها ولا تستطيع بسط سيطرتها العسكرية على كل جغرافيتها،[1] **ويمكن تحديد معايير الدولة الفاشلة في ما يلي:** [2]

- **مؤشرات سياسية/Political indicators :** أبرزها أزمة الشرعية السياسية والقانونية النظام القائم لدى المواطنين داخل اقليم الدولة وخارجها، وشيوع الفوضى وبروز عامل التدخلات الخارجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- **مؤشرات الفجوة الأمنية/Security gap indicators :** بعد التحولات التي طرأت على المجتمع الدولي ومنها الدور الأساسي للدولة الذي تمثل في توفير الأمن الإنساني لمواطنيها ضمان التحرر من الحاجة والخوف ويتحقق الفشل الدولاتي في ظل غياب الكفاية الأمنية المادية والمعنوية للأفراد والجماعات.
- **مؤشرات اقتصادية/economic indicators :** تتمثل في عجز الدولة عن توفير حاجيات مواطنيها من السلع الخدمات الأساسية، في ظل واقع غياب التنمية وكذا عدم القدرة على خلق نظام اقتصادي يحقق احتياجات الأفراد والجماعات مما يخلق عملية التوزيع غير العادل للثروات وسيادة لحالات الفساد واحتكار فئات معينة للثروة في مقابل حرمان الأطراف الأخرى.
- **مؤشرات اجتماعية/Social indicators :** مجموعة المظاهر الدالة عن حالة النمو الديموغرافي غير المتوازن مع النمو الاقتصادي وتنامي في ظاهرة الهجرة والتهجير بكل أنواعها (النزوح، اللجوء، التشرد)، مع وجود حالات ارتفاع في معدلات الجهل والأمية، وانتشار الصراعات العرقية والإثنية الناتجة عن التنوع الهوياتي مما قد يدفع بظهور الولاءات القبلية والعشائرية على حساب الولاء العام للدولة.

---

[1] جمال منصر، "احتمالات فشل الدول في إفريقيا: بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء دراسة في الحالة الليبية"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المركز الديموقراطي العربي، م.01، ع.01، (مارس 2018)، ص. 199.

[2] بونيف سامي محمد، "الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، **دفاتر السياسة والقانون**، م.12، ع. 01، (2020)، ص. 244.

إن المظهر الأكثر وضوحا للفشل الدولاتي قد يرجع لعدم قدرة هياكلها التقليدية على التكيف بما لا يدع مجال للإصلاح سواء في جهود البناء أو إعادة البناء، فالحالة الليبية حملت في طياتها بوادر الفشل في ظل غياب المأسسة الحقيقية داخلها وارتباطها بالأساس بالشخصية الكاريزمية لمعمر القذافي، ويؤثر فشل الدولة الليبية ليس فقط على المجال الجغرافي لليبيا بل على الحيز الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط، وبالتالي بطريقة غير مباشرة على العلاقات الأوروبية مع غيرها في إطار الناتو، وبإسقاط معايير الدولة الفشل الدولاتي على ليبيا نلاحظ أن كل المعايير تنطبق عليها مع بعض الإيجابيات التي لا تعكس أي تفاؤل إيجابي حول ما ستؤول إليه الأوضاع وتتمثل إجمالا في:

- الفشل في السلطة/ Authority Failures
- الفشل في توفير الخدمة/ Service Failures
- الفشل في الشرعية/ Legitimacy Failures

ومنه فليبيا افتقدت للعناصر الرئيسية للدولة بالمفهوم الحديد وفقا لما عرضه المفكرين الأوائل حيث اعتبرها **(نيكولا ميكافيلي/ Niccolo Machiavelli)** [*]: **المنظمة المخولة بما تملك من سلطة فعلية للتحكم في استعمال القوة على شعب معين وفي إقليم معين.**[1]

فقد ذكرت فرقة العمل التابعة لمجلس شمال إفريقيا في الولايات المتحدة أن الحكومة الحالية تتسم: **"بعجز عام عن أداء الحكم الأساسي"**، وهذا الافتقار إلى القدرة ناتج عن العديد من العوامل، ولم تعد الحكومة مستعدة بالقدر الكافي لأداء الوظائف أساسية فحسب، بل ولم تعد واضحة أيضا بشأن نوع المساعدة المحددة التي ينبغي لها أن تطلبها، [2] إلى جانب افتقارها لجهاز أمني مركزي قوي، وغير قادرة على معالجة عملية نزع سلاح الميليشيات المستقلة وتسريحها وإعادة إدماجها فالعديد من المدن الليبية كمصراتة،

[*] **نيكولا ميكافيلي/ Niccolo Machiavelli** : من خلال كتابه الصادر في عام 1513 حيث كأول من تحدث عن الدولة.

[1] سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة** ،(لبنان : دار النضال، ط2، 1989)، ص. 172.

[2] The Libya Case Study, Harvard University, HARVARD MEDICAL SCHOOL DEPARTMENT OF GLOBAL HEALTH AND SOCIAL MEDICINE, (*2013)*, p. 16.

تعمل كولايات منفصلة وتديرها قبائل تدعمها ميليشيات مسلحة تتحدى الحكومة المركزية الأمر الذي يجعل من الصعب تنفيذ أي استراتيجية على مستوى الدولة.[1]

الفرع الثاني: تحديات نخبوية

اعتبر **(ماكس فيبر/ Max Viber)** أن الخضوع إلى قائد واحد هو أساس بداية ظهور الدولة وهو ما لم يتمكن تحقيقه في ليبيا بعد أكثر من عشر سنوات من الصراع بعد اسقاط القذافي، لذلك منذ الثورة يطرح باستمرار سؤال: **من له الحق في الحكم؟** إن الأزمة العميقة التي تعاني منها ليبيا اليوم هي القطيعة بين المجتمع وأصحاب السلطة بسبب افتقار هذه الأخيرة لأي مشروع تنموي وحدوي، يوافق عليه كل الليبيين، وقد أرجع **(جلبير أشقر)** في كتابه انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية، حالة الفوضى التي شهدتها ليبيا إلى افتقار الانتفاضة إلى قيادة معترف بها وقادرة. [2]

المطلب الثاني: التحديات القانونية

الفرع الأول: التحديات المؤسساتية

يعرف **(ماكس فيبر/ Max Viber)** الدولة على أنها:

> **"مقاولة سياسية لها الطابع المؤسساتي، وما يميز هذه المؤسسة عن باقي التنظيمات السياسية أنها إطار للسيطرة إلى جانب احتكار ومركزة أدوات الإكراه بيدها والإنفراد بمشروعية استخدام العنف ضمن ما اسماه بالاستخدام المشروع للعنف".**[3]

---

[1] HARVARD MEDICAL SCHOOL DEPARTMENT OF GLOBAL HEALTH AND SOCIAL MEDICINE, **Ibid**, p. 16.

[2] أحمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، **سياسات عربية**، ع. 36، (جانفي 2019)، ص. 63.

[3] إكرام عدنني، **سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر**، (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013)، ص. 171.

اتسم نظام الحكم في ليبيا خلال الحقبة من 1977- - 2011 بغياب الأطر المؤسسية والثقافة المؤسساتية على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، ويعود ذلك إلى التغيرات الجذرية التي أجراها النظام على الكثير من جوانب الحياة العامة في ليبيا، واستمرت ليبيا تعاني من غياب تام للمؤسسات فالنموذج الحكم الذي اتبع القذافي خلى من مؤسسات حقيقة حيث تركز الحكم في شخصه وبعض المقربين بيه وأهمل تكوين جهاز بيروقراطي فعال من شأنه اليوم الدفع بمسار العملية السياسية إلى النجاح؛ إلى جانب ذلك عدم فاعلية الجهاز الإداري، إذ لا يختلف الأكاديميين عن جدوى تأسيس جهاز إداري (بيروقراطي) فعال خاصة في ظل وجود تغيير سياسي، إذ يعتبر الجهاز الإداري آلية ضرورية لاستكمال عملية بناء الدولة والتمكين السياسي.

وقد وفر جدول أعمال السياسات والبحوث المتعلقة بالدول الفاشلة رؤى متعمقة عن الحالة التي تتقاسمها البلدان المتأثرة بالحرب والفقر، وقد سلط الضوء على الدور الحيوي لمؤسسات الدولة في الاستجابات الإنسانية ، وبناء السلام والتنمية،[1] ظلت ليبيا عديمة الجنسية بالمعنى الغربي لهذا المصطلح، أي بدون مؤسسات رسمية ذات حجية أو دستور و المؤسسة الوحيدة الشاملة كانت العقيد نفسه وصاحب المستشارين، كانت سلطة الدولة متداخلة في شبكات متداخلة ومتناقضة وليس لديها مبادئ أو تسلسل سلطة مشتركة إلى ما هو أبعد من وجود القذافي على رأس كل كومة.[2]

ولا جدال في أن دراسة مؤسسات الحكومة المركزية في البلدان التي تواجه الصراعات والفقر لا ينبغي أن تغفل على دور الانقسامات العشائرية داخل النظام السياسي والعنف السياسي، والافتقار إلى الانتخابات الحرة ، وسوء الإدارة ، وضعف قدرة الإدارات العامة والدين العام والتي تستحق اهتماما كبيرا، ورغم ذلك فلابد من استكشاف مواطن الضعف والتي غابا ما تكمن في مؤسسات الدولة، فقد الهيكل السياسي القبلي والمحلي لـ "انعدام الجنسية" في ليبيا والافتقار إلى المؤسسات القادرة على إدارة الأزمة سببا رئيسيا في تطور "الاضطرابات المدنية العفوية إلى حرب أهلية شاملة. [3]

---

[1] Gros, P. (s.d.). **de Odyssy Down a Unified Protect: Bilan Transitoire, perspectives et premisers Ensiegnement de L'engagement en Libya**, paris: fondation pour le recharche Strtégique, (2018), p. 10.

[2] lier, F.-a. v. (s.d.). **Constitution-Making as a Tool for State-Building** ? Insights From an Ethnographic Analysis of the Libyan Constitution-Making Process, 2020, p. 05.

[3] lier, **Ibid,** p. 06.

تبدو التوقعات متشائمة حيال مستقبل ليبيا لبناء مؤسسات قوية تفرض إرادتها بقوة القانون، لكون أن المطلوب ليس فقط إصلاح الهياكل السياسية، الاقتصادية، والأمنية أو تعزيزها وحسب، بل يجب بناؤها من العدم أيضا، ذلك أن إن المظهر الأكثر وضوحا للفشل الدولاتي قد يرجع لعدم قدرة هياكلها التقليدية على التكيف بما لا يدع مجال للإصلاح سواء في جهود البناء أو إعادة البناء، فالحالة الليبية حملت في طياتها بوادر الفشل في ظل غياب المأسسة الحقيقية داخلها وارتباطها بالأساس بالشخصية الكاريزمية لمعمر القذافي؛ وفي ظل مثل هذه التحديات، يبدو مستقبل ليبيا رهنا بقدرة زعمائها الجدد على مجابهة متطلبات حاسمة في الميدان.

فليبيا أمام بناء دولة فاشلة التي تعني إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد فقدها لقدراتها بفعل الأزمات والصراعات من خلال وضع سياسيات متعددة الأبعاد لإعادة بناء الوظيفي للمؤسسات لتصبح ذا فعالية لتحقيق غايات مواطنيها والوظائف الأساسية وفقا لنموذج الدولة الحديثة كتحقيق الأمن، الرفاهية، لتعزيز الشرعية وهو الذي يعني بناء الدولة.[1]

الفرع الثاني: التحديات الدستورية

يعد الدستور منهاج العمل لإدارة كافة شؤون الدولة، ويعبر عن أنماط سلوكها وليس مجرد مجموعة من القواعد القانونية والنصوص التي يتم من خلالها استيفاء الجوانب الشكلية لمنظومة النظام السياسي في دولة ما، فهو بمثابة الإيديولوجية الدولة، التي لها إطاران :أحدهما فكري، والآخر حركي؛ ففي حين يعني الإطار الفكري التصورات النظرية حول وضع الدولة سواء في الداخل (سيادتها وإقليمها والمواطنة، أهدافها، مصالحها) أو إقليميا أو دوليا، يتضمن العلاقة بين القوانين والأعراف السائدة داخل الدولة، بينما يتمثل الإطار الحركي في الكيفية التي يتم من خلالها تفعيله ووضعه موضع التطبيق والتقنين الفعلي، [2] والشكل الموالي يوضح أهمية الدستور فيما يتعلق بعملية بناء الدولة.

---

[1] Julia Raue, Patrick Sutter, **Facets And Practices of States building,** (Boston: Brill, Illustrated, 2009), p. 62 .

[2] الدسوقي نهى، هبة الحسين، "أزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديموقراطية: الأبعاد والسيناريوهات"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المركز الديموقراطي العربي، م.01، ع.01، (مارس 2018)، ص. 199.

الشكل رقم (19): أهمية الدستور في بناء الدولة

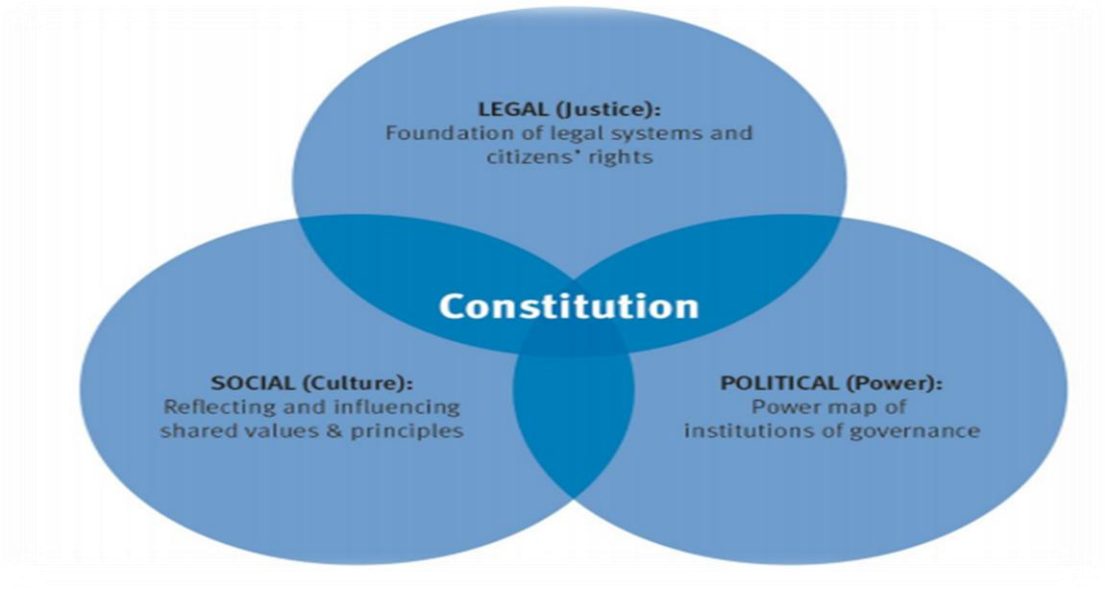

Source : Elliot Bulmer, **What is a Constitution? Principles and Concepts International IDEA Constitution-Building Primer 1**, International IDEA, 2014, p.08

فالدستور القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة ولا يجب أن يكون مجرد نصوص وأحكام منقولة عن دساتير غربية، ومن دون دستور يحدد نهج واضح يقوم عليه مستقبل ليبيا و الأطراف التي ستستلم السلطة، غاب الاستعداد لاتخاذ قرارات جريئة وحاسمة حول الوضع الأمني والسياسي وكانت اللجان ضمن حكومات ما بعد الحرب المكلفة بالمسائل المرتبطة بالأمن تعمل بأسلوب غير منسق، كما كانت في أغلب الأحيان على خلاف البعض منها مع الآخر، ما أبطأ جهود الإصلاح أكثر فأكثر.[1]

تمر السياسية الليبية بمرحلة تمزق وتمايل متأثرة بالعوامل الإيديولوجية الدينية والسياسية، والخصومات الشخصية، وعلاقات الراعين الأجانب، والحوافز المالية، والهويات المحلية والإقليمية في عملية المصالحة المقترحة، في مقابل ذلك عجز العديد من الفصائل عن حشد القدر الكافي من القوة أو الشرعية لتأكيد هيمنتها على بعضها البعض، مع تنافس الأطراف الليبية على السلطة والأموال الحكومية التي يسيطر عليها البنك المركزي أو الأصول السيادية الموجودة في الخارج، وفي هذا الوضع يفرض الزامية من وجود دستور ينظم الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية وفي حالة تأخر استصدار دستور سيتأزم

[1] شيفيس، **مرجع سابق**، ص. 12.

الوضع أكثر، ولما كان صياغة الدستور ترتكز على امرين أساسين هما: نوع الإجراءات التي يتم بها وضع الدستور والجهة التي تختص باصداره.[1]

كان الجدل حول كيفية تنظيم التحول في ليبيا مؤشرا على تغيير المسار في الخطاب القانوني في ليبيا وأصبحت المناقشات السياسية أكثر تجسيدا في الخطاب الداخلي في ليبيا، في حين صدر الإعلان الدستوري رسميا في 3 /08/ 2011 بعد وفاة القذافى، حافظت إلى حد كبير على قيام الليبرالية بواحدة من "**رؤية ليبيا الديمقراطية**" السابقة للمجلس الوطني الانتقالي وقد برزت الصراعات الداخلية على السلطة في الصراع الدائر حول المادة 30 من الإعلان الدستوري التي حددت الترتيبات الإجرائية والمؤسسية للمرحلة الانتقالية، وكانت هذه علامات مبكرة على أن الرؤية الوطنية لإعادة بناء الدولة قد يتبين أن تحقيقها أكثر صعوبة مما كان مأمولا في البداية.[2]

ويسترشد وضع الدستور بالمعايير والمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة التي يتم تطويرها وتفصيلها تدريجيا من خلال التجارب العملية، على سبيل المثال يرى **(جمال بينومار)** أن: **وضع دستور وعملية وضع الدستور له دور هام في الانتقال السياسي وانتقال الحكم،"** عن طريق "الحد من العنف" ويفترض بعض المؤلفين أن وضع الدستور بعد انتهاء الصراع يشكل فرصة "لخلق رؤية مشتركة لمستقبل الدولة وخريطة طريق لكيفية الوصول إلى هناك.

بعد أن تولى القذافى السلطة، ألغى دستور عام 1951 ونفذ نظاما سياسيا يعرف باسم الجماهيرية (جمهورية الجماهير)، كانت سلطة الدولة متداخلة في شبكات متداخلة ومتناقضة وليس لديها مبادئ أو تسلسل سلطة مشتركة إلى ما هو أبعد من وجود القذافى، وبذلك ظلت ليبيا عديمة الجنسية بالمعنى الغربي لهذا المصطلح، أي بدون مؤسسات رسمية ذات حجية أو دستور، وكانت المؤسسة الوحيدة الشاملة كانت العقيد نفسه وصاحب.

فقد كانت ليبيا تفتقر إلى المؤسسات تحت حكم القذافي، وبعد الإطاحة به، تم إنشاء المؤسسات ولكنها مؤسسات خاطئة، وكانت المناقشة الديمقراطية غائبة، في حين أن السلطة القضائية مشتقة من

---

[1] ضياء عبد الحميد عبد الوكيل مصري، **الإشكاليات العملية والعلمية لتعديل الدساتير**، (القاهرة: دار الكتب والدراسات العربية، 2008)، ص ص. 96-97.

[2] lier, **Op. Cit**, pp. 07-08.

السلطة التنفيذية بدلا من أن تكون مستقلة، ويعلم المواطنون أنهم لا يستطيعون الاعتماد على نظام المحاكم للانتصاف، وفي ظل عدم وجود دستور ما يعني غياب سيادة القانون، فضلا عن ان غياب الدستور يعني نظام عدالة غير فعال يبيح الإفلات من العقاب.

أصبح الهيكل السياسي القبلي والمحلي لـ "**انعدام الجنسية**" في ليبيا والافتقار إلى المؤسسات القادرة على إدارة الأزمة سببا رئيسيا في تطور "الاضطرابات المدنية العفوية إلى حرب أهلية شاملة فعلى الرغم من وجود بعض المؤسسات المركزية الضعيفة والمقسمة تعني أنه لا توجد سلطة يمكن أن تعتمد عليها الهيئة.

ونتيجة لانعدام دستور سرعان ما بدأ انقسام كبير في الانحدار حول كيفية بناء دولة ليبية جديدة، وظهرت التوترات الأولى، كانت البلاد تتجه نحو أزمة حكم، وهو السبب وراء تأثير الفراغ المؤسسي، كان الجدل حول كيفية تنظيم التحول في ليبيا مؤشرا على تغيير المسار في الخطاب القانوني في ليبيا.[1]

وبمجرد انتهاء الصراع ضد قوات القذافى في أكتوبر 2011، تطورت الجماعات المسلحة إلى آليات للاحتفاظ بالسلطة وتوليد الدخل، وكان الكثيرون حريصين على تأمين دور في الهياكل الأمنية الرسمية بينما أصبح آخرون مجرمين بحتة وفي وقت يتسم بقدر كبير من التدفق السياسي، ظل ولاء العديد من أفراد الميليشيات لقادتهم وليس لمؤسسات الحكومة أو الدولة.[2]

وعندما يعتبر صياغة الدستور استجابة ضرورية لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، وهو ما سماه (**هابرماس/Habermas**) لـ "**الوطنية الدستورية**"، يؤمل في المجتمعات المنقسمة أن يؤدي وضع إجراء قانوني "**غير سياسي**" للرأي الديمقراطي وتكوين الإرادة إلى تضخيم الطابع المشترك كجزء من التوحيد الوطني،[3] ذلك أن سيادة القانون مبدأ راسخ من مبادئ القانون الدولي وأساس أساسي يمكن على أساسه تحديد الحكم الرشيد للدولة، ولكي نفهم تماما مدى فشل الدول، يجب التصدي لأساسيات سيادة القانون.

---

(1) lier, **Ibid,** pp. 03-06.
(2) committee, H. o., **Libya: Examination of intervention and collapse and the UK's future policy options**, 2016, p. 06.

(3) lier, **Op. Cit**, p. 04.

ومن المعقول في الفكر المعاصر القول إن المؤسسات القوية ذات الإطار القانوني ضرورية للاستقرار والشرعية في أذهان مواطني الدولة والنمو الاقتصادي. [1].

تعد التسوية الدستورية في بيئات ما بعد الصراع وتلقي بظلال من الشك على الرؤية التكنوقراطية القائلة بإمكانية بناء الدول بطريقة رشيدة ومنظمة، ذلك أن الإجراءات والمعايير القانونية لوضع الدستور يمكن أن توفر آليات لحل الصراعات السياسية، ومن ثم تسهم في تحقيق المصالحة وتوافق الآراء، وينبغي أن تتولى الأطراف الليبية الفاعلة رسمية وغير رسمية "الترويج له وبناء الشرعية والبيروقراطية هما أهم المهام في تشكيل الدولة بعد فشل الدولة" فإقامتها سيادة القانون في ليبيا أمر بالغ الأهمية لتكوين الدولة حيث أنها تمثل مقياسا، إن جاز التعبير ، لما يمكن توقعه بشكل معقول من الدولة، وهالة من الشرعية التي تمس الحاجة إليها، [2] ويجب معاملة الدستور بطريقة موضوعية وعقلانية وإزالته عن التوترات الأيديولوجية، ويقتضي ذلك أن يعكس الدستور الهوية والأعراف الجماعية للمواطنين الليبيين، وأن يكفل الدستور التقسيم العادل للسلطات وتنظيم توازن العلاقة بين هذه السلطات. [3]

في الأصل ينظر إلى الدستور على أنه نتيجة نهائية ووثيقة مدونة لتوافق الآراء الاجتماعي والسياسي وليس مهمة القانون أو الدستور تثبيت النظام الاجتماعي وتشكيل توافق سياسي في الآراء، فإن وضع الدستور يمكن أن يسهم في كل من الأهداف القصيرة الأجل لحل الصراعات وصنع السلام وتعزيز مؤسسات الدولة على المدى الطويل، أما بالنسبة لحاجة ليبيا إلى دستور فيقول **(أحمد جبريل)**:

> **"... دستور أكثر من أي وقت مضى في هذه المرحلة ونحن بحاجة إلى شيء يوحدنا شيء يحدد مسؤوليات الجميع وحقوقهم في هذه المرحلة الحرجة جدا لأن كل مجموعة وكل منطقة في البلد وكل مدينة تحاول الآن أن تقول إن لها حقوقا أكثر من غيرها بسبب إسهامها في الثورة... ونحن بحاجة إلى أن يبين الدستور حقوق الجميع ومسؤولياتهم لإنهاء هذه المناقشات".** [4]

---

[1] Silva, M. (s.d.). **Failed and Failing states: causes and conditions**, (thesis of doctorat. irland, faculty of Law irish, Irland: center for human Rights National University of Irland Galway), p. 95.

[2] Lier, **Op. Cit**, pp. 1-10.

[3] the Libyan National Conference Process. (2018, november). Récupéré sur https://www.hdcenter.org/wp/-contentuploads/2018/11/

[4] Lier, **Op. Cit**, p. 11.

وفي غياب دستور مكتوب ومتفق عليه يستمر التعقيد والتنوع السياسيين في ليبيا في خلق التحديات للجهود الرامية إلى بناء الإجماع بين الليبيين،[1] فقد كشفت المناقشات عن عمق الخلافات بين مكونات الطبقة السياسية منذ سقوط القذافي، الامر الذي انعكس على الاستقرار السياسي والازدهار لاقتصادي والانسجام الاجتماعي، بحيث استعصى إقامة توازن بين قوى متعددة شملت إسلاميين، فدراليين، أقليات، قوى قبلية، ومحلية علاوة على الكتائب المسلحة والميليشيات المسلحة المختلفة الطبيعة والأهداف ومع مرور الوقت تتضاءل العوامل الموحدة للصالح عوامل التقسيم.

وبسبب غياب دستور مؤطر ومنظم للعملية السياسية أثبتت السلطات المؤقتة عجزها عن تشكيل حكومة مستقرة، أو معالجة القضايا الأمنية الملحة، أو إعادة تشكيل التمويل العام للبلاد، أو إنشاء إطار صالح للعدالة والمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع، كما أسهمت الخلافات بين الساسة الإسلاميين والشخصيات العلمانية نسبيا في الانهيار التدريجي لإجماع الرأي حول اتجاه التحول وقد اختلفت هذه الجماعات حول بعض التطورات القانونية والاجتماعية الداخلية.

وبما أن ليبيا لا تقوم على دستور فإنها تفتقر لأهم عناصر قيام الدولة القانونية، [2] حسب ما تطرق إليه المفكرين حيث أنه يعد الضمان الأول للنظام والقانون ومنه الاستقرار، فمن شأن الدستور تعزيز المرونة المتعددة الأقطاب تشجيع التوافق في إطار دستور ناظم خارج نطاق هيكل الحوافز السياسية لإعطاء حق النقض للأقليات،[3] وقد وفر جدول أعمال السياسات والبحوث المتعلقة بالدول الفاشلة رؤى متعمقة عن الحالة التي تتقاسمها البلدان المتأثرة بالحرب والفقر، وقد سلط الضوء على الدور الحيوي لمؤسسات الدولة في الاستجابات الإنسانية، وبناء السلام والتنمية.[4]

---

[1] Blanchard, **Op. Cit**, p. 05.

[2] رجب عبد الحميد، **النظم السياسية المعاصرة**، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ط.1، 2014)، ص. 49.

[3] عبد الغفار شكر، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، (د ب ن، دار الفكر المعاصر، (2003)، ص.20.

[4] Gros, P. s.d.). **de Odyssy Down a Unified Protect: Bilan Transitoire, perspectives et premisers Ensiegnement de L'engagement en Libya**. paris: fondation pour le recharche Strtégique, p. 10.

الفرع الثالث: تحدي الانتخابات

إلى جانب العوامل سابقة الذكر ارتكبت ليبيا في مسار عملية التحول السياسي حيث تشير غالبية الدراسات أن التعجيل بإجراء انتخابات بعد الصراعات المسلحة قبل تحقيق نزع أسلحة الفرقاء وإدماجهم يقود إلى احتمال تجدد الصراع وهو ما حدث في ليبيا فإرث القذافي اللامؤسسي إضافة إلى تفاعلات الثورة الليبية ورغم أن الانتخابات حققت نسبة علية في 2012 من اقبال الناخبين وصلت إلى 63% مع غياب لمظاهر العنف والاقتتال إلا أن الانتخابات نفسها مثلت مجالا للصراع والتنافس المجتمعي الذي جعل ليبيا أكثر انقساما لا أكثر وحدة ذلك أنها أوجدت مناخا سياسيا مشجعا على استمرار الانقسامات والتكتلات والتشرذم الاجتماعي.[1]

أول عثرات التحول الديموقراطي في ليبيا ظهور تعددية سياسية لم تلائم لظروف الاستثنائية التي عرفتها ليبيا مطلع 2012 عمقت من حالة الاستقطاب السياسي، ومع مرور الوقت وبملاحظة عدد المنتخبين بين الانتخابين ناحظ تراجع نسبة المشاركة ما يعني تزايد نسبة الإحباط لدى الليبيين وبداية تعثر العملية السياسية في ليبيا فتبني النظام الفردي في انتخابات 2014 عزز من بروز المكونات الجهوية والقبلية وجعلها محرك العملية الانتخابية.

إن الحديث عن انتخابات في ليبيا يعد أمرا سابق لأوانه ذلك أن الانتخابات ترتبط قدرة الدول على إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة بجدارة نظامها السياسي، ومدى اتساقه مع قواعد ومعايير الحكم الرشيد من الشفافية، وتمكينه الناس من المشاركة في وضع السياسة العامة لبلادهم، وخضوعه للمساءلة وحكم القانون، فضلا عن ارتباط الانتخابات وغيرها من صور المشاركة السياسية في تكريس المواطنة والمساواة أمام القانون،[2] وليبيا مازالت بعيدة عن متطلبات نجاح العملية الانتخابية.

---

[1] الصوائي، **مرجع سابق**، ص. 165.

[2] معتز بالله عثمان، **الانتخابات: الضرورة والسياق**، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان ط1، 2014)، ص. 24 .

المطلب الثالث: تحديات مجتمعية

الفرع الأول: انعدام الثقافة السياسية

تتأسس الثقافة السياسية في المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية عن طريف مجموعة من المؤسسات والكيانات بدءا بالأسرة وصولا للأحزاب، وقد ميز **(قابر**يال **ألموند/ Gabrial A. Almond)** بين ثلاث أنواع من الثقافة السياسية:[1]

- **النمط الضيق:** يقوم على الولاءات التقليدية الضيقة كالقبيلة والعرقية ... .
- **النمط التابع:** حيث يكون الأفراد تابعين لمنطق النظام الحاكم كما هو الحال في الأنظمة الشيوعية.
- **النمط المشارك:** حيث يشارك الأفراد في النظام السياسي والحياة السياسية بشكل إيجابي ويسود في المجتمعات الديموقراطية.

واسقاطا على الحالة الليبية نلاحظ أن المجتمع الليبي مجتمع تقوم فيه المشاركة الضيقة على اعتبار أنه مجتمع قبلي، ذلك أن الثقافة السياسية تمثل الحصيلة التاريخية لكل ما تعلمه أفراد المجتمع وفقا لطرق معيشتهم،[2] وطبيعة تفاعلهم مع النظام الحاكم والتي غالبا ما تتميز بالاستمرارية.

وفي هذا السياق فقد تشكلت الثقافة السياسية الليبية من ظل ظروف تاريخية أبرزها مرحلة الاستعمار والتحرر، ولعل أهم مرتكزاتها الدين فلا يمكن التحدث عن الثقافة السياسية الليبية بعيدا عن دور الدين في تشكيلها باعتباره مصدرا أساسيا للقيم، وحاول القذافي على الحفاظ على المقوم الفرعي (القبيلة) في تشكيل الثقافة السياسية، مع انعدام أي أطر حديثة للمشاركة في الحياة السياسية، فكان من أبرز ضعف الثقافة

---

[1] Gabrial A. Almond, Sidney Vebra, **The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations,** (Princeton Universuty Press, 1963), p.14.

[2] جهاد الغرام، الثقافة السياسية في المنطقة العربية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع. 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر: (جوان 2014)، ، ص. 48.

السياسية في ليبيا غياب مؤسسات المجتمع المدني عن ساحة العمل السياسي بفعل تقييدها في حالة ما وجدت، وعملها يتحدد ضمن مقتضيات النظام السياسي الليبي.

وبعد فتح المجال للتعددية السياسية لم تفلح الأحزاب التي ظهرت في الممارسة السياسية الفعلية القائمة على قبول الآخر والمنافسة النزيهة وتقبل الاختلاف والاعتماد على آلية الحوار لتحقيق توافق وإنما اعتمدت على النهج التقليدي القائم على اقصاء الطرف الأخر لاعتبارات تتعلق بالاختلاف في توجهات النظر، فتبادلت الأحزاب والتيارات السياسية اتهامات بشأن ارتباطاتها الخارجية وارتباطاتها بالتشكيلات المسلحة.

الفرع الثاني: غياب التنشئة السياسية

هي مجموعة الآليات التي يتعلم من خلالها الأفراد المشاركة في الحياة السياسية والتأثير فيها اعتبارا من قناعاتهم وقيمهم، إلا أن القذافي حاول السيطرة على هذه العملية من خلال فرض نموذج معين من المشاركة السياسية وهو شيوخ القبائل عن طريق المجالس الشعبية وبذلك أخذ المجتمع الليبي طابع الإكراه والتسلط من خلال تأييدهم المطلق لشيخ القبيلة لعقود من الزمن، وقد شكل تراكم تقاليد مركزية مصدرها من الأعلى (النظام السياسي) إلى الأسفل (المجتمع) أحد العناصر المركزي للتنشئة السياسية.

وأقصى ما يمكن للأفراد المجتمع الليبي فعله شيوع ثقافة العزوف عن المشاركة السياسية على اعتبار أن النظام الليبي سمح في إطار توجه واحد بما يمليه توجه النظام ليتحول المجتمع الليبي مجتمعا حكوميا–قبليا أكثر من كونه مجتمعا مدنيا علاقته مع النظام والعملية السياسية ككل قائمة على الترغيب، الترهيب، والوصاية، لا على الحرية، المشاركة.

من صعوبات تحقيق السلم في ليبيا والذي يتقاطع مع غياب التنشئة الاجتماعية القائمة على البعد القبلي الذي يحمل في مبادئه الانتقام؛ الجو المشحون سياسيا ونفسيا واجتماعيا بعد حرب أهلية دامت لأكثر من –تسع سنوات–ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى من معظم أنحاء ليبيا، في مجتمع صغير العدد نسبيا ومترابط، كل ذلك ترك جراحا عميقة في النفوس لا يمكن أن تندمل في المدى

القريب، وهو ما لا يوفر مناخا مناسبا للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية رغم جهود المخلصين،[1] من خلال ما سبق نستخلص أن ليبيا تعاني من أزمة تساهم بشكل فعال في تعثر العملية الديموقراطية في ليبيا:

الفرع الثالث: أزمة المواطنة

الهوية مفهوم فلسفي بامتياز، ويمكن تعريف الهوية للجماعة: "بأنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون بعده منتميا إليها"،[2] وفي المعنى السوسيولوجي ترتبط الهوية بالمفاهيم الأنثروبولوجية الأخرى، مثل – النظرة، والقيمة، والروح، والثقافة... التي تقترح نوعا معينا من التجانس بين أفراد المجتمع. [3]

يرى (**انطوني سميث /D.Smith Anthhony**) في كتابه "**National Identity**" أن مفهوم الهوية الوطنية يرتبط بالمفهوم الغربي للدولة على اعتبار أن هذا المفهوم مفهوم نطاقي أي أنه مرتبط برقعة أرضية ما نسميها نحن أرض الوطن، [4] يعتبر الإسلام في البلدان العربية، من بين أهم مصادر الهوية لدى المواطن العربي، ويستند في ذلك إلى الحضارة الإسلامية في هذا الصدد يرى(**برنارد لويس/ Lewis Bernard**) أن الإسلام ليس قضية إيمان وتطبيق فحسب، وإنما هي هوية وولاء كذلك عبر وطنية،[5] نتيجة لذلك انتهجت معظم الدول العربية أسلوب الإلغاء واللامبالاة للانتماءات الفرعية. جعل موضوع الأقليات من الموضوعات المهمشة، مع سعي واضح لتجاهلها والتقليل من أهميتها، من بين الانتماءات الفرعية نجد القبيلة والتي تعرف القبيلة حسب (**خلدون النقيب**) على أنها:

---

[1] البشير علي الكوت، "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، ع.13، جامعة محمد خيضر بسكرة: (ديسمبر 2016)، ص. 140.

[2] مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، **الدين وقضايا المجتمع الراهن، الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع**، سلسلة ملفات بحثية، الرباط: (2016)، ص. 07.

[3] مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، **المكان نفسه**.

[4] Anthony D. Smith, **National Identiy** . (England:Penguin Books, 1991), p. 31.

[5] Bernard Lewis, More than the ummah, a study of religious and national identity in the islamic world, **American Journal of islamic social sciences**, Vol. 02, N°24 ,(2007), p. 72.

"مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة بحسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض، مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات الوشائجية المنغرسة في أعماق ووجدان الجماعة".[1]

تشكل القبيلة رقما يصعب تجاوزه في ليبيا؛ كونها تعبر عن وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية، ترتكز أساس على النزعة الالتحامية والاستقلالية بحسب تعبيرات الأنثروبولوجيين، وتعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي في المجتمعات القبلية –ليبيا– إحدى الإشكاليات المجتمعية والسياسية الهامة، لذلك لم تعد هذه البنى خاضعة فقط للدراسات التاريخية والأنثروبواوجية بل أصبحت ضمن حقل الدراسات السياسية في إطار علاقة الدولة بالمجتمع، إذ ترتبط دراسات القبلية في الدراسات السياسية عموما بتأثيرها السياسي، بعبارة أخرى: كيف ولماذا تكون للقبيلة تأثير سياسي مرتبط بالحقوق والواجبات ومستويات الشعور الوطني؟

تعد البنية القبيلية من الخصائص السوسيولوجية في ليبيا أثرت في طبيعة تركيب المجتمع وحتى في شكل الدولة الوطنية ورغم أن الدولة مرت بثلاث صدمات: صدمة الإسلام، صدمة الاستعمار، صدمة الوطنية إلا أنها استطاعت أن تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية تؤطر للأفراد والجماعات وخاصة في المناطق الهامشية، [2] وتطرح إشكالية الهوية في ليبيا بقوة بالغة في الوسط الثقافي والمجتمعي كون أن النظام الليبي السابق لم يبتغي تجاوز الهويات القبلية بقدر ما عززها وحاول تكييفها وتوظيفها لصالح ديمومته، وبسبب ذلك تجتاز اليوم ليبيا ظروف صعبة ليس في هويتها فقط وإنما تهدد كيانها كوجود ذلك أن ليبيا اليوم تعيش ظواهر انقسامية مرضية، إضافة إلى وجود جدل حول مسألة من هو ليبي ومن هو لا بالنظر إلى أن القذافي منح الجنسية لآلاف الأشخاص ممن لم يولدوا في ليبيا، ومعظمهم من أصل أفريقي من جنوب الصحراء، بزعم أن يتمكنوا من دخول البلاد لدعم النظام والقتال من أجله.

نتيجة لعدة عوامل تبنت القبائل سياسات صراعية سواء مع الحكومة أو فيما بينها، في إطار حماية هويتها، الأمر الذي انعكس على غياب الاستقرار، ما يجعلها من الموضوعات البحثية الشائكة،

---

[1] محمد عزت حجازي وآخرون، **نحو علم اجتماع عربي :علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، (بيروت: مركز دراسات لوحدة العربية، 1986)، ص ص.245–246

[2] مسعود شيهوب، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص. 36.

التي شهدت اهتماما أكاديميا وبحثيا متزايدا من جانب مراكز الأبحاث والجامعات خلال الآونة الأخيرة إذ يزداد الدور السياسي للقبيلة مع ضعف مؤسسات الدولة وتآكل الثقة فيها.[1]

تفترض التراتبية التنظيمية القبلية بعدا وراثيا لقادة القبيلة، وهو ما قد يتسبب في عدم الاعتماد على الكفاءات لتولي مناصب القيادة، حيث يعتمد أفراد القبيلة في ليبيا سواء من القادة أو الأعضاء على الولاء لتحقيق الأهداف لا على مفهوم الانتماء، ويطرحه **(محمد عابد الجابري)** تحت مسمى" الغنيمة"؛ إذ يرى بأن القبيلة تتمركز حول مفهوم الغنيمة، وهو ما يتحصل عليه أفراد القبيلة مقابل الولاء والتضامن الضمني، ليصل إلى أن الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه العصبية هو شيء آخر غير النسب، إنه المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة، التي شكل فيها أمور المغانم العنصر الرئيس الفعال[2] لتتحول القبيلة في ليبيا إلى مقولة إيديولوجية دوغمائية وذريعة من أجل المحافظة على مصالح المهيمنين وهذا الأمر يخلق قصورا معرفيا له آثاره السلبية على النخب السياسية والاقتصادية من جهة وعلى الهوية الجماعية من جهة أخرى.

اعتمد القذافي على سياسة تفضيلية بين القبائل لتعزيز نفوذه السلطوي، واستخدم في ذلك الامتيازات الاقتصادية والمصاهرة والاتفاقات، [3]أدى استغلال القذافي للقبيلة إلى تفاقم حدة الخصومات القبلية الموجودة من قبل، حيث اعتمدت الدولة الليبية قديما على المكون القبلي في المجتمع للحفاظ على قوتها وفرض سيطرتها على البلاد، كما وأدى إلى تدعيم روح الانتماء الفرعي وعدم تحقيق نسيج اجتماعي هوياتي موحد، [4]ولم تستطع ليبيا إفراز هيمنة طبقية واضحة المعالم قادرة على هيكلة مكونات واختلافات المجتمع وتطويره كما حدث في البرجوازية الغربية. [5]

---

[1] خليل حسن، **السياسات العامة في الدول النامية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)، ص. 15.

[2] الجابري، **فكر بن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص ص. 172-176.

[3] منصورية مخفي، **نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية**، ورقة مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات، 2011، على الرابط :
www.Ifri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf

[4] هاني توفيق، "الشفافية المساءلة رفاهية أم ضرورة...؟ "، **الإصلاح الاقتصادي**، ع. 12، (جانفي)، ص. 18.

[5] محمد عمر أبو عنتر، **واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية دراسة من منظور فكري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص.19.

من مسلمات نظرية المعرفة Epistemology أن أية مصطلح علمي يكون تعريفه أكثر صعوبة، يحمل معاني متعددة، [1] يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم المعقدة والمتعددة الأبعاد، تحدد طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة كما ينص عليها قانون تلك الدولة، بحيث تتضمن نسقا عاما لتحديد الهوية السياسية، وتتكون من منظومة قواعد تحمي الحقوق من جهة وتلزم بالواجبات في إطار عام يرتبط بالانتماء للوطن، لا يمكن الحديث عن مفهوم المواطنة إلا في سياق الدولة، فالدولة بمضمونها السياسي والاجتماعي تمثل فضاء التفاعل الوحيد– لفترة زمنية طويلة –بين الفرد والفاعلين الرسميين، بالرغم من اختلاف مضمون الحقوق.

يدل مفهوم المواطنة على ترتيبات مؤسسية، قواعد واتفاقات توجه قرارات السياسة العامة ومجموع النفقات المتزامنة معها، المشكلة بتفاعل ثنائي بين المواطنين وبين المواطنين والنظام، [2] وبذلك تتضمن المواطنة بمفهومها معنيين مهمين منح الانتساب للدولة –العضوية–هذه الأخيرة تكسب الفرد الحقوق وتوفر آليات للمطالبة بها. [3]

وتشكل أزمة المواطنة في ليبيا إحدى أكثر المقاربات الفكرية التي أثارت جدلا ونقاشا يعكس إشكالية العلاقة بين الفرد الليبي والدولة، حيث فشلت ليبيا كالدول ذات التعدد القبلي في إحداث تحول باتجاه مجتمع المواطنة الذي تهيمن فيه هويات حققت الاندماج الاجتماعي والسياسي في إطار القانون، وما تجدر الإشارة إليه أن التشكيلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع القبلي في ليبيا لم تتولد من الاختلاف الثقافي فقط، وإنما برزت أثناء الأزمات حيث ظهرت العصبيات بسبب أن الامتيازات تقدم على أساس البعد القبلي دون النظر في المؤهلات والكفاءة، إلى جانب احتكار قبيلة القذاذفة لمنصب الرئيس وقيادة مؤسسات الدولة وتهميش الباقي، الأمر الذي يولد فيما بعد حالة الاغتراب السياسي، أي إحساس الأفراد أن النظام لا يمثلهم ولا يعبر عنهم. [4]

---

[1] François Castaing**,** La Gouvernance: Défis d'une Approche Non Normative, **Revue IDARA**, Actes du Colloque International sur La Gouvernance, Vol 15, N° 2, (Alger 20–21Novembre 2005), p.9.

[2] Melissa A Hackell , **Towards a neoliberal citizenship regime : a post Marxist discourse analysis**. A thèses of the dégrée of doctor, Istitute of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, Newzeland, (2007),p. 63.

[3] Richard Bellamy, **Citizenship : A very short introduction**, p. 87.

[4] بن عبد العزيز خيرة، "دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية"، **مجلة المفكر**، ع. 12، (د س ن)، ص. 86.

فغياب التوازن الاجتماعي يضعف الاندماج الوطني، عدم تكافئ الفرص واستمرار الرشوة وتزايد حجم الحرمان البشري لغالبية أفراد المجتمع يولد تدريجيا وصولا تزايد الوعي بعدم المواطنة المتساوية، [1] فالواضح أن ليبيا منذ عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة؛ وهو ما بدا واضحا في عقد القذافي الذي اختزل الحكم في شخصه. [2]

إن حقيقة الانتقال في تحليل السلوك السياسي من الكل –المجتمعات– إلى الجزء المتمثل في الفرد/ المواطن لا تحجب واقع أن أشكالا عديدة من السلوك لها جذور مجتمعية متأثرة بالأوضاع الفردية،[3] وبالأخذ بالنموذج الليبي ففي رهان الانقسام المجتمعي على أساس الهويات الفرعية –القبائل– نجدنا في النهاية أمام وضع تاريخي معقد وحرج، بين من ينكفئ على أنماط الحياة الماضية بحسبانها الحاضر والمستقبل، ومن يدعو لضرورة تخطيها والتخلي عنها، بل وضرورة التخلص من بعض المضامين التعليمية المفرخة لأشكال الانتماءات القاتلة.

في ليبيا فشلت مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي اضطلعت بمهمة توحيد المجتمع ولم تستطع دفع المواطن الليبي لتجاوز أنماط فكرية وسلوكيات متعلقة بقبيلة أو عشيرة لصالح سلوكيات تحظى بقبول عام على المستوى الوطني، من خلال خلق انتماء ثقافي واجتماعي توافقي وطني يحقق قدر من الاعتزاز بالثقافة الوطنية، بما لا يتنافى طبعا مع وجود انتماءات فرعية على المستوى الجزئي ذلك أنه بالإضافة إلى الانتماء للمجتمع عموما نلحظ أن المواطن بحكم مجموعة عوامل قد ينتمي كذلك لأقلية وطنية أو محلية تتميز بلغة أو ثقافة مختلفة.

قدم (**جون جونسون وفيليبس سوزان Susan Phillips & Jane Janson**) نظاما للمواطنة بتقديم أربعة أبعاد لم تحققها ليبيا وهي:

أ- تحدد المواطنة حدود الانتماء

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 45.

[2] فريق الإمارات العربي، **الأزمة الليبية إلى أين؟**، ع. 13، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن: (2017)، ص. 07.

[3] هاينز بولاو، تر: لجنة من الأساتذة الجامعيين، **فن السلوك السياسي**، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1963)، ص. 99 .

ب–مساوات في حقوق وواجبات

ت– تحدد كتلة المسؤوليات ذات الصلة بالمواطنة

ث–تحدد قواعد اللعبة السياسية في الكيان السياسي الجديد[1]

الجدير بالذكر أن التغيير المجتمعي في ليبيا يتطلب بيئة تغييرية وهو ما لا يمكن أن يكون على مستوى المؤسسات الدستورية أو على مستوى القوانين وإنما على مستوى الفرد من خلال تنشئة اجتماعية تعبر عن أهم العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي.

في ليبيا يتم توظيف العصبية بالمفهوم الخلدوني، من خلال معيار الانتماء القبلي، ما يجعل الديمقراطية وبما تطرحه من نتائج خطر على أعضاء العصبة – من العصبية – فتقوم العلاقات على المحسوبية والشبكات بآليات الزبائنية، ذلك أن الأفراد المنتمين قبليا ينظرون للقبيلة على أنها انتماء أكثر موثوقية من الانتماء للدولة ككل ومن هنا تظهر أزمة المواطنة. إذ أن المواطنة مرتبطة بالحقوق المستفاد منها بطريقة عادلة بين الأفراد من الكيان المكون المتطور، النابع من الانتماء الوطني لا الانتماء الوشائجي القائم على البنى التقليدية كما هو الحال في ليبيا.

وتظهر أزمة المواطنة والتي تفسر بمنظور سوسيو–سياسي وسوسيو –اقتصادي قائم على مفهوم اللاندماج والذي يساعد على التقسيم والتعدد ويساهم في تغذيته ضعف التنمية ندرة الموارد الاقتصادية وشدة الضغط والمراقبة السياسية، ينتج عنها في الأخير العصبية والولاء ضد مفهوم المواطنة، العصبية تناقض المواطنة بامتياز كونها فكرة مركزية في القبيلة ناجمة عن الالتحام بين الأفراد عبر النسب والقرابة، وتعد المصلحة الدائمة للجماعة هي الأساس الفعلي للعصبية، حيث يرى محمد الجابري أن التعصب يعتبر عامل فرقة لا اجتماعي يخلق الولاء الداخلي، وتتميز القبيلة بخصائص تجعلها حبيسة الأفكار التقليدية ذلك أنها ترفض المغايرة والتفرد ولا تعرف المعارضة ومن يخالف يستثنى من الكيان. [2]

---

[1] Auvachez, Elise, **supranational citizenship-building and the UN: What can we learn from the European experience?** . Paper prepared for presentation at the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference in Montreal, Quebec, Canada: (17-May 19, 2007), p. 04.

[2] حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 191.

تصبح القبيلة كيانا اجتماعيا بالغ الخطورة حين تتقاطع مع العالم السياسي الحديث لأنها تتداخل بهذا العالم بشكل عصبي وتعبوي وغير منضبطة فكريا ما يولد نتائج فادحة على المستوى السياسي والاجتماعي، إذ أن الولاء الداخلي من الملامح البارزة للمجتمع القبلي، كما لم تستطع الدولة نسخ الولاء للقبيلة بالولاء للوطن بسبب غربة مفهوم المواطنة في الحياة السياسية. [1]

إن استمرار البناء القبلي في ليبيا هو نوع من مقاومة البناء الحديث للدولة الليبية؛ وعليه فإن الأزمة السياسية، الأمنية، والمجتمعية التي تعرفها ليبيا ليست مرتبطة بسقوط القذافي في 2011/10/23 وإنما بسبب غياب المواطنة التي تعتبر عن وجود مشروع وطني موحد يجسد التوافق الوطني، ولذلك فمن بين أهم التحديات التي تعرفها ليبيا اليوم غياب المواطنة، ففي ليبيا لازال الأفراد يعتبرون مجرد رعايا لا مواطنين.

ولتحقيق لمواطنة لابد من وجود مجتمع مدني (جماعات وسيطة لا تسعى للسلطة) تعمل على تأطير لبناء المواطنة الليبية، حيث تلعب دورا في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للموطنين بعيدا عن الأطر التقليدية كالقبيلة، وتدعم المشاركة السياسية الفعالة بغيت تحقيق التوازن الاجتماعي المطلوب، [2] حيث تعتبر كوسيط اجتماعي ضروري بين الدولة والمواطنين، بما يسمح بإعادة تشكيل الوعي الاجتماعي القبلي للمجتمع الليبي بما يتماشى مع مشروع باء الدولة الحديثة الديموقراطية.

أثبتت الانقسامات القبلية على إنها عائق رئيسي أمام تحقيق الديمقراطية مستقرة في هذه المجتمعات، [3] إذ لابد من احتواء القبيلة في إطار مؤسساتي قانوني للنجاح في العملية الديمقراطية، ذلك أن القبيلة حينما تنخرط في العملية السياسية بصفة عشوائية ينعكس ذلك سلبا على الدولة بسبب: [4]

- لا تتلاءم مع ذلك كونها تصادر حق الفرد عن طريق الولاء.
- القبيلة في ترتيبها الهرمي لا تعتمد الكفاءة والمهارة في إدارة القبيلة بل الوراثة ولا تعترف بالمعارضة.

---

[1] نادر فرجاني، **رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية**، (القاهرة: مركز المشكاة للبحث، 2000)، ص. 14.

[2] بن خليف، **مرجع سابق**، ص. 65.

[3] S. Ulas BAYRAKTAR**, Local Participatory Democracy**, Thèse of the dirigée of doctor, Institut d'etude politique de paris, 2006, p. 36.

[4] النوي الجمعي، "معلومات تشكل المجتمع المدني: مقاربة سوسيوسياسية"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، ع. 6، (2008)، ص. 182.

- قابليتها للخضوع للمساومة والخضوع وإمكانية استخدامها كقوة محلية داخلية أو خارجية وتسخيرها لأهداف السياسيين نظرا لغياب الوعي السياسي الحديث لدى أفراد القبيلة.
- المنطق الجمعي هو الذي يعمل على إعادة إنتاج التعصب بشكل أكثر حداثة.[1]

فتولد الديمقراطية المفقودة – كما هو الشأن في ليبيا – التي تحدث عنها المؤرخ الفرنسي **(برنارد لوجان/ Bernard lojan)** حينما تساءل عن مآل أزمة التحالفات القبلية التي لم يبنها التاريخ وإنما شيدها النظام السياسي لمعالجة أولوياته، ومواجهة التحديات الطارئة والمطولة بحيث أن كل جماعة تسعى إلى صنع محددات قيامها ووجودها.[2]

المطلب الرابع: تحديات أمنية

يعتبر انعدام الأمن المشكلة الأخطر التي تواجه ليبيا منذ العام 2011 فقد كان لانعدام الأمن تداعيات سلبية على جميع المجالات وقوض من الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية، وإدارية فاعلة، وينشأ انعدام الأمن في المقام الأول بسبب فشل الجهود الرامية إلى نزع سلاح الميليشيات المتمردة، قوض انعدام الأمن عملية بناء الدولة والتي كانت صعبة في الأصل، ومن بين أهم مؤشرات انعدام الأمن غياب المؤسسة العسكرية والذي أدى إلى:

الفرع الأول: تفكك الجيش وتلاشي الأجهزة الأمنية

يقصد بالمؤسسة العسكرية" تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين، تنشئه الدولة وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين مواجهة المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه استثنائيا بحفظ النظام في الداخل، [3] للمؤسسة العسكرية دور في ضمان التغير السلمي للعملية السياسية حيث يظهر دورها من خلال حماية المؤسسات الدستورية والسياسية المؤطرة للانتقال الديموقراطي، مع عدم تدخلها في الحياة السياسية ولا تمارس النشاط السياسي، ويعد الجيش قوة تساهم في عملية البناء، ونقصد بالجيش" مؤسسة

---

[1] Merilee S Grindle, **Going Local: Decentralization, Democratization and the promise of good governance**, (New Jersey : Princeton University Press, 2007) , p 11.

[2] مصطفى كامل السيد، **الحكم الراشد والتنمية**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2005)، ص. 85.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات، 1991)، ص. 129.

من مؤسسات الدولة وليس جهاز أو أداة بإمرة السلطة شأنه شأن مؤسسات السيادة الأخرى، ومعنى ذلك أنّ مؤسسة الجيش محايد في علاقات السياسة والسلطة والمجتمع. [1]

كانت مؤسسات القطاع الأمني غاية في الضعف أو غير موجودة إداريا، ويعود السبب إلى خوف القذافي من حدوث انقلاب من المؤسسة العسكرية، وعمل على افراغ المؤسسة العسكرية من قوتها فكان يقوم باستمرار بإعادة تنظيم الرتب ونقل الضباط بشكل تعسفي والتلاعب بالمناصب بناء على متطلبات المحسوبية وليس الجدارة، وقد أهملت من حيث التدريب والتأهيل، حيث ذهبت منظومات الأسلحة الأكثر تطورا للواء 32 التابع للقذافي بقيادة ربنه خميس، وهو الذي تولى الحرب أثناء الثورة مع الناتو، وبالتالي كان الأكثر استهدافا من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي.[2]

تعد المؤسسة العسكرية قوة سيادية ضامنة لأمن الدولة واستقرارها، ولكن في الحالة الليبية عانى الجيش قبل اندلاع الثورة ضعف الجاهزية والإمكانات، ولم يقم القذافي ببناء جيش قوي بقدرات وعقيدة قتالية واضحة، وانصب تركيزه في إنشاء كتائب أمنية متفوقة من الناحية العسكرية على الجيش النظامي في التسليح والتجهيز والتدريب لحماية نظامه وإحكام سيطرته على المدن الليبية وتدربت وحدات الجيش على شن حروب في الصحراء لمواجهة التمرد والحركات الانفصالية، أهمل القذافي جوانب القوة البشرية والجاهزية والتدريب لغالبية قواته المسلحة الرسمية، مقابل شراء وتخزين كميات كبيرة من الأسلحة.

وقد قادت الحرب إلى انهيار كامل للمؤسسة العسكرية الليبية وانقسامها، وأصبح من الصعب إعادة بنائها وهيكلتها بعد انتشار الكتائب المسلحة وسيطرتها على سلاح الجيش الليبي الخفيف والمتوسط والثقيل، [3] بعدما كان الجيش الليبي قبل الانتفاضة عبارة عن كتائب تسانده وحدات شبه نظامية عديدة من حرس ثوري وحرس شعبي إلى وحدات نظامية أمنية خاصة ترتبط بالنظام مباشرة، بعد الثورة بدأت الانقسامات على مستواه، وأصبح عدد المنضمين للمعارضة أكثر من أفراد الشرطة ويفوق بكثير عدد أفراد الجيش، واجهت عملية بناء الجيش عقبات أولاها التسليح بسبب الحظر المفروض من مجلس الأمن على استراد

---

[1] أحمد داود وآخرون، **الجيش، السياسة، والسلطة في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 16.

[2] شيفيس، **مرجع سابق**، ص. 11.

[3] حسين، **مرجع سابق**، ص. 68.

السلاح، إلى جانب سياسة العزل والتي تمثلت في اقصاء وتخوين بالولاء للنظام السابق مصير أغلب أفراد الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية في ضباط وجنود ما خلق شرخا في تركيبة الجيش.

أول متطلبات الأمن في ليبيا بناء جيش قوي وموحد وقوات أمنية فرعية خاضعة لسلطة واحدة تضطلع بمهام دستورية واضحة، وإدماج كل الجماعات المسلحة ضمن القوات النظامية الأمية وتثمين دول الميدان الأربعة (الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا) على المستوى الجهوي للمساهمة في بناء حدود آمنة في غرب إفريقيا التي تعد المجال الحيوي الأول لبناء الاستقرار في غرب المتوسط. [1]

فشلت الحكومات الليبية المتعاقبة في توحيد المؤسسة العسكرية ووجدت حكومة الوفاق الوطني نفسها مضطرة إلى البحث عن ترتيبات خاصة بوزارة الدفاع، فوفقا للمادة الثامنة من اتفاق الصخيرات[*] فإن مجلس رئاسة الوزراء هو المسؤول عن القيام بأعمال القائد الأعلى للجيش الليبي، وبناء على ذلك صدر عنه القرار رقم 2 بتاريخ 2016/05/09 القاضي بإنشاء الحرس الجمهوري، ومقره في طرابلس وتتلخص مهماته في تأمين المقرات الرئاسية السيادية والمؤسسات العامة في الدولة، وتأمين الأهداف الحيوية، بما في ذلك منافذ الدخول البرية والبحرية والجوية، في خطوة لإعادة ترتيب أوضاع الجيش وهيكلته.[2]

---

[1] صايج، **مرجع سابق**، ص. 32.

[2] حسين، **مرجع سابق**، ص. 68.

[*] **نص الفقرة الثامنة من اتفاق الصخيرات:** تكون اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، المشكل من رئيس مجلس الوزراء وبعضوية نوابه وثلاث وزراء كالتالي:

- **اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:** تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية؛ اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا؛ الإشراف على أعمال المجلس وتوجيهيه في أداء اختصاصاته وترؤس اجتماعاته؛
- **اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:** القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي؛ تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب؛ تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقا للتشريعات الليبية النافذة؛ تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم؛ إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي، على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة أيام من صدوره، لاعتماده؛ عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

الفرع الثاني: تحدي السيطرة على المنافذ الحدودية

إن النتائج العكسية لسقوط النظام السياسي الليبي المتمثلة أساسا بغياب الرقابة الحدودية والتمويل العسكري الكبير إما للجماعات الإرهابية الموجودة مسبقا في المنطقة أو الناشئة منها في ظل اقتتال ليبي – ليبي على من يحوز الشرعية وتداعيات ذلك على كل دول الجوار الليبي، أدت إلى تفاقم امشاك الحدودية، تشترك ليبيا في حدودها البرية البالغة طولها 3400 كلم مع خمس دول –تونس، الجزائر، النيجر، تشاد، السودان، ومصر–[1] فإن ليبيا غير قادرة على السيطرة على حدودها أو المناطق النائية بفعالية، وخاصة وفي جنوب البلاد، التي تستخدمها الجماعات الإرهابية الإسلامية كملاذ آمن، وبسبب فقدان الحكومة المركزية السيطرة على الحدود خاصة الجنوبية تأزم الوضع الأمني الداخلي.

لاتزال حدود ليبيا غير مضبوطة إلى حد كبير، كما يشكل تأمين الأطراف أحد أكبر التحدّيات التي تواجهها البلاد ويتيح ضعف مراقبة الحدود لأسواق السلاح والبشر والمخدرات أن تزدهر، أدى سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا، وبعد نحو عام من انهيار النظام، لاتزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كيلو متر، من نواحٍ عدة، غير مضبوطة وربما غير قابلة للضبط، وخارج المراكز السكانية، لم تتمكن القوات المسلحة الليبية من السيطرة على الهجرة والتهريب الذي يتدفق عبر البلاد.

يتسبّب عجز ليبيا عن السيطرة على حدودها بمشاكل كبيرة بالنسبة إلى جميع جيرانها، فتهريب الأسلحة والبشر الذي يعبر الأراضي الليبية، يتدفق بحرّية إلى حد ما من جميع أنحاء المغرب العربي، وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظَّم، والتي تعمل على ربط المنطقة بعضها ببعض، نظرا إلى عدم وجود حواجز مادية على الحدود الليبية – باستثناء البحر الأبيض المتوسط وحقول الألغام التي تمثل تركة الحروب التي خاضتها ليبيا مع تشاد في السبعينيات ومع مصر خلال الحرب العالمية الثانية، ولأن الإمكانيات التي سخرها القذافي للبنية التحتية والمراقبة كانت قليلة جدا، لم يكن في مقدور الأجهزة الأمنية الليبية المختلفة سوى رصد وليس منع حركة الهجرة والتجارة عبر الحدود

[1] أحمد الزروق الرشيد، عبد الكريم مسعود أدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011–2016، **مجلة مدارات سياسية**، ع. 03، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات الجزائر: (ديسمبر 2017)، ص. 100.

لكن قدرتها على القيام حتى بهذه الوظيفة تأثرت بالقضايا القديمة المتراكمة داخل قوات الأمن والتي لاتزال تعيق عملها حتى الآن[1]

إلا أن نظام القذافي، على كل علاته، قادرا إلى حد ما خلال العقد المنصرم على ضبط ذلك التدفق إلى أوروبا، ففي ظل حكم القذافي، كانت مهمة مراقبة الحدود تنفذ من قبل إدارات متنافسة تعاني سوء التنسيق في مابينها وذلك في وزارات عدة، وقد أُنيطت إدارة المراكز الحدودية وتجهيز التأشيرات وجوازات السفر بإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية، في حين أن الجهة المُنظِّمة للجمارك، والمتمثلة في الإدارة العامة لمكافحة التهريب والمخدرات، كانت جزءا من وزارة المالية .كانت مسألة خفر الحدود البحرية والمراكز الحدودية مقسمة بالتساوي بين القوات البحرية وحرس السواحل البحرية ووزارة الداخلية، حيث إن كلا من هذه الهيئات، على سبيل المثال، كان ينسق بشكل مستقل مع قوات الحدود الأوروبية، حتى وزارة الداخلية نفسها كانت مهمشة، حيث أن فروعها الإقليمية كانت تعمل بشكل شبه مستقل عن بعضها وعن الإدارة المركزية للوزارة في طرابلس.

وبناء على ذلك، كان كل مركز حدودي وكل بلدة يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، لم يكن سوى عدد قليل جدا من المسؤولين خارج المدن الرئيسية والموانئ لديهم أجهزة كمبيوتر، وبالتالي إن القدرة على الوصول إلى قواعد البيانات لوثائق السفر أو القوائم السوداء الدولية، على سبيل المثال، كانت غير متوفرة في بعض الأحيان.

على الرغم من مقتل وهروب عائلة القذافي ونخبة كبيرة من جنرالات وضباط الجيش وكبار صناع القرار في وزارة الداخلية، لكنهم واجهوا تحديات من قبل مختلف الجماعات المسلحة التي سيطرت على نقاط العبور الحدودية وذلك مع ان سحاب أو انهيار قوات القذافي، وقد جاءت سيطرة المتمردين على أولى الموانئ في ال شرق – وكان بينها مطار بنغازي وميناء طبرق ومعبر السلوم الحدودي البري مباشرة بعد ان شقاق الفرقة الشرقية من الجيش الوطني، وذلك قبل أن تتوفر لدى المجموعات المدنية المسلحة فرصة لتجميع صفوفها ولكن بعد ذلك، ومع أفول دور الجيش الوطني خلال معظم أعمال القتال، سقطت الحدود والموانئ الأخرى بيد الجماعات المدنية.[2]

---

[1] بيتر كول، **فوضى تأمين الحدود: تأمين حدود ليبيا**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط: (أكتوبر 2012)، ص ص. 02-04.

[2] كول، **المرجع نفسه**، ص ص. 05-11.

يتطلب تأمين حدود البلاد الشاسعة بالتالي إصلاح القطاع الأمني و إضفاء الطابع الرسمي عليه، وكذلك الاستثمار في المعدات والتدريب والبنية الأساسية لمراكز الأمن الحدودية، كما أن من المهم إصلاح النظام الإداري في البلاد، بحيث يمكن وضع حدود واضحة للسلطة داخل وبين الإدارات لأول مرة، ويبدأ وزراء الحكومة في التعاون على المستوى التنفيذي، ويمثّل مشروع صياغة الدستور الذي توشك ليبيا على الانخراط فيه فرصة ممتازة لتوضيح حدود السلطة على المستوى الوزاري و إنشاء المؤسسات الضرورية الجديدة.[1]

الفرع الثالث: توفير الأمن الأنطولوجي لليبيا

يعود التوظيف الفعلي لمفهوم الأمن الأنطولوجي في الدراسات الأمنية لكل من **(ميتزن وستيل Mitzen and Steel)** باحثين في الدراسات الأمنية"، حيث اعتمدا على مستويات التحليل، فانتقلا من المستوى البسيط المتمثل في الفرد إلى المستوى المتوسط وهو الدولة، فالدول لا تحتاج للحفاظ على بقاءها الفيزيايي فحسب، وإنما تحتاج للحماية وللحفاظ على حاجة **(هويتها الذاتية/ self-identity need)** وبينت **ستيل** في ذات المسار عن وجود ثلاث مستويات، لسلوكيات الدول في هذا الإطار الأخلاقي، الإنساني، والمدفوعة بالشرف، ولتبني هذه السلوكيات يتوجب على الدولة الحفاظ على أمنها الأنطولوجي.[2]

ومنه لا يمكن لليبيا أن تحافظ على بقائها كدولة وفقا لمقومات الدولية الوطنية بعيد عن توفير الأمن الأنطولوجي لها ولشعبها والذي يعني تحريرهم من الخوف وبذلك من أهم مداخل نجاح التغيير في ليبيا إعادة مراجعة مفهوم الأمن، إذ يؤكد **(روبرت مكنمار/ Robert McNamara)** أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفة مصادر لتهديد الحقيقية وتتعد مصادر التهديد منها المادي ومنها غير المادي والتي تصب كلها في إطار الأمن الإنساني، ذلك أن الأمن مربوط بقضايا حقوق الإنسان وبناء القدرات المختلفة.

---

[1] كول، **المرجع نفسه**، ص. 23.

[2] كنزة فني، "الأمن الأنطولوجي: مقاربة تفسيرية لتوجه حلف شمال الأطلسي نحو العالم العربي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، م. 01، ع. 05، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا: (2017)، ص.277.

المطلب الخامس: تحديات اقتصادية

بالنظر إلى الثروة النفطية كان من المتوقع أن يسدد الليبيين كلفة إعادة الإعمار بأنفسهم وفي وقت قياسي، إلى أن الصراع قاد إلى استنزاف الاقتصاد ومقدراته، وساهمت معارك السيطرة على الهلال النفطي في ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، [1] ما طرح سبل التكفل بالفئات المتضررة التي ظهرت منذ الحرب 2011 وما بعدها، ويمكن تلخيص تحديات الاقتصادية في ليبيا وفقا لمفاهيم دولة الرفاه إلى:

1. **البطالة-الفقر**
2. **الاستثمار في المورد البشري:** التراجع عن استعمال النفط لعنة الموارد؛
3. **البنية التحتية وإعادة الاعمار:** بعد تدمير اثناء القصف الجوي في 2011 والحروب التي تلتها؛
4. **تراجع مداخيل الدولة بسبب انهيار أسعار النفط:** بسبب غياب الأمن+ وانتشار فيروس كورونا.(*)

[1] قاسم، **مرجع سابق**، ص. 70.

الشكل رقم(20): التحديات التي تواجه الدولة للتكفل بالفئات المتضررة من الحرب

البعد	المقياس	البنود المدرجة
الإسكان مصادر البيانات: خطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	تكاليف الملاجئ أو المساكن المؤقتة	توفير حلول طارئة وانتقالية لقضية الملجئ ومنها الإعانات المالية للدفع مقابل بدل الإيجار وأعمال الترميم. تسليم مواد غير غذائية للازمة لإنقاذ حياة النازحين بناء على احتياجاتهم. توفير خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة. تنسيق وإدارة الملاجئ والمخيمات.
سبل المعيشة المصدر: المؤشرات العالمية للتنمية (ProvCalNet) بواسطة البنك الدولي، تتبع الصفوفة المنظمة الدولية للهجرة	فقدان مصدر الدخل	فقدان الحصول على الدخل من العمل
التعليم مصادر البيانات: خطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة للاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	تكاليف الخدمات التعليمية المؤقتة	استئناف الأنشطة التعليمية المتعلقة بالأطفال في المرحلة الابتدائية والثانوية. تأمين بيئة صحية وضمان القدرة على التعلم والذي قد يتضمن في بعض الحالات تقديم الدعم النفسي للأطفال.
الصحة مصادر البيانات: خطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة للاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	تكاليف المساعدات الغذائية	تقديم مساعدات غذائية لإنقاذ حياة النازحين تحسين الإنتاج الغذائي منع ومعالجة نقص التغذية لدى الأطفال ما دون عمر الخمس سنوات والنساء الحوامل
	تكاليف تقديم الرعاية الصحية في حالة الطوارئ.	توفير خدمات صحية أساسية أو ثانوية في حالة الطوارئ منع الأمراض المتفشية والمعدية والتعامل معها تغطية التطعيم اللازم للأطفال ما دون الخمس سنوات.
الأمن مصادر البيانات : خطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة للاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	تكاليف الإجراءات الأمنية في المناطق المضيفة	تقديم وتعزيز الحماية للاجئين منع انتهاكات حقوق الإنسان والتعامل معها. حماية النساء والأطفال

المصدر: التقرير العالمي العام، ماي 2019، ص.01

لم تعد جائحة كورونا أخطر أزمة صحية منذ –الإنفلونزا الإسبانية1918 – فقط، ولكن يتفق العديد من الباحثين على أنها من المقرر أن تصبح واحدة من أكثر الأوبئة تكلفة اقتصاديا في التاريخ الحديث،[1] ففي أوائل مارس، أدى فشل دول (الأوبك+) في التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيض الإنتاج

(*) **فيروس كورونا**: كوفيد 19هو نوع من سلالة فيروسات كورونا (ميرس، سارس،...) تسبب اضطرابات تنفسية، وهو من الأمراض شديدة العدوى بين البشر تم اكتشافه في مدينة يوهان الصينية في ديسمبر 2019 وانتشر في كل العالم بسبب حركة تنقل البشر لذا أطلق عليه بالجائحة وحصد

للحفاظ على أسعار النفط مستقرة إلى تأزم الوضع حيث تراجعت الأسعار الفورية بسرعة،[1] تزامن ذلك مع ظهور جائحة كورونا التي أدت إلى ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب ، وبالتالي تراجع حاد في أسعار النفط ولا تزال التقلصات الاقتصادية المحتملة غير معروفة، ومن المرجح أن يؤدي انخفاض النمو و انخفاض حركة السلع والأشخاص إلى خسائر فادحة في أسعار الطاقة.[2]

إلى جانب العوامل الاقتصادية نجد الصراع على الاستئثار بالثروة (النفطية) ففي ضوء الأهمية الاستراتيجية لسرت، يمكن القول إن السيطرة عليها تجعل الطريق مفتوحا أمام السيطرة على الموانئ النفطية؛ ذلك أن أقرب ميناء نفطي(السدرة)عنها سوى 150 كم، ولطالما كانت سرت القاعدة الخلفية لأي هجوم على الموانئ النفطية من الغرب، ولهذه الأسباب، يتمسك الجيش الوطني الليبي بالدفاع عنها لتأمين منطقة الهلال النفطي، الذي يمثل أكثر من % 60 من الصادرات الليبية النفطية، وفي المقابل، تعد السيطرة على سرت والموانئ النفطية هدفا أساسيا لحكومة فايز السراج.

المطلب السادس: تحدي التدخل الخارجي

إن الدارس للوضع الليبي منذ الثورة لغاية كتابتي لهذه الدراسة وبالنظر التطورات والمستجدات في الشأن الليبي يدفعه إلى طرح تساؤل من يملك القرار السياسي في ليبيا؟ فقد اتسعت أدوار الأطراف الخارجي خاصة فيما يتعلق بصنع القرار السياسي بشكل سلبي لدرجة أصبحت فيها السلطة السياسية والقوة العسكرية الليبية من أدوات الهيمنة وفرض مصالح الأطراف الخارجية، بحيث اعتبرت هي الفاصل في توجيه الوضع

العديد من الأرواح، تتمثل أعراضه الأكثر شيوعا؛ في سعال حاد، إرهاق، حمى، ألم الحلق وجفافه، واحتقان الأنف، وتخطى عدد الوفيات عبر العالم المليون شخص، حسب موقع ورلد ميتر worldometer)

[1] غبولي أحمد، توايتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي: الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، م. 20، عدد خاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا جامعة سطيف: (سبتمبر2020)، ص. 132.

[1] سارة بكو ش، فرحات عباس، تداعيات وباء كورونا على الأسواق المالية العالمية، **المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت**، م.07 ، ع. 01، (مارس2020)، ص. 32.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مرض فيروس كورونا (كوفيد 19-) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟**، (2020)، ص. 09.

في ليبيا، وعرقلة التحول الديموقراطي، فقد لقد جرت جولات عديدة لم يكتب لها النجاح نتيجة تناقض مواقف القوى الإقليمية من الأزمة السياسية الليبية ومقاربة كل طرف للأزمة من منظور مصالحه وأمنه القومي.

إن الوقائع تدل على أن الكثير من الدول تتدخل في الشأن الليبي حسب توجهاتها ومصالحها ولعلنا نتذكر واقعة التدخل القطري عندما قرر رئيس الحكومة محمود جبريل في بداية التحول الديمقراطي في ليبيا نزع السلاح من التشكيلات العسكرية المسلحة التي دخلت طرابلس بعد سقوط النظام حيث تدخل أمير قطر وقال: **"الثوار لا يلقون أسلحتهم"**[1]

وفي ظل الخلل الوظيفي للدولة الليبية على المستوى الداخلي وتزايد التجاذبات الخارجية سوف تتزايد التهديدات الأمنية نوعا وانتشار، ويقوم الدعم الخارجي بدور سلبي كونه يقدم دعما عسكريا وسياسيا بدون توفر وعي السياسي وثقافة سياسية تجعل الدعم مؤطر بما يخدم الدولة القومية الليبية، وفي حالة استمرار التدخل الخارجي بنفس التوجه الذي دام لمدة تسع سنوات لا يمكن التكهن بشأنها ومستقبلها من الخارج وبأيادي خارجية، كون أنه أنتج تفكك الدولة الوطنية الليبية، وتأسيسا على ذلك فلا يمكن حل الوضع الليبي وبناء دولة آمنة ومستقرة بسيناريوهات مكتوبة من الخارج، ويعد التدخل الخارجي عاملا معطلا ومفشلا لحل الأزمة الليبية لذلك فهو يعتبر من بين أهم التحديات.

يقوم التدخل الخارجي على مبدأ تغليب المطالب الخارجية على حساب المطالب الداخلية، وهو ما يقود إلى اضطراب داخلي نتيجة إنتاج سياسات تكيف اذعانية، ما يدفع النظام السياسي إلى استعمال آليات تكيف تعيد توظيف هندسة الاستبداد السياسي فيما بعد، تحتاج ليبيا لمساعدة تقنية كبيرة حول كيفية إدارة عملية المصالحة بأفضل الطرق، حيث يوافق وزير العدل **(صلاح المرغني)** أن على المجتمع الدولي أن يكون صريحا مع ليبيا وهي تتقدم في تحقيق الإصلاح وإعادة الإعمار، في هذا الصدد، يقول (المرغني):

يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر لليبيا شكلا واحدا من المساعدة وهو أن يكون صادقا بشأن عملنا وأن يعترف بالتقدم الذي نحرزه وبأخطائنا على حد سواء. [2]

---

[1] حسين ميرغن، **الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون**، (ماي 2010)، تم لاطلاع يوم: 05-09-2020، ص ص. 04-05 على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/34132306

[2] بول سالم، أماندا كادليك، **تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا**، أوراق كارنيجي، مؤسسة للسلام كارنيغي الدولي: (ماي2016)، ص. 19 .

تواجه ليبيا تحديات عميقة الجذور ومعقدة، لكن في النهاية يبقى ما يمكن أن يقوم به العالم الخارجي من أجل ليبيا محدودا فنجاح أو فشل عملية الانتقال الليبية يعتمد على القرارات التي يتخذها الليبيون أنفسهم، ذلك أن للمجتمع الدولي دور محدود لكنه مهم، بتعزيز قدرات الأمن القومي الليبي كون أن ليبيا لا تملك المؤهلات لتدريب وتكوين الجيش، هناك رأي يرى أن تدويل الأزمة الليبية أدى إلى إطالة أمدها؛ لأن الأمم المتحدة التي ترعى الاتفاق السياسي؛ هي مظلة لدول متعارضة المصالح في ليبيا.[1]

[1] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **الحالة الليبية**، (مارس2017)، ص. 19.

المبحث الثالث: آفاق وآليات حل الأزمة الليبية

المطلب الأول: العوامل المدعمة لمسار الإنفراج في ليبيا

أولا: انخفاض الكثافة السكانية: تتمتع ليبيا بكثافة سكانية قليلة، وهو الأمر الذي يعتبر إيجابيا، حيث يمكنها من توفير الاحتياجات الازمة لك مواطنيها خاصة في المرحلة التي تعرف فيها حربا أهلية وصراع على السلطة.(*)

ثانيا: وفرة الموارد الطاقوية والثروات: تحتاج ليبيا إلى إصلاحات اقتصادية من أجل تحسين بيئة الأعمال، تحتاج ليبيا إلى متابعة الإصلاحات التنظيمية والمالية، وتأسيس تشريع موثوق قضائي وآخر لحماية الملكية واتخاذ إجراءات أخرى، العمل على استرداد أرصدة ليبيا المجمدة في المصارف العالمية، والتي تفوق قيمتها 170 بليون دولار، وإدارتها بشفافية وفق أولويات المرحلة، لتحسين الأداء الاقتصادي، [1] فضلا أن الإدارة الجيدة لعائدات النفط وفقا لما يكرس منطق الشفافية ويخدم مسار المصالحة ورضى كل الأفراد لتجنب أية نزاعات مستقبليّة حول موارد الدولة.(**)

ثالثا: المقوم الديني: أغلب المجتمع الليبي ينتسب إلى الدين الإلام وهو الأمر الذي من شأنه المساهمة في لم الشمل لو تم تكييفه لتحقيق المصالحة بين الليبيين.

ولتوسيع في النقاط المذكور ينظر إلى الفصل الثاني، حيت تم السهاب في شرحها، ذلك أن هذه العوامل تعلب دورا هاما في إدارة المرحلة الانتقالية إذا ما توفر الإرادة والإجماع لتأسيس دولة ليبيا الجديدة.

(*) **السكان في ليبيا:** للمزيد حول السكان في ليبيا **ينظر:** الفصل الثاني: المقومات الانثروبولوجية.

(**) **ثروات ليبيا:** للمزيد حو الموضوع **ينظر:** الفصل الثاني: المقومات الاقتصادية

[1] جمال منصر، "احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا :بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء :دراسة في الحالة الليبية"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، الصادرة عن المركز الديموقراطي العربي برلين –ألمانيا: (2019)، ص. 229

المطلب الثاني: خيارات الدولة الليبية لتجتوز المأزق متعدد الأبعاد

الفرع الأول: تعزيز قوات الأمن القومي الليبية

لعبت المؤسسة العسكرية الوطنية دورا مهما في تمهيد الطريق لبناء الدولة الحديثة ما بعد الاستعمار، وقدمت تلك المؤسسة نفسها على أنها الدرع الواقية لبقاء ذلك الكيان القومي الوليد،

لا يُجمع المختصون والباحثون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف واضح لطبيعة وضوابط العلاقات المدنية–العسكرية، ففي النظرية التقليدية الأميركية مثلا، يقدم **(صامويل هنتنغتون/ Samuel P. Huntington)** العلاقات المدنية–العسكرية كمتغير تفسيري، يقوم على مبدأ الاحتراف والمهنية، بمعنى أن الجيش يجب ألا ينخرط في الحياة السياسة، ومهامه تنحصر في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية للبلاد،[1] بينما أضاف **(جانووتيز / Morris Janowitz)** بعدا آخر للنظرية التقليدية، التي تقوم على الحياد السياسي للجيش، بأن أكَّد على ضرورة مشاركة المؤسسة العسكرية في وضع أسس النظام الديمقراطي، وذلك لأنه يعتقد أنه من الصعوبة التطبيقية العملية بمكان أن يتم التعامل مع المؤسسة العسكرية على أنها كيان محايد، أو "مرتزقة" ينفذون خططًا وسياسات وبرامج أمنية ودفاعية، مقابل امتيازات مادية، ومكافآت مالية، أما دوجلاس بلاند، فقد طرح نظرية "**تقاسم السلطة**" والتي ترى أن دور المؤسسة العسكرية لا يقتصر على مجالات الدفاع عن حدود البلاد وأمنها من العدو الخارجي، بل يتعدى دورها إلى حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة.[2]

يعزى انعدام الأمن في ليبيا جزئيا إلى عدم وجود قوات أمن وطنية يمكن الاعتماد عليها، كما لايزال أمن الحدود يطرح تحديا كبيرا فإمكانية اختراق الحدوج الليبية وتعرضها للتهريب وعبور المجرمين والجهاديين من خلالها، على الحكومة الجديدة أن تسعى إلى تعبئة فرص التعاون، مع كل الأطراف دول الجوار ودول

---

[1] العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002–2013)، آية عطا الله، المركز الديمقراطي العربي، 5 مايو/أيار 2015، (تاريخ الدخول 4 مايو/أيار 2019 https://democraticac.de/?p=16273:

[2] Douglas L. Bland ,'' A Unified Theory Of Civil-Military Relations'', **Armed Forces Society**, Vol 26, Issue 1, (1999), p. 21-22.

غرب المتوسط دون استثناء أي طرف إقليمي، وترك الخلافات جانبا لتوحيد استراتيجية أمنية ولو مؤقتة لحماية الحدود ووقف كل أنواع التهديدات التماثلية واللاتماثلية العبر وطنية.

الفرع الثاني: خيار العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية **Transitional Justice** مصطلح أنجلو سكسوني حديث نسبيا يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، وتتعدد التعريفات الخاصة بالعدالة الانتقالية، ومنها هذا التعريف القريب من الحالة الليبية الذي يعرفها بأنها:

> **"مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدول التي تشهد حالة من التحول من نظام شمولي وقمعي إلى نظام ديمقراطي، وتهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السابق ولضمان عدم تكرار تلك الفظائع في المستقبل"[1]**

ويعرفها الأمين السابق للأمم المتحدة:

> **" العدالة الانتقالية تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من التجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة"[2]**

وبناء عليه فالعدالة الانتقالية هي خليط بين القانون والعرف والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع، وقد طُبقت معايير مختلفة من العدالة الانتقالية في دول العالم إثر تغيرات كبيرة وتعد ليبيا واحدة من الدول التي تحتاج إلى نوع من العدالة الانتقالية، [3] تعتبر المشاورات الوطنية عنصر مهم في نجاح نهج العدالة الانتقالية كونها تستلزم المشاركة العامة، ذلك أن المشاورات الوطنية تؤثر في صياغة الشكل العام

---

[1] البشير علي الكوت، "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، ع. 13، جامعة محمد خيضر بسكرة: (ديسمبر 2016)، ص. 143

[2] أحمد كربوش، "العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة 2011: المفهوم والتحديات"، **دفاتر السياسة والقانون**، م. 12، ع. 10، (2020)، ص.265.

[3] الكوت، **مرجع سابق**، ص. 145.

لاستراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية وتشجع على مشاركة الجماعات المستبعدة، ودعم بناء القدرات وتعبئة الموارد.[1]

تمر لمرحلة الانتقالية في ليبيا بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد والتي تتمثل بغياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي بشأن أولويات المرحلة الانتقالية، واستحقاقاتها وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية بمختلف مشاربها وتوجهاتها، حيث لم يظهر ما يشير إلى نجاح المؤسسات الانتقالية في إنجاز خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل هناك مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني وتأخر بظاء الجيش الوطني، لاسيما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين الأطراف السياسية. [2]

الفرع الثالث: تحقيق المصالحة الوطنية

إن أولى خطوات العدالة الانتقالية هي تحقيق المصالحة الوطنية National Reconciliation ؛ إذ لا تزال هناك الكثير من القضايا والمشاكل العالقة بين العديد من الأطراف الليبية على مستوى جهوي أو قبلي أو فردي،[3] على الرغم من الجو المشحون سياسيا ونفسيا واجتماعيا بعد حرب أهلية دامت لأكثر من –تسع سنوات ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى من معظم أنحاء ليبيا، في مجتمع صغير العدد نسبيا، كل ذلك ترك جراحا عميقة في النفوس لا يمكن أن تندمل في المدى القريب، وهو ما لا يوفر مناخا مناسبا المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية رغم جهود المخلصين.[4]

ليس من السهل رصد عوامل نجاح وفشل الحوار الليبي برعاية أممية في ظل بيئة متحركة عسكريا أكثر منها سياسي، وشبه انفصال الأذرع المسلحة عن التيارات السياسية؛ فضلا عن أن العائق أمام الحوار الليبي ليس في التوصل إلى اتفاق مرض لكلا طرفي النزاع؛ بل في إمكانية تطبيقه، تبدو المصالحة الوطنية بعيدة المنال في ليبي، ولا يمكن الحديث عن دور قضائي في المصالحة بل نحن بصدد دور اجتماعي

---

[1] كربوش، **مرجع سابق**، ص. 265.

[2] كربوش، **المرجع نفسه**، ص.269.

[3] الكوت، **مرجع سابق**، ص. 145.

[4] الكوت، **المرجع نفسه**، ص. 140.

يمكن أن تلعبه المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية من شخصيات قبلية بارزة وعلماء دين مرموقين وأفراد ذوي خبرة في هذا المجال، أما دور القضاء فهو يأتي في مرحلة لاحقة للمصالحة؛ إذ أنه يتولى ما يحال إليه من قضايا تم الاتفاق على إحالتها للقضاء من قبل القائمين على برامج المصالحة الوطنية.[1]

إن أولى شروط المصالحة العمل على صياغة عقد اجتماعي جديد يتجاوز البعد القبلي لصالح البعد الوطني بتأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على العمل السياسي في إطاره الحديث، وتجاوز المفاضلة المناطقية والجهوية والبحث عن صيغة للتوافق الوطني، وعن رؤية مستقبلية تجمع عليها الأطراف المتصارعة لتضع البلاد على أرضية سياسية صلبة، وتمكنها من بناء مؤسسات مستقرة لدولة حديثة، بعد عقود من الاستبداد، وتبديد الثروة في بلد غني بموارده، ومميزٍ بموقعه الاستراتيجي على المستوى الإقليمي.

تبني حوار وطني شامل يسمح بالعبور لمرحلة اصدار دستور يستوعب كل التشكيلات القبلية الموجودة في ليبيا والتيارات العلمانية والإسلامية من شأنه ترسيخ سيادة القانون والابتعاد عن اقصاء أي طرف في العملية السياسية لانشاء ما يعتبره **(كارل دويتش/Karl W. Deutsch)** أمة موحدة [*] في كتابه **(Nation – Building)** التي هي عبارة عن اختلاط سياسي للمجموعات الوطنية ودمجها مع بعضها البعض في إطار ثقافة ولغة مشتركة والتي تعتبر المراحل الأولى لتحول من القبيلة إلى القومية.[2]

وهو نفس النهج الذي تبناه **(فرانسيس فوكوياما/Francis Fukuyama)** الذي يرى بأن بناء الدولة [**] تتمثل في: **خلق الإحساس بالهوية الوطنية التي تجعل الأفراد يدينون بالولاء له، وبالتالي تحل الهوية الوطنية محل ولاءاتهم الفرعية القبلية، الإثنية... الخ.** [3]

على الليبيين أن يستفيدوا من التسع سنوات التي دمرت بنيتهم الاجتماعية وتطورهم الاقتصادي وتراجع دورهم الدولي والإقليمي، فاليوم ينظر الليبيون بعين العبرة والحسرة، لما آلت إليه الأوضاع في بلادهم

---

[1] الكوت، **المرجع نفسه**، ص. 146.

[2] Karl W. Deutsch, William J. Foltz, **Nation – Building**, (US: Atherton press, 1966), p. 7.

[*]/[**] **بناء الأمة/ بناء الدولة:** اعتمدا في الدراسة على اعتبار أن لهما نفس المعنى كونهما يقتربان من بعضهما البعض، حيث يهدف كليهما إلى إيجاد شبكة علاقات عميقة بين كيان سياسي ممثل في الدولة بمؤسساتها والمجتمع في إطار علاقة تحكمها قواعد دستورية قانونية تنظم الحياة العامة وتفاعلات الدولة بالمجتمع.

[3] Francis Fukuyama, **Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy**, (USA: Farrar, Straus and Giroux, 2014), p. 185.

وهل يصدق هذا على ما قاله **(Kevin Connolly /كيفن كونوللي): هناك درس قديم، يتعلمه العالم مرة أخرى، وهو أن الثورات لا يمكن التنبؤ بها، بل من المحتمل استمرارها لسنوات قبل أن تتضح تداعياتها.** [1]

الاتفاق على تشكيل حكومة يرغب بها الجميع تقوم على **(مبدأ الشرعية/ L'egitimacy)** التي اعتبرها **(ماكس فيبر/ Max Weber)** صفة تنتسب للنظام الحاكم استحقها من الجماعة لاعتماده على اعتبارات معترف بها من طرف الغالبية منهم، ... جاءت بسبب استنادها إلى أساليب قانونية معترف بها،[2] بحيث أن الشرعية تولد ما يعرف فيما بعد بالمشروعية والتي تعني ثقة الشعب بالحكومة ذلك أن استقرار أي نظام سياسي يعتمد على مدى القبول الشعبي لشرعيته مما يساهم في القيام بمهامه ووظائفه.

يمثل البعد الاجتماعي الجانب المعنوي في عملية بناء دولة مما يفرض بناء هوية مشتركة واندماج قوي،[3] الاندماج الذي يعني عملية توحيد المجتمع قائمة على انسجام من شأنه تحقيق التماسك الثقافي للأمة والقوة السياسية للدولة وفقا لأربع اتجاهات تساهم في نجاح عملية بناء الدولة وتحقيق الاستقرار فيما بعد:[4]

- **اتجاه قومي/National Integration** : بناء هوية وطنية موحدة تعلو على التنوع الثقافي والولاء القبلي
- **اندماج بين النخبة والأفراد/Elite Mass Integration** : بناء ثقة ووجود آليات توصل تسمح بتقارب مطالب الأفراد مع مدركات الخبة وقراراتها.
- **ذو بعد قيمي/Value Integration** : إيجاد حد معين من الإجماع على القيم والمبادئ وطرق تسوية النزاعات بطريقة تشاركية تضمن الاستقرار السياسي بما يخدم الدولة.
- **ذو بعد إقليمي/Territorial Integration** : وجود سلطة عليا إقليمية مركزية تعلو على السلطات الفرعية المحلية.

---

[1] الربيع العربي عشر نتائج غير متوقعة، كيفن كونولي، 14 ديسمبر 2013 www.bbc.com/arabic/middleeas .

[2] Max Weber, **The Theory of Social and Economic Organization, (**the free press, Print, N.Y, 6 th, 1969), p: 130.

[3] Karen Anderson, **The Politics of Retrenchment in a Social Democratic Welfare State**, n°9, November, 2001, p .34.

[4] Georges S. Masanat, **The dynamics of modernization and Social change, A reader, (**California Goodyear Publishing campany INC,1973), p .166.

تجمع هذه النقاط الأربع العناصر التي يجب مراعاتها في تحقيق المصالحة بين الليبيين مع مراعاة خصوصية المجتمع الليبي وطبيعة التنشئة السياسية التي تعودها الفرد الليبي ثم ايجاد تسوية سياسية تنهي حالة الانسداد السياسي وتنازع الشرعية، من بين أهم التحديات التي تواجه مسار المصالحة في ليبيا والتي يجب مراعاتها والعمل على مواجهتها أو على الأقل التقليل من أثرها السلبي ما يلي: التعامل مع الماضي؛ ثقافة القوة؛ نزع السلاح؛ الغاء موظفي النظام السابق

الفرع الرابع: تفعيل الدور الإيجابي للنخبة في ليبيا

المقصود بالنخبة الليبية جميع قادة المرحلة الانتقالية لما بعد 2011 ، وممثلي مكونات الشعب الليبي، سواء كانوا علماء أو شخصيات اجتماعية وسياسية، أو كانوا زعماء لأحزاب سياسية أو تنظيمات مدنية واجتماعية أخرى، أو قادة للحركات الإسلامية في ليبيا،–وحتى زعماء شيوخ قبائل– أو ممثلي لفئات الشعب الليبي المختلفة... [1] العمل على الاستفادة ودعم كل الأطر التي من الممكن أن تلعب دورا إيجابيا في عملية توحيد الرؤى والتوجهات من بينها دار الإفتاء الليبية.

تفتقر إلى التكوين الديموقراطي وضرورة توحيد الرؤى والتوجهات وبناء الثقة بين مجموعة النخب في ليبيا، وضرورة تجاوز الانتماءات الضيقة القبلية والجهوية لصالح الهوية الوطنية، وقطع انتمائهم بالخارجي تجنبا لاستقلالية قراراهم بدل تبعيتها لأطراف خارجية، وفك الارتباط بالجماعات المسلحة وإنما التركيز على لغوة الحوار والقبول بتعدد الرؤى بدل الاعتماد على القوة العسكرية في تحقيق الصر وإلغاء الأطراف المختلفة في التوجهات ذلك أن بناء ليبيا الديموقراطية بمؤسسات حديثة يتطلب وجود نخب قوية متماسكة من شأنها دعم على تجاوز الموروثات السلبية تنطلق من قاعدة توافقية ولها رؤية مشتركة ذات خطط اقتصادية، سياسية واضحة وتضمن إشراك الجميع في العملية السياسية.

[1] خالد صولد، لزهر عبد العزيز، "دور النخبة الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة بعد حراك 2011 في ظل تحديات الخصوصية القبلية"، **مجلة صوت القانون**، م.06، ع.02، (نوفمبر 2019)، ص. 897.

المطلب الثالث: البعد الاستشرافي للأزمة الليبية (آفاق التسوية)

سيتم توقع مستقل الأزمة اليبية من خلال نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في تحديد المشكة في حين تهتم الثانية بتحديد أهم المتغيرات المؤثرة في مستقبل الأزمة ، ومن ثم توقع السيناريو.

أولا: تحديد المشكلة محل الدراسة

يعتبر تحديد المشكلة أول الخطوات الضرورية لوصف وتحليل أي موضوع، وتتمحور مشكلة هذه الدراسة في البحث عن تداعيات الأزمة الليبية في 2011 ومآلاتها بعد مرور عشر سنوات من الحرب والانقسام والتشرذم.

ثانيا: تحديد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في مستقبل الأزمة الليبية

لما كانت عملية التحليل قائمة على منطق التفكيك وإعادة التركيب، فإن تحديد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في الموضوع محل الدراسة أمر في غاية الضرورة بغية التوصل إلى توقعات لمستقبل الظاهرة المدروسة والتي تسمى في مجال الاستشراف بالسيناريوهات العامة الممكنة، تم اختيار مجموعة من المتغيرات من خلا ما كل ما تم التطرق إليه في الفصول السابقة؛ الأمر الذي مكنه من تحديد أهم المتغيرات من بين العديد من المتغيرات الفرعية، اذ تم اختيار ستة (06) متغيرات من وجهة نظر الباحث تشمل المستويات المحلية والدولية وكل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والأمنية، بغية الإحاطة بكل العوامل المساهمة في تردي الوضع في ليبيا.

والتي تمثل مكونات من شأنها أن تساهم في حل المشكلة قيد الدراسة كونها تمكننا من تحديد البدائل، ذلك أن توقع السيناريوهات المستقبلية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الفاعلة على صعيد البيئة الداخلية والخارجية، ذلك أن التفاعل بينها هو الذي سيحدد الشكل العام للسيناريوهات وتم اختيار المتغيرات الأساسية والتي نرى أنها تغطي الأزمة الليبية في ليبيا وتتمثل في: التدخل الخارجي، غياب مؤسسات دستورية انعدام المؤسسة العسكرية ووجود جيش وطني مواز، الاقتصاد الريعي الذي تقوم عليه الدولة الليبية، الموقع الجيو–استراتيجي لليبيا، هدم النسيج الاجتماعي في ليبيا.

1- التدخل الخارجي

لم يحدد المجتمع الدولي الاستراتيجية المناسبة لتتمكن ليبيا من تجاوز المرحلة الانتقالية، فالتدخل الخارجي كان وفقا لمبدأ مسؤولية الحماية والذي يفرض على الأطراف المتدخلة فيما بعد أن تلتزم بإعادة البناء والاعمار مهما كانت العراقيل والصعوبات، إلا أن المجتمع الدولي لم يتقاعس على الدعم الإيجابي فحسب بل ساهم في زيادة التقسيم الداخلي وجذب الاستقطابات الخارجية بما لا يسمح بإعادة تشكيل الوحدة الوطنية لليبيا.

واقتصر دور المجتمع الدولي في أن كل دولة تسعى إلى تأسيس دولة ليبية يرتهن استمرارها بدور تلك الدولة فيها، وأطراف أخرى تتعمد إبقاءها في حالة من الوهن والضعف من خلال تفكيك البنى كون أنه يمكن لهذه القوى السياسية من تحقيق التوازن المطلوب، وتغيير توازنات إقليمية قائمة، وبالتالي فإن التدخل الخارجي في ليبيا أثناء الثورة وبعدها أدى بليبيا إلى طريق مسدود قام على ثلاث جزئيات تمثلت الأولى في أنه مشروع تدخل ممتد خال من نموذج فكري واضح ومحدد يضم كل الليبيين وقابل للتطبيق، ثانيا تدخل ذو بعد استراتيجي يجعل من ليبيا ميدانا للمنافسات والصراعات بين الدول المتنافسة، وبعد اقتصادي يرتبط بالرغبة في السيطرة على موارد الطاقة في ليبيا واستغلالها.

وبذلك ساهم التدخل الخارجي في زيادة الانقسامات على المستوى الداخلي والاستقطابات إقليميا ودوليا، انعكس التواجد الأجنبي في ليبيا لمدة عشر سنوات في ظهور نوع من الجدل السياسي في تبني الخيارات اللازمة والمتاحة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، ذلك أن خيار الانسحاب من ليبيا ومنحهم الحرية في تقرير مصيرهم كان ولا يزال من بين أهم القرارات التي من شأنها المساهمة في حل الخلاف الحاصل.

إن الأمر الأكثر وضوحا في استراتيجية المجتمع الدولي أنها ليست جامدة بل تتغير وفق لمبدأ التكيف الاستراتيجي بتوظيف مجموعة من العوامل التي تساهم في تعطيل عملية التحول الديموقراطي الناجح في ليبيا، إلى جانب عدم الاهتمام بأهم القضايا المطروحة التي تثير التباعد بين الفرقاء الليبيين.

وبذلك لم يهدف تواجد المجتمع الدولي في ليبيا لوضع استراتيجية تضم القضايا الحيوية كتوزيع الثروات النفطية محليا، صياغة دستور متفق عليه، حل مشكلة الكيانات المنحلة وانما اقتصر التواجد على

دعم النخب الحاكمة في صراعها مع بعضها البعض، فكل طرف يهدف من خلال تواجده –السياسي أو العسكري – في ليبيا إلى الخروج بعائد استراتيجي –عقود استثمار وإعمار ووضع قواعد عسكرية–، وقد عكست هذه الحقائق أن التواجد الخارجي في ليبيا لم يزد الوضع إلا سوء وبدلا من تبني استراتيجية تقوم على العمل من الداخل خاصة وأن الصراع السياسي بطبعه قائم على الاستئثار بالسلطة.

بسبب استمرار التدخل الخارجي وتشجيع الأطراف الخارجية للصراع من خلال دعم طرف على طرف أخر تسرب الصراع من القمة إلى القاعدة –المجتمع– وأضحت صراعات القاعدة نتيجة لتداعيات صراعات القمة، ونتيجة لذلك فشل المشروع الديموقراطي للثورة الليبية واستخدمت فيه تكتيكات تدريجية لإجهاضها خدمة لمصالح القوى الخارجية، فضلا عن أن الدعم الخارجي لطرف سياسي على حساب طرف أخر انعكس على غياب الشرعية على المستوى الداخلي، حيث اعتبر الليبيون أن تأسيس حكومة عن طريق ما سمي باتفاق الصخيرات(ينظر الفصل ص) من صميم الديكتاتورية كما أن البعد الخارجي لوحده لا يمنح الشرعية الداخلية، وبذلك فقد حظيت هذه الحكومة بالاعتراف الدولي وفقدت الشرعية الداخلية.

فالواقعية السياسية التي سادت عند الليبيين شأنهم شأن كل الدول التي عرفت ثورات عربية أنها كما قال إبراهيم أبراش، أن هذه الشعوب وأحزابها الثورية لم تضع على رأس سلم اهتماماتها وأولوياتها معاداة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، بل أرادت فقط التخلص من الأنظمة الاستبدادية، وتحقيق الحرية والحياة الكريمة وخصوصا الاقتصادية.[1]

2- غياب مؤسساتي دستوري

يعد استمرار الصراع السياسي حول من الأحق بقيادة الدولة وماهي اختصاصات كل هيئة؛ والكيفية التي يتم بها توزيع الثروات –الريع النفطي والغاز–، ذلك أن كل طرف يرى أحقيته في الحكم وفي الحصول على قدر من الثروة، وكل هذه الصراعات والقضايا لم تكن لتطرح لو تمكنت ليبيا من تجاوز عقبة صياغة دستور وبناء مؤسسات التي تعتبر جد هامة وضرورية قبل المرور إلى أي مصالحة أو أي مشروع سياسي آخر.[*]

[1] أسامة محمد أبو نحل، **مستقبل القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الفلسطينية والعربية الراهنة**، مؤتمر علمي جامعة النجاح الوطنية، دائرة المعارف الفلسطينية، (2017/3/15)، ص. 10.

3- انعدام المؤسسة العسكرية

تتجه دراسات متعددة للربط بين المؤسسة العسكرية والسياسة، يظهر ذلك في جوانب كثيرة، منها ما قد يكون بإعادة توجيه السياسة، إلا أنه غالبا ما يحدد دور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على الوضع الأمني المناسب –المستقر– لأي تحول سياسي جديد، فدراسة أدوار المؤسسة العسكرية يفيد بتتبع المدى الذي أسهمت به في العمل السياسي ولو بطريقة غير مباشرة، الأمر الذي يدفعنا لدراسة كيف يؤثر قرار حل المؤسسة العسكرية أو اضعافها على تطور ظاهرة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وإلى أي مدى تعتبر إعادة بناء المؤسسة العسكرية شاقة مرهقة وطويلة الأمد، ذلك أن غياب الأمن هو ما يفرض منطق بقاء السلاح، ومنهج نزع السلاح أساسي في معالجة قضايا الحرب، السلم، الأمن، الاستقرار والتنمية. [1] إن السيطرة المطلقة التي كان يمارسها نظام القذافي على المؤسسة الأمنية.

والتي عمد إلى اضعافها بشكل مفرط خوفا من أي محاولة انقلابية انعكس سلبا بعد الثورة وبعد استفحال العنف، حيث لم تجد الميليشيات والأطراف المتصارعة المؤسسة المركزية التي من المفروض أن تحتكر العنف لوحدها، تواجه المؤسسة العسكرية في ليبيا تحديا واضحا لوجودها ومن ثم دورها يتمثل في الكيفية التي يتم بها بناؤها، فليبيا لم تعرف أي مؤسسة عسكرية منذ وصول القذافي إلى الحكم.[*]

ذلك أن انعدام المؤسسة الأمنية ووجود جيش موازي انعكس في عدم التحكم في الوضع الأمني داخليا، فغيابها من الأسباب الرئيسية لتسلح الأفراد والجماعات، التي تستغل ضعف الدولة وأجهزتها لفرض منطقها وسلطتها، وبسبب الأهمية التي ينطوي عليها وجود المؤسسة العسكرية في حياة الدول فإن إعادة إصلاحها أو بنائها يعد من أولى الضروريات في مسار التحول الديموقراطي وإعادة بناء الدولة ككل، فدراسة الخلل الدفاعي في ليبيا من أهم نقاط التحول، في ليبيا ورغم أنه تم إنشاء وحدات عسكرية إلا أنها لا تحمل عقيدة عسكرية واضحة وموحدة وترتبط بوحدات سياسية أخرى متناقضة ومتصارعة، حيث أن لكل ميليشيا أو مجموعة ميليشيات ذرع سياسي، فضلا عن افتقادها لأي أساس مهني ولا تتبع أي طرق فنية عسكرية في الهيكلة والتدريب والمهام وحتى الانتماء.

---

[1] ثامر، كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 301 .

[*] **المؤسسة العسكرية في ليبيا:** لمزيد من التفصيل **ينظر:** الفصل الثاني، المقومات السياسية: مؤسسات الدولة.

فالمؤسسة العسكرية ترتبط بكيان الدولة المركزي وتعمل في هذا الإطار وليس لصالح أذرع سياسية مستقلة، إلا أن المؤسسة العسكرية في ليبيا تم اضعافها في عهد القذافي وتعمدت قوات الناتو زيادة كسرها حيث تم تفككيها عمدا بتوجيه ضربات مقصودة ومدرسة من قبل قوات الناتو، وبعد الثورة اختفى الجيش الليبي بسرعة بسبب غياب القيادة العسكرية، وظهرت مؤسسات شبه عسكرية تتقاطع مع مفهوم المؤسسة العسكرية بالشكل العام إلا في القوة العسكرية (التسليح) وضعها في إطار التحديات الداخلية والإقليمية وأدى إلى وجود تنظيمات مسلحة خلقت وضعا غير طبيعي.

4- الاقتصاد الريعي الذي تقوم عليه الدولة الليبية

يقوم منطق الاقتصاد الريعي[(*)1] أحادي المورد على ثقافة استهلاك الثروة لا انتاجها، ويقلل من فرص الانتقال الديموقراطي، فاعتماد الدولة الريعية في مواردها المالية على عائدات النفط بدلا من الضرائب، يحميها من محاسبة مواطنيها، حظيت العلاقة بين الاقتصاد الريعي والخيار الديمقراطي باهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بدراسة النظم السياسية المقارنة خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، وهناك العديد من المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، والتي تعطل من العملية الديموقراطية الناجحة.

في ليبيا أثر الاقتصاد الريعي على المجتمع والدولة، ذلك أن الموارد المالية الناتجة عن اقتصاد الريع غالبا ما تغيب فيها العدالة التوزيعية عكس الاقتصاد المنتج، فيظهر تنافس في المجتمع حول من يحصل على أكثر بناء على ما عرف بالعلاقات الزبائنية بين المسؤولين وطبقات المجتمع، أما على مستوى السلطة فيبرز تنافس حول تقلد المناصب للاستفراد بأكبر قدر من الموارد المالية، وهذا ما يعرف في أدبيات السياسة بنقمة الموارد، هذا على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الخارجي فتمتع ليبيا بالثروة النفطية فضلا عن جودة النفط الليبي إلى جانب الغاز جعلها محل تنافس وأطماع من قبل القوى الإقليمية والدولية رغبة كل طرف بالحصول على عقود وامتيازات فيما يتعلق بالثروة النفطية.

(*) **الريع**: استعملها ديفيد ريكاردو كبديل لكلمة (Reality) للإشارة إلى "الإتاوة" "أو حصة المالك، فهو الأجر الذي يقدمه المزارع لمالك الارض لقاء استغلالها مدة معينة.

5- الموقع الجيوسياسي لليبيا

يمثل المجال الجغرافي أحد أبرز ركائز قوة الدولة، ذلك أن هناك معطيات جغرافية عديدة تؤثر في قيمة الإقليم، وبذلك يعد الموقع(*) من أكثر الخصائص الجغرافية تأثيرا في تكوين شخصية الدولة ومن ثمة وزنها السياسي، حيث يلعب موقع الدولة دورا كبيرا في تحديد امكانياتها، خياراتها، وتوجهاتها وغالبا هناك مجموع من الخصائص تجعل تأثير الموقع إيجابي كأن تطل الدولة على منافذ بحرية وما درجة أهمية هذه المنافذ سواء كانت مناطق عبور أم مناطق جانبية، هل يمنح الموقع مناخا معتدلا أم لا؟ ما كمية الموارد الطبيعية التي يتيحها الموقع؟ ما هي الدول التي تجاورها؟ إلا أنه في ما يخص ليبيا فقد انعكس عليها موقعها بالسلب مع ظهور الازمة وانهيار نظام القذافي، ذلك أنها تحولت لمنطقة عبور وانتشار للتهديدات الأمنية اللاتماثلية فضلا عن ان مواردها الطاقوية جعلتها محل تنافس.

من الناحية الجيواسترتيجية تنتمي ليبيا إلى جنوب المتوسط وبالتحديد غرب المتوسط وهو ما يجعلها ضمن المجال الحيوي للاتحاد الأوروبي في إطار السياسة المتوسطية أو ما يسمى بالجوار الأوروبي[1]هذا من جهة، والمجال الجغرافي لأفريقيا فهي بوابة افريقيا نحو المتوسط (**) من جهة أخرى، فضلا عن انتمائها للدائرة العربية ومن ثمة الإسلامية، حيث تستخدم بعض الدول هذه الانتماءات المتعددة لليبيا كمبرر للخوض في القضايا الحيوية لليبيا، إلا أن تدخل بعض الأطراف خارج الإطار الجيو-سياسي لأوروبا كروسيا، تركيا، وقطر... أثار استياء الأطراف الأخرى التي تعتبر نفسها المعنية بالشأن الليبي دون غيرها كونها الأكثر تضررا من تطورات الأزمة الليبية، وبالتالي فإن الانتماء الجغرافي والقيمي لليبيا سمع للتواجد الأجنبي المتعدد.

في نفس السياق فإن الموقع الجيو-استراتيجي لليبيا انعكس سلبا في التأثير على الأزمة الليبية ومخرجاتها فانتماء ليبيا إلى شمال إفريقيا، هذه الأخيرة التي تعرف كل أنواع الظلم الاجتماعي، الفقر، المجاعات، تعاني من ظروف اقتصادية خانقة، والقهر السياسي، إلى جانب النزاعات على اختلافها، فضلا

---

(1) حسين بلخيرات، "مستقبل الأزمة الليبية: دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، الجلفة، م. 05، ع. 3، (سبتمبر 2020)، ص. 737

(*) **الموقع الجغرافي لليبيا:** لتفصيل في الموقع **ينظر:** الموقع الجغرافي الفصل الثاني، المقومات الطبيعية.

(**) **أهمية الموقع الجغرافي:** يعد فريديريك راتزل friedrich Ratzel مؤسس مدرسة الجيوبوليتيك أول من نبه إلى دور الموقع الجغرافي كمؤثر في سياسات الدول

عن انتشار الأوبئة وتراجع نسبة التعليم... وغيرها من الظروف المعيشية المتدنية على كافة المستويات، وقربها من قارة أوروبا التي تتميز دولها برفاهية وتوفير كل مستلزمات الراحة والاستقرار.

فالخصائص السوسيو – اقتصادية والسياسية التي تميز الضفتين الشمالية والجنوبية والمقارنة التي تقوم بها شعوبها خاصة في ظل التطور التكنولوجي الحاصل أدت إلى بروز بعض الظواهر التي باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة من بينها الهجرة غير الشرعية، واعتبرت ليبيا البوابة لبلوغ ذلك في ظل انعدام الأمن وغياب الرقابة وهذا راجع للظروف الأمنية التي تعاني منها ليبيا بعد القذافي [*].

من ناحية أخرى وجود ليبيا في المجال الجغرافي لإفريقيا واحاطتها بدول إفريقية من الجنوب والتي تعرف كل أنواع التهديدات اللاتماثلية، وبسبب هشاشة الحدود؛ ومعاناة الدول المجاورة لليبيا كمالي وتشاد من أزمة تغلغل للنظام بحيث لم يستطع النظامين التحكم في الوضع الأمني وحتى الاقتصادي والسياسي، فالتهديدات الأمنية العرضية التي تهيكل المركب الأمني لدول الجوار الجنوبي لليبيا ذات الطبيعة غير حكومية كل هذا انعكس سلبا على ليبيا وعلى فرص تحقيقها لانتقال ديموقراطي ناجح، كونها تتموقع في بؤرة توتر أمنية، سياسية، اقتصادية، فتداخل لا أمن دول المنطقة الناتج عن الجوار وعن الظواهر العابرة للحدود قلص من فرص نجاح الثورة الليبية.

6- النسيج الاجتماعي الليبي

يتقاطع التماسك الاجتماعي بالعديد من المفاهيم الأخرى، كالرأسمالية الاجتماعية التي تعني تراكم الثقة والرغبة في التعاون في المجتمع، على جانب مصطلح العقد الاجتماعي والذي يحدد التفاعل بين افراد المجتمع والدولة والمواطنين فيم بينهم في إطار نظام قانوني موحد متفق عليه، إلى جانب البعد العمودي الذي يمثل الثقة بين الحكومة والمجتمع، فضلا عن البعد الأفقي الذي يعني ثقة الناس فيما بينهم داخل المجتمع عبر الفئات المختلفة التي تعبر عن الاعتماد المتبادل والمصير المشترك. [1]

يعتبر انهيار النسيج الاجتماعي في ليبيا من بين المتغيرات التي تؤثر في الانتقال الديموقراطي، فقد عرفت ليبيا الحالة الفظيعة من انهيار كل شيء في الدولة ومن ثم المجتمع، وفي ظل غياب السلم

---

[*] **الهجرة غير الشرعية عن طريق ليبيا:** للمزيد حول الموضوع **ينظر:** الفصل الرابع تداعيات الأزمة الليبية على المتوسط

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز التماسك الاجتماعي: التأطير المفاهيمي وآثار البرامج، 2018، ص. 20.

الاجتماعي النابع من وحدة النسيج الاجتماعي لا مجال للحديث عن دولة وطنية موحدة وآمنة، فلم يعرف المجتمع الليبي اضطرابا اجتماعيا منذ ظهور الدولة كما حصل بعد ثورة 2011، وعلى الرغم من طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي القائمة على متغير القبيلة إلا أن متغير الدين لطالما عاملا موحدا للمجتمع الليبي وضامن الأمن المجتمعي.

يرتبط التماسك الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالأهداف الأوسع لمرحلة ما بعد الحرب والأزمات لتعزيز قدرات الدولة على إدارة التوازنات، حيث يعزز الثقة والاعتماد المتبادل على تماسك المجتمع، كما يقلل التماسك الاجتماعي من خطر السلوك المعادي للمجتمع وشعور الفرد بالاغتراب الذي يؤدي فيما بعد إلى التطرف العنيف،[1] بسبب ما آلت إليه الأوضاع في ليبيا فقد انعدمت الثقة داخل المجتمع بين كل الأطراف وتراجعت الإرادة في المشاركة الجماعية لإحلال رؤية مشتركة لسلام مستدام وأهداف موحدة.

فإذا تم اسقاط مقومات التماسك الاجتماعي في ليبيا (الرأسمالية الاجتماعية، العقد الاجتماعي، البعد العامودي، والبعد الأفقي) نجد أن ليبيا بعد الثورة تفتقر لكل هذه المقومات منها ما غاب حتى في فترة القذافي ومنها ما فقد بعده، ولكن حتى وإن انعدمت بعض هذه المقومات في كنف النظام السابق إلا أنه ابتكر البديل الذي من شأنه تحقيق التماسك الاجتماعي.

وقد تأثر التماسك الاجتماعي في ليبيا بعوامل هيكلية حيث أصبحت العلاقات داخل المجتمع الليبي أكثر توترا كونه لم يتم إدارة النزاع بالشكل الملائم من خلال الحوار الرسمي وغير الرسمي، وتحول الاختلافات في المجتمع الليبي غير قابلة للإدارة بحيث خلقت وضعا بات ينظر فيه على أن التعايش في ظل الاختلاف والتوزيع العادل للسلطة والموارد القليلة من المستحيلات، وبالتالي استباح العنف.

من بين عوامل التي دفعت بالباحث في اعتبار اختلال التماسك الاجتماعي من أهم المتغيرات المتحكمة في الوضع في ليبيا ارتباطه بالعوامل الفرعية الأخرى والتأثير فيها، فبعد الثورة اختلفت تركيبة المجتمع الليبي عما كانت عليه قبلها، حيث عرف المجتمع الليبي بأنه مجتمع قبلي إلا أنه موحد ومنسجم إلى حد ما على الرغم من انعدام مفهوم المواطنة السائد في الدول الحديثة الديموقراطية، لكن الأمر اختلف

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز التماسك الاجتماعي: التأطير المفاهيمي وآثار البرامج، 2018، ص. 17.

بعد الثورة وظهر مجتمع عبارة عن فسيفاء، ذلك أنه برزت شرائح اجتماعية مستحدثة (جرحى الحرب، الأرامل، اليتامى، النازحين، المشردين، واللاجئين).

واهتز التناغم الذي كان بين افراد البلد وتراجعت حقوق الإنسان؛ حيث ارتكب المتمردون العشرات من عمليات القتل الانتقامية إضافة إلى التعذيب والضرب والاعتقال العشوائي، ولم تعرف هذا الشرائح في ليبيا منذ نيل الاستقلال، كان الفرد الليبي يعيش في رخاء على الرغم من الحكم الشمولي فالقذافي عمد إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطن الليبي، وهو ما أكدته مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة،[1*] فضلا عن ظهور جماعات للاتجار بالبشر، وانتشار الأمية بسبب تعطل الكثير من المؤسسات التعليمية وبالتالي في مدة 10 سنوات قد برزت فئة لا يستهان بها من غير المتعلمين.

ثالثا: توقع سيناريو الأزمة الليبية

من خلال كل ما تم التطرق إليه فإن أقرب السيناريوهات للحالة الليبية هو **"تقدم العملية السياسية لكن عدم استكمالها/ Progress but not completion of the political process "**، يقوم هذا السيناريو على مصاعب تمثلت في الجزئيات الاي تطرقنا إليها سابق، وعلى تحسن جزئي في مسار التحول السياسي لاعتبارات تتمثل في:

- أن القوى الخارجية وخاصة دول غرب المتوسط والولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتحول ليبيا إلى مستنقع للفوضى والإرهاب كونها يهدد واستقراها مع مرور الوقت وجودها (تداعيات أمنية خطيرة على المجتمعات الأوروبية)، خاصة وأن ليبيا تقع في منطقة بالغة الحساسية من ناحية الدول التي تجاورها والتي تنتشر فيها كل أنواع التهديدات الأمنية ومن شأن بقاء الضعف في ليبيا من تنقلها إلى غرب المتوسط.
- الإمكانيات الطبيعية التي تحتوي عليها ليبيا والتي من شأنها خدمة المصالح الاقتصادية للدول المهتمة بالشأن الليبي، وفي حال تقاسم الدولة وضياعها بيد أطراف متعددة فهذا يعني فقدان فرص الاستثمار والاستفادة من الخيرات الطاقوية.

(*) **المستوى المعيشي للفرد الليبي:** ينظر التنمية البشرية، الفصل الرابع

- إلا ان العملية ستستغرق وقتا طويلا حيث يمكن تحقيق الأمن، فليس من المتصور في المدى القريب فرض الأمن وهيبة الدولة، وتفعيل القضاء خلال مدة وجيزة ولن يتم تحقيق العدالة خلال هذه الفترة الوجيزة، التطور التدريجي الملحوظ لفرض هيبة الدولة يعزز من احتمال تحقيق العدالة خلال بضع سنوات.

خلاصة الفصل

تعاني ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي انفلاتا أمنيا وانقساما سياسيا، أحد أبرز وجوه الانقسام تجلى في تنافس حكومتين على الشرعية والسيطرة، إحداهما حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم أممي برئاسة فايز السراج غربي البلاد، والثانية الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني جهة الشرق، تبنت الجهات الدولية الفاعلة الميل لأحد المتنافسين، وتجاهلت المشاكل الأعمق التي تشوب هذا البلد ولم تراعي تدهور البيئة الامنية فيها ما دامت مصالحها مضمونة.

وتتوفر ليبيا على مجموعة من المقومات تمثل إطار هاما وايجابيا للانطلاق في العملية السياسية تمثلت في الايديوولوجية الإسلامية الموحدة للشعب الليبي مع قلة السكان ووفرة الموارد، حيث تلعب دورا هاما إذا ما تم استغلالها فيما ينفع، كما وتبرز مجموعة من الخيارات للعودة بالمسار الانتقالي للشكل الصحيح، مع تحديد كل التحديات التي تعترضها وإيجاد الحلول المناسبة على الأقل للتقليل من خطورة هذه التحديات، ذلك أن إعادة بناء دولة بعد أرث دام 42 سنة، فضلا عن انهيار تجاوز العشر سنوات لا يعد بالأمر الهين، إذ لا بد من أن يمر بمراحل.

وكما تم التركيز في هذا الفصل يعد تحييد التدخل الخارجي أول خطوات النهوض في ليبيا، حيث أنها تزيد من تعميق الصراعات الداخلية مما يؤدي إلى إطالة أمد الصراع، وتزايد التهديدات وانتشارها، الأمر الذي يزيد من صعوبة خلق التوافقات فيما بعد.

الخـــــــــاتمة

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الشرقي في نهاية الثمانينيات، استمرت سياسات الهيمنة الغربية بتغييرات تكتيكية ليبرالية تستجيب لطبيعة النسق الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما استدعى تقديم تبريرات استراتيجية لاستمرار القيادة الغربية، من منطلق تجديد إطار التهديد الذي كان مقرونا بـ"التهديد السوفياتي"، فكان الرهان لاحقا على مقاربة "التدخل الإنساني" لتبرير أجندة التدخلات الإقليمية والدولية، فبرزت آليات الحكم الديموقراطي، احترام حقوق الإنسان، ... كمفاهيم كانت من الاختصاص الداخلي للدول، وتحولت إلى أولويات قضايا الأجندات الدولية، توفر لها الإطار العرفي والقيمي التبريري الدولي من خلال مبدأ مسؤولية الحماية، والتي سوغها الغرب للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأصبحت فكرة السيادة مطروحة في سياق التغيير الذي يجري على أنظمة قيم المجتمع الدولي، فتحولت وفقا لهذا الإطار، في ضمان الدولة المعايير المحددة لحماية المواطنين، ووفقا لهذا التصور، برز مبدأ مسؤولية الحماية الذي لا يعني أن تتخلى الدولة عن سيادتها لصالح أطراف خارجية؛ لكن في نفس الوقت لا يمكن أن تتخفى وراء السيادة لقمع مواطنيها، ذلك أن مفهوم مسؤولية الحماية عبر عن تغير واضح في مفهوم السيادة في إطارها التقليدي وهي التحول من سلطة الدولة إلى مسؤولية الدولة بمعايير دولية.

وقد ركزت الدراسة على توضيح تطور مفهوم "**مسؤولية الحماية**" وريث نظرية "**حق التدخل الإنساني**" ومن ثم تحليل فشل علاقات الدولة مع مجموعة القواعد التي تحكم عواقب أفعالها المتعلقة بانتهاك الالتزام الدولي، ومن المثير للاهتمام، في هذا الصدد، أنه تم دراسة مدى تطابق النظام القانوني للمسؤولية الدولية للدولة مع الأفعال غير المشروعة دوليا فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك، تم دراسة الجهات الفاعلة (الدول والمنظمات) المستفيدة من هذه الحماية، كونها تدخل في الاعتبارات البراغماتية أكثر من الاعتبارات الانسانية؛ وهذا ما تم اثباته عمليا في كل حالات التدخل الحديثة وفي إطار مبدأ المسؤولية عن الحماية والتي اعتمدت كحجج في تحليلنا، ومن هنا برزت الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير لجعل المفهوم أكثر فعالية وكفاءة.

ذلك أنه من تاريخ العلاقات الدولية نلاحظ أن هناك توجهان في تاريخ الغرب تتلاقيان أحيانا وتتصادمان أحيانا أخرى، ألا وهما لحظة" الحرية" ولحظة" المصلحة"، وغالبا ما يتم ترجيح كفة المنافع المادية على حساب القيم الإنسانية، وهو الأمر الذي عكسته حالة "التدخل الدولي في ليبيا" الذي تم بآليات سريعة،

فيما كان العزوف والتردد عن ذلك في حالة سوريا، ودول أخرى تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان وتتطلب الحماية الدولية، وبالنظر في آلية قرار التدخل العسكري الصادر في حق ليبيا، فإنه لم يستوف إلا الشرط الأخير المتمثل في تفويض مناسب من قبل الأمم المتحدة بموافقة مجلس الأمن، وبذلك فالوضع في ليبيا أنذك لم يكن يرتقي إلى التطبيق القانوني عليها كحالة تستدعي استخدام مسؤولية الحماية، ذلك أنه لم يصل لمستوى التصعيد المناسب لتدخل أطراف خارجية باستعمال القوة العسكرية.

إن المنافسة السياسية المثيرة للخلاف بين الليبيين والافتقار الجوهري إلى الإجماع السياسي بين قادة ليبيا المؤقتين وخاصة فيما يتصل بالقضايا الأمنية، والتهديدات الإرهابية المتنامية، رغم وفرة مقومات الموارد الاقتصادية، عملت بالاتجاه السلبي بحيث أثارت الصراعات الدولية بدل تعزيز مركز الدولة، وكانت وراء تمويل الحركات الانفصالية وجماعات التمرد لتصبح فاعلا في الصراع السياسي – العسكري.

فأساس المشكل في ليبيا قبل الخوض في المؤسسات الدستورية هو الفكر الانقسامي السائد، فليبيا اليوم التي تعرف انقساما قبليا، عشائريا، وجهويا بغطاء سياسي، أضحت عرضة للاختراقات ومن ثم التجاذبات الإقليمية والدولية، مما يضفي ضبابية لمستقبل بلد يعاني انهيارا لمؤسسات الدولة بل وغيابها في الأصل، في ظل غياب مؤسسة عسكرية مركزية موحدة، وغياب الدستور، كل ذلك في ظل عدم وضوح تام للمشروع الوطني الليبي لمرحلة ما بعد "الثورة".

يتبين من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة أن مبدأ مسؤولية الحماية يهدف إلى إسقاط أنظمة معادية للمنظومة الغربية، وإحلالها بأنظمة جديدة أكثر موالاة لها، أو ايجاد أنظمة ضعيفة لا تهدد مصالحها، فهو يستهدف في نهاية المطاف تغيير هوية هذه الأنظمة التي تشكل تهديدا لها ويحد من مصالحها الجيو استراتيجية في المناطق الجيوسياسية كالتواجد الغربي في إفريقيا مثل ما فعلت ليبيا في عهد القذافي، وهو ما يعيدنا إلى تصورات النظرية البنائية **"لألكسندر ويندت"** حين قال: "**مسدس في يد صديقي ليس كمسدس في يد عدوي**"، والتدخل العسكري في ليبيا لا يخرج عن هذا المنظور، فنظام القذافي نظام معاد لمصالح الغرب كما كان النظام العراقي زمن الرئيس صدام حسين، وحين الذهاب بعيدا يمكن تشبيه ذلك بما حدث في اسقاط الامبراطورية العثمانية بالاستعانة بالمكون العربي ضد المكون العثماني.

وما يعزز هذا الطرح بشكل جلي في تصرف الدول الغربية مع الدول الخليجية القائمة على أنظمة ملكية، ولا تعتمد النظام الديمقراطي في تسيير شؤون الحكم ولا تراعي بالضرورة حقوق الانسان (قضية اغتيال الصحفي جمال خشقجي كمثال)، لكن مع ذلك ينظر إليها كأنظمة حليفة لا تشكل خطرا على مصالح الدول الغربية، لذا لا توجد أي تهديدات بالتدخل العسكري بها، أو نشر أنظمة الديمقراطية بها تتماشى مع تطلعات شعوبها، فإشكالية التدخل الدولي؛ هو في ارتباط نسقها التمييزي بطبيعة وهوية الأنظمة وتوجهاتها ومدى تقاطع مصالحها مع الإطار الهيمني الأمريكي وحلفائه من الدول الغربية الكبرى وكذا شركائه على مستوى حلف "الناتو"، وكذا على المستوى الاقليمي، في منطقة الشرق الأوسط والخليج.

ونتيجة للانتقادات والعدائية التي تعرضت إليها الولايات المتحدة وحلفاؤها أثناء تدخلها العسكري في العراق عام 2003 لاسقاط نظام صدام حسين، وغيرها من التدخلات التي استندت إلى القوة، وكذا تصدع هيبة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في حل قضايا السلم والأمن بطريقة عادلة ومتساوية مع كافة الدول، حيث تحولت إلى مجرد غطاء شرعي لسلوكيات القوى الكبرى في السياسة العالمية، لجأت القوى الغربية في "حالة ليبيا" إلى جامعة الدول العربية وبعض الأدوار الإقليمية لنيل الشرعية والمصداقية، في استكمال وتنفيذ الأجندة الغربية في ليبيا.

وقد أثبتت موجات التحول الديموقراطي في الدول العربية منذ 2010 توجها بارزا في طرق اسقاط الأنظمة السياسية التي لا تحظى بالقبول الكافي على الساحة الدولية من خلال الاستعانة بغضب وسخط شعوبها، وذلك بتأليب هذه الشعوب ضد حكامها وإغرائها بأن تحكمها أنظمة ديمقراطية بعد اسقاط ما تسميها بالأنظمة الدكتاتورية.

إن الثورات العربية منها الليبية التي قامت لم تكن مؤطرة بقيادات فكرية محلية وإنما كانت خلفياتها الفكرية غربية موجهة من الخارج من طرف مفكرين مجندين لمثل هذه المهام، على غرار عراب الثورات العربية الفرنسي ذي الأصول اليهودية، **"برنار ليفي"**، مع الاستعانة بتجنيد وسائل إعلام عربية وغربية للترويج لهذه الأفكار وضمان استمراريتها وتقديمها وفق ما يخدم الأجندة الغربية؛ مع العمل في نفس الوقت على تشويه صورة نظام القذافي واتهامه بالقيام بجرائم ضد الانسانية والافراط في استعمال العنف في قمع الثورة الشعبية، وتحيلنا المقارنة التاريخية هنا إلى وجود تشابه غريب مع السيناريو الذي تم اعتماده لإسقاط

الامبراطورية العثمانية لا سيما التشابه في الدور الذي لعبه عراب الثورة العربية آنذاك ضد النظام العثماني، ضابط الاستخبارات البريطانية المعروف بـ"**لورانس العرب**".

إن الغاية وراء اسقاط نظام القذافي يعود إلى الهوية العدائية لهذه الانظمة له، حيث لا تهتم الدول الغربية بالشعب الليبي بقدر ما تهتم بأيديولوجية ونظام القذافي الذي قام على ثنائية الإسلام، والعروبة، بل الأكثر من ذلك تعتبر نجاح الثورة الليبية واتباع النهج الديمقراطي فشلا لها، ذلك أن ظهور نظام جديد نابع من رغبة وهوية الشعب الليبي المعادي للنموذج الفكري الغربي، ستكون له مخرجات لا تخدم الأنظمة الغربية خاصة إذا ما أفرزت أنظمة يسيطر عليها التيار الاسلامي أو ما يعرف اصطلاحا بـ"التيار الإخواني".

فالرهان يبقى قائما في إيجاد أنظمة جديدة توافقية ليست بالضرورة ديمقراطية، بل تعكس فقط مصالح الأطراف المتدخلة التي ساهمت بشكل فعال في إسقاط النظام السابق، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إيجاد أنظمة ضعيفة غير منسجمة؛ تغلب عليها القبلية أو نظام المحاصصة مع انتشار للميليشيات المسلحة وغياب جيش موحد يضمن الوحدة الترابية لهذه الدول وسيادتها وهويتها ويضمن عدم استنزاف ثرواتها خاصة الطاقوية منها.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن التدخل العسكري الأجنبي غالبا ما تعمد سياسة تدمير الجيوش الرسمية والأجهزة الأمنية للأنظمة السابقة وعدم الحفاظ عليها أو رسكلتها، وترك الفراغ للميليشيات، بالإضافة إلى اعتماد نهج استئصال (اجتتثاث) مؤيدي النظام السابق من قيادات ومواطنين،(كما وقع في الحالتين العراقية والليبية) وهي أعمال تشجع على التطرف وعدم الاستقرار الأمني، وتساهم في تنامي ظاهرة الارهاب، وفي مقابل ذلك، الحفاظ على حظوظها وهيمنتها في رسم معالم هوية النظام المراد تشكيله.

وقد عملت القوى المتدخلة في ليبيا من أجل منع أي عملية تسوية سياسية ناجحة، من خلال التجاذبات السياسية والدعم العسكري لأطراف النزاع الداخلي في معادلة توازن سلبية غير حاسمة، حيث عملت على تسليح ميليشيات وفصائل موالية لها كجناح عسكري موازي للجناح السياسي مما يطيل أمد الصراع وعدم الاستقرار في ليبيا، لتبقى هذه الأخير في مخاض طويل لتشكيل هوية النظام الجديد ومراحل انتقالية غير منتهية ما لم يتم التوفيق بين المصالح الاستراتيجية للأطراف المتدخلة، وهو ما ينتج عنه أنظمة

غير ديمقراطية تعكس صراع تحالفات لا صراع صناديق اقتراع تمثيلية، وهذا النوع من الأنظمة ينسجم تماما مع تطلعات الدول الغربية ما دام أنها لا تشكل تهديدا لها على المديين المتوسط والبعيد.

إن هوية النظام الذي يراد إقامته في ليبيا يندرج على المستوى الكلي من النظام الدولي في منظومة التحالفات الدولية وأثرها على توازن القوى، بمعنى خلق نظام جديد يدعم أحد القطبين المتصارعين في النظام الدولي، وهو الأمر الذي تفطنت إليه روسيا، حيث دخلت مسار الصراع في ليبيا بعد أن كانت منسحبة ومحايدة، وتصدت لديناميكية بناء أنظمة جديدة بالقوة في ظل مناطق تحالفها أو نفوذها، فقامت بالاستدراك الاستراتيجي بمعارضة إسقاط النظام السوري والحسم في محصلة الصراع، وذلك بعد أن كلفها عدم التدخل في ليبيا خسرانها لحليف مثل النظام الليبي السابق الذي يتوافق معه في كثير من التوجهات العالمية والإقليمية .

وبالنهاية فإن الصراع على هوية النظام الجديد يتوقع أن يشكل عائقا كبيرا أمام محاولات المصالحة الوطنية والحل السياسي للأزمة الليبية بعيدا عن تدخل أجنبي، إذ يفترض أن تتم المصالحة الوطنية بين المكونات السياسية الوطنية الليبية دون تدخل أجنبي ذي الأجندات الاستراتيجية المتصادمة، علما أن إضعاف نسق الدولة المركزية وانقسام الأطياف الليبية إلى مكونات سياسية، قبلية، وجهوية في معادلة صراعية، ساهم في اختراق الأجندات الإقليمية والدولية للمكون الليبي دولة ومجتمعا، مما زاد من تعقيد سبل الحل والتسوية لأزمة مر عليها أكثر من عشر سنوات.

ومن خلال السياق السابق لاسقاط الأنظمة بالعالم العربي وفق منطق انتقائي قائم على معيار المصالح الاستراتيجية بعيدا عن قيم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، يتضح لنا جليا أن أجندة التفكيك للأنظمة المعادية والمشاكسة قديم ولا علاقة له بمنطق التحولات الديمقراطية، بل وكان قائما قبل موجة ما يعرف بـ"**الربيع العربي**"، إلا أن هذه الأحداث السياسية المفتعلة خارجيا، في ظل أنظمة هشة، شكلت سياقا تبريريا مناسبا لتوقيت تفكيك منظومة العالم العربي والتي تم الشروع فيها منذ عام 1916 أو ما يعرف باتفاقية سايكس بيكو، أو مشروع برنارد لويس لتقسيم العالم العربي.

أولا: الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية

في إطار الإجابة على الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها نقول:

عكس التدخل العسكري في ليبيا في إطار مبدأ مسؤولية الحماية تضارب المصالح الإقليمية والدولية لإعادة التموقع في ليبيا سياسيا، اقتصاديا، وعسكريا، بالنظر إلى المقومات الاقتصادية، الجغرافية التي تحتوي عليها ليبيا، للاستفادة من خيرات البلاد من جهة ومشاريع إعادة الاعمار والاستثمار فيها من جهة أخرى، فضلا عن وضع قواعد عسكرية في أحدى أهم مناطق العبور في العالم "شمال إفريقيا ومنطقة المتوسط"، هذا التنافس انعكس في خلق فضاء غير أمني تنتشر فيه التهديدات التماثلية وغير التماثلية تجاوزت الحيز الإقليمي لليبيا لتصل إلى دول الساحل نظرا لهشاشتها ودول جنوب المتوسط وكل جيران ليبيا، فتزايدت الأطراف المهتمة بالشأن الليبي وتداخلت المصالح والرؤى، الأمر الذي عقد من سيرورة حل الأزمة الليبية وأطال أمدها، لتواجه ليبيا أصعب أزمة على مر تاريخها صاحبها العديد من التحديات على كافة المستويات والمجالات، منها ما كان نتاج إرث تاريخي خالي من كل مقومات الحكم الديموقراطي والمأسسة الحديثة، ومنها ما استحدثته التجاذبات الإقليمية والدولية السياسية والعسكرية.

مرة أخرى علاوة على التجارب التاريخية السابقة؛ أثبتت العمليات العسكرية حتى وان استندت إلى المشروعية الدولية عدم نجاعتها بديلا عن الممارسات السياسية، والدبلوماسية، ذلك حتى وإن حققت الهدف الأول لها كأسقاط نظام دكتاتوري كما حدث في ليبيا، إلا أن انعكاساتها تبقى جسيمة تتمثل في فراغ سياسي، فوضى أمنية، تشرذم اجتماعي، وتراجع اقتصادي، ما يودي بالوضع إلى أسوء ما كان عليه، فضلا على أنه بفعل مخرجات العولمة وتجلياتها تنتشر التهديدات إلى خارج إقليم الدولة ما يزيد الوضع تأزما ويتطلب حلولا سياسية بديلة وسريعة.

ثانيا: اختبار فرضيات البحث

بعد تحليل الموضوع، يمكننا عرض اختبار فرضيات البحث من خلال ما يلي:

بالنسبة للفرضية المركزية: لقد عكس التدخل العسكري في ليبيا الإطار التبريري لتنافس وصراع المصالح في ليبيا بين القوى الدولية والإقليمية التي كانت متعطشة طيلة فترة حكم القذافي لخيرات الدولة الليبية، حيث تعمد القذافي تبني سياسة عدائية لكل المطامع الغربية لنهب واستنزاف خيرات البلاد واعتبرت ثورة الليبيين الفرصة لتنحيه عن الحكم بالشكل الذي يسمح لهم بالتموقع في "ليبيا الجديدة" من خلال السعي لإقامة نظام حليف، هذا المسعى الذي اصطدم بكثر من المطامع واختلاف الرؤى مما أدى إلى تعثر العملية الديمقراطية بما يؤزم حياة الليبيين لفترة أطول، حيث أدى إلى إطالة أمد الأزمة، ومن ثمة استفحال التهديدات الأمنية داخليا وخارجيا في منطقة غرب المتوسط.

- **تم اثبات الفرضية الأولى؛** حيث يؤدي تطور النزاعات الداخلية في ظل عجز الدولة وفشلها عن تبني سلوك استيعابي إلى فسح المجال للمجتمع الدولي لتدخل عسكري لاعتبارات إنسانية تمتد إلى اهتمامات مصلحية خاصة وأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول في فترة الأزمات مرتبط بالمصالح الاستراتيجية والمنافسة بين الدول الكبرى أكثر من ارتباطه بالدوافع الإنسانية، ذلك أنه لا يمكن للدول تسخير امكانياتها المادية والبشرية لخدمة شعوب العالم المضطهدة.
- **الفرضية الثانية؛** تعد صحيحة؛ إن الإرث التاريخي خاصة السياسي منه ينعكس على أي تطور مستقبلي محتمل للدولة، وكلما تراجعت الممارسات الديمقراطية كلما زادت احتمالات الانفصال وتقسيم الدولة بعد أي تغيير، ذلك أن ليبيا لم تعرف أي نموذج من نماذج الحكم الحديث، بسبب أيديولوجية القذافي وسياسته في الحكم التي أوردها في مؤلفه " **الكتاب الأخضر**"، وهو الأمر الذي انعكس سلبا بعد اسقاط القذافي، ذلك أن الليبيين وجدوا أنفسهم أمام واقع استراتيجي وجيو–سياسي منكشف غير محدد المعالم لتأتي الاملاءات الخارجية التي لم تستكن في تحويل الصراع لصالحها بدل العمل على حله سلميا بتحقيق التوافق بين الليبيين.
- **الفرضية الثالثة:** تبرز العلاقة العكسية بين نجاح التحول الديمقراطي في ليبيا والاستقرار الأمني في منطقة غرب المتوسط، حيث تتمتع ليبيا بحدود هشة وكبيرة لا يمكن مراقبتها خاصة في ظل الظروف الحالية، كما انتقلت كل التهديدات الأمنية من ليبيا باعتبارها بؤرة النزاع، إلى كل الدول المجاورة، وتأسيسا على هذا يبقى السلم في المتوسط رهين نجاح التحول الديمقراطي في ليبيا واستقرارها.
- **الفرضية الرابعة:** كلما قلت التجاذبات السياسية والأمنية وتوجهت النخب إلى التقارب المحلي واستبعاد التأثير الخارجي كلما انعكس ذلك إيجابا على تقدم العملية السياسية في ليبيا، حيث اهتمت كل

الأطراف الخارجية في ليبيا بالشأن الليبي وفقا للمكاسب التي ترغب في الحصول عليها، فمساحة البلد كبيرة وعدد سكانه قليل ومخزونه من الثروات ضخم وموقعه الاستراتيجي هام للغاية، فكانت لكل دولة خطتها في الحصول على نفوذ أكبر في ليبيا، ليهتم البعض بالمكاسب الاقتصادية بينما اهتم البعض الآخر بالجانب الأيديولوجي والطرف الأخر بالنخبة الحاكمة، وبالتالي ما ميز المواقف الإقليمية والدولية هو منطق المصالح تجاه الوضع الليبي، فجميع التدخلات المختلفة هي جزء من حماية مصالحهم الاستراتيجية، سواء إمدادات النفط الليبية، من أجل منع المضاربة في أسعار النفط بمستويات مستقرة، أو منع أحد الأطراف من السيطرة على الوضع الليبي، أو تجنب حركة اللاجئين والمهاجرين، ... إلى غير ذلك.

ذلك أنه لم يفرز أي تحول عنيف مدعوم من الدوائر الخارجية سلطة مركزية قوية يمكن أن ينطلق معها البناء الديمقراطي والتنموي، بل بالعكس كانت الاستراتيجية الغربية المنتهجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو تفكيك الأنظمة المشاكسة بغض النظر عن ديمقراطيتها، واستبدالها بأنظمة رخوة تتصدرها نخب سياسية عميلة ومرتبطة بالأجندات الأجنبية، أو ترك الوضع في حالة من الفوضى والفراغ السياسي، حتى تسهل عملية الاختراق والاستنزاف للثروات.

ثالثا: نتائج البحث

- بسبب حقوق الإنسان فتحت الأمم المتحدة بابا للتدخل الدولي تحت غطاء مبدأ مسؤولية الحماية استفادت منه الدول الكبرى، التي غالبا ما تتدخل في الدول ليس تحت مظلة الأمم المتحدة لدوافع مصلحية، أما بالنسبة لمشروعية التدخل الإنساني فتبقى مقيدة بين السياسة والقانون في إطار صراع القوة والمصلحة إذ يصعب إيجاد نقطة توازن بينهما.
- عرفت مرحلة الانتقال في ليبيا من النظام السياسي السلطوي المركزي إلى النظام السياسي التعددي الكثير من العراقيل، أهمها الدور السلبي للتدخلات الخارجية الذي سرع الإطاحة بنظام معمر القذافي دون تهيئة الظروف الموضوعية التي تساعد على التحول الديمقراطي الإيجابي كالثقافة السياسية، وخلق بيئة سياسية قابلة لإعادة بناء مؤسسات حديثة ومن ثم التكيف معها.
- أدى التدخل الدولي إلى نشوب حروب أهلية أعاقت المصالحة الوطنية وعمقت الخلافات بين الأطراف المحلية، وساهم التنافس إلى تفاقم المشاكل وتعطيل الانتقالية في ليبيا، كما وتعاملت مع

الأزمة الليبية بقدر كبير من الاستخفاف والبراغماتية النفعية، على الرغم من تدهور الحالة الإنسانية والأمنية.

- يجب العمل على احتواء التدخل الخارجي في الشؤون الليبية، بما يضمن تحجيم الانقسامات الداخلية المدفوعة بالتجاذبات الخارجية، إذا يتطلب من ليبيا إعادة بناء منظومة أمنية وعسكرية تحت إشراف حكومة توافقية قائمة على الشرعية الداخلية بعيدا عن تأثيرات التدخلات الأجنبية إقليميا ودوليا.
- إن تهدئة ليبيا بالكامل سوف تستغرق وقتا أطول ولابد وأن تستند إلى مفاوضات سياسية توافقية داخليا، إقليميا، ودوليا، بدل الاستمرار في دوامة منطق القوة والسلاح.
- تميزت التجربة في ليبيا بسيطرة التنافس على حساب المصلحة الوطنية الشاملة، حيث نتج عن التدخل الدولي في ليبيا منذ 2011 فوضى الحياة السياسية، ذلك أن البلد يواجه تعقيدات أمنية وسياسية واقتصادية متراكمة.
- فشلت ليبيا في خلق نظام بديل قائم على أيديولوجية وطنية موحدة تستوعب التيارات الوطنية، الإسلامية والعلمانية والليبرالية، وذلك في ظل أولوية الأجندات الأجنبية التي تحول دون التأسيس لنظام تمثيلي توافقي.

رابعا: التوصيات

- ينبغي أن يعبر النظام السياسي عن الوعي والضمير الجماعي والمصالح العليا للمجتمع، بحيث يسعى إلى احتواء كل ما من شأنه أن يثير أسباب التنافر بين الجماعات في المجتمع الواحد، كأولية لصناع القرار مع توفير الأمن داخل الدولة، وفي حالة امتناع السلطات الوطنية على الوفاء بمسؤولياتها اتجاه شعبها في إطار الالتزامات القانونية الراسخة، وحيث تثبت عدم الرغبة في تأمين شعبها وحمايته، تخسر تلقائيا حقها في إبعاد الآخرين، وهو ما وقعت فيه ليبيا في 2011 بعدما تعاملت بعنف مع المتظاهرين.
- يجب أن ينظر إلى مفهوم الهوية الليبية من منظور بنائي ووظيفي، إذ جرى تكريس واقع التخلف في ليبيا وتغييب الهوية الوطنية لحساب مصالح ضيقة في إطار الهوية العشائرية والقبلية، لكنه على ليبيا أن تخلق أشكالا من الوعي الهوياتي المنفتح لوضع حل نهائي للصراع؛ وعدم التركيز

على المشاكل الظاهرية بل الخوض في فهم الأسباب الخفية الحقيقية، والتي تتمحور بمسببات تاريخية والتركيبة السكانية المنقسمة لمجتمعين أحدهما مدني (المواطنة) والآخر قبلي (القبيلة)، هذا الأخير من أقوى مسببات الاستقرار في ليبيا، والسعي إلى إيجاد قاسم مشترك يوحد البناء الاجتماعي الليبي في ضوء الظروف الموضوعية التي يمكن أن تحقق الانسجام والتناغم، وعدم إقصاء أي طرف من المشهد السياسي أو إغلاق الطريق على مسار الإصلاح السياسي والديمقراطية.

- على دول العالم الثالث على رأسها ليبيا والمتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى الارتقاء بمؤسسات المجتمع المدني والسماح بالمشاركة في السلطة والتعددية السياسية والثقافية لمشاركة كل فئات المجتمع في صياغة المشروع الوطني، والسعي لإزالة مسببات الفقر والتخلف، كل هذه الأمور من شأنها سد الثغرات والحجج التي تنفذ منها القوى التدخلية بدعوى حماية حقوق الإنسان، حيث يجب توظيف شعارات الخصم نفسها في الحرية، العدالة، الديمقراطية، وحقوق الإنسان لتعرية وتجريد الخصم من أسباب قوته.
- على المسؤولين عن إدارة البلاد في ليبيا التأكيد على الطبيعة الممزقة والتأثير المستمر لعوامل مثل الإيديولوجية الدينية والسياسية، والخصومات الشخصية، والقبلية، والحوافز المالية، والهويات المحلية والإقليمية في عملية المصالحة المقترحة، حيث تعد هذه العوامل هي المؤثرة في توقف العملية السياسية، خاصة وأن ليبيا تملك من المقومات الاقتصادية وقلة السكان ما يمكنها من إعادة انعاش نفسها بنفسها.
- على دول المحيط المتوسطي الغربي التركيز على ضمان الأمن الاستراتيجي الجواري لليبيا والسهر على السلام والأمن في المنطقة، وترك مهمة البناء التوافقي الداخلي للأطراف الليبية بانتهاج منطق وسبل الحوار والتوافق، فبدلا من تقديم الدعم العسكري للأطراف المحلية يجب توفير الجهود لحماية الحدود ودعم الاقتصاد المحلي.
- ضرورة انتهاج مقاربة استباقية لتفادي تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، اللجوء ... بكل مآسيها الإنسانية، من خلال توفير شروط السلم والاستقرار والرفاهية في دول المنطقة، ومنها ليبيا التي تتوفر على كل شروط بعث التنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي، إذا توفر الإدراك السياسي الجيد والإيجابي لدى الليبيين في رهان السلم والرفاهية والاستقرار وتراجعت القوى المتدخلة إقليميا ودوليا عن رهاناتها التوسعية .

قائمة المراجع

1/-المراجع باللغة العربية

أ- الموسوعات

1. أبو حجر، أمنة ، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008)
2. قاضي، هشام، موسوعة الوثائق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، (الجزائر: دار المفيد، د س ن)
3. الكيالي، عبد الوهاب ، موسوعة السياسية، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات، 1991)
4. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.1، د س ن)،
5. مركز الشرق لأوسط الثقافي، موسوعة القانون الدولي العام حول حقوق الإنسان، (د ب ن: منشورات زين الحقوقية، ط. 1، ج.8، 2012)
6. الموسوعة العربية العالمية، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، ج9، 1999)
7. موسوعة القرن، (تونس: الدار المتوسطية لنشر، ط2، 2011).
8. الواحد الجسور، ناظم عبد الله ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية، (بيروت: دار النهضة، 2008).

ب- الكتب

1. ابراهيم نصر الدين وآخرون، تحرير على هلال الدين، حال الأمة العربية، 2013-2015: الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015)
2. ابراهيم، حال الأمة العربية، 2013-2015: الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015)
3. إبراهيم، نصر الدين وغيره، تحرير على هلال الدين، حال الأمة العربية، 2013-2015: الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015)

4. أحمد السبعاوي، مجيد خضر، زياد محمد حمود السبعاوي، عباس عبد الرزاق السعيدي، مسؤولية الحماية الدولية والتدخل الأجنبي الإنساني، (د س ن: المكتب الجامعي الحديث، 2016)
5. أحمد، داود وآخرون، الجيش، السياسة، والسلطة في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)
6. الأنباري، محمد خيضر، مبدأ عدم التدخل واستثناءاته في القانون الدولي المعاصر، (بيروت: منشورات الحلي الحقوقية، 2016)
7. بازمه، مصطفى، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، (بنغازي: منشورات مكتبة قورنيا، ط2، 1975)،
8. بالجيلاني، محمد، التداعيات الأقليمية للفشل الدولاتي في منطقة شمال أفريقيا – دراسة الحالة الليبية، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط.1، 2019)
9. برتران بادي، عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسؤولية، تر: لطيف فرج، (د د ن: مكتبة الشروق الدولية، 2002)
10. البرناوي، سالم حسين ، السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، (بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية، 200)
11. بغدادي، إبراهيم ، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)
12. بن شريط، عبد الرحمن، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، (الجزائر: كنوز الحكمة، 2011)
13. بن فريحة، هيام، **التدخل الإنساني: مسؤولية الحماية والمساعدات الدولية–دراسة في الخلفيات والأبعاد**–، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2018)
14. بوراس، عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة، (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009)
15. بوزان، باري، تر: صالح عبد الحق، من الذي قد يتعرض للقصف؟ في عوالم متصادمة: الارهاب و ستقبل النظام العالمي، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، 2005)

16. بوطالب، محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)
17. بوطالب، نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2002)
18. بوكرا، ادريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د س ن)
19. التير، مصطفى عمر، صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي (بيروت: منتدى المعارف، 2014)،
20. تيري دي مونبريال، جان كلين، تر: علي محمود مقلد، موسوعة الاستراتيجيا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات ولنشر والتوزيع، ط1، 2011).
21. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ط1، 2005)
22. ثامر، كامل الخزرجى، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)
23. الجابري، فكر بن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994)
24. الجداري، الثورة الليبية الواقع والطموح في بناء الدولة، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2018
25. جوزيف، ناي، تر: أحمد أمين الجمل، **المنازعات الدولية**، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)
26. جون بريكمون، تر: أحمد بن محمد بكلي، الإمبريالية الإنسانية: حقوق الإنسان، حق التدخل، وحق الأقوى، (المغرب: د. د. ن، 2010)
27. جيرمي سولت، تر: **نبيل صبحي الطويل، تفتيت الشرق الأوسط**، (دمشق: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2011)
28. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)
29. حسن، خليل، السياسات العامة في الدول النامية، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)

30. حمادة، نضال، الوجه الآخر للثورات العربية، (بيروت: دار الفرابي، ط.1، 2013)

31. دايفد باتشر، تر: رائد القافون، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط.1 ، 2013)

32. الدين، صالح زاهر ، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية: قاموس الشخصيات الأمريكية (أ–ج)، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ط1، ج1، 2004)

33. ستيف سميث، جون بيلس، تر: مركز الخليج للأبحاث، **عولمة السياسة العالمية**، (د ب ن، مركز الخليج للأبحاث، ط1، د.س.ن)

34. سحاري، مصطفى، **السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي الجزائر نموذجا**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2017)

35. السديس، العزيز بن علي ، تطور النظم الاقتصادية تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي باستخدام نظرية كوفالييف، (الرياض: د د ن، د س ن)

36. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2000)

37. السنجاوي، سلوان رشيد ، **التدخل الإنساني في القانون الدولي العام**، (الأردن: دار قنديل للنشر والتوزيع، ط1، 2005).

38. السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية 1940–1992، (مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994)

39. السيد، سامح عبد القوي ، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2012)

40. شيهوب، مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)

41. الصالحي، عاطف علي ، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 1، 2009)

42. الطيب بيتي، **ربيع المغفلين النهاية الممنهجة للعرب في جيواستراتيجية حكومة العالم الجديدة**، (القاهرة: شمس للنشر والإعلام، ط1، 2014)

43. الطيب بيتي، ربيع المغفلين: النهاية الممنهجة للعرب في جيواستراتيجية حكومة العالم الجديدة، (القاهرة: دار شمس للنشر والإعلام، ط.1، 2014)

44. الظاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، (بنغازي: دار المدار الإسلامي، ط3، 2003)

45. عبد الحميد، رجب، النظم السياسية المعاصرة، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ط.1، 2014)

46. عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ج7، د س ن)

47. عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، (د ب ن، دار الفكر المعاصر، (2003)

48. عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، (الرياض: دار المريخ، 1987)

49. عبد الفتاح عبد الرزاق محمد، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، (الأردن: دار الدجلة، ط 1، د. س. ن)

50. عبد اللطيف، أحميدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)

51. عبد اللطيف، اسماعيل، **السياسة والاستراتيجية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2008)

52. عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)

53. عبد الوكيل مصري، ضياء عبد الحميد ، الإشكاليات العملية والعلمية لتعديل الدساتير، (القاهرة: دار الكتب والدراسات العربية، 2008)

54. عدلي عصمت، الدسوقي طارق إبراهيم، حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، (دار الجامعة الجديدة: مصر، ط1، 2008)

55. عدنني، إكرام، سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر، (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013) عصام، سليمان، مدخل إلى علم السياسة ،(لبنان : دار النضال، ط2، 1989)

56. عرضها الكاتب عبد الوهاب علوب هذه الخصائص في مقدمة تحليلي في: صامويل هنتغتون، تر: عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين، (الكويت: دار سعاد الصباح ط1، 1993)

57. عزة السيد أحمد، الثورة السورية والنظام السوري، (بيروت: دار أنهار للنشر والتوزيع، 2014)

58. العقابي، علي عودة ، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد: د د ن، 2010)

59. علي الخطابي، عبد العزيز رمضان ، **وآخرون، التدخل الوقائي في القانون الدولي العام**، (د د ن، دار المنظومة، 2004)

60. عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود: مفهوم الحدود الدول، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1، 2003)

61. غسان مدحت خير الدين، القانون الدولي الإنساني: التدخل الدولي، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)

62. الفتلاوي، حسين ، حقوق الإنسان، (د ب ن: دار الثقافة، 2010)

63. الفتلاوي، سهيل حسين ، موسوعة المنظمات الدولية: (2) الأمم المتحدة، (عمان: دار الحامد، ج1، ط1، 2011).

64. فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي، ط1، 2014)

65. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، (د ب ن: دار أسامة للنشر، ج3، 2003)

66. فرانك بيلي، تر: مركز الخليج للأبحاث، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، (دبي: دار بلاكويل للنشر والتوزيع، ط1، 2004)

67. فرجاني، نادر، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، (القاهرة: مركز المشكاة للبحث، 2000)

68. الفيتوري، مصطفى، 17 فبراير خدعة الثورة وحقيقة المؤامرة، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2018) .

69. فيصل خولي، معمر، الأمم المتحدة التدخل الدولي الإنساني، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2011)

70. كامل السيد، مصطفى، الحكم الراشد والتنمية، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2005)

71. الكايد، زهير عبد الكريم ، الحكمانية قضايا وتطبيقات، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)

72. كرباج، يوسف، هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديموقراطية نموذجا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)

73. الكيالي، إبراهيم، جواد، خيري، الجمل الأسمر، دراسات استراتيجية: تقدير موقف الثورات العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ط دراسات استراتيجية، ط.1، 2012)

74. مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002)

75. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، (بيروت: دار الثقافة، 1966)

76. مجيد خلف، **نص تصريح مونرو على مبدأ عدم شرعية الاستعمار، ومبدأ عدم التدخل،** (د ب ن، د د ن، د س ن)

77. مجيد خوري: ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي، تر: نقولا زيادة، (بيروت: دار الثقافة، 1966)

78. محمد الصواني، يوسف جمعة، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)

79. محمد العزاوي، دهام، العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات، (القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2014)

80. محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969-1977، (طرابلس: د د ن،1994)

81. محمد بن مسعود، تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحالي، (طرابلس: المطبعة العسكرية البريطانية، ج.1، 1984)

82. محمد عابد الجابري، فكر بن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)

83. محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل في نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها (بروتريا: معهد الدراسات الأمنية، 2022)

84. محمد عزت حجازي وآخرون، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،** (بيروت: مركز دراسات لوحدة العربية، 1986)

85. محمد علي الأعور، المظاهر الساحلية وعلاقتها بالتشريعات الليبية في كتاب الساحل الليبي، (مركز البحوث والاستشارات: جامعة قاريونس،1997)

86. محمود البرعوثي، عبد اللطيف، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، (ليبيا: كلية التربية، ج.1، 1967)

87. المرغني الجداري، عمران محمد، الثورة الليبية الواقع والطموح في بناء الدولة، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2018)

88. معتز بالله عثمان، الانتخابات: الضرورة والسياق، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان ط1، 2014)

89. المنباوي، رمزي ، رجل من جهنم، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2002)

90. منصر، جمال، التدخل الدولي الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة: من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، (الدوحة: الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2012)

91. المنصف وناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة، والغنيمة والغلبة، (د.د.ن: الدار المتوسطية للنشر، 2014)

92. منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا: القتل، الاختفاء، والتعذيب، (المملكة المتحدة: د د ن، ط1، 2011)

93. ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)

94. نقولا الرحباني، ليلى ، التدخل الدولي: مفهوم في طور التبدل، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2011)

95. هاينز يولاو، تر: لجنة من الأساتذة الجامعيين، فن السلوك السياسي، (بيروت: دار الأفاق الجديدة،1963)

96. هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، تر: شاكر إبراهيم، (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981)

97. يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)

ت- المجلات العلمية

1. أحمد الزروق الرشيد، عبد الكريم مسعود أدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016، مجلة مدارات سياسية، ع. 03، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات االجزائر: (ديسمبر 2017)

2. أركان إبراهيم عدوان مصطفى جابر فياض، "محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية. الموصل: (2020)

3. أمين ياسين، بسمة، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا 1985-1960 على ضوء وثائق الخارجية الأمريكية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع.3، (مارس 2010).

4. البح، سمير، "المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 10، جامعة باتنة: (جانفي 2017)

5. برونو بومييه، "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، م. 93، ع. 884، (سبتمبر 2011)

6. بن عبد العزيز خيرة، "دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية"، مجلة المفكر، ع. 12، (د س ن)

7. بن يونس صايغ، "مشروعية تدخل الأمم المتحدة عسكريا لأغراض إنسانية"، **مجلة الرافدين للحقوق**، م. 16، ع. 59، جامعة الموصل: (2018)

8. بوطاب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011)

9. بومدين وسيلة، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع.03، جامعة محمد خيضر بسكرة: (أكتوبر 2018)
10. بونيف سامي محمد، "الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد "2011، دفاتر السياسة والقانون، م.12، ع. 01، الجزائر:(2020)
11. بونيف سامي محمد، "الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، دفاتر السياسة والقانون، م.12، ع. 01، (2020)
12. جمال منصر، "احتمالات فشل الدول في إفريقيا: بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء دراسة في الحالة الليبية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديموقراطي العربي، م.01، ع.01، (مارس 2018)
13. جمال منصر، "احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا: بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء: دراسة في الحالة الليبية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، الصادرة عن المركز الديموقراطي العربي برلين– ألمانيا: (2019)
14. حسان، خالد، "بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني"، **المستقبل العربي**، ع. 425، (جويلية2014).
15. حسين بلخيرات، "مستقبل الأزمة الليبية: دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجلفة، م. 05، ع. 3، (سبتمبر 2020)
16. حسين بهاذ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الفضاء العربي: من المنظور الإيديولوجي إلى البراغماتي"، مجلة تحولات، العدد الافتتاحي، (جانفي 2018)
17. حسين عبيد، منى ، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات دولية، ع.52، بغداد: (2012)،
18. حسين، أحمد قاسم، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، سياسات عربية، ع.36، (جانفي 2019) .
19. حسين، أحمد قاسم، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، سياسات عربية، ع. 36، (جانفي 2019)

20. حمد قاسم حسين، "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، سياسات عربية، ع.36، (جانفي 2019)

21. حمشي، محمد، "الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية"، **سياسات عربية**، ع. 28، (سبتمبر 2017)

22. خالد حنفي على، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، ع. 64، (سبتمبر 2014)، 43

23. خالد صولد، لزهر عبد العزيز، "دور النخبة الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة بعد حراك 2011 في ظل تحديات الخصوصية القبلية"، مجلة صوت القانون، م.06، ع.02، (نوفمبر 2019).

24. خيري عبد الرزاق جاسم، "مشكلة الحكم في ساحل العاج"، دراسات دولية، ع. 54، (2011)

25. الدسوقي نهى، هبة الحسين، "أزمة التعديلات الدستورية في الكونغو الديموقراطية: الأبعاد والسيناريوهات"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديموقراطي العربي، م.01، ع.01، (مارس 2018)

26. راية العايب، "عتيقة كواشي، مآلات الدولة الليبية في ظل التداخلات الجنبية: نموذج التدخل التركي"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، م. 06، ع.02، (2020)

27. رجب ضو المريض، "عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا"، دفاتر السياسة والقانون، ع.17، الجزائر: (جوان 2017)

28. الرشيد أحمد الزروق، أدبيش عبد الكريم مسعود "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تدايعات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011–2016، مجلة مدارات سياسية، ع.03، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات االجزائر: (ديسمبر 2017)

29. الرشيد، أحمد الزروق، أدبيش، عبد الكريم مسعود "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تدايعات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011–2016"، **مجلة مدارات سياسية**، ع.03، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات االجزائر: (ديسمبر 2017)

30. رياض حمدوش، "تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل عولمة حقوق الإنسان: دراسة في تحول المفاهيم"، مجلة العلوم الإنسانية

31. زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية"، مجلة الدراسات الدولية، م. 46، ع. (أفريل 2011

32. زياني صالح، بلغالم أمال، تسميم الربيع العربي: تأثير التجارة غير الشرعية لسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 08، (جانفي 2016)

33. زين العابدين معو، راندة حمايزية، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.12، (جانفي 2018)

34. زين العابدين معو، "راندة حمايزية، المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 12، (جانفي 2018)

35. سارة بكو ش، فرحات عباس، تداعيات وباء كورونا على الأسواق المالية العالمية، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، م. 07، ع. 01، (مارس2020)

36. السبيطلي، محمد، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، **دراسات**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض: (يوليو 2017)

37. سداد مولود سبع، "عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.6، ع01، جامعة بغداد –مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–: (2017)

38. سلافة طارق شعلان، "مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظيرة التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، م.06، ع. 01، جامعة القادسية، (أفريل2015)

39. السيد روجيه بارتلز، "الجداول الزمنية والحدود والنزاعات: التطور التاريخي للتقسيم القانوني بني النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية"، م.91، ع. 873، (مارس 2009)

40. شليغم عبير، "التغيرات الجديدة في الوطن العربي... هل هي الطريق لتحقيق الديموقراطية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.3، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر–: (جوان 2015

41. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا والانتقال الديموقراطي قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية: مساراتها ومالاتها"، مجلة العلوم السياسية والقانون، م. 02، ع.10، (أوت2018)

42. ص يونسي وليد، "المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التحديات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة، مجلة دراسات وأبحاث، م. 11، ع. 2، (جوان 2019)
43. صايج، مصطفى، "التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: (ديسمبر 2016)
44. صايج، مصطفى، التحديات الأمنية والاستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: (ديسمبر 2016)
45. صلاح بوسليم، ميلود ميسوم، "الحركة السنوسية وامتداداها عبر الصحراء الكبرى: دراسة تاريخية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع. 15، الجزائر: (2011)
46. الصواني يوسف محمد، "ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، ع. 395، (جانفي 2011)
47. عادل حمزة عثمان، "إشكالية التدخل في النظام الدولي الجديد وأثرها في العلاقات الدولية: الدور الأمريكي أنموذجا"، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، م. 25، ع.2، بغداد: (2014)
48. العايب، صرية، عتيقة كواشي، "مآلات الدولة الليبية في ظل التداخلات الجنبية: نموذج التدخل التركي"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، م.6، ع.1، (2020)
49. عبد الحكيم نابي، " الزاوية من قائمقامية إلى شعبية"، مجلة كلية الآداب، ع. 1، (مارس2005)،
50. عبد الستار حسين الجميلي، "التدخل بالاحتلال: مصطلح ومفهوم مقترح في إطار القانون الدولي"، **مجلة الرافدين للحقوق**، م.16، ع.56، (2012)
51. عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا في أثر الثورة: رؤية سياسية تحليلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع. 38، جامعة المستنصرية: (2015)
52. عبد الفتاح، شيماء، "الاقتصاد الليبي بعد الثورة"، آفاق إفريقية، ع. 38، (2020)
53. عبد المجيد مزيان، "حق التدخل من أجل السلام العالمي، باعتباره حقوق الشعوب: هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار"، **دراسة بحثية**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط: ع.09، (1992)

54. عبد الوهاب بن خليف،" أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر–: (جوان 2014)،
55. عطية مساهر العبيدي حمد، "سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا 1951–1969"، مجلة آداب الفراهيدي، ع.5، (كانون الأول 2010)
56. علي العاتي، ليلى، أحمد رافيذي صالح، "أثر عمليات الهجرة على تغيير التركيبة السكانية في ليبيا إبان فترة الاحتلال الإيطالي1919–1993: دراسة احصائية تحليلية"، المجلة الجامعة، م.02، ع. 18، (ماي 2016)
57. علي الكوت، البشير، "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.13، جامعة محمد خيضر بسكرة: (ديسمبر 2016)
58. علي الكوت، البشير، "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.13، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر–: (ديسمبر 2016)
59. علي الكوت، البشير، "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع. 13، جامعة محمد خيضر بسكرة: (ديسمبر 2016)
60. علي الكوت، البشير، "فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة: العدالة في ليبيا في ظل التحولات الراهنة"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.13، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر–: (ديسمبر 2016)
61. علي عبو، عبد الله، الحماية الدولية للنازحين داخليا، مجلة البحوث العلمية في الحقوق والعلوم السياسية، ع.2، جامعة ابن خلدون –تيارت–: (أكتوبر 2012)
62. علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، م1، ع.2، جامعة الزاوية: (أكتوبر 2015)،
63. علي معمر فرحات، روزمان بن محمد نور، عبد الوهاب عامر، "إشكاليات التدخل الدولي ومبدأ السيادة: دراسة بحثيه بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية"، **مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية**، م.4، ع4، (أكتوبر 2018)

64. علي معمر فرحات، روزمان بن محمد نور، عبد الوهاب عامر، "إشكالية التدخل الدولي ومبدأ السيادة: دراسة بحثية بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية"، **مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية**، م.4، ع.4، (أكتوبر 2018)

65. غازلي عبد الحليم، الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الع02، ديسمبر 2014.

66. غبولي أحمد، توايتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي: الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، م. 20، عدد خاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا جامعة سطيف: (سبتمبر 2020)

67. الغرام، جهاد، الثقافة السياسية في المنطقة العربية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر: (جوان 2014)

68. الغرام، جهاد،"البعد الأمني الجزائري في المتوسط: التحديات والرهانات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع .06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: (ديسمبر 2016)

69. فرحاتي عمر، سليماني مباركة، "التحديات الأمنية في ليبيا بعد القذافي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع5، (جانفي 2016)

70. كربوش، أحمد، "العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة 2011: المفهوم والتحديات"، دفاتر السياسة والقانون، م. 12، ع. 10، (2020)

71. كشك محمد كشك، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية،" السياسات الدولية، ع. 185، القاهرة، مؤسسة الأهرام: (جوان 2011)

72. كفاح عاس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في ليبيا"، دراسات إقليمية، م.10، ع. 24، العراق: (أكتوبر 2012)

73. كنزة فني، "الأمن الأنطولوجي: مقاربة تفسيرية لتوجه حلف شمال الأطلسي نحو العالم العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، م. 01، ع. 05، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا: (2017)

74. لميات عميرات، "التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملائمته للعلوم الاجتماعية" ، مجلة الآداب واللغات، ع. 10، (خاص بأعمال ملتقى المناهج)، (مارس 2006)

75. لؤي صيوح، رامي لايقة، بسام خضور، تسوية النزاعات الدولية باتباع الطرق السلمية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(41) العدد(2)

76. محمد الصواني، يوسف جمعة "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل"، المستقبل العربي،ع. 431 ، (يناير 2015

77. محمد عبد الهادي شعيرة، "ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية"، مجلة كلية الآداب، م.1، الجامعة الليبية: بنغازي: (1958)

78. محمود سعد أبو عامود، "تركيا وحلم إعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية"، مجلة السياسة الدولية، ع .201، 2015

79. مخيمر عبد الهادي، عبد العزيز، " الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية إبادة 208 الجنس البشري: القضية المرفوعة من دولة البوسنة والهرسك ضد يوغسلافيا في 8 /04/ 1993"، مجلة الحقوق الكويتية، ع. 19، (مارس 1995)

80. معو، حمايزية، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.12، (جانفي 2018)

81. نوري الربيعي، إسماعيل "في أصول السلطة والسيادة: بودان، هوبس، ستواوس"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع. 10، (جانفي2014)

82. النوي الجمعي، "معلومات تشكل المجتمع المدني: مقاربة سوسيوسياسية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع. 6، (2008)

83. هاني توفيق، "الشفافية المساءلة رفاهية أم ضرورة...؟ "، **الإصلاح الاقتصادي**، ع. 12، (جانفي)

84. يونسي وليد، "المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التحديات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة"، مجلة دراسات وأبحاث، م. 11، ع. 2، (جوان 2019)

ث- الدوريات والتقارير والدراسات

1. أحمد قاسم حسين، **المؤتمرات الدوية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021،

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز التماسك الاجتماعي: التأطير المفاهيمي وآثار البرامج، 2018،

3. بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، أوراق كارنيجي، مؤسسة للسلام كارنيغي الدولي: (ماي2016)

4. بيتر كول، فوضى تأمين الحدود: تأمين حدود ليبيا، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط: (أكتوبر 2012)

5. التدخل العسكري في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: (مارس 2011)

6. التقرير العالمي العام، ماي 2019،

7. جيسون دافيدسون، "فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل"، ع. 134، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي: (2014)

8. حرشاوي جلال ، قرب لا يبعث على الراحة: كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا، تقييم الأمن في شمال إفريقيا، ورقة احاطة، (يوليو 2018)

9. الحسين الشيخ العلوي، مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/12/13

10. حسين، أحمد قسم، "دور القوى الخارجية في الانتقال الديمقراطي: حالة ليبيا بعد اتفاق الصخيرات"، المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011، 21-2018/09/22، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

11. حمدي شريف، **نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والايديولوجيا**، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة: (2016)

12. دايفد د. كيركباترك، في التحول: الميليشيات الليبية تريد الاحتفاظ بأسلحته، إنترناشيونال هيرالد تريبيون،2011

13. الدراسة "تقييم دستور ليبيا لعام 1951 وفقا للمعايير الدولية"، المنظمة الدولية للإبلاغ عن الديمقراطية (2012.)

14. رولف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن:) 2012)

15. السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية ودول الجوار، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/04/13،

16. الششلوي هشام، حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة، مركز الجزيرة للدراسات: سلسة تقارير، 2014/10/14.

17. عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا والعرب أوان البراغماتية ونهاية الإيديولوجيا: سلسلة تقييم حالة روسيا والربيع العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: (نوفمبر 2011)

18. عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع.06، (سبتمبر 2011)

19. فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس 2017)

20. كريستفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القدافي عِبَر وداعيات للمستقبل، مؤسسة راند ، واشنطن: (2014)

21. كريستوفر شيفيس، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، مؤسسة راند للنشر، (2014)

22. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سويسرا: (سبتمبر 2005).

23. لقمان عمر النعيمي، تركيا والثورات العربية: تونس–مصر–ليبيا، مركز الدراسات الإقليمية، ع. 33، (2014)

24. ماجدة العربي، الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا، المظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات: (2015)

25. محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض: (يوليو 2017)

26. محمد سليمان الزواوي، غاز شرق المتوسط: ورقة أولية، القاهرة: المعهد المصري للسياسات والاستراتيجية، (2016)

27. محمود سمير الرنتستي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: (2019)
28. محمود سمير الرنتيسي، تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي، الإمارات العربية المتحدة : المركز العربي للأبحاث والدراسات، (2020)
29. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: بين تجاذبات النخب والدينامية المجتمعية، (2012)
30. المركز الليبي للبحوث والتنمية، تقارير خاصة، مضامين الانتخابات البرلمانية الأخيرة وأثرها على المسار الانتقالي، (يوليو 2014)
31. المركز الليبي للبحوث والتنمية، مضامين الانتخابات البرلمانية الأخيرة وأثرها على المسار الانتقالي، تقارير خاصة، (يوليو 2014)
32. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أبعاد المصالح المتشابكة للدور الروسي في ليبيا، ع. 06، مصر: (15يوليو 2020)
33. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، حسابات أمريكية "حذرة" تجاه الأزمة الليبية، تقديرات مصرية، ع. 06، مصر: (15يوليو 2020)
34. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، هل تخوض مصر حربا في ليبيا؟ رؤية لكارينجي، ع. 06، مصر: (15يوليو 2020)
35. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرض فيروس كورونا) كوفيد (-19 وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟، (2020).
36. مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الدين وقضايا المجتمع الراهن، الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع، سلسلة ملفات بحثية، الرباط: (2016)
37. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002، طرابلس: (2002)،
38. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان1995، طرابلس: (1998)،

ج- المؤتمرات والمتقيات

1. أسامة محمد أبو نحل، مستقبل القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الفلسطينية والعربية الراهنة، مؤتمر علمي جامعة النجاح الوطنية، دائرة المعارف الفلسطينية، (2017/3/15)

ح- مراسيم دولية

1. قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية نشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا، ملف وثائقي، 2011/02/22-2019/09/10، الأمانة العامة، القاهرة 2011.
2. جامعة الدول العربية، القرار رقم 7360 بتاريخ 12-03-2011، تعلق بتداعيات الوضع في ليبيا والموقف العربي.
3. جامعة الدول العربية، القرار رقم 7360 بتاريخ 12-03-2011، تعلق بتداعيات الوضع في ليبيا والموقف العربي
4. مجلس الأمن، القرار رقم 2146 لسنة 2014، 2014/03/19، يتعلق بالحالة الليبية.

خ- الخطابات

1. خطاب القذافي الجلسة الافتتاحية للجنة التنسيق الأفريقية في 14 فبراير 1978
2. خطاب القذافي في مؤتمر الشعب سنة 2004 .
3. خطاب القذافي أمام الأمم المتحدة في 2008.
4. خطاب القذافي في 23 مارس 1974

د- الأطروحات ورسائل الماجستير

1. الجوزي عز الدين، حماية حقوق الإنسان عن طريق حق التدخل الإنساني استرجاع القانون الدولي، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: قسم الحقوق، 2015)
2. محمد عمر أبو عنتر، واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية دراسة من منظور فكري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011
3. محمد محمود شركت، السياسات الدولية للطاقة وأثرها على الأسعار العالمية للبترول، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، جامعةعين شمس، 1999)

4. نابي عبد الحكيم عمار، المشاركة في صنع القرار في ليبيا منذ سنة 1998: دراسة ميدانية لشعبية الزاوية، (جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، 2006/2005)
5. ياسين عبد القادر محمد خليل، تأثير نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد على المسلمين في الدانمارك، (رسالة ماجستير غير منشورة في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط: عمان، ماي 2017).

ذ- الجرائد

1. أحمد نظيف، "طرابلس كولاية عثمانية: حربا ردغان السرية في ليبيا"، **المرصد**، ع.3، 24 /2018/05،
2. رامي التلغ، "الكولونيالية التركية الجديدة أو التطلع لاستعادة سلطة الباب العالي"، **المرصد**، ع. 04، 24 /2018/05
3. عبد الباسط غبارة، "سفن السلام...تركيا تغذي الأزمة الليبية"، المرصد، ع. 3، 24 /2018/05
4. منور مليتي، "محركات التغلغل التركي في ليبيا"، المرصد، ع. 03، 24 /2018/05
5. نصر الدين قاسم، " الافريكوم وحدود أمريكا الجديدة "، **جريدة القبس**، ع. 154، الكويت: (2019)

2/- Références en langues étrangères

A-Livres

1. Andre Allix, **les fondements de la politique extérieure des Etats-Unis** ,(Paris: librairie ARMAND COLIN, 1949)
2. Anthony D. Smith, National Identiy . (England:Penguin Books, 1991).
3. Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (New York : Cambridge University Press, 2009)
4. Beate Jahn, Liberal Internationalisme, theory, History, Practice, Palgrave Studies in International Relations, (United Kingdom : Palgrave Macmillan, 2013)

5. Bertrand, Badie, Pierre Birnhaum, Sociologie de l'état,(Paris : Grasset, 1982)
6. Braudel, Fernand La Mediterraneé : histoire et espace, (paris : Flammarion, 1985)
7. BRECHER, Michael, WILKENFELD Jonathan, A Study of Crisis, (University of Michigan Press, 1997, seconde édition, 2000)
8. Cess Hamelink, Globalisme and National Sovereignty in Karle Nordenstreng and Harbert Sheller Beyond National Sovereihnty International Communication in the 1990, (Ablex Publishing corporation, New Jersey, 1995)
9. Colin Elman, "Realism", in Martin Griffiths, International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction (New York: Routledge, 2006)
10. Colin Elman, "Realism", in Martin Griffiths, International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction, (New York : Routledge, 2006)
11. Cynthia, Weber, International relations theory: a critical introduction, (New York : Routledge, 3rd ed, 2010)
12. DOUMBE, BILLE Stéphane, « Les positions de la Ligue des Etas Arabes et de l'Union africaine sur les printemps arabes» in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015.
13. E.G.H Joffe, The role of Islam (in) René Lemarchand, The green and the blak, Kadhafi's policies in Africa, (Indiana University Press : Réne Lemarchand – Bloomiugton, 1988)
14. Edward, Collin's J., International Law in Changing World, (New York : Random Mousa, 1964(
15. Elliot Bulmer, **What is a Constitution? Principles and Concepts International IDEA Constitution-Building Primer 1**, International IDEA, 2014.
16. Francis, Fukuyama, Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy, (USA: Farrar, Straus and Giroux, 2014)
17. Gabrial A. Almond, Sidney Vebra, The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations, (Princeton Universuty Press, 1963)

18. Georges S. Masanat, The dynamics of modernization and Social change, A reader, (California Goodyear Publishing campany INC,1973)
19. Giuseppe, Sperduti, The Protection of Human Rights and the Principle of Non-intervention in Internal Affairs of States, (Session of Santiago de Compostela,
20. Graham T. Allison, "Conceptual Model and the Cuban Missile Crisis,"In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993)
21. Gus H. Goudarzi, Geology and Mineral Resources of LibyaA Reconnaissance, (Washington : Prepared in cooperation with the Ministries of Industry and National Economy of the Government of Libya, under the auspices of the Agency for International Development, 1970)
22. HAIMZADAH, Patrick, « L'identité tribale en Libye : sa présentation et son instrumentalisation » in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015
23. Harry N, Haward, the partition of torkien a dipolomatic history 1913-1923, (New York : 1966)
24. Helen Metz, Chapine Libya,)New York, Martin Press, 2002
25. Jack. A. Goldstone and other, State Failure Task Force Report: phase 03 Findings, (USA: McLean, Washington, September 2000)
26. Jacques, Bethemont, Geographie de la mediterranee : de myth unitaire à l'espace fragmenté,)paris Armend Coline, 3 émé Ed, 2008)
27. Jean, Bodin, **les Six Livre de la République**, (Oaris : G Mairet- L G F, Livre I, .I.5éd, 1993)
28. Jean, Jaques Roche, Théories des Relation in International, (Paris : Montchrestien, 5eme édition, 2004)
29. Jill, Steans, An Introduction to International Relations Theory Perspectives and Themes, (UK : Longman, 3rd.ed, 2010)
30. John, Baylis, Steve Smith, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations (New York; Oxford: Oxford University Press, 1997).
31. Justitia et Pace The Institute of International Law, 1989)
32. Kalevi J. Holsti, Peace and War : Armed Conflicts and International Order1648-1989, (United States of America, 1991)

33. Karen, Anderson, The Politics of Retrenchment in a Social Democratic Welfare State, n°9, November, 2001
34. Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, (U.S.A.: Prentice-Hall International Editions, 3rd edition , 1988)
35. Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, (USA : Prentice-Hall International Editions, 3rd ed, 1988)
36. Karl W. Deutsch, William J. Foltz, Nation – Building, (US: Atherton press, 1966)
37. KHERED, Rahim, « Rapport introductif » in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015, HAJJAMI Nabil, « Le cadre juridique du conflit en Lybie» in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015,
38. KHERED, Rahim, « Rapport introductif » in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOUDominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015,
39. Laurence, Tubiana, François Lerin, un système à l'épreuve de développement durable: **Les Paradoxes de La Souveraineté** , (S.M.E, Science po les Presses, 2009)
40. Leland, M.Goodrich, Edward Hambro, charter of the United Nation, Commentary and Decument, World Peace Fondation, 1946,
41. Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, (the free press, Print, N.Y, 6 th, 1969)
42. Maximilian C. Forte, Slouching Towards Sirte ''NATO's War on Libya and Africa, (Library and Archives Canada Cataloguing in Publication : Baraka Books of Montreal ,2012)
43. Merilee S Grindle, Going Local: Decentralization, Democratization and the promise of good governance, (New Jersey : Princeton University Press, 2007)
44. Pascale, Boniface, **lexique des relations internationales**, (Paris :Edition Ellipses , 2000)
45. Patrizio, Mercial, les entreprises multinationales en droit international,(Bruxelles, 1993)

46. Paul Balta, Méditerranée : défis et enjeux, (paris : L'Harmattan, 2000)
47. PETIT Yves, « L'Union européenne et la Libye» in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans lemonde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015
48. René, Outayek, La Politique africaine de la Libye 1969-1985, (Paris : Karthala, 1986)
49. Reynolds, An Introduction to International Relations, (London: Longman Group Limited, 5th ed, 1978)
50. Robert 0. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, (New Jersey: Princeton University Press, 1984)
51. Robert I. Rotberg, State Failure and State Weakness in a Time of Terror,)USA: Brookings Institution press, 2002)
52. Robert, Keohane and Jospeh Nye, Power and Interdependence, (New York: Longman Press , 3rd.ed, 2001)
53. Robert, Keohane, Joseph Nye, Power and Interdependence, (New York : Longman Press, 3rd.ed, 2001)
54. Sami, Hakim, La Vérité libyenne, (le Caire : la bibliothèque Anglos égyptienne, 2ème éd, 1970)
55. Stanford show and Eseal K. Show, History of the Ottoman Empire and Modern Turky 1808-1975, Vol.2, (London : combridge University, 1978)
56. Stephen D. Krasner, Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).
57. TAVERNIER, Paul, « L'intransigeance des régimes libyen, syrien et yéménite : ses conséquences sur les droits de l'homme » in KHERED Rahim (Dir), MAILLAIRD DESGREES DU LOU Dominique (Dir), La démocratisation dans le monde arabe : alternance pour quelle alternative ?, Paris, Les points sur les i, 2015
58. The Partition of Torkien a Diplomatic History 1913-1923 , (New York :1966), Harry N Haward,
59. Time Dunne, Liberalismin :John Baylisand Steve Smith, The Globalization of World Politics : and introduction to international relations, (London,Oxford University Press, 2001)
60. Vincent, Nouzille, Dans le secret des présidents, (Paris : Fayard, 2010) .

61. William, Zartman and Saadia Touval, "Introduction: return to the theories of cooperation", in William Zartman and Saadia Touval, International cooperation: the extents and limits of multilateralism, (New York: Cambridge university press, 2010)

B–Revues scientifiques

1. Arshid Iqbal Dar, Jamsheed Ahmed Sayed, ‘’The Evolution of State Sovereignty: A historical overview’’, **International Journal of Humanities and Social Science Invention**, Vol 6 Issue 8, (August. 2017)
2. Ben Kioko, ‘’The right of intervention under the African Union’s Constitutive Act: From non-interference to non-intervention’’, **RICR**, Vol. 85, No 852, (December 2003)
3. Bernard, Lewis, More than the ummah, a study of religious and national identity in the islamic world, American Journal of islamic social sciences, Vol. 02, N°24 ,(2007)
4. BRECHER, Michael, WILKENFELD Jonathan, " Crises in World Politics ", **World Politics**, n°35, 1982.
5. David D. Carto, "The Monroe Doctrine in the 1980's: International Law, Unilateral Policy, or Atavistic Anachronisme" , **Journal of International Law**, 1981
6. Dodzi, Kokoroko, "souverain étatique et principe de légitimité démocratique",**Revue québécoise de droit international**, paris,N°161 (2003)
7. Douglas L. Bland ,’’ A Unified Theory Of Civil-Military Relations’’, Armed Forces Society, Vol 26, Issue 1, (1999)
8. Dufourcq Jean, "Méditirranée 2000 : un espace de cooperation militaire pour demain?", défense, n°89, (september 2000)
9. François, Castaing, La Gouvernance: Défis d’une Approche Non Normative, Revue IDARA, Actes du Colloque International sur La Gouvernance, Vol 15, N° 2, (Alger 20–21Novembre 2005)
10. Glenn H. Snyder, Mearsheimer’s , World Offensive Realism and the Struggle for Security, A Review Essay, **International Security**, vol.27, No.1 (Summer 2000) Rudra Sil, Peter J. Katzenstein, ‘’Analytic Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions’’, **Analytic Eclecticism in the**

Study of World Politics, Perspectives on Politics,Vol. 8, No. 2 , Cambridge University Press: (June 2010)

11. John J. Mearsheimer, ‘’The False Promise of International Institutions’’ ,International Security, Vol. 19, No. 3, (Winter, 1994-1995)

12. Maya, Bhardwaj, Development of Conflict in Arab Spring Libya and Syria: From Revolution to Civil War, International Review, Vol.1, The Washington University (2012)
13. Mehdi Taje, "Les Enjeux Géopolitique de la Crise Libyenne", Tribune, N° 75,
14. Mihamed, Between, the Political Belief System of Qaddafi Power Politics and Self Fulfiling Prophecy, **Journal of Libyan Studies**, vo.l.4, n. 1, (Summer2003),
15. Nikola Lj. Ilievski, MA, "The Individual Souvereignty Conceptualization and Manifestation", **Journal of Liberty and International Affairs**, Vol. 1, No. 2, the Institute for Research and European Studies, (2015)
16. O. Corten, “Un droit d’ingérence?”, **Revue générale de droit international public**, Vol. 95, (1991)
17. OAU Charter, Addis Ababa, **Ethiopia**, 25 May 1963, articles: II, III
18. Ramesh, Thakur, "Libya and The Responsability to Protect : between Opportunistic Humanitarianism and Value Free Pragmatism", Security Challenges, Vol.7, No.4,) 2011(,
19. Ramesh, Thakur, Libya and The Responsibility to Protect: between Opportunistic Humanitarianism and Value Free Pragmatism, Security Challenges, Vol.7, No.4, (2011)
20. Stuart E Eizenstat, Porter . John Edward, in Weinstein, Jeremy M., "Rebuilding Weak States", Foreign Affairs, Jan /Feb 2005, Vol.84, Issue1

C-magazines

1. Aadam, Nossiter, "Ivory Coast Battle Nears Decisive Stage in Key City". New York Times, (March 31, 2011)
2. David, Swanson," Libya: Another War for New opponents", the Guardian newspaper, 2011.

3. Frontex, "What's Behind the Surge in Refugees Crossing the Mediterranean Sea ?" **New York Times**, (21 May 2015
4.

D–Patrouilles et rapports

1. Abdulkarim Said, Serdar Yurtsever, " Analysis on the Future of Libyan Political System", International Journal Entrepreneurship and Management Inquiries Dergisi,)11.09.2018
2. Adrienne Ruth, Libya's Geographic Makeup,) Strategic Forecasting Group, May 2016
3. Adrienne, Ruth, Libya's Geographic Makeup, DANU Strategic Forecasting Group : May 27/ 2016)
4. Aidan Hehir, Robert Murray, Libya : the Responsibility to Protect and the Future of Humanitarian Intervention, Pagrave Macmillan : (2013)
5. Ajish P Joy, the Crisis in Libya, Issue Brief, (April 2011) .
6. Alan Kuperman, ''Five data on the United States of America studied in Libya'', USA today ,USA : (2011)
7. Alan Kuperman, Lessons from the intervention in Libya: How to Non-intervention , Berfer Center, Harvard University : (20-09-2013)
8. Amos N. Guiora, Intervention in Libya, Yes, Intervention in Syria, No, Deciphering the Obama Administration, (January 2012)
9. Amos N. Guiora, Intervention in Libya, Yes, Intervention in Syria, No: Deciphering the Obama Administration, University School of Law :(2011)
10. Andrea, Dessì, Ettore Greco, Search for Stability in Libya OSCE's Role between Internal Obstacles and External Challenges, Istituto Affari Internazionali (IAI) Research Studies, Edizioni Nuova Cultura – Roma : (2018)
11. Arab Center for Research and Policy Studies, Unit for Political Studies, Turkey'sGrowing Role in Libya: Motives, Background and Responses : (15 January 2020)
12. Arturo, Varveli, "The Role of Tribal Dynamics in The Libyan Future", Instituto Per glli Studi Di Polica Internazionale ISPI, n°172, Italy : (May2013)
13. Auvachez, Elise, supranational citizenship-building and the UN: What can we learn from the European experience? . Paper prepared for presentation at the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial

International Conference in Montreal, Quebec, Canada: (17-May 19, 2007)

14. Barak Barfi, Khalifa haftar : Rebuilding Libya from the Top Down, The Washington Institute for Near East Policy, (August 2014)
15. Brad, Hoff, "Hlary Clinton's letters reveal the true cause of military intervention in Libya", Foreign Policy Magazine, (6-1-2016)
16. Centre International de Recherches et d'Etudes sur La Terrorisme, Libya : un Avenir Incertain : Compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens (Ciret-avt), Paris (Mai 2011)
17. Christopher M. Blanchard, Libya : Transition and U.S. Policy, Congressional Research Service, (13 May 2016)
18. Centre International de Recherches et d'Etudes sur le Terrorisme and l'Aide aux victimes du Terrorisme (CIRET AVT), **Libye : Un Avenir Incertain, Compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens**, Paris : (30/05/2011
19. Commission Européenne, Haute représentante de l'Union pour les affaires étrangères et la politique et la sécurité, « Communication conjointe, Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation », Bruxelles le 25/05/2011, COM (2011) 303 final,
20. committee, H. o., Libya: Examination of intervention and collapse and the UK's future policy options, 2016
21. Conseil de la Paix et de Sécurité, Communiquue de la 291eme Réunion du CPS, (Addis Abeba, 26 aout 2011)
22. Crisis State Research Center, War, State Collapse and Reconstruction London School of Economic and Political Science, Working paper n°1, 2 Edition, Mai 2016
23. El Kailani, Ebtissam, Extractive Industry and Conflict Risk in Libya, the Civil Society Dialogue Network (CSDN) : (29 October 2012)
24. Emadeddin, Badi, Mohamed El-Jarh, Marwa Farid, Libya's Transformation 2011-2018 Power, Legitimacy and the Economy, Democracy Reporting International (DRI), German Federal Foreign Office : (2011)
25. Emadeddin, Badi, Mohamed El-Jarh, Marwa Farid, Libya's Transformation 2011-2018 Power, Legitimacy and the Economy, Democracy Reporting International (DRI), German Federal Foreign Office : (2011)

26. Enrica, Olivera, Libya before and after Gaddafi, an International Law Anaysis, of Ca forscari Venezia a This in Comparative International Relations : (2011)
27. Ebtissam El Kailani, **Extractive Industry and Conflict Risk in Libya, the Civil Society Dialogue Network (CSDN)**, (29 October 2012
28. Felix-Anselm van Lier, Constitution-Making as a Tool for State-Building? Insights from an Ethnographic Analysis of the Libyan Constitution-Making Process,(January 2018)
29. Fraser, derek, Failed states : Why They Matter and What We Should Do about Them, Retrieved from the journal of conflict studies, (2018)
30. Georgé, Joffe, Emanuela Paoletti, Libya's foreign Policy : Drivers and Objectives, Mediterranean, Uniteg State, rhe German Marshall Fund : (2010),
31. Ghada, Benelimam, Une Experimentation Xperimentation Visant L'Amelioration Melioration de la Situation de L'Enseignement Apprentissage de Français en Libye, (Doctorat de l'Université Paul-Valéry, Montpellier III Discipline : Sciences du Langage, Avril 2013)
32. Gros, (s.d.). de Odyssy Down a Unified Protect: Bilan Transitoire, perspectives et premisers Ensiegnement de L'engagement en Libya, paris: fondation pour le recharche Strtégique, (2018)
33. Gros, s.d.). de Odyssy Down a Unified Protect: Bilan Transitoire, perspectives et premisers Ensiegnement de L'engagement en Libya. paris: fondation pour le recharche Strtégique
34. Hakan, Başpınar, Libya : Politics and Energy, Energy Policy Turkey : (august 2011)
35. Hakan, Başpınar, Libya : Politics and Energy, Energy Policy Turkey, (August 2017)
36. Hamdi A. Zurqani, Elena A. Mikhailova, Christopher J. Post, Mark A. Schlautman and Azzeddin R. Elhawej, A Review of Libyan Soil Databases for Use within an Ecosystem Services Framework, (Land 2019)
37. House of Commons Foreign Affairs Committee, Libya: Examination of intervention and collapse and the UK's future policy options, Third Report of Session , 14 September 2016
38. ICG,

39. Inga Kristina Trauthing, Contextualizing Khalifa Haftar's advances on Tripoli on April 2019 : Looking into Libya, (2019)
40. International Commission on Intervention and State Sovereignty, The Responsability to Protect, the International Develompent : Research Centre, Canada :)December 2001)
41. iqbal, zaryab; harvey, bad neighbors: failed states and their consequences, Conflict management and peace science , N°.25, Retrieved from starr (2008)
42. Jason, Pack, Kingdom of Militias: Libya's Second War of Post-Qadhafi Succession, italian institute for international political studies : (2019)
43. Jennifer Welsh, Implementing the responsability to Protect, (University of Oxford for Ethics : Law and Armed Conflict, 2009).
44. Julia, Raue, Patrick Sutter, Facets And Practices of States building,)Boston: Brill, Illustrated, 2009(
45. Kelly, Gosa, From normalization of r om normalization of relations t elations to war: United States-Lib o war: United States-Libya relations 2001-2011, International Studies Department College of Liberal Arts and Social Sciences DePaul University, Chicago : (January 2013)
46. Lain, Macgillivray, Whatis Turkey's End game in libya?, Lowy Institute : (4 Sep 2020), https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/what-turkey-s-end-game-liby
47. Libya Country Analysis Brief,)February: 2005(, 03.
48. lier, F.-a. v. (s.d.). Constitution-Making as a Tool for State-Building ? Insights From an Ethnographic Analysis of the Libyan Constitution-Making Process ,2020
49. MESZAROS, Thomas, Crises internationales : Cours magistral de spécialité, Programme d'Enseignement à Distance Université Jean Moulin Lyon III, 2015-2016
50. Mezran, Varvelli, Karim Mezran, Arturo Varvelli, Foreign Actors in Libya's Crisis, Ledizioni Ledi Publishing, Milano – Italy : (July 2017)
51. Michel, Lantumbue, Le Partenariat Afrique-EU a l'preuve de la Crise Libyenne, (Bruxelles : CRIPS, 29 mai 2012)
52. Mohamed, Eljarh, The Libyan Crisis: Internal Barriers to Conflict Resolution and the Role of Multilateral Cooperation, (26 , June 2019)

53. Mohsin Khan, Karim Mezran, the Libyan Economy after the Revolution: Still No Clea,r Vision, Atlantic Council Rafik Hariri Center for the Middle East
54. Nguirane, Cheikh, "Stories behind the western-led humanitarian intervention in Libya: A critical analysis", African Journal of Political Science and International Relations, University of Poitiers, France,) June 2013
55. Nicole, Koenign, The EU and the Libyan Crises : In Quest of Coherence? Istituto Affari Internazionali Working Papers 1119 : (July 2011)
56. Paper of the collaborative Nato-Harvard project, Towards a Compregensive Response to Health System Strengthening in Crisis – Affected Fragile States : The Libya Case Study, Harvard University and Nato : (2013)
57. Peter Penz, the Responsability to Protect and Moral Hatches : Alternative Interntion Modes, Paper Presented at 16th Annual Convention of International Studies Association, USA : (March 1-5, 2005)
58. Philipe, Gros, De Odyssy Down a Unified Protect : Bilan Transitoire, Perspectives et Premisers Ensiegnement de L'Engagement en Libye, Fondation pour le Recharch Stratégique, note n° 404, Paris:)24 Avril 2011)
59. Publication de l'académie Royale du Maroc, Collection «sessions », octobre 1991
60. Recommended, citation : Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Aauastat Country Profile – Libya,(Rome : 2016)
61. Registered, Charity, Oil and Gas in a New Libyan Era: Conflict and Continuity, Oxford Institute for Energy Studies,(February 2019)
62. Ricard Suñer Marzari, The war in Libya and its oil resources: Order inside chaos?, Instituto Espanol estudios estratégicos(IEEE) : (28 April 2020)
63. Ricard Suñer Marzari, The war in Libya and its oil resources: Order inside chaos?, Instituto Espanol estudios estratégicos IEEE , (28 April 2020)
64. Richard, Bellamy, Citizenship : A very short introduction.
65. Risk Intelligence, Turkey's 'greatgame' in Libya:conflict scenarios and maritime implications, (May 2020)
66. Robert Rotberg, Failed States : Collapsed States Weak States: Causes and Indicators, Wilson center

67. S. Awan, the Libya Conspiracy : A Definitive Guide to the Lies of the Libya 'Intervention' & the Crime of the Century, (2015)
68. SANA Briefing Paper, Who is fighting whom in Tripoli ? How the 2019 Civil War is Transforming Libya's Militiry Landscap, security Assessment in North Africa, (August 2019)
69. SARI ARRAF, LIBYA : A SHORT GUIDE ON THE CONFLICT : THE WAR REPORT, THE GENEVA ACADEMY A JOINT CENTER OF International Humanitarian Law and Human Rights, (JUNE 2017)
70. Schnelzer, Nadine, Libya in the Arab Spring, The Constitutional Discourse since the Fall of Gaddafi, Springer Fachmedien Wiesbaden, (2016)
71. Shane, Ralston, Pragmatism in International Relations Theory and Research, Penn State University, Department of Philosophy, eidos, n° 14,) 2011(
72. Shoroug Alweheshi , Aisha Abdelali , Zakariya Rajab , Ashraf Khalil , and Faisal Mohamed, Photovoltaic Solar Energy Applications in Libya: A Survey, The 10th International Renewable Energy Congress IEEE, 2019
73. Site Internet INVESTIG' ATION, Libye : révolte populaire, guerre civile ou agression militaire ?
74. Tan Maessen, The Libyan Intervention : Trumph and Downfall of The Responsability to protect in one, (Netherlands : Universteit Leiden, June 2012)
75. Tankut Öztaş, Ferhat Pola, Turkey - Libya Relations : Economic and Strategic Imperatives, (World Research Center) : 2019
76. Tarek Megerisi, Libya's Global Civil War, Policy Brief,European Council on Foriegn Relation : June2019
77. The Institue for National Security of America, Turkey's Escalation in Libya: Implications and U.S. Policy Options, jGemunder Center's Easten Mediterranean Politcy Project : (May 2020)
78. The Libya Case Study, Harvard University, HARVARD MEDICAL SCHOOL DEPARTMENT OF GLOBAL HEALTH AND SOCIAL MEDICINE, (2013)
79. U.S Energy information administration, Independent Statistics Analysis, Country Analysis Brief: Libya, (November 25 : 2014)
80. United Nations Support Mission in Libya, (2018)
81. United States Agency International Development, Climate Change Risk Profile –Libya-, (Febrary 2017)

82. United Nations Trust Fund for Human Security, Human Security in theory and practice application if the human security concept and the uniteg nations trust fund for human security
83. Varun Vira and Anthony H. Cordesman Arleigh A, **THE LIBYAN UPRISING: AN UNCERTAIN TRAJECTOR**, Center for Strategic and International Studies CSIS : (20 June 2011
84. Yossef Bodansky, Solving Libya's Crisis, ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, Germany (January 2016)

E- Rencontres

1. Bedjaoui Mohamed, le porté incertain du concept nouveau de "devoir d'ingérence" dans un monde troublé, quelques interrogations, in colloque : le droit d'ingérence est-il une législation du colonialisme ? Rabat, 14- 16.

F- Speeches

Discours du Colonel Kadhafi lors du 2ème festival de la Jeunesse Africaine, le 2 septembre 1983.
Discours du colonel Kadhafi, 13 janvier 1972, Centre International des recherches sur le Livre Vert

G- thèses de doctorat

1. Abdelgadir, Abusitta, La dimension africaine dans la politique etrangere libyenne 1969-2002, (Thèse pour le doctorat en Sciences, Politiques Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2012)
2. Hackell , Melissa A, Towards a neoliberal citizenship regime : a post Marxist discourse analysis. A thèses of the dégrée of doctor, Istitute of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, Newzeland, (2007)
3. S. Ulas BAYRAKTAR, Local Participatory Democracy, Thèse of the dirigée of doctor, Institut d'etude politique de paris, 2006
4. Samia Aggar, **International La responsabilité de protéger : un nouveau concept,** (Thése Présentée pour Obtenir le Grade de Docteur, Université de Bordeaux : École Doctorale de Droit, Spécialité Droit, ED N°41,2016)

5. Silva, M. (s.d.). Failed and Failing states: causes and conditions, (thesis of doctorat. irland, faculty of Law irish, Irland: center for human Rights National University of Irland Galway)

H- Sites Web

1. Alain Labrousse, Daurius Figueira , Romain Cruse, Évolutions récentes de la géopolitique de la cocaïne Geopolitics of Cocaine: Latest Developments, Revue en ligne de géographie politique et de géopolitique, sur le site Web: https://journals.openedition.org/espacepolitique/691
2. Barbara Delcourt, "Le principe de souveraineté à l'épreuve des nouvelles formes d'administration internationale de territoires", Revue du Centre d'études et de recherches en administration publique, Sur le lien: https://journals.openedition.org/pyramides/349#text
3. Eljomhouria. Com.art.46669. http://www.
4. François Lerin, Laurence Tubiana, Les paradoxes de la souveraineté, 2009, Sur le lien: http://regardssurlaterre.com/les-paradoxes-de-la-souverainete
5. http://bsc.ly/
6. http://en.people.cn/90001/90777/90854/7269410.html
7. http://www. Eljomhouria. Com.art.46669
8. http://www.alamatonline.net/13.php?id=1084
9. http://www.alhazeera.net/hnowledgegate/opinios.
10. http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya_070712_final_rpt-ara.bic.pdf
11. http://www.csds-centre.com
12. http://www.grenc.com/print.cfm?articd=21560.
13. http://www.hnec.hy/modules/publisher/item.php?itemid
14. http://www.investigaction.net/fr/
15. https://almanassa.com/ar/story/11647
16. https://archive.alahednews.com.lb/details.php?id=41992
17. https://areq.net/m/
18. https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9
19. https://bit.ly/2CQSOzK
20. https://epc.ae/ar/topic/legal
21. https://mimirbook.com/ar/dictionary/foreign2016/51/

22. https://security-legislation.ly/ar/node/101227
23. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/11/12/
24. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/2/24 /
25. https://www.britannica.com/eventl
26. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Lustration-in-Libya-Arabic.pdf
27. https://www.enabbaladi.net/archives/317085#ixzz7HsdM3pIj
28. https://www.lemonde.fr/libye/article/2011/10/02/plus-de-10-000-missiles-sol-air-perdus-en-libye-selon-l-otan_1581172_1496980.html
29. https://www.nytimes.com/?
30. https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text
31. https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html
32. https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions
33. https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions
34. https://www.un.org/sg/ar/content/kofi-annan
35. https://www.un.org/sg/ar/content/kofi-annan
36. https://www.un.org/sg/ar/content/kofi-annan
37. https://www.unhcr.org/ar/
38. human rights watch organization, civil sociéty : un general assembly should suspand libya'a un human rights council membership,in : http://www.hrw.org*print/news/2011/08/24/
39. Low Institute Lain Macgillivra 2020) . : https://www.lowyinstitute.org/the-
40. Natalino Ronzitti, Respect for Sovereignty, Use of Force and the Principle of Non-intervention in the Internal Affairs of Other States, 2015, at the ligne : https://www.europeanleadersnetwork.org
41. Partice Gourdin, Géopolitique de la Libyen, 30/01/2021, 09 :56, on Link : https://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la-Libye.html
42. Partice Gourdin, Géopolitique de la Linye, 13-01-2020, http://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la libye.html
43. shorturl.at/mADW8
44. soldier wounded in clash with protesters in S Yemen, 2011.- People's Daily Online" the Libyan National Conference Process. (2018, november). Récupéré sur https://www.hdcenter.org/wp/-contentuploads/2018/11/

45. www.Ifri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf
46. www.msf.ae
47. Alain Labrousse, Daurius Figueira et Romain Cruse, Évolutions récentes de la géopolitique de la cocaïne Geopolitics of Cocaine: Latest Developments, Revue en ligne de géographie politique et de géopolitique ,sur le site Web: https://journals.openedition.org/espacepolitique/691
48. Henri Planol, Francois Loncle, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, Assemblée Nationale: La Commission Des Aaffaires Étrangères : (6 mars 2012), http://www.assemblee-nationale.fr/13/-info/i4431.asp#P329_50522

49. آدينيوف عبد الحليم سياه مراداويتش، تعاقب الأنظمة في ليبيت خلال مئة عام، معهد الدراسات لمسائل دول آسيا وأوروبا أكاديمية العلوم لجمهورية تاجيكستان، المركز العربي الديموقراطي، 2020/04/20،
https://democraticac.de/?p=65977&fbclid=IwAR1eaV3x4rnlWGkG3deJwMoyjX
50. بوابو إفريقيا الإخبارية، الدويب يكشف معنى كلمة فجر اوديسا، 2018/10/27
: https://www.afrigatenews.net/article
51. تقرير بعثة المجتمع المدنى لتقصى الحقائق فى ليبيا، يناير 2012
: http://www.nato.int/cps/en/natolive/71679.htm
52. حسين ميرغن، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون، (ماي 2010)، على الرابط
: https://www.researchgate.net/publication/34132306
53. الربيع العربي عشر نتائج غير متوقعة، كيفن كونوللي، 14 ديسمبر 2013
. www.bbc.com/arabic/middleeas
54. زياد عقل، الاتحاد الافريقي والثورة الليبية: البروتوكولات والمصالح،
http://ocpss.ahram.org.eg/prychsre
55. العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)، آية الله عطا ، المركز الديمقراطي العربي، 5 مايو 2015، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=16273

56. محمد جمال عرفة، " الدور العربي في ليبيا محلل للتدخل الأجنبي"، موقع البيان،على الرابط:

http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=1411

57.محمد خلفان الصوافي، الأزمة الليبية: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، على الرابط :

https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%

58.محمود قاسم، مخرجات مؤتمر برلين... حل أم تعقيد لأزمة ليبيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021، على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6391

59. مركز الناطور للدراسات، خفايا الوعد الروسي لليبيا بالتسليح مقابل شرط النفوذ

: http://www.ewanlibya.ly/news/news.aspx?ID=79711.

60.الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة

61.موقع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا على الرابط: https://unsmil.unmissions.org/ar

62.ميثاق الأمم المتحدة، سان فرانسيسكو: (جوان 1945)، على الرابط : https://www.legal-tools.org/doc/378b53/

63.الواقعية الهجومية والدفاعية على الرابط :

https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل الدولي

تمهيد.....18

المبحث الأول: التطور التاريخي للتدخل الدولي.....19

المطلب الأول: التدخل الدولي كمبدأ.....19

الفرع الأول: مبدأ عدم التدخل.....19
الفرع الثاني: البعد النظري للسيادة.....25

المطلب الثاني: التدخل الدولي كحق.....28

الفرع الأول: مفهوم مبدأ التدخل الدولي.....29
الفرع الثاني: تقويض مبدأ السيادة.....33
أولا: طبيعة النظام الدولي.....34
ثانيا: دور العولمة.....35
ثالثا: العلاقة بين المجال المحفوظ لسيادة الدولة والمجال الدولي 36
رابعا: تعزيز قيم حقوق الإنسان.....36

المطلب الثالث: التدخل الدولي كواجب.....39

الفرع الأول: السيادة كمسؤولية.....41
الفرع الثاني: مسؤولية الحماية الدولية.....42
الفرع الثالث: القمة العالمية 2005.....45
الفرع الرابع: معايير مسؤولية الحماية الدولية.....46
الفرع الخامس: مبدأ مسؤولية الحماية عند المجتمع الدولي.....48
أولا: في مجلس الأمن.....48
ثانيا: ردود الفعل الدولية على مبدأ مسؤولية الحماية.....51

المبحث الثاني: أشكال التدخل الدولي.....53

المطلب الأول: من حيث الأطراف.....53

الفرع الأول: التدخل الفردي.....53
الفرع الثاني: التدخل الجماعي.....54

المطلب الثاني: من حيث طبيعته.....54

الفرع الأول: التدخل المباشر.....54
الفرع الثاني: التدخل غير المباشر.....55

المطلب الثالث: التدخل من حيث الآليات.....56

الفرع الأول: التدخل الإعلامي.....56
الفرع الثاني: التدخل السياسي.....56
الفرع الثالث: التدخل الدبلوماسي.....56
الفرع الرابع: التدخل الاقتصادي.....56
الفرع الخامس: التدخل العسكري(الدولي) 57
أولا: مفهوم التدخل العسكري (الدولي) 57
ثانيا: أنواع التدخل العسكري (الدولي) 60
ثالثا: نماذج التدخل الإنساني.....62
1. النموذج الامتناعي.....62
2. نموذج الإغاثة.....63
3. نموذج الإغاثة الإضافية.....63
4. نموذج إعادة البناء.....64

المبحث الثالث: التأصيل النظري للتدخل الدولي.....65

المطلب الأول: المنظور الواقعي للتدخل الدولي.....65

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي للتدخل الدولي.....68

المطلب الثالث: الجدال الفكري حول التدخل الدولي.....69

الفرع الأول: المقاربة العقلانية والتدخل الدولي.....69
الفرع الثاني: التدخل الدولي بين المعارضين والمؤيدين.....70
أولا: الاتجاه المؤيد للتدخل.....71

ثانيا: الاتجاه الرافض للتدخل 73
1. الانتقائية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان.....74
2. عدم استقلالية الأمم المتحدة.....76
3. استعمار جديد.....77
4. البراغماتية الدولية.....79
5. غياب معايير واضحة للتدخل (ازدواجية المعايير).....81
6. إطالة أمد الأزمات تشكيل هويات وطنية مشوهة.....82
7. رفض التدخل بالنظر إلى التجارب السابقة مقارنة النتائج.....85

خلاصة الفصل.....86

الفصل الثاني: سمات ومسار الأزمة الليبية

تمهيد.....89

المبحث الأول: دراسة جيوبوليتيكية لدولة ليبيا.....90

المطلب الأول: المقومات الجغرافية.....90

الفرع الأول: تاريخ التمسية.....90
الفرع الثاني: الموقع الجغرافي.....91
الفرع الثالث: العوامل البيئية.....93

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية.....94

الفرع الأول: النفط في ليبيا.....95
الفرع الثاني: الغاز الطبيعي في ليبيا.....99
الفرع الثالث: الموارد المائية.....104
أولا: الموانئ في ليبيا.....104
ثانيا: النهر الصناعي العظيم الليبي.....106

المطلب الثالث: المقومات الأنثروبولوجية.....107

الفرع الأول: السكان.....107

الفرع الثاني: طبيعة التركيب المجتمعي في ليبيا.....110

أولا: القبائل الأكثر تأثيرا في الغرب.....111

ثانيا: القبائل الأكثر تأثيرا في الشرق.....112

ثالثا: القبائل الأكثر تأثيرا في الجنوب.....112

المطلب الرابع: المقومات السياسية.....115

الفرع الأول: تأسيس الدولة الليبية الحديثة 115

أولا: فترة التاريخ القديم.....115

ثانيا: فترة الحكم الإسلامي –العثماني–.....115

ثالثا: فترة الاستعمار الإيطالي.....116

رابعا: مرحلة الاستقلال وتأسيس ليبيا الملكية الاتحادية.....117

الفرع الثاني: التوجهات السياسية في فترة حكم القذافي.....118

أولا: سياسة القذافي على المستوى الداخلي.....118

1. أيديولوجية القذافي.....118

2. طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي.....119

3. مؤسسات الدولة.....124

4. القانون والدستور.....126

5. المجتمع المدني.....126

الفرع الثاني: التوجهات الخارجية للنظام الليبي في عهد القذافي.....130

أولا: العلاقات الليبية – الغربية.....130

1. العلاقات الليبية الخارجية في عهد الملكية.....130
2. العلاقات الليبية الخارجية في عهد القذافي.....132
ثانيا: العلاقات الخارجية الليبية –الإفريقية.....136
ثالثا: فترة التعاون بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.....137

المبحث الثاني: تحليل الأزمة الليبية باعتماد مقاربة شبكة Brecher و Wickenfield للتحول الديموقراطي

المطلب الأول: المقاربة المفاهيمية للأزمة الليبية.....141

المطلب الثاني: تحليل الأزمة على المستوى الكلي.....143

الفرع الأول: المتغيرات النوعية.....143
أولا: نقطة الانهيار 143
1. الأوضاع الاجتماعية.....143
2. الأوضاع الاقتصادية.....145
3. الأوضاع السياسية 146
4. العوامل الخارجية.....149
ثانيا: المعايير العامة.....151
1. أطراف الصراع.....154
2. تقنيات إدارة الأزمة.....154
3. رد فعل القوى العظمى.....154
4. انخراط المنظمات الدولية (الدول الرائدة) 156
5. مخرجات الأزمة.....161
6. حدة الأزمة.....165
7. آثار الأزمة.....166
الفرع الثاني: المتغيرات السياقية.....166
أولا: الموقع الجغرافي داخل النظام الدولي.....166
ثانيا: القطبية..... 166
ثالثا: مستوى النظام الذي تحدث فيه الأزمة.....167
رابعا: أشكال الصراع السائدة عند نشوب الأزمة.....167
خامسا: الفارق في القوة بين الجهات الفاعلة في النظام.....167

سادسا: المكونات القبلية في الأزمة (الانفصالية والغيبية).....167

المطلب الثالث: تحليل المستوى الجزئي.....168

الفرع الأول: المتغيرات النوعية.....168
أولا: الحدث المحرك.....168
ثانيا: سلوك الجهة الفاعلة.....169
ثالثا أنشطة القوى العظمى.....169
رابعا: تلميحات المنظمات الدولية فيما يتعلق بالجهة الفاعلة.....169
خامسا: مخرج الأزمة.....171
الفرع الثاني: المتغيرات الظرفية.....171

المبحث الثالث: البراغماتية الدولية في مقاربة التدخل العسكري في ليبيا.....174

المطلب الأول: تجاوزات تطبيق مبادئ "مسؤولية الحماية" في الحالة الليبية.....174

الفرع الأول: دراسة الوضع الليبي.....174
الفرع الثاني: تجاوز حدود التفويض الأممي.....177
أولا: العوامل المؤثرة في استجابة الأمم المتحدة.....177
ثانيا: دراسة القرار من حيث قواعد القانون الدولي والميثاق الأممي.....178
1. مضامين القرار 1973..... 178
2. قانونية القرار رقم 1973 180
3. من حيث توقيت القرار وتنفيذه.....181
الفرع الثالث: عدم أحقية المجلس في اتخاذ القرار.....183
الفرع الرابع: تجاوز الحلول السياسية والدبلوماسية.....186

المطلب الثاني: انتهاكات القوى الدولية في التدخل في ليبيا.....189

الفرع الأول: القوى الليبية المعارضة.....189
الفرع الثاني: القوى الدولية المتدخلة (الناتو) 189

المطلب الثالث: الأسباب البراغماتية الاستراتيجية للتدخل العسكري في ليبيا.....192

الفرع الأول: الأسباب التاريخية.....193

الفرع الثاني: الدوافع السياسية.....196
أولا: هدم قدرات ليبيا العسكرية والتواجد العسكري.....197
ثانيا: وقف دعم القذافي لحركات التحرر.....197
ثالثا: إيقاف دعم الأنظمة الثورية.....199
رابعا: سياسة القذافي ومعاداته للعنصرية.....200
الفرع الثاني: الدوافع الأيديولوجية.....201
أولا: الحد من التوجه القومي العربي للقذافي.....201
ثانيا: التقليص من اعتماد الإسلام في السياسة الخارجية في إفريقيا والعالم.....201
1. منظمة المؤتمر الإسلامي.....202
2. المثابة العالمية.....202
3. رابطة الدعوة الإسلامية والتحرر.....203
ثالثا: دعم القضية الفلسطينية والعداء لإسرائيل.....204
رابعا: دعم أفريقيا وإنشاء الاتحاد الإفريقي.....105
الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية.....106
أولا: الاستقلال الاقتصادي والمالي لليبيا.....106
ثانيا: نهب الثروات الليبية.....109
ثالثا: الدعم الاقتصادي لإفريقيا.....211
رابعا: تقديم قروض للدول الأفريقية.....212
الفرع الرابع: مراحل اسقاط القذافي.....215
أولا: قضية لوكربي.....215
1. وقائع أزمة لوكرابي.....215
2. تدخل مجلس الأمن في قضية لوكربي.....216
3. مواقف الدول الإفريقية.....217
4. الرؤية الليبية لدور مجلس الأمن.....217
5. انعكاسات القرار على ليبيا.....218
ثانيا: اسقاط نظام معمر القذافي.....219
الفرع الخامس: نقد التدخل العسكري في ليبيا.....219

خلاصة الفصل.....227

الفصل الثالث: تداعيات التدخل العسكري على الوضع الليبي وغرب المتوسط

تمهيد.....229

المبحث الأول: مسار التغيير السياسي والافرازات الاقتصادية.....230

المطلب الأول: الصراع السياسي لمرحة ما بعد الثورة 230

المطلب الأول: الصراع السياسي لمرحة ما بعد الثورة.....230

الفرع الأول: المجلس الوطني الانتقالي.....230
الفرع الثاني: التعددية السياسية في ليبيا.....232
أولا: الأحزاب السياسية.....232
ثانيا: المجتمع المدني.....233
ثالثا: المؤتمر الوطني الليبي العام.....233
رابعا: قانون العزل السياسي.....236
رابعا: مجلس النواب.....237
خامسا: حكومة الوفاق الوطني الليبية.....240

المطلب الثاني: الافرازات الاقتصادية للأزمة الليبية 241

الفرع الأول: الصراع على النفط.....241
الفرع الثاني: ارتفاع معدلات البطالة.....244

المبحث الثاني: الانكشاف الأمني وتداعياته على الوضع الإنساني في ليبيا.....246

المطلب الأول: الانكشاف الأمني 246

الفرع الأول: الصراع العسكري.....246
أولا: المرحلة الأولى للصراع العسكري "بداية الحرب الأهلية".....247
1. الجيش الوطني الليبي (التيار الليبرالي) "عملية الكرامة".....247
2. المؤتمر الوطني العام (التيار الإسلامي) "فجر ليبيا".....249
ثانيا: المرحلة الثانية "استمرار الحرب الأهلية".....249
1. الإسلاميين/ "حكومة الوفاق الوطني" (مجموعة غرب ليبيا/ (طرابلس وحلفاؤها).249

2. التيار العلماني الليبرالي /مجموعة شرق ليبيا (طبرق).....250
الفرع الثاني: انتشار السلاح.....251
الفرع الثالث: الجماعات الإسلامية المسلحة.....252
الفرع الرابع: التحدي الجهادي في ليبيا.....258
الفرع الخامس: تهديد تنظيم الدولة الإسلامية.....258

المطلب الثاني: الوضع الإنساني في ليبيا.....261

الفرع الأول: هدم النسيج الاجتماعي.....261
الفرع الثاني: تراجع حقوق الإنسان في ليبيا.....262
الفرع الثالث: تزايد عدد النازحين في ليبيا.....263

المبحث الثالث: تداعيات التدخل العسكري في ليبيا على منطقة غرب المتوسط.....266

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط 266

المطلب الثاني: أسباب الاهتمام الأمني المشترك بمنطقة المتوسط.....267

المطلب الثالث: محصلة التهديدات الأمنية في غرب المتوسط.....269

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية.....269
الفرع الثاني: ازدياد عدد اللاجئين.....272
الفرع الثالث: التواجد الإرهابي في غرب المتوسط.....273
الفرع الرابع: جماعات الجريمة المنظمة.....275
أولا: الاتجار بالأشخاص.....275
ثانيا: تجارة الأسلحة.....276
ثالثا: تجارة المخدرات.....277
الفرع الخامس: المعضلة الأمنية والأمن الإقليمي في غرب المتوسط.....280
الفرع السادس: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية على دول غرب المتوسط.....285

خلاصة الفصل.....286

الفصل الرابع: إدارة الأزمة الليبية وآفاق التسوية

تمهيد.....290

المبحث الأول: دور الأطراف الخارجية في إدارة الأزمة الليبية.....291

المطلب الأول: تحديد الأطراف الخارجية الفاعلة في المشهد السياسي الليبي.....291

الفرع الأول: الأطراف المحايدة وخيار الدور الناعم.....292
أولا: الدول.....292
ثانيا: المنظمات.....297
الفرع الثاني: التيار الداعم لخليفة حفتر.....303
أولا: الدول المساندة لحفتر.....306
ثانيا: الأسباب الدافعة لدعم حفتر.....307
1. على المستوى الجيوسياسي.....308
2. على المستوى الإيديولوجي.....309
3. على المستوى العسكري – الأمني.....310
4. على المستوى الاقتصادي.....311
الفرع الثالث: الأطراف الداعمة لفايز السراج 312
أولا: الدول المساندة لفايز السراج 312
ثانيا: الأسباب الدافعة لدعم السراج.....314
1. على المستوى الجيوسياسي.....314
2. على المستوى الإيديولوجي.....316
3. على المستوى العسكري – الأمني.....317
4. على المستوى الاقتصادي.....318

المطلب الرابع: تقييم الجهود الدولية في إدارة الأزمة الليبية.....323

الفرع الأول: مساهمة دولية محدودة في عملية إعادة الاعمار بعد الثورة.....323
الفرع الثاني: تحرك بسيط حتى بعد تفاقم الوضع في ليبيا.....324
الفرع الثالث: الانتقائية البراغماتية.....325

المبحث الثاني: تحديات مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي.....337

المطلب الأول: التحديات السياسية.....337

الفرع الأول: تحول ليبيا إلى دولة فاشلة 337
الفرع الثاني: تحديات نخبوية.....342

المطلب الثاني: التحديات القانونية.....342

الفرع الأول: التحديات المؤسساتية.....342
الفرع الثاني: التحديات الدستورية.....344
الفرع الثالث: تحدي الانتخابات.....350

المطلب الثالث: التحديات المجتمعية.....351

الفرع الأول: انعدام الثقافة السياسية.....351
الفرع الثاني: غياب التنشئة السياسية.....352
الفرع الثالث: أزمة المواطنة.....353

المطلب الرابع: التحديات الأمنية.....360

الفرع الأول: تفكك الجيش وتلاشي الأجهزة الأمنية.....360
الفرع الثاني: تحدي السيطرة على المنافذ الحدودية.....363
الفرع الثالث: توفير الأمن الأنطولوجي لليبيا.....365

المطلب الخامس: التحديات الاقتصادية.....366

المطلب السادس: تحدي التدخل الخارجي.....368

المبحث الثالث: آفاق وآليات حل الأزمة الليبية.....371

المطلب الأول: العوامل المدعمة لمسار الانفراج في ليبيا.....371

المطلب الثاني: خيارات الدولة الليبية لتجاوز المأزق متعدد الأبعاد.....372

الفرع الأول: تعزيز قوات الأمن القومي الليبية.....372
الفرع الثاني: خيار العدالة الانتقالية.....373
الفرع الثالث: تحقيق المصالحة الوطنية.....374
الفرع الرابع: تفعيل الدور الإيجابي للنخبة في ليبيا.....377

المطلب الثالث: البعد الاستشرافي للأزمة الليبية (آفاق التسوية) 378

أولا: تحديد المشكلة محل الدراسة.....378
ثانيا: تحديد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في مستقبل الأزمة الليبية.....378
1. التدخل الخارجي.....379
2. غياب مؤسساتي دستوري.....380
3. انعدام المؤسسة العسكرية.....381
4. الاقتصاد الريعي الذي تقوم عليه الدولة الليبية.....382
5. الموقع الجيوسياسي لليبيا.....383
6. النسيج الاجتماعي الليبي.....384
ثالثا: توقع سيناريو الأزمة الليبية.....386

خلاصة الفصل.....387

الخاتمـــــــة 389

قائمة المراجع 400

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقديم عرض عن الأزمة الليبية والتدخل العسكري باعتماد شبكة **"بريتشر وويكندفيلد"** لاستطلاع المراحل التي مرت بها ليبيا منذ الثورة وصولا إلى اسقاط النظام، وتحليل قرار مجلس الأمن بالتدخل العسكري ومدى قانونية و شرعية مبرراته، وفقا لمبدأ مسؤولية الحماية و شروطها المحددة، و من ثم تحديد ما آل إليه الوضع بعدها، وعرض وضع ليبيا وهي تتحول إلى دولة فاشلة، ذلك أن ليبيا اليوم عبارة عن نظام سياسي غير قادر على أداء الوظائف الأساسية كدولة قومية في العالم الحديث، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن مناهج واقترابات أخرى لتحليل العملية السياسية، التي تجلت تداعياتها في بروز العديد من التحديات على كافة المستويات أهمها الأمنية، و التي تطلبت تظافر الجهود الدولية للحد منها.

و تُقَيِم هذا الدراسة عشر سنوات من الجهود لتحقيق الاستقرار و المصالحة السياسية في ليبيا، وتبرز أيضا الدور الذي تضطلع به الفواعل الإقليمية و الدولية من خلال دعمها للفصائل المحلية المتعارضة، وهي ديناميكيات زادت كثيرا من حدة الخصومات بين الليبيين و عصفت بعملية الانتقال السياسي، فقد تحول تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 إلى نوع من الفشل و الكارثة، حيث أصبحت ليبيا في حالة من الفوضى من جميع النواحي، و أثرت الصراعات المسلحة سلبا على تقسيم الحكومة و السلطة و تحيز الشعب من جانب إلى آخر، فضلا عن أن ذلك انعكس على الجوار المتوسطي، حيث تحولت ليبيا إلى بؤرة توتر ونزاع ممتد داخليا وخارجيا، فالحالة الليبية في دينامية و لا تزال تتطور؛ ومنذ الإطاحة بمعمر القذافي ما فتئ مسار ليبيا آخذا في التعقد السياسي و التراجع الاقتصادي، والتدهور الأمني.

وتخلص الدراسة إلى أن نجاح التحول الديموقراطي في ليبيا قائم على مجموعة اعتبارات تتمثل أولها في تحييد الدور الخارجي في حل الأزمة لما له من تداعيات سلبية في توجيه مسارات الحل السياسي للأزمة، و وضع الدستور كعملية رئيسية في المرحلة الانتقالية، ذلك أن الدستور من شأنه أن يؤسس هيكلا قانونيا من خلاله يمكن التفاوض السلمي على إعادة بناء الدولة الليبية، فضلا عن توجيه الاقتتال العسكري الداخلي لصالح حماية الحدود و توقيف التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تساهم في إضعاف الدولة الليبية و استنزافها اقتصاديا و عسكريا.

Resumé

L’étude a pour but de présenter un exposé sur la crise libyenne et l'intervention militaire en Libye en utilisant le la grille d’analyse des crises de « Brecher et wickenfeld » afin d’explorer les différentes étapes que la Libye a traversées depuis la révolution jusqu’au renversement du régime en place, et à analyser la résolution d’intervention militaire prise par le Conseil de sécurité des Nations Unies et sa légalité et légitimité et ses justifications, selon le principe de la responsabilité de protéger et ses conditions spécifiques, puis déterminer l’évolution de la situation par la suite dans ce pays, et exposer la situation de la Libye alors qu’elle se transforme en un État défaillant, car elle est aujourd’hui est considérée comme un système politique incapable de remplir les fonctions de base d’un État-nation dans le monde moderne. Cette étude a, par ailleurs, utilisée aussi la méthode analytique descriptive ainsi que et d’autres méthodes et approches pour analyser le processus politique, dont les répercussions se sont manifestées par l’émergence de nombreux défis à tous les niveaux dont le plus important la sécurité, et qui a nécessité des efforts internationaux concertés pour les endiguer.

Cette étude évalue dix ans d’efforts pour parvenir à la stabilité et à la réconciliation politique en Libye, et met également en exergue le rôle joué par les acteurs régionaux et internationaux à travers leur soutien aux factions locales opposées ; dynamiques qui ont fortement exacerbé les rivalités inter-libyennes et contrecarré le processus de transition politique, et ainsi l’intervention de l’OTAN en Libye en 2011 est devenue une sorte d’échec et de catastrophe, où la Libye s’est transformée en un état de chaos à tous égards, et les conflits armés ont affecté négativement le partage du pouvoir et du Gouvernement et la partialité du peuple d’un côté à l’autre, et ont aussi des répercussions sur le voisinage méditerranéen, où la Lybie s’est transformée en un foyer de tension et de conflit prolongé au plans interne et externe , et le cas libyens est ainsi en dynamique et continue d’évoluer, et depuis le renversement de Mouammar Kadhafi, l’essor de la Libye n’a cessé de prendre de la complexité politique, du récession économique et de la détérioration de la situation sécuritaire.

L’étude conclut que le succès de la transition démocratique en Libye repose sur un ensemble de considérations, dont la première est la neutralisation du rôle extérieur dans la résolution de la crise en raison de ses répercussions négatives dans l’orientation des voies d’une solution politique de la le crise, et la seconde est l’élaboration de la Constitution comme un processus majeur dans la phase de transition, car la Constitution établirait un cadre juridique à travers duquel il est possible de négocier d’une manière pacifique la reconstruction de l’État libyen,

ainsi que d’orienter les combats militaires internes en faveur de protection des frontières de l’Etat libyen et de stopper les menaces sécuritaires asymétriques qui contribuent à son affaiblissement et son épuisement économique et militaire.